

أفاق الاقتصاد العالمي

أكتوبر ٢٠٠١

ثورة تكنولوجيا المعلومات



صندوق النقد الدولي

دراسات استقصائية للأوضاع الاقتصادية والمالية العالمية

أفاق الاقتصاد العالمي

أكتوبر ٢٠٠١

ثورة تكنولوجيا المعلومات



صندوق النقد الدولي

© صندوق النقد الدولي ٢٠٠٩

إنتاج: شعبة البيانات بصندوق النقد الدولي
الغلاف والتصميم: لويزا مينجيفار-ماكدونالد
الأسكال البيانية: ثيودور إف. بيترز جونيور

اتفاق الاقتصاد العالمي (صندوق النقد الدولي)

اتفاق الاقتصاد العالمي: استقصاء للأوضاع الاقتصادية العالمية من إعداد خبراء صندوق النقد الدولي. — ١٩٨٠ — واشنطن العاصمة: الصندوق، ١٩٨٠ —
v.: 28 cm. — (١٩٨٤-١٩٨١: دراسة عرضية/صندوق النقد الدولي ISSN 0251-6365)
سنوية.

مع تحديث دوري للبيانات، ١٩٨٤-١٩٨٤

ISSN 0258-7440 = دراسات مالية واقتصادية عالمية

ISSN 0256-6877 = اتفاق الاقتصاد العالمي (واشنطن)

١- التاريخ الاقتصادي — ١٩٧١-١٩٧١ — دوريات، أولا - صندوق النقد الدولي.

ثانيا - سلسلة: دراسة عرضية (صندوق النقد الدولي)

844640155 HC10.W7979

338.5'443'09048—dc19

AACR 2 MARC-S

مكتبة الكونغرس 8507

يصدر مرتين سنوياً.

رقم الطبعة العربية: 1-58906-083-0

تمت الترجمة في شعبة اللغة العربية التابعة للقسم العربي - الروسي
بإدارة التكنولوجيا والخدمات العامة، صندوق النقد الدولي

السعر: ٤٢ دولاراً أمريكياً

(٣٥ دولاراً لطلبة وأعضاء هيئات التدريس المتفرغين بالجامعات والمعاهد)

ترسل طلبات الحصول على هذا العدد إلى العنوان التالي:

International Monetary Fund, Publication Services

700 19th Street, N.W., Washington, D.C. 20431, U.S.A.

Tel.: (202) 623-7430 Telefax: (202) 623-7201

E-mail: publications@imf.org

Internet: <http://www.imf.org>



ورق معاد تصنيعه

ط	الافتراضات والأعراف المتبعة
ك	تمهيد
١	الفصل ١ - الأفاق المستقبلية وتحديات السياسة الاقتصادية
١٨	إلى أي حد يمكن أن ينتعش النمو بسرعة في أمريكا الشمالية؟
٢٠	اليابان: أفاق مستقبلية قائمة على الأجل القصير، ولكن فرصة جديدة للإصلاح تلوح في الأفق
٢٢	ما مدى خطورة التباطؤ في أوروبا الغربية؟
٢٩	أمريكا اللاتينية: كيف ستؤثر أزمة الأرجنتين على المنطقة؟
٣٣	آسيا الصاعدة: ضرر بالغ من جراء الصدمات الخارجية
٣٩	أوروبا الصاعدة: صعوبة الحفاظ على التوازن بين الأهداف قصيرة الأجل والأهداف متوسطة الأجل
٤١	كومنولث الدول المستقلة: الانتعاش مستمر، ولكن الإصلاحات متأخرة
٤٤	إفريقيا: مساندة النمو والحد من الفقر
٤٩	الشرق الأوسط: إدارة تقلب الأسعار النفطية
٥١	الملحق الأول: أسواق السلع الأولية وأشياء الموصلات
٥٥	الملحق الثاني: السيناريوهات البديلة: كيف يمكن أن يؤثر نمو الإنتاجية متوسط الأجل
٦٢	على الأفاق المستقبلية قصيرة الأجل؟
	المراجع
٦٥	الفصل ٢ - الروابط الدولية من ثلاث زوايا
٦٥	روابط الدورة الاقتصادية فيما بين الاقتصادات المتقدمة الرئيسية
٧٩	كيف تؤثر التقلبات في بلدان مجموعة السبعة على البلدان النامية؟
٨٩	نظام التبادل التجاري العالمي: من سيائل إلى الدوحة
١٠١	المراجع
١٠٥	الفصل ٣ - ثورة تكنولوجيا المعلومات
١٠٦	الثورات التكنولوجية الشاملة السابقة
١٠٩	نمو إنتاجية العمالة
١١٦	من المستفيد: المنتجون أم المستخدمون؟
١٢١	الأثار على الدورة الاقتصادية
١٣٢	الأفاق المستقبلية لثورة تكنولوجيا المعلومات
١٣٦	الأثار على السياسات
١٣٩	خاتمة
١٤٠	المراجع
١٤٥	الفصل ٤ - التكامل المالي الدولي والبلدان النامية
١٤٦	الاتجاهات العامة في تحرير الحساب الرأسمالي وتدفقات رؤوس الأموال
١٥٢	تأثير تحرير الحساب الرأسمالي الدولي على النمو
١٦٧	تحديد التتابع السليم لخطوات تحرير الحساب الرأسمالي
١٦٩	اعتبارات السياسة
١٧٠	المراجع

١٧٥	ملحق - الملخص الصادر عن رئيس المجلس التنفيذي بالنيابة
١٨١	الملحق الإحصائي
١٨١	الافتراضات
١٨١	البيانات والأعراف المتبعة
١٨٦	تصنيف البلدان
١٨٦	الخصائص العامة للمجموعات ومكوناتها وفقا للتصنيف المتبع في تقرير أفاق الاقتصاد العالمي
١٩٣	قائمة الجداول
١٩٥	النتائج (الجداول ١-٧)
٢٠٦	التضخم (الجداول ٨-١٣)
٢١٤	السياسات المالية (الجداول ١٤-٢١)
٢٢٣	التجارة الخارجية (الجداول ٢٢-٢٦)
٢٣٠	معاملات الحساب الجاري (الجداول ٢٧-٣٢)
٢٤١	ميزان المدفوعات والتمويل الخارجي (الجداول ٣٣-٣٧)
٢٥٣	الدين الخارجي وخدمة الدين (الجداول ٣٨-٤٣)
٢٦٣	تدفق الأموال (الجدول ٤٤)
٢٦٨	السيناريو الأساسي المتوسط المدى (الجداول ٤٥-٤٦)

إطارات النص

٤	١-١ الاعتداء الإرهابي وأثره على الأفاق العالمية
١٣	٢-١ إلى أي حد يعتبر ارتفاع التضخم الكلي مصدرا للقلق؟
١٩	٣-١ زلزال كوبي والتناظر التاريخي مع الاعتداء الإرهابي على الولايات المتحدة
٢٤	٤-١ تباطؤ النشاط الياباني وشرق آسيا
٢٦	٥-١ أداء النمو النسبي في منطقة اليورو: لماذا تأخرت ألمانيا وإيطاليا عن الركب؟
٣٦	٦-١ ارتباط النمو بالفقر في الهند
٤٦	٧-١ النمو الاقتصادي والصراع المدني وتخفيض حدة الفقر في إفريقيا جنوب الصحراء
٧٧	١-٢ محاكاة أوضاع الثقة فيما بين الأسواق
٨٥	٢-٢ قنوات انتقال الأوضاع الدورية إلى البلدان النامية
٩٥	٣-٢ التحسن المعيشي الذي يمكن تحقيقه من عقد جولة مفاوضات تجارية جديدة
٩٧	٤-٢ الانتقادات الموجهة لعقد جولة مفاوضات تجارية جديدة
١١٠	١-٣ مسائل القياس
	٢-٣ هل ازدادت سرعة نمو الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج في الولايات المتحدة خارج قطاع تكنولوجيا المعلومات؟
١١٤	٣-٣ تكنولوجيا المعلومات والنمو في آسيا الصاعدة
١١٧	٤-٣ هل حدث ثورة تكنولوجيا المعلومات من قلب الناتج؟
١٢٤	٥-٣ الركود في قطاع تكنولوجيا المعلومات وعلاقته باحتمالات النمو قصيرة الأجل في شرق آسيا
١٢٦	١-٤ قياس تحرير الحساب الرأسمالي
١٤٧	٢-٤ تأثير تحرير الحساب الرأسمالي على الأداء الاقتصادي
١٥٦	٣-٤ الاستثمار الأجنبي المباشر والبلدان الأفقر
١٥٩	٤-٤ تجارب البلدان في تحديد تتابع خطوات تحرير الحساب الرأسمالي

جداول النص

٢	١-١ استعراض عام لتوقعات الاقتصاد العالمي
٩	٢-١ اقتصادات الأسواق الصاعدة: صافي تدفقات رؤوس الأموال

١١	الاقتصادات المتقدمة: إجمالي الناتج المحلي الحقيقي وأسعار المستهلك ومعدلات البطالة
١٢	اقتصادات مختارة: مراكز الحساب الجارية
١٦	الاقتصادات المتقدمة الرئيسية: موازين المالية العامة والدين على مستوى الحكومة العامة
٦-١	بلدان مختارة في نصف الكرة الغربي: إجمالي الناتج المحلي الحقيقي وأسعار المستهلك وميزان الحساب الجاري
٢٩	بلدان مختارة في آسيا: إجمالي الناتج المحلي الحقيقي وأسعار المستهلك وميزان الحساب الجاري
٣٤	البلدان المرشحة لعضوية الاتحاد الأوروبي: إجمالي الناتج المحلي الحقيقي وأسعار المستهلك وميزان الحساب الجاري
٣٨	كومنولث الدول المستقلة: إجمالي الناتج المحلي الحقيقي وأسعار المستهلك وميزان الحساب الجاري
٤٢	بلدان إفريقية مختارة: إجمالي الناتج المحلي الحقيقي وأسعار المستهلك وميزان الحساب الجاري
٤٤	بلدان مختارة في منطقة الشرق الأوسط: إجمالي الناتج المحلي الحقيقي وأسعار المستهلك وميزان الحساب الجاري
٤٩	مقاييس التقلب
٥٤	معدلات نمو الناتج الممكن في السيناريو الأساسي
٥٦	سيناريو بديل: نمو أسرع في إنتاجية الولايات المتحدة
٥٨	سيناريو بديل: الإدراك الفوري لتباطؤ نمو الإنتاجية
٦٠	سيناريو بديل: الإدراك التدريجي لتباطؤ نمو الإنتاجية
٦١	الارتباطات بين فجوات الناتج في بلدان مجموعة السبعة، الفترة ١٩٧٤-٢٠٠٠ والفترة ١٩٩١-٢٠٠١
٦٦	الاعتماد التجاري المتبادل في بلدان مجموعة السبعة، ١٩٧٤-٢٠٠٠
٧٠	أصول الحافظة الأجنبية وثروة قطاع الأسر في بلدان مختارة من مجموعة السبعة
٧٥	تنويع الإيرادات الدولية للشركات المساهمة المسجلة في بلدان مجموعة السبعة
٧٥	البلدان المدرجة في مجملات البلدان النامية
٨٠	ارتباط الناتج ببلدان مجموعة السبعة
٨١	البلدان النامية: محددات حركة الناتج المشتركة
٨٣	إسهام التكنولوجيا الجديدة في النمو الاقتصادي
١٠٨	السكك الحديدية، ١٨٤٠-١٩٢٠
١٠٨	الوفورات الاجتماعية من السكك الحديدية
١٠٩	إسهام تكنولوجيا المعلومات في تسارع الإنتاجية في الولايات المتحدة
١١٢	إسهام تعميق رأس المال في مجال تكنولوجيا المعلومات في نمو إجمالي الناتج المحلي باقتصادات مجموعة السبعة
١١٦	إسهام أنشطة تكنولوجيا المعلومات في نمو إجمالي الناتج المحلي، ١٩٩٠-١٩٩٨
١١٦	تقديرات توضيحية لأثر تناقص أسعار سلع تكنولوجيا المعلومات على إجمالي الناتج المحلي، ومعدلات التبادل التجاري، والطلب المحلي
١١٩	اقتصادات مختارة: مؤشرات استخدام تكنولوجيا المعلومات
١٣٤	الدراسات المختصرة عن تحرير الحساب الرأسمالي والنمو
١٥٤	انفتاح الحساب الرأسمالي
١٥٥	التحرير والنمو الاقتصادي في البلدان النامية
١٥٥	التحرير والاستثمار الخاص في البلدان النامية
١٥٨	انتشار التحرير والاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان النامية
١٦١	التحرير والتطور المالي المحلي بالدول النامية
١٦٣	المنافع المترتبة على تدفقات رؤوس الأموال بفضل قوة المؤسسات في التسعينات
١٦٦	

لأشكال البيانات

٣	١-١ المؤشرات العالمية
٦	٢-١ بلدان مختارة في الاتحاد الأوروبي واليابان والولايات المتحدة: مؤشرات ثقة المستهلكين ودوائر الأعمال
٧	٣-١ الناتج العالمي والإنتاج الصناعي ونمو التجارة
٨	٤-١ تطورات السوق المالية
١٧	٥-١ حجم المعونة الخارجية الصافية المقدمة من كبرى البلدان الأعضاء في لجنة المساعدات الإنمائية
١٨	٦-١ الولايات المتحدة: تباطؤ حاد في قطاع الأعمال
٢٢	٧-١ اليابان: القطاع المصرفي وقطاع الشركات
٢٣	٨-١ منطقة اليورو: استمرار ضعف النمو، وتزايد التضخم
٣٠	٩-١ بلدان مختارة في نصف الكرة الغربي: عجز القطاع العام الكلي والدين العام
٣٣	١٠-١ بلدان مختارة في آسيا والمحيط الهادئ: تناقص نمو الصادرات
٣٩	١١-١ أوروبا الصاعدة: نمو الصادرات
٤٣	١٢-١ كومنولث الدول المستقلة: انتعاش مستمر مع تقدم مخيب للأمال في مسيرة الإصلاح
٤٥	١٣-١ بلدان إفريقية مختارة: الحساسية تجاه أسواق السلع
٥٠	١٤-١ بلدان منتجة للنفط مختارة في منطقة الشرق الأوسط: تكشف واضح على صعود المالية العامة
٥١	١٥-١ هدف "أوبك" للإنتاج النفطي مقابل الإنتاج النفطي الفعلي
٥٢	١٦-١ المخزونات التجارية وأسعارها
٥٣	١٧-١ مؤشرات أسعار السلع الأساسية
٥٥	١٨-١ مبيعات وأسعار أشياء الموصلات
٥٦	١٩-١ سيناريو توضيحي على مستوى البلد الواحد: عدم التأكد من تطورات الإنتاجية
٥٩	٢٠-١ تأثير التغيرات في نمو الإنتاجية
٦٧	١-٢ المكونات المشتركة في فجوات الناتج لدى مجموعة السبعة
٦٨	٢-٢ بلدان مجموعة السبعة: ارتباطات ثنائية مختارة لفجوات الناتج
٧١	٣-٢ بلدان مجموعة السبعة: الاعتماد المتبادل بين أسواق الأصول
٧٢	٤-٢ بلدان مجموعة السبعة: صافي الأصول الأجنبية
٧٣	٥-٢ بلدان مجموعة السبعة: إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر والحافطة
٧٤	٦-٢ أسواق الأصول الأمريكية وبلدان مجموعة السبعة
٧٦	٧-٢ روابط عائدات الأسهم في مجموعة السبعة
٨١	٨-٢ تقلبات الناتج في بلدان مجموعة السبعة والبلدان النامية
٨٢	٩-٢ حركات الناتج المتلازمة التي تشترك فيها البلدان النامية وبلدان مجموعة السبعة
٨٤	١٠-٢ تطورات التجارة في البلدان النامية والدورة الاقتصادية في بلدان مجموعة السبعة
٨٧	١١-٢ البلدان النامية: صافي تدفقات رؤوس الأموال الخاصة
٨٨	١٢-٢ حركة عائدات الأسهم المشتركة بين البلدان النامية وبلدان مجموعة السبعة
٩٠	١٣-٢ التجارة العالمية والبلدان النامية
٩٢	١٤-٢ عدد التحقيقات التي بدأت بشأن مكافحة الإغراق
٩٣	١٥-٢ بلدان مختارة من الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي: دعم منتجي الحاصلات الزراعية، ١٩٨٦-٢٠٠٠
١٠٥	١-٣ الولايات المتحدة: الأسعار النسبية لسلع تكنولوجيا المعلومات
١٠٦	٢-٣ الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات في الولايات المتحدة
١٠٧	٣-٣ الإنفاق والإنتاج في مجال تكنولوجيا المعلومات
١٠٩	٤-٣ المرحلة الأولى من الثورات التكنولوجية
١١٩	٥-٣ الطلب على سلع تكنولوجيا المعلومات، وقائض المستهلك
١٢٠	٦-٣ الزيادة في قائض المستهلك، ١٩٩٢-١٩٩٩

١٢٢	٧-٣ صادرات سلع تكنولوجيا المعلومات
١٢٣	٨-٣ التجارة في سلع تكنولوجيا المعلومات
١٢٨	٩-٣ عولمة شركات تكنولوجيا المعلومات
١٢٩	١٠-٣ أسعار الأسهم
١٣٠	١١-٣ تمويل تكنولوجيا المعلومات في الاقتصادات المتقدمة
١٣٢	١٢-٣ نسبة الدين قصير الأجل إلى القيمة الدفترية للأسهم
١٣٨	١٣-٣ الولايات المتحدة: التقديرات الرسمية لتطورات فجوة الناتج
١٤٩	١-٤ إجمالي تدفقات رؤوس الأموال
١٥٠	٢-٤ ملخص لمقاييس انفتاح الحساب الرأسمالي
١٥١	٣-٤ تركّز تدفقات رؤوس الأموال: أكبر المستخدمين من البلدان النامية
١٥٣	٤-٤ متوسط نصيب الفرد من النمو بفعل التحرير في البلدان النامية
١٥٨	٥-٤ تدفقات الاستثمار الخاص والاستثمار الأجنبي المباشر الداخلة بفعل التحرير في البلدان النامية
١٦٢	٦-٤ التطور المالي بفعل التحرير في البلدان النامية
١٦٤	٧-٤ تقلب صافي تدفقات رؤوس الأموال والتحرير
١٦٥	٨-٤ علاقة النمو بتقلب إجمالي تدفقات الحافظة في البلدان ذات أسواق رأس المال المفتوحة

٢٧١	أفاق الاقتصاد العالمي، موضوعات مختارة، ١٩٩٢-٢٠٠١
-----	--

الافتراضات والأعراف المتبعة

تستند التوقعات الواردة في تقرير *اتفاق الاقتصاد العالمي* إلى عدد من الافتراضات، وهي أن متوسطات أسعار الصرف الفعلية الحقيقية سوف تظل ثابتة عن متوسط مستوياتها خلال الفترة ٢٢ يوليو-١٧ أغسطس ٢٠٠١، عدا بالنسبة لعملات الية سعر الصرف الأوروبية (٢) التي يفترض أن تظل ثابتة بالقيمة الاسمية مقابل اليورو؛ وأن السلطات الوطنية سوف تواصل تطبيق نفس السياسات الموضوعية (راجع الإطار أ-١ للاطلاع تحديداً على الافتراضات الخاصة بسياسات المالية العامة والسياسات النقدية في البلدان الصناعية)؛ وأن متوسط سعر النفط سيكون ٢٦.٨٠ دولاراً أمريكياً للبرميل في عام ٢٠٠١ و ٢٤.٥٠ دولاراً للبرميل في عام ٢٠٠٢. وسيظل ثابتاً بالقيمة الحقيقية على المدى المتوسط؛ وأن متوسط سعر الفائدة السائد بين بنوك لندن (LIBOR) لستة أشهر على الودائع بالدولار الأمريكي سوف يبلغ ٤.١٪ في عام ٢٠٠١ و ٣.٧٪ في عام ٢٠٠٢. وهذه بالطبع فرضيات لأغراض التحليل وليست تنبؤات. كما أن عدم اليقين المحيط بها يضيف إلى هامش الخطأ الذي يمكن أن تتطوي عليه التوقعات على أية حال. وتستند هذه التقديرات إلى المعلومات الإحصائية المتاحة حتى أوائل سبتمبر ٢٠٠١.

وفيما يلي الأعراف المستخدمة في كل أجزاء *اتفاق الاقتصاد العالمي*:

... للإشارة إلى عدم توفر البيانات أو عدم انطباقها؛

— للإشارة إلى أن الرقم إما صفر أو لا يستحق الذكر؛

- فيما بين السنوات أو الشهور (١٩٩٧-١٩٩٨ أو يناير - يونيو على سبيل المثال) للإشارة إلى السنوات أو الشهور المشمولة، بما فيها سنوات أو شهور البداية والنهاية؛

/ بين السنوات أو الشهور (١٩٩٧/١٩٩٨ على سبيل المثال) للإشارة إلى سنة الميزانية أو السنة المالية.

"بليون" تعني ألف مليون، و"ترليون" تعني ألف بليون.

تشير "نقاط الأساس" إلى ٠.٠١ نقطة مئوية (فمثلاً، ٢٥ نقطة أساس تعادل ربع نقطة مئوية).

تشير المساحات المظلمة في الأشكال البيانية والجداول إلى توقعات خبراء صندوق النقد الدولي.

ترجع الفروق الطفيفة بين مفردات الأرقام والمجاميع الكلية إلى عملية التقريب.

لا يشير مصطلح "بلد" في جميع الحالات إلى كيان إقليمي يشكل دولة حسب مفهوم القانون والعرف الدوليين، إنما يشمل المصطلح حسب استخدامه في هذا التقرير بعض الكيانات الإقليمية التي لا تشكل دولا ولكن هناك بيانات إحصائية متوفرة عنها تتم معالجتها على أساس مستقل.

مزيد من المعلومات والبيانات

يمكن الاطلاع على النص الكامل لتقرير *أفاق الاقتصاد العالمي* بموقع صندوق النقد الدولي على شبكة الإنترنت، وعنوانه www.imf.org. وتتاح هذا التقرير على الموقع الإلكتروني مجموعة بيانات مستمدة من قاعدة بيانات *أفاق الاقتصاد العالمي*، وهي أكبر من مجموعة البيانات الواردة في التقرير نفسه وتتألف من ملفات تتضمن سلاسل البيانات التي يتكرر الطلب عليها من القراء. ويمكن نقل هذه البيانات إلكترونياً لاستخدامها في مجموعة برامج متنوعة على الكمبيوتر. ويرجى إرسال أية استفسارات حول محتوى تقرير *أفاق الاقتصاد العالمي* وقاعدة بياناته بالبريد العادي أو البريد الإلكتروني أو التليفاكس (لا تقبل الاستفسارات الهاتفية) إلى العنوان التالي:

World Economic Studies Division
Research Department
International Monetary Fund
700 19th Street, N.W.
Washington, D.C 20431, U.S.A.
E-mail: weo@imf.org Telefax: (202) 623-6343

تعتبر التوقعات والتحليلات الواردة في تقرير *أفاق الاقتصاد العالمي* جزءاً لا يتجزأ من رقابة صندوق النقد الدولي المستمرة للتطورات والسياسات الاقتصادية في البلدان الأعضاء والنظام الاقتصادي الدولي. وقد بدأ الصندوق في نشر تقرير *أفاق الاقتصاد العالمي* سنوياً منذ عام ١٩٨٠ وحتى ١٩٨٢ ثم مرتين سنوياً منذ عام ١٩٨٤.

ويعتبر استقصاء الأفاق المستقبلية والسياسات المتوقعة نتاجاً لعملية مراجعة شاملة لتطورات الاقتصاد العالمي تجربتها إدارات صندوق النقد الدولي وتستند بالدرجة الأولى إلى المعلومات التي يقوم بجمعها خبراءه من خلال مشاوراتهم مع البلدان الأعضاء، وتتولى إجراء هذه المشاورات إدارات المناطق الجغرافية بالصندوق على وجه الخصوص، بالاشتراك مع إدارات مساندة مختلفة.

وتقوم إدارات المناطق الجغرافية في صندوق النقد الدولي بإعداد التوقعات المتعلقة بالبلدان الأعضاء على أساس افتراضات متنافسة دولياً فيما يتعلق بالنشاط الاقتصادي العالمي وأسعار الصرف والأوضاع السائدة في الأسواق المالية الدولية وأسواق السلع الأساسية. ويتم في كل مرة يجري فيها إعداد تقرير *أفاق الاقتصاد العالمي* تحديث التوقعات الخاصة بحوالي ٥٠ بلداً من كبرى البلدان التي تسهم في الناتج العالمي بنسبة ٩٠٪. وتستند التقديرات المتعلقة بالبلدان الصغرى إلى التوقعات التي يجري إعدادها في إطار مشاورات المادة الرابعة المنتظمة بين الصندوق والبلدان الأعضاء ويتم تحديثها لتضمينها في هذا التقرير. ويعتمد التحليل الوارد في تقرير *أفاق الاقتصاد العالمي* اعتماداً كبيراً على العمل الجاري الذي تقوم به إدارات المناطق الجغرافية والإدارات المتخصصة بالصندوق، وتتولى إدارة البحوث تنسيق هذه الجهود بتوجيه عام من السيدين مايكل موسى وكيث روغان، الخبيرين الاستشاريين الاقتصاديين ومديري إدارة البحوث السابق والحالي. ويقوم بإدارة مشروع تقرير *أفاق الاقتصاد العالمي* السيد ديفيد روبنسون، مستشار أول بإدارة البحوث، بالاشتراك مع السيد تيم بيومي، رئيس قسم الدراسات الاقتصادية الدولية.

أما المساهمون الأساسيون في إعداد العدد الحالي فهم هالي إديسون، وتوماس هيلينغ، وميتلاند ماكفارلن، وجيمس مورسينك، وكاثي رايت، ومارك أويوين، وجيفري باننستر، ولويس كاتاو، وماركوس هاكر، ولوكا ريتشي، وتورستن سلوك، وماركو تيرونيس. وساهم في هذا العدد أيضاً كل من جاهانجير عزيز، وتيمور بيغ، وروين بروكس، وزيمينا تشينهام، وسوزان كولينز، وكارل هابرمابر، وإيهان كوس، ومانموهان كومار، وإل هاونغ لي، وأن ماكغويرك، وغاي ميريديث، وأشوكا مودي، وغاري موسر، وإسوار براساد، وبليز رورك، وسكوت روجر، وكيفن روس، وستيفن توكاريك. واشترك في العمل المرجعي أيضاً عدة استشاريين هم مايكل آرثيس، ونيكولاس كرافتس، ومايكل كلاين، وروس لفين، وساعد في العملية البحثية نيس إيريل، وماندي هيماتي، ويوتونغ لي، وبينيت ساتون. وقام بمعالجة البيانات وإدارة أنظمة الكمبيوتر غريتشن بايرن، ونيكولاس دويوتش، وتوه كوان، وأولغا بلاجي، ودي راو، وأنتوني جي تيرنر. وتولى معالجة الكلمات كل من سيلفيا بريشيا، ودون هيني، ولورا ليون. أما تحرير التقرير وتنسيق مراحل إنتاجه فقد قام بهما جيف هايدن بإدارة العلاقات الخارجية. وتمت ترجمة التقرير ومراجعة الطبعة العربية في شعبة اللغة العربية التابعة للقسم العربي - الروسي بإدارة التكنولوجيا والخدمات العامة في صندوق النقد الدولي. وقد استفاد التحليل الوارد في تقرير *أفاق الاقتصاد العالمي* من تعليقات ومقترحات الخبراء في إدارات الصندوق الأخرى، وكذلك من المديرين التنفيذيين بعد مناقشتهم للتقرير في ٥ و ٧ سبتمبر ٢٠٠٩. غير أن التوقعات الواردة في التقرير والاعتبارات المتعلقة بالسياسات الاقتصادية هي من إعداد خبراء الصندوق ويجب ألا تنسب إلى المديرين التنفيذيين أو إلى سلطاتهم الوطنية.

الآفاق المستقبلية وتحديات السياسة الاقتصادية

ازداد ضعف التوقعات الخاصة لعام ٢٠٠٢-٢٠٠١ عقب صدور عدد مايو ٢٠٠١ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي. كما ازدادت مخاطر تدهور الموقف من جراء الاعتداء الإرهابي الذي دهم الولايات المتحدة الأمريكية (راجع الإطار ١-١). وقد خُفّضت جميع تنبؤات النمو في معظم المناطق في ضوء مجموعة متنوعة من العوامل. ومنها تجاوز تأثير تباطؤ النشاط الاقتصادي العالمي للتوقعات في عدد من المناطق؛ وتأخر التعافي في الولايات المتحدة؛ وتناقص نمو الطلب المحلي ومستوى الثقة في أوروبا؛ وتوقع حلول فترة يزداد فيها بطء النمو في اليابان أثناء تنفيذ الإصلاحات الهيكلية (وإن كان ذلك سيثمر منافع جمة على الأجل المتوسط)؛ واستمرار انخفاض الإنفاق على تكنولوجيا المعلومات، مما يؤثر على آسيا بصفة خاصة؛ واستمرار تدهور أوضاع التمويل في الأسواق الصاعدة، وخصوصاً في أمريكا اللاتينية. ومن الملاحظ أن نمو إجمالي الناتج المحلي أخذ في التباطؤ في معظم مناطق العالم، مصحوباً بانخفاض حاد في نمو التجارة. وإزاء هذه التطورات، لجأ كثير من البلدان - وخصوصاً الولايات المتحدة - إلى تيسير سياسات الاقتصاد الكلي، وحدث ذلك مؤخراً في أواسط سبتمبر في أعقاب الاعتداء الإرهابي. ولا بد أن يساعد هذا التيسير، إلى جانب الانحسار التدريجي لآثار صدمة أسعار النفط وغيرها من الصدمات التي أسهمت في تباطؤ النشاط الاقتصادي، على دعم النشاط والثقة في الفترة القادمة. ولكن أجواء عدم اليقين والمخاطر الجسيمة لا تزال قائمة، حيث تؤدي حالة الهبوط إلى جعل العالم أكثر تعرضاً لمزيد من التطورات غير المتوقعة. ويظل هناك خطر كبير يتمثل في احتمال حدوث تباطؤ أعمق وأطول أمداً. وقد تكثفت أجواء عدم اليقين أيضاً من جراء الاعتداء الإرهابي الأخير. أما التحدي الذي يواجه صانعي السياسات فهو كيفية جعل مخاطر تدهور الموقف هذه في أضيق الحدود مع دعم مساعي التوصل إلى تسوية منظمة لاختلالات الاقتصاد العالمي على الأجل المتوسط.

الأخرى فقد ازدادت ضعفاً بدرجة ملحوظة. ففي منطقة اليورو، انخفض النمو بمعدل ٠,٦ نقطة مئوية ليصل إلى ١,٨٪ نتيجة للضعف الحاد والممتد في نمو الطلب المحلي. لا سيما في ألمانيا، وتباطؤ النشاط الاقتصادي العالمي بدرجة فاقت التوقعات. ومن أكثر التطورات إثارة للقلق أن التوقعات الخاصة باليابان تزداد تشاؤماً. فمع توقع هبوط إجمالي الناتج المحلي بمعدل ٠,٥٪ في عام ٢٠٠١، أي انخفاضه بأكثر من نقطة مئوية عن التوقعات السابقة، أصبح من المرجح أن اليابان تمر حالياً بفترة من الركود للمرة الرابعة منذ العقد الماضي^٢. وبالمثل، تدهورت الآفاق المستقبلية لمعظم البلدان النامية وبلدان التحول الاقتصادي. فقد شهد النمو انخفاضاً

وتشير التوقعات الحالية إلى بلوغ النمو العالمي ٢,٦٪ في عام ٢٠٠١، وهو ما يمثل انخفاضاً بنسبة ٠,٦ نقطة مئوية عن المتوقع في عدد مايو ٢٠٠١ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، وينسبة تزيد على نقطتين مئويتين عن المعدل السريع غير المعتاد الذي تحقق في عام ٢٠٠٠ (الجدول ١-١ والشكل البياني ١-١). وفي الاقتصادات المتقدمة، من المتوقع أن يبلغ النمو في الولايات المتحدة ١,٣٪، وهو ما يمثل انخفاضاً مقداره ٠,٢ نقطة مئوية عن التوقعات الواردة في عدد مايو من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، مع توقع تحسن النشاط الاقتصادي بدرجة متواضعة في أواخر العام حين يبدأ سريان مفعول التيسير السابق للسياسة. أما الآفاق المستقبلية للبلدان الصناعية

^٢ يحسب النمو العالمي في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي باستخدام الأوزان الترجيحية لتعادل القوة الشرائية. ويعرض الجدول ١ بالملحق الإحصائي معدلات النمو العالمي باستخدام الأوزان الترجيحية القائمة على سعر صرف السوق - والتي تولد أرقاماً أدنى لأسباب أهمها الانخفاض النسبي الذي تتميز به الأوزان الترجيحية المعطاة للصين وغيرها من البلدان النامية سريعة النمو نسبياً.

^٣ على أساس تعريف الركود بأنه يعني عام من النمو السالب في إجمالي الناتج المحلي الحقيقي.

الجدول ١-١: استعراض عام لتوقعات الاقتصاد العالمي

(التغير السنوي %، ما لم يذكر خلاف ذلك)

الاختلاف عن التوقعات في مايو ٢٠٠٩		التوقعات الراهنة		٢٠٠٩	١٩٩٩
٢٠٠٩	٢٠٠٩	٢٠٠٩	٢٠٠٩	٢٠٠٩	١٩٩٩
٠.٤-	٠.٦-	٢.٥	٢.٦	٤.٧	٢.٦
٠.٦-	٠.٦-	٢.٦	١.٢	٢.٨	٢.٤
٠.٦-	٠.٥-	١.٨	١.١	٢.٤	٢.٠
٠.٢-	٠.٢-	٢.٢	١.٢	٤.١	٤.١
١.٢-	١.١-	٠.٢	٠.٢-	١.٥	٠.٨
١.٢-	١.١-	١.٨	٠.٨	٢.٠	١.٨
٠.٥-	٠.٦-	٢.١	٢.٠	٢.٤	٢.٠
٠.٥-	٠.٢-	٢.٠	١.٨	٢.٩	١.٦
٠.٤-	٠.٦-	٢.٤	٢.٠	٢.١	٢.٢
٠.٢-	٠.٢-	٢.٢	٢.٠	٤.٤	٥.١
٠.٥-	١.١-	٢.٢	١.٩	٥.٢	٤.٩
٠.٦-	٠.٦-	٢.٢	١.٨	٢.٤	٢.٧
٠.٦-	٠.٦-	٢.٢	١.٨	٢.٥	٢.٧
١.٢-	٢.٨-	٤.٢	١.٠	٨.٢	٧.٩
٠.٢-	٠.٧-	٥.٢	٤.٢	٥.٨	٢.٩
—	٠.٤-	٤.٤	٢.٨	٢.٨	٢.٥
٠.١-	٠.١-	٦.٢	٥.٨	٦.٨	٦.١
—	٠.٥-	٧.١	٧.٥	٨.٠	٧.١
٠.٤-	١.١-	٥.٧	٤.٥	٦.٠	٦.٨
٠.٦-	١.٠-	٤.١	٢.٤	٥.٠	٢.٨
٠.٢	٠.٦-	٤.٨	٢.٢	٦.٠	١.٠
١.٨-	٢.٠-	٢.٦	١.٧	٤.٢	٠.٢
١.٠-	٢.٢-	٢.٥	٢.٢	٤.٥	٠.٨
٠.١-	—	٤.١	٤.٠	٦.٢	٢.٦
٠.٢-	٠.٤-	٤.٢	٢.٥	٢.٨	٢.٠
٠.١-	٠.٢	٤.٠	٤.٤	٧.٨	٤.٦
—	—	٤.٠	٤.٠	٨.٢	٥.٤
٠.٢-	١.٢	٤.١	٥.٤	٦.٨	٢.٨
١.٢-	٤.٠-	٥.٢	٢.٧	١٢.٤	٥.٢
١.٨-	٥.٠-	٤.٧	١.٧	١١.٥	٧.٦
٠.١	٢.٤-	٨.٠	٦.٤	١١.٦	٢.١
١.٠	١.٥	٧.٩	١٠.١	١٢.٩	٧.٨-
١.٧-	٤.٥-	٤.٥	١.٧	١١.٥	٥.٠
٠.٤-	٢.١-	٦.٦	٥.٠	١٥.١	٤.٦
١.٤	٢.٥	٦.٥	٧.١	١٦.٥	٠.٢
٢.١	١.٢	٨.٨-	١.٤-	٦٢.٦	٢٦.٥
٢.٢	٤.٦	٨.٦-	٥.٠-	٥٦.٩	٣٧.٥
٠.٢-	١.٦-	٤.٢	١.٠	٦.٤	٧.٧-
—	٢.١-	٤.٥	٢.٦-	٢.٦	٧.٠-
٠.١-	٠.٢	١.٧	٢.٤	٢.٢	١.٤
٠.٢	٠.٢	٥.١	٥.٩	٦.٠	٦.٨
٠.٧	١.١	١٠.٧	١٦.٤	٢٠.٠	٤٣.٩
٠.٦-	٠.٤-	٢.٧	٤.١	٦.٦	٥.٥
٠.٤-	٠.٢-	٠.١	٠.٢	٠.٢	٠.٢
٠.٢-	٠.١-	٢.٩	٤.٢	٤.٦	٢.٠

ملحوظة: (أ) تم إعداد هذه التوقعات قبل الاعتداء الإرهابي على الولايات المتحدة في ١١ سبتمبر وما اتخذ بعده من إجراءات على صعيد السياسة الاقتصادية. (ب) من المفترض بقاء أسعار الصرف المحلية الحقيقية ثابتة عند مستوياتها السائدة خلال الفترة ٢٢ يوليو - ١٧ أغسطس ٢٠٠٩.
^١ باستخدام ترجيعات تعادل القوة الشرائية بعد تعديلها، وهي المخصصة في الجدول أ بالمعلق الإحصائي.
^٢ إندونيسيا، وماليزيا، والفلبين، وتايلاند.
^٣ المتوسط البسيط للأسعار الفورية للنقط الخام من أنواع برنت المملكة المتحدة، ودي غرب تكساس الوسيط، وقد بلغ متوسط سعر النفط ٢٨.٢٩ دولاراً للبرميل في ٢٠٠٠، وبمقترض أن يبلغ ٢٦.٨٠ دولاراً في ٢٠٠٩ و ٢٤.٥٠ دولاراً في ٢٠٠٩.

الشكل البياني ١-١: المؤشرات العالمية^١

(التغير السنوي ١٩٧٠-٢٠٠٥، ما لم يذكر خلاف ذلك)

من المتوقع أن يتباطأ النمو العالمي بدرجة ملحوظة في عام ٢٠٠٦، بينما يتقل معدل التضخم ضعيفا.



^١ تشير المساعدات الممنوعة إلى تنبؤات خبراء صندوق النقد الدولي، والمجموعات محسوبة على أساس الأوزان الترجيحية لتعادل القوة الشرائية، ما لم يذكر خلاف ذلك. معدلات النمو المتوسطة للبلدان المتقدمة، مجمعة باستخدام الأوزان الترجيحية لتعادل القوة الشرائية، وتتغير هذه المتوسطات عبر الوقت لصالح البلدان الأسرع نمواً، مما يعطي المعنى اتجاهها صاعداً. متوسط مرجح بأجسامي الناتج المحلي لتعادل القوة الشرائية الحكومية لعشر سنوات (أو أقرب أجل استحقاق لها) ناقص معدلات التضخم في الولايات المتحدة واليابان وألمانيا وفرنسا وإيطاليا والمملكة المتحدة وكندا، مع استثناء إيطاليا في الفترة السابقة على ١٩٧٩.

حادداً في نصف الكرة الغربي، حيث تأثر النشاط الاقتصادي بتجدد المصاعب المالية في الأرجنتين، وكذلك بأجواء عدم اليقين على الساحة السياسية وغيرها من الصدمات التي تضمنت أزمة الطاقة في البرازيل. كذلك تباطأت تدفقات رؤوس الأموال الداخلة إلى معظم البلدان - باستثناء المكسيك - وهو ما يعد مصدراً للقلق في ضوء احتياجات المنطقة الكبيرة من التمويل الخارجي. وفي آسيا المساعدة، لا يزال النمو صامداً في الصين، ولكن كثيراً من البلدان تضررت بشدة من تباطؤ النمو العالمي ومسور دورة الإلكترونيات بمرحلة الهبوط، كما ضاعف من هذا الأثر الروابط التجارية فيما بين بلدان المنطقة والتطورات التي شهدتها اليابان. وقد ضعفت بدرجة معتدلة أيضاً توقعات النمو في الشرق الأوسط نتيجة لانخفاض أسعار النفط وتخفيضات الإنتاج والأزمة الجارية في تركيا. كذلك انخفض النمو المتوقع في إفريقيا، وإن كانت التوقعات لا تزال تشير إلى ارتفاعه عن المستوى المسجل في عام ٢٠٠٠ بفضل تحسن الأحوال الجوية وانحسار المشكلات الأمنية في العديد من البلدان. وفي المقابل، ظلت الأفاق المستقبلية لاقتصادات التحول دون تغيير بشكل عام، حيث أدى انتعاش النشاط على نحو فاق التوقعات في عدد من دول الكومنولث المستقلة، لا سيما أوكرانيا، إلى موازنة التأثير الناجم عن تباطؤ النمو في أوروبا.

ولم يتم تعديل هذه التنبؤات لاحتمال آثار الاعتداء الإرهابي على الولايات المتحدة في ١١ سبتمبر. ومن الواضح أن الأحداث الأخيرة سوف تؤثر على النشاط الاقتصادي في المدى القصير، كما ستضيف إلى المخاطر التي تعد جسيمة بالفعل والتي تهدد بتدهور الموقف سواء في الولايات المتحدة أو البلدان الأخرى. وقد أحدث هذا الاعتداء خسائر فادحة في الأرواح وألحق أضراراً جمة بالممتلكات، ولكن المرجح أن يكون أثره المباشر على النشاط الاقتصادي الأمريكي معتدلاً (مثلما حدث على سبيل المثال في حالة زلزال كوبي الذي وقع في اليابان في ١١ يناير ١٩٩٥ وتسبب في أضرار أشد إلى حد ما). وبغضلا عن ذلك، تفيد المؤشرات بأن البنية التحتية المالية قد احتفظت بتماسكها في جميع أنحاء العالم، غير أن الآثار غير المباشرة قد تكون أشد وطأة، بما في ذلك احتمال التدهور المستمر في ثقة المستثمرين والشركات والدوائر المالية، والهروب إلى الجودة في الأسواق المالية بما يمكن أن يضيف إلى مواطن الضعف القائمة المرتبطة بالاستقرار المالي أو التمويل، بالإضافة إلى احتمال تقلب أسعار النفط. وبينما لا يزال من السابق لأوانه إجراء تقدير كامل لهذه

الإطار ١-١: الاعتداء الإرهابي وأثره على الأفاق العالمية

تم استكمال المجموعة الأخيرة من التوقعات الكمية المطروحة في تقرير أفاق الاقتصاد العالمي قبيل الأحداث الأساسية التي وقعت في ١١ سبتمبر الماضي. ويتمثل السؤال المحوري في كيفية تفسير هذه التوقعات في ضوء الاعتداء الإرهابي وعواقبه. ولم يكن هناك شك عند دخول هذا التقرير مرحلة الطبع في أن هذا الاعتداء له تأثير سلبي على النشاط الاقتصادي في كثير من مناطق العالم، وأنه زاد من مخاطر تدهور أفاق الاقتصاد العالمي على المدى القصير. وهي المخاطر التي كانت جسيمة في الأصل والتي تشمل اقتصادات الأسواق الصاعدة. غير أنه من الأهمية بمكان رؤية الموقف الاقتصادي الحالي من منظور سليم. فرغم كثافة أجواء عدم اليقين الواضحة بشأن ما سيكتشف من أحداث، فعلى المرء ألا يغفل تحسن العوامل الاقتصادية الجذرية خلال السنوات الأخيرة في كثير من البلدان والجوانب، وهو ما يجعل العالم أقل تعرضاً للخطر من الزاوية الاقتصادية، مقارنة بما يمكن أن يحدث في ظروف مختلفة. ولا بد أن يساعد هذه التحسن، إلى جانب رد الفعل القوي من جانب البنوك المركزية في جميع أنحاء العالم، على الحد من مخاطر الانخفاضات المستمرة في مستوى ثقة المستثمرين ودوائر الأعمال. وهو ما يشكل مصدر قلق أساسي في الشهور القادمة.

ومن المؤكد أن الاعتداء الإرهابي قد ترك في البداية أثراً كبيراً على الأسواق المالية، وإن كانت التجارب السابقة تقيد بأن الأسواق المالية يمكن أن تبالغ في ردود أفعالها إزاء مثل هذه الصدمات في البداية. ففي الأسبوعين التاليين للاعتداء، هبطت المؤشرات الرئيسية في بورصات الولايات المتحدة وأوروبا واليابان بمعدل ٥٪ إلى ١٥٪. بل إن حالة كثير من بورصات الأسواق الصاعدة كانت أسوأ، لا سيما في أمريكا اللاتينية وشرق آسيا. وقد سادت أيضاً حالة من الهروب إلى الجودة، انعكست في صورة زيادة حادة في الفروق بين أسعار الفائدة على سندات الخزنة الأمريكية من ناحية والسندات ذات العائد المرتفع وسندات الأسواق الصاعدة من ناحية أخرى. وبعد ارتفاع أسعار النفط عقب الاعتداء، عادت إلى الانخفاض بحدّة إلى مستويات أدنى

بكثير من السائدة في ١٠ سبتمبر. وقد كانت حركات العملات الرئيسية معتدلة نسبياً، حيث انخفضت قيمة الدولار الأمريكي بدرجة طفيفة أمام اليورو والين.

وأوضح مسلك الهيئات التنظيمية والسلطات المالية الوطنية والأطراف المشاركة في السوق أن النظام المالي العالمي يمكن أن يستمر في العمل بسلاسة حتى تحت وطأة أشد التهديدات المفردة والمفاجئة. فقد تحركت السياسة النقدية في الاقتصادات الرئيسية بجرأة وقوة لمساندة نظام المدفوعات العالمي وتحسين مستوى الثقة والنشاط الاقتصادي. فقامت السلطات النقدية في الولايات المتحدة ومنطقة اليورو واليابان وسويسرا وكندا والمملكة المتحدة بإمداد الاقتصاد بجرعة مباشرة وضخمة من السيولة. كذلك دخل الاحتياطي الفيدرالي في ترتيبات مبادلة مؤقتة مع البنك المركزي الأوروبي، والبنك المركزي الإنجليزي، والبنك المركزي الكندي، لتيسير عمل الأسواق المالية وتوفير السيولة بالدولار الأمريكي. وبغض عن ذلك، تحرك الاحتياطي الفيدرالي لخفض أسعار الفائدة بمعدل ٥٠ نقطة أساس في ١٧ سبتمبر، وسرعان ما تبعت ذلك تخفيضات بنفس الحجم من جانب البنك المركزي الكندي ثم البنك المركزي الأوروبي والبنك المركزي السويسري. وبعد ذلك قام البنك المركزي الإنجليزي والبنك المركزي الياباني أيضاً بتخفيض أسعار الفائدة، مثلما فعلت السلطات النقدية في عدد من الاقتصادات مثل الدانمرك والسويد ونيوزيلندا ومنطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة التابعة للصين وكوريا. وسوف يتعزز النشاط الاقتصادي في الولايات المتحدة أيضاً بفضل المخصصات الإضافية التي تم اعتمادها في الميزانية لأغراض الدفاع وإعادة البناء ودعم شركات الطيران.

وبغض النظر عن أجواء عدم اليقين المحيطة بإمكانية حدوث مزيد من الصراعات، فما هو التأثير الاقتصادي المباشر الذي يرجع أن تسببه أحداث ١١ سبتمبر؟ لقد أحدث الاعتداء خسائر فادحة في الأرواح. ولكن الضرر الاقتصادي المباشر لا يزال معتدلاً نسبياً - على الاقتصاد الأمريكي ككل - بالرغم من الأضرار البالغة التي لحقت

التطورات في الربعين الثالث والرابع من العام لها تأثير محدود على معدل النمو المتوسط للعام ككل. ولكن المرجح أن يكون النمو العالمي في عام ٢٠٠٢ أقل من المعدل المتوقع في هذا التقرير، وهو ٣.٥٪.

وعلى وجه الإجمال، نجد أن مخاطر تدهور الموقف الواردة في متن هذا العدد من تقرير *أفاق الاقتصاد العالمي* قد أصبحت أشد في الوقت الراهن، حتى إذا ظلت القنوات الاقتصادية دون تغيير كبير. ومن ثم فقد ازدادت التحديات التي تنطوي عليها مهمة صانعي السياسات، سواء في البلدان الصناعية أو النامية. ولا تزال المتطلبات الأساسية على النحو المحدد في التقرير: ونذكر منها ما يلي على وجه الخصوص:

- إن رد الفعل الذي أصدرته السياسة النقدية في أعقاب الاعتداء الإرهابي كان ملائماً في جرائته وقوته، ولا يزال هناك مجال للتصرف والحركة بدرجات متفاوتة إذا ظهر ما يدعو إلى اتخاذ إجراءات إضافية. وعلى سبيل التحديد، هناك مجال للتيسير النقدي على نحو أكثر جرأة في اليابان، حتى بعد الخطوات الموقفة التي اتخذت عقب اعتداء ١١ سبتمبر، وعلى جانب المالية العامة، يجب السماح لأدوات الضبط التلقائي بتأدية دورها. وفيما عدا ذلك، ربما يكون من الأفضل الانتظار قليلاً لمعرفة ما يستتخض عنه الأحداث.
- نظراً لأجواء عدم اليقين السائدة في الولايات المتحدة، فإن البلدان الأخرى - لا سيما البلدان الأوروبية واليابان - سوف يتعين عليها الاعتماد بدرجة أكبر على النمو المولد داخلياً، وهو ما يزيد من أهمية المضي قدماً في مسيرة الإصلاح الهيكلي.
- من الواضح أن ضعف الأفاق المستقبلية العالمية قد أضاف إلى المصاعب التي تواجه بلدان الأسواق الصاعدة. فنظراً لتزايد اتجاه الأسواق إلى التمييز بين البلدان استناداً إلى أدائها على صعيد السياسة، نجد أن المطلب الأساسي لا يزال هو الاستمرار في مسار السياسات الاقتصادية الكلية الحريضة والإصلاحات الهيكلية اللازمة.

بصناعات معينة. لا سيما الطيران والتأمين والسياحة. وبينما يصعب تحديد أحداث قريبة الشبه في التاريخ الحديث، يمكن القول بأن الضرر المباشر لهذا الاعتداء أقل بكثير من الضرر الناتج عن زلزال كوبي في يناير ١٩٩٥، الذي تبين أن تأثيره كان محدوداً للغاية على نمو الناتج في اليابان (الأنبار ٣-١). ومن المرجح أن تكون الآثار الأهم من ذلك بكثير هي الآثار غير المباشرة للاعتداءين الإرهابيين - على ثقة المستثمرين وإتقافهم، وعلى ثقة دوائر الأعمال، وعلى درجة العزوف عن المخاطرة - وهي آثار يعتبر تقديرها أصعب بكثير. وسوف تعتمد بدرجة أساسية على كيفية تطور الأحداث غير الاقتصادية في أعقاب الاعتداء.

وعلى الصعيد الاقتصادي، هناك عدد من الأسباب التي تدعو إلى التفاؤل الحذر. فبالأول، يجري الإعداد حالياً على صعيد السياسات لتقديم دفعة تنشيطية قوية في معظم الاقتصادات الرئيسية، وهي دفعة أقوى مما كان متوقعاً قبل الاعتداء. وثانياً، تعتبر العوامل الاقتصادية الجذرية في جميع أنحاء العالم أقوى بكثير مما كانت عليه منذ بضع سنوات، حيثما يعكس انخفاض التضخم وزيادة قوة أوضاع المالية العامة، وتحسن مصداقية السياسة النقدية؛ وكذلك زيادة مرونة أنظمة سعر الصرف وانخفاض مواطن الحساسية الخارجية في كثير من الأسواق الصاعدة. وثالثاً، من المفروض ألا يؤثر الاعتداء الإرهابي تأثيراً بالغاً على نمو الإنتاجية الأساسي في اقتصاد الولايات المتحدة وغيرها من البلدان، وهو الركيزة التي يتوقف عليها تحقيق الرخاء الاقتصادي في نهاية المطاف (راجع الفصل الثالث).

وعند دخول هذا العدد مرحلة الطبع، كان الموقف مشوباً بالغموض. مما يجعل من السابق لأوانه محاولة إجراء تحديد كمي لآثار الاعتداء على النمو في الولايات المتحدة وغيرها. ومن الواضح أن النشاط الاقتصادي سيتأثر على المدى القصير، لا سيما في الجزء الأخير من هذا العام، سواء في الولايات المتحدة أو غيرها من البلدان. غير أن هناك احتمالاً معقولاً بأن يبدأ الانتعاش في النصف الأول من العام القادم. وترجح توقعات *أفاق الاقتصاد العالمي* أن يكون الأثر على النمو العالمي المتوقع محدوداً في عام ٢٠٠١، حيث أن

المخاطر، فإن التخفيضات التي أجريت مؤخرا على أسعار الفائدة في الولايات المتحدة وكندا وأوروبا، مصحوبة بمزيد من التيسير المعتدل للأوضاع في اليابان، سوف تكون عاملا مساعدا في الحفاظ على الثقة ومستوى النشاط.

وقد كان تباطؤ النشاط العالمي منذ أوائل عام ٢٠٠٠ مدفوعا بمجموعة متنوعة من العوامل المترابطة، مثل إعادة تقييم ربحية الشركات وما صاحبها من تعديل لأسعار الأسهم؛ وارتفاع أسعار الطاقة في عام ٢٠٠٠، وهو ما أثبت استمرارية أطول مما كان متوقعا في البداية؛ وتشديد السياسة النقدية في أواخر ١٩٩٩ وفي عام ٢٠٠٠، لا سيما في الولايات المتحدة ومنطقة اليورو، كرد فعل لتصاعد ضغوط الطلب. وقد اقترن ضعف النشاط الاقتصادي بهبوط مستوى ثقة المستثمرين ودوائر الأعمال في الولايات المتحدة أولا ثم في أوروبا فيما بعد (الشكل البياني ٢-١)، وتقيد التسهيلات الائتمانية بالنسبة لبعض الأسواق الصاعدة الأساسية، وزيادة العزوف عن المخاطرة، ومن العوامل التي أسهمت بدور بالغ الأهمية في هذا الخصوص تعاقب الانتعاش والكساد في أسعار أسهم شركات تكنولوجيا المعلومات وما صاحبه من هبوط حاد في استثمارات تكنولوجيا المعلومات والمعلومات والناتج المتحقق منها. وكما يرد بالتحليل في الفصل الثالث، كانت حالات الانتعاش المالي غير القابلة للاستمرار قاسما مشتركا بين الثورات التكنولوجية السابقة، كما ارتبطت في العادة بقدر كبير من الاستثمار المفرط في القطاع المعني ثم بعملية تصحيح تالية له. غير أن آخر تلك الحالات تميزت بعولمة إنتاج تكنولوجيا المعلومات، مما أدى إلى انتشار أثر انخفاض الإنفاق على هذا القطاع بشكل خاص - وهو اتجاه لم تظهر بعد إلا دلائل لا تذكر على انحساره.

وإزاء هذه التطورات، يادر صانعو السياسات عموما بالتحرك صوب تيسير سياسات الاقتصاد الكلي، ولكن حجم الصدمات حال دون اجتباب تأثيرها البالغ. كذلك أدى الطابع العالمي الذي اتسمت به هذه الصدمات وتزايد الروابط التجارية والمالية بين البلدان إلى جعل التأثير أسرع وأوسع نطاقا مما توقع الكثيرون (وإزداد الوضع سوا في بعض الحالات نتيجة لخصوصيات قطرية معينة). وكانت المحصلة النهائية هي تباطؤ النمو في معظم مناطق العالم الرئيسية، مع حدوث انخفاض حاد في نمو التجارة (الشكل البياني ٢-١)، ورغم وضوح هذا الانخفاض في كل المناطق، فقد كان الهبوط شديدا في كثير من الأسواق الآسيوية الصاعدة على وجه الخصوص، مما يوضح اعتمادها الشديد على تجارة تكنولوجيا المعلومات.

الشكل البياني ٢-١: بلدان مختارة في الاتحاد الأوروبي واليابان والولايات المتحدة: مؤشرات ثقة المستهلكين ودوائر الأعمال^١

بدأ مستوى الثقة يستقر في الولايات المتحدة بعد أن شهد هبوطا حادا منذ أواخر عام ٢٠٠٠. وفي أوروبا، ضعفت ثقة دوائر الأعمال، ثم هبط مؤخرا مستوى ثقة المستهلكين.



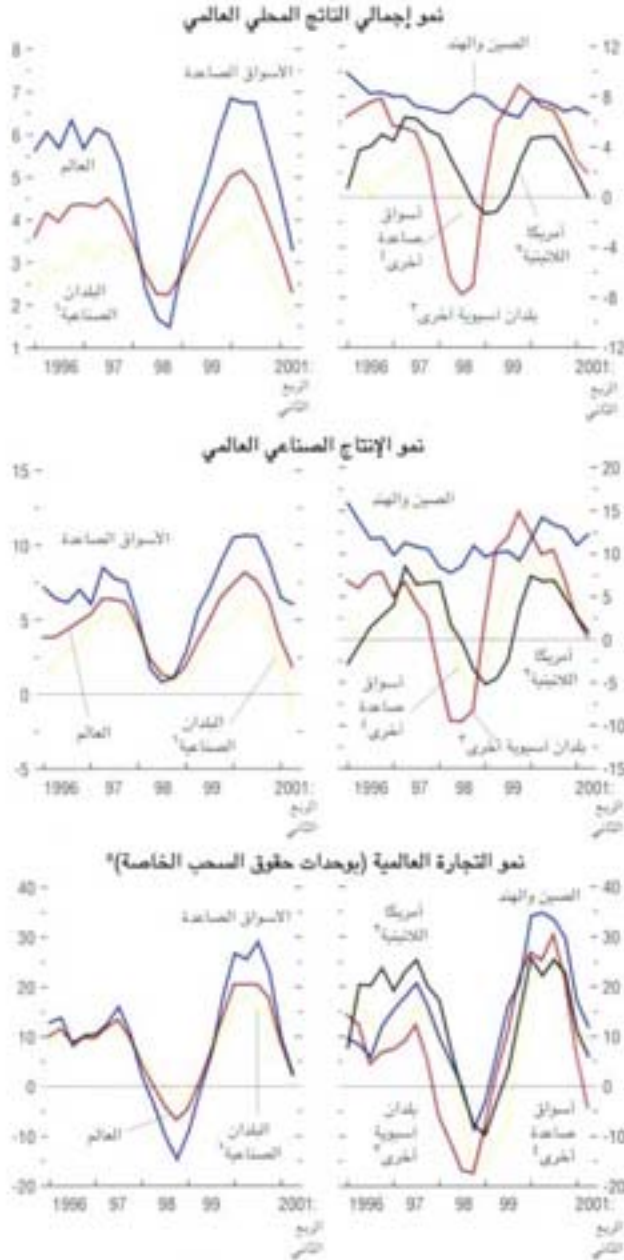
المصادر: منظمة The Conference Board بالنسبة لثقة المستهلكين داخل الولايات المتحدة، والمفوضية الأوروبية بالنسبة للبلدان الأوروبية. أما مصادر البيانات الخاصة بثقة دوائر الأعمال داخل الولايات المتحدة فهي مؤشر الانتشار المركب لصناعات المستهلكين (Purchasing Managers Composite Diffusion Index) الصادر عن وزارة التجارة الأمريكية، والمفوضية الأوروبية في حالة البلدان الأوروبية، والبنك المركزي في حالة اليابان.

^١ المؤشرات ليست متشابهة في مختلف البلدان. النسبة المئوية للإجابات التي يتوقع أصحابها تسهولا في أوضاعهم نفس النسبة المئوية للإجابات التي يتوقع أصحابها تسهولا في أوضاعهم.

الشكل البياني ١-٢: الناتج العالمي والإنتاج الصناعي ونمو التجارة

(التغير % عن أربعة أرباع العام السابقة)

ضعف نمو الناتج والإنتاج الصناعي في كل مناطق العالم تقريبا، وصاحب ذلك تباطؤ حاد في نمو تدفقات التجارة.



المصادر: البنوك المركزية ووزارات المالية، والنشرة الشهرية التي يصدرها البنك المركزي الأوروبي.

^١ كندا ومنطقة اليورو واليابان والملكة المتحدة والولايات المتحدة.

^٢ الأرجنتين والبرازيل وشيلي وكولومبيا والمكسيك وبيرو وفنزويلا.

^٣ منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة التابعة لجمهورية الصين الشعبية والدوليسيا وماليزيا والفلبين

وسنغافورة ومقاطعة تايوان الصينية وتايوان.

^٤ الجمهورية التشيكية وبلغاريا وإسرائيل وبولندا وروسيا وتركيا وباكستان وجنوب إفريقيا.

^٥ مغربا بلات صنادير المنطقة المعنية بالفحم وأردانها.

وظلت الأوضاع متقلبة في الأسواق المالية، وهو ما يرجع بصفة جزئية إلى التغير السريع في التوقعات المتعلقة بمدة تباطؤ النشاط وعمقه ومؤخرا بتزايد العزوف عن المخاطرة واتساع نطاق الهروب إلى الجودة عقب الاعتداء الإرهابي. وفي الأسواق المتطورة، شهدت أسعار الأسهم موجة ارتفاع مؤقتة في شهري إبريل ومايو، ولكنها انخفضت منذ ذلك الحين انخفاضاً حاداً مع ورود تقارير تشير إلى استمرار ضعف ربحية الشركات ومع تدهور التوقعات الخاصة بالنمو. كما حدث هبوط شديد في أسعار أسواق الأسهم في معظم البلدان الصناعية الكبرى عقب أحداث ١١ سبتمبر (الشكل البياني ١-٣): أما عائدات السندات الحكومية فقد مرت عموماً بنفس هذه التطورات، ولكنها ارتفعت مؤخراً في حالة السندات ذات آجال الاستحقاق الطويلة. ومع تناقص أسعار الفائدة قصيرة الأجل كرد فعل لتخفيض أسعار الفائدة الرسمية في معظم البلدان الصناعية، أصبحت منحنيات العائد أشد انحداراً بشكل عام، وإن كان بدرجات متفاوتة. وفي أسواق العملة، وأصل سعر الدولار الأمريكي ارتفاعه بالقيمة الفعلية الإسمية طوال شهر يوليو، وهو ما يرجع فيما يبدو لاستمرار الثقة في القوة النسبية للاقتصاد الأمريكي، بينما ظل الين واليورو ضعيفين نسبياً^٤. ولكن، مع تزايد القلق بشأن توقعات النمو في الولايات المتحدة، انخفض سعر الدولار بدرجة معتدلة في أغسطس وسبتمبر مقابل معظم العملات الرئيسية، حيث عاد اليورو إلى مستوى قريب من مستواه أمام الدولار في بداية العام.

وفي الأسواق الصناعية، تأثرت المستجيدات المالية بالأوضاع في الأسواق المتطورة، وإن كانت قد تأثرت أيضاً بخصوصيات قطرية معينة. فخلال النصف الأول من عام ٢٠٠١، استمر تقلب فروق أسعار الفائدة بين سندات الخزينة الأمريكية وسندات الأسواق الصناعية حسبما يقيسها مؤشر سندات الأسواق الصناعية + (EMBI+). مع انتفاء الأثر الإيجابي لانخفاض أسعار الفائدة الأمريكية نتيجة لتزايد العزوف عن المخاطرة بالإضافة إلى تدهور الأساسيات الاقتصادية في بعض الحالات، ورغم انخفاض فروق أسعار الفائدة في معظم الأسواق الصناعية حتى نهاية يونيو، فقد اتسعت إلى حد كبير في الأرجنتين - مما أثر أيضاً على البرازيل - وتركيا. ومع تكثف المضاعف في الأرجنتين وتركيا في يوليو، اتسعت فروق أسعار الفائدة لديهما بدرجة حادة، مع انتقال تداعيات هذا الاتساع إلى

^٥ راجع "ما الذي يدفع ضعف اليورو وقوة الدولار"، في الفصل الثاني بعدد مايو ٢٠٠١ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي.

الشكل البياني ١-٤: تطورات السوق المالية

عُيِّنت أسعار أسواق الأسهم وأسعار الفائدة بدرجة ملحوظة منذ عام ٢٠٠٠، بما في ذلك الهبوط الذي طرأ في أعقاب الاعتداء الإرهابي في ١١ سبتمبر ٢٠٠١. ورغم حدوث بعض التحسن في الآونة الأخيرة، فلا يزال الوباء والبن ضاعفين نسبيًا أمام الدولار الأمريكي.



المصادر: شركة Bloomberg Financial Markets, LP؛ والبنك المركزي الأوروبي وإدارة الفوائد بصندوق النقد الدولي؛ ومؤسسة Nikkei Telecom ومؤسسة WEFA.
١ متوسط الشهر.

٢ السعر على الودائع ثلاثة أشهر؛ بيانات منطقة اليورو قبل يناير ١٩٩٩ تشمل ألمانيا.
٣ سعر الفائدة على السندات الحكومية لعشر سنوات وفترة حتى ديسمبر ١٩٩٨. احتسبت العائدات في منطقة اليورو على أساس عائدات السندات الحكومية القومية المتوسطة المرجحة بإجمالي الناتج المحلي. وذلك قبل الأوزان الترجيحية في عبارة عن مقايير إسمية قائمة من السندات الحكومية في كل نطاق من نطاقات ائوال الاستحقاق.

أسواق صاعدة أخرى، لا سيما في أمريكا اللاتينية. ولكن الثابت على وجه الإجمال أن آثار العدوى لم تتجاوز حدود الاعتدال حتى الآن، وهو ما يرجع جزئياً إلى أن المستثمرين تزايد عزوفهم عن المخاطرة فاتهموا بالفعل إلى تنوع حوافظهم بعيداً عن جميع أنواع القروض المرتبطة بالأسواق الصاعدة إلا المصنفة منها في فئة أعلى مستويات الجودة، كما يرجع إلى الانخفاض النسبي لمستوى الرفع المالي (leverage) في الأسواق المالية. وفي الوقت الذي دخل فيه تقرير أفاق الاقتصاد العالمي مرحلة الطباعة، ارتفعت بدرجة ملحوظة فروق أسعار الفائدة على الإصدارات ذات العائد المرتفع وإصدارات الأسواق الصاعدة عقب الاعتداء الإرهابي، مما يوضح اتساع نطاق الانجلاء نحو الإصدارات ذات الجودة. مع حدوث انخفاضات كبيرة في الأسعار بأسواق الأسهم، وبعد الضعف الذي اتسم به الربع الأول من العام، سجلت تدفقات التمويل الإجمالية أداءً متأسفاً نسبياً في الربع الثاني من العام، ولكنها عادت إلى الهبوط فيما بعد. وبالنسبة لعام ٢٠٠١ على وجه الإجمال، من المتوقع أن يصبح صافي رؤوس الأموال الداخلة إلى الأسواق الصاعدة سالباً للمرة الأولى منذ أواسط الثمانينات (راجع الجدول ٢-١).^٤ وإضافة إلى ذلك، غشمة مخاطر تهدد بتدهور هذه الأفاق المستقبلية نظراً للتدهور الحاد في أوضاع التمويل منذ يونيو وتزايد العزوف عن المخاطرة على الصعيد العالمي.

وقد استمر ارتفاع التضخم الكلي خلال الخمسة شهور الأولى من عام ٢٠٠١ في معظم الاقتصادات المتقدمة (مع استثناء مهم هو اليابان) مدفوعاً بالزيادة الحادة السابقة في أسعار الطاقة، وتساعد أسعار المواد الغذائية - لا سيما في أوروبا - بسبب أمراض الماشية وسوء الأحوال الجوية. كذلك ارتفعت معدلات التضخم الأساسي، وإن ظلت معتدلة في معظم البلدان. ومن المتوقع أن تعود أسعار النفط والمواد الغذائية إلى الهبوط خلال ما تبقى من العام (الملحق الأول) وأن تظل ضغوط التضخم الأساسي معتدلة نتيجة لضعف الطلب وتزايد الطابع التنافسي في أسواق المنتجات وارتفاع مستوى مصداقية جهود البنوك المركزية لمكافحة التضخم في العقد الماضي (راجع الإطار ٢-١ في صفحة ١٣). ونتيجة لذلك، تشير التوقعات إلى حدوث انخفاض شديد في معدل التضخم الكلي لدى معظم الاقتصادات المتقدمة بحلول عام ٢٠٠٢ (الجدول ٢-١)، وهو ما يبدو متسقاً مع بيانات التضخم الأخيرة في معظم البلدان.

٤ ومع ذلك يتعين ملاحظة أن هذا يرجع جزئياً إلى فوائض الحساب الجاري الكبيرة في البلدان المنتجة للنفط وصافي تدفقات رؤوس الأموال الخاصة الطارئة في المقابل.

الجدول ١-٢: اقتصادات الأسواق الصاعدة: صافي تدفقات رؤوس الأموال^١
(ببلايين الدولارات الأمريكية)

٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٧	١٩٩٩	١٩٩٨	١٩٩٧	١٩٩٦	١٩٩٥	١٩٩٤	١٩٩٣	
التدفقات الكلية										
٧٦,٠	٦٠,٤	-٠,٨	٥٨,٦	٦٩,٦	١١٩,٦	٢٢٤,٤	٢٠٥,٥	١١٧,٥	١٢٩,٦	تدفقات رؤوس الأموال الخاصة، صافية ^٢
١٥٨,٢	١٦٢,٧	١١٧,٣	١٥٢,٦	١٥٥,٩	١٤٥,٨	١٢٠,٠	٩٧,٥	٨١,٤	٥٧,٦	الاستثمار المباشر الخاص، صافي
٢١,٠	-٠,٢	٦,٥	٢٦,٧	٢٠,٠	٤٨,٦	٨٧,٨	٤٢,٨	١١٢,٨	٨٧,٦	استثمار المحافظة الخاص، صافي
١١١,٢	١٦٢,٩	١٢٨,٣	١٢٦,٢	٨٤,٩	٧٤,٨	٣٢,٧	٦٤,٢	٤٦,٨	٦٠,٠	تدفقات رؤوس أموال خاصة أخرى، صافية
٣,٥	١٩,٦	٦,٤	٩,٥	٢٥,٤	٦٢,٢	-٠,٦	٢٤,٦	٥,٤	٥٠,٣	التدفقات الرسمية، صافية
٨٢,٨	٨١,٥	١١٢,٧	٨٧,٦	٤٤,٤	٦٦,٩	١٠٩,٦	١١٧,٧	٦٩,٨	٦٤,٣	التغير في الاحتياطيات ^٣
للمذكورة										
١٤,٤	٦٩,٦	١٢٨,٦	٢٩,٦	٥٢,٦	٧٠,٠	٩٥,٧	٩٦,٦	٧٢,٧	١١٧,٣	الحساب الجاري ^٤
إفريقيا										
١٢,٠	١٠,٨	٣,٢	١٠,٨	٩,٨	٨,٨	١٢,٧	١٢,٢	١٣,٤	٢,٩	تدفقات رؤوس الأموال الخاصة، صافية ^٢
١١,٤	١١,٨	٧,٦	٨,٤	٦,٩	٨,٤	٤,٨	٢,٩	٣,٢	٢,٢	الاستثمار المباشر الخاص، صافي
٢,٨	٢,٦	١,٧	٨,٧	٢,٧	٦,٩	٢,٨	٢,٦	٢,٥	-٠,٩	استثمار المحافظة الخاص، صافي
٣,٣	٤,٦	٢,٤	٦,٢	-٠,٨	٦,٥	٥,٠	٦,٢	٦,٦	١,٣	تدفقات رؤوس أموال خاصة أخرى، صافية
٧,٦	-٠,٦	-٠,٣	١,٨	٣,٦	٢,٦	٢,٥	٤,٦	٣,٢	٤,٤	التدفقات الرسمية، صافية
٩,٢	١٠,٤	١٢,٢	٣,٦	١,٩	١٠,٦	٩,٦	١,٩	٥,٧	٢,٨	التغير في الاحتياطيات ^٣
للمذكورة										
٦,٤	٣,٩	٢,٦	١٥,٤	٢,٦	٧,٨	٦,٠	١٦,٦	١١,٨	١١,٤	الحساب الجاري ^٤
بلدان آسيا التامة^٥										
بلدان الآسيا										
١٤,٦	٢٨,٩	١٩,٨	١٨,٣	٢٦,٩	٥,٩	٧٤,٦	٤٤,٩	٣٥,٠	٣٠,٨	تدفقات رؤوس الأموال الخاصة، صافية ^٢
٦,٠	٦,٦	٥,٦	٨,٩	١١,٤	١٠,٢	١١,٧	١٠,٢	٦,٤	٦,٧	الاستثمار المباشر الخاص، صافي
-٠,٢	٤,٥	٦,٩	١٢,٦	٩,٠	٨,٨	٢٧,٦	١٨,٦	١٣,٢	٢٤,٠	استثمار المحافظة الخاص، صافي
٢٦,٤	٢٦,٠	٢٦,٩	٤٠,٣	٢٤,٣	٢٤,٠	٢٤,٧	٢٦,٠	١٥,٢	-٠,٨	تدفقات رؤوس أموال خاصة أخرى، صافية
٢,٧	١,٠	١,٨	٢,٣	١٧,٣	١٤,٦	٤,٦	٨,٦	٩,٦	٢,٢	التدفقات الرسمية، صافية
٨,٦	-٠,٢	٢٢,٩	٢٩,٣	٤٦,٩	٢٩,٤	٥,٢	١٨,٠	٦,٥	٢٠,٠	التغير في الاحتياطيات ^٣
للمذكورة										
٢٨,٦	٢١,٦	٤٦,٠	٦٩,٩	٦٩,٧	٢٤,٥	٤٢,٠	٢٩,٦	٢٢,٢	١٢,٤	الحساب الجاري ^٤
الأسواق الصاعدة الآسيوية الأخرى										
١١,٦	٦,٦	٤,٢	٨,٩	١١,٦	٢٢,٢	٤٩,٨	٣٦,٤	٢٤,٦	٢٦,٦	تدفقات رؤوس الأموال الخاصة، صافية ^٢
٤٢,٨	٤٤,٤	٤٦,٨	٤٢,٠	٤٨,٤	٤٩,٦	٤٤,٦	٢٩,٦	٢٨,٢	٢٦,٤	الاستثمار المباشر الخاص، صافي
١,٩	٦,٩	٢,٢	-٠,٧	٦,٢	-٠,٦	٢,٥	٢,٦	٧,٥	-٠,٩	استثمار المحافظة الخاص، صافي
٢٤,٦	٢٦,٦	٢٤,٩	٢٤,٨	٥٦,٢	٢٧,٢	-٠,٦	٥,٢	١١,٦	٥,٧	تدفقات رؤوس أموال خاصة أخرى، صافية
١,٦	٢,٤	٩,٢	٩,٦	٢,٢	٧,٢	٣,٩	٣,٧	٢,٥	٨,٩	التدفقات الرسمية، صافية
٢٧,٢	٢٨,٤	٢٤,٨	٢٨,٧	١٦,٨	٤٦,٨	٤٦,٦	٢٤,٤	٥١,٦	١٦,٨	التغير في الاحتياطيات ^٣
للمذكورة										
١٦,٠	٢٧,٢	٤٦,٤	٢٧,٩	٤٦,٤	٥٦,٦	١٤,٩	٨,٠	١٨,٢	٧,٢	الحساب الجاري ^٤
منطقة مونج كونغ الإدارية الخاصة										
٢,٦	١,٦	٢,٨	١,٠	٨,٤	١١,٦	-	-	-	-	تدفقات رؤوس الأموال الخاصة، صافية ^٢

وعلى وجه العموم، يتسم المنعطف الراهن بكثافة أجواء عدم اليقين على نحو غير معتاد ووجود مخاطر في كل من الاقتصادات المتقدمة واقتصادات الأسواق الصاعدة، فأولاً، مع اتساع نطاق التباطؤ الاقتصادي، لا توجد منطقة رئيسية تقدم دعماً للنشاط العالمي. وقد أدى ذلك إلى زيادة حساسية الاقتصاد العالمي للصددمات وتصعيد مخاطر الهبوط المعزز بقوته الذاتية والذي قد يصعب التنبؤ به. نظراً لتزايد قوة الروابط بين الاقتصادات وتعمدها (الفصل الثاني)، ثانياً، إن تباطؤ النمو سوف يصعد الضغط على

المتقدمة. ويمكن أن يصبح التضخم أكثر إثارة للقلق في بعض الظروف - على سبيل المثال، إذا ما انتقلت آثار ارتفاع معدل التضخم الكلي في منطقة اليورو إلى جولات المفاوضات بشأن الأجور في عام ٢٠٠٢، أو إذا ما حقق الاقتصاد الأمريكي انتعاشاً ملحوظاً بسرعة أكبر من المتوقع. أو إذا ما تباطأ معدل نمو الإنتاجية الأساسي. ومع ذلك فإن ميزان المخاطر لا يزال يميل في المرحلة الحالية نحو ضعف النشاط الاقتصادي أكثر من ميله نحو ارتفاع معدلات التضخم.

الجدول ١-٢ (تتمة)

٢٠٠٢	٢٠٠١	٢٠٠٠	١٩٩٩	١٩٩٨	١٩٩٧	١٩٩٦	١٩٩٥	١٩٩٤	١٩٩٣	
الشرق الأوسط ومالطة وتركيا^١										
١,٨٠	٢٤,٠٠	٢٦,٠٠	١,٠٠	١١,٩	٢٢,٤	١١,٨	٨,٠	١٦,٨	٢٦,٧	تدفقات رؤوس الأموال الخاصة، صافية ^٢
١١,٢	٤,٧	٧,٢	٤,٨	٦,٨	٤,٦	٤,٩	٦,٦	٤,٩	٢,٢	الاستثمار المباشر الخاص، صاف
١,٨	٤,٩	٩,٧	٤,٤	١٢,١	٠,٩	٠,٧	٢,٠	٧,٧	٦,٧	استثمار المحافظة الخاص، صاف
١١,٧	٢٤,٢	٢٢,٦	٢,٤	١٧,٩	١٧,٧	٦,٩	٠,٢	٤,٢	١٦,٩	تدفقات رؤوس أموال خاصة أخرى، صافية
٤,٦	٨,٨	٩,٤	١,٤	١,٩	٤,٢	٦,٤	٤,٢	٢,١	٤,١	التدفقات الرسمية، صافية
٢١,٧	٢٦,٤	٢٤,٠	٦,٢	١٠,٦	٢٠,٨	٢٢,٠	١١,٢	٤,٧	١,٢	التغير في الاحتياطات ^٣
للتذكير										
٢٢,٩	٢٨,٨	٢٩,٤	١١,٩	٢٤,٤	٢,٠	٤,٠	٤,٢	٦,٢	٢٦,٤	الحساب الجاري ^٤
نصف الكرة الغربي										
٢٧,٨	٢٩,٠	٢٦,٧	٤٤,٦	٧٢,٧	٦٨,٢	٦٢,٨	٤٤,٦	٤٢,٤	٢٧,٤	تدفقات رؤوس الأموال الخاصة، صافية ^٢
٢٤,٤	٦٧,٢	٦٢,٨	٦٢,٤	٦٠,٨	٤٦,٤	٤٠,٤	٢٤,٩	٢٢,٢	١٢,٢	الاستثمار المباشر الخاص، صاف
١١,٨	٦,٧	٤,١	١٠,٨	١٧,٧	٢٤,٤	٢٩,٧	٢,٤	١٢,٧	٤٤,٤	استثمار المحافظة الخاص، صاف
٨,٤	٢٤,٩	٢٦,٢	٢٩,٦	٤,٨	١٢,٦	١٦,٤	١٢,٢	٤٤,٤	٢٠,٢	تدفقات رؤوس أموال خاصة أخرى، صافية
٦,٢	١١,٢	٨,٩	٧,٠	١٤,١	١٦,٠	٤,٨	١٧,٨	٧,٨	٢٠,٤	التدفقات الرسمية، صافية
٢,٩	٦,٠	٢,٦	٧,٦	٨,٧	١٢,٨	٢٩,٠	٢٢,٢	٤,٠	٢٠,٧	التغير في الاحتياطات ^٣
للتذكير										
٦٢,٤	٤٧,٩	٤٨,٦	٤٦,٢	٩٠,٤	٦٦,٨	٢٩,٨	٢٧,٤	٤٢,٠	٤٤,٩	الحساب الجاري ^٤
بلدان التحول الاقتصادي										
٦,٤	٤,٠	٢,٠	١٢,٦	٢٠,٧	٢,٢	٢٢,٢	٤٢,١	٤,٧	١٩,٧	تدفقات رؤوس الأموال الخاصة، صافية ^٢
٢١,٢	٢٦,٩	٢٢,٧	٢٢,٦	٢١,٦	١٤,٦	١٢,٤	١٢,١	٤,٢	٦,٠	الاستثمار المباشر الخاص، صاف
٤,٢	٤,٠	٤,٢	٢,٨	٤,٠	٨,٠	١٢,٤	١٤,٦	١٧,٩	٨,٧	استثمار المحافظة الخاص، صاف
٢٩,١	٢٦,٧	٢٤,٠	١٢,٨	٤,٩	٢٠,٢	٢,٦	٢٤,٤	١٦,٨	٤٠,٠	تدفقات رؤوس أموال خاصة أخرى، صافية
٢,١	٩,٢	٠,٤	٠,٤	١٧,٢	٢٢,٩	٢,٩	٧,١	١٢,٢	٩,١	التدفقات الرسمية، صافية
١٤,٦	٢١,٩	٢١,٦	٧,٢	١,٩	٩,٤	٢,١	٢٧,٨	٤,٢	١٠,٩	التغير في الاحتياطات ^٣
للتذكير										
٤,٨	١٢,٩	٢٧,٤	١,٩	٢٨,٤	٢٤,٠	١٦,٧	١,٧	٢,٢	٧,٩	الحساب الجاري ^٤

^١ صافي تدفقات رؤوس الأموال يشمل صافي الاستثمار المباشر وصافي استثمار المحافظة وصافي تدفقات الاستثمار الأخرى طويلة الأجل وقصيرة الأجل، بما فيها الاقتراض الرسمي والخاص. وتتضمن الأسواق الصاعدة البلدان النامية وبلدان التحول وكوريا وسنغافورة ومقاطعة تايوان الصينية وإسرائيل.

^٢ نظرا لقصور البيانات، يمكن أن يضم بلد استثمارات صافية أخرى بعض التدفقات الرسمية.

^٣ إشارة التناقص تشير إلى زيادة.

^٤ مجموع ميزان الحساب الجاري وصافي تدفقات رؤوس الأموال الخاصة وصافي التدفقات الرسمية والتغير في الاحتياطات يساوي، بإشارة عكسية، مجموع الحساب الرأسمالي ونمو السهم والخطأ.

^٥ تشمل كوريا وسنغافورة ومقاطعة تايوان الصينية.

^٦ تشمل إندونيسيا وكوريا وماليزيا والفلبين وتايلند.

^٧ تضم إسرائيل.

كذلك يتعين النظر إلى الأفاق المستقبلية في ضوء الاختلالات الجسيمة التي ظهرت في الاقتصاد العالمي خلال فترة التوسع الأخيرة، بما في ذلك عجز الحساب الجاري الكبير الذي تقابله القوة النسبية لمراكز الحساب الجاري في عدد من البلدان الكبرى الأخرى (الجدول ١-٤): والمغالاة الواضحة في تقييم الدولار الأمريكي، لا سيما مقابل اليورو؛ وانخفاض معدلات الانبعاث الشخصي في الولايات المتحدة؛ وقيم الأسهم التي ظلت تبدو شديدة الارتفاع في الأسواق بالمعايير التاريخية - على الأقل قبل الاعتداء الإرهابي. ويظهر تساؤل محدد حول ما إذا كان من المرجح أن تكون التطورات والسياسات قصيرة الأجل مواتية لتسوية هذه الاختلالات على نحو منظم، أو ما إذا كانت ستعمل على

القطاع المالي وقطاع الشركات في عدد من البلدان، لا سيما اليابان حيث لا تزال البنوك معرضة للتأثر بأوضاع أسواق الأسهم والسندات. ثالثاً، رغم استفادة الأسواق الصاعدة من انخفاض أسعار الفائدة العالمية، فلا تزال أوضاع التمويل متقلبة، مما يرجع بصفة جزئية إلى استمرار أجواء عدم اليقين في الأرجنتين وتركيا، ولم تتضح بعد حتى الآن التأثيرات التي يمكن أن يحدثها تباطؤ النشاط الاقتصادي بدرجة خطيرة في البلدان الصناعية على تمويل الأسواق الصاعدة الذي بدأ يتحول بشكل متزايد من التمويل المصرفي إلى أسواق الأسهم والسندات خلال التسعينات. وأخيراً، كما ذكرنا من قبل، إن الاعتداء الإرهابي على الولايات المتحدة في ١١ سبتمبر يضاعف كل هذه المخاطر ويضيف إليها عدم اليقين والتقلب في أسعار النفط.

الجدول ١-٣: الاقتصادات المتقدمة: إجمالي الناتج المحلي الحقيقي وأسعار المستهلك ومعدلات البطالة
(التغير ٪ وكثافة مئوية من القوة العاملة)

	معدلات البطالة				أسعار المستهلك				إجمالي الناتج المحلي الحقيقي			
	٢٠٠٢	٢٠٠١	٢٠٠٠	١٩٩٩	٢٠٠٢	٢٠٠١	٢٠٠٠	١٩٩٩	٢٠٠٢	٢٠٠١	٢٠٠٠	١٩٩٩
الاقتصادات المتقدمة	٦.٢	٦.٠	٥.٨	٦.٤	١.٧	٢.٤	٢.٣	١.٤	٢.١	١.٣	٢.٨	٢.٤
الاقتصادات المتقدمة الرئيسية	٦.٢	٦.١	٥.٧	٦.١	١.٦	٢.٢	٢.٣	١.٤	١.٨	١.١	٢.٤	٢.٠
الولايات المتحدة	٥.٣	٤.٧	٤.٠	٤.٦	١.٩	٢.١	٢.٤	١.٢	٢.٢	١.٢	٤.١	٤.١
اليابان	٥.٦	٥.٠	٤.٧	٤.٧	-٠.٧	-٠.٧	-٠.٦	-٠.٣	-٠.٢	-٠.٥	١.٤	٠.٨
ألمانيا	٧.٩	٧.٢	٧.٥	٨.٢	١.٣	٢.٢	٢.١	١.٧	١.٨	٠.٨	٢.٠	١.٨
فرنسا	٨.٥	٨.٧	٩.٥	١١.٢	١.١	١.٨	١.٨	٠.٦	٢.١	٢.٠	٢.٤	٢.٠
إيطاليا	٩.١	٩.٥	١٠.٦	١١.٤	١.٦	٢.٦	٢.٦	١.٧	٢.٠	١.٨	٢.٩	١.٦
المملكة المتحدة ^١	٥.٢	٥.٢	٥.٦	٦.٠	٢.٤	٢.٩	٢.٩	٢.٣	٢.٤	٢.٠	٢.١	٢.٢
كندا	٧.٣	٧.٤	٦.٨	٧.٦	٢.٣	٢.٦	٢.٧	١.٧	٢.١	٢.٠	٤.٤	٤.١
اقتصادات متقدمة أخرى	٦.١	٦.٢	٦.٢	٧.٢	٢.٩	٢.٠	٢.٤	١.٢	٢.٢	١.٩	٥.٣	٤.٩
إسبانيا	١٩.٦	١٣.٠	١٤.١	١٤.٩	٢.٥	٢.٦	٢.٤	٢.٢	٢.٨	٢.٧	٤.١	٤.٠
هولندا	٢.٩	٣.٦	٢.٨	٢.٢	٢.٥	٤.٩	٢.٣	٢.٠	٢.٢	١.٤	٢.٥	٢.٧
بلجيكا	٧.٢	٧.١	٧.٠	٨.٨	١.٧	٢.٥	٢.٧	١.١	٢.٠	١.٧	٤.٠	٢.٧
السويد	٤.١	٤.١	٤.٧	٥.٦	٢.٩	٢.٥	١.٠	٠.٥	٢.٥	١.٧	٢.٦	٤.١
النمسا	٢.٦	٢.٧	٢.٧	٢.٩	٢.٠	٢.٢	٢.٠	٠.٥	٢.١	١.٦	٢.٢	٢.٨
ألمانيا	٤.٤	٥.٢	٥.٢	٥.٦	٢.٣	٤.٤	٢.٠	٢.٥	٢.١	١.٤	٢.٢	٢.٩
فنلندا	١٠.٤	٩.٩	٩.٨	١٠.٣	١.٦	٢.٦	٢.٠	١.٣	٢.٥	٢.٠	٥.٧	٤.٠
اليونان	١١.٧	١١.٩	١١.٣	١٢.٠	٢.١	٢.٥	٢.٩	٢.٢	٣.٨	٤.٣	٤.٣	٣.٤
البرتغال	٤.١	٣.٩	٤.٠	٤.٤	٢.٥	٤.٢	٢.٨	٢.٢	١.٧	١.٦	٢.٤	٢.٤
أيرلندا	٤.٠	٣.٧	٤.٣	٤.٦	٢.٢	٤.٠	٥.٢	٢.٥	٤.٩	٦.٢	١١.٤	١٠.٩
لوكسمبرغ	٩.٦	٩.٧	٩.٦	٩.٩	١.٣	١.٥	٢.٩	١.٠	٤.٢	٤.٢	٨.٥	٧.٣
سويسرا	١.٩	١.٨	١.٩	٢.٧	١.٥	١.٤	١.٩	٠.٨	١.٧	١.٦	٢.٥	١.٥
النرويج	٢.٣	٢.٢	٢.٤	٢.٢	٢.٩	٣.٥	٢.١	١.٢	٢.٢	١.٩	٢.٣	١.١
إسرائيل	٨.٦	٩.٠	٨.٨	٨.٩	١.٠	١.٠	١.١	٥.٢	٤.٤	٠.٧	٦.٢	٢.٦
أيسلندا	٢.٠	١.٤	١.٤	١.٩	٥.٧	٦.٣	٥.٦	٢.٤	-٠.٧	١.٧	٢.٦	٤.١
فهرس	٢.٨	٢.٦	٢.٥	٢.٦	٢.٥	٢.٢	٤.١	١.٨	٤.٠	٤.٢	٥.١	٤.٥
كوريا	٢.٤	٤.٠	٤.١	٦.٣	٢.٤	٤.٤	٢.٢	٠.٨	٤.٥	٢.٥	٨.٨	١٠.٩
أستراليا ^٢	٦.٧	٦.٨	٦.٣	٧.٠	٢.٠	٤.٢	٤.٥	١.٥	٢.٨	٢.٣	٢.٨	٤.٧
مقاطعة تايوان الصينية	٤.٨	٤.٦	٢.٠	٢.٩	٠.٨	٠.٦	١.٢	٠.٢	٤.٠	١.٠	٦.٠	٥.٤
منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة	٥.٣	٥.٦	٥.٠	٦.٣	٠.٦	١.٤	٢.٧	٤.٠	٤.٠	٠.٦	١٠.٥	٢.٠
سنغافورة	٢.١	٢.٩	٢.٩	٢.٥	١.٧	١.٥	١.٤	٠.١	٤.٠	٠.٢	٩.٩	٥.٩
نيوزيلندا ^٣	٥.٧	٥.٦	٦.٠	٦.٨	٢.٢	٢.٧	٢.٧	١.١	٢.٩	١.٨	٢.٧	٢.٨
للمتحدة	٧.٧	٧.٧	٨.١	٩.١	١.٨	٢.٦	٢.٣	١.٤	٢.٢	١.٨	٢.٤	٢.٧
الاتحاد الأوروبي	٨.٤	٨.٤	٨.٨	٩.٩	١.٧	٢.٧	٢.٤	١.٢	٢.٩	١.٨	٢.٥	٢.٧

^١ تستند بيانات أسعار المستهلك إلى مؤشر أسعار التجزئة بدون فوائد القروض العقارية.

^٢ أسعار المستهلك باستثناء مكونات أسعار الفائدة. وفي حالة أستراليا، تستثنى أيضا البضائع المنقولة الأخرى.

وكما تعرضنا للنقاش في عدة أعداد صدرت مؤخرا من تقرير *أفاق الاقتصاد العالمي*، يبدو أن من العوامل المهمة المتسببة في هذه الاختلالات الاعتقاد بأن معدل نمو الإنتاجية الأساسي في الولايات المتحدة قد ازداد بالنسبة للبلدان الأخرى، مما جعل الولايات المتحدة بيئة أكثر جذبا نسبيا للاستثمارات الجديدة، وقد أسهم ذلك بدوره في زيادة تدفقات رؤوس الأموال الداخلة، وتساعد أسعار الأسهم، وارتفاع قيمة الدولار الأمريكي، مما أدى إلى اتساع عجز الحساب الجاري الأمريكي وهبوط المدخرات الشخصية الأمريكية. ويقدر تأثير هذه الاختلالات بمثل هذه العوامل، سوف تعتمد تطوراتها في الفترة القادمة - وما يرتبط بها

تفاقمها في واقع الأمر، مما يزيد احتمال حدوث تصحيح أكبر وأقل نظاما فيما بعد. وتشهد تلك المخاوف من جراء استمرار ضعف النمو خارج الولايات المتحدة وكذلك مجموعة أسعار الصرف الحالية المرتبطة جزئيا بهذا الضعف، ورغم التطورات الأخيرة، قد يؤدي استمرار قوة الدولار الأمريكي مقابل اليورو إلى إعاقة تحقيق التعافي في الولايات المتحدة مع الحد من فرصة تيسير السياسة النقدية في منطقة اليورو، مما يقيد عملية إعادة الموازنة المنشودة بين مصادر النمو الخارجية والمحلية في كلا المنطقتين. ويزيد من صعوبة تسوية الاختلالات العالمية على نحو منظم.

الجدول ١-٤: اقتصادات مختارة:
مراكز الحساب الجارية
(/ من إجمالي الناتج المحلي)

٢٠٠٢	٢٠٠١	٢٠٠٠	١٩٩٩	
٠.٨-	٠.٩-	١.٠-	٠.٥-	الاقتصادات المتقدمة
١.٤-	١.٥-	١.٦-	١.٠-	الاقتصادات المتقدمة الرئيسية
٢.٨-	٢.٩-	٣.٠-	٢.٥-	الولايات المتحدة
٢.٦-	٢.٧-	٢.٨-	٢.٤-	اليابان
٠.٥-	٠.٦-	٠.٧-	٠.٩-	ألمانيا
٢.٦-	٢.٧-	٢.٨-	٢.٦-	فرنسا
٠.١-	٠.٢-	٠.٣-	٠.٤-	إيطاليا
٢.٠-	٢.١-	٢.٢-	١.٦-	المملكة المتحدة
٠.٩-	١.٠-	١.١-	٠.٢-	كندا
٢.١-	٢.٢-	٢.٣-	٢.٠-	اقتصادات متقدمة أخرى
٢.١-	٢.٢-	٢.٣-	٢.١-	إسبانيا
١.٦-	١.٧-	١.٨-	١.١-	هولندا
١.٨-	١.٩-	٢.٠-	١.٠-	بلجيكا-لوكسمبرغ
٢.١-	٢.٢-	٢.٣-	٢.٥-	السويد
٢.٦-	٢.٧-	٢.٨-	٢.٢-	النمسا
٢.٥-	٢.٦-	٢.٧-	١.٥-	الدانمرك
٢.٣-	٢.٤-	٢.٥-	١.٠-	فنلندا
١.٤-	١.٥-	١.٦-	١.١-	اليونان
٨.٧-	٨.٨-	٨.٩-	٨.٨-	البرتغال
٢.٢-	٢.٣-	٢.٤-	٠.٤-	أيرلندا
١٠.٩-	١١.٠-	١١.١-	١١.٦-	سويسرا
١١.١-	١١.٢-	١١.٣-	١١.٠-	النرويج
٢.٧-	٢.٨-	٢.٩-	٢.٠-	إسرائيل
١.٥-	١.٦-	١.٧-	١.٠-	أيسلندا
٢.٠-	٢.١-	٢.٢-	٢.١-	فهرسن
٢.١-	٢.٢-	٢.٣-	١.٠-	كوريا
٢.٨-	٢.٩-	٣.٠-	٢.٨-	أستراليا
٢.٦-	٢.٧-	٢.٨-	٢.٩-	مقاطعة تايوان الصينية
٧.٥-	٧.٦-	٧.٧-	٧.٣-	منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة
١٩.٨-	٢٠.٠-	٢٠.٢-	٢٠.٩-	سنغافورة
٢.٨-	٢.٩-	٣.٠-	١.٧-	نيوزيلندا
٠.١-	٠.٢-	٠.٣-	٠.٣-	لاتفيا
٠.١-	٠.٢-	٠.٣-	٠.٤-	الاتحاد الأوروبي
٠.١-	٠.٢-	٠.٣-	٠.٤-	منطقة اليورو

^١ محسوبا باختياره مجموع أرصدة البلدان المتقدمة في منطقة اليورو.

ورغم هذه المخاطر وأجواء عدم اليقين القائمة، لا يزال هناك احتمال معقول بتحقيق انتعاش في النمو العالمي خلال الفترة القادمة. وإن كان ببطء أشد مما كان متصورا، لا سيما في أعقاب الاعتداء الإرهابي. والأهم من ذلك كله أنه حدث تيسير لسياسات الاقتصاد الكلي منذ بداية العام في معظم البلدان المتقدمة، وهناك دفعة تشييطية قوية في سبيلها إلى التحقق في الولايات المتحدة على وجه الخصوص. وفي نفس الوقت، من المرجح أن يتركز النشاط الاقتصادي نتيجة لتقلص صدمات أسعار النفط والمواد الغذائية - الأمر الذي يبدو أنه أحدث تأثيرا مهما للغاية في منطقة اليورو - واستكمال عمليات تعديل المخزون الجارية، وانتعاش قطاع تكنولوجيا المعلومات مع التخلص من الاستثمار المفرط السابق (وإن كان توقيت هذا الانتعاش لا يزال محاطا بقدر كبير من الغموض)، وإزاء هذه الخلفية، يتوقع السيناريو الأساسي الذي وضعه خبراء صندوق النقد الدولي أن يبدأ نمو إجمالي الناتج المحلي في الولايات المتحدة ومنطقة اليورو في تحقيق تحسن معتدل خلال الفترة القادمة، وإن كانت سرعة هذا التحسن ستتباطأ نتيجة للأثر المتأخر الناجم عن خسائر الثروة السابقة على الاستهلاك، وكذلك استمرار تلاشي حالة الاستثمار المفرط في تكنولوجيا المعلومات، لا سيما في الولايات المتحدة، وتأثير الاعتداء الإرهابي. ومن شأن زيادة الطلب في البلدان الصناعية، إلى جانب انتعاش قطاع تكنولوجيا المعلومات، أن يساعد على زيادة النمو في اقتصادات الأسواق الصاعدة وتحقيق تحسن تدريجي في أوضاع التمويل الخارجي. ونتيجة لذلك تشير التوقعات إلى زيادة النمو العالمي في عام ٢٠٠٢ إلى ٣.٥٪، رغم وجود مخاطر تهدد بعدم تحقق هذه التوقعات - لا سيما إذا تأخر توقيت الانتعاش في البلدان الكبرى أو ضعفت الثقة بدرجة حادة نتيجة للاعتداء الإرهابي.

وطبقا لهذا السيناريو الأساسي، سوف يكون تحول الاختلالات العالمية نحو الاعتدال محدودا على المدى القصير، مع انخفاض عجز الحساب الجاري الأمريكي بدرجة متواضعة وحسب في ٢٠٠١-٢٠٠٢، وسوف يكون هناك احتمال معقول بأن يستمر تدفق رؤوس الأموال الوافدة، شريطة استمرار الرؤية المتفائلة لاحتمالات النمو المستقبلية في الولايات المتحدة، ومن ثم فمن المرجح أن تتزايد جاذبية فرص الاستثمار خارج الولايات المتحدة، بشرط إجراء إصلاحات هيكلية لتدعيم إمكانات النمو والإنتاجية في اليابان ومنطقة اليورو، وسوف تتراجع أنذاك تدفقات رؤوس الأموال إلى الولايات المتحدة بقيمة الدولار

من مخاطر - اعتمادا كبيرا على ما يؤول إليه نمو الإنتاجية المتوقع والفعلية في الولايات المتحدة وغيرها من البلدان. ومن الجلي أن هذه القضية محل جدل وغموض - وستظل كذلك دون شك. ففي الولايات المتحدة، يرجح أن جزئا من الزيادة الأخيرة في الإنتاجية الفعلية كان مرتبطا بأحوال الدورة الاقتصادية، وإن كان جزء آخر يرجح له أن يكون أكثر استمرارية في طبيعته بما يوضح المنافع المترتبة على ثورة تكنولوجيا المعلومات (الفصل الثالث). وفي معظم البلدان المتقدمة الأخرى - مع استثناء مهم هو أستراليا - لا يوجد من الأدلة سوى القليل على حدوث زيادة في الإنتاجية، مما يعني أن التطورات المستقبلية سوف تعتمد إلى حد كبير على مدى التقدم في الإصلاح الهيكلي.

الإطار ١-٢: إلى أي حد يعتبر ارتفاع التضخم الكلي مصدرا للقلق؟

نتائج انحرافات التضخم الكلي والأساسي في مؤشر أسعار المستهلك

التغير	معلنة التضخم المتأخر أحد ١٢ شهرا ^١	التضخم الكلي	التضخم الأساسي
الشهر ١ في ١٩٦٥ - الشهر ١٢ في ١٩٨٢			
التضخم الكلي في الولايات المتحدة	١.٤٦ (٦.٧)	-٠.٩٤ (٣.٦)	
التضخم الأساسي في الولايات المتحدة	١.٢٢ (٧.٩)	-٠.٤١ (٣.٦)	
الشهر ١ في ١٩٨٢ - الشهر ١ في ٢٠٠١			
التضخم الكلي في الولايات المتحدة	٠.٦١ (١.١)	-٠.٦٤ (٠.٧)	
التضخم الأساسي في الولايات المتحدة	٠.١٤ (٠.٦)	-٠.١٠ (١.٦)	
الشهر ١ في ١٩٩٧ - الشهر ٢ في ٢٠٠١			
التضخم الكلي في منطقة اليورو	٢.٠ (١.٠)	١.٠ (١.٠)	
التضخم الأساسي في منطقة اليورو	٢.٠ (١.٠)	٠.٣٠ (٢.٢)	

^١ القيم المطلقة لإحصائيات ستبوينت الثانية وأربعة بين فوسين، معدلة حسب المتوسط المتحرك لحدود الخطأ (٦٢). وقد حيدت الحدود الثانية في الانحرافات.

إيقاف أية بوادر للضغط الناشئة، وبفضل تعزيز مصداقية السياسة، لم تزد الصدمات السعرية التي وقعت، مثل طفرة أسعار النفط خلال حرب الخليج، إلى أية ضغوط تضخمية عامة. بل إن البلدان الصناعية تمتعت في التسعينات بمعدلات بطالة مستمرة تعد الأدنى منذ الخمسينات، وتشير مثل هذه الأدلة العرضية إلى أن صدمات الأسعار يجب أن تكون أقل مدعاة للقلق في الوقت الراهن مقارنة بما كانت عليه في الماضي.

كذلك تؤيد الأدلة الإحصائية بشأن العلاقة بين التضخم الكلي والأساسي الرأي القائل بأن صدمات الأسعار هي أقل مدعاة للقلق حالياً. فخلال الفترة ١٩٦٥-١٩٨٢ كان العامل السائد لتفسير التضخم في الولايات المتحدة (سواء الكلي أم الأساسي) هو التضخم الكلي السابق، بينما كان أثر التضخم الأساسي المتأخر سالياً بالفعل (انظر الجدول). وبعبارة أخرى، إن صدمات الأسعار التي خلقت فارقاً بين التضخم الكلي والأساسي تميل إلى التسبب في زيادات طويلة البقاء في كل من مقياسي التضخم، أما النتائج للفترة ١٩٨٢-٢٠٠١ فهي مختلفة تماماً - فمعلومات معدلي التضخم المتأخرين صغيرة وغير ذات دلالة إحصائية، مع استثناء حدي واحد هو معلنة التضخم الأساسي المتأخر في المعادلة الخاصة به. ورغم أن قصور البيانات في منطقة اليورو يحول دون عقد مقارنة في نفس الفترات، فإن فترة العينة القصيرة نسبياً من ١٩٩٧ إلى ٢٠٠١ تشير أيضاً إلى أن التضخم الكلي المتأخر في منطقة اليورو يسهم بدور أقل بكثير من الدور الذي قام به في الفترة ١٩٦٥-١٩٨٢ في الولايات المتحدة.

في ضوء الضعف المتزايد الذي يشهده النمو العالمي، إلى أي حد يجب تيسير السياسة النقدية لدعم النشاط الاقتصادي؟ إن تحديد نطاق هذا التيسير يجب أن يستند إلى احتمالات النمو قصيرة الأجل والمخاوف الأطول أجلاً بشأن مصداقية مكافحة التضخم. ومن التعقيدات الحالية أن تطورات التضخم قد حجبتها صدمات الأسعار التي أعطت دفعة لمعدلات التضخم الكلي في كثير من البلدان (بما فيها منطقة اليورو والولايات المتحدة). رغم تباطؤ النمو الحقيقي، وبغض النظر عن هذه الصدمات، يبدو أن الضغوط التضخمية لا تزال ضعيفة، فهل يجب أن يشعر صانعو السياسات بالقلق إزاء تزايد التضخم الكلي، أم يجب أن يركزوا بدلاً من ذلك على المقاييس الأعمق للأسعار؟

وتستند الحجة المعنوية بالتضخم الأساسي بدلاً من التضخم الكلي إلى العوامل المحركة للأسعار في الأسواق المختلفة^٢، ففي بعض الأسواق، وخصوصاً أسواق السلع الأساسية، تميل الحركات السعرية الحادة إلى الارتباط بتطورات العرض والطلب المميزة لهذه الأسواق ولا تمثل انعكاساً للضغوط التضخمية العامة، وفي المقابل، تميل أسواق العمل إلى التأقلم على نحو متباطئ للاختلالات الأوسع نطاقاً بين إجمالي العرض والطلب، وبناء عليه، تميل الصدمات المميزة لأسواق السلع الأساسية إلى توليد تغيرات لا تتكرر في مستوى الأسعار، بينما قد ترتبط اختلالات سوق العمل بتغيرات سعرية أطول بقاءً بكثير.

وثمة حجج أخرى تؤيد التركيز على التضخم الكلي، فأولاً، يمكن أن تؤدي الصدمات في مستوى الأسعار إلى ارتفاع نمو الأجور إذا تأثرت التوقعات التضخمية لدى القائمين على تحديد الأجور. وثانياً، ما يبدو وكأنه صدمات سعرية متفرقة قد يكون في الواقع انعكاساً لحالة عامة من الطلب المفرط تظهر أولاً في الأسواق ذات الأسعار المرنة. وقد كانت هذه الظواهر واضحة في السبعينات، حين اقترنت صدمات الأسعار في أسواق معينة بتسارع في معدل التضخم الأساسي استمر حتى الثمانينات. ومنذ ذلك الحين، ترسخت مصداقية صانعي السياسات النقدية من حيث مكافحة التضخم بعد رد فعلهم الحاسم

^١ يعرف التضخم الأساسي هنا بأنه التضخم الكلي في أسعار المستهلك ناقص أسعار المواد الغذائية والطاقة لتجريده من صدمات العرض المؤقتة في هذه الأسواق. ورغم ذلك، قد يظل هذا المقياس متأثراً بصدمات الأسعار، فعلى سبيل المثال، أدى ضعف اليورو إلى إعطاء دفعة لأسعار الواردات في منطقة اليورو، بينما حدث العكس في الولايات المتحدة.

الإطار ٢-١ (تتمة)

التوقعات التضخمية المستمدة من السندات المرتبطة بمؤشر (١)



المصدر: شركة Bloomberg Financial Markets, LP ومسابقات خبرا.
صندوق النقد الدولي

فما هي الدروس التي يمكن استخلاصها من هذه النتائج على صعيد السياسة النقدية؟ إن التغيير الواضح في سلوك التضخم منذ أوائل الثمانينيات يؤيد الرأي القائل بضرورة عدم إعطاء وزن كبير لصددمات الأسعار الكلية. وإضافة إلى ذلك تقييد مؤشرات التوقعات التضخمية بأن صددمات الأسعار الأخيرة سوف تترك أثرا مؤقتة، فالتنبؤات الوسيطة المجمعة (consensus forecasts) تشير إلى حدوث انخفاضات شديدة في معدل التضخم بالولايات المتحدة ومنطقة اليورو في العام القادم، ولا يزال الضعف سمة مميزة لتنبؤات السوق الخاصة بالتضخم الأطول أجلا المتضمن في إيرادات السندات المرتبطة بمؤشر (أنظر الشكل البياني)، ولا توجد إشارات لآية ضغوط تضخمية في مؤشرات التضخم التقليدية الأخرى مثل أسعار الذهب والسلع الأساسية. وفي نفس الوقت، نجد أن تغيير سلوك التضخم منذ أوائل الثمانينيات يعكس أيضا حدوث تغيرات في عملية صنع السياسات، لا سيما تصميم البنوك المركزية على احتواء التضخم من خلال مقاومة أية موجة أخرى من التأثيرات الناجمة عن الصدمات السعيرية المؤقتة، ويعتمد استمرار مصداقية هذه السياسات على توفر الاستعداد لتشديد السياسات عند ظهور أية بوادر على أن الصدمات السعيرية أخذت في إنكفاء الضغوط التضخمية التحتية.

هبطت أشد عمقا وأطول أمدا بكثير في النشاط الاقتصادي العالمي - مثلما حدث في أوائل الثمانينيات وأوائل التسعينات - وخصوصا إذا ما اقترن باستمرار مواطن الضعف الهيكلي وبالتالي نمو الإنتاجية بتقل من المتوقع في أوروبا واليابان، ومن الممكن أيضا حدوث اضطرابات شديدة في الأسواق المالية، بما في ذلك هبوط قيمة الدولار بشكل مفاجئ إذا ما تحققت ظروف معينة. وسوف يكون التأثير كبيرا على البلدان النامية، وذلك من خلال قنوات متعددة تتضمن زيادة تدهور أوضاع التمويل الخارجي ويمكن أن تتفاقم هذه الأوضاع بفعل مخاطر قطرية خاصة كما يمكن أن تكون عاملا مساعدا على تفاقم هذه المخاطر.

الأمريكي، وهو ما يحدث بالتدريج في الوضع المثالي، بما يساعد على تسوية الاختلالات العالمية على نحو منظم.^١ غير أنه نظرا للمخاطر التي سبق توضيحها بالتفصيل، فلا يزال هناك خطر داهم يندب بتحول الأمور إلى الأسوأ. فعلى سبيل المثال، إذا ما جاء نمو الإنتاجية مخيبا للآمال، وظهر أن فرط الاستثمار خلال فترة الانتعاش الأخيرة كان أكثر كثافة وانتشارا مما يعتقد حاليا، يمكن أن تضعف الأسعار في أسواق الأسهم الأمريكية بدرجة ملحوظة، مصحوبة بهبوط حاد في الاستثمار الثابت والاستهلاك الخاص (الذي لا يزال صامدا نسبيا حتى الآن). وكما يعرض الملحق الثاني بالتحليل، يمكن أن يؤدي ذلك إلى

^١ لما كانت توقعات السيناريو الأساسي في تقرير افاق الاقتصاد العالمي تفترض ثبات أسعار الصرف الحقيقية، مثلها في ذلك مثل عدد من عمليات التنبؤ الأخرى، فإن هناك تعقيدا بسيطاً وحسب في حجم الاختلالات الواردة في السيناريو الأساسي. راجع الملحق الثاني للإطلاع على مناقشة أكثر تفصيلا.

مسؤولية التصحيح تقع على عاتق الولايات المتحدة وحدها. بل إن هذه الاختلالات، كما أشرنا من قبل، لا تمثل فقط انعكاسا لقوة النمو في الولايات المتحدة - وبعض مظاهر الإفراط المصاحب له - وإنما هي انعكاس أيضا لضعف النمو نسبيا في بلدان أخرى، وبالتالي فإن أحد أسبابها هو التأخر في معالجة المشكلات الهيكلية القائمة منذ أمد بعيد. ومن ثم فإن الاعتبارات الوطنية والعالمية تملئ على صانعي السياسات - وعلى وجه الخصوص وليس الحصر في منطقة اليورو واليابان - أن يسارعوا بالتحرك لتنفيذ الإصلاحات الهيكلية الضرورية لزيادة معدلات النمو الممكن على نحو قابل للاستمرار. ولذلك فإن الجدول الزمني الذي أعلنته الحكومة اليابانية الجديدة لعملية الإصلاح يعد بادرة مشجعة للغاية، حتى إذا كانت هذه الإصلاحات ستتطوي على بعض التكلفة من حيث نمو الناتج على المدى القصير.

وفي اقتصادات الأسواق الصاعدة، لا تزال الأفاق المستقبلية مرتبهة على نحو لا سبيل إلى اجتنابه بالتطورات في البلدان الصناعية الرئيسية، مما يبرز حاجة هذه البلدان إلى تنفيذ سياسات على النمط المشار إليه آنفا بالتفصيل. وفي المنعطف الراهن، يواجه صانعو السياسات في الأسواق الصاعدة مهمة صعبة لتحقيق التوازن بين السعي لتعويض أثر تباطؤ النشاط العالمي - قدر الإمكان - والحفاظ على الثقة الخارجية في بيئة تتسم بالتدهور المتزايد. ولا تزال هناك مخاطر جسيمة قائمة، رغم ما تحقق في بعض الحالات من تخفيف مواطن الحساسية عقب أزمات ١٩٩٧-١٩٩٨ من خلال اعتماد أنظمة أسعار الصرف المرنة وغير ذلك من السبل. وعلى جانب الاقتصاد الكلي، توجد في بعض الحالات فرصة لاعتماد سياسات مضادة للتقلبات الدورية، ولكن هذه الفرصة تخضع للقيود في كثير من البلدان، وخصوصا في البلدان التي تتسم بضخامة احتياجات التمويل الخارجي أو اختلالات المالية العامة. ومن المرجح أيضا أن يؤدي تباطؤ النمو إلى زيادة الضغوط الواقعة على قطاعات الشركات والنظم المالية، وسوف يكون من الضروري إجراء إصلاحات هيكلية في هذين المجالين، لا سيما في البلدان المتأخرة عن ركب الإصلاح. كذلك يتعين على المجتمع الدولي أن يقف على أهبة الاستعداد لمساندة هذه الجهود والعمل على التصدي لضغوط عدوى الأزمات إذا ما ازدادت كثافتها، وذلك من خلال مساندة تدابير السياسة المعززة واستخدام تسهيل خط الائتمان الطارئ الذي أنشأه صندوق النقد الدولي وغير ذلك من السبل.

وفي ضوء تجارب الماضي التي ترجح أن يكون تأثير تباطؤ النمو غير متكافئ على الفقراء، تبرز أهمية بذل جهود

وفي ظل هذه الظروف، يواجه صانعو السياسات في جميع أنحاء العالم مهمة مليئة بالتحديات. فمع التقارب المتزايد في توقيت حالات تباطؤ النشاط الاقتصادي، ووجود مخاطر جسيمة تنذر بتدهور الموقف، يتعين أن تظل سياسات الاقتصاد الكلي قصيرة الأجل مساندة للنشاط والثقة، ومن المحبذ في بعض الحالات اتخاذ موقف يتسم بالمبادرة النشطة:

- في الولايات المتحدة، من المفترض أن تؤدي التخفيضات الضريبية وتيسير السياسة النقدية مؤخرا - مع زيادة النفقات في أعقاب الاعتداء الإرهابي - إلى دعم النشاط الاقتصادي في النصف الثاني من عام ٢٠٠١ وما بعده، ولكن ذلك الأثر قد وازنته قوة الدولار موازنة جزئية. وقد خفضت السلطات النقدية الأمريكية أسعار الفائدة تخفيضاً ملحوظاً بالفعل، وإن كان هناك مجال محدود لإجراء مزيد من التخفيضات إذا ما ضعفت التوقعات بدرجة أكبر.
- في اليابان، لا يزال المجال محدوداً لتوفير دفعة تنشيطية إضافية عن طريق سياسة الاقتصاد الكلي. ويعتبر تيسير السياسة النقدية الذي تم مؤخراً خطوة جديدة بالترحيب، ولكن الفرصة لا تزال متاحة لتحقيق استفادة أكبر من المرونة التي يوفرها إطار السياسة النقدية الجديد، حتى إذا أدى ذلك إلى بعض الانخفاض في قيمة الين. وعلى جانب المالية العامة، اتخذت السلطات خطوة ملائمة ببدء النظر في وضع ميزانية تكاملية متواضعة، حيث يتعين عليها اجتناب السرعة المفرطة في إيقاف الدفعة التنشيطية (الجدول ١-٥).
- في منطقة اليورو، تعتبر التخفيضات التي أجريت مؤخراً في أسعار الفائدة خطوة ملائمة. وسوف يكون المجال متاحاً لإجراء مزيد من التيسير إذا ما ازداد ضعف التوقعات المستقبلية بشكل ملموس، شريطة أن تظل تطورات التضخم مواتية. وقد أجرت بعض البلدان تخفيضات ضريبية ذات تأثير داعم متواضع على النشاط الاقتصادي، ويتعين السماح لأدوات الضبط التلقائي بالعمل بكامل فعاليتها لتخفيف وقع ضعف النشاط.

وفي نفس الوقت، سوف يكون من الأهمية بمكان وضع سياسات مواتية لتسوية الاختلالات العالمية بشكل منظم على المدى المتوسط. ورغم أن أشد هذه الاختلالات وربما أكثرها إثارة للقلق يتركز في الولايات المتحدة، فلا يعني ذلك أن

الجدول ١-٥: الاقتصادات المتقدمة الرئيسية: موازين المالية العامة والدين على مستوى الحكومة العامة^١
(/ من إجمالي الناتج المحلي)

٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	١٩٩٩	١٩٩٨	١٩٩٧	١٩٩٦	١٩٩٥	١٩٩٤-١٩٩٥
الاقتصادات المتقدمة الرئيسية									
-٠,٦	-٠,٧	-٠,٨	—	١,٠	١,٢	٢,٠	٢,٤	٤,١	٢,٨
-٠,١	٢,١	١,٤	—	٠,٨	١,٢	١,٤	٢,٠	٢,٢	-٠,٥
-٠,٧	-٠,١	-٠,٤	-٠,٥	-٠,٧	-٠,٨	١,٢	٢,٦	٢,٢	٢,٤
الولايات المتحدة									
١,٢	١,٢	١,٢	١,٩	-٠,٧	—	١,٢	٢,٤	٢,٢	٤,٧
—	١,٤	-٠,٢	١,٢	-٠,٤	-٠,٥	١,٦	٢,٨	٢,٢	١,٣
١,٢	١,٦	١,٢	١,٢	-٠,٦	-٠,٢	-٠,٧	١,٥	٢,٢	٤,٢
٢٨,٨	٢٨,٠	٤٠,٩	٤٢,٦	٤٨,٩	٥٢,٤	٥٧,٠	٥٩,٢	٥٩,٦	٥٩,٤
٢٥,٩	٥٠,٧	٤٤,٦	٥٧,٢	٦٢,٤	٦٦,٧	٧٠,٢	٧٢,٨	٧٧,٩	٦٤,٧
اليابان									
١,٢	١,٥	١,٤	٨,٢	٧,٠	٤,٥	٢,٢	٤,٢	٢,٥	-٠,٦
٢,٢	٢,٠	٨,٢	٩,٥	٨,٨	٦,٥	٢,٨	٦,٧	٦,٢	٢,٥
-٠,٢	-٠,٧	٤,٨	٢,٦	٢,٦	٢,٥	-٠,٤	-٠,٤	١,٢	١,١
١,٢	٤,٧	٢,٩	٧,٢	٦,٠	٢,٦	٢,٤	٤,٢	٢,٢	-٠,٢
٢,٤	٦,١	٧,٤	٩,٠	٨,٢	٦,٠	٢,٨	٦,٥	٦,٠	٢,٩
٢٩,٦	٢٧,٢	٢٩,٠	٤٢,٥	٢٦,٠	٢٩,٥	١٧,٥	١٦,٠	١٢,٧	١٢,٥
١٥٠,٢	١٥٠,٩	١٤٢,٦	١٢٠,٧	١٢٠,٤	١١٠,٢	٩٦,٨	٩٢,٥	٨٧,٦	٧٠,٦
منطقة اليورو									
-٠,٢	١,٠	١,٠	-٠,٢	١,٢	٢,٢	٢,٧	٤,٤	٤,٢	٤,٩
—	١,٢	-٠,٨	-٠,١	١,٦	١,٢	١,٩	٢,٠	١,٢	-٠,٢
-٠,٢	-٠,٤	-٠,٧	-٠,٧	-٠,٧	١,٢	١,٥	٢,٦	٤,٢	—
٢٠,٤	٢٨,٤	٢٩,٦	٦٠,٧	٦٢,٠	٦٤,٠	٦٥,٦	٦٥,٨	٦٥,٢	٤٦,٦
٢٨,٦	٦٨,٤	٦٩,٧	٧٦,٤	٧٢,٩	٧٥,٠	٧٦,٩	٧٧,٧	٧٦,٧	٦٠,٨
ألمانيا^٢									
—	١,٨	٢,٩	١,٢	١,٦	٢,٢	٢,٧	٢,٤	٢,٢	١,٩
—	١,٧	١,٥	-٠,٢	١,٤	١,٢	١,٤	-٠,٩	-٠,٢	-٠,٢
—	-٠,٨	١,٤	١,١	-٠,٧	١,٢	١,٦	٢,٧	٢,٢	١,٤
٤٤,٩	٢٠,٩	٢٠,٩	٢٩,٦	٢٢,٠	٢٢,٠	٢٢,٦	٢١,٦	٤٩,٤	٢٤,٩
٢٢,٦	٢٩,٦	٢٩,٦	٦٠,٢	٦٦,٦	٦٠,٧	٦٠,٩	٥٩,٨	٥٨,٢	٤٢,٨
فرنسا									
-٠,٦	١,٦	-٠,٨	١,٤	١,٦	٢,٦	٢,٥	٤,١	٤,٥	٢,٢
—	١,٢	-٠,٨	-٠,٢	١,٢	١,٨	٢,٦	٢,٢	٢,٧	-٠,٢
-٠,٦	١,٠	١,٠	١,١	-٠,٩	١,٤	١,٥	١,٩	٢,٧	٢,٩
٤١,٥	٤٧,٤	٤٨,٨	٤٨,٠	٤٨,٩	٤٩,٨	٤٩,٦	٤٨,٦	٤٥,٨	٢٨,٢
٢٩,٨	٥٧,٨	٥٧,٨	٥٧,٥	٥٨,٥	٥٩,٥	٥٩,٢	٥٧,٦	٥٤,٦	٢٦,٩
إيطاليا									
-٠,٢	-٠,٩	١,٢	-٠,٢	١,٨	٢,٨	٢,٧	٧,١	٧,٦	١٠,٥
—	٢,٠	٢,٠	١,٨	٢,٧	٤,٤	٢,٢	٢,٠	١,١	-٠,٦
-٠,٢	-٠,١	-٠,٥	-٠,٧	-٠,٦	١,٨	١,٧	٦,٥	٧,٠	١٠,٤
٨٤,٨	٩٩,٩	١٠١,٩	١٠٤,٤	١٠٨,٤	١١٠,١	١١٢,٧	١١٦,٠	١١٦,٦	٩٢,٢
٨٩,٨	١٠٥,٦	١٠٧,٦	١١٠,٢	١١٤,٥	١١٦,٢	١٢٠,١	١٢٢,٦	١٢٢,٢	٩٩,٥
المملكة المتحدة									
—	-٠,٢	-٠,٧	٤,٠	١,٥	-٠,٢	١,٥	٤,١	٥,٤	٢,٢
-٠,٢	-٠,٦	-٠,٢	-٠,٢	-٠,٦	—	-٠,٤	-٠,٩	١,١	-٠,٤
-٠,٢	-٠,٥	-٠,٧	١,٦	١,٥	-٠,٥	١,٠	٢,٤	٤,٤	٢,٥
٢٦,١	٢٩,٤	٢٦,٥	٢٤,٦	٢٩,٥	٤٢,٢	٤٥,٠	٤٦,٥	٢٧,٠	٢٦,٦
٢٩,٦	٢٦,٢	٢٨,٦	٤١,٢	٤٤,٤	٤٧,٠	٤٩,٩	٥٢,٢	٥٢,٠	٤٢,٥
كندا									
٢,٢	٢,٩	٢,٨	٢,٢	١,٦	-٠,٥	-٠,٢	٢,٨	٥,٢	٦,٩
-٠,٧	١,٢	-٠,٦	-٠,٢	١,٦	٢,٢	٢,٦	٥,٢	٤,٤	٢,٠
٢,٦	٢,٦	٢,٢	٢,٦	٢,٤	٢,١	٢,١	-٠,١	٢,٨	٥,٦
٢٦,٢	٤٤,٧	٦٠,٠	٦٦,٢	٧٤,٩	٨١,٢	٨٤,١	٨٧,٨	٨٨,٦	٦٦,٢
٤٤,٢	٨٨,٥	٩٥,٢	١٠٢,٦	١١٢,٢	١١٥,٧	١١٧,٦	١٢٠,٢	١٢٠,٤	٩٨,٠

ملاحظة: يتضمن الإجمالي مناقشة منهجية والاقتراضات الخاصة بكل بلد.

^١ بيانات الدين تشير إلى نهاية السنة. وفي حالة المملكة المتحدة تشير إلى نهاية مارس.

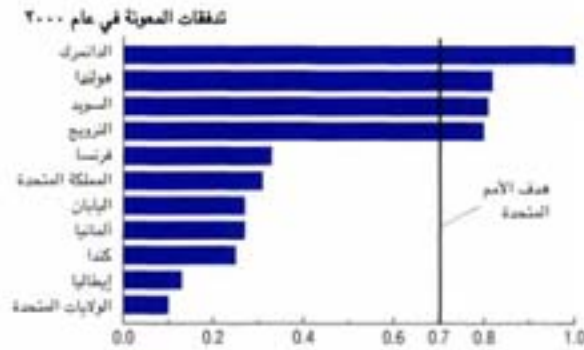
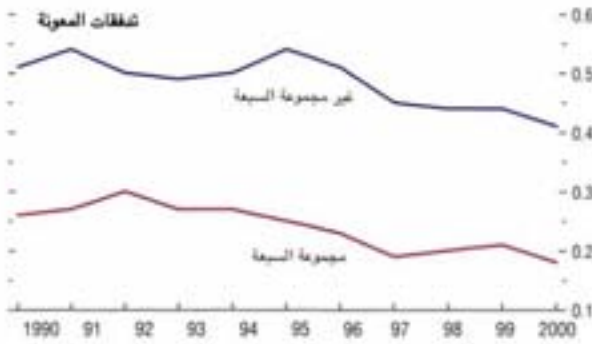
^٢ من الممكن.

^٣ البيانات السابقة على ١٩٩٠ تشير إلى ألمانيا الغربية، وبالنسبة لصادف الدين يشير العمود الأول إلى ١٩٩٤-١٩٩٨. وأخبارا من ١٩٩٥، ألت إلى الحكومة العامة مسؤولية التزامات ديون وغدا ديون مؤسسة لروماندانشال (بالإضافة إلى عدة مؤسسات أخرى). وتعادل هذه الديون ٢٨٪ من إجمالي الناتج المحلي، بينما تعادل مدفوعات خدمتها ما يتراوح بين ٧٪ و ١٠٪ من إجمالي الناتج المحلي.

^٤ يتضمن المحصلة المحقة لمرّة واحدة من بيع تراخيص التلفزيونات المحولة بما يعادل ٢٠,٥٪ من إجمالي الناتج المحلي عام ٢٠٠٠ في ألمانيا، و ٠,٠٪ من إجمالي الناتج المحلي عام ٢٠٠١ في فرنسا، و ١,٢٪ من إجمالي الناتج المحلي عام ٢٠٠٠ في إيطاليا، و ٢,٤٪ في ٢٠٠٠ في المملكة المتحدة.

الشكل البياني ١-٥: حجم المعونة الخارجية الصافية المقدمة من كبرى البلدان الأعضاء في لجنة المساعدات الإنمائية (DAC)^١ (أ. من إجمالي الناتج القومي)

تتألف من إشارات في السنوات الأخيرة لتدفقات المعونة كنسبة من إجمالي الناتج القومي. كما تبلغ المعونة المقدمة من معظم البلدان - عدا الدانمرك وهولندا والسويد - مستوى أقل بكثير من الهدف الذي حددته منظمة الأمم المتحدة.



^١ استناداً إلى المبالغ الكلية المقدمة من المانحين. باستثناء الإعطاء من الديون المرتبطة بمطالبات غير المساعدة الإنمائية الرسمية. بيانات عام ٢٠٠٠ مبدئية.

عالمية للحد من الفقر باعتباره أولوية قصوى. وبالطبع، يجب أن تتحمل الحكومات الوطنية في البلدان المعنية المسؤولية الأساسية عن معالجة مشكلة الفقر. ولذلك فإن المبادرة الإفريقية الجديدة التي أعلنتها منظمة الوحدة الإفريقية - وأيدتها مجموعة الثمانية في قمة جنوا - تعتبر خطوة إيجابية في هذا الاتجاه. ويتعين أن تقترن هذه الجهود بدعم إضافي من جانب البلدان الصناعية، وهو ما يتضمن تحرير التجارة وتخفيف أعباء الديون بموجب المبادرة المعززة للبلدان الفقيرة المثقلة بالديون ('هيبك') واعتماد استراتيجية مموله بالكامل لمكافحة جائحة الإيدز وغيره من الأمراض؛ وتكثيف الجهود الرامية إلى تحقيق هدف الأمم المتحدة لتدفقات المعونة الرسمية التي انخفضت على نحو مطرد طوال العقد الماضي كنسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلي في البلدان المانحة (الشكل البياني ١-٥).

وفي هذا الصدد، من شأن زيادة تدفقات المعونة بنسبة ٠.١ نقطة مئوية عن المستوى المتوسط الحالي البالغ ٠.٢٤٪ من إجمالي الناتج المحلي تحقيق زيادة كبيرة في المعونة بما يتجاوز المبلغ الذي حددته الأمم المتحدة باعتباره لازماً لبدء برنامج شامل للوقاية والعلاج من فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (HIV/AIDS)، وهو مبلغ ١٠ بليون دولار أمريكي^٦. ولما كانت أقل البلدان نمواً لا تتلقى من إجمالي المعونة الإنمائية الخارجية إلا الخمس، فمن المفترض أن هناك مجالاً لتوجيه المزيد من المعونة إلى أفقر البلدان.

وأخيراً، فإن النجاح في بدء جولة مفاوضات تجارية جديدة متعددة الأطراف، ربما في الاجتماع الوزاري لمنظمة التجارة العالمية المقرر عقده في الدوحة، من شأنه إعطاء دفعة لأفاق النمو العالمي والعمل على تدعيم النظام التجاري. وكما يعرض الفصل الثاني بالتفصيل، إن البلدان المتقدمة والنامية على حد سواء يمكنها تحقيق مكاسب كبيرة من زيادة تحرير التجارة (حيث تقدر المكاسب في حالة البلدان النامية بضعف المستوى الحالي لتدفقات المعونة الرسمية). وإذا ما أخفقت المساعي لعقد جولة مفاوضات جديدة، يمكن أن يقل مستوى الثقة في النظام التجاري متعدد الأطراف، وهو تطور من المرجح أن يضر بالفقر للبلدان أكثر من إضراره بنية مجموعة أخرى من البلدان. ومن ناحية أخرى،

^٦ كلمة بعنوان "A Global Partnership for African Economic Development"، مدير عام صندوق النقد الدولي. أمام المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة في جنيف، بتاريخ ١٦ يوليو ٢٠٠١. ويمكن الاطلاع على نص الكلمة في الموقع التالي على شبكة الإنترنت: <http://www.imf.org/external/np/speeches/2001/071601.htm>.

فإن احتواء الضغوط الحمائية - التي لا تبعد عن السطح في أي الظروف والتي بدأت علاماتها في الظهور بالفعل - يكون أصعب بكثير في بيئة يسودها تباطؤ النمو العالمي.

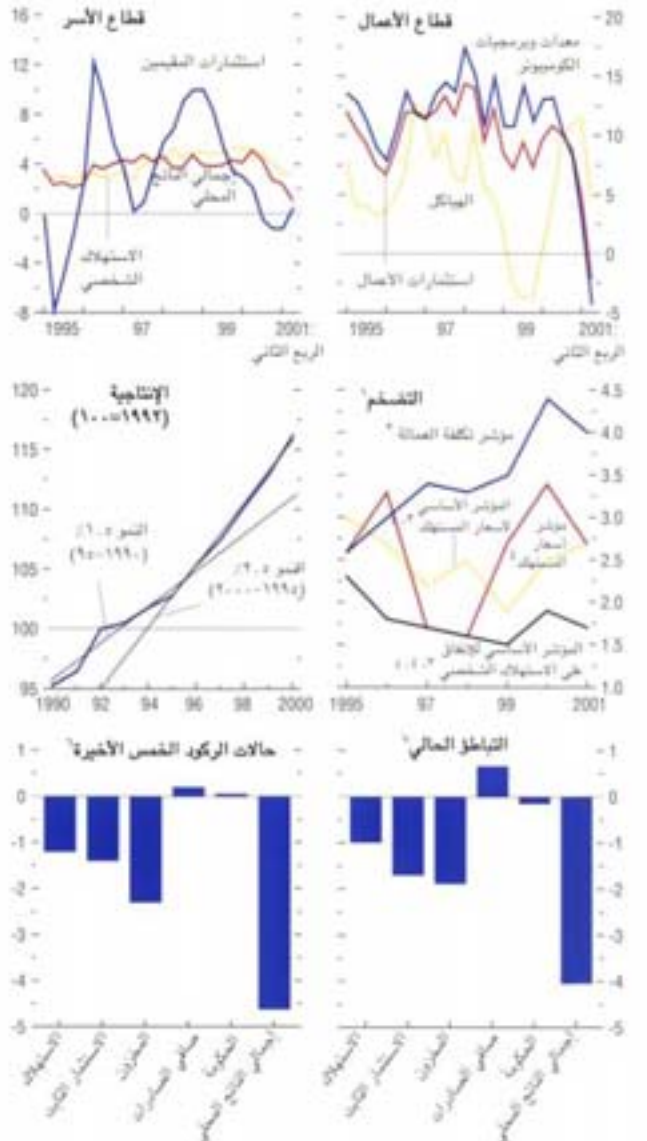
إلى أي حد يمكن أن ينتعش النمو بسرعة في أمريكا الشمالية؟

استمر التباطؤ الحاد في النشاط الاقتصادي الأمريكي الذي بدأ في أواسط عام ٢٠٠٠ طوال الثمانية شهور الأولى من عام ٢٠٠١، وازدادت مخاطر تدهور الموقف بعد الاعتداء الإرهابي على الولايات المتحدة في ١١ سبتمبر، وإن كان تقدير العواقب الاقتصادية يعد سابقا لأوانه في وقت إعداد هذا التقرير. وقد كان هبوط النشاط الاقتصادي في أوائل سبتمبر مدفوعا في المقام الأول بتناقص شديد في استثمارات الأعمال، وكان من أبرز سمات هذا التناقص الانخفاض الحاد في مشتريات معدات وبرمجيات الكمبيوتر والاستنفاد السريع للمخزون. كذلك ضعفت الصادرات إلى حد كبير، وإن كان الإسهام السالب لصافي التجارة في النمو قد تقلص نتيجة للهبوط الحاد في الواردات أيضا. وعلى العكس، ظل نمو الاستهلاك الخاص قويا نسبيا - رغم ضعفه المستمر؛ كما انتعش نمو الإنشآت السكنية بدعم من انخفاض أسعار الفائدة طويلة الأجل منذ أواسط عام ٢٠٠٠. وقد كان انخفاض النمو حتى الآن مساويا لمتوسط الهبوط السابقة، مع وجود مساهمات مماثلة عموما من الاستهلاك والاستثمار وغيرهما من مكونات الطلب (الشكل البياني ١-٦). وفي قطاع الاستثمار، كان إسهام معدات وبرمجيات الكمبيوتر لدى دوائر الأعمال في تباطؤ النشاط الاقتصادي أكبر بكثير مما كان عليه في الماضي. مما يعكس مرور المنتجات التكنولوجية بمرحلة الهبوط، بينما كان إسهام أعمال التشييد (السكنية وغير السكنية) أقل إلى حد ما.^٧

ويتضمن السيناريو الأساسي، الذي تم إعداده قبل الاعتداء الإرهابي في ١١ سبتمبر، توقعات بحدوث انتعاش متواضع في الفترة القادمة، مع نمو إجمالي الناتج المحلي

الشكل البياني ١-٦: الولايات المتحدة: تباطؤ حاد في قطاع الأعمال (التغير / من أربعة أرباع العام السابقة ما لم يذكر خلاف ذلك)

يشير التباطؤ الحالي بهبوط حاد في استثمارات الأعمال، وخصوصا في معدات وبرمجيات الكمبيوتر. ولا يزال التباطؤ الأساسي ضعيفا.



المصادر: وزارة العمل الأمريكية، مكتب إحصاءات القوة العاملة، ووزارة التجارة، مكتب التخليص

الاقتصادي، وتقديرات خبراء صندوق النقد الدولي.
١. بيانات عام ٢٠٠١: القاموس بالمشتر الآسيوي لسعر المستهلك (Core CPI) والمؤشر الأساسي
للتخليص على الاستهلاك الشخصي (Core PCE). تشير إلى التغير / اختصارا من يوليو ٢٠٠١ إلى يوليو
٢٠٠٠. ومؤشر تكلفة المعيشة يشير إلى التغير اختصارا من الربع الثاني من ٢٠٠١ إلى الربع الثاني من ٢٠٠٠.
٢. مؤشر تكلفة المعيشة: الربع الرابع من ٢٠٠٠ إلى الربع الرابع من ٢٠٠١.
٣. التغيرات في أسعار المواد الغذائية والطاقة مستمدة من معدات التقييم الأساسي.
٤. التغير / من ديسمبر إلى ديسمبر.
٥. مؤشر للأسعار بنظام التسوية للفترة الاستهلاك الشخصي.
٦. الفرق من حيث النسبة المئوية المتوسطة للإسهام في النمو، عن طريق مقارنة العام السابق على آخر خمس
أشهر دورية بالفترة بين هذه الأرباع وسنوات قاع الدورة اللاحقة.
٧. الفرق من حيث النسبة المئوية المتوسطة للإسهام في النمو بين الربع الثاني من عام ١٩٩٩ إلى الربع الثاني من عام
٢٠٠٠ والربع الثاني من عام ٢٠٠٠ إلى الربع الثاني من عام ٢٠٠١، على أساس سنوي.

٧. وإضافة إلى ذلك، أدت التعديلات الأخيرة على بيانات الحسابات القومية التاريخية للفترة ١٩٩٨-٢٠٠٠ إلى تخفيض كبير في نمو إجمالي الناتج المحلي المقدر لعام ٢٠٠٠ من ٥٪ إلى ٤.١٪. نتيجة لانخفاض المخزون والاستثمارات في برمجيات الكمبيوتر. وقد أدت نفس هذه التعديلات إلى رفع معدل الانحياز الشخصي إلى ١٪ (بعد أن كان -٠.٦٪) بسبب انخفاض أرباح الشركات وارتفاع الدخل الشخصي.

الإطار ١-٣: زلزال كوبي والتناظر التاريخي مع الاعتداء الإرهابي على الولايات المتحدة

(معدل ربع سنوي). غير أن النشاط استأنف انتعاشه في أرباع العام اللاحقة وتوسع إجمالي الناتج المحلي للعام ككل بمعدل ١.٥٪ مقارنة بمعدل يزيد بقليل على ٠.٥٪ في عام ١٩٩٤.

وبمقارنة زلزال كوبي بالاعتداء الإرهابي الأخير في الولايات المتحدة، نجد أن التأثير المباشر للزلزال كان أكبر، سواء بالقيم المطلقة أو بالنسبة إلى الاقتصاد الياباني. أما موجة التأثير اللاحقة على الصناعات الأخرى فتقديرها أصعب. وقد تسبب الزلزال في حالة من الشوش والاضطراب الشديدين في المنطقة المحيطة، ولكن الاعتداء الإرهابي قد يكون له تأثير أبعد مدى عن طريق تعطيل النشاط المالي والنقل الجوي في الولايات المتحدة. وأخيرا، فمن المرجح ألا يكون تأثير الاعتداء الإرهابي على نسبة المستهلكين مماثلا لتأثير الزلزال، نظرا لكونه عملا متعمدا ينطوي على آثار طويلة الأجل على الأوضاع الأمنية.

كان زلزال كوبي الذي وقع في اليابان عام ١٩٩٥، أكثر الكوارث الطبيعية تكلفة في التاريخ الحديث. فقد أسفر الزلزال الذي وقع في ١٧ يناير من ذلك العام عن ٥٠٠٠ قتيل و ٣٥٠٠٠ جريح وخسائر مادية مقدارها ١٢٠ بليون دولار أمريكي تقريبا (أو ٢.٥٪ من إجمالي الناتج المحلي السنوي الياباني). وإلى جانب التأثير المباشر على الأرواح والممتلكات، أصيب اقتصاد المنطقة (الذي يمثل نحو ٤٪ من الناتج الكلي الياباني) بأضرار بليغة من جراء تعطيل سبل النقل. بما في ذلك إغلاق منشآت مرفأ كوبي المهمة. ومن حيث التأثير المالي، هبطت أسعار الأسهم اليابانية بمعدل ٦٪ تقريبا عقب الزلزال.

ولقد كان الأثر المباشر على النشاط الاقتصادي بسيطا نسبيا، مقياسا بمؤشرات مثل الإنتاج الصناعي. ولكن أكبر ضربة للناتج الكلي جاءت من خلال انكماش الإنفاق الاستهلاكي في الربع الأول من عام ١٩٩٥، مما أدى إلى هبوط إجمالي الناتج المحلي الحقيقي بما يعادل ٠.٣٪

النقدي العالمي الذي بدأ في ١٧ سبتمبر، مع اتخاذ تدابير أخرى لضمان توفر السيولة الكافية لتسوية المعاملات في الأسواق المالية. كذلك تم تيسير سياسة المالية العامة، أولا بتنفيذ مجموعة تدابير لتخفيض الضرائب في أواسط العام ثم الموافقة مؤخرا على مجموعة تدابير طارئة على صعيد الإنفاق تبلغ قيمتها ٤٠ بليون دولار أمريكي في أعقاب الاعتداء الإرهابي. ومن شأن هذه الدفعة التنشيطية الاقتصادية الكلية أن تدعم النشاط في الفترة القادمة، حيث تساعد على انتعاش الطلب بدرجة متواضعة مع نهاية العام حسما يفترض السيناريو الأساسي. غير أن الثقة قد تعرضت لهزة إضافية من جراء الاعتداء الإرهابي، مما عزز احتمال تباطؤ مسيرة الانتعاش نتيجة لبدء تأثير الاستهلاك على نحو متأخر بانخفاض قيم الأسهم في الأسواق طوال العام الماضي - وهو الانخفاض الذي ربما يكون قد وازنه جزئيا ارتفاع أسعار المساكن - ونتيجة أيضا لضرورة التخلص من الاستثمار المفرط السابق في قطاع التكنولوجيا.

ومثلما هو الحال في معظم البلدان الصناعية الأخرى، ارتفع التضخم الكلي في الولايات المتحدة لأسباب يعتبر أهمها ارتفاع تكاليف الطاقة، بينما اتجهت بعض مقاييس التضخم الأساسي إلى الارتفاع التدريجي (وإن كانت هناك

بمعدل ١.٣٪ للعام ككل، ثم ارتفاعه إلى ٢.٢٪ في عام ٢٠٠٢. ويمكن أن يساعد هذا السيناريو - إذا ما صاحبه تحسن في أداء النمو بالبلدان الرئيسية الأخرى وانخفاض منظم في سعر الدولار الأمريكي - على تحقيق انخفاض تدريجي في عجز الحساب الجاري حتى يصل إلى مستوى أكثر قابلية للاستمرار، مع تحسن مطرد في نسبة مدخرات قطاع الأسر. ولكن، كما سبق التأكيد، إن هناك مخاطر جسيمة أيضا تهدد بتدهور الموقف فيما بعد وترجع جذورها بشكل عام إلى أجواء عدم اليقين المتشابهة بشأن درجة الاستثمار المفرط في الاقتصاد، وأفاق نمو الإنتاجية على المدى المتوسط، ومدى قوة الميزانيات العمومية في قطاع الأسر، ومستوى الثقة، وحجم الإنفاق الاستهلاكي. وسوف يترك الاعتداء الإرهابي الذي وقع في ١١ سبتمبر أثرا قصير الأجل على النشاط، ومن الواضح أنه أدى بالفعل إلى تكثيف هذه المخاطر، لا سيما من حيث مستوى الثقة والإنفاق الاستهلاكي (يبحث الإطار ١-٣ في بعض أوجه الشبه الممكنة بين هذا الاعتداء وزلزال كوبي في اليابان).

وقد تم تيسير سياسات الاقتصاد الكلي إلى حد كبير. فممنذ بداية العام، قام الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي بتخفيض أسعار الفائدة بمعدل ٣٥٠ نقطة أساس، بما في ذلك تخفيض بمعدل ٥٠ نقطة أساس في إطار التيسير

الأعمال - وخصوصا في الأجهزة والمعدات، وانعكاسا لهذا الاتجاه الأخير، هبطت الواردات أيضا فعوضت انخفاض الصادرات وزادت عليه ودقعت بمركز الحساب الجاري إلى تحقيق فائض قياسي. وفي حالة حدوث مزيد من التباطؤ في النشاط الاقتصادي، سوف يظل التيسير النقدي هو رد الفعل المفضل - وقد تم بالفعل تخفيض أسعار الفائدة الرسمية بمعدل ١٧٥ نقطة أساس بين شهري يناير وأغسطس ٢٠٠١ وبمعدل ٥٠ نقطة أساس إضافية في ١٧ سبتمبر، وإضافة إلى ذلك، فنظرا لأن فائض المالية العامة في كندا لا يزال هو الأكبر نسبيا بين بلدان مجموعة السبعة، فلا بد من السماح لأدوات الضبط التلقائي بالعمل بكامل فعاليتها خلال فترة التباطؤ الجاري، وعلى المدى المتوسط، ينبغي مواصلة التركيز على تخفيض الديون والاستعداد لمواجهة التكاليف المتزايدة لمعاشات التقاعد العامة والرعاية الصحية ارتباطا بتزايد أعداد السكان المسنين.

اليابان: أفاق مستقبلية قاتمة على الأجل القصير، ولكن فرصة جديدة للإصلاح تلوح في الأفق

استمر تدهور الموقف الاقتصادي في اليابان وأصبح المرجح حاليا أن يكون الاقتصاد قد انتكس إلى حالة من الركود للمرة الرابعة خلال العشر سنوات الأخيرة، فبالنسبة لعام ٢٠٠٠ ككل، ازداد النشاط الاقتصادي بمعدل ١,٥٪، وهي نسبة قريبة من المتوسط المسجل في التسعينات، وقد ارتكز هذا التوسع على القوة النسبية للاستثمار ونمو الصادرات نتيجة لتزايد أرباح وقوة قطاع التكنولوجيا المتقدمة. ولكن رغم صعوبة تفسير نمط النمو بسبب المشكلات المتعلقة بالبيانات^٨ فإن السرعة الأساسية للنشاط الاقتصادي يبدو أنها تباطأت منذ أواسط عام ٢٠٠٠ مع ضعف الطلب الخارجي وتراجع الطلب العالمي على الإلكترونيات، وبينما ارتفع نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي ارتفاعا هامشيا في الربع الأول من عام ٢٠٠١ نتيجة للدفعة المؤقتة التي تلقاها الاستهلاك الخاص من زيادة مشتريات الأدوات المنزلية قبل تطبيق اللوائح البيئية في ١ إبريل ٢٠٠١، هبط الناتج هبوطا حادا في الربع الثاني من العام مع حدوث انخفاضات شديدة في الاستثمار العام والخاص وازلت أثر زيادة الاستهلاك الخاص. وقد انعكست هذه الأفاق المتدهورة، إلى جانب المخاوف بشأن مدى

مقاييس أخرى ظلت منخفضة نسبيا، ومن أبرزها انخفاض الاستهلاك الشخصي). وفي نفس الوقت، أدى الاقتتران بين ضعف الإنتاجية كلما ازداد تباطؤ النشاط الاقتصادي من ناحية وارتفاع تكاليف توظيف العمالة من ناحية أخرى إلى حدوث زيادة حادة في تكاليف وحدة العمل منذ أواسط عام ٢٠٠٠. ومع تناقص أسعار الطاقة، واحتفاظ أسواق المنتجات بقدرتها التنافسية المرتفعة، وتباطؤ النشاط الاقتصادي، تبدو مخاطر استمرار الضغوط التضخمية متواضعة نسبيا في الأونة الحالية. غير أن هذه الضغوط يمكن أن تصبح أكثر مدعاة للقلق إذا ما حدث تباطؤ حاد في نمو الإنتاجية الأساسي - الذي قام بدور أساسي في امتصاص زيادات الأجور خلال السنوات الأخيرة - لا سيما إذا صاحب هذا التباطؤ تعديل تخفيض حاد لسعر صرف الدولار الأمريكي.

ومع انحسار التضخم الأساسي، تعتبر الفرصة سانحة لزيادة التيسير النقدي من أجل دعم الاقتصاد إذا ما استمر الضعف الحالي. فعلى صعيد المالية العامة، من المتوقع أن تصبح السياسة أكثر اتساما بالطابع التوسعي نتيجة للموافقة على تدابير للإنفاق الإضافي قيمتها ٤٠ بليون دولار أمريكي فضلا عن تدابير أخرى قد تتخذ لسد احتياجات المساعدة وإعادة البناء وسداد تكاليف الجهود الأمريكية لمكافحة الإرهاب في أعقاب الاعتداء الإرهابي في ١١ سبتمبر، ويمكن أيضا السماح لأدوات الضبط التلقائي بالعمل لتخفيف أثر ضعف الاقتصاد الأمريكي. غير أنه لم يتضح بعد مدى الحاجة لاتخاذ إجراءات استثنائية أخرى على صعيد المالية العامة ومدى ما يمكن أن تتسم به من فعالية. وبغض النظر عن العواقب الفورية للتطورات الأخيرة، سوف يتعين تنفيذ التخفيضات الضريبية متعددة السنوات وزيادات الإنفاق المقررة على نحو مرن على المدى المتوسط لضمان توفر الموارد الكافية لتمويل هذه التدابير وللوفاء بالتزامات المالية العامة المرتبطة بتزايد أعداد السكان المسنين.

ومن المتوقع أن يتباطأ النمو في كندا ليصل إلى ٢٪ في ٢٠٠١ و ٢,٢٪ في ٢٠٠٢. مع تأثر الأفاق المستقبلية تأثرا بالغا بالروابط التجارية والمالية الوثيقة مع الولايات المتحدة، وقد ظل إنفاق قطاع الأسر قويا نسبيا، تسانده التخفيضات الضريبية التي طبقت في أوائل العام وأحوال سوق العمل المستقرة نسبيا، بينما حدث انخفاض حاد في استثمارات

^٨ راجع الإطار ٢-١ بعدد أكتوبر ٢٠٠٠ من تقرير المراق الاقتصادي العالمي للاطلاع على تحليل لمشكلات القياس في الحسابات القومية اليابانية.

خلال الأسابيع الماضية واستحداث أسلوب المحاسبة القائمة على تقييم المراكز المالية حسب سعر السوق السائد في نهاية سبتمبر؛ ولا تزال المخاطر الائتمانية قائمة على ما يسمى بقروض "المنطقة الرمادية" (gray-zone loans)، التي لم يخصص لمواجهتها إلا اعتمادات محدودة حتى الآن؛ والربحية الأساسية تتسم بالضعف. وفي قطاع الشركات، حدث تحول نحو القطاعات الأكثر ديناميكية - لا سيما التكنولوجيا المتقدمة والأجهزة الكهربائية، وأجزاء من النقل والمواصلات - ولكن التقدم لا يذكر حتى الآن في معالجة تداعيات الديون ورؤوس الأموال المفرطة وتخفيض تكاليف العمالة، أو في تعزيز الربحية (الشكل البياني ١-٧).

ورغم ما يبدو من قنامة هذه الآفاق المستقبلية، فقد تولت السلطة مؤخرا حكومة إصلاحية جديدة تتمتع بتأييد شعبي قوي وشمة فرصة جديدة سائحة للتغيير. ففي مارس، أعلنت السلطات مجموعة تدابير لإصلاح القطاع المصرفي وقطاع الشركات - بما في ذلك التعجيل بالتخلص من القروض عديمة الأداء لدى البنوك الكبرى، واتخاذ تدابير لتخفيض حيازات الأسهم لدى البنوك، وإصدار مبادئ توجيهية لمساندة جهود إعادة هيكلة الشركات والإعفاء من الديون - أعقبها في يونيو خطة عمل تتألف من سبع نقاط تركز على ضبط أوضاع المالية العامة والإصلاح بالإضافة إلى بعض التحسينات التنظيمية، ثم في سبتمبر إعلان جدول زمني فعلي لتنفيذ عدد من التدابير الهيكلية. ورغم أن كثيرا من التفاصيل لم يتحدد بعد، فإن على صانعي السياسات مقاومة الضغوط التي تفرضها مجموعات المصالح الخاصة، والاستفادة إلى أقصى حد ممكن من هذه الفرصة لمعالجة مشكلات اليابان الهيكلية بشكل حاسم. وفيما يتعلق بالقطاع المصرفي وقطاع الشركات، تتمثل الأولويات في شطب ديون البنوك الإقليمية؛ وتعزيز الجهود الرامية إلى تنفيذ معايير التصنيف ورصد المخصصات، وخصوصا لمواجهة قروض "المنطقة الرمادية"؛ وإمداد الجهات المستحقة بقدر من رؤوس الأموال العامة إذا اقتضت الضرورة لتجنب المخاطر على النظام ككل؛ والتأكد من أن خطط إعادة الهيكلة قوية بما يكفي لغرض التحسن في أوضاع الشركات المتعثرة. ويجب أن تصاحب هذه التدابير إصلاحات لتعزيز المرونة والإنتاجية، بما في ذلك تقوية سياسة المنافسة وزيادة المرونة في حركة العمالة.

وكما أكدت السلطات، من المرجح أن يكون لمثل هذا البرنامج أثر مناوئ على النمو والتوظيف على المدى القصير، وإن كانت حدة هذا الأثر ستقل إذا ما أدت الإصلاحات السريعة والشاملة إلى دعم الثقة في آفاق المدى

سرعة إعادة الهيكلة في قطاع الشركات، في شكل ضعف شديد متواصل في أسواق الأسهم زاد من حدته وقوع الاعتداء الإرهابي في ١١ سبتمبر، بينما وصل معدل البطالة إلى مستوى مرتفع قياسي بلغ ٥٪. كذلك سجل الين الياباني انخفاضا ملحوظا منذ أواخر عام ٢٠٠٠، وإن كان هذا الانخفاض قد تراجع جزئيا منذ شهر يوليو.

ولا يزال الغموض الشديد يكتنف التوقعات لما تبقى من العام. وعلى الجانب الإيجابي، كان تطبيق الإطار النقدي الجديد في مارس - الذي عاد بأسعار الفائدة على الودائع الليلة واحدة إلى الصفر - بمثابة خطوة داعمة للأوضاع الاقتصادية، كما تعتبر الزيادات التي أدخلت في أغسطس وسبتمبر على هدف الاحتياطيات لدى البنك المركزي بمثابة خطوات إضافية تستحق الترحيب، وهو ما ينطبق أيضا على الخطط الرامية إلى اعتماد ميزانية تكملية متوازنة، غير أن الاستهلاك الخاص لا يزال ضعيفا للغاية من جراء تناقص الدخل وكثرة المخاوف بشأن تزايد البطالة وإعادة هيكلة الشركات في المستقبل؛ ولا يزال مستوى الثقة أخذا في التدهور؛ والائتمان الخاص أخذا في التناقص؛ والانكماش مستمرا عند مستوى معتدل. ومن المتوقع أن ينخفض إجمالي الناتج المحلي بمعدل ٠.٥٪ في عام ٢٠٠١ - وهي نسبة أقل بكثير من الزيادة البالغة ٠.٦٪ التي كانت متوقعة في وقت صدور عدد مايو ٢٠٠١ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي - وأن يلي ذلك تحسن متواضع في النمو ليصل إلى ٠.٢٪ في عام ٢٠٠٢. وفضلا عن ذلك، فلا تزال هناك مخاطر جسيمة تهدد بتدهور الموقف نظرا لإمكانية تباطؤ وتيرة الانتعاش العالمي واستنادا إلى تأثير المسار المستقبلي للسياسات المحلية - على صعيد المالية العامة والصعيد الهيكلي - الذي ناقشه بالتفصيل فيما بعد. وتعتبر هذه المخاطر مدعاة للقلق البالغ في مناخ يتسم بضعف النمو على نحو متواصل في مناطق العملات الرئيسية الأخرى، وسوف يكون لها تأثير سلبي على باقي المناطق (الإطار ١-٤).

وقد تفاقم أداء اليابان المخيب للأمال طوال العقد الماضي بسبب تعرض الاقتصاد الكلي لسلسلة من الصدمات، ولكن جذور مشكلاتها يمكن إرجاعها إلى الفشل في معالجة فرط أرصدة رؤوس الأموال والديون التي نشأت في سنوات الاقتصاد الفقاعي، وبشكل أعم إلى بطء التكيف مع العولمة والتغير التكنولوجي. ولا يزال الموقف المالي صعبا في الجهاز المصرفي؛ فالبنوك شديدة الانكشاف للمخاطر المالية على حيازات الأسهم والأوراق المالية الحكومية وزاد من حدة هذا الانكشاف الهبوط الشديد في أسعار أسواق الأسهم

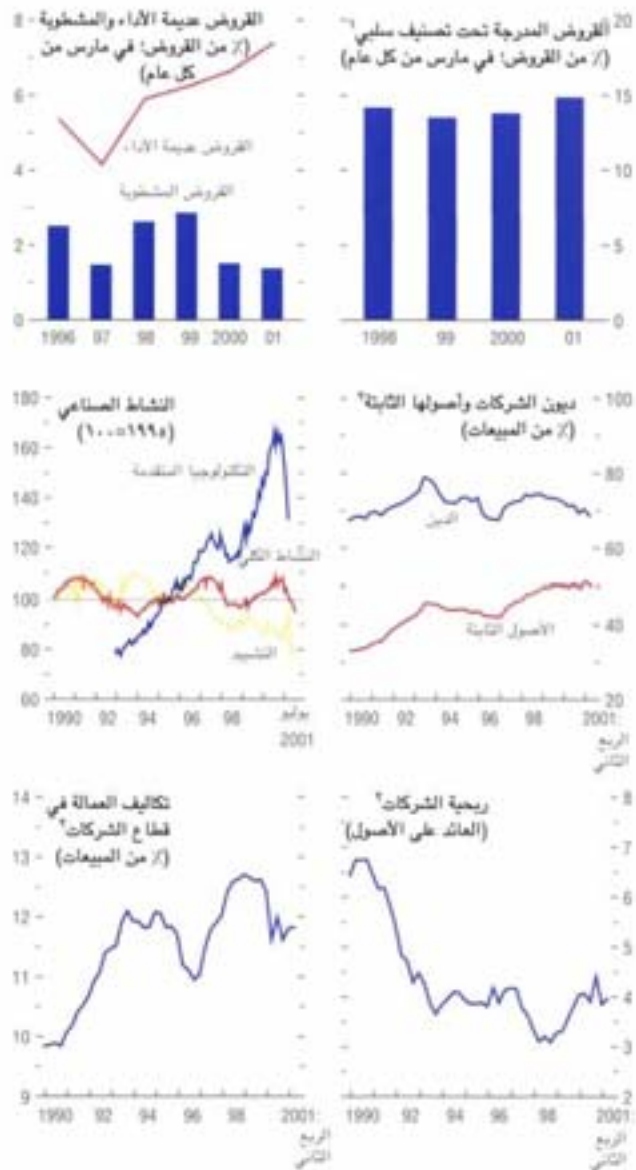
الطويل، كما أن بعض الإصلاحات (في قطاع الممتلكات مثلاً) يمكن أن تؤدي إلى تعزيز النمو. وإزاء هذه الخلفية، يتعين أن تكون سياسات الاقتصاد الكلي مساندة، وإن كانت مساحة التصرف والحركة محدودة بشكل واضح. حيث أسعار الفائدة قصيرة الأجل قريبة بالفعل من الصفر والدين العام شديد الارتفاع. ولما كان من المفترض أن تساعد عمليات التيسير النقدي التي تمت في أغسطس وسبتمبر على دعم النشاط، فلا يزال من الممكن استخدام المرونة التي يوفرها الإطار النقدي الجديد على نحو أكثر فعالية بهدف وضع نهاية سريعة للانكماش، حتى إذا أدى ذلك إلى بعض الانخفاض المعتدل في قيمة الين. وعلى جانب المالية العامة، سوف يكون من المهم المحافظة على الاعتدال في سحب الدفعة التنشيطية المستمدة من المالية العامة إلى أن يصبح واضحاً أن التعافي يصعد التحقق، وهو ما يجعل عزم السلطات على استحداث ميزانية تكملية متواضعة في فصل الخريف خطوة تستحق الترحيب. وفي هذا السياق، سوف يكون من المحيذ تحويل عناصر الإنفاق الحكومي من الأشغال العامة إلى النفقات المساندة لإعادة الهيكلة، بما في ذلك تقوية شبكة الأمان الاجتماعي. علماً بأن التوجيهات التي أعلنت مؤخراً بشأن النفقات تتضمن خطوة مهمة في هذا الاتجاه. ويتعين أن يصاحب ذلك وضع خطة متوسطة الأجل تتسم بالوضوح والمصداقية لإرساء ماليات الحكومة على مسار أسلم، وهو ما يمكن أن يشمل تحديد هدف متوسط الأجل للديون، وإعلان الأهداف والاتجاهات العامة للضرائب والنفقات وسياسة الضمان الاجتماعي، وإضفاء مزيد من الشفافية على المالية العامة.

ما مدى خطورة التباطؤ في أوروبا الغربية؟

في منطقة اليورو، استمر تباطؤ النمو الذي بدأ في النصف الثاني من عام ٢٠٠٠ - لا سيما في ألمانيا - وامتد ليشمل نطاقاً أوسع في عام ٢٠٠١. وبينما تضيف تعديلات البيانات تعقيدات أخرى إلى عملية تفسير التطورات، وخصوصاً في ألمانيا، يبدو أن تباطؤ النشاط كان مدفوعاً بضعف نمو الطلب المحلي، وهو ما يرجع في جانب منه إلى ارتفاع أسعار النفط والمواد الغذائية الذي فرض ضغوطاً على الدخل الحقيقية؛ وحالات الهبوط في أسواق الأسهم وقطاع التكنولوجيا (خاصة الاتصالات)؛ وتزايد ضعف النمو التوظيفي في بعض البلدان (الشكل البياني ١-٨). وعلى الجانب الخارجي، تباطؤ نمو الصادرات كرد فعل للضعف الذي أصاب الطلب العالمي - سواء في الولايات المتحدة أو

الشكل البياني ١-٧: اليابان: القطاع المصرفي وقطاع الشركات

لا يزال المركز المالي للقطاع المصرفي شديد الضعف، لا سيما نظراً لمخاطر الائتمان التي تتطوّر عليها القروض المبرجة تحت تصنيف سلمي، بينما تحقق تقدم محدود في إعادة هيكلة الشركات.

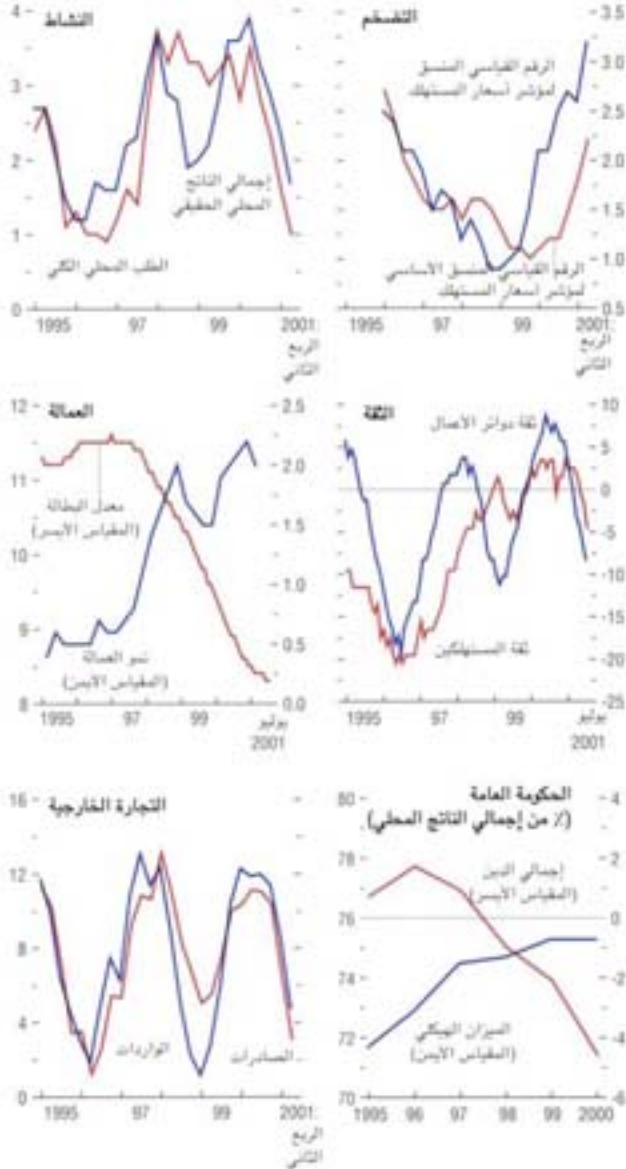


المصادر: وزارة المالية، وزارة التجارة الدولية والصناعة: مؤسسة Nikkei Telecom؛ وقاعدة بيانات Nomura؛ وتقديرات خبراء صندوق النقد الدولي.
١ وتعرف بأنها مجموعة القروض الواردة في قائمة المرافقة (الطبقة الثانية). والقروض المشكوك في مصطلحها (الطبقة الثالثة). والقروض غير القابلة للاسترداد (الطبقة الرابعة). صافي من الرهن والتمويلات ومنحصرات خسائر القروض المحددة.
٢ بيانات تعدل موسميًا.

الشكل البياني ٨-١: منطقة اليورو: استمرار ضعف النمو، وتزايد التضخم

(التغير: عن أربعة أرباع العام السابقة، ما لم يذكر خلاف ذلك)

انخفضت ثقة دوائر الأعمال والطب المحلي إلى الضعف الشديد في سياق تباطؤ النشاط العالمي، وارتفع معدل التضخم.



المصادر: المكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية (Eurostat)، والبلد المركزي الأوروبي والمفوضية الأوروبية، وصندوق النقد الدولي، الإحصاءات المالية الدولية (IFS)، وتقديرات خبراء صندوق النقد الدولي.

في آسيا - كما شهد نمو الواردات انخفاضا حادا، وقضلا عن التأثير المباشر لتباطؤ النشاط العالمي من خلال قنوات التجارة، من المرجح أيضا أن يكون النشاط قد تأثر بانتقال التداعيات من خلال الروابط المالية وعبر قطاع الشركات - بما في ذلك توسع العمليات التي تجريها في الولايات المتحدة جهات الأعمال التابعة لمنطقة اليورو والنمو السريع في حيازات الأسهم الأمريكية لدى المستثمرين الأوروبيين (الفصل الثاني). ومع تدهور الأفق المستقبلية، ازداد ضعف اليورو في النصف الأول من عام ٢٠٠١ واقترب من مستوى منخفض قياسي أمام الدولار الأمريكي قبل أن يرتفع مرة أخرى اعتبارا من شهر يوليو. ولا تزال أسباب ضعف اليورو المستمر غير مفهومة تماما، ولكن هناك أدلة ظهرت مؤخرا تشير إلى الدور المهم الذي قامت به فروق الأداء الاقتصادي بين منطقة اليورو والولايات المتحدة والتعديلات التي طرأت على الحوافز نتيجة لاستحداث اليورو.

وراء هذه الاتجاهات الكلية كانت هناك بعض الاختلافات بينفرادى اقتصادات منطقة اليورو من حيث التطورات الاقتصادية (راجع الإطار ١-٥). ففي الاقتصادات الكبرى الثلاثة، ضعف إجمالي الاستثمار الثابت بحدة بالغة في ألمانيا، حيث تضاعف نشاط التشييد على نحو ملحوظ. وفي تاريخ أقرب، أسهم تقليص المخزون في ركود النشاط الكلي في ألمانيا - وربما أيضا في إيطاليا، حيث أدى تدعيم المخزون إلى حدوث نمو قوي نسبيا في الربع الأول من العام. أما الاقتصاد الفرنسي فقد بدأ متماسكا بصورة جيدة نسبيا في البداية إزاء تباطؤ النشاط الاقتصادي العالمي، بدعم من التخفيضات الضريبية ونمو التوظيف المستمر. غير أن الهبوط الشديد في مستوى ثقة المستثمرين ودوائر الأعمال وارتفاع معدل البطالة مؤخرا قد أديا إلى إبطاء سرعة النشاط الاقتصادي، ومن المتوقع أن تصبح هذه السرعة مقارنة لتطيرتها في ألمانيا وإيطاليا خلال النصف الثاني من عام ٢٠٠١ وفي عام ٢٠٠٢. وبالنسبة للبلدان الواقعة على الأطراف، لا تزال التوقعات الخاصة بالنمو أقوى بشكل عام، لا سيما في اليونان وأيرلندا، وقد ساعد بالفعل تباطؤ النشاط العالمي - بطريق المصادفة إلى حد ما - على الحد من خطر النشاط الاقتصادي المحموم في أيرلندا. ومن المتوقع أن يظل عجز الحساب الجاري مرتفعا نسبيا في اليونان والبرتغال في عام ٢٠٠١، ثم ينخفض بالتدريج في عام ٢٠٠٢.

وتشير بيانات وردت مؤخرا إلى أن النشاط والثقة لا يزالان في ضعف مستمر في البلدان الرئيسية، وهناك قدر

الإطار ١-٤: تباطؤ النشاط الياباني وشرق آسيا

ازداد سوء التوقعات قصيرة الأجل لليابان على نحو مطرد منذ منتصف عام ٢٠٠٠ حين تراجعت خطى التوسع المدفوع بالتكنولوجيا المتقدمة تحت وطأة الهبوط الذي شهده الطلب العالمي على الإلكترونيات، بينما ظل الطلب المحلي ضعيفا. ومن المتوقع حاليا أن يهبط إجمالي الناتج المحلي الحقيقي بمعدل ٠.٥٪ في عام ٢٠٠١، ثم يعقب ذلك تحسن متواضع في عام ٢٠٠٢ يدفعه الانتعاش في النمو العالمي. ويمثل هذا تغيرا ملموسا في التوقعات التي صدرت منذ عام مضى. حين بدأ من المرجح استمرار الانتعاش في عام ٢٠٠١، وتنبأ صندوق النقد الدولي بتحقيق نمو مقداره ١.٧٥٪. ونظرا لحجم الاقتصاد الياباني، فإن انخفاض النمو المتوقع بمعدل ٢.٢٥ نقطة مئوية ينطوي على آثار كبيرة على الاقتصاد العالمي، وعلى اقتصاد شرق آسيا على وجه الخصوص.

وتتضمن قنوات انتقال الآثار من اليابان إلى باقي المنطقة ما يلي:

التجارة: رغم أن المنطقة أصبحت في السنوات الأخيرة أقل اعتمادا نسبيا على التجارة مع اليابان، فلا تزال الروابط وثيقة معها، حيث يباع لليابان ١٢٪ من صادرات شرق آسيا بينما تقدم اليابان ٢٠٪ من واردات هذه المنطقة (انظر الجدول). ومن شأن تباطؤ الاقتصاد الياباني أن يخفض حجم التجارة الإجمالي مع الشركاء في المنطقة، ومن ثم التأثير على أفاق النمو لدى هؤلاء الشركاء. وتنفرد إندونيسيا بقوة الروابط التجارية مع اليابان (يمثل النفط حوالي نصف حجم التجارة معها)، تليها مباشرة الصين (التي تتمتع معظم مبيعاتها إلى اليابان في السلع منخفضة القيمة). أما منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة التابعة للصين فهي أقل البلدان اعتمادا على التجارة مع اليابان.

مؤشرات الروابط بين اليابان وشرق آسيا

(١) البيانات اعتبارا من عام ٢٠٠٠، ما لم يذكر خلاف ذلك

	حصة الصناديق إلى اليابان	الصناديق إلى اليابان (٢) من إجمالي الناتج المحلي	الدين الخارجي / إجمالي الناتج المحلي	حصة الدين الياباني	الارتباط بالبورصة ^٣	حصة الإفراض المصرفي من البنوك اليابانية	حصة الاستثمار الأجنبي المباشر من اليابان
إندونيسيا	٢٢	٨	٩٧	٢٦	٠.٢	٢٥	١٣
تايلاند	١٦	٩	٦٦	٢٢	٠.٢٦	٢٧	٢٥
كوريا	١١	٤	٢٨	١٧	٠.٣٢	١٨	١٦
هونغ كونغ	٦	٧	—	—	٠.٤٠	٢٢	—
ماليزيا	١٢	١٢	٤٨	٢٠	٠.١٢	٢٧	١١
الفلبين	١٤	٧	٧٦	٢٧	٠.٠٩	١٨	٧
سنغافورة	٧	١١	—	—	٠.٣٠	٢٧	٢٢
الصين	١٦	٤	٦٤	١٦	٠.٠٠	١٨	٧

المصادر: قاعدة بيانات شركة CEIC والإحصاءات المالية الدولية (IFS) وتقرير افاق الاقتصاد العالمي، وحسابات خبراء، صندوق النقد الدولي.

^١ الارتباط البومي بمؤشر Nikkei 225 بعد تعديل أثر مؤشر S&P 500. باستخدام بيانات من يناير ١٩٩٩ إلى يونيو ٢٠٠١.

^٢ تشير إلى الدين طويل الأجل في ١٩٩٥.

التراجع في البورصات: نظرا للروابط القوية نسبيا بين اليابان وعدد من أسواق شرق آسيا، يمكن أن تؤدي زيادة الهبوط في البورصات اليابانية الراكدة أصلا إلى هبوط آخر في أسواق الأسهم بالمنطقة مع قيام المستثمرين بتخفيض حجم تعاملاتهم في أسهم شرق آسيا كلفة من فئات الأصول. وتعتبر هذه الرابطة قوية للغاية في منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة التابعة للصين، وإن كانت هناك روابط ملموسة أيضا في كوريا وسنغافورة وتايلاند. غير أن المستثمرين إذا رأوا اختلافا في الأفاق المستقبلية بين اليابان وباقي بلدان شرق آسيا، فمن الممكن أن يقوموا بسحب أموالهم من اليابان وتحويلها إلى أسواق آسيوية أخرى، ومن ثم تعزيز أسعار الأسهم فيها.

المشكلات المرتبطة بالقطاع المصرفي: من المرجح مع تباطؤ النشاط الاقتصادي أن تخضع طاقة الإقراض في البنوك لقيود رأس المال نظرا لزيادة تكاليف الخسائر المترتبة على القروض. ولما كانت البنوك اليابانية لا تزال من أهم المقرضين في المنطقة، فإن ما يرد من أخبار عن اشتداد الضائقة التي يمر بها القطاع المصرفي يمكن أن يزعزع الاستقرار. علما بأن تايلاند تنفرد بأعلى مستويات الانكشاف في هذا المجال.

استمرار الركود أو الانكماش في قطاع الشركات: لا تزال اليابان مصدرا مهما لرأس المال رغم انخفاض الاستثمار الأجنبي المباشر فيها وقيام البنوك اليابانية بتخفيض إقراضها لكثير من بلدان شرق آسيا منذ وقوع الأزمة الآسيوية. ويمكن أن تؤدي المصاعب المشاهدة على مستوى الشركات إلى التأثير على الاستثمار الأجنبي المباشر الياباني لباقي أنحاء شرق آسيا.

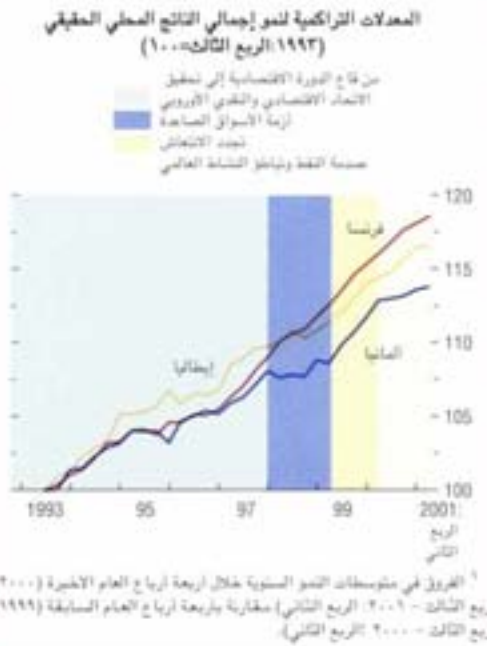
ويمكن أيضاً أن يحدث ضعف النمو الياباني أثارا على سعر صرف الين، وإن كان انخفاض مستويات الدين الخارجي وزيادة مرونة ترتيبات سعر الصرف منذ وقوع الأزمة الآسيوية قد عملا على الحد من الحساسية للصدمات الخارجية. ومن الممكن أن يؤدي تناقص قيمة الين إلى فرض ضغوط على العملات في المنطقة، وخصوصاً عملات البلدان المتنافسة مع اليابان في أسواق ثالثة أو مع حجم التعاملات بالين الياباني. غير أن زيادة انخفاض قيمة الين من شأنها إحداث أثر إيجابي يتمثل في تخفيض الحصة المحررة بالين الياباني في الدين الخارجي لدى بلدان شرق آسيا. وتشير نتائج المحاكاة المستخلصة من نموذج أكسفورد الاقتصادي إلى وقوع تأثير سالب متواضع على المنطقة في البداية نتيجة لانخفاض قيمة الين، يليه تأثير موجب بفضل تحسن النمو الياباني والتجارة في المنطقة. ويمكن أن يكون التأثير مطلقاً إلى حد ما إذا كان انخفاض قيمة الين مستحثاً بزيادة علاوة المخاطرة في اليابان. وبإدخال هذه القناة ضمن نموذج "ح مكعب" يتبين التأثير الموجب الصافي على المنطقة مع موازنة التأثير السالب على صافي الصادرات (نتيجة للضغوط التنافسية) وتجاوزه من خلال انخفاض تكلفة رأس المال وزيادة التدفقات الرأسمالية الوافدة (التي تمثل انعكاساً للتدفقات الرأسمالية الخارجة من اليابان عقب ارتفاع علاوة المخاطرة هناك).

ويمكن تحليل تأثير الاقتصاد الياباني على شرق آسيا باستخدام نماذج الاقتصاد الكلي متعددة البلدان، مثل نموذج أكسفورد الاقتصادي (OEM) ونموذج "ح مكعب" (G-cubed) (لآسيا والمحيط الهادئ) (Callen and McKibbin)، (قيد الإصدار). وتشير نتائج المحاكاة المستخلصة من نموذج أكسفورد الاقتصادي الذي يبرز الروابط التجارية بين البلدان إلى أن تراجع احتمالات النمو في اليابان لعام ٢٠٠١ بمعدل نقطتين مئويتين (عن السيناريو الأساسي الصادر في أكتوبر ٢٠٠٠) من شأنه تخفيض معدلات النمو في اقتصادات شرق آسيا بمعدل يتراوح بين خمس نقطة مئوية في الصين وكوريا وماليزيا والفلبين إلى نحو ثلث نقطة مئوية في مقاطعة هونغ كونغ الإدارية الخاصة التابعة لجمهورية الصين الشعبية وسنغافورة وتايلند. أما النتائج المستخلصة من نموذج "ح مكعب"، الذي يأخذ في الاعتبار سلوك الوكلاء الاقتصاديين المحقق للوضع الأمثل عبر الفترات الزمنية والروابط الصريحة بين الأسواق المالية، فهي تبرز أهمية العوامل التحتية المؤدية إلى تباطؤ النمو، حيث يمكن أن تؤدي صدمات الطلب مثلها مثل ضغط أوضاع المالية العامة إلى إحداث تأثير سالب قصير الأجل على المنطقة، ولكنها تحقق النفع في نهاية المطاف من خلال تخفيض أسعار الفائدة وحفز الطلب. غير أن تباطؤ الطلب إذا أسفر عن حدوث صدمة على جانب العرض، مثل انخفاض الإنتاجية، فإن ديناميكيات التجارة في المنطقة يمكن أن تتأثر لفترة مطولة.

ولكن مخاطر تحقق نتائج أسوأ مما تشير إليه هذه التنبؤات قد ازدادت من جراء الاعتداء الإرهابي الذي وقع في ١١ سبتمبر، لا سيما نظراً لتباطؤ سرعة الانتعاش العالمي عن المتوقع أو استمرار ضعف ثقة المستهلكين. ومن شأن الروابط القوية فيما بين المناطق أن تنقل هذه المخاطر إلى جميع أنحاء منطقة اليورو. كذلك تواجهفرادى البلدان في منطقة اليورو مخاطر محددة: فنجد مثلاً أن فنلندا وأيرلندا حساستان لتباطؤ النشاط في قطاع التكنولوجيا المتقدمة. وقد أدت أيضاً صدمات أسعار النفط والمواد الغذائية التي خفضت الطلب المحلي إلى حدوث ارتفاع حاد في التضخم الكلي حتى بلغ ذروة مقدارها ٣.٤٪ في شهر مايو. كذلك ارتفع التضخم الأساسي، وإن كان بدرجة أكثر اعتدالاً، حتى تجاوز ٢٪ بقليل. ويبدو الآن أن بعض القوى الدافعة للتضخم الكلي - ومن أبرزها ارتفاع أسعار الطاقة

بسيط نسبياً من التيسير في السياسة، على عكس الحال في الولايات المتحدة، غير أن أسعار الفائدة قد انخفضت بمعدل ١٠٠ نقطة أساس منذ شهر مايو. وبغضلا عن ذلك، فرغم الطابع المحايد بشكل عام الذي تتسم به سياسة المالية العامة في المنطقة ككل، فإن التخفيضات الضريبية تعطي دفعة للاستهلاك في بعض البلدان، ومن المرجح أيضاً أن يتلقى الطلب دفعة حافزة نتيجة لانحصار صدمات أسعار النفط والمواد الغذائية التي وقعت في فترة سابقة، والانتعاش من عمليات تصحيح المخزون، واستمرار سعر الصرف الذي يعد مواتياً تماماً، وحدثت تحسن متواضع في النشاط بالولايات المتحدة، وإزاء هذه الخلفية، من المتوقع أن يبلغ متوسط نمو إجمالي الناتج المحلي في منطقة اليورو ١.٨٪ في عام ٢٠٠١ - وهي نسبة تنقل الأعلى بين مناطق العملات الثلاث الرئيسية - وأن يرتفع إلى ٢.٢٪ في عام ٢٠٠٢.

الإطار ١-٥: أداء النمو النسبي في منطقة اليورو: لماذا تأخرت ألمانيا وإيطاليا عن الركب؟



أصبح نمو الطلب المحلي في ألمانيا وإيطاليا أضعف منه في فرنسا منذ أواسط عام ٢٠٠٠ (أنظر الشكل البياني).^١ وتمثل هذه التطورات انعكاساً لنمط من التباين بين الاقتصادات الثلاثة الكبرى في منطقة اليورو. فبعد آخر حالة ركود على مستوى المنطقة في الفترة ١٩٩٢-١٩٩٣، بلغ متوسط نمو الناتج نحو ٢٪ في فرنسا، و ١,٧٪ في إيطاليا، و ١,٥٪ في ألمانيا. ويمكن إرجاع جانب كبير من هذه الفروق البسيطة، وإن كانت مسهمة من المنظور التراكمي، إلى الاختلافات في النمو الممكن على مدى هذه الفترة الزمنية - التي ترتبط، بين عوامل أخرى، بمعدل نمو القوة العاملة الذي كان في فرنسا ضعفي المعدل المسجل في البلدين الآخرين. إلى جانب الفعالية الأكبر إلى حد ما في إجراء الإصلاحات الهيكلية المواتية لأوضاع العرض. وبغض النظر عن ذلك، يشير النمو الممكن المخيب للأمال طوال معظم التسعينات إلى أن ألمانيا لم تتخلص بعد من جميع الآثار المثبطة بعد توحيد شظيرها. وإزاء هذه الخلفية، يمكن تحليل التطورات بالتركيز على أربع فترات فرعية:

- من قاع الدورة إلى المرحلة الثالثة من مراحل الاتحاد الاقتصادي والنقدي الأوروبي: بدأ من قاع الدورة الاقتصادية في عام ١٩٩٣ إلى أوائل ١٩٩٧، تحركت ألمانيا وفرنسا في مسار يغلب عليه طابع الجمود - يربطهما سعر الصرف الثابت بحكم الواقع في ظل آلية سعر الصرف الأوروبية. وعلى العكس، تلقت الصادرات الإيطالية دفعة إلى الأمام نتيجة لانخفاض سعر صرف الليرة عند خروج إيطاليا من نظام آلية سعر الصرف الأوروبية (ERM) في سبتمبر ١٩٩٢. وقد ضعف النمو في جميع البلدان تحت تأثير سياسات الاقتصاد الكلي الموجهة نحو تشجيع مكافحة التضخم وتحقيق التقارب في ظل معايير ماستريخت. وكانت الدفعة التنشيطية المسالية المستمدة من المالية العامة تعادل نقطتين مئويتين من إجمالي الناتج المحلي في كل من ألمانيا وفرنسا، وأكثر من ٣٪ في إيطاليا. وكان معدل النمو ضعيفاً في مجال توظيف العمالة في كل من البلدان الثلاثة، ولكنه كان ضعيفاً للغاية في ألمانيا على وجه الخصوص نتيجة لعدم إجراء الإصلاحات اللازمة في سوق العمل. وأثار مستوى الثقة، وأداء الناتج الذي قصّر عن بلوغ المستوى النموذجي.

^١ ينبغي الانتباه عند تحليل مثل هذه الاتجاهات العامة قصيرة الأجل في معدلات النمو، فمثلاً، عند انتعاش النمو السريع في ألمانيا في أوائل عام ٢٠٠٠ على خلف بعض الآثار الأساسية التي تسببت في الصعالة نوعاً ما في درجة الهبوط المالي.

- أزمات الأسواق الصاعدة: بعد أربع سنوات من الانتعاش المتقطع، استأنف النمو تحسنه في أواخر ١٩٩٧. وقد استفادت فرنسا بصفة خاصة من قوة الطلب المحلي المستحثة بروج النشاط الاستثماري - ارتباطاً بارتفاع الربحية وزيادة استخدام الطاقة الإنتاجية - وتخفيض الضرائب المواتية لتوظيف العمالة والذي أدى إلى تقوية

- دمة النفط وتباطؤ النشاط العالمي مع أواسط عام ٢٠٠٠ بدأ ارتفاع أسعار الطاقة الشديد والمستمر ينحسر في الاقتصادات الثلاثة. وتعثّر الطلب المحلي النهائي في النصف الأخير من عام ٢٠٠٠، لا سيما في ألمانيا وإيطاليا، مع تناقص الدخل المتاح للتصرف نتيجة لصددمات أسعار النفط والمواد الغذائية ومن ثم الانخفاض التدريجي في ثقة المستثمرين.^٩ ومع التباطؤ الاقتصادي العالمي في النصف الثاني من عام ٢٠٠٠، تراجعت الصادرات في كل من ألمانيا وفرنسا، وإن كانت من قبل قد بلغت معدلات مرتفعة نسبيًا، ولكنها تأسست بشبات مثير للدهشة في إيطاليا حيث أدت الحركات المواتية في مجال القدرة التنافسية الخارجية إلى الحفاظ على المكاسب المحققة من حيث حصة السوق. وفي معظم الحالات، تبين أن التخفيضات الضريبية المشروعة من قبل قد تحدد توقيتها حسبما اتفق لتقديم بعض الدعم في مواجهة التقلبات الدورية. وفي نفس الوقت، أسهم استمرار دورة التشديد من جانب البنك المركزي الأوروبي في التباطؤ الذي ساد الشعور به في منطقة اليورو خلال النصف الأول من عام ٢٠٠١.

ويانظر إلى المستقبل من المفروض أن تضيق بالتدريج فروق النمو القائمة بين ألمانيا وفرنسا وإيطاليا مع انحصار آثار الصدمات الخارجية وتعقّد التكامل الاقتصادي الأوروبي. غير أن مظاهر التفاوت في وتيرة الإصلاحات الهيكلية، لا سيما في أسواق العمل، سوف تظل عاملاً مساعداً على خلق فروق جديدة في الأداء الاقتصادي في سياق أية صدمات خارجية جديدة قد تؤثر على منطقة اليورو.

^٩ بلغت خسائر معدلات التجاري في عام ٢٠٠٠ نحو ١.٧٪ من إجمالي الناتج المحلي في كل من ألمانيا وإيطاليا، ولكنها لم تتجاوز ٠.٩٪ من إجمالي الناتج المحلي في فرنسا.

الاستهلاك. واستمر تعثر النمو في ألمانيا حيث استمرت تخفيضات العمالة لفترة طويلة نتيجة لعدم اعتدال الأجور والافتقار إلى إصلاحات سوق العمل في أوائل التسعينات. وقد كان أداء إيطاليا أضعف من أداء فرنسا، حيث انخفض الطلب تحت وطأة الآثار المتأخرة لتشديد سياسة المالية العامة في فترة سابقة، وعدم إحراز تقدم في الإصلاحات الهيكلية. وأجواء عدم اليقين التي سادت في البداية فيما يتعلق بعضوية الاتحاد النقدي، وبمساندة الطلب الأمريكي القوي وهبوط أسعار النفط، بدأ الانتعاش يكتسب قوة متزايدة في جميع البلدان بحلول منتصف ١٩٩٨، وإن تعطل في ألمانيا وإيطاليا تحت تأثير تداعيات أزمات الأسواق الصاعدة التي امتدت إلى أوروبا. وكانت هذه التداعيات بالغة الضرر في ألمانيا وإيطاليا على وجه الخصوص بسبب الحجم الكبير نسبياً لقطاع الصناعة التحويلية في البلدين واعتمادهما الشديد على الصادرات خارج منطقة اليورو إلى الأسواق الصاعدة، وعلى السلع الاستثمارية الوسيطة والرأسمالية الحساسة لدورة الاقتصادية.

- تجدد الانتعاش مع تحسن النشاط الاقتصادي العالمي عقب الأزمات الآسيوية والروسية، عاد التوسع من جديد في منتصف عام ١٩٩٩ وظل مستقراً لمدة عام تقريباً، يسانده هبوط أسعار الطاقة وانخفاض سعر اليورو. وبحلول هذا التاريخ، كانت سياسة المالية العامة قد تحولت إلى الحياد تقريباً في جميع البلدان الثلاثة بينما ظلت الأوضاع النقدية متجارية مع الظروف، حيث تمت موازنة دورة التشديد التي استهلها البنك المركزي الأوروبي من خلال الانخفاضات المتكررة في سعر اليورو. غير أن مؤشرات تنافسية التكاليف - بما فيها أسعار الصرف الفعلية الحقيقية القائمة على تكلفة وحدة العمل، وحصص الصادرات، ومؤشرات الربحية - تشير إلى أن تكاليف التحويل عند بداية استخدام اليورو ربما تكون قد حققت لفرنسا ميزة تنافسية نسبية مقابل ألمانيا وإيطاليا.

مركزية رئيسية أخرى. ويمكن إجراء مزيد من التخفيض إذا ما حدث ضعف إضافي ملموس في مستوى الطلب وظلت تطورات التضخم إيجابية. وسوف تتوقف إمكانية المرونة في السياسة النقدية أيضاً على التوقعات الخاصة باستمرار اعتدال الأجور - وخصوصاً في ضوء جولات المفاوضات الرئيسية على الأجور في ألمانيا في أوائل عام ٢٠٠٢ - وكذلك التطورات الخاصة بسعر الصرف.

والمواد الغذائية - قد بدأت تتبدد، ومن المتوقع مع تناقص ضغوط الطلب أيضاً أن يهبط كل من التضخم الكلي والتضخم الأساسي إلى أقل من ٢٪ في عام ٢٠٠٢، واستناداً إلى تحسن الاتفاق المستقبلية للأسعار، قام البنك المركزي الأوروبي بتخفيض أسعار الفائدة بمعدل ٢٥ نقطة أساس في أغسطس (عقب إجراء تخفيض مماثل في مايو)، ثم بمعدل ٥٠ نقطة أساس في ١٧ سبتمبر إلى جانب بنوك

ولكن هناك تدابير أخرى - مثل القيود الجديدة على سوق العمل في ألمانيا وفرنسا، وتأخير إصلاح سوق المنتجات في فرنسا - تميل إلى نقل إشارات معاكسة تماما بالنسبة لأفاق التعديل الهيكلي.

وقد ظل الطلب المحلي قويا إلى حد مثير للدهشة في المملكة المتحدة، مما يعوض جزئيا آثار ضعف قطاع الصناعات التحويلية وتباطؤ الصادرات. وقد تعززت قوة الطلب المحلي ومستوى ثقة قطاع الأسر بفضل الانخفاض القياسي في معدل البطالة وقوة نمو الإيرادات، بينما وفرت تدابير المالية العامة مزيدا من الدعم للإنفاق. وقد ارتفع مجددا معدل التضخم الذي كان في تناقص مستمر، فاقترب من الهدف المقرر البالغ ٢.٥٪؛ وظلت أسواق العمل محدودة؛ واستمر الارتفاع السريع في أسعار الممتلكات. غير أن الضعف المتواصل في الطلب العالمي واستمرار قوة الجنية الإسترليني قد دفعا البنك المركزي الإنجليزي إلى تخفيض أسعار الفائدة بمعدل ٢٥ نقطة أساس في أغسطس و ٢٥ نقطة أساس أخرى في ١٨ سبتمبر في أعقاب الاعتداء الإرهابي، مما وصل بتخفيضات أسعار الفائدة هذا العام إلى ١.٢٥ نقطة مئوية. أما السياسة النقدية فهي متوازنة كما ينبغي لها. فإذا ضعف الطلب المحلي أو ازداد تدهور التوقعات الخاصة بالأوضاع الخارجية، يمكن زيادة التيسير النقدي بدرجة إضافية، ولكن زيادة أسعار الفائدة قد يكون لها ما يبررها إذا ما ظل الطلب المحلي قويا وازداد نقص المعروض في سوق العمل.

ومن المتوقع أن يتباطأ النمو في الدانمرك والنرويج والسويد إلى أقل من ٢٪ في عام ٢٠٠١، وهو ما يأتي بالدرجة الأولى كرد فعل لضعف الأوضاع في سوق التصدير. وقد ارتفع أيضا معدل التضخم بسبب الزيادات المتعددة في أسعار الطاقة والمواد الغذائية بين أسباب أخرى، مما أدى إلى تقييد نمو الدخل الحقيقي. ورغم أن حدة المخاوف المتعلقة بالتضخم كانت قد خفت مع تيسير السياسة بدرجة إضافية، فقد قام البنك المركزي في الدانمرك والسويد بتخفيض أسعار الفائدة بمعدل ٥٠ نقطة في ١٧ سبتمبر مع بنوك مركزية أخرى. وفي السويد - التي تعتبر شديدة الحساسية لتباطؤ النشاط العالمي في الإلكترونيات (من خلال قطاع الاتصالات بصفة أساسية) - حدثت انخفاضات حادة في أسعار الأسهم وضعفت قيمة الكرونا. ويدافع من القلق بشأن زيادة مخاطر التضخم، تدخل البنك المركزي مباشرة في سوق النقد الأجنبي عدة مرات منذ يونيو ٢٠٠١، وقام في يوليو برفع سعر الفائدة الرسمي. غير أن كثافة الملكية الأجنبية للأسهم في قطاع

وعلى جانب المالية العامة، من المتوقع أن يظل الميزان الهيكلي في منطقة اليورو ثابتا إلى حد كبير، حيث يتوازن أثر الدفعة التنشيطية المستمدة من المالية العامة في بعض البلدان (ومن أبرزها ألمانيا) مع تشديد السياسة في مناطق أخرى (بما فيها النمسا وأسبانيا واليونان). ومن المتوقع أن تضعف موازين المالية العامة الفعلية، فيما يمثل انعكاسا لتباطؤ النمو والحرية المفترضة في عمل أدوات الضبط التلقائي. وفي بعض البلدان - ومنها فرنسا وألمانيا وإيطاليا - سوف يصعب تحقيق أهداف المالية العامة لعام ٢٠٠١ التي حددتها برامج تحقيق الاستقرار الوطنية. ومن زاوية الدورة الاقتصادية على المدى القصير، يعد تشديد سياسة المالية العامة غير ملائم عموما في المرحلة الحالية. ولكنه يعتبر أساسيا في نفس الوقت للحفاظ على مصداقية إطار المالية العامة المنصوص عليه في معاهدة الاستقرار والنمو، وخاصة بالنظر إلى التحديات الجسيمة التي تواجه المالية العامة بسبب تزايد أعداد السكان المسنين في السنوات القادمة. ومن السبل الممكنة لمواجهة هذا المازق السماح للإيرادات بالتذبذب تبعا لتقلبات الدورة الاقتصادية، مع التركيز على أهداف النفقات الواردة في برامج تحقيق الاستقرار متوسطة الأجل والحفاظ عليها - مما ينطوي على تركيز من جانب السياسة على الموازين الهيكلية أكثر من تركيزها على موازين المالية العامة. ومن شأن هذا المنهج اجتناب تشجيع مجارة التقلبات الدورية فيما توفره المالية العامة من دفعات تنشيطية للاقتصاد؛ ولو أن هذه السياسة قد طبقت في الماضي، لكانت قد استحدثت تخفيض العجز الهيكلي بسرعة أكبر في عامي ١٩٩٩ و ٢٠٠٠ حين كانت الأوضاع الدورية أكثر إيجابية.

ونظرا لآداء النمو المخيب للأمال في منطقة اليورو وما يبدو من استقرار معدل البطالة عند مستوى أعلى بكثير من المستوى المعياري البالغ ٨٪، تتضح الحاجة إلى إعطاء دفعة للإمكانيات الإنتاجية من خلال تنشيط جهود الإصلاح الهيكلي. ورغم أهمية التقدم الذي أحرز بالفعل، فلا تزال هناك بنود عديدة على جدول الأعمال لم تتحقق بعد، مثل البنود المتعلقة بإصلاح أسواق العمل - وخصوصا نظامي الضرائب والمنافع الاجتماعية - وربط الأجور ربطا وثيق بالإنتاجية؛ وتشجيع اندماج منطقة اليورو فعليا في أسواق رأس المال، إلى جانب تقوية آليات إدارة الأزمات المالية؛ وإصلاح ترتيبات معاشات التقاعد والرعاية الصحية؛ وضمان المنافسة الفعالة واستكمال السوق الداخلية. وقد كانت التطورات الأخيرة في هذا الصدد مختلفة السمات. فقد اعتمدت ألمانيا إصلاحات مهمة في نظام معاشات التقاعد،

الجدول ١-٦: بلدان مختارة في نصف الكرة الغربي: إجمالي الناتج المحلي الحقيقي وأسعار المستهلك وميزان الحساب الجاري
(التغير السنوي %، ما لم يذكر خلاف ذلك)

	إجمالي الناتج المحلي الحقيقي				أسعار المستهلك ^١				موازن الحسابات الجارية ^٢			
	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢
نصف الكرة الغربي	٠.٢	١.٢	١.٧	٢.٦	٨.٨	٨.١	٦.٢	١.٩	٢.٢	٢.٥	٢.٠	٢.٠
أستراليا	٠.٣	٢.١	١.٤	٢.٢	٢.٤	٥.٠	٤.٥	٢.٩	٤.٥	٢.٨	٤.٢	٢.٨
الأرجنتين	٢.٤	٠.٥	٠.٥	٢.٦	١.٢	٠.٩	٠.٦	٠.٦	٤.٢	٢.٢	٢.٩	٢.٨
البرازيل	٠.٨	٤.٥	٢.٢	٢.٥	٤.٩	٧.٠	٦.٢	٤.٨	٤.٨	٤.٢	٤.٢	٤.٥
أوروغواي	٢.٨	١.٢	١.٠	٢.٥	٥.٧	٤.٨	٥.٤	٩.٥	٢.٤	٢.٩	٢.٧	٢.٢
منطقة الأمازون	٢.٢	٢.٥	٢.٧	٢.٥	١٣.٠	١٢.٨	٨.٩	٦.٨	٠.٨	٢.٢	٠.٣	٠.١
شيلي	١.١	٤.٤	٤.٠	٤.٧	٢.٢	٢.٨	٢.٤	٢.٢	٠.١	١.٤	١.٢	٢.٢
كولومبيا	٤.١	٢.٨	٢.١	٢.٨	١.٠	٩.٢	٧.٨	٦.٦	—	٢.٢	٢.٣	٢.٧
إكوادور	٧.٣	٢.٢	٤.٠	٤.٠	٢٢.٢	١٦.٢	٤.٠	١١.٩	٦.٩	٥.٢	١.٢	٢.٠
بيرو	٠.٩	٢.٩	٠.٥	٤.٠	٢.٥	٢.٨	٢.١	٢.٦	٢.٨	٢.١	٢.٩	٢.٤
فنزويلا	٦.١	٢.٢	٢.٢	٢.٨	٢٢.٦	١٦.٢	١٢.٨	١٢.٩	٢.٩	١.٠	٤.٩	٤.٦
أمريكا الوسطى والكاريبي	٢.٩	٦.٤	١.٤	١.١	١٤.٠	٨.٩	٦.٥	٤.٨	٢.٤	٢.٥	٢.١	٢.٥
الجمهورية الدومينيكية	٨.٠	٧.٨	٢.٠	٥.٦	٦.٥	٧.٧	٩.٧	٤.٧	٢.٥	٢.٥	٢.٤	٤.٤
غواتيمالا	٢.٥	٢.٢	٢.٠	٢.٧	٥.٢	٦.٠	٦.٢	٤.٠	٤.٠	٤.٥	٤.٩	٤.٢
المكسيك	٢.٧	٦.٩	٠.٨	٤.٠	١٦.٦	٩.٥	٦.٢	٤.٨	٢.٩	٢.١	٢.٨	٢.٢

^١ حسب المعيار في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي. يشار إلى حركات أسعار المستهلك كتوسعات سنوية، وليس كتغيرات تحدث من ديسمبر إلى ديسمبر التالي كما هي الممارسة الشائعة في بعض البلدان.

^٢ من إجمالي الناتج المحلي.

^٣ الأرجنتين وبوليفيا والبرازيل وأوروغواي.

أن تواصل تدعيم قدرة النظام المالي على امتصاص الصدمات.

أمريكا اللاتينية: كيف ستؤثر أزمة الأرجنتين على المنطقة؟

في أمريكا اللاتينية، حقق نمو إجمالي الناتج المحلي انتعاشاً قوياً في عام ٢٠٠٠، ولكن التوقعات تشير إلى هبوطه فيما بعد بمعدل ٢.٥ نقطة مئوية ليبلغ ١.٧٪ في عام ٢٠٠١. أي أقل بنقطتين مئويتين مما كان متوقعاً عند صدور عدد مايو ٢٠٠١ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي (الجدول ١-٦). وقد تم تعديل توقعات النمو بالتخفيض في معظم البلدان، مما يوضح التأثير المتزايد لتباطؤ النشاط الاقتصادي العالمي، لا سيما بالنسبة للمكسيك وشيلي والمصاعب الاقتصادية في الأرجنتين التي أثرت سلباً على عدد من البلدان المجاورة؛ والعوامل خارجية المنشأ التي تتضمن أجواء عدم اليقين السياسي وأزمة الطاقة في البرازيل، وانعكاساً لهذه التطورات، ضعفت تدفقات رؤوس الأموال إلى المنطقة في النصف الأول من العام، وخضعت معظم عملات المنطقة لضغوط خافضة - مع استثناء مهم هو البيزو المكسيكي. وتكثفت هذه الضغوط بدرجة حادة مع تعمق الأزمة في الأرجنتين اعتباراً من أوائل يوليو، وما صاحبها

التكنولوجيا المتقدمة في السويد، مثلما هو الحال في فنلندا، لا بد أن تساعد على الحد من هبوط الثروة والطلب المحليين. وفي الترويج، تعمل أسعار النفط المرتفعة على موازنة ضعف الاقتصاد غير النفطي بطرق متعددة منها تحقيق طفرة في الاستثمارات المرتبطة بالنفط، وفي موقع آخر بأوروبا، من المتوقع أن يتباطأ النمو في سويسرا إلى أقل من ٢٪ في عامي ٢٠٠١ و ٢٠٠٢، فيما يعزى بالدرجة الأولى إلى ضعف الصادرات ونشاط الاستثمار. ومع استمرار هدوء التضخم، تمكن البنك المركزي السويسري من تخفيض أسعار الفائدة - بما في ذلك التخفيض الذي تم في ١٧ سبتمبر. وسوف يكون هناك مبرر كاف لمزيد من التخفيضات إذا ما استمرت الأدلة التي تشير إلى تباطؤ النشاط الاقتصادي بدرجة ملحوظة. وسوف يتطلب الأمر تقييد الإنفاق العام بصفة مستمرة لمساندة التخفيضات الضريبية المزمعة وتساعد التكاليف المرتبطة بزيادة أعداد السكان المسنين، بالإضافة إلى مزيد من الإصلاحات الهيكلية - ومنها الإصلاحات في الصناعات الشبكية - لرفع معدل النمو الممثل للاتجاه العام. وفي أيسلندا، من المتوقع أن يشهد النمو تباطؤاً حاداً يرجع في معظمه إلى الضعف المستمر في الاستهلاك الخاص، ولا بد أن يسهم ذلك في حدوث بعض الانخفاض في عجز الحساب الجاري الذي لا يزال مرتفعاً، ويتعين على السلطات

من دلائل على انتشار عدواها داخل المنطقة. ولا تزال الثقة ضعيفة للغاية، لا سيما عقب الاعتداء الإرهابي على الولايات المتحدة في ١١ سبتمبر وما اقترن به من إمكانية تزايد الهروب إلى الجودة في الأسواق المالية. ونتيجة لذلك، فإن هناك مخاطر جسيمة تهدد بتدهور الآفاق المستقبلية في المنطقة.

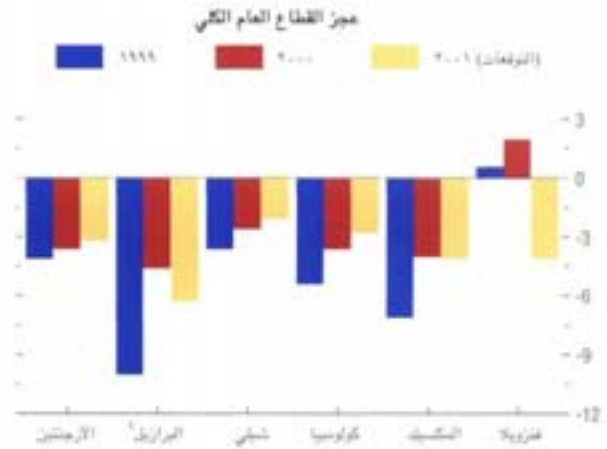
وفي كثير من البلدان، لا يزال موطن الضعف الأساسي هو ضخامة احتياجات التمويل الخارجي، وهو ما يرتبط في العادة بعجز كبير في القطاع العام ومديونية عامة مرتفعة (الشكل البياني ٩-١). ونظرا لأن نسبة كبيرة من الدين العام محذرة بالنقد الأجنبي، وأن جزءا كبيرا منه قصير الأجل في بعض الحالات، فقد أدى تناقص أسعار الصرف وارتفاع أسعار الفائدة - مع تباطؤ النمو - إلى فرض ضغوط إضافية على أوضاع المالية العامة في أنحاء المنطقة. ولما كان من الضروري الحفاظ على الثقة الخارجية، فإن أمام معظم البلدان فرصة محدودة وحسب للسماح بعمل أدوات الضبط الثنائي، وسوف يحتاج بعضها إلى تشديد الموقف الأساسي لسياسة المالية العامة من أجل تجنب ديناميكيات الدين المعاكسة. وفي نفس الوقت، نجد أن فرصة التيسير النقدي محدودة أيضا في عدة حالات نتيجة لتناقص أسعار الصرف، ومما يؤسف له أن ذلك سيضيف إلى الضغوط الواقعة على النشاط الاقتصادي ويزيد من مستوى البطالة المرتفع بالفعل في كثير من بلدان المنطقة.

وقد استمر الاهتمام مركزا على الموقف في الأرجنتين أكثر من أية تطورات أخرى تمر بها المنطقة. فعقب الأزمة التي وقعت في نوفمبر ٢٠٠٠، تحسنت الأوضاع الاقتصادية مؤقتا، ولكن مستوى الثقة شهد هبوطا حادا مرة أخرى في مارس ٢٠٠١ نظرا لزيادة ضعف مركز المالية العامة، والاضطرابات السياسية، وتجدد المخاوف إزاء المستوى المرتفع لاحتياجات التمويل الخارجي في الأرجنتين الذي صاحبه ارتفاع حاد في فروق أسعار الفائدة على القروض المقدمة للأرجنتين بالمقارنة بأسعار الفائدة المقدمة للحكومة الأمريكية، مما أثر بدوره على البلدان المجاورة، وقد أدى الموقف المتدهور في المنطقة، لا سيما انخفاض سعر الريال البرازيلي، إلى التأثير سلبا أيضا على الأرجنتين. وفي مواجهة هذه التطورات، بادرت السلطات بتدعيم برنامجها الاقتصادي من خلال تدابير على صعيد الإيرادات والتفقات تستهدف إعادة أوضاع المالية العامة إلى مسارها الصحيح، إلى جانب سلسلة من المبادرات لتعزيز الإنتاجية والقدرة التنافسية؛ وعملية لمبادلة الدين قيمتها ٢٩.٥ بليون دولار أمريكي حققت خفضا كبيرا في احتياجات التمويل في الفترة

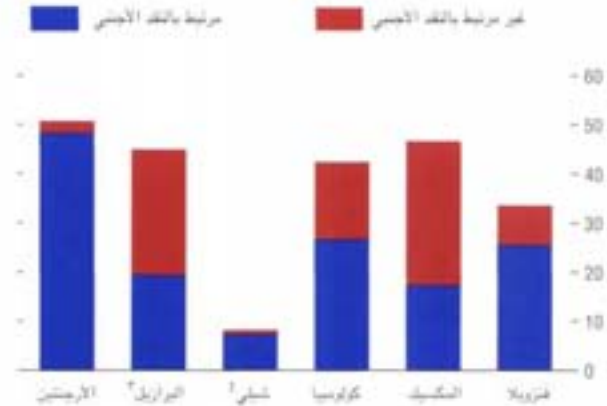
الشكل البياني ٩-١: بلدان مختارة في نصف الكرة الغربي: عجز القطاع العام والدين العام

(/ من إجمالي الناتج المحلي)

لا يزال طيف أوضاع المالية العامة مسألة أساسية في كثير من بلدان أمريكا اللاتينية، وبخاصة البلدان التي لا يزال بينها تعطل مرتفعا وحساسا لتقلبات أسعار الصرف.



دين الحكومة الأجنبي والساحلي^١ (نهاية ٢٠٠٠)



المصدر: تقديرات خبراء صندوق النقد الدولي.
^١ نحو ٥ نقاط مئوية من عجز البرازيل في ١٩٩٩ كان مرجعها إلى تأثير انخفاض سعر الريال على دين القطاع العام.
^٢ تشير البيانات إلى إجمالي أرصدة الدين الحكومي، بما في ذلك دين المؤسسات العامة، ولكن مع استثناء التزامات البنك المركزي - ما لم يذكر خلاف ذلك.
^٣ يتضمن أيضا التزامات البنك المركزي (القاعدة النقدية) صافية من الأصول المساقطة بالنقد الأجنبي.
^٤ تؤدي إضافة الدين المستحق على البنك المركزي صافيا من الأصول المساقطة بالنقد الأجنبي إلى زيادة كبيرة في مكون الدين المحلي، مع تحويل المكون المرتبط بالنقد الأجنبي (الصافي) إلى نطاق السالب. ولا تشمل الأرقام سندات إثبات المستحقات (recognition bonds) المرتبطة بالتحويل إلى نظام معاشات التقاعد الجديد.

٢٠٠١-٢٠٠٥، مع تثبيت أسعار الفائدة تثبيتها فعلياً حسب الأسعار السائدة في السوق آنذاك؛ ومجموعة من الإصلاحات الضريبية في أواخر يونيو، بما فيها تدابير التجارة التي حققت انخفاضاً فعلياً متواضعاً في سعر البيزو بالنسبة للتجارة في غير الطاقة وأدت إلى ربط قيمة البيزو بالنسبة للتجارة في غير الطاقة بسلة تضم الدولار الأمريكي واليورو.

وقد حدث انخفاض في فروق أسعار الفائدة حتى أواسط يونيو نتيجة لبرنامج السلطات والتحسين الأشمل في المشاعر السائدة بالأسواق الدولية منذ إبريل. ولكن مستوى الثقة انخفض بدرجة خطيرة في أوائل يوليو، وهو ما نشأ في البداية بسبب بعض المخاوف المتعلقة بالإصلاحات في أواخر يونيو ثم بسبب تزايد المصاعب التي تلقاها جهود تعبئة التمويل المحلي. ونتيجة لذلك، حدث ارتفاع حاد في فروق أسعار الفائدة، وتدفق قدر كبير من الودائع إلى خارج الجهاز المصرفي، وهبطت الأسعار في سوق الأوراق المالية بشدة. ولمواجهة هذه التطورات، تعهدت السلطات بتدعيم عملية ضبط أوضاع المالية العامة والتأكد من قابلية استمرارها على الأجل المتوسط من خلال التنفيذ الكامل لقانون العجز الصفري الذي أجازته الهيئة التشريعية في الأرجنتين في ٢٩ يوليو؛ واستحداث تشريعات لإصلاح الترتيب المعمول به لتقاسم الإيرادات مع الأقاليم؛ واتخاذ تدابير لتدعيم الإدارة الضريبية والبنوك العامة. وقد تعزز ذلك بزيادة الموارد المتاحة للبرنامج الذي تطبقه الأرجنتين بالتعاون مع صندوق النقد الدولي، وسوف يتوفر جزء منها لمساندة تنفيذ عملية طوعية تركز على قوى السوق وتستهدف تعزيز مقومات البقاء في هيكل ديون الأرجنتين. ولكن النشاط الاقتصادي ومستوى الثقة لا يزالان يتسمان بالضعف رغم التحسن الذي بدأ يطرأ على ودائع القطاع الخاص. ولا يزال الموقف بالغ الصعوبة، كما أنه سيكون من الضروري في المرحلة الحالية التركيز على التنفيذ العاجل والكامل للتدابير المعلنة.

وعقب تحقيق انتعاش قوي بعد فترة من الركود في عامي ١٩٩٨ و ١٩٩٩، ابتليت البرازيل بسلسلة من الصدمات المناوئة في النصف الأول من عام ٢٠٠١، بما في ذلك العدوى القادمة من الأرجنتين وشيوع أجواء عدم اليقين وظهور أزمة خطيرة في الطاقة تتطلب تقييداً صارماً لاستخدام الطاقة الكهربائية. ورغم صعوبة قياس تأثير هذه الصدمات - لأن مدة تقييد استخدام الطاقة الكهربائية، مثلاً، ستتوقف على عوامل منها كمية الأمطار في الخريف - يمكن القول بأن الناتج انخفض في الربع الثاني من العام وهناك

مخاطر تنذر بانكماش النشاط في الفترة القادمة. كذلك ضعف مستوى الثقة الخارجية، وهو ما تجسد في اتساع فروق أسعار الفائدة وتباطؤ تدفقات رؤوس الأموال الوافدة، والانخفاض المطرد في سعر صرف الريال، مما فرض ضغوطاً رافعة للتضخم. وإزاء هذه الأوضاع، بادرت السلطات باتخاذ إجراء ملائم تمثل في رفع أسعار الفائدة، كما قامت باقتراض أموال إضافية من الخارج لتعزيز الاحتياطيات ومساندة العملة. ومع تلاحم الموقف في الأرجنتين في أوائل يوليو، تكثفت هذه الضغوط بدرجة ملحوظة، حيث ازدادت فروق أسعار الفائدة إلى أكثر من ١٠٠ نقطة أساس، وهبط سعر الريال إلى مستويات منخفضة قياسية مقابل الدولار الأمريكي. وهنا قامت السلطات بمزيد من التشديد لسياسة المالية العامة والسياسة النقدية، وهو ما تضمن رفع هدف الفائض الأولي من ٣٪ إلى ٣.٣٥٪ لعام ٢٠٠١ و ٣.٥٪ لعام ٢٠٠٢ والتعجيل بالإصلاحات الهيكلية. وقد تم تدعيم هذه السياسات بعقد اتفاق جديد للاستعداد الائتماني مع صندوق النقد الدولي قيمته ١٥ بليون دولار أمريكي، وأشارت السلطات إلى عدم اعتزامها السحب من موارد الصندوق ما لم تكن هناك ضرورة تفرضها التغييرات في أوضاع الاقتصاد الخارجي والأسواق المالية. وفي أوروغواي، ضعفت الأفاق المستقبلية أيضاً بفعل التطورات في الأرجنتين والبرازيل وتفاشي وباء الحمى القلاعية على نحو خطير. ولا متصاص الصدمات الخارجية وحماية القدرة التنافسية، قامت السلطات بإسراع وتيرة تخفيض نطاق تقلب سعر الصرف، وتوسيع هذا النطاق. وسوف يتطلب الأمر قدراً أكبر من تشديد السياسات للسيطرة على ديناميكيات الدين العام، وكذلك تكثيف الإصلاحات الهيكلية.

ولا تزال أهم مواطن الحساسية في المكسيك هي احتمال زيادة ضعف النشاط في الولايات المتحدة، فخلال الثلاثة أرباع الأولى من عام ٢٠٠٠، حين كان النمو يزيد على ٧٪، كان الشغل الشاغل للسياسة هو تجنب وصول الاقتصاد إلى درجة النشاط المحموم. ولكن إجمالي الناتج المحلي ونمو الطلب المحلي قد أصابهما الضعف الشديد منذ ذلك الحين مع الانخفاض الحاد في معدل نمو الصادرات إلى الولايات المتحدة - التي تمثل ٢٥٪ من إجمالي الناتج المحلي. ومع هبوط إجمالي الناتج المحلي في الربعين الأولين من عام ٢٠٠١ على أساس معدل موسمي، من المتوقع أن ينخفض نمو الناتج إلى أقل من ١٪ للعام ككل، ثم ينتعش بعد ذلك بالتوازي مع انتعاش النشاط في الولايات المتحدة، ومن

المتوقع حاليا أن ينخفض عجز الحساب الجاري إلى ٢.٨٪ من إجمالي الناتج المحلي في عام ٢٠٠٦، كما أن تدفقات رؤوس الأموال الوافدة ظلت قوية - فيما يمثل انعكاسا لاستمرار تأثر الاستثمار المباشر بالمشاركة في اتفاقية أمريكا الشمالية للتجارة الحرة (نافتا)، بما في ذلك شراء أحد البنوك الأجنبية لواحد من أكبر البنوك المحلية. وفي المقابل، ارتفع سعر البيزو ارتفاعا ملحوظا وانخفضت ضغوط التضخم، مما أتاح الفرصة لبعض التيسير في السياسة النقدية. وعقب تجدد الأزمة في الأرجنتين، تحول جزء من هذا الارتفاع في سعر العملة إلى الانخفاض وازدادت فروق أسعار الفائدة بدرجة معتدلة. ومع انخفاض النمو نتيجة لقصور الإيرادات، اتخذت السلطات تدابير تعويضية لحماية أهداف المالية العامة؛ ولا يزال التفكير بإجازة الإصلاح الهيكلي عاملا حاسما في الحد من مواطن ضعف المالية العامة على المدى المتوسط.

ومن المتوقع أن يصبح نمو إجمالي الناتج المحلي في منطقة الأنديز معتدلا أيضا نتيجة لتدهور البيئة الخارجية والإقليمية، كما أن بعض البلدان تعرض لعدوى الأزمة الأرجنتينية في حدود معتدلة. وقد تباطأ النمو في شيلي ولا تزال الأفاق المستقبلية معرضة لمزيد من التباطؤ في الاقتصاد العالمي (مما يمكن أن يخفض أيضا أسعار الصادرات). أما المخاوف بشأن التمويل الخارجي فهي تميل إلى الانخفاض مقارنة بانحاء أخرى في المنطقة، مما تجسد في صورة استمرار لفروق أسعار الفائدة الضيقة نسبيا. وقد قامت السلطات بتخفيض أسعار الفائدة، وسوف تسمح الممارسة الجديدة المتمثلة في تحديد أهداف ميزان المالية العامة الهيكلي بتشغيل أدوات الضبط التلقائي. غير أن انخفاض سعر البيزو مؤخرا قد يعوق تيسير السياسة النقدية في المستقبل (وإن كان يبدو أنه لم يؤثر على التوقعات التضخمية حتى الآن). وفي بلدان الأنديز الأصغر، من المتوقع أن يتعزز النمو في إكوادور، يسانده إنشاء خط أنابيب النفط الجديد، كما استمر تناقص التضخم مع ترسخ نظام الدولار. ولكن الأمر يتطلب اتخاذ مزيد من الإجراءات لمعالجة مواطن الضعف في القطاع المصرفي، الأمر الذي لا يزال يمثل مصدرا مهما للحساسية، كما أن قرار المحكمة الدستورية مؤخرا الذي نقض الزيادة السابقة في معدل ضريبة القيمة المضافة قد تسبب في تكثيف أجواء عدم اليقين على صعيد المالية العامة. وفي فنزويلا، ظل النمو

متماسكا بشكل جيد أيضا، وإن كان لا يزال يعتمد اعتمادا شديدا على نمو النفقات العامة السريع الذي تموله الإيرادات النفطية القوية. وإزاء ضعف الاستثمار الخاص وثقة دوائر الأعمال، واستمرار تدفقات رؤوس الأموال الوافدة الضخمة، لا يزال الاقتصاد حساسا لانخفاض أسعار النفط. وعلى العكس في كولومبيا، من المتوقع أن يضعف النمو بسبب انخفاض أسعار البن وضعف الاستثمار بدرجة تجاوزت التوقعات. ويبدو موقف سياسات الاقتصاد الكلي متسما بالحرص بشكل عام، ولكن كثيرا من النتائج لا يزال مرتبها بما يتحقق من تقدم في عملية السلام، والحفاظ على وتيرة الإصلاح الهيكلي في الفترة المؤدية إلى الانتخابات القادمة. وفي بيرو، تباطأ النمو بدرجة حادة، مما يرجع بصفة أساسية إلى أجواء عدم اليقين السياسي قبل إجراء الانتخابات الأخيرة. ويتمثل التحدي الأكبر الذي يواجه الحكومة الجديدة في استعادة الثقة في مناخ خارجي صعب، من خلال سياسات اقتصادية كلية تتسم بالحرص وإصلاحات معجلة، لا سيما الخصخصة.

ورغم تناقص إيرادات السياحة، استمرت بلدان منطقة الكاريبي في تحقيق نمو قوي وتضخم منخفض في عام ٢٠٠٠. بمساندة سياسات سليمة عموما على صعيد الاقتصاد الكلي وبدعم من الاستثمار في الغاز الطبيعي والبتروكيماويات (ترينيداد وتوباغو) والسياحة والبنية التحتية (غرينادا، وسانت كيتس ونيفس)، وقد تزداد صعوبة الأفاق المستقبلية للمنطقة في عام ٢٠٠٦ وعلى المدى المتوسط من جراء تأثير هبوط النشاط السياحي الأمريكي؛ وتناقص إمكانية دخول الموز والسكر إلى أسواق الاتحاد الأوروبي على أساس تفضيلي؛ والهبوط المشاهد في صناعة الخدمات المالية الخارجية بسبب زيادة التمحيز الدولي وتشديد الإطار التنظيمي. ويتعين على ترينيداد وتوباغو مواصلة تحقيق نمو قوي استنادا إلى الغاز الطبيعي والخدمات، ومن الممكن أن تكون فترة الركود الاقتصادي الطويلة التي مرت بها جامايكا في سبيلها إلى الانتهاء بفضل انتعاش أنشطة التعدين والسياحة وغيرها من الخدمات. وكذلك الهبوط المطرد في أسعار الفائدة. وفي مناطق أخرى، ولا سيما داخل الاتحاد النقدي لشرق الكاريبي، يجب أن تتحرك البلدان بسرعة نحو تقوية مالياتها العامة، وخصوصا عن طريق احتواء مجموع الأجور الحكومية الذي يمثل مفتاحا لتدعيم القدرة التنافسية، والمضي قدما في مسيرة

الخصخصة وغيرها من الإصلاحات الهيكلية لتعويض التدهور الذي أصاب البيئة الخارجية. كذلك يتعين تعزيز التنظيم والرقابة على المراكز المالية الخارجية.

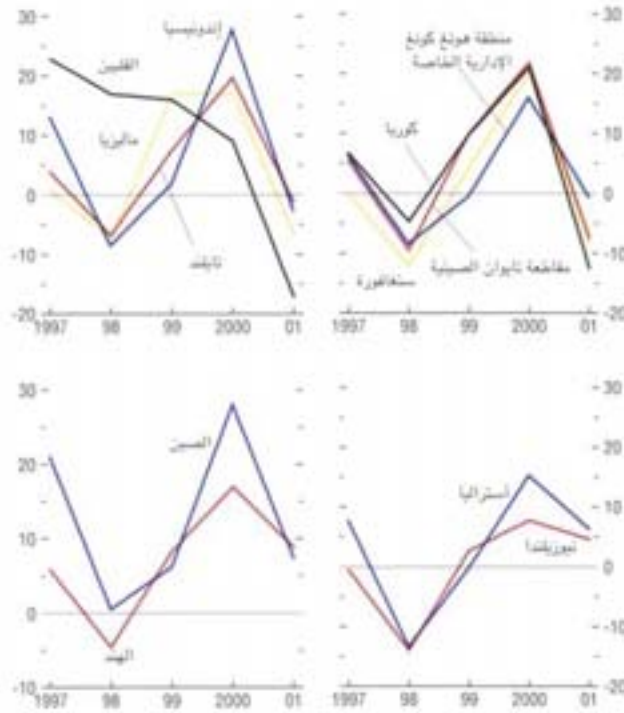
آسيا الصاعدة: ضرر بالغ من جراء الصدمات الخارجية

استمر تدهور الأفاق المستقبلية في الأسواق الصاعدة الآسيوية، فمنذ أواسط عام ٢٠٠٠، بدأ التباطؤ الحاد في الإنتاج الصناعي والصادرات مدفوعا بتباطؤ النشاط العالمي، وخصوصا في قطاع التكنولوجيا المتقدمة، ويتناقص النمو في أوروبا واليابان في تاريخ أقرب (الشكل البياني ١-١٠). وإضافة إلى مجموعة متنوعة من الصدمات السابقة، بما فيها ارتفاع أسعار النفط وأجواء عدم اليقين السياسي وكذلك الضعف المستمر في الثقة نتيجة لتأخر الإصلاحات الهيكلية في بعض الحالات، حدث مزيد من الهبوط في التوقعات الخاصة بالنمو في معظم البلدان الصناعية الجديدة والبلدان الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرق آسيا (آسيان) (الجدول ١-٧). وقد صاحب هذه الصدمات هبوط في أسواق الأوراق المالية وتدفقات رؤوس أموال خارجة وضغوط دورية على أسعار الصرف. وتسهم التجارة الخارجية بنصيب أقل في النشاط الاقتصادي في أكبر اقتصادين بالمنطقة - الصين والهند - ولكن المتوقع أن يضعف النمو في الهند خلال عام ٢٠٠١ نتيجة لمجموعة من الصدمات المحلية إلى جانب تناقص الصادرات، بينما ينتظر أن يظل الأداء الاقتصادي متماسكا بدرجة جيدة نسبيا في الصين.

وبالنظر إلى المستقبل، من المتوقع أن ينتعش النمو في معظم البلدان الآسيوية خلال عام ٢٠٠٢ يسانده توسع النشاط العالمي وبلوغ دورة الإلكترونيات مرحلة الصعود؛ ومن المشجع أن التزامات الاستثمار الأجنبي المباشر لا تزال أوضاعها متماسكة إلى حد كبير. غير أن هناك مخاطر كبرى تهدد الأفاق المستقبلية، لا سيما نظرا لزيادة عدم اليقين في الاقتصاد العالمي والأسواق المالية عقب الاعتداء الإرهابي على الولايات المتحدة في ١١ سبتمبر. ومن بين المخاوف المحددة في هذا الخصوص احتمالات استمرار حالة الهبوط في الولايات المتحدة لمدة مطولة وتأخر الانتعاش في قطاع التكنولوجيا؛ وزيادة ضعف التوقعات الخاصة باليابان (الإطار ١-٤). ويمكن أيضا أن يؤدي تعمق التدهور في الأوضاع المالية الخارجية إلى خلق مصاعب لبعض اقتصادات المنطقة. وتعتبر معظم البلدان في وضع

الشكل البياني ١-١٠: بلدان مختارة في آسيا والمحيط الهادئ: تناقص نمو الصادرات^١
(التغير % بالดอลลาร์ الأمريكي)

نمو الاقتصادات الصناعية الجديدة والبلدان الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرق آسيا (آسيان) بحاجة من الضعف الشديد في مستوى الطلب مقارنة بالمستوى السابق. وخصوصا في قطاع التكنولوجيا.



المصدر: تقديرات خبراء صندوق النقد الدولي.
١. صادرات السلع.

الجدول ٦-٧: بلدان مختارة في آسيا: إجمالي الناتج المحلي الحقيقي وأسعار المستهلك وميزان الحساب الجاري (التغير السنوي %، ما لم يذكر خلاف ذلك)

	إجمالي الناتج المحلي الحقيقي				أسعار المستهلك ^١				موازن الحسابات الجارية ^٢			
	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	١٩٩٩	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	١٩٩٩	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	١٩٩٩
آسيا الصاعدة ^٣	٦.٤	٧.٠	٨.٩	٨.٩	٢.١	١.٨	٢.٧	٢.١	٢.٨	٢.٠	٢.١	١.٦
الاقتصادات الآسيوية الصناعية الجديدة	٧.٩	٨.٢	١٠.٠	١٠.٢	١.٢	١.٢	١.٢	١.٢	١.٢	١.٢	١.٢	١.٨
منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة	٢.٠	١.٠	١.٠	١.٠	١.٠	١.٠	١.٠	١.٠	١.٠	١.٠	١.٠	١.٠
كوريا	١٠.٩	٨.٨	١٠.٢	١٠.٢	١.٢	١.٢	١.٢	١.٢	١.٢	١.٢	١.٢	١.٢
سنغافورة	٥.٩	٩.٩	١٠.٢	١٠.٢	١.٢	١.٢	١.٢	١.٢	١.٢	١.٢	١.٢	١.٢
مقاطعة تايوان الصينية	٥.١	٦.٠	١٠.٠	١٠.٢	١.٢	١.٢	١.٢	١.٢	١.٢	١.٢	١.٢	١.٢
بلدان آسيان الأربعة	٢.٨	٥.٠	٢.٤	١.٩	٢.٠	١.٠	٢.٠	١.٠	١.٠	١.٠	١.٠	١.٠
إندونيسيا	٠.٨	١.٨	٢.٠	١.٢	٢.٠	١.٠	٢.٠	١.٠	١.٠	١.٠	١.٠	١.٠
ماليزيا	٦.١	٨.٢	١.٠	١.٠	١.٠	١.٠	١.٠	١.٠	١.٠	١.٠	١.٠	١.٠
الفلبين	٢.١	١.٠	٢.٠	١.٠	١.٠	١.٠	١.٠	١.٠	١.٠	١.٠	١.٠	١.٠
تايلند	١.٢	١.١	١.٠	١.٠	١.٠	١.٠	١.٠	١.٠	١.٠	١.٠	١.٠	١.٠
جنوب آسيا ^٤	٦.٤	٥.٨	١.٥	٥.٦	١.٨	١.٠	١.٨	١.٠	١.٠	١.٠	١.٠	١.٠
بنغلاديش	٥.١	٦.٠	٥.٥	٥.٥	١.٠	١.٠	١.٠	١.٠	١.٠	١.٠	١.٠	١.٠
الهند	٦.٨	٦.٠	١.٥	٥.٧	١.٠	١.٠	١.٠	١.٠	١.٠	١.٠	١.٠	١.٠
باكستان	١.١	٣.٩	٣.٩	١.٦	١.٠	١.٠	١.٠	١.٠	١.٠	١.٠	١.٠	١.٠
اقتصادات التخطيط المركزي السابق ^٥	٧.٠	٧.٩	٧.٤	٧.٦	١.٠	١.٠	١.٠	١.٠	١.٠	١.٠	١.٠	١.٠
الصين	٧.١	٨.٠	٧.٥	٧.٦	١.٠	١.٠	١.٠	١.٠	١.٠	١.٠	١.٠	١.٠
فيت نام	١.٢	٥.٥	١.٥	٦.٠	١.٠	١.٠	١.٠	١.٠	١.٠	١.٠	١.٠	١.٠

^١ حسب المعدل في تقرير إفاق الاقتصاد العالمي. يشير إلى حركات أسعار المستهلك كمتوسطات سنوية. وليس كتغيرات تحدث من ديسمبر إلى ديسمبر التالي كما هي الصارمة المشبعة في بعض البلدان.

^٢ من إجمالي الناتج المحلي.

^٣ بلدان آسيا القارية، والاقتصادات الآسيوية الصناعية الجديدة ومنغوليا.

^٤ بنغلاديش والهند وجمهورية بنيف ونيبال وباكستان وسري لانكا.

^٥ كولومبيا والصين وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ومنغوليا وفيت نام.

١٩٩٨ والتي تنسم بدرجة كبيرة من الانفتاح وتعتبر شديدة الحساسية للتطورات في قطاع التكنولوجيا - باستثناء منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة التابعة لجمهورية الصين الشعبية (راجع الفصل الثالث، الإطار ٣-٤). وقد انخفض نمو الصادرات انخفاضاً حاداً في جميع البلدان الخمسة، وصاحب ذلك تناقص سريع في الإنتاج الصناعي، لا سيما في ماليزيا وسنغافورة ومقاطعة تايوان الصينية. وقد تفاقم هذه المستجدات نتيجة لتباطؤ نمو الطلب المحلي مدفوعاً بالانخفاض المستمر في مستوى ثقة المستهلكين ودوائر الأعمال - وهو ما ارتبط في بعض الحالات بمواطن الضعف في القطاع المصرفي وقطاع الشركات - وتناقص أسعار الأصول. وفي مقاطعة تايوان الصينية، حيث يتوقع الآن أن يتخفف إجمالي الناتج المحلي في عام ٢٠٠١، أدى التباطؤ الحاد في النشاط الاقتصادي إلى زيادة المخاوف بشأن سلامة النظام المالي - وهو ما يشمل ربحية القطاع المصرفي وتزايد عدد القروض عديمة الأداء، غير أن حساسية الاقتصاد للتقلبات الخارجية محدودة نظراً لارتفاع مستوى احتياطات النقد الأجنبي وانخفاض مستوى الدين

أفضل لإدارة مثل هذه المخاطر في الوقت الراهن نظراً للتحسن الذي طرأ على العوامل الاقتصادية الجزرية منذ الأزمة الآسيوية - بما في ذلك فوائض الحسابات الجارية الكبيرة، وزيادة الاحتياطيات، والانخفاضات في حجم الدين الخارجي قصير الأجل، وشيوع أسعار الصرف المرن. غير أن حدوث مزيد من التباطؤ في النمو من شأنه زيادة الضغوط على القطاع المالي وقطاع الشركات الضعيفين أصلاً، وزيادة عجز المالية العامة في الهند، وخلق تعقيدات أمام جهود الإصلاح في الصين. وبينما تتفاوت المساحة المتاحة للتصرف والحركة على صعيد السياسة في البلدان المختلفة، ف ينبغي أن تظل سياسات الاقتصاد الكلي داعمة للنشاط الاقتصادي بأقصى قدر ممكن، إلى جانب الإسراع بتحقيق تقدم في الإصلاحات المالية وإصلاحات قطاع الشركات، وخصوصاً في البلدان التي تأخرت فيها هذه الإصلاحات.

وقد ظل تباطؤ النشاط الاقتصادي في أشد درجاته في الاقتصادات الصناعية الجديدة الأربعة وماليزيا، وهي البلدان الأكثر تقدماً في تحقيق التعافي من أزمة ١٩٩٧-

الكلية، وخصوصا صادرات سلع التكنولوجيا المتقدمة، تسهم في إجمالي الناتج المحلي بحصة أقل بكثير مما هو الحال في معظم الاقتصادات الآسيوية الصاعدة، فبالرغم من تباطؤ الصادرات بشكل ملحوظ في عام ٢٠٠١ - مما يفيد بأن الصين غير محصنة ضد تباطؤ النشاط العالمي - ظل النشاط الاقتصادي الكلي قويا في النصف الأول من عام ٢٠٠١، مدفوعا بقوة الاستهلاك الخاص والاستثمار العام نتيجة لمجموعة تدابير المالية العامة المتخذة في سبتمبر ٢٠٠٠. وتعتبر حساسية الصين للصدمات الخارجية على المدى القريب محدودة أيضا بسبب ارتفاع مستوى الاحتياطي الأجنبية وقوة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة - التي تبلغ نحو ٤٠ بليون دولار أمريكي سنويا منذ عام ١٩٩٦ وتشير إلى حدوث زيادة قوية في تعهدات الاستثمار على مدى العام الماضي. أما التحديات الاقتصادية الكبرى التي أصبحت أكثر إلحاحا مع قرب الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، فتظل تتمثل في تقوية القطاع المصرفي الذي لا يزال مثقلا بمستويات مرتفعة من القروض عديمة الأداء، رغم تحويلات القروض إلى شركات إدارة الأصول في الفترة الأخيرة؛ والتحرك قدما في مسار إعادة هيكلة المؤسسات؛ وتعزيز مركز المالية العامة على المدى المتوسط لتغطية تكاليف الإصلاحات في البنوك والشركات وسداد التزامات معاشات التقاعد القائمة. ومن المحيد أيضا التحول بالتدريج نحو إضفاء مزيد من المرونة على إدارة سعر الصرف في الوقت المناسب.

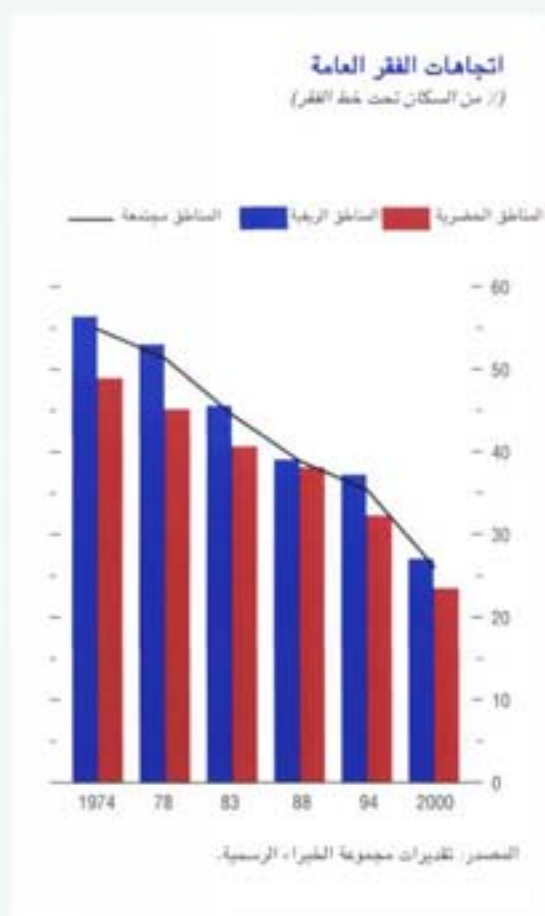
وتعتبر الهند معزولة نسبيا أيضا عن آثار تباطؤ النشاط العالمي، نظرا لطبيعة قطاع تكنولوجيا المعلومات بها (الذي يركز على الخدمات، وهو مجال لا تزال الهند تتمتع فيه بقدره تنافسية مرتفعة من حيث التكاليف) واقتصادها المغلق نسبيا. ومع ذلك فقد تباطأ النشاط الاقتصادي تباطؤا حادا بفعل آثار الجفاف وطفرة أسعار الطاقة وانحسار أثر الدفعة التنشيطية القوية المستمدة من المالية العامة التي تم استحداثها في أواخر التسعينات والزلازل المدمر في ولاية غوجارات. ونتيجة لذلك، من المتوقع أن يهبط النمو في عام ٢٠٠١ إلى نحو ٤.٥٪ (أو ٥٪ في السنة المالية ٢٠٠٢/٢٠٠١)، وهو ما يعد أدنى بكثير من المستويات التي تعتبر ضرورية لتحقيق نجاح ملموس في مكافحة الفقر (راجع الإطار ١-٦). ومع ظهور علامات تشير إلى أن الرياح الموسمية ستكون مواتية، من المتوقع أن يحقق الاقتصاد انتعاشا تدريجيا في النصف الأخير من عام ٢٠٠١ وكذلك في عام ٢٠٠٢، كما يتوقع أن تظل أوضاع الهند الخارجية مريحة نسبيا، غير أن تباطؤ النشاط في الآونة الأخيرة -

العام، ورغم تماسك ثقة دوائر الأعمال وقطاع الأسر بدرجة معقولة نسبيا في كوريا وكذلك استمرار معدلات البطالة المنخفضة، تشير حالات الهبوط في الإنتاج الصناعي والصادرات إلى زيادة ضعف النشاط الاقتصادي في عام ٢٠٠١. وتعتبر بلدان رابطة أمم جنوبي شرق آسيا (آسيان) (باستثناء ماليزيا) أقل انفتاحا إلى حد ما، وكان أهم أثر للتطورات العالمية والمحلية هو إضعاف الانتعاش المتعثر أصلا فيها، وفي الفلبين وتايلند، تأثر النمو سلبا بتباطؤ النشاط في مجال الإلكترونيات، ومواطن الضعف في الجهاز المصرفي، ومواطن الحساسية في قطاع الشركات (تايلند)، والعجز الكبير في الميزانية (الفلبين). وفي إندونيسيا، تحسنت المشاعر السائدة في السوق عقب ما تم مؤخرا من تسوية سلمية للزمة السياسية، وهو ما تجسد في عدة مظاهر منها ارتفاع سعر الروبية بمعدل ٢٥٪ تقريبا، ومن التطورات المشجعة تشديد سياسة المالية العامة والسياسة النقدية مؤخرا وعزم الحكومة الجديدة على التعجيل بالإصلاحات، ولكن التحديات الكبرى لا تزال قائمة - لا سيما تهدة المخاوف المتعلقة بإمكانية استمرار المالية العامة وإلغاء مركزيتها، واحتواء التضخم، وتحقيق تقدم عاجل في إعادة هيكلة البنوك والشركات.

وشمة تفاوت كبير بين خيارات السياسة المختلفة لمواجهة الضعف المستمر في الطلب المحلي والناتج. وقد تحركت معظم البلدان في اتجاه تخفيض أسعار الفائدة، ولا تزال هناك مساحة متوفرة لتيسير الأوضاع بدرجة إضافية عند الضرورة في كثير من البلدان، بما يتماشى مع الحفاظ على معدلات تضخم منخفضة. وفي تايلند، أدت زيادة أسعار الفائدة الرسمية في أوائل يونيو إلى خلق حالة من عدم اليقين بشأن مسار السياسة النقدية، غير أنه منذ ذلك الحين قام البنك المركزي بتوضيح عزمه على الاحتفاظ بموقف مساند على صعيد السياسة واستبعد إجراء أية زيادات إضافية في أسعار الفائدة في الأجل القريب. وتعتبر مخاطر التضخم أكثر إلحاحا في إندونيسيا، حيث اضطر البنك المركزي إلى رفع أسعار الفائدة لمواجهة هذه الأوضاع المثيرة للقلق. وفي عدة حالات، ومنها حالات كوريا وماليزيا ومقاطعة تايوان الصينية وتايلند، تم مؤخرا استحداث مجموعة ضخمة من تدابير المالية العامة سعيا لمساندة النمو؛ وفي بلدان أخرى، ومن أبرزها إندونيسيا والفلبين، تخضع مساحة التصرف والحركة للقيود المستويات المرتفعة للعجز أو الدين الحكومي.

ومن المتوقع أن تواصل الصين نموها القوي في عام ٢٠٠١، وهو ما يرجع في جانب منه إلى كون الصادرات

الإطار ٦-١: ارتباط النمو بالفقر في الهند



الحقيقي واستخدام إجراءات للتقدير لا تعكس تزايد استخدام النقد في الاقتصاد وتغير تفضيلات المستهلكين، لا سيما في الاقتصاد الريفي. وقد ثارت تساؤلات أخرى في تاريخ أقرب حول تقديرات الفقر منذ عام ٢٠٠٠، كما أنه بعض المحللين إلى أن الخلط الذي وقع فيه المجيبون على المسوح والعداؤون نتيجة للتغيرات التي أدخلت على الاستبيانات المستخدمة ربما يكون قد أفضى إلى أخطاء في القياس وربما إلى تحيز بالتخفيض في معدل الفقر.

لجمهور. فهي لا تستخدم لوضع تقديرات الفقر الرسمية. ومع ذلك فإن معظم التطلعات الخاصة بخواص السلسلة الزمنية للفقر تكمل التقديرات المستمدة من مسوح العينة الكبيرة بالتقديرات المستمدة من مسوح العينة الصغيرة.

سجل معدل الفقر في الهند انخفاضا ملحوظا على مدى العقود الثلاثة الأخيرة، كما تحسنت مؤشرات التنمية الاجتماعية مثل متوسط العمر المتوقع، والإلمام بالقراءة والكتابة، ومعدلات الوفيات بين الرضع. ورغم هذا التقدم، لا يزال نحو ٢٦٠ مليون نسمة (٢٦٪ من إجمالي السكان) يعيشون تحت خط الفقر، مما يشكل تحديا رئيسيا على صعيد السياسات^١.

وبين عامي ١٩٧٤ و ٢٠٠٠، انخفضت النسبة المئوية للسكان الذين يعيشون تحت خط الفقر من ٥٥٪ إلى ٢٦٪ (أنظر الشكل البياني). وكان الانخفاض متماثلا إلى حد ما في المناطق الريفية والحضرية. فقد انخفض الفقر في المناطق الريفية، التي تضم ثلاثة أرباع المواطنين الفقراء تقريبا، من ٥٦٪ في عام ١٩٧٤ إلى ٢٧٪ في عام ٢٠٠٠، بينما انخفض الفقر في المناطق الحضرية في نفس الفترة من ٤٩٪ إلى ٢٤٪، كذلك ضاقت الفروق بين الولايات من حيث معدلات الفقر، ولكنها لا تزال كبيرة - فبينما يعيش ٦٪ من سكان ولاية البنجاب تحت خط الفقر، يبلغ معدل انتشار الفقر حاليا في بيهار حوالي ٤٣٪. وقد كان معدل انخفاض الفقر خلال هذه الفترة مطورا عموما، حيث تحقق أكبر انخفاض بين عامي ١٩٩٤ و ٢٠٠٠.

غير أن تحليل اتجاهات الفقر العامة في الهند قد ازداد تعقيدا بسبب المشكلات الإحصائية. فرغم الاعتقاد بأن البيانات الخاصة بالفقر في الهند من أفضل البيانات في البلدان النامية، فهناك عدد من المجالات المثيرة للقلق، لا سيما فيما يتصل بتطابق تغطية ومعدل تواتر المسوح القومية بالعينة (NSS) التي يتم وضع تقديرات الفقر على أساسها^٢. وفصلا عن ذلك، تم الإعراب عن بعض القلق بشأن مدى دقة مخفضات الأسعار المستخدمة في تقدير نفقات الاستهلاك

^١ خط الفقر الرسمي في الهند، استنادا إلى النمط الغذائي المتعارف عليه، محدد بمبلغ ٤٩ روبية للفرد ككثافات شهرية بأسعار الفترة ١٩٧٣-١٩٧٤ بالنسبة للمناطق الريفية، و٥٧ روبية شهريا بالنسبة للمناطق الحضرية. وخط الفقر الرسمي هذا أدنى من خط الفقر البالغ دولارا واحدا يوميا (على أساس تعادل القوة الشرائية) حسب تعريف البنك الدولي، وهو التعريف الذي بمقتضاه كان ١٧٪ من سكان الهند يعيشون تحت وطأة الفقر في ١٩٩٤، مقارنة بالتقدير الرسمي الذي يبلغ ٢٤٪ للعام نفسه.

^٢ المسوح القومية بالعينة تشمل نوعين من مسوح المستهلكين - مسح سنوي بعينة محدودة الحجم والتغطية، ومسح شامل بعينة أكبر يتم كل خمس سنوات. وبالرغم من أن التقديرات المستمدة من العينة الأصغر تعكس

الإصلاحات في أوائل التسعينات من زيادة ملحوظة في النمو الاقتصادي. ومن خلال تكميل تقديرات الفقر المستمدة من المسوح ذات العينة الكبيرة التي تجرى كل خمس سنوات بتقديرات المسوح السنوية ذات العينة الصغيرة للفترة ١٩٧٤-١٩٩٧، يشير أحد التحليلات الأخيرة إلى أنه رغم زيادة الفقر في سنوات الإصلاح الأولى (١٩٩١-١٩٩٢)، فإن الاتجاه العام قد شهد تحولاً عكسياً حاداً في السنوات الأخيرة مع بدء سريان الأثر الإيجابي للإصلاحات بالتدريج إلى الاقتصاد.^٢ غير أن العوامل الأخرى التي كان لها أثر مخفف للفقر فيما سبق، مثل التضخم المنخفض والإنفاق العام المرتفع على التنمية، يبدو أنها كانت أقل فعالية خلال تلك الفترة.

وتتضمن بيانات مسح عام ٢٠٠٠ - التي تشير إلى هبوط واضح في معدل الفقر بعد عام ١٩٩٧ خلال فترة من النمو القوي نسبياً - مزيداً من الأدلة على النمو كان لصالح الفقراء في الهند. وفضلاً عن ذلك، يتأكد هذا الاستنتاج فيما يبدو إذا ما علمنا أن استهلاك الفرد - على أساس إحصاءات الحسابات القومية - قد ارتفع بسرعة خلال العقد الماضي بمعدل أسرع حتى من معدل النمو المتضمن في المسوح القومية بالعينة، بينما لم يزد توزيع الدخل سواً إلا بدرجة طفيفة.

^٢ راجع دراسة Arif قيد الإصدار التي تبحث التجربة مع الفقر على مستوى الولايات خلال الفترة ١٩٧٤-١٩٩٧ باستخدام تقديرات من مسوح العينة الكبيرة التي تجرى كل خمس سنوات ومسوح العينة الصغيرة السنوية.

ورغم هذه المسائل، برزت عدة حقائق مبسطة ضمن مجموعة البحوث المكثفة المعنية بالفقر في الهند. أولاً، على مستوى الاقتصاد الجزئي، تبدو معدلات الفقر أعلى بين السيدات، والأمين، والعمال غير مالكي الأراضي، والمنتجون للطبقات الاجتماعية الدنيا (راجع National Council of Applied Economic Research, 1996). ثانياً، على مستوى الاقتصاد الكلي، كان النمو من أهم العوامل المؤثرة على أوضاع الفقر. فالدراسات التجريبية توضح أن ارتفاع الإيرادات الزراعية والزيادات في الناتج غير الزراعي قد عملت على تخفيض معدلات الفقر إلى حد كبير. وإضافة إلى النمو، أسهم كل من التضخم المنخفض والتعليم والإنفاق العام على التنمية والإصلاحات الزراعية - لا سيما الإصلاحات في مجال الاستتجار - بدور أساسي في الحد من الفقر. وأخيراً، لم تكن برامج تخفيف الفقر (الإعانات الغذائية، والأشغال الريفية، ونظم العمل الحر) ذات كفاءة مرتفعة من حيث مردودية التكلفة، وهو ما يرجع بصفة أساسية إلى ضعف تحديد الأهداف وتسرب الموارد والاستغلال. غير أنه قد تحقق بعض التقدم مؤخراً في ترشيد هذه البرامج وتحسين توجيه أهدافها (البنك الدولي، ٢٠٠٠).

وخلال السنوات القليلة الماضية، أعرب بعض المحللين عن مخاوفهم من احتمال أن تكون الصلة الإيجابية بين النمو وتخفيض الفقر التي تأكد وجودها في الماضي قد أصابها الضعف في التسعينات، ويرى النقاد أن المزايا المتحققة على صعيد تخفيف الفقر كانت محدودة نسبياً رغم ما حققته

الجفاف الحاد في باكستان إلى تقييد النمو وإضعاف الميزان التجاري. مضيفاً إلى مواطن الحساسية المالية الشديدة أصلاً - بما في ذلك الاحتياطات المنخفضة، والدين العام المرتفع، وقجوة التمويل الكبيرة - بينما انتعش الناتج الزراعي والتجارة الخارجية في بنغلاديش عقب تباطؤ النشاط في عام ٢٠٠٠ بسبب السيول. وفي كلا البلدين، يتطلب الأمر تحقيق تقدم أكبر لتحسين أوضاع الميزانية متوسطة الأجل، بما في ذلك إدخال تحسينات على الإدارة الضريبية وتحقيق انضباط الإنفاق. كذلك يمكن مساعدة الاستثمار والنشاط الاقتصادي المتنوع والنمو المستمر من خلال خصخصة مزيد من البنوك والمؤسسات العامة وتحرير قطاع الطاقة وغيره من القطاعات الأساسية.

وما صاحبه من نقص في إيرادات المالية العامة - من المتوقع أن يتسبب في ارتفاع عجز القطاع العام إلى أكثر من ١١٪ من إجمالي الناتج المحلي في السنة المالية ٢٠٠١/٢٠٠٢، ولا يزال من المهم للغاية اتخاذ خطوات لضمان إمكانية استمرار المالية العامة ووضع الأسس اللازمة للنمو القوي والمستمر - وذلك بسبل متعددة منها تحقيق تقدم صوب التشريع المقترح بشأن المسؤولية عن المالية العامة وتنفيذ جدول أعمال الإصلاح الهيكلي الطموح الذي وضعه مؤخراً المجلس الاستشاري الاقتصادي التابع لرئيس الوزراء.

وسهم الأحوال الزراعية في تفاوت الأفاق الاقتصادية قصيرة الأجل لكل من باكستان وبنغلاديش. فقد أدى

الجدول ٨-١: البلدان المرشحة لعضوية الاتحاد الأوروبي: إجمالي الناتج المحلي الحقيقي وأسعار المستهلك وميزان الحساب الجاري (التغير السنوي %، ما لم يذكر خلاف ذلك)

البلدان المرشحة لعضوية الاتحاد الأوروبي	إجمالي الناتج المحلي الحقيقي				أسعار المستهلك ^١				موازن الحسابات الجارية ^٢			
	٢٠٠٢	٢٠٠١	٢٠٠٠	١٩٩٩	٢٠٠٢	٢٠٠١	٢٠٠٠	١٩٩٩	٢٠٠٢	٢٠٠١	٢٠٠٠	١٩٩٩
الاتحاد الأوروبي	٤,٧	١,١	٤,٩	-٠,١	٢٤,٣	٢٠,٥	١٤,٧	١١,٧	٢,٩	٢,٨	٢,٦	٢,٦
تركيا	٥,٩	٤,٣	٧,٥	-٥,٠	١٤,٩	١١,٩	١١,٩	١١,٩	١,٩	١,٩	١,٩	١,٩
مأ هذا تركيا	٤,٢	٣,٤	٢,٨	٢,١	١٢,٩	٨,٨	٧,٥	٧,٥	٢,٢	٢,٢	٢,٢	٢,٢
بلدان البلقان	٥,٢	٤,٥	٥,١	١,٧	٢,٢	٢,٢	٢,٢	٢,٢	٢,٢	٢,٢	٢,٢	٢,٢
إستونيا	٥,٠	٤,٥	١,٩	-٠,٧	٢,٢	٢,٢	٢,٢	٢,٢	٢,٢	٢,٢	٢,٢	٢,٢
لاتفيا	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	٢,٢	٢,٢	٢,٢	٢,٢	٢,٢	٢,٢	٢,٢	٢,٢
ليتوانيا	٤,٧	٢,٦	٢,٢	٢,٩	١,٠	-٠,٦	١,٠	-٠,٨	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠
أوروبا الوسطى	٤,٠	٢,١	٢,٩	٢,١	٨,٦	٥,٢	٥,٠	٥,٠	٥,٠	٥,٠	٥,٠	٥,٠
الجمهورية التشيكية	٢,٩	٢,٢	٢,٩	-٠,٤	٢,٩	٢,٩	٢,٩	٢,٩	٢,٩	٢,٩	٢,٩	٢,٩
هنغاريا	٤,٥	٤,٥	٥,٢	٤,٥	٩,٤	٩,٤	٩,٤	٩,٤	٩,٤	٩,٤	٩,٤	٩,٤
بولندا	٢,٧	٢,٥	٤,١	٤,١	١٠,١	١٠,١	١٠,١	١٠,١	١٠,١	١٠,١	١٠,١	١٠,١
الجمهورية السلوفاكية	٤,٤	٢,٠	٢,٢	١,٩	١٠,٧	٧,٢	٧,٢	٧,٢	٧,٢	٧,٢	٧,٢	٧,٢
سلوفينيا	٤,٠	٤,٥	٤,٩	٥,٢	٩,٢	٨,٩	٨,٩	٨,٩	٨,٩	٨,٩	٨,٩	٨,٩
جنوب أوروبا وجنوبي شرقها	٤,٦	٤,٢	٢,٨	-٠,٧	٢٢,٩	٢٤,١	١٨,٢	١٨,٢	٢,٢	٢,٢	٢,٢	٢,٢
بلغاريا	٥,٠	٤,٥	٥,٨	٢,٤	١٠,٤	٦,٨	٦,٨	٦,٨	٢,٢	٢,٢	٢,٢	٢,٢
قبرس	٤,٠	٤,٢	٥,٦	٤,٥	١,٨	١,٨	١,٨	١,٨	١,٨	١,٨	١,٨	١,٨
مالطا	٤,٣	٤,٦	٤,٧	٤,٠	٢,١	١,٨	١,٨	١,٨	٢,٠	٢,٠	٢,٠	٢,٠
رومانيا	٤,٥	٤,١	١,٦	٢,٣	٤,٥	٤,٥	٤,٥	٤,٥	٤,٥	٤,٥	٤,٥	٤,٥

^١ حسب الاتحاد في تقرير افاق الاقتصاد العالمي، يشار إلى حركات أسعار المستهلك كمؤشرات سنوية، وليس كتغيرات تحدث من ديسمبر إلى ديسمبر التالي كما هي الممارسة الشائعة في بعض البلدان.

^٢ % من إجمالي الناتج المحلي.

الإنتاجية، أجرت نيوزيلندا تخفيضات أكثر اعتدالا في أسعار الفائدة. ومع ذلك فإمام البلدين فرصة سانحة لإجراء تخفيضات إضافية - لا سيما إذا ضعف الطلب الخارجي والمحلي تحت تأثير تباطؤ النشاط العالمي - شريطة استمرار التضخم المنخفض.

وقد تباين الأداء الاقتصادي في كل من بلدان جزر المحيط الهادئ تباينا كبيرا على مدى السنوات، مما يوضح الاختلافات في مدى قوة تنفيذ السياسة الاقتصادية، والمناخ السياسي السائد، وتوقيت صدمات خارجية معينة ودرجة حدتها، وهكذا انكمش إجمالي الناتج المحلي الحقيقي انكماشاً حاداً في فيجي وجزر سليمان خلال عام ٢٠٠٠، حيث اهتزت الثقة بشدة من جراء القلاقل السياسية والاضطرابات المدنية، ولكنها شهدت تحسناً قوياً في ساموا التي استفادت من مواصلة تطبيق سياسات سليمة وتحول وجهة السياحة عن فيجي. ومن المرجح أن يؤدي تباطؤ النشاط الاقتصادي العالمي إلى إضعاف النمو في عام ٢٠٠١، لا سيما في البلدان التي يعتبر فيها قطاع السياحة كبيراً نسبياً.

وتشير التوقعات المعنية لعام ٢٠٠١ إلى حدوث تباطؤ ملحوظ في النمو في أستراليا ونيوزيلندا - وإن كان بدرجة أقل بكثير مما هو الحال في بلدان أخرى بالمنطقة - مصحوباً بتناقص التضخم وانخفاض عجز الحساب الجاري. وقد تميز قطاع التصدير بحسن الأداء في كلا البلدين، يسانده مزيد من الانخفاض في سعر الصرف الحقيقي، وإن كان نمو الصادرات الذي تحقق مؤخراً سيصبح مهدداً إذا ما استمر ضعف الأسواق الخارجية. وقد اتسم الطلب المحلي بزيادة عدم التجانس: فالاستثمار كان ضعيفاً - لا سيما في المنشآت السكنية، ولكن البيانات التي وردت مؤخراً تشير إلى حدوث انتعاش قوي في أستراليا، كما أن ثقة المستهلكين ومستوى الإنفاق في البلدين ظلّا متماسكين بدرجة جيدة نسبياً. وقد تم تخفيض أسعار الفائدة تخفيضاً كبيراً في أستراليا، مما ساعد على استئناف النشاط بعد التباطؤ الذي شهده النصف الأول من عام ٢٠٠٠ والذي يعزى بصفة جزئية إلى تراجع حجم الطلب المتراكم قبل تطبيق التغييرات المقررة في النظام الضريبي في أواسط عام ٢٠٠٠. وفي مواجهة زيادة ضيق الأوضاع في سوق العمل وارتفاع مستوى استخدام الطاقة

أوروبا الصاعدة: صعوبة الحفاظ على التوازن بين الأهداف قصيرة الأجل والأهداف متوسطة الأجل

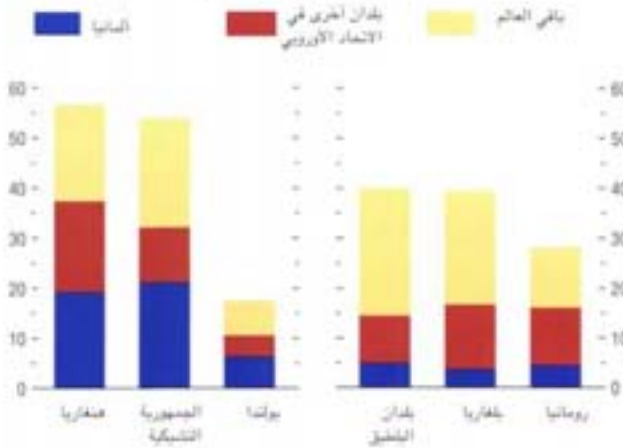
الشكل البياني ١-١١: أوروبا الصاعدة: نمو الصادرات^١

(التغير % عن أربعة أرباع عام سابقة، ما تم بتكرار خلال ذلك)

تواصل نمو الصادرات القوي في أوروبا الصاعدة خلال السنوات الأخيرة، مما يعكس جزئياً تأثير إعادة هيكلة الشركات والاستثمار الأجنبي المباشر. غير أن نمو الصادرات قد إلى الضعف مؤخرًا تحت تأثير تباطؤ النشاط الاقتصادي العالمي.



الصادرات % من إجمالي الناتج المحلي (٢٠٠٠)



المصادر: IMF، Direction of Trade Statistics، ومواقع بنوك مركزية متنوعة على شبكة الإنترنت.
١. صادرات السلع فقط.

عقب حدوث تحسن قوي في عام ٢٠٠٠، من المتوقع انخفاض نمو إجمالي الناتج المحلي إلى ١.١٪ في عام ٢٠٠١ (الجدول ٨-١)، فيما يرجع بالدرجة الأولى إلى هبوط الناتج بدرجة حادة في تركيا. ومن المتوقع أن يضعف نمو إجمالي الناتج المحلي ضمن حدود معتدلة في معظم بلدان المنطقة الأخرى، مع تأثير نمو الصادرات - الذي لا يزال متماسكاً على نحو لا بأس به نسبياً، يسانده الاستثمار الأجنبي المباشر وإعادة هيكلة الشركات - تأثيراً متزايداً باستمرار ضعف الطلب في أوروبا، لا سيما ألمانيا (الشكل البياني ١-١١). وفي المقابل، من المتوقع أن يتحقق تقدم بسيط فحسب في تخفيض عجز الحساب الجاري الخارجي، الذي لا يزال مصدراً للحساسية رغم تمويل معظمه من الاستثمار الأجنبي المباشر. وقد ظلت عدوى الأزمة التركية محدودة حتى الآن، وإن كانت بعض البلدان - مثل بولندا وهنغاريا - قد تعرضت لبعض الضغوط على أسعار الصرف مع تدهور الأوضاع في الأرجنتين في أوائل يوليو. وفي معظم البلدان، تعد البطالة المرتبطة بجوانب الجمود في سوق العمل وارتفاع ضرائب العمل مصدراً خطيراً للقلق أيضاً.

وبالنسبة للمجملات في المنطقة، كانت أزمة تركيا هي أبرز التطورات، حيث أفضى الضعف المستمر للعوامل الاقتصادية الجذرية وانحرافات السياسة عن مسارها المرسوم وتكثف أجواء عدم اليقين السياسي إلى حدوث هجمة مضارية كبرى وتعويم الليرة في أواخر فبراير، وأدى ارتفاع أسعار الفائدة المفرط خلال فترة الأزمة، مقترناً بضخامة اقتراض بنوك الدولة لليلة واحدة والدعم الرسمي للبنوك الخاصة الخاضعة للتدخل، إلى حدوث زيادة كبيرة في الدين العام وتقصير سريع لأجل استحقاقه. ورغم انخفاض أسعار الفائدة في أعقاب الأزمة مباشرة، فقد ظلت مستوياتها مرتفعة، مما شكل خطراً على إمكانية استمرار المالية العامة والانتعاش الاقتصادي. وإلى جانب عدم اليقين الشديد بشأن أسعار الصرف والتضخم، كان ارتفاع أسعار الفائدة الحقيقية معوقاً للاقتصاد الحقيقي وأدى إلى زيادة الضغوط على الجهاز المصرفي الهش أصلاً. وكان التحدي الأكبر أمام الفريق الاقتصادي الجديد هو استعادة الثقة وتخفيض أسعار الفائدة بسرعة وعلى أساس قابل للاستمرار، ولتحقيق هذه الغاية، يركز برنامج السلطات

جانب الاتحاد الأوروبي والبلدان طالبة العضوية - إذا ما تحقق هذا الهدف.

وفي أوروبا الوسطى، يتمثل التحدي الأكبر في إيجاد أفضل السبل لتحديد مزيج سياسات المالية العامة والسياسات النقدية في ضوء الأوضاع الدورية والحاجة إلى التقدم في تحقيق الأهداف متوسطة الأجل الخاصة بتخفيض عجز المالية العامة والعجز الخارجي. ففي بولندا، حيث شهد النشاط ضعفا شديدا واستمر انخفاض التضخم، تم تخفيض أسعار الفائدة بدرجة حادة، وكان آخر تخفيض لها في شهر أغسطس، مع إرخاء هدف عجز الميزانية على نحو محايد للدورة الاقتصادية بشكل عام. ولما كانت أسعار الفائدة لا تزال شديدة الارتفاع بالقيمة الحقيقية، يبدو أن الفرصة سانحة لمزيد من التيسير. وينبغي تجنب أية التزامات إنفاق جديدة أو إعفاءات ضريبية أخرى في ميزانية العام القادم، تفاديا لظهور الاختلالات وسعيا لاستئناف التقدم نحو ضبط أوضاع المالية العامة على المدى المتوسط، وعلى العكس في هنغاريا، لا يزال التوسع قويا في حدود المعقول كما عاد التضخم إلى مستوى الرقمين (ما بين ٩٠٪ و ٩٩٪). ويعمل توسيع نطاق سعر الصرف الذي تم مؤخرا على تحقيق التشديد اللازم للأوضاع النقدية، وإن كان يتعين مساندة هذه الخطوة بتشديد موقف المالية العامة. وفي الجمهورية التشيكية، ظل الطلب والنشاط الاقتصادي قويين في الربع الأول من العام، ولكنهما أبديا بعض التباطؤ منذ ذلك الحين. وقد رفع البنك المركزي سعر فائدته الرسمي لأول مرة منذ مارس ١٩٩٨، إزاء خلفية من تزايد التضخم الكلي، وكذلك التوسع المتوقع في عجز الميزانية الأساسي (باستثناء احتياطات ونفقات الخصخصة المرتبطة بإعادة الهيكلة المصرفية). وعلى المدى المتوسط، تواجه كل البلدان تحديات خطيرة على صعيد المالية العامة فيما يتعلق بتزايد أعداد السكان المسنين، وثقل الأعباء الضريبية على العمالة، والنفقات التي تتطلبها الانضمام إلى عضوية الاتحاد الأوروبي. مما يبرز الحاجة إلى ترشيد النفقات الجارية الأخرى بأساليب تتضمن إعادة هيكلة جهاز الخدمة المدنية وتوسيع الإنفاق الاجتماعي إلى مستحقه (راجع Christou and Daseking، قيد الإصدار).

ومن المنتظر أن يظل النشاط الاقتصادي في بلدان البلطيق قويا نسبيا، مع حدوث تباطؤ معتدل في إستونيا - فيما يرجع جزئيا إلى انكشافها للتقلبات في قطاع

المعدل على معالجة مواطن الضعف الهيكلية الأساسية، لا سيما في البنوك؛ وتخفيض احتياجات الاقتراض في القطاع العام والعمل على ضمان إمكانية الاستمرار في تحمل الدين، مع جعل تخفيض التضخم هو محور السياسة النقدية؛ وتعزيز الحوار الاجتماعي لتشجيع الاعتدال في الأجور والحماية الاجتماعية. والبرنامج مدعم بقدر إضافي كبير من التمويل الخارجي والموارد الخارجية من المؤسسات المالية الدولية، ومنها صندوق النقد الدولي.

وقد اتسم الأداء بسمات متباينة حتى الآن، فكما كان متوقعا، انخفض نمو الناتج بسرعة كبيرة، وإن كانت هناك علامات على أن مستوى ثقة دوائر الأعمال قد يكون في سبيله إلى الثبات، ومن المنتظر أن تتحسن الصادرات والسياحة تحسنا كبيرا بفضل انخفاض سعر الليرة. وقد حققت السلطات تقدما ملحوظا نحو إعادة هيكلة الجهاز المصرفي؛ وأبدى التضخم علامات تشير إلى الاعتدال؛ وتحسن إلى حد كبير تنفيذ السياسات بعدما شهد بعض الانحرافات عن المسار المحدد. وبالرغم من ذلك، وبينما انخفضت أسعار الفائدة المحلية إلى حد ما، فقد ظلت أعلى بكثير من المستويات المقررة في البرنامج، مما يعكس استمرار تصورات السوق لشدة المخاطر، وكذلك العوامل الخارجية (بما فيها آثار عدوى الأزمة في الأرجنتين). ونظرا لاستمرار الموقف الاقتصادي بالغ الصعوبة والحاجة إلى مزيد من التعزيز للثقة الخارجية، فلا يزال من الأهمية بمكان تحقيق الدقة الشديدة في تنفيذ البرنامج، إلى جانب الدعم السياسي الكامل والأكيد.

وفي بلدان أخرى بالمنطقة، استمر تركيز سياسات الاقتصاد الكلي والسياسات الهيكلية على الانضمام المبكر إلى الاتحاد الأوروبي، وهو ما شمل اعتماد تشريعات الاتحاد الأوروبي (*acquis communautaire*) (أي مجموعة القوانين واللوائح التفصيلية التي يقوم عليها الاتحاد الأوروبي). ونظرا لاستمرار أجواء عدم اليقين بشأن توقيت التوسع في العضوية وظهور علامات تشير إلى احتمال أن يكون التأييد الشعبي قد بدأ يتقلص في كل من البلدان طالبة العضوية والبلدان الأعضاء، فإن اتفاق قادة الاتحاد الأوروبي في قمة غوتنبيرغ التي عقدت في يونيو على السعي لاختتام المفاوضات مع أكثر البلدان تقدما بنهاية عام ٢٠٠٢، ثم إتمام الانضمام في ٢٠٠٤، يعتبر خطوة تستحق الترحيب. ولكن، لما كانت المناقشات الخاصة بأصعب المجالات لا تزال مستمرة، فإن هناك الكثير مما يتعين القيام به - من

بزيادة الاعتماد على مصادر التمويل غير التضخمي مثل المساعدات الخارجية وإيرادات الخصخصة. ويصاحب ذلك إصلاحات هيكلية واسعة النطاق، بما في ذلك التحرير شبه التام للتجارة ونظام الصرف الأجنبي، وإصلاحات المالية العامة، واستهلال العمل باستراتيجية لتصفية البنوك المتعثرة، غير أن هناك الكثير الذي يتعين القيام به، مما يبرز أهمية الحفاظ على قوة الدفع المسيرة للإصلاح، مع مساندتها باستمرار المساعدات السخية من المجتمع الدولي بنسالب شتى منها إعادة هيكلة الديون.

كومنولث الدول المستقلة: الانتعاش مستمر، ولكن الإصلاحات متأخرة

عقب الركود الذي استحدثته الأزمة الروسية في عام ١٩٩٨، حقق كومنولث الدول المستقلة انتعاشا واسع النطاق في الفترة ١٩٩٩-٢٠٠٠. ففي روسيا والبلدان المصدرة للطاقة، أدى اقتران ارتفاع أسعار النفط بالانخفاض الشديد في أسعار الصرف إلى طفرة في نمو إجمالي الناتج المحلي حتى بلغ ٨.٦٪ في عام ٢٠٠٠ (الجدول ١-٩)، مصحوبة بتحقيق قوائم كبيرة في المالية العامة وميزان المدفوعات. ورغم صدمة معدلات التبادل التجاري التي أسفر عنها ارتفاع أسعار النفط، فإن نمو إجمالي الناتج المحلي يبدو أنه انتعش بدرجة ملحوظة أيضا في البلدان المستوردة للطاقة، بدعم من قوة الطلب على الواردات من روسيا، وانخفاض سعر الصرف، ومجموعة من العوامل المتنوعة ذات الخصوصية القطرية.

وفي عام ٢٠٠١، من المنتظر أن يبلغ نمو إجمالي الناتج المحلي في المنطقة ٤.٤٪، بانخفاض مقداره ٣.٥ نقطة مئوية عن المسجل عام ٢٠٠٠. ويرجع الانخفاض في عام ٢٠٠١ بالدرجة الأولى إلى التحول الجزئي في اتجاه العوامل التي كانت قد عززت النمو من قبل، بما فيها ارتفاع سعر الصرف الحقيقي، لا سيما في البلدان التي أسهمت فيها قوة ميزان المدفوعات على دفع عجلة النمو النقدي السريع وزياد الضغوط التضخمية؛ وضعف النشاط الاقتصادي عن المتوقع في أوروبا الغربية؛ وانخفاض أسعار الطاقة. وفي المقابل، من المتوقع أن ينخفض بمعدل النصف نمو إجمالي الناتج المحلي في روسيا والبلدان المصدرة للطاقة - التي تأثرت سلبا بكل هذه العوامل - حتى يبلغ ٤.٣٪، مع حدوث انخفاض أقل في نمو إجمالي الناتج المحلي في البلدان المستوردة للطاقة. وقد كانت عدوى الأزمات التركية والأرجنتينية محدودة نسبيا حتى الآن، حيث هيبت فروق

الإلكترونيات - يوازنه إلى حد ما التعافي المستمر في ليتوانيا من الركود الذي حدث في ١٩٩٩. غير أن انخفاض هذه الاقتصادات يجعلها عرضة للتأثر بضعف الطلب الخارجي، لا سيما في أوروبا. وقد انخفض عجز الميزانية في بلدان البلطيق الثلاثة انخفاضاً شديداً خلال العامين الماضيين، مما أسهم في انخفاض عجز الحساب الجاري الخارجي في المنطقة. ورغم استمرار العجز الخارجي مع ذلك - وهو ما يرجع في جانب منه إلى ارتفاع أسعار النفط - فإن مواطن الحساسية قد انخفضت بفضل ارتفاع مستوى الاستثمار الأجنبي المباشر والدين الخارجي المنخفض عموماً. وعلى المدى المتوسط، يعتبر أهم التحديات هو تدعيم هذا التقدم مع الوفاء باحتياجات الإنفاق التي ازدادت للوفاء بمتطلبات الانضمام إلى عضوية الاتحاد الأوروبي. وكذلك إصلاح نظام معاشات التقاعد؛ ومساندة إعادة ربط العملة في ليتوانيا ولاتفيا باليورو (تعزم ليتوانيا تنفيذ إعادة الربط في عام ٢٠٠٢).

وفي جنوب شرق أوروبا، استند التوسع في بلغاريا إلى سياسات الاقتصاد الكلي السليمة، وإن كان التباطؤ المشاهد في أوروبا والأزمة في تركيا قد بدأ يؤثران على إيرادات التصدير، ويتمثل التحدي الأكبر أمام الحكومة الجديدة في الحفاظ على قوة الدفع المسيرة للإصلاح الهيكلي اللازم لإقامة اقتصاد سوق كفاء يعمل بكامل فعالياته. وفي رومانيا، التي اعتمدت منهجا غير متواصل للإصلاح وتحقيق استقرار الاقتصاد الكلي في السنوات الأخيرة، أصبح نمو إجمالي الناتج المحلي مدفوعا بالطلب المحلي على نحو متزايد، مصحوبا باتساع مستمر وكبير في الحساب الجاري. ولحد من هذه الضغوط، ومساندة مزيد من التخفيض لمعدل التضخم، يتعين تشديد سياسة المالية العامة بنسالب تتضمن اتخاذ تدابير لتقوية الأداء الاقتصادي للمؤسسات العامة. ومن الضروري أيضا تنشيط عملية الإصلاح بشتى السبل، ومنها إحراز تقدم سريع في الخصخصة وتحسين أنماط ممارسة السلطات.

وفي جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، التي تواجه مهمة شاقة في إعادة بناء الاقتصاد وتحمل أعباء ديون خارجية شديدة الثقل، تحركت الحكومة الجديدة بسرعة والالتزام مشيرين للإعجاب من أجل صياغة برنامج طموح لتحقيق الاستقرار والإصلاح. وتركز سياسات الاقتصاد الكلي على تخفيض التضخم، الذي بلغ ذروته حين زاد على ١٠٠٪ في نهاية ٢٠٠٠، من خلال وضع قيود صارمة على التوسع الائتماني - وخصوصا الإقراض من موارد شبه المالية العامة إلى مشروعات الدولة - مع القيام في نفس الوقت

الجدول ٩-١: كومنولث الدول المستقلة: إجمالي الناتج المحلي الحقيقي وأسعار المستهلك وميزان الحساب الجاري (التغير السنوي %، ما لم يذكر خلاف ذلك)

	إجمالي الناتج المحلي الحقيقي				أسعار المستهلك ^١				موازن الحسابات التجارية ^٢			
	٢٠٠٢	٢٠٠١	٢٠٠٠	١٩٩٩	٢٠٠٢	٢٠٠١	٢٠٠٠	١٩٩٩	٢٠٠٢	٢٠٠١	٢٠٠٠	١٩٩٩
كومنولث الدول المستقلة	١.٦	٧.٩	١.٤	١.٠	٢٥.٠	٢١.٦	١٢.٠	١.٧	١.٥	٢.٥	٢.٥	١.٧
روسيا	٢.٤	٨.٢	١.٠	١.٠	٢٠.٨	٢٢.١	١٢.٩	٧.٩	١١.٥	١٨.٠	١١.٧	٧.٩
ما عدا روسيا	٢.٨	٦.٩	٢.٤	١.٦	٢٤.٨	٢٠.٦	١٢.٩	١.٠	٠.٢	٠.٢	٠.٢	٠.٢
البلدان الأكثر تقدماً في الإصلاح	١.٤	٦.٧	٦.٦	١.٧	١٩.٧	١١.٥	٩.٤	٠.٣	٢.٢	١.٤	٠.٣	٠.٣
أرمينيا	٢.٢	٦.٠	٦.٥	٦.٠	٠.٨	١.٥	٢.٠	١٢.٦	١٢.٦	١٢.٦	١٢.٦	١٢.٦
أذربيجان	٧.٤	١١.٦	٨.٥	٨.٥	١.٨	٢.٥	٢.٥	١٧.٣	٢.٧	٢.٧	٢.٧	١٧.٣
جورجيا	٢.٠	١.٨	١.٨	٢.٨	١.٠	٢.٩	٢.٩	١٢.٩	٦.٠	٦.٠	٦.٠	١٢.٩
كازاخستان	٢.٨	٩.٥	٩.٥	٩.٥	١٢.٣	٩.٤	٧.٥	١٢.٣	٨.٠	٨.٠	٨.٠	١٢.٣
جمهورية فيرغيزستان	٢.٧	٢.٠	٢.٠	٢.٠	١٨.٧	٩.١	٧.٨	٢٢.٩	٢٢.٩	٢٢.٩	٢٢.٩	٢٢.٩
مولدوفا	٢.٤	١.٩	١.٩	٢.٠	٢٩.٣	١٢.٨	١٠.٠	٢٩.٣	٢.٦	٢.٦	٢.٦	٢٩.٣
أوكرانيا	٠.٢	٢.٨	٢.٨	٢.٨	٢٢.٧	١١.٩	١٢.٣	٢.٦	٢.٦	٢.٦	٢.٦	٢.٦
البلدان الأقل تقدماً في الإصلاح	٥.٧	٧.٤	١.٩	٢.٠	١١.٩	١١.٥	٢.٩	١١.٩	٠.٢	٠.٢	٠.٢	٠.٢
بيلاروس	٢.٤	٢.٥	٢.٩	٢.٢	١١.٩	١١.٥	٢.٩	١١.٩	١.٣	١.٣	١.٣	١.٣
طاجيكستان	٢.٧	٨.٢	٨.٢	٨.٢	٢٩.٩	٢٩.٩	١٠.٧	٢٩.٩	٢.٧	٢.٧	٢.٧	٢.٧
تركمانستان	١٦.٠	١٧.٦	١٧.٦	١٧.٦	٨.٠	١٢.٠	١٢.٠	١٦.٠	١٦.٠	١٦.٠	١٦.٠	١٦.٠
أوزبكستان	١.٣	١.٠	١.٠	٢.٠	٢٦.١	٢٦.١	٢٦.١	٢٦.١	١.٣	١.٣	١.٣	١.٣
المتكثرة												
بلدان مصدرة صافية للطاقة ^٣	٥.٥	٨.٦	١.٢	١.٢	٧٥.٣	١١.٦	٢٠.٧	١١.٦	٩.٩	١١.٧	١١.٧	٩.٩
بلدان مستوردة صافية للطاقة ^٤	١.٦	٥.٢	١.٧	٢.٥	٥٦.١	٢٥.٠	١١.٩	٥٦.١	٠.١	٠.١	٠.١	٠.١

^١ حسب المعيار في تقرير الفاو الاقتصاد العالمي، يشير إلى حركات أسعار المستهلك كمؤشرات مستوية، وليس كتغيرات تحدث من ديسمبر إلى ديسمبر التالي كما هي الممارسة الشائعة في بعض البلدان.

^٢ من إجمالي الناتج المحلي.

^٣ أذربيجان وكازاخستان وروسيا وتركمانستان.

^٤ أرمينيا وبيلاروس وجورجيا وجمهورية فيرغيزستان ومولدوفا وطاجيكستان وأوكرانيا وأوزبكستان.

تشديد السياسة النقدية، وثمة تحديات مشابهة تواجه كازاخستان، التي تشهد نمواً سريعاً مدفوعاً بقوة الصادرات النفطية والتي أنشأت صندوقاً لتثبيت أسعار النفط بغرض إدارة التدفقات الداخلة. أما في أوكرانيا، فقد كان أداء النمو والتضخم والأوضاع الخارجية أفضل كثيراً من المتوقع بفضل سياسات الاقتصاد الكلي السليمة، والطاقة الإنتاجية الزائدة الكبيرة والأجور وأسعار الصرف التنافسية؛ وكانت آثار الإصلاحات الهيكلية السابقة، وخصوصاً في قطاع الزراعة، من أهم العناصر المساهمة في ذلك خلال عام ٢٠٠١.

وقد استمر انخفاض التضخم في المنطقة، ولكن مستوياته لا تزال مرتفعة في بضعة بلدان، وخصوصاً في بيلاروس وطاجيكستان وأوزبكستان. وفي هذه الحالات، سوف يكون من الضروري تجنب مزيد من الانحرافات في مسار سياسة الاقتصاد الكلي والحد من اللجوء إلى الائتمان الموجه الذي لا يزال يؤثر على فعالية السياسة النقدية في عدد من الحالات. وفي أرمينيا وجورجيا وجمهورية فيرغيزستان ومولدوفا وطاجيكستان، تشكل الزيادة الهائلة

أسعار الفائدة على السندات الأوروبية المصدرة عن روسيا وكازاخستان للعام كله مدفوعة بارتفاع أسعار الطاقة ومحدودية احتياجات التمويل (وإن كانت بعض الضغوط قد ظهرت مؤقتاً في نهاية يونيو مع تدهور الموقف في الأرجنتين وهبوط أسعار النفط). غير أن البلدان التي تسهم تركيا بحصة كبيرة من صادراتها (بما فيها جورجيا) من المرجح أن تتأثر سلباً خلال العام.

وعلى جانب الاقتصاد الكلي، تتباين تحديات السياسة إلى حد كبير. ففي روسيا، رغم بعض الانخفاض في أسعار النفط عن مستويات الذروة التي بلغت في أواخر عام ٢٠٠٠ واستمرار تدفقات رؤوس الأموال الكبيرة، من المتوقع أن يستمر الفائض الكبير في الحساب الجاري الخارجي وميزان المدفوعات الكلي. وتواجه السلطات مهمة صعبة تتمثل في تشديد أوضاع السيولة المحلية بالقدر اللازم من أجل تقييد التضخم مع تجنب ارتفاع سعر صرف الروبل الحقيقي بسرعة مفرطة بما يمكن أن يهدد النمو الاقتصادي. ورغم زيادة قوة فوائض المالية العامة عن المتوقع، فإن التضخم يزيد على التوقعات، مما يشير إلى احتمال الحاجة إلى

الشكل البياني ١-١٢: كومنولث الدول المستقلة: انتعاش مستمر مع تقدم مخيب للأمال في مسيرة الإصلاح^١

(التغير السنوي: ما لم يذكر خلاف ذلك)

تخمين نمو إجمالي الناتج المحلي منذ الأزمة الروسية والتسليم أبطأ في الانخفاض، وإن كان لا يزال مرتفعاً في عدد من البلدان. ولكن التقدم في الإصلاح الهيكلي كان متلباً للأمال، بينما يعتبر الدين الخارجي الكبير مصدراً للقلق البالغ في بعض البلدان.



المصدر: European Bank for Reconstruction and Development, Transition Report 2000.

^١ المساعدات المعلقة تشير إلى توقعات خبراء صندوق النقد الدولي.

^٢ بيلاروس وطاجيكستان وتركمانستان وأوزبكستان.

^٣ أرمينيا وأذربيجان وجورجيا وكازاخستان وجمهورية قيرغيزستان ومولدوفا وأوكرانيا.

^٤ متوسط بسيط لمؤشرات البنك الأوروبي للإنشاء والتعمير يشمل 8 مؤشرات للإصلاح

الهيكلية. وتمثل الدرجة ١ الأوضاع السائدة قبل الإصلاح في الاقتصادات التخطيط المركزي

أما الدرجة ٢-٤ فتشير إلى وجود خصائص هيكلية مشابهة لخصائص الاقتصادات المتقدمة.

^٥ أرمينيا وجورجيا وجمهورية قيرغيزستان ومولدوفا وطاجيكستان.

في الدين الخارجي على مدى العقد الماضي تهديدا خطيرا
لإمكانية استمرار الوضع الخارجي والمالية العامة (الشكل
البياني ١-١٢) وتمثل مصدر قلق خاص نظرا لدخل الفرد
شديد الانخفاض ومستويات الفقر المرتفعة في هذه البلدان.
ويبدو هذا الارتفاع ناشئا عن الزيادات الحادة في أسعار
الطاقة وفقدان التحويلات التي كانت تأتي من الحكومة
المركزية للاتحاد السوفيتي السابق في بدء مرحلة التحول،
مما أسفر عن حالات عجز كبير في الحساب الجاري. ومما
أسهم بدور مهم في هذا الخصوص أيضا الصراعات
الإقليمية والداخلية، وإخفاقات السياسات وضعف أنماط
ممارسة السلطات، وانخفاض أسعار العملات بحدّة في
أعقاب الأزمة الروسية عام ١٩٩٨. وقد اقترنت هذه
العوامل بمبالغة الحكومات والمؤسسات المالية الدولية
والدائنين الآخرين في تقدير القدرات التنفيذية المتوفرة
وقصور تقديرها لمصاعب عملية التحول، كذلك لم يكن
التمويل الذي تلقاه هذه البلدان ميسرا بالقدر الملائم في
بعض الحالات، كما عانت الاستثمارات ذات الصلة من سوء
تخطيط المشروعات، وبالرغم من أن السياسات الرامية إلى
تعزيز عملية التصحيح وأداء النمو على الصعيد المحلي
ستساعد على تخفيف وطأة الموقف، فإن عددا من البلدان
يمكن أن يواجه مصاعب خطيرة إذا ما تدهورت البيئة
الخارجية أو لم يستجب النمو الاقتصادي للإصلاحات حسب
المتوقع. وفي هذه الحالة، سوف يتطلب الأمر مساعدات
إضافية من المجتمع الدولي لتجنب التصحيح المفاجئ الذي
يمكن أن يترك أثارا خطيرة على الفقراء.

وبالنظر إلى المدى الأطول، نجد أن تنشيط عملية
الإصلاح الهيكلي - لا سيما في مجال بناء المؤسسات
وحسن ممارسة السلطات، وإعادة هيكلة المؤسسات،
والقطاع المالي، وتغيير دور الدولة - لا يزال هو المدخل إلى
النمو القابل للاستمرار في كومنولث الدول المستقلة. وتقيد
مؤشرات الإصلاح الهيكلي الصادرة عن البنك الأوروبي
للإنشاء والتعمير بأن تقدما قليلا وحسب قد تحقق بين عامي
١٩٩٨ و ٢٠٠٠ (الشكل ١-١٢)، رغم أوضاع الاقتصاد

^١ للإطلاع على تحليل مفصل، راجع Armenia, Georgia, Kyrgyz Republic, Moldova, and Tajikistan: External Debt and Fiscal Sustainability، دراسة تشارك في إعدادها الإدارة الأوروبية (٢) بصندوق النقد الدولي ومنطقة أوروبا وآسيا الوسطى بالبنك الدولي. وهي متوفرة في الموقع التالي على شبكة الإنترنت

<http://www.imf.org/external/np/cu2/2001/edebu/eng/index.htm>.

الجدول ١-١٠: بلدان إفريقية مختارة: إجمالي الناتج المحلي الحقيقي وأسعار المستهلك وميزان الحساب الجاري (التغير السنوي %، ما لم يذكر خلاف ذلك)

	إجمالي الناتج المحلي الحقيقي				أسعار المستهلك ^١				موازن الحسابات الجارية ^٢			
	٢٠٠٢	٢٠٠١	٢٠٠٠	١٩٩٩	٢٠٠٢	٢٠٠١	٢٠٠٠	١٩٩٩	٢٠٠٢	٢٠٠١	٢٠٠٠	١٩٩٩
إفريقيا	٢,٥	٢,٨	٢,٨	٢,٤	١١,٥	١٢,٦	١٢,٦	١٢,٦	٢,٠	٢,٠	٢,٠	٢,٠
المغرب العربي	٢,٥	٢,٤	٢,٤	٢,٤	١١,٥	١٢,٦	١٢,٦	١٢,٦	٢,٠	٢,٠	٢,٠	٢,٠
الجزائر	٢,٢	٢,٤	٢,٤	٢,٤	١١,٥	١٢,٦	١٢,٦	١٢,٦	٢,٠	٢,٠	٢,٠	٢,٠
المغرب	-٠,٧	-٠,٨	-٠,٨	-٠,٧	١١,٥	١٢,٦	١٢,٦	١٢,٦	٢,٠	٢,٠	٢,٠	٢,٠
تونس	٢,٢	٢,٢	٢,٢	٢,٢	١١,٥	١٢,٦	١٢,٦	١٢,٦	٢,٠	٢,٠	٢,٠	٢,٠
جنوب الصحراء^٣	٢,٨	٢,٨	٢,٨	٢,٨	١١,٥	١٢,٦	١٢,٦	١٢,٦	٢,٠	٢,٠	٢,٠	٢,٠
الكاميرون	١,٤	١,٤	١,٤	١,٤	١١,٥	١٢,٦	١٢,٦	١٢,٦	٢,٠	٢,٠	٢,٠	٢,٠
كوت ديفوار	١,٦	١,٦	١,٦	١,٦	١١,٥	١٢,٦	١٢,٦	١٢,٦	٢,٠	٢,٠	٢,٠	٢,٠
غانا	١,٤	١,٤	١,٤	١,٤	١١,٥	١٢,٦	١٢,٦	١٢,٦	٢,٠	٢,٠	٢,٠	٢,٠
كينيا	١,٢	١,٢	١,٢	١,٢	١١,٥	١٢,٦	١٢,٦	١٢,٦	٢,٠	٢,٠	٢,٠	٢,٠
نيجيريا	١,١	١,١	١,١	١,١	١١,٥	١٢,٦	١٢,٦	١٢,٦	٢,٠	٢,٠	٢,٠	٢,٠
تنزانيا	١,٨	١,٨	١,٨	١,٨	١١,٥	١٢,٦	١٢,٦	١٢,٦	٢,٠	٢,٠	٢,٠	٢,٠
أوغندا	١,٩	١,٩	١,٩	١,٩	١١,٥	١٢,٦	١٢,٦	١٢,٦	٢,٠	٢,٠	٢,٠	٢,٠
جنوب إفريقيا	١,٩	١,٩	١,٩	١,٩	١١,٥	١٢,٦	١٢,٦	١٢,٦	٢,٠	٢,٠	٢,٠	٢,٠
التذكيرة												
مستورد النفط	٢,٦	٢,٨	٢,٨	٢,٨	١١,٥	١٢,٦	١٢,٦	١٢,٦	٢,٠	٢,٠	٢,٠	٢,٠
مصدرو النفط	٢,٢	٢,٩	٢,٩	٢,٩	١١,٥	١٢,٦	١٢,٦	١٢,٦	٢,٠	٢,٠	٢,٠	٢,٠

^١ حسب المعتاد في تقرير افاق الاقتصاد العالمي، يشار إلى حركات أسعار المستهلك كمؤشرات سنوية. وليس كتغيرات تحدث من ديسمبر إلى ديسمبر التالي كما هي الممارسة الشائعة في بعض البلدان.
^٢ % من إجمالي الناتج المحلي.
^٣ ما عدا جنوب إفريقيا.

من أقل البلدان تقدما في مسيرة التحول. ففي عدد من هذه البلدان، حيث تعوق التحرير جماعات المصالح الخاصة المستفيدة من الإصلاح الجزئي، لا بد من اتخاذ مبادرة سياسية كبرى لتحقيق مزيد من التقدم.

إفريقيا: مساندة النمو والحد من الفقر

من المتوقع أن يقترب النمو في إفريقيا من ٤٪ هذا العام مدفوعا بتحسين كبير في منطقة المغرب العربي - وخصوصا مع تعافي المغرب من موجة الجفاف - وزيادة أكثر تواضعا في النشاط الاقتصادي في جنوب الصحراء (الجدول ١-١٠).^{١٠} ومن المنتظر أن يظل التضخم ضعيفا في المغرب العربي ومعظم بلدان إفريقيا جنوب الصحراء، وإن كان يظل مصدرا للقلق في بعض البلدان - ومن أبرزها أنغولا وجمهورية الكونغو الديمقراطية وزمبابوي، بالإضافة إلى غانا ونيجيريا. وبينما لا يزال عجز الحساب الجاري محدودا في المنطقة - نتيجة لحجم الفوائض الكبير لدى

الكي الموازية نسبيا (بل إن الإصلاح قد تراجع بالفعل في بعض الحالات)، وإزاء هذه الخلفية، يعتبر برنامج الإصلاح البالغة مدته ١٠ سنوات والذي أعلنته الحكومة الروسية بمثابة خطوة مشجعة، كما أن الإصلاح الضريبي الذي طبق مؤخرا يمثل خطوة رئيسية إلى الأمام (وإن كان يتعين مراقبة التأثير على الإيرادات بعناية، وخصوصا إذا ما ازداد انخفاض أسعار النفط). وثمة تقدم جار في إجازة تشريعات جديدة في مجالات عديدة متنوعة من البرلمان (الدوما)، وهي تضم مقترحات لتبسيط لوائح الأعمال التجارية، وغسل الأموال، وقوانين الأراضي، وإصلاح نظام معاشات التقاعد. كذلك أقرت الحكومة استراتيجيات للإصلاح في مرفقين أساسيين - الكهرباء والسكك الحديدية. وفي أنحاء أخرى، لا تزال التجربة مختلفة الملامح. فبينما قويت القوة الدافعة للإصلاحات في بعض البلدان (ومنها أرمينيا وأذربيجان)، ظلت عملية الإصلاح متعطلة في بلدان أخرى - بما فيها كثير

^{١٠} غير أن تنبؤات صندوق النقد الدولي بشأن النمو الإفريقي كانت مبالغة في الطموح في السابق، وهو ما يوضح أثر اقتران الصدمات المناوبة، بما فيها الصراعات، بمواقف القصور في تنفيذ السياسات.

الشكل البياني ١-١٣: بلدان إفريقية مختارة: الحساسية تجاه أسواق السلع

التغيير في البلدان تنقسم إلى مجموعات على أساس أهم مصادر إيرادات الضرائب

تطورات أسواق السلع لها تأثير كبير على النشاط الاقتصادي الكلي في كثير من البلدان الإفريقية.



¹ المساحة المظللة تشير إلى توقعات خبراء صندوق النقد الدولي.

* الجزائر، أنغولا، الكاميرون، جمهورية الكونغو، غينيا الاستوائية، غابون، والجمهورية.

⁴ بروندي وجزر القمر وكوت ديفوار واليوسيا وغينيا-بيساو وكمبوديا وموزمبيق ورواندا وسان تومي وبرنسيبي وأوغندا.

¹ جمهورية إفريقيا الوسطى وغانا وبنينا وموزامبيق وناميبيا والنيجر وسيراليون وجنوب إفريقيا وروسيا.

¹ من وشاد، مغلوي، ومالي والسودان وزانباري وتتضمن هذه المجموعة القطن والتبغ.

منتجي النفط والغاز - فإن كثيرا من بلدان إفريقيا جنوب الصحراء يظل مثقلا بعجزات ضخمة ترجع جزئيا إلى ضعف أسعار السلع غير الوقود واستمرار المستوى المرتفع لأسعار النفط وتكاليف خدمة الديون الخارجية.

ولما كانت الصادرات تمثل أكثر من ثلث إجمالي الناتج المحلي في إفريقيا، فسوف يؤدي تباطؤ النشاط العالمي إلى إضعاف أوضاع التجارة الخارجية - لا سيما التجارة مع الاتحاد الأوروبي التي تستوعب نحو ٤٠٪ من صادرات المنطقة. غير أن العامل الأكثر تأثيراً على الموازين الخارجية والنشاط الاقتصادي في معظم البلدان الإفريقية هو أوضاع السوق بالنسبة لسلع غراي - والتي لا ترتبط ارتباطاً كبيراً في كل الحالات بالدورة العالمية (الشكل البياني ١-١٣: راجع أيضاً الملحق الأول). ففي البلدان المنتجة للطاقة، بما فيها الجزائر ونيجيريا، لا تزال أسعار النفط والغاز دافعة لنمو الطلب المحلي وتحسن موازين المالية العامة والموازين الخارجية. وفي نفس الوقت، هناك خطر يهدد بإيقاف هذه المكاسب في حالة إرخاء سياسات الاقتصاد الكلي - وخاصة في نيجيريا، وإن لم يكن على سبيل الحصر - لا سيما إذا ما ازداد ضعف الأسعار في سوق النفط.

ولا تزال أسعار معظم السلع غير الوقود ضعيفة (أهم الاستثناءات هي أسعار بعض الأخشاب واللحوم كما يشير الملحق الأول). وبالنسبة للمواد الغذائية والمشروبات، كان أهم التطورات هو الهبوط الحاد في أسعار البن - بأكثر من ٦٠٪ منذ عام ١٩٩٧ - الذي أسهم في ضعف نمو الصادرات وارتفاع عجز الميزان التجاري الخارجي في كينيا وأوغندا. كذلك حدث انخفاض شديد في أسعار السلع الزراعية منذ عام ١٩٩٧، وهو ما شمل القطن (من أهم الصادرات في بنن وتشاد ومالي) والتبغ (سلعة مهمة في ملاوي وزمبابوي). وقد انخفضت أسعار الألمنيوم والنحاس - ذات الأهمية الخاصة لموزمبيق وزامبيا على التوالي - منذ بداية ٢٠٠١ ويمكن أن تزداد انخفاضاً مع زيادة ضعف الطلب العالمي. بالرغم من أن الزيادات الأخيرة في أحجام صادرات هذه البلدان تعمل على تعويض انخفاض الأسعار. ولا يزال الانخفاض المطول في أسعار الذهب عيباً على إيرادات التصدير في جنوب إفريقيا.

ورغم التطورات العالمية وتطورات أسواق السلع الأساسية، فإن التأثيرات المحلية تظل تقوم بدور مهم في تشكيل الأفاق الاقتصادية المستقبلية لمعظم البلدان الإفريقية. وعلى سبيل التحديد، تعتبر أفاق الاستثمار الخاص وتنويع النشاط الاقتصادي والنمو الأطول أجلا أكثر إشراقا على وجه العموم في البلدان التي تتبع سياسات

- ازداد متوسط العمر المتوقع بمعدل ١٧.٥٪ في البلدان الخالية من الصراعات مقارنة بمعدل ٩.٥٪ في البلدان المتأثرة بالصراعات. رغم أن مظاهر التحسن في متوسط العمر المتوقع قد توقفت عموماً في التسعينات من جراء انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.
- ازداد المعدل الإجمالي للاتحاق بالمدارس الابتدائية من ٦١٪ إلى ٨٩٪ على مدى الفترة ١٩٧٢-١٩٩٢ في البلدان الخالية من الصراعات. مقارنة بزيادة من ٤٦٪ إلى ٦٦٪ في البلدان الداخلة في صراعات.
- كذلك حدث اختلاف كبير بين مجموعتي البلدان من حيث الأداء الاقتصادي، الذي شهد طفرة مبدئية في السبعينات فقد ارتفع نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي (على أساس تعادل القوة الشرائية) بمعدل سنوي متوسط قدره ٥.٥٪ في البلدان الخالية من الصراعات على مدى الفترة ١٩٧٢-١٩٩٧، مقارنة بمعدل ٣٪ في البلدان الداخلة في صراعات. وقد ازداد نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي (بالدولار الأمريكي، على أساس أسعار الصرف السائدة في ١٩٩٠) بمعدل متوسط قدره ١٪ سنوياً في البلدان الخالية من الصراعات مقارنة بانخفاض مقداره ١.٥٪ سنوياً في البلدان الداخلة في صراعات.

والتسعينات، فانتقلت إلى أن متوسط إجمالي الناتج المحلي الحقيقي للفرد في نهاية فترة الصراع لم يتجاوز ٥٥٪ من المستوى المسجل قبل اندلاع الحروب.^٩ وبغضاً عن ذلك، رغم انتعاش المنتجات الزراعية في الفترة الأولى التالية لانتهاء الحروب، أدى تدمير القاعدة الرأسمالية - سواء البشرية أو المادية - إلى الحد من المكاسب متوسطة الأجل. وبالتالي، فبعد نهاية الصراعات بخمس سنوات ازداد نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي في المتوسط ليصل إلى نحو ٧٥٪ فقط من المستويات السابقة على الحروب.

ويشكل أعم، يتبين من مقارنة اتجاهات الفقر والدخل في البلدان الداخلة في صراعات والبلدان الخالية منها في إفريقيا جنوب الصحراء على مدى الفترة ١٩٧٢-١٩٩٧ ما يلي:^٢

- إن معدل وفيات الرضع في البلدان الخالية من الصراعات عبط بمعدل ٢٦.٥٪، مقارنة بانخفاض مقداره ٢٥.٥٪ في البلدان الداخلة في صراعات. وعدا البلدان المستأثرة بالصراعات، يعتبر معدل وفيات الرضع في إفريقيا جنوب الصحراء أفضل بكثير مقارنة بالمعدل السائد في جنوب آسيا (حيث بلغ ٨٢ لكل ١٠٠٠ في عام ١٩٩٧).

Moser, Staines, and Engstrom (forthcoming) ⁷

أ. البلدان الواقعة في صراعات خلال الفترة ١٩٩٢-١٩٩٥ في لشعوا وبحرادي
 إنشاء وجمهورية الكونغو الديمقراطية وإثيوبيا وغينيا-بيساو وليبيريا وموزامبيق
 وبوركينا فاسو ورواندا وسيراليون والسودان وأوغندا. وكانت هذه البلدان تمثل ٢٥٪ من
 سكان أفريقيا جنوب الصحراء عام ١٩٩٠.

والأسعار من عام إلى آخر، وخصوصا بالنظر إلى أهمية الزراعة في كثير من الاقتصادات الإفريقية. فالانتعاش المتوقع في كينيا والمغرب وموزامبيق، مثلا، يرجع جزئيا إلى عودة الأحوال الجوية العادية عقب الأحوال الجوية المناوئة التي طرأت في عام ٢٠٠٠.

ولا يزال التحدي الرئيسي هو تحديد أفضل السبل لتحسين بيئة النمو والاستثمار، لا سيما من خلال تحسين تقديم الخدمات العامة - بما فيها التعليم وتخفيف حدة الفقر- وتشجيع حل الأزمات والوقاية منها؛ وتقوية البنية التحتية؛ وتحرير التجارة، من أجل التصدي للانخفاض المستمر في نصيب إفريقيا من التجارة العالمية؛ وتحسين أنماط ممارسة السلطات، وبطبيعة الحال، يجب أن تتولى الحكومات الإفريقية نفسها المسؤولية الأولى عن مثل هذا التقدم. وتعتبر المستجدات الأخيرة مشجعة في هذا الخصوص، بما فيها المبادرة الإفريقية الجديدة، التي تؤكد

اقتصادية كلية وهيكلية سليمة. وعلى هذا الأساس، من المتوقع أن يستمر النمو القوي نسبياً - حوالي ٥٪ - فما فوق - في بوتسوانا والكاميرون وموزامبيق وتنزانيا وأوغندا. وعلى العكس، أسفر أداء السياسات الضعيف، الذي اقترن في أغلب الحالات بأجواء عدم اليقين و/أو الصراع السياسي عن آثار شديدة السلبية على الآفاق المستقبلية للنمو المستمر وتخفيف وطأة الفقر (راجع الإطار ١-٧). ففي زيمبابوي على سبيل المثال، من المتوقع أن يؤدي برنامج الإصلاح الزراعي المضطرب وسياسات الاقتصاد الكلي غير الملائمة إلى انكماش الاقتصاد بمعدل ٨.٥٪ تقريباً في عام ٢٠٠٩، مع ارتفاع التضخم إلى أكثر من ٩٠٪ في نهاية العام؛ وفي كوت ديفوار، تضررت المبيعات العامة من أجواء عدم اليقين السياسي التي سادت مؤخراً والتي أسهمت في إضعاف مناخ الاستثمار وانخفاض الناتج. ويمكن أيضاً أن يكون للأحوال الجوية المحلية تأثير كبير على تغيرات الناتج

وإضافة إلى ذلك، سمحت زيادة تدفقات رؤوس الأموال الخاصة الوافدة - بما فيها إيرادات بيع شركة "De Beers" - لينك الاحتياطي بتخفيض مركز العملة الأجنبية المفتوح الأجل إلى ٥ بليون دولار اعتباراً من أواسط ٢٠٠١ بعد أن كان ٢٢.٥ بليون دولار أمريكي في عام ١٩٩٨. غير أن توقعات الأجل القصير قد ضعفت بسبب تباطؤ النشاط العالمي نظراً للروابط التجارية والمالية القوية نسبياً بين جنوب إفريقيا والاقتصادات المتقدمة. وفضلاً عن ذلك، تكثفت أجواء عدم اليقين في المنطقة نتيجة للمصاعب الاقتصادية والسياسية المستمرة في زيمبابوي، وثمة تحديات جسيمة منتظرة في الفترة القادمة. وكما هو الحال في كثير من الاقتصادات الإفريقية الأخرى، وصل معدل البطالة إلى مستوى شديد الارتفاع (أكثر من ٣٥٪ في جنوب إفريقيا) وتحقق تقدم ضئيل في زيادة دخل الفرد، مما يبرز الحاجة إلى إجراء إصلاحات هيكلية واسعة النطاق لتحسين مناخ الاستثمار وتوظيف العمالة وزيادة النمو إلى معدل يسمح بتخفيض حدة الفقر بدرجة ملموسة. وعلى سبيل التحديد، ينبغي إحراز تقدم أكبر في تطبيق تدابير موجهة صوب تحسين التعليم والتدريب، ورفع كفاءة سوق العمل، وإعادة هيكلة المؤسسات المملوكة للدولة وخصخصتها، وتحرير التجارة الخارجية.

وفي نيجيريا، أدى إنفاق الأرباح غير المتوقعة الناتجة عن ارتفاع أسعار النفط إلى إعطاء دفعة كبيرة للنشاط الاقتصادي. ولكن هناك اختلالات اقتصادية كلية خطيرة تهدد بانتزاع تلك المكاسب؛ فقد صاحب الارتفاع الحاد في الإنفاق الحكومي، لا سيما على مستوى الولايات والمستوى المحلي، بتوسع نقدي سريع وطفرة في التضخم واضطراب في أسواق النقد الأجنبي. ومن الأولويات التي لا تزال تتسم بطابع إلحاح ضرورة بذل جهود لاستعادة استقرار الاقتصاد الكلي، وخصوصاً من خلال تقييد الإنفاق العام على جميع المستويات وإدخال جزء أكبر من الإيرادات النفطية. ويتعين دعم هذه التدابير بإصلاحات مؤسسية وهيكلية واسعة النطاق تستهدف تحسين مناخ الاستثمار الخاص وتنويع النشاط الاقتصادي. ومن بين الخطوات الأساسية ضرورة المضي قدماً في تطبيق خطط لخصخصة المؤسسات المملوكة للدولة، وبناء قدرة القطاع الخاص على صياغة الإصلاحات وتنفيذها، والحفاظ على الدافع لتحديد مواطن الفساد واستئصال جذوره.

على مبادئ الملكية والقيادة والمساواة الإفريقية في إزالة المعوقات محلية النشأة التي تقف في سبيل النمو المستمر. وتجري مساندة هذه الجهود من خلال المبادرة المعززة للبلدان الفقيرة المثقلة بالديون (أو مبادرة "هيبك"). فحتى نهاية يونيو ٢٠٠١ كان ٢٣ بلداً، معظمها في إفريقيا، قد تأهل للاستفادة من تخفيف أعباء الديون بقيمة كلية تبلغ حوالي ٢٤ بليون دولار أمريكية - مما يعني أن نسب الدين إلى إجمالي الناتج المحلي في هذه البلدان سوف تنخفض إلى النصف.^{١١} وسوف تمثل الوفورات السنوية في خدمة الدين حوالي ١ بليون دولار أمريكي في المتوسط خلال السنوات الأولى، وهو مقدار تتجاوزه بكثير الزيادة في الإنفاق الاجتماعي التي تزيد على ١.٥ بليون دولار أمريكي - معظمها موجه لقطاعي الصحة والتعليم، بما في ذلك برامج مكافحة جائحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وهي الجائحة التي تمثل أكبر تهديد للنمو على المدى المتوسط في كثير من بلدان إفريقيا جنوب الصحراء، وفضلاً عن مبادرة "هيبك"، تم إحراز تقدم مشجع في تخفيض تكاليف العلاج بالعقاقير المضادة للفيروسات القهقرية (antiretroviral drug therapies) وتقديم العون من خلال الشراكة الدولية ضد الإيدز في إفريقيا، وتوحيد جهود الحكومات الإفريقية والأمم المتحدة والقطاعات العامة والخاصة والمجتمع المحلي على الصعيد الدولي. ولكن نظراً لضخامة حجم هذه المشكلة، فلا يزال يتعين بذل جهود مضيئة في الفترة القادمة - بما في ذلك تطوير البنية التحتية للقطاع الصحي من أجل مساندة عمليات العلاج المتقدمة، وتقديم مزيد من العون المالي للبلدان المتأثرة، وتكثيف جهود التوعية والوقاية فيما يتعلق بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

وبالنظر إلى أكبر ثلاثة اقتصادات في المنطقة، نجد أن حساسية جنوب إفريقيا للصدمات الخارجية قد انخفضت إلى حد كبير نتيجة لسياسات الاقتصاد الكلي السليمة، حيث تم تقييد الإنفاق العام على نحو فعال وتحديد عجز الميزانية عند نسبة ٢.٥٪ تقريباً من إجمالي الناتج المحلي، ومن المتوقع أن يعود التضخم إلى النطاق المستهدف الذي يتراوح بين ٣٪ و ٦٪. وقد ساعدت هذه السياسات على الاحتفاظ بما تحقق مؤخراً من مكاسب في مجال القدرة التنافسية الخارجية ومكنت بنك الاحتياطي من تخفيض أسعار فائده المعيارية بمعدل ١٠٠ نقطة أساس في يونيو.

^{١١} راجع الإطار ١-٤ في عدد مايو ٢٠٠١ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، بعنوان "مبادرة هيبك المعززة في إفريقيا".

الجدول ١-١١: بلدان مختارة في منطقة الشرق الأوسط: إجمالي الناتج المحلي الحقيقي وأسعار المستهلك وميزان الحساب الجاري
(التغير السنوي /، ما لم يذكر خلاف ذلك)

	إجمالي الناتج المحلي الحقيقي				أسعار المستهلك ^١				موازن الحسابات الجارية ^٢			
	٢٠٠٢	٢٠٠٦	٢٠٠٠	١٩٩٩	٢٠٠٢	٢٠٠٦	٢٠٠٠	١٩٩٩	٢٠٠٢	٢٠٠٦	٢٠٠٠	١٩٩٩
الشرق الأوسط^٣	٣.٠	٥.٥	٤.٥	٤.٤	١٢.٠	٩.٤	٩.٦	٨.٩	٣.١	١١.٦	٨.٩	٦.١
مصريو النفط^٤	٢.٦	٥.٩	٥.٠	٤.٥	١٥.٨	١٢.١	١٢.٣	١١.٠	٥.٢	١٥.٩	١٢.٤	٨.٦
المملكة العربية السعودية	-٠.٨	٤.٥	٤.٢	٢.٧	-١.٣	-٠.٦	-٠.٦	-٠.٩	-٠.٣	٩.٠	٨.١	٢.٦
جمهورية إيران الإسلامية	٣.١	٥.٨	٥.٠	٥.٠	٢.٤	١٢.٦	١٦.٠	١٣.٠	٦.٤	١٣.٠	٧.٣	٥.٨
الكويت	-٠.٦	٣.٦	-٠.٨	٣.٠	١.٧	٢.٥	٢.٥	٢.٥	١٧.٠	٢٩.٣	٢٥.٣	٣٠.٨
الشرق العربي^٥	٤.١	٤.١	٣.٢	٤.٢	٢.٠	٢.٢	٢.٢	٣.٢	-٢.٥	-٢.٩	-٢.١	-٢.٣
مصر	٦.٠	٥.١	٣.٢	٤.٨	٢.٨	٢.٤	٢.٤	٣.٠	-١.٩	-١.٣	-٠.٢	-٠.٧
الأردن	٣.١	٣.٩	٣.٥	٤.٥	-٠.٦	-٠.٧	-٠.٧	٢.١	٥.٠	-٠.٧	-٢.٧	-٢.٥

^١ حسب المعيار في تقرير افق الاقتصاد العالمي، يشار إلى حركات أسعار المستهلك كمتوسطات سنوية، وليس كتغيرات تحدث من ديسمبر إلى ديسمبر التالي كما هي الممارسة الشائعة في بعض البلدان.

^٢ من إجمالي الناتج المحلي.

^٣ البحرين ومصر وجمهورية إيران الإسلامية والعراق والأردن والكويت ولبنان وليبيا وعمان وقطر والمملكة العربية السعودية والجمهورية العربية السورية والإمارات العربية المتحدة وجمهورية اليمن.

^٤ البحرين وجمهورية إيران الإسلامية والعراق والكويت وليبيا وعمان وقطر والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة.

^٥ مصر والأردن ولبنان والجمهورية العربية السورية.

كذلك تحسن بدرجة ملحوظة ميزان المالية العامة والميزان الخارجي في الجزائر بفضل قوة نمو الإيرادات النفطية. ولكن مع تجنب نسبة كبيرة من الإيرادات النفطية ضمن صندوق للتثبيت - وهي تشكل مبلغا كبيرا من المنتظر أن يصل إلى حوالي ٢٠٪ من إجمالي الناتج المحلي في نهاية عام ٢٠٠١ - واستمرار الانضباط النقدي والتضخم المنخفض، لا بد أن تتمكن الجزائر من تجنب دورة الانتعاش والكساد الحادة التي قد تواجه تيجيريا. غير أن هناك بعض التطورات المثيرة للقلق التي قد تضيق إلى الضغوط التضخمية، بما فيها طفرة الأجور العامة والنفقات الرأسمالية وانتعاش النمو النقدي. ومن شأن الاحتفاظ بسياسات حريصة للاقتصاد الكلي، وكذلك إصرار وتيرة الخصخصة وتحرير التجارة وغير ذلك من الإصلاحات الهيكلية، أن يساعد في تشجيع الاستثمار والنمو بقيادة القطاع الخاص - وهو المطلوب بصفة خاصة في قطاعات الاقتصاد غير قطاع الطاقة.

الشرق الأوسط: إدارة تقلب الأسعار النفطية

تواجه اقتصادات الشرق الأوسط مجموعة من الضغوط الخارجية والداخلية. ومن أبرز هذه الضغوط تطورات سوق النفط، بما فيها تكثف أجواء عدم اليقين في السوق عقب الاعتداء الإرهابي على الولايات المتحدة في ١١ سبتمبر. وموقف السياسات المحلية - لا سيما سياسة المالية العامة - والموقف الأمني في المنطقة؛ وتباطؤ الاقتصاد العالمي، وخصوصا في قطاع التكنولوجيا المتقدمة - بالنسبة

لإسرائيل. وفي حين أنه من المتوقع أن تحقق المنطقة ككل نموا قويا نسبيا بواقع ٤.٥٪ في عام ٢٠٠١ و ٤.٤٪ في ٢٠٠٢، فإن الآفاق المستقبلية قصيرة الأجل ومتوسطة الأجل تتباين تباينا كبيرا من بلد إلى آخر (الجدول ١-١١). ورغم أنه من المرجح أن تزداد سرعة النمو غير النفطي في عام ٢٠٠١ لأسباب من بينها الإصلاحات الهيكلية الجارية، فمن المتوقع أن يعتدل النمو الكلي في معظم البلدان المصدرة للنفط بالمنطقة، فيما يرجع بصفة أساسية إلى الحذود الموضوعة على إنتاج النفط طبقا للحصص المعتمدة من منظمة البلدان المصدرة للنفط (أوبك) وكذلك انخفاض أسعار النفط إلى حد ما، وفي إيران، تتم موازنة هذا التأثير من خلال النمو القوي في الأنشطة غير النفطية - مدفوعة في جانب منها بتعافي القطاع الزراعي من حالة الجفاف التي لحقت به في العام الماضي وانتعاش الطلب المحلي. ونظرا للحاجة إلى الحفاظ على نمو مرتفع نسبيا لتوليد فرص العمل للقوة العاملة المتنامية بسرعة، فلا بد من تركيز السياسة على تحقيق استقرار الاقتصاد الكلي، وكذلك على المضي قدما في جهود الإصلاح التي تستهدف تحرير الاقتصاد والانفتاح الاقتصادي. ويجري تقييد الإنفاق في معظم البلدان المنتجة للنفط، حيث تسعى هذه البلدان إلى تخفيف حدة دورات الانتعاش والكساد التي حدثت من قبل بفعل تقلبات أسعار النفط وكذلك تخفيض الدين المحلي في حالة المملكة العربية السعودية (الشكل البياني ١-١٤)، فضلا عن ذلك، استمرت زيادة صافي الأصول الأجنبية الرسمية، ومع إقرار جميع البلدان المصدرة للنفط بالحاجة

إلى تنويع النشاط الاقتصادي، سوف يساعد الاحتفاظ بسياسات قوية للاقتصاد الكلي على تحسين مناخ الاستثمار الخاص، مثلما تفعل إعادة الهيكلة والخصخصة في القطاع السائد، أي قطاع المؤسسات المملوكة للدولة.

وبالنسبة لبلدان المشرق العربي (راجع الجدول ١-١١)، من المتوقع أن يكون النمو الاقتصادي أدنى بقليل مما هو عليه في الشرق الأوسط ككل، فيما يرجع جزئياً إلى صعوبة الموقف الأمني. وتعتبر مواطن الحساسية الاقتصادية حادة في لبنان، حيث بلغ العجز والدين الحكوميين مستويات شديدة الارتفاع، ومن ثم يتعين وضع استراتيجية شاملة لمعالجة هذه الجوانب المثيرة للقلق على وجه السرعة. وفي مصر، من المتوقع أن ينخفض نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي إلى ٣.٣٪ في عام ٢٠٠١، وهو ما يرجع بالدرجة الأولى إلى تباطؤ التوسع الائتماني مقارنة بمعدلاته السابقة غير القابلة للاستمرار. وقد تم تخفيض نطاق ثقل الجنيه المصري بمعدل ٦.٥٪ في أوائل أغسطس، واتسع إلى +/- ٣٪ (بعد أن كان +/- ١.٥٪). ومع الوقت، سوف يساعد انخفاض سعر العملة بمعدل ٢٥٪ مقابل الدولار منذ أواسط عام ٢٠٠٠ على تنشيط قطاع سلع التبادل التجاري، ولكن المرونة المستمرة سوف تساعد على تجنب قيود ميزان المدفوعات مع انتعاش النمو الاقتصادي. وسوف تعتمد احتمالات الانتعاش على مدى العام القادم اعتماداً جزئياً على سرعة تحسن ثقة المستثمرين وما يستجد من تطورات في المنطقة. وفي المشرق العربي ككل، من شأن الإصلاحات الهادفة إلى زيادة التحرير التجاري وإقامة بيئة مساندة لأنشطة الأعمال أن تؤدي إلى تحسين آفاق النمو على المدى الأطول.

وفي إسرائيل، شهد النشاط الاقتصادي ضعفاً حاداً في الربع الأخير من عام ٢٠٠٠ مدفوعاً بهبوط الاستثمارات والصادرات. ومن المتوقع أن يهبط نمو إجمالي الناتج المحلي من ٦.٢٪ في عام ٢٠٠٠ إلى ٠.٧٪ في العام الحالي. ويرجع هذا التباطؤ بالدرجة الأولى إلى الركود في قطاع التكنولوجيا المتقدمة على مستوى العالم وتدهور الموقف الأمني في المنطقة - وهو التدهور الذي أفضى إلى تناقص أعداد السائحين الأجانب، وسوء مناخ الاستثمار. وضعف قطاعي التشييد والزراعة بسبب نقص القوى العاملة. ولكن ما حققته إسرائيل من اتباع سياسات سليمة للاقتصاد الكلي على مدى العقد الماضي وهبوط كبير متكرر في معدل التضخم والدين العام يتيح لها فرصة التصرف والحركة على صعيد الاقتصاد الكلي. وقضلا عن ذلك، ساعدت السياسات المصرفية السليمة طوال نفس الفترة على جعل هذا القطاع

الشكل البياني ١-١٤: بلدان منتجة للنفط مختارة في منطقة الشرق الأوسط: تكشف واضح على صعيد المالية العامة^١

إزاء ارتفاع حصة الصادرات، ظهر الاتجاه نحو زيادة التفتت على صعيد المالية العامة في معظم البلدان المنتجة للنفط. سعى لتجنب تكرار سنوات الانتعاش والتكساد السابقة.



^١ بيانات عامي ٢٠٠١ و٢٠٠٢: تسجل توقعات خبراء صندوق النقد الدولي. تضم البلدان المنتجة للنفط البحرين وجمهورية إيران الإسلامية والكويت وليبيا وعمان وقطر والتملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة.
^٢ الزيادة (بالدولار الأمريكي) خلال الثلاث سنوات التالية لكل صدمة من صدمات أسعار النفط مقارنة بالثلاث سنوات السابقة.

قادرا على تحمل الصدمات، وقد هبطت نتائج التضخم وتوقعاته، مما أفسح المجال أمام تيسير السياسة النقدية على نحو أكثر جرأة دون تعريض أهداف التضخم للخطر. ويتبني السماح لأدوات الضبط التلقائي للمالية العامة بالعمل، وإن كان ينبغي في نفس الوقت مقاومة أي تيسير إضافي استصوابي في موقف المالية العامة نظرا لاستمرار المستوى المرتفع للنفقات العامة والدين العام (بالنسبة إلى إجمالي الناتج المحلي) مقارنة بمعظم الاقتصادات المتقدمة الأخرى.

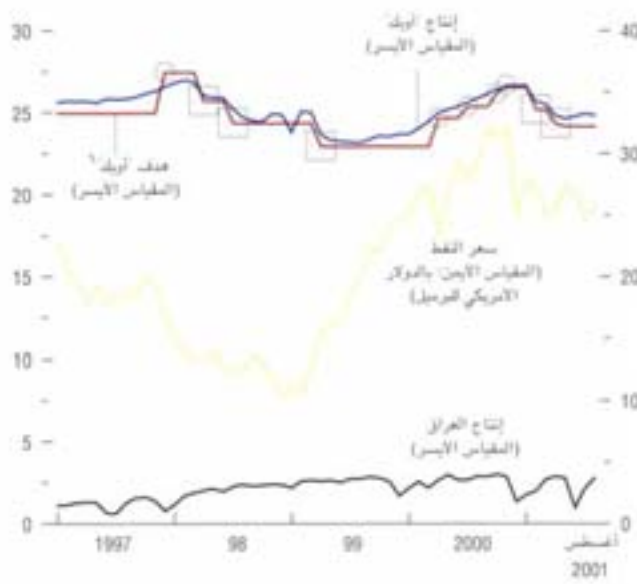
الملحق الأول: أسواق السلع الأولية وأشباه الموصلات

يواصل تباطؤ النمو العالمي تأثيره المخفض للطلب على أشباه الموصلات وعلى عدد من السلع الأولية، مما يؤدي إلى إضعاف الأسعار المنخفضة أصلا. فعلى سبيل المثال، هبطت أسعار المعادن عموما منذ بداية العام وفي أواسط عام ٢٠٠١، كما انخفضت أسعار النفط والمنتجات النفطية. وبينما يرجح أن يعمل ضعف الطلب العالمي على كبح ضغوط أسعار السلع بشكل عام، فإن التطورات في سلع أساسية محددة عديدة - بما فيها معظم الأغذية والمشروبات - تتأثر بدرجة أكبر بالصدمات على جانب العرض، مثل التغيرات في أنماط الإنتاج (التي تؤدي، مثلا، إلى انخفاض ملحوظ في أسعار البين) وأمراض الحيوانات (التي تعمل على رفع أسعار اللحوم)، وقد تكثفت أجواء عدم اليقين المحيطة بإفاق الاقتصاد العالمي، بما فيها التوقعات الخاصة بأسواق النفط والسلع الأساسية الأخرى. من جراء الاعتداء الإرهابي في ١١ سبتمبر وما يمكن أن يترتب عليه من عواقب.

النفط

في عام ١٩٩٨، في أعقاب الأزمة المالية الآسيوية وتباطؤ نمو الطلب على الطاقة وقيام بلدان آويك^١ بإجراء زيادات مهمة في الإنتاج (أعلى من المستهدف)، هبطت أسعار النفط إلى نحو ١١ دولارا للبرميل، وهو سعر لم يتحقق حتى بالقيم الاسمية منذ أواسط الثمانينات. وإزاء الانخفاض السريع والشديد في الأسعار، تجددت جهود منظمة آويك للسيطرة على الإمدادات الداخلة إلى سوق النفط. ولم تكن الجهود الميدانية فعالة إلى حد كبير، حيث وجدت البلدان الأعضاء من الصعوبة بمكان إعادة تطبيق الضوابط التي كانت قد تخلت عن معظمها في العقد السابق. غير أن الجهود تكثفت مع

الشكل البياني ١-١٥: هدف آويك^١ للإنتاج النفطي مقابل الإنتاج النفطي الفعلي
(بملايين البراميل يوميا، ما لم يذكر خلاف ذلك)



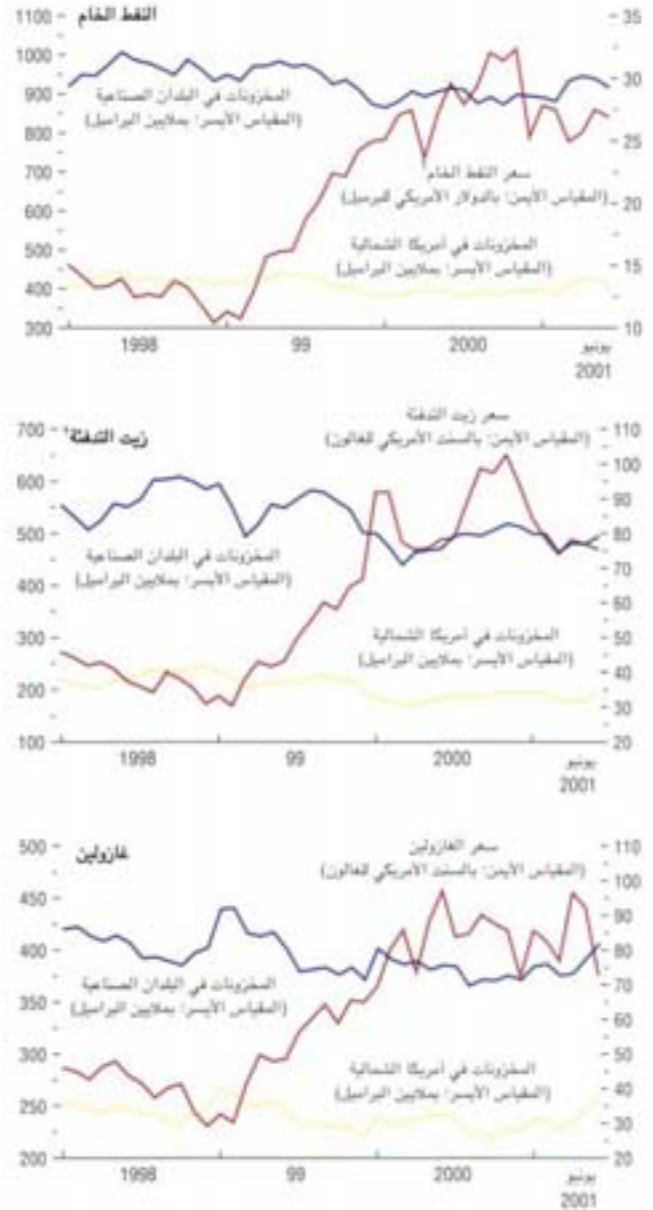
المصدر: شركة Bloomberg Financial Markets, LP.
^١ تشير الموانير إلى الزيادات في الإنتاج المستهدف لـ آويك^١ بينما تشير المربعات إلى الانخفاضات في هذا الإنتاج.

زيادة هبوط الأسعار من أجل التوصل إلى اتفاق قابل للتطبيق. وخلال النصف الأول من عام ١٩٩٩، تحسنت انتعاشة قوية في أسعار النفط أسهم فيها تزايد الطلب عليه بفضل قوة النمو الاقتصادي العالمي والحاجة إلى تعزيز المخزون، وكذلك التزام البلدان الأعضاء في منظمة "أوبك" بأهداف الإنتاج. وقد بلغت هذه الأسعار ٢٥ دولارا أمريكيا للبرميل مع حلول ديسمبر ١٩٩٩، وبلغ متوسطها ٢٨ دولارا للبرميل في عام ٢٠٠٠ مع تزايد الطلب واستمرار قوة الالتزام بالأهداف (الشكل البياني ١-١٥).

وفي الفترة من يناير إلى أغسطس ٢٠٠١، ظلت الأسعار في حدود النطاق المستهدف الذي حددته "أوبك" والذي يتراوح بين ٢٢ و ٢٨ دولارا للبرميل، وإن كانت هذه الأسعار قد تعرضت لتذبذبات شديدة في حدود هذا النطاق. وقد اقتربت الأسعار من الطرف الأعلى لهذا النطاق المستهدف في أوائل ٢٠٠١ وسرة أخرى في أواخر مايو. ولكن وتيرة النشاط الاقتصادي العالمي المتزايدة باستمرار، إلى جانب تصاعد مخزون النفط والمنتجات النفطية، أدت إلى ضعف شديد في الأسعار خلال شهري يونيو ويوليو (الشكل البياني ١-١٦). وفي الولايات المتحدة على وجه الخصوص، حدث هبوط حاد في أسعار الغازولين سواء على أساس التسليم الفوري أو قريب الأجل طوال هذه الفترة. مع تراكم المخزون حتى بلغ مستويات لم تشاهد منذ أواسط التسعينات - بدعم من تصاعد واردات الغازولين وزيادة الخام المخزون (أعلى من مستويات أواسط ٢٠٠٠ بمعدل ٦٪) وكذلك زيادة استخدام الطاقة الإنتاجية في معامل التكرير. وفي أعقاب الاعتداء الإرهابي في ١١ سبتمبر مباشرة، ارتفعت أسعار الخام القوية مبدئيا، ثم تراجعت إلى المستويات السائدة في الأسبوع السابق على الاعتداء - وساعدت على ذلك تأكيدات البلدان الأعضاء في منظمة "أوبك" بأنه سيجري زيادة الإنتاج إذا ما اقتضت الضرورة، إلى جانب هبوط الطلب المستمر على الخام والمنتجات، لا سيما على وقود المحركات النفاثة، الذي ارتبط بفرض قيود على حركة الملاحة الجوية.

وعلى جانب العرض، قامت منظمة "أوبك" بتخفيض الإنتاج النفطي في محاولة للحفاظ على أسعار النفط في حدود النطاق السعري المستهدف - فخفضت الناتج بمعدل ١.٥ مليون برميل يوميا تقريبا في الأول من فبراير وبمعدل مليون برميل أخرى يوميا في الأول من إبريل - وأعلنت في أواخر يوليو أن تخفيضها آخر بمعدل مليون برميل يوميا سوف يطبق في شهر سبتمبر. وقد ازداد الإنتاج النفطي لغير أعضاء "أوبك" زيادة متواضعة في عام ٢٠٠١.

الشكل البياني ١-١٦: المخزونات التجارية وأسعارها



المصدر: International Energy Agency, Oil Market Report
 ١ سعر النفط الخام هو السعر الإثاري لدى صندوق النقد الدولي، وهو متوسط لأسعار خامات غرب تكساس الوسيط وبرت النفط المتحدة ودي.
 ٢ منتجات يستخدم جزء كبير منها كوقود لتدفئة، بما فيها الديزل وزيت الغاز الأخرى والغازات البترولية المسيلة.

واستأنف العراق صادراته النفطية بعد إيقاف الشحنات لفترة وجيزة احتجاجاً على العقوبات الاقتصادية التي فرضتها الأمم المتحدة.^{١٢}

كذلك تتوقف الآفاق المستقبلية لأسعار النفط على نمو الاقتصاد العالمي، وخصوصاً في البلدان الصناعية الرئيسية، وعلى احتمالات استمرار التوافق داخل منظمة "أوبك" - حيث تشير أسعار العقود المستقبلية إلى توقع المشاركين في السوق بصفة عامة الحفاظ على النطاق السعري المستهدف الذي حددته المنظمة. وقد ازدادت أسعار العقود المستقبلية قريبة الأجل زيادة طفيفة عقب الاعتداء الإرهابي في ١١ سبتمبر، بينما انخفضت في حالة العقود طويلة الأجل. واعتباراً من أواسط سبتمبر، أصبحت أسعار النفط الخام نحو ٢٧ دولاراً أمريكياً في نهاية ٢٠٠١، ثم تنخفض إلى نحو ٢٢ دولاراً مع نهاية ٢٠٠٢. وإضافة إلى أجواء عدم اليقين الاقتصادي والسياسي المحيطة بسوق النفط، ينبغي التأكيد على حساسية سوق المنتجات النفطية لاضطرابات الإنتاج والتوزيع. فعلى سبيل المثال، لما كان استخدام الطاقة الإنتاجية في معامل التكرير الأمريكية يبلغ حالياً نحو ٩٣٪ والاستثمار الموجه لتعزيز هذه الطاقة لم يتجاوز قادراً بسيطاً في الآونة الأخيرة، فإن أسواق المنتجات لا يوجد أمامها سوى مساحة ضيقة للتصرف والحركة في حالة حدوث انهيار غير متوقع أو غير ذلك من الاضطرابات على صعيد العرض.

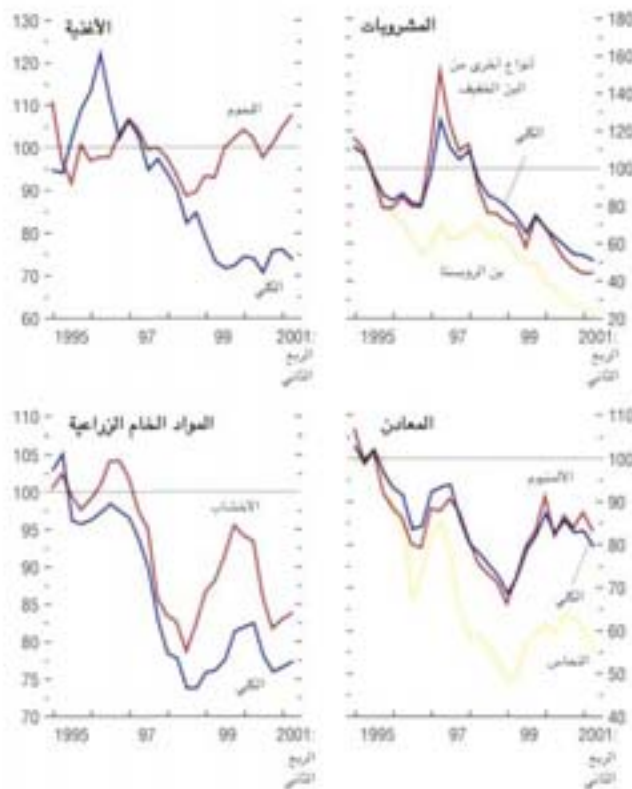
السلع الزراعية

أخفق إنتاج معظم السلع الزراعية في التكيف مع تباطؤ نمو الطلب في الفترة ١٩٩٧-١٩٩٨. وكان من الصعب امتصاص المخزون المتراكم خلال هذين العامين نتيجة لتعاقب المحاصيل الوفيرة في تلك الفترة. وعلى ذلك، لا تزال الأسعار أدنى بكثير على وجه العموم من مستوياتها المسجلة في أواسط إلى أواخر التسعينات (الشكل البياني ١-١٧). وفي حين أن التباطؤ الجاري في الطلب العالمي قد يزيد من ضعف الأسعار، فإن انخفاض أسعار الجانب الأكبر من هذه السلع الأساسية يغلب عليه النشوء من أوضاع العرض وليس الطلب. وعلى سبيل التحديد، أدت انخفاضات الأسعار على مدى السنوات الأخيرة إلى بعض التحول الاستراتيجي بين المحاصيل السنوية ولكنه لم يؤد عموماً إلى انخفاض الإنتاج

^{١٢} تنتهي في ٣٠ نوفمبر ٢٠٠١ اتفاقية العراق مع الأمم المتحدة التي تقضي بتصدير النفط في مقابل الأغذية والأدوية، مما يسد إلى عدم اليقين السائد فيما يتعلق بالتعرض النفطي على المدى القصير.

الشكل البياني ١-١٧: مؤشرات أسعار السلع الأساسية

(بنسبة ١٩٩٥ = ١٠٠)



المصدر: The National Business & Yellow Sheets, Urnerbarry Publications و Tropical Timber Journal و Bloomberg Financial Markets, LP وشركة Review وصناعة الغابات، وزارة الزراعة الأمريكية، وورشة معادن لندن، وساندياب خيرا، البنك الدولي وصندوق النقد الدولي.

الجدول ١-١٢: مقاييس التقلب

الانحراف المعياري لمعدلات النمو الشهرية	
٠.٤	الإنتاج الصناعي ^١
٧.٠	بلدان مجموعة السبعة
٢.٧	الامتدادات الصناعية الجديدة في آسيا ^٢
١.٧	السيل-٤ ^٣
١.٧	مؤشر أسعار السلع غير النفطية ^٤
١٤.٧	مبيعات أشياء المواصلات العالمية ^٥

^١ مصنوعة للسلاسل الرسمية المطروح منها الوسط. الشهر الثاني من ١٩٩٢ - الشهر الثالث من ٢٠٠١.

^٢ منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة التابعة للصين وكوريا وسنغافورة ومنطقة تايوان الصينية.

^٣ إندونيسيا وماليزيا والفلبين وتايلاند.

^٤ مصنوعة للسلاسل الرسمية المطروح منها الوسط. الشهر الأول من ١٩٩١ - الشهر الرابع من ٢٠٠١.

مع ضعف الإنتاج الصناعي في عام ٢٠٠١، فعلى سبيل المثال، هبطت أسعار الألومنيوم بمعدل ١٥٪ وأسعار النحاس بمعدل ١٨٪ بين شهر يناير ونهاية أغسطس ٢٠٠١ (الشكل البياني ١-١٧). ومن المتوقع أن تتحسن أسعار هذين النوعين من المعادن ومعظم المعادن الأخرى في عام ٢٠٠٢. كلما ازداد الانتعاش رسوخا، غير أن ميزان المخاطر قصيرة الأجل ربما يكون مائلا في اتجاه الانخفاض، ويبدو من المرجح أن تظل الأسعار على وجه العموم أقل بكثير من مستوياتها المسجلة في أواسط التسعينات. حتى مع حدوث بعض التحسن في عام ٢٠٠٢، وقد تحركت أسعار الذهب نحو الارتفاع الشديد في البداية كرد فعل للاعتداء الإرهابي في ١١ سبتمبر ثم عادت إلى الانخفاض مرة أخرى - وإن ظلت أعلى من المستوى الذي بلغته في أواسط عام ٢٠٠١.

أشياء المواصلات

تمثل الرقائق الدقيقة (microchips) عنصرا متزايدا الأهمية في التجارة الدولية، وهي تنطوي على كثير من خصائص السلع الأولية رغم عدم كونها سلعة من هذا النوع، وقد تضررت بشدة صناعة الإلكترونيات من جراء تباطؤ النشاط العالمي، قانخفضت أسعار أشياء المواصلات انخفاضا حادا كما ضعفت المبيعات لجميع الأسواق الرئيسية بدرجة ملحوظة منذ أواسط عام ٢٠٠٠ عقب النمو السريع الذي تحقق على مدى العام السابق (الشكل البياني ١-١٨). وبينما انخفضت طلبات المعدات الجديدة أو ألغيت، اتسم تعديل أوضاع العرض بالبطء - فيما يرجع جزئيا إلى المصاعب التي تواجه تشغيل المصانع بطاقة أقل من الطاقة المثلى - كما أصبح المخزون مغرما في الضخامة.

الكلي. وقد كان الموقف بالغ الخطورة بالنسبة للأشجار وغيرها من المحاصيل المعمرة - ومن أبرزها البن والكافا والسكر وزيت النخيل وزيت جوز الهند والقطن والصمغ اللبني. أما الاستثناءات الجديرة بالذكر التي لا يسري عليها الضعف الكلي في أسواق السلع الزراعية فهي أسعار الأخشاب واللحوم. وقد تدعمت أسعار الأخشاب استنادا إلى قوة الطلب على أعمال التشييد، لا سيما في الولايات المتحدة، وإلى عوامل مؤسسية من بينها الحصص وضوابط التجارة. أما أسعار اللحوم فقد تأثرت بمشكلات أمراض الماشية في أوروبا وأمريكا الجنوبية وبالتدابير التي اتخذت للسيطرة على هذه المشكلات.

وأكثر الحالات تطرفا من حيث انخفاض أسعار السلع الزراعية هي حالة البن. ففي السبعة أشهر الأولى من عام ٢٠٠١، بلغت أسعار بن الرويستا والبن العربي نحو ٢٠٪ و ٥٠٪، على التوالي، من متوسطات الثلاثين عاما السابقة المعدلة حسب التضخم. وخلال الأعوام الثلاثة الماضية تدهورت أسعار البن بشكل تصاعدي: فقد كان نمو الطلب غير كاف لامتصاص الإمدادات المتزايدة، لا سيما من البرازيل وقيمت نام، مما أدى إلى تراكم المخزون، وفي الماضي، كانت موجات الصقيع تعمل على تخفيف وطأة هذه الظروف. غير أن هذا "الحل" قد أصبح أقل ترجيحيا، حيث حدثت تنقلات في منطقة زراعة البن ثم أصبح هذا النشاط مركزا في المناطق الأقل تعرضا للصقيع. وقد أصبحت البرازيل أكبر منتج لبن الرويستا - الذي يزرع في المناطق العالية من الصقيع - بالإضافة إلى الاحتفاظ بمركزها التقليدي كأكبر منتج للبن العربي. أما قبيبت نام فقد دخلت السوق خلال العقد الماضي وأصبح ترتيبها الثاني على مستوى العالم من حيث إنتاج بن الرويستا. وعلى صعيد الطلب، حدث تراجع في نمو الاستهلاك، ولم يتحقق سوى القليل من النجاح في تشجيع استهلاك البن في الأسواق ذات مستويات الاستهلاك الفردي المنخفضة، بينما لم تشر محاولات منظمة الدول الإفريقية المنتجة للبن لوضع نظام يضمن احتفاظ المصدر بجزء من حصيلة الصادرات.

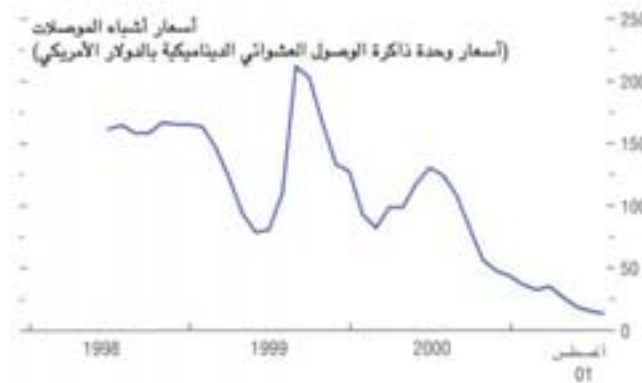
المعادن

كانت مخزونات وأسعار السلع سريعة في استجابتها لإشارات ضعف النشاط العالمي أو قوته خلال السنوات القليلة الماضية. وقد استنفدت في عام ٢٠٠٠ مخزونات المعادن الضخمة التي تراكمت في أعقاب الأزمات المالية والاقتصادية في ١٩٩٧-١٩٩٨، ولكن التراكم عاد من جديد

الملحق الثاني: السيناريوهات البديلة

الشكل البياني ١-١٨: مبيعات وأسعار أشباه الموصلات

(التعريفات: من عام إلى آخر كنموذجين لثلاثة شهور، ما لم يذكر خلاف ذلك)



المصادر: شركة بولند، CEIC المحدودة، وPrimark Danastream. ^١ منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة التابعة للصين وإندونيسيا وكوريا وساليزيا والفلبين وسنغافورة ومقاطعة تايوان الصينية وتايوان.

وكما أوضحنا آنفا، إن بلدان رابطة أمم جنوب شرق آسيا (آسيان) والاقتصادات الصناعية الجديدة في آسيا، باستثناء إندونيسيا ومنطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة كانت شديدة الانكشاف للتقلبات الأخيرة التي مرت بها صناعة الإلكترونيات. ولما كانت صادرات السلع الإلكترونية تمثل ما بين ثلث الصادرات الكلية في تايلند ونحو ثلثي الصادرات الكلية في ماليزيا والفلبين، فقد أسهم تزايد الطلب العالمي على الإلكترونيات في تحسن النمو بقوة لدى الاقتصادات الآسيوية المساعدة عقب أزمتي ١٩٩٧-١٩٩٨. كما أدى انهيار الطلب منذ أواسط عام ٢٠٠٠ إلى حدوث ضعف حاد في النشاط الاقتصادي بالمنطقة، بل إن الإنتاج الصناعي في الاقتصادات الآسيوية الصناعية الجديدة واقتصادات "آسيان" كان أكثر تقلبا بكثير عما هو الحال في الاقتصادات الصناعية الكبيرة على مدى العقد الماضي، مما يرجع إلى التقلبات في مبيعات أشباه الموصلات العالمية وتزايد تركيز الإنتاج الآسيوي في مجال الإلكترونيات (الجدول ١-١٢).

الملحق الثاني: السيناريوهات البديلة - كيف يمكن أن يؤثر نمو الإنتاجية متوسط الأجل على الآفاق المستقبلية قصيرة الأجل؟

نظرا لما حققته سياسات الاقتصاد الكلي السليمة من استقرار في التوقعات المتعلقة بالتضخم، فإن آراء القطاع الخاص بشأن النمو في المستقبل تمثل عاملا ذا أهمية متزايدة في الدورة الاقتصادية. وبالتالي، يعتبر معدل نمو الإنتاجية الأساسي شاغلا محوريا في الاقتصاد العالمي. وفي الولايات المتحدة، يتركز الغموض حول حجم زيادة نمو الإنتاجية المرتبط بثورة تكنولوجيا المعلومات (التي يتناولها الفصل الثالث بالتفصيل) وما يرتبط بذلك من تساؤلات عما إذا كان الرواج الذي شهدته نهاية التسعينات قد ولد استثمارا مفرطا بدرجة ملحوظة. وفي مناطق أخرى، يرتبط عدم التأكد من معدل نمو الناتج الممكن بمدى سرعة اللحاق بركب التقدم التكنولوجي. ويتأثير الإصلاحات الهيكلية المستقبلية، لا سيما في منطقة اليورو واليابان.

وقد تم بحث بعض هذه القضايا في أعداد سابقة من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي. ففي الفصل الثاني من عدد

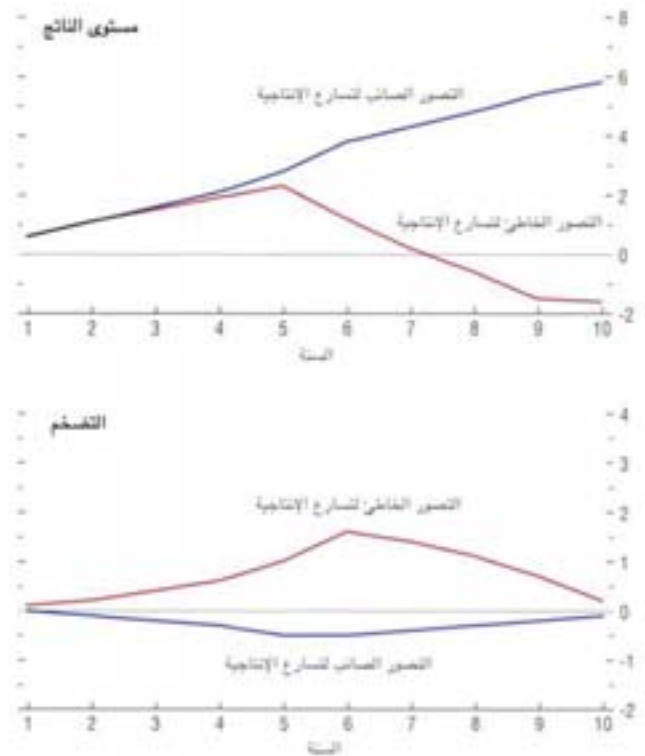
الجدول ١-١٣: معدلات نمو الناتج الممكن في السيناريو الأساسي

الزيادة	٢٠٠٦-٢٠٠٧	٢٠٠٦-١٩٩٩	
—	٢.٢	٢.٢	الولايات المتحدة
-٠.٢	٢.٦	٢.٤	منطقة اليورو
—	١.٦	١.٦	اليابان
—	٢.٨	٢.٨	بلدان صناعية أخرى

أكتوبر ٢٠٠٠، وردت نماذج محاكاة توضح تأثير الإخفاق في إدراك تسارع أو تباطؤ نمو الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج منذ خمس سنوات مضت، ويتبين من هذه النماذج، التي تجمع بين تغير نمو الإنتاجية في المستقبل وإعادة تقييم المركز الدوري الجاري، كيف يمكن أن تتسبب التقديرات الخاطئة لاتجاهات النمو السابقة والمستقبلية في خلق اضطرابات دورية شديدة، ويوضح الشكل البياني ١-١٩ مسار الناتج الحقيقي والتضخم في موقف يفترض فيه الناس إما على نحو صائب أو خاطئ أن نمو الإنتاجية قد ارتفع بمعدل ٠.٥٪ (وفي حالة الخطأ يفترض أنهم يدركون الخطأ بعد مرور خمس سنوات)، والمقصود بنموذج المحاكاة هذا توضيح النتائج العملية التي تترتب على صعوبة تحديد اتجاهات الإنتاجية طويلة الأجل، لا سيما في وجود الدورات الاقتصادية، وتعديلات البيانات، وغير ذلك من الآثار، وكما يرى القارئ، إنه من الصعوبة بمكان التمييز بين مسارين على مدى فترة الخمس سنوات الأولى، ولكن سيناريو التصور الخاطئ ينطوي على هبوط ملحوظ في النشاط الاقتصادي بمجرد إدراك الخطأ نظرا للحاجة إلى تصحيح الإقراط المصاحب للوقرة السابقة. أما السيناريو البديل الوارد فيما بعد فيتوسع في نطاق هذا النوع من التحليل من خلال النظر إلى كيفية تأثير الافتراضات البديلة بشأن نمو الناتج الممكن في السابق أو في المستقبل على الاقتصاد العالمي خلال السنوات القليلة القادمة.

غير أنه من المفيد قبل وصف هذه السيناريوهات تحديد الافتراضات التي تستند إليها التنبؤات الجارية التي يناقشها متن هذا الفصل، ويعرض الجدول ١-١٣ معدل النمو المتوسط للناتج الممكن المفترض لمناطق العملات الثلاث الرئيسية والاقتصادات المتقدمة الأخرى. ففي الولايات المتحدة، من المفترض أن يقل نمو الناتج الممكن مستقرا

الشكل البياني ١-١٩: سيناريو توضيحي على مستوى البلد الواحد: عدم التأكد من تطورات الإنتاجية (٠.٥ الانحرافات عن الخط الأساسي)



المصدر: عدد أكتوبر ٢٠٠٠ من تقرير افاق الاقتصاد العالمي، صفحة ٥٥.

السيناريو الأساسي بنسبة ٠.٥٪ في باقي الاقتصادات المتقدمة، نظرا للموقف المخيب للأمال فيما يتعلق بمكاسب الإصلاحات الهيكلية والحقا بركب التقدم في مجال تكنولوجيا المعلومات. وبناء عليه، تكون الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج بحلول عام ٢٠٠٦ أقل من الوارد في السيناريو الأساسي بنسبة ٢.٥٪ في جميع الاقتصادات المتقدمة. وهناك افتراضان منفصلان بشأن التوقعات المعنية بالأسواق المالية، ففي سيناريو "الإدراك الفوري"، تترك الأسواق الحقائق الجديدة على الفور - بما فيها الحاجة إلى تصحيح الاستثمار في الولايات المتحدة - مما يؤدي إلى هبوط مفاجئ في سعر الدولار الأمريكي مقابل اليورو وعملات معظم الاقتصادات المتقدمة الأخرى مع انعكاس مسار تدفقات رؤوس الأموال (علما بأن أسواق الأسهم الأمريكية تشهد هبوطا مفاجئا أيضا). غير أن هذا لا ينطبق على سعر الصرف مقابل الين الياباني نتيجة للافتقار إلى خيارات على صعيد السياسة النقدية في مواجهة المصاعب المستمرة في الاقتصاد الياباني. وفي سيناريو "التعديل التدريجي"، يأتي إدراك البيئة الجديدة بسرعة أقل، مما يؤدي إلى تعديل أكثر تراخيا لأسعار الصرف وأسواق الأسهم.

وفي كل السيناريوهات، يفترض أن تتبع السياسات النقدية مسارا استشرافيا على نمط قاعدة تيلور^{١٢}، بحيث تستجيب للتغيرات في معدل التضخم الأساسي المستقبلي وفجوة الناتج القائمة، بينما تسمح سلطات المالية العامة بعمل أدوات الضبط اللقائي ولكنها لا تقدم على تطبيق سياسات تقوم على حرية التصرف الاستصوابي.

ويعرض الجدول ١-١٤ والشكل البياني ١-٢٠ نتائج ارتفاع نمو الناتج الممكن في الولايات المتحدة. ومع تراكم الأدلة على قوة نمو الإنتاجية واستمرار العائدات الفعلية في الولايات المتحدة، تتوفر للدولار الأمريكي وسوق الأسهم قوة دفع رافعة على نحو مطرد. وتؤدي قوة التوقعات المتعلقة بالآرباح والأجور في المستقبل إلى زيادة الاستثمار. وكذلك الاستهلاك إن كان بدرجة أقل إلى حد ما، مما يعمل على زيادة الطلب والناتج المحليين بأكبر من ارتفاع الطاقة الممكنة. وهو ما يوازنه جزئيا فقط تشديد السياسة النقدية مع ظهور الضغوط التضخمية. وتعمل طفرة الواردات الأمريكية على دعم النشاط الاقتصادي في باقي أنحاء

ند ٣.٢٥٪ على مدى السنوات الخمس القادمة، وهو مستوى قريب من الحد الأدنى في النطاق المقبول الذي تراوح بين ٣٪ و ٤.١٪ وفي اليابان، حيث استمر هبوط نمو الناتج الممكن طوال أواخر التسعينات، من المفترض أن يرتفع عن قيمته الحالية التي تبلغ ١.٢٥٪ إلى ١.٧٥ بحلول عام ٢٠٠٦ مع تنفيذ الإصلاحات الهيكلية. وفي منطقة ليورو، من المفترض أيضا أن يعمل التقدم الجاري في إصلاحات الهيكلية إلى جانب انتعاش تكنولوجيا المعلومات لى دفع النمو في الناتج الممكن، الذي يرتفع بمعدل ٢.٠٪ بين الفترتين ١٩٩٦-٢٠٠١ و ٢٠٠٢-٢٠٠٦. ومن مفترض بلوغ مستوى وزيادة مقاربين في المملكة المتحدة، كبر عضو في مجموعة البلدان المتقدمة الأخرى، وإن كان نمو المجمع للناتج الممكن في مجموعة البلدان الصناعية لأخرى يظل ثابتا عند مستوى ٢.٧٥٪ تقريبا.

فكيف يمكن للتغيرات في معدلات نمو الناتج الممكن هذه أن تؤثر على آفاق الاقتصاد خلال السنوات القليلة القادمة؟ بحث هذا الملحق احتمالين كليهما يفترض أن يتحقق في أية عام ٢٠٠٢:

- نمو الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج في الولايات المتحدة مستقبلا يزيد على المستوى الوارد في السيناريو الأساسي بنسبة ٠.٥٪. يؤدي هذا الافتراض إلى تحريك الناتج الممكن من الحد الأدنى إلى الحد الأعلى في نطاق التقديرات الحالي، لا سيما حين تدخل في المعادلة زيادة تراكم رؤوس الأموال المرتبطة بارتفاع الإنتاجية. ومن المفترض أن تزداد قوة سوق الأسهم الأمريكية بالتدريج مع تزايد الأدلة شيئا فشيئا على ارتفاع النمو في الولايات المتحدة.
- الناتج الممكن مخيب للأمال في البلدان الصناعية: يفترض سيناريو انخفاض إنتاجية البلدان الصناعية أن نمو الإنتاجية الكلية الأساسية لعوامل الإنتاج في الولايات المتحدة يقل عن الوارد في السيناريو الأساسي بنسبة ٠.٢٥٪ منذ عام ١٩٩٦. ونتيجة لذلك، فإضافة إلى تباطؤ الإنتاجية في المستقبل، يوجد حاليا قدر كبير من الاستثمار المفرط بفعل انخفاض الناتج الممكن الأساسي. ومن ثم انخفاض المستوى المرغوب من مخزون السلع الرأسمالية. وفي نفس الوقت، من المفترض أن يكون نمو الإنتاجية منذ عام ٢٠٠٢ قما بعد أقل من الوارد في

^{١٢} تشمل البيانات التعديلات الأخيرة في حسابات إجمالي الناتج المحلي للفترة ١٩٩٨-٢٠٠٠، مما أدى إلى تخفيض كبير في نمو الناتج والإنتاجية لعام ٢٠٠٠.

الجدول ١-١٤: سيناريو بديل: نمو أسرع في إنتاجية الولايات المتحدة
(الانحراف عن السيناريو الأساسي %، ما لم يذكر خلاف ذلك)

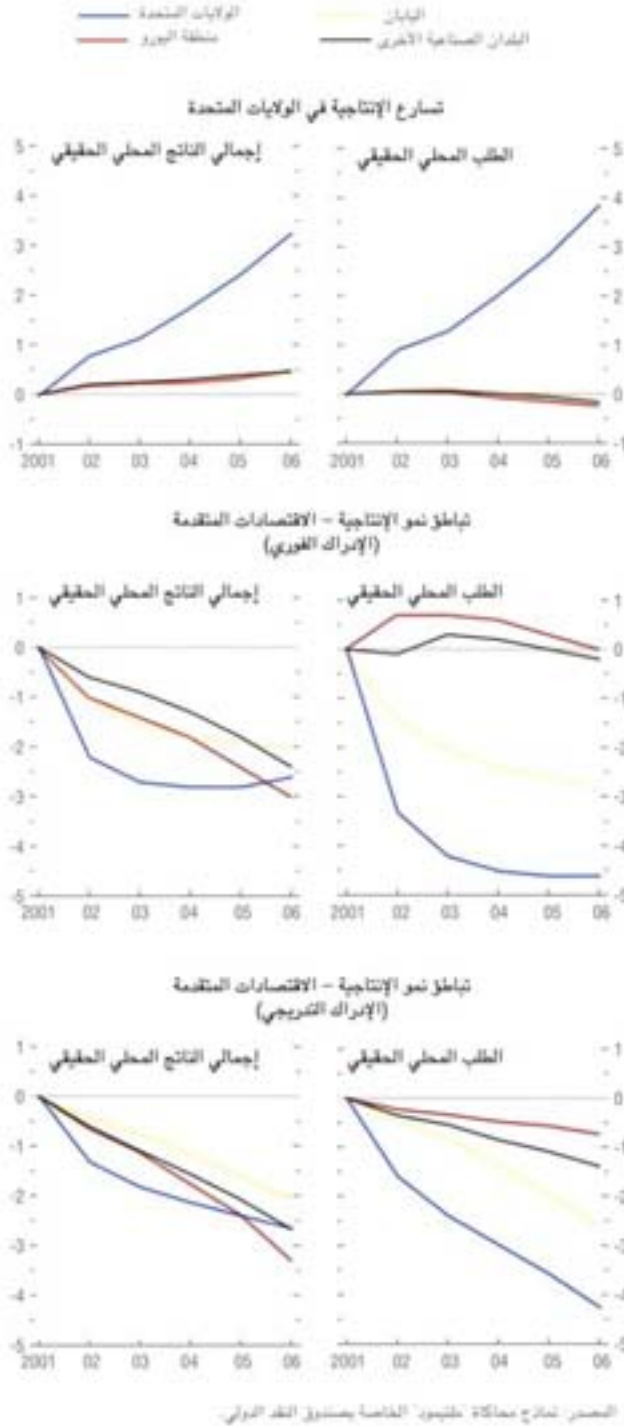
٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٤	٢٠٠٣	٢٠٠٢	
١.٢	٠.٩	٠.٧	٠.٥	٠.٣	إجمالي الناتج المحلي العالمي
					الولايات المتحدة
٢.٢	٢.٤	١.٨	١.١	٠.٨	إجمالي الناتج المحلي المحلي
٢.٢	٢.٥	١.٨	١.٢	٠.٦	الناتج الممكن
٢.٨	٢.٨	٢.٠	١.٣	٠.٩	الطلب المحلي الحقيقي
٧.٩	٤.٥	٤.٠	٢.٦	٢.٣	الاستثمار المحلي
١.٤	١.٠	٠.٧	٠.٤	٠.٤	سعر الصرف الفعلي الحقيقي
٨٩.٧-	٥٩.١-	٢٧.٨-	٢٢.٥-	١١.٥-	الحساب الجاري (ببلايين الدولارات الأمريكية)
٠.٦-	٠.٤-	٠.٢-	٠.١-	٠.٢-	صافي إيداع القطاع الخاص (نقاط مئوية من إجمالي الناتج المحلي)
٠.٢	٠.١	٠.١	٠.١	—	التضخم حسب مؤشر أسعار المستهلك (نقاط مئوية)
٠.٦	٠.٤	٠.٢	٠.٢	٠.٣	سعر الفائدة قصير الأجل (نقاط مئوية)
					منطقة اليورو
٠.٤	٠.٣	٠.٢	٠.٢	٠.٢	إجمالي الناتج المحلي المحلي
٠.٦-	—	—	—	—	الناتج الممكن
٠.٢-	٠.١-	٠.١-	—	٠.١	الطلب المحلي الحقيقي
١.٨-	١.١-	٠.٦-	٠.٣-	٠.٢	الاستثمار المحلي
١.٣-	٠.٨-	٠.٥-	٠.٣-	٠.٢-	سعر الصرف الفعلي الحقيقي
٢.٤-	١.٥-	١.٠-	٠.٥-	٠.٥-	سعر الصرف المحلي للدولار الأمريكي
٢٠.٧	٢١.٩	١٢.٦	٧.٩	٤.٦	الحساب الجاري (ببلايين الدولارات الأمريكية)
٠.٣	٠.٣	٠.٢	٠.١	—	صافي إيداع القطاع الخاص (نقاط مئوية من إجمالي الناتج المحلي)
٠.٤	٠.٣	٠.٢	٠.١	—	التضخم حسب مؤشر أسعار المستهلك (نقاط مئوية)
٠.٩	٠.٩	٠.٦	٠.٤	٠.٢	سعر الفائدة قصير الأجل (نقاط مئوية)
					اليابان
٠.٤	٠.٣	٠.٢	٠.٢	٠.٢	إجمالي الناتج المحلي المحلي
٠.٦-	—	—	—	—	الناتج الممكن
٠.٦-	—	—	٠.٦	٠.٦	الطلب المحلي الحقيقي
١.٣-	٠.٧-	٠.٤-	٠.٢-	٠.٣	الاستثمار المحلي
١.٩-	١.٤-	٠.٩-	٠.٥-	٠.٤-	سعر الصرف الفعلي الحقيقي
٢.٧-	٢.٠-	١.٢-	٠.٧-	٠.٥-	سعر الصرف المحلي للدولار الأمريكي
٢٠.٣	١٢.٧	٨.٩	٥.٨	٢.٢	الحساب الجاري (ببلايين الدولارات الأمريكية)
٠.٣	٠.٢	٠.٢	٠.١	—	صافي إيداع القطاع الخاص (نقاط مئوية من إجمالي الناتج المحلي)
٠.٣	٠.٢	٠.١	٠.١	—	التضخم حسب مؤشر أسعار المستهلك (نقاط مئوية)
١.١	٠.٧	٠.٤	٠.٣	٠.١	سعر الفائدة قصير الأجل (نقاط مئوية)
					الاقتصادات الصناعية الأخرى
٠.٥	٠.٤	٠.٣	٠.٢	٠.٢	إجمالي الناتج المحلي المحلي
٠.٢-	٠.١-	—	٠.١	٠.١	الطلب المحلي الحقيقي
٣٦.٤	٢٢.٣	١٤.٨	٨.٤	٤.٨	الحساب الجاري (ببلايين الدولارات الأمريكية)
					البلدان الصناعية
١.٥	١.١	٠.٨	٠.٦	٠.٤	إجمالي الناتج المحلي المحلي
١.٤	١.٠	٠.٨	٠.٥	٠.٤	الطلب المحلي الحقيقي
٢.٣-	٠.٩-	٠.٦-	٠.٢-	٠.٢	الحساب الجاري (ببلايين الدولارات الأمريكية)
					البلدان النامية
٠.٦	٠.٤	٠.٢	٠.٢	٠.١	إجمالي الناتج المحلي المحلي
٠.٩	٠.٧	٠.٤	٠.٣	٠.٢	الطلب المحلي الحقيقي
٢.٣	٠.٩	٠.٦	٠.٢	٠.٢-	الحساب الجاري (ببلايين الدولارات الأمريكية)

الناتج المحلي. وخلاصة القول إن هذا السيناريو هو استمرار للتوسع بقيادة الولايات المتحدة الذي كان صفة مميزة للجزء الأخير من التسعينات، والاختلالات وما أسفرت عنه من أجواء غموض على الصعيد العالمي. فهل يمكن استمرار مثل هذا الموقف لفترة مطولة؟ لقد شهدت عدة مناطق للاستيطان الأوروبي الجديد، مثل أستراليا وكندا (ولكن ليس الولايات المتحدة)، حالات عجز

العالم، بالرغم من هبوط الاستثمار في أماكن أخرى على المدى المتوسط مع تحول رؤوس الأموال إلى الولايات المتحدة. وحيث إن الولايات المتحدة هي محرك الاقتصاد العالمي، فسوف يتسع نطاق الاختلالات الحالية. وعلى ذلك، يزداد عجز الحساب الجاري الأمريكي بما يعادل ٩٠ بليون دولارا أمريكيا وينحرف صافي الإيداع الخاص عن مساره على نحو مطرد بما يزيد على نصف نقطة مئوية من إجمالي

الشكل البياني ١-٢٠: تأثير التغيرات في نمو الإنتاجية

(الانحراف / عن إجمالي الناتج المحلي الفعلي الوارد في السيناريو الأساسي)



المصدر: نماذج محاكاة طينجوت الخاصة بصندوق النقد الدولي.

كبير لا يختلف في حجمه عن العجز الجاري في الولايات المتحدة، وكذلك معدلات استثمار منخفضة على مدى الفترة ١٩٨٠-١٩٩٣. غير أن مناطق الاستيطان الأوروبي الجديد في هذه الحالة كانت تستفيد من مورد (الأرض الجديدة) غير متوفر في البلدان الأوروبية التي تقدم رؤوس الأموال. وكانت أفواج العمالة الكبيرة الداخلة عنصرا مكملا لهذا المورد. أما الولايات المتحدة فهي تستفيد حاليا من التكنولوجيا المتداولة على نطاق واسع (راجع الفصل الثالث). وحتى إذا استطاعت الولايات المتحدة، مثلما يفترض هذا السيناريو، تحقيق مزيد من التوسع في الإنتاجية الحالية التي تميزها عن البلدان الصناعية الرئيسية الأخرى، فمن المرجح ألا يستمر هذا الموقف لمدة طويلة، وخصوصا إذا ما تم إجراء الإصلاحات الهيكلية. فمثلما اتسعت الفجوة بين الناتج الممكن في الولايات المتحدة وباقي أنحاء العالم، يمكن أن تزداد فرص لحاق البلدان الأخرى بالولايات المتحدة من خلال محاكاة الأساليب التنظيمية الأمريكية. وعند نقطة معينة، سوف يتعكس مسار ارتفاع العائد الحقيقي المتوقع للولايات المتحدة، والمربط بتدفقات رؤوس الأموال وقوة سعر الصرف، وذلك بصورة تدريجية في الوضع الأمثل.

أما المجموعة الثانية من السيناريوهات فتتهم بعواقب تباطؤ الإنتاجية حول العالم، إلى جانب إدراك أن الافتراضات المفرطة في التفاؤل بشأن معدلات نمو الناتج الممكن في الأونة الأخيرة قد أدت إلى غرط الاستثمار والاستهلاك بدرجة ملحوظة داخل الولايات المتحدة.

وعند إدراك أن الناتج الأمريكي الممكن يقل عن المفترض في البداية بنسبة ١.٥٪، سوف تنخفض الاستثمارات من أجل استعادة النسبة المنشودة للناتج إلى رأس المال، وبشكل أعم، يؤدي انخفاض نمو الإنتاجية في الولايات المتحدة وغيرها من البلدان أيضا إلى إضعاف الثروة، ومن ثم الاستثمار والاستهلاك. أما أكثر الصور تطرفا ضمن هذا السيناريو، حسبما يوضح الجدول ١-١٥، فهو حين تبادر الأسواق المالية على الفور بإعادة تقييم الموقف على نحو صحيح، مما يؤدي إلى زوال كثير من الاختلالات الدولية القائمة بتكاليف باهظة على الناتج والطلب العالميين في الأجل القصير. وفي هذه الحالة، تهبط أسعار سوق الأسهم الأمريكية بمعدل ٢٠٪ مع إدراك عواقب غرط الاستثمار، كما ينخفض سعر الدولار بمقدار مقارب أمام اليورو بنسبة ١٥٪ مقابل عملات البلدان الصناعية الأخرى، باستثناء الين الياباني، مع إدراك العواقب على تدفقات رؤوس الأموال، مما يعطي دفعة للتصدير الحقيقية ويعمل

الجدول ١-٥: سيناريو بديل: الإدراك الفوري لتباطؤ نمو الإنتاجية
(الانحراف عن السيناريو الأساسي /، ما لم يذكر خلاف ذلك)

٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٤	٢٠٠٣	٢٠٠٢	
٢,٢٠٠	٢,١٠٠	١,٨٠٠	١,٦٠٠	١,٤٠٠	إجمالي الناتج المحلي الحقيقي العالمي
٢,٦٠٠	٢,٨٠٠	٢,٨٠٠	٢,٧٠٠	٢,٢٠٠	الولايات المتحدة
٢,٢٠٠	٢,١٠٠	٢,٦٠٠	٢,٦٠٠	١,٦٠٠	إجمالي الناتج المحلي الحقيقي
١,٦٠٠	١,٦٠٠	١,٥٠٠	١,٢٠٠	٢,٢٠٠	الناتج الممكن
٨,١٠٠	٨,٢٠٠	٧,٧٠٠	٧,٠٠٠	٢,٧٠٠	الطلب المحلي الحقيقي
٨,٧٠٠	٧,٩٠٠	٧,٤٠٠	٧,٢٠٠	٧,٩٠٠	الاستثمار الحقيقي
١٦٠,٥	١١١,٢	١١٩,٢	٨٦,٤	٤٠,٦	سعر الصرف الفعلي الحقيقي
٠,٨	٠,٨	٠,٨	٠,٧	٠,٤	الحساب الجاري (ببلايين الدولارات الأمريكية)
٠,٦	٠,٦	٠,٦	٠,٦	٠,٥	صافي إيداع القطاع الخاص (نقاط مئوية من إجمالي الناتج المحلي)
٠,٦	٠,٦	٠,٥	٠,٧	٠,٤	التضخم حسب مؤشر أسعار المستهلك (نقاط مئوية)
					سعر الفائدة قصير الأجل (نقاط مئوية)
					منطقة اليورو
٢,٠٠٠	٢,٤٠٠	١,٨٠٠	١,٤٠٠	١,٠٠٠	إجمالي الناتج المحلي الحقيقي
٢,٢٠٠	١,٨٠٠	١,٤٠٠	٠,٩٠٠	٠,٥٠٠	الناتج الممكن
—	٠,٢	٠,٦	٠,٧	٠,٧	الطلب المحلي الحقيقي
٢,٨٠٠	٢,٧٠٠	٢,٦٠٠	٢,٦٠٠	١,٢٠٠	الاستثمار الحقيقي
٩,٦٠٠	٩,٨٠٠	٩,٩٠٠	١٠,٦٠٠	١٠,٤٠٠	سعر الصرف الفعلي الحقيقي
١٧,٩	١٧,٦	١٧,٥	١٧,٧	١٧,٨	سعر الصرف الحقيقي للدولار الأمريكي
٨٨,٢٠٠	٧٢,٦٠٠	٥٢,٢٠٠	٣٥,٣٠٠	٩,٥٠٠	الحساب الجاري (ببلايين الدولارات الأمريكية)
١,٢٠٠	١,٤٠٠	١,٢٠٠	٠,٩٠٠	٠,٢٠٠	صافي إيداع القطاع الخاص (نقاط مئوية من إجمالي الناتج المحلي)
٠,٢٠٠	٠,٤٠٠	٠,٥٠٠	٠,٨٠٠	١,٦٠٠	التضخم حسب مؤشر أسعار المستهلك (نقاط مئوية)
٢,٢٠٠	٢,٢٠٠	٢,٢٠٠	١,٩٠٠	١,٦٠٠	سعر الفائدة قصير الأجل (نقاط مئوية)
					اليابان
٢,٠٠٠	١,٩٠٠	١,٨٠٠	١,٥٠٠	١,٠٠٠	إجمالي الناتج المحلي الحقيقي
٢,٧٠٠	٢,٦٠٠	١,٦٠٠	١,٠٠٠	٠,٥٠٠	الناتج الممكن
٢,٨٠٠	٢,٦٠٠	٢,٤٠٠	٢,٠٠٠	١,٤٠٠	الطلب المحلي الحقيقي
٢,٦٠٠	٢,٠٠٠	٢,٧٠٠	٢,٢٠٠	٠,٩٠٠	الاستثمار الحقيقي
٦,٨٠٠	٦,٦٠٠	٦,٤٠٠	٦,٢٠٠	٦,٢٠٠	سعر الصرف الفعلي الحقيقي
٠,٢٠٠	٠,٢٠٠	٠,١٠٠	٠,٢	٠,٢	سعر الصرف الحقيقي للدولار الأمريكي
١٠,٦	١,٨	١,٥٠٠	٢,٣٠٠	٢,٢٠٠	الحساب الجاري (ببلايين الدولارات الأمريكية)
٠,٢٠٠	٠,٧٠٠	٠,٣٠٠	٠,٢٠٠	٠,١٠٠	صافي إيداع القطاع الخاص (نقاط مئوية من إجمالي الناتج المحلي)
٠,٦٠٠	٠,٦٠٠	٠,٦٠٠	٠,٠	٠,٤	التضخم حسب مؤشر أسعار المستهلك (نقاط مئوية)
٠,٦	—	٠,٢٠٠	٠,٢٠٠	٠,٢٠٠	سعر الفائدة قصير الأجل (نقاط مئوية)
					الاقتصادات الصناعية الأخرى
٢,٤٠٠	١,٨٠٠	١,٢٠٠	٠,٩٠٠	٠,٦٠٠	إجمالي الناتج المحلي الحقيقي
٠,٢٠٠	—	٠,٢	٠,٢	٠,٢٠٠	الطلب المحلي الحقيقي
٨١,٤٠٠	٧٢,٥٠٠	٦٢,٢٠٠	٤٩,٣٠٠	٢٩,٨٠٠	الحساب الجاري (ببلايين الدولارات الأمريكية)
					البلدان الصناعية
٢,٥٠٠	٢,٤٠٠	٢,٦٠٠	١,٨٠٠	١,٤٠٠	إجمالي الناتج المحلي الحقيقي
٢,٢٠٠	٢,٢٠٠	١,٩٠٠	١,٧٠٠	١,٢٠٠	الطلب المحلي الحقيقي
٢,٠٠٠	٠,٦٠٠	٠,٢	٠,٥٠٠	٦,٤	الحساب الجاري (ببلايين الدولارات الأمريكية)
					البلدان النامية
١,٢٠٠	١,٢٠٠	١,٠٠٠	٠,٧٠٠	٠,٥٠٠	إجمالي الناتج المحلي الحقيقي
١,٨٠٠	١,٥٠٠	١,٢٠٠	١,٠٠٠	٠,٥٠٠	الطلب المحلي الحقيقي
٢,٠٠٠	٠,٦	٠,٢٠٠	٠,٥	٦,٤٠٠	الحساب الجاري (ببلايين الدولارات الأمريكية)

مما أدى إلى انخفاض سريع في الاستثمارات (وهو ما أدى بدوره إلى زيادة انخفاض معدل نمو الناتج الممكن)، وكذلك في الاستهلاك الخاص وإن كان بدرجة أقل. ويتم تيسير الأوضاع النقدية إلى حد كبير، وإن كان تخفيض أسعار الفائدة قصيرة الأجل مقيدا بالدفعة التضخمية الناشئة عن انخفاض سعر الدولار. ويؤدي إجمالي الناتج المحلي

على تخفيض الواردات الحقيقية. وتمشيا مع انخفاض سعر الصرف الحقيقي، يهبط الطلب المحلي الأمريكي بمعدل ٤.٢٥٪ مقارنة بالوارد في السيناريو الأساسي مع حلول عام ٢٠٠٣ ويظل ثابتا إلى حد كبير فيما بعد. ويمثل هذا نتيجة لحل مشكلة الإفراط المرتبطة بالرواج السابق التي تسببت فيها الافتراضات المغالية في التفاؤل بشأن الناتج.

الجدول ١-١٦: سيناريو بديل الإدراك التدريجي لتباطؤ نمو الإنتاجية

(الانحراف عن السيناريو الأساسي %، ما لم يذكر خلاف ذلك)

٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٤	٢٠٠٣	٢٠٠٢
الولايات المتحدة				
٢.٦-	٢.٤-	٢.٦-	١.٨-	١.٣-
٢.٢-	٢.٨-	٢.٣-	١.٩-	١.٥-
١.٢-	٢.٦-	٢.٠-	٢.٤-	١.٦-
١.٩-	٢.٨-	١.٨-	٢.٨-	١.٤-
٨.٦-	٦.٧-	٥.٦-	٢.٦-	١.٩-
٨٧.٨	٦٦.١	٤٥.٥	٢٨.٨	١٣.٠
٠.٦	٠.٤	٠.٣	٠.٢	٠.١
٠.٧	٠.٥	٠.٤	٠.٣	٠.٢
٠.٩	٠.٥	٠.٣	٠.١	٠.٠
منطقة اليورو				
٢.٣-	٢.٤-	١.٧-	١.١-	٠.٦-
٢.٣-	١.٨-	١.٤-	١.٠-	٠.٥-
٠.٧-	٠.٦-	٠.٥-	٠.٣-	٠.٢-
٢.٨	٢.٠	٢.٣	١.٦	٠.٦
١٠.٩	٨.١	٦.٠	٣.٧	٢.١
١٨.٤	١٣.٨	١٠.٢	٦.٨	٣.٥
٢٩.٥	٢٧.٠	١٥.٧	٩.١	٤.١
٠.٦-	٠.٥-	٠.٣-	٠.٢-	—
١.٠٠	٠.٨٠	٠.٦٠	٠.٥٠	٠.٣٠
١.٩٠	١.٦٠	١.٠٠	٠.٦٠	٠.٣٠
اليابان				
٢.٠-	١.٦٠	١.١٠	٠.٧٠	٠.٤٠
٢.٤	٢.٠	١.٥	١.٠	٠.٥
٢.٦٠	١.٩٠	١.٣٠	٠.٨٠	٠.٤٠
١.٥٠	٠.٧٠	٠.٦٠	٠.٥	٠.٣
٦.٦٠	٥.١٠	٢.٩٠	٢.٧٠	١.٤٠
—	—	—	—	—
٤.٢	٢.٢٠	١.٨٠	٥.٢٠	٣.٥٠
٠.٢٠	٠.٣٠	٠.٣٠	٠.٣٠	٠.١٠
٠.٢	٠.١	٠.١	٠.١	٠.١
٠.٢	٠.١	—	—	٠.١
الاقتصادات الصناعية الأخرى				
٢.٦-	٢.١٠	١.٦٠	١.١٠	٠.٦٠
١.٣-	١.١٠	٠.٨٠	٠.٥٠	٠.٣٠
٤٢.٣-	٣٢.٨-	٢٣.١-	١٥.٢-	٧.٢-
البلدان الصناعية				
٢.٦-	٢.٢٠	١.٧٠	١.٣٠	٠.٨٠
٢.٤-	٢.٠٠	١.٦٠	١.٢	٠.٨٠
٥.٥	٢.٢	١.٥	٠.٧٠	١.٧٠
البلدان النامية				
١.٢-	١.٠٠	٠.٦٠	٠.٥٠	٠.٣٠
١.٦٠	١.٢٠	٠.٩٠	٠.٦٠	٠.٤٠
٥.٥٠	٢.٢٠	١.٥٠	٠.٧٠	١.٧٠

ثلاثة أرباع نقطة مئوية من إجمالي الناتج المحلي. بل ويمكن أن تكون هذه الآثار أكبر بافتراض قوة نمو الإنتاجية مستقبلاً في باقي أنحاء العالم، وهناك سيناريو بديل يطرحه عدد أكتوبر ٢٠٠٠ من تقرير *اتفاق الاقتصاد العالمي* ويقيد بأن عجز الحساب الجاري الأمريكي سوف يزيد بما يعادل ٥٠ بليون دولاراً أمريكياً بعد خمس سنوات إذا كان النمو

الحقيقي هبوطاً مقارياً، وإن كان أقل فجائية، حيث يقل بمعدل ٢.٥٪ بحلول عام ٢٠٠٣. ومع تقلص الطلب المحلي الحقيقي بمعدل يزيد مرة ونصف على حجم الهبوط في الناتج الحقيقي، يشهد ميزان الحساب الجاري تحسناً مطرداً بمقدار يعادل ١٦٠ بليون دولاراً أمريكياً تقريباً في عام ٢٠٠٦، بعد انخفاض اقتراض القطاع الخاص بمعدل

أن بعض آثار الأسعار النسبية يحتمل ألا تكون قد تحققت حتى ذلك الحين. وأخيراً، عند تكرار هذا السيناريو مع إبقاء قيم الدولار الأمريكي عند مستوياتها التقريبية الواردة في السيناريو الأساسي، تكون التغيرات في صافي الصادرات أكثر محدودية، مما يحافظ على الارتباط الوثيق بين مسار إجمالي الناتج المحلي الحقيقي والطلب المحلي في الولايات المتحدة وغيرها من البلدان. وبحلول عام ٢٠٠٦، يكون إجمالي الناتج المحلي الحقيقي والطلب المحلي الحقيقي قد ازداد انخفاضا في الولايات المتحدة مقارنة بالبلدان الأخرى رغم تطابق الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج في البلدان المختلفة، مما يرجع في الأساس إلى تأثير ضعف الاستثمار الأمريكي خلال الخمس سنوات القادمة. ونتيجة لذلك، يشهد الحساب الجاري الأمريكي تحسناً، حتى في هذا الحالة، بما يعادل ٧٥ بليون دولاراً أمريكياً تقريباً بحلول عام ٢٠٠٦.

المراجع

- Aziz, Jahangir, forthcoming, "India's Interstate Poverty Dynamics," IMF Working Paper (Washington: International Monetary Fund).
- Callen, Tim, and Warwick McKibbin, forthcoming, "Japan and Asia: Policy and Prospects," in *Japan: Selected Issues* (Washington: International Monetary Fund).
- Chen, Shaohua and Martin Ravallion, 2000, "How Did the World's Poorest Fare in the 1990s?" World Bank Policy Research Working Paper No. 2409 (Washington: World Bank).
- Christou, Costas, and Christina Daseking, forthcoming, "Balancing Fiscal Priorities: Challenges for the Central European Countries on the Road to EU Accession," in *The Road to EU Accession, a Collection of Papers Covering the Czech Republic, Hungary, Poland, the Slovak Republic, and Slovenia*, by an IMF staff team led by Robert A. Feldman and C. Maxwell Watson (Washington: International Monetary Fund).
- Dollar, David, and Aart Kraay, 2000, "Growth Is Good for the Poor," World Development Research Group (Washington: World Bank).
- Moser, Gary, and Toshihiro Ichida, 2001, "Economic Growth and Poverty Reduction in Sub-Saharan Africa," IMF Working Paper 01/112 (Washington: International Monetary Fund).
- Moser, Gary, Nicholas Staines, and Lars Engstrom, forthcoming, "Economic Development in Post-Conflict

المستقبلي في منطقة اليورو واليابان يزيد على الوارد في السيناريو الأساسي بنسبة ٠.٥٪ سنوياً. وفيما يتعلق بباقي أنحاء العالم، يرتفع الطلب المحلي الحقيقي متجاوزاً مستوى السيناريو الأساسي في منطقة اليورو ويظل قريباً من مستوى السيناريو الأساسي في مجموعة البلدان الصناعية الأخرى. وذلك رغم الانخفاض الكبير في نمو الإنتاجية المستقبلية، وإزاء ارتفاع سعر الصرف وما يستتبعه من انخفاض في معدل التضخم، تقوم السلطات في هذه المناطق بتخفيض أسعار الفائدة قصيرة الأجل، مما يؤدي إلى بعض الإرخاء للأوضاع النقدية. ويعمل ذلك على تعزيز الاستثمار والاستهلاك، اللذين يتلقيان دفعة حافزة أيضاً نتيجة لانكماش تدفقات رؤوس الأموال إلى الولايات المتحدة، غير أن تأثير ارتفاع سعر الصرف وضعف الطلب في الولايات المتحدة على صافي الصادرات بالقيم الحقيقية يعمل على إبقاء الناتج أقل بقليل من مسار الناتج الممكن (الأضعف). وعلى العكس في اليابان، يعني عدم وجود مساحة للتيسير النقدي أن الطلب المحلي لا يمكن أن يعوض الخسارة في الطلب الخارجي. فالطلب المحلي ينخفض بمعدل ٢٪ مقارنة بالوارد في السيناريو الأساسي بينما ينخفض إجمالي الناتج المحلي الحقيقي بمعدل ١.٥٪ بعد عامين، ارتباطاً بحدوث انخفاض سريع في الواردات بالقيم الحقيقية، ويواصل الانخفاض بعد ذلك بمعدل أبطأ. وفي البلدان النامية، يقل الطلب المحلي بمعدل أكبر بقليل من انخفاض إجمالي الناتج المحلي، حيث يدفع انخفاض الطلب المحلي من الاقتصادات المتقدمة الناتج إلى أدنى من مستوى السيناريو الأساسي - وهي نتيجة يمكن أن تزداد سوءاً إذا ما حدثت اضطرابات مالية شديدة في الأسواق الصاعدة. أما المقابل للانخفاض في عجز الحساب الجاري الأمريكي فهو تدهور الموازين في منطقة اليورو ومجموعة البلدان الصناعية الأخرى.

وفي حالة ببطء إدراك الأسواق المالية لهبوط الإنتاجية، تكون ردود فعل الطلب المحلي وإجمالي الناتج المحلي الحقيقي والحساب الجاري أكثر تدرجاً بمرور الزمن (الجدول ١-١٦). وفي حالة انخفاض سعر الدولار، تكون نتائج إجمالي الناتج المحلي الحقيقي الأطول أجلاً مقارنة بحلول عام ٢٠٠٦ لحالة الإدراك الفوري، وإن كانت التباينات في الطلب المحلي الحقيقي والحساب الجاري تصبح أقل شدة. ونتيجة لذلك، يتحسن ميزان الحساب الجاري الأمريكي بما يعادل ٩٠ بليون دولاراً أمريكياً بحلول عام ٢٠٠٦، أي نحو ثلثي القيمة المفترضة في حالة الإدراك الفوري، بالرغم من

- Countries in Sub-Saharan Africa," IMF Working Paper (Washington: International Monetary Fund).
- National Council of Applied Economic Research, 1996, "Human Development Profile of India: Interstate and Inter Group Differentials" (New Delhi).
- Ravallion, Martin, and Shaohua Chen, 1997, "What Can New Survey Data Tell Us About Recent Changes in Distribution and Poverty?" *World Bank Economic Review*, Vol. 11, No. 2, pp. 357-82.
- World Bank, 2000, *India: Reducing Poverty, Accelerating Development* (Washington: World Bank).

الروابط الدولية من ثلاث زوايا

تتكامل معها، يرجع أن يكون اعتمادها على الأوضاع الدورية في الاقتصادات المتقدمة أكبر من اعتماد مناطق مثل الشرق الأوسط وبلدان إفريقيا جنوب الصحراء التي تعتمد دوراتها الاقتصادية بدرجة أكبر بكثير على الأحوال السائدة في أسواق السلع الأساسية.

أما المقال الأخير فيتناول عن مسألة الدورات الاقتصادية إلى تناول ما شهدته الاقتصاد العالمي من تحسينات هيكلية أطول أمداً، ويبحث ما وصلت إليه الجهود الرامية إلى بدء جولة مفاوضات تجارية جديدة متعددة الأطراف بعد فشل المحاولة السابقة في سيانل عام ١٩٩٩. ويستعرض هذا المقال المنافع الملموسة التي يمكن أن تحققها التجارة للاقتصاد العالمي، بما في ذلك تعزيز آفاق النمو والتنمية، ويخلص إلى أنه، رغم تحسن الموقف منذ نكسة سيانل، لا تزال هناك عدة قضايا يتعين حلها حتى يتسنى بدء جولة مفاوضات جديدة.

روابط الدورة الاقتصادية فيما بين الاقتصادات المتقدمة الرئيسية

تحول الاهتمام بعد التطورات الأخيرة إلى التركيز على روابط الدورة الاقتصادية الدولية فيما بين الاقتصادات المتقدمة. ولا يزال النقاش دائراً على نطاق واسع حول ما إذا كان تباطؤ النمو الراهن في الولايات المتحدة سيؤثر على النشاط خارجها، لا سيما في أوروبا، ومدى ذلك التأثير. أما خلفية هذا النقاش فتتمثل في سعتين متناقضتين ظاهرياً من سمات التجربة الأخيرة مع روابط الدورة الاقتصادية في التسعينات. فمن ناحية، كان عدم التماثل الملحوظ في التقلبات الاقتصادية التي شهدتها مناطق العملات الرئيسية خلال العقد الحالي بمثابة إشارة ضمنية لضعف روابط الدورة الاقتصادية الدولية. ومن ناحية أخرى، يرى البعض أن تزايد الاعتماد الدولي المتبادل، لا سيما في الأسواق المالية، لا بد أن يكون قد عزز روابط الدورة الاقتصادية الدولية. ويوثق هذا المقال تطور روابط الدورة الاقتصادية الدولية فيما بين بلدان مجموعة السبعة منذ عام ١٩٧٤ حين تم استحداث التعويم المعم لأسعار العملات الرئيسية. ويبحث المقال أيضاً في التغيير الذي طرأ على حالة الاعتماد الدولي المتبادل في أسواق السلع والأصول،

تركز المقالات الثلاثة الواردة في هذا الفصل على بعض قضايا السياسات الراهنة التي تنطوي على تفاعلات بين الاقتصادات الوطنية، ونظراً لأن الاقتصاد العالمي يشهد تباطؤاً متزامناً في النشاط الاقتصادي، فقد تم تخصيص المقالين الأول والثاني لبحث روابط الدورة الاقتصادية الدولية فيما بين الاقتصادات المتقدمة السبعة الرئيسية - التي يشار إليها فيما بعد بعبارة بلدان مجموعة السبعة - وكذلك بين الاقتصادات المتقدمة من ناحية والاقتصادات النامية من ناحية أخرى. أما المقال الثالث والأخير فيبحث القضايا التي يثيرها اقتراح بدء جولة جديدة من المفاوضات التجارية متعددة الأطراف تحت رعاية منظمة التجارة العالمية.

وفي معرض بحث روابط الدورة الاقتصادية الدولية فيما بين بلدان مجموعة السبعة، يشير المقال الأول إلى تناقض ظاهري يتمثل في وجود تشكك في أهمية تلك الروابط بالرغم من تزايد الاعتماد المتبادل في جانبيه الاقتصادي والمالي مع سرعة العولمة التي شهدتها السنوات الأخيرة. ومنشأ ذلك التشكك هو تجربة أوائل التسعينات حين لم تتزامن مرحلة هبوط النشاط الاقتصادي في الولايات المتحدة مع مرحلة الهبوط التي تعرضت لها أوروبا القارية واليابان، وذلك على عكس ما حدث في السبعينات والثمانينات، ويخلص المقال الأول إلى أن زيادة سريعة في الروابط عبر الحدود قد حدثت بالفعل خلال العقد الماضي، لا سيما في المجال المالي، مما يسهم في اتساع نطاق التباطؤ العالمي الراهن. لكنه يخلص أيضاً إلى أن أهمية هذه الروابط ظلت محدودة في أوائل التسعينات بفعل صدماتين متفرقتين وكبيرتين بدرجة غير عادية. وهما إعادة توحيد ألمانيا في أوروبا القارية وارتفاع فقاعة الأصول ثم هبوطها في اليابان. ويتناول المقال الثاني مجالاً لم يلق نصيبه الكافي من البحث نسبياً، وهو الصلات بين الدورة الاقتصادية في الاقتصادات المتقدمة ونظيرتها في الاقتصادات النامية. فهناك ارتباط واضح بين الدوريتين على المستوى الكلي. ويبحث أهم قناتين دوليتين لنقل آثار الصدمات - وهما التجارة والأسواق المالية - يستنتج المقال أن مناطق العالم النامية مثل آسيا، التي تتنافس سلعاها في أغلب الأحيان مع الخامات المستخدمة في العمليات الصناعية الأساسية أو

الجدول ٢-١: الارتباطات بين فجوات الناتج في بلدان مجموعة السبعة، الفترة ١٩٧٤-٢٠٠٠ والفترة ١٩٩١-٢٠٠١
(الأرقام المظللة معاملات ارتباط الفترة ١٩٩١-٢٠٠٠)

الولايات المتحدة	اليابان	ألمانيا	فرنسا	إيطاليا	المملكة المتحدة	كندا
٠.٢٨	٠.١٧	٠.٢٤	٠.١٦	٠.٢٦	٠.٧٨	الولايات المتحدة
٠.٦٠	٠.٦٥	٠.٤٤	٠.٤٣	٠.٢٧	٠.١٠	اليابان
٠.٥٧	٠.٤٣	٠.٦٦	٠.٧١	٠.٢٣	٠.٢٦	ألمانيا
٠.٦٠	٠.٠٢	٠.٧٢	٠.٧٠	٠.٤٠	٠.٣٩	فرنسا
٠.٢٨	٠.٢٨	٠.٧٥	٠.٧١	٠.١٥	٠.٢٠	إيطاليا
٠.٦٨	٣.٦٠	٠.٢٨	٠.١٤	٠.١٥	٠.٦٠	المملكة المتحدة
٠.٧٩	٠.٦٦	٠.٢٨	٠.١٥	٠.٨٢	٠.٠٠	كندا

المصدر: حسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

^١ حسب فجوات الناتج وفقا لتكرارات الدورة الاقتصادية (٢٢-٦ ربعا) باستخدام مرشح الإمرار التوافقي التقريبي الذي اقترحه دراسة Baxter and King (1999). أما معاملات الارتباط فقد حسب على أساس تقدير مصفوفة التباين/التغاير لفجوات الناتج المتوافقة مع الارتباط الذاتي/عدم تجانس التباين.

بين فجوات الناتج في جميع بلدان مجموعة السبعة وفقا لتكرارات الدورات الاقتصادية في المدة من ١٩٧٤ حتى ٢٠٠٠ (الجدول ٢-١).^١ ومنذ الثمانينات، أدى تزايد الأدلة على حدوث حركات متلازمة موجبة تنصف بالقوة والانتظام إلى نشوء فكرة تقول بوجود دورة اقتصادية عالمية أو دورة اقتصادية دولية.^٢

بيد أن التطورات التي جرت في أوائل التسعينات لم تتوافق مع فكرة وجود دورة اقتصادية دولية. فقد حدثت حالات ركود بفوارق توقيت ملحوظة - في الفترة ١٩٩٠-١٩٩١ في الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وكندا، والفترة ١٩٩٢-١٩٩٣ في اليابان وألمانيا وفرنسا وإيطاليا، ونتيجة لذلك، أصبح ما يقرب من نصف معاملات الارتباط لفترة التسعينات سالبا وانخفض متوسط معاملات الارتباط فيما بين فجوات الناتج في بلدان مجموعة السبعة من ٠.٦٠ في الفترة ١٩٧٤-١٩٩٠ إلى ٠.١٢ خلال العقد الماضي (راجع الأرقام المظللة في الجدول ٢-١).

قهل يجب في ضوء هذه التطورات إعادة النظر في فكرة وجود دورة اقتصادية دولية؟ حتى يتسنى رؤية تجربة التسعينات من منظور صحيح، من المفيد عقد مقارنة بين فجوة الناتج الفعلية في كل بلد من بلدان مجموعة السبعة

وينظر في الكيفية التي ربما يكون ذلك قد أثر بها على انتقال الاضطرابات الاقتصادية دوليا، ويناقش انعكاساته على الدورة الحالية.

التطورات الأخيرة من منظور نسبي

طالما أشارت الدراسات السابقة المعنية بتقلبات الدورة الاقتصادية إلى وجود عناصر مشتركة بين التقلبات الدورية في البلدان المختلفة (راجع على سبيل المثال Haberler, 1958). فكثيرا ما يتشابه بشكل واضح توقيت حدوث حالات الركود أو الانكماش في النشاط الاقتصادي، وهو ما يتضح من التزامن شبه التام بين مراحل الهبوط في جميع بلدان مجموعة السبعة خلال فترة الركود التي امتدت من ١٩٧٤ إلى ١٩٧٥ ثم في عام ١٩٨٠. كذلك تتزامن في كثير من الأحيان حالات الانتعاش والتوسع في النشاط الاقتصادي، وإن كان متوسط فترة التوسع يتباين تباينا كبيرا فيما بين بلدان مجموعة السبعة (McDermott and Scott, 2000). وعلاوة على ذلك، هناك مسألة وثيقة الصلة بموضوع هذا المقال وهي أن وجهة وحجم تدبذب الناتج حول الناتج الممكن يميلان إلى التشابه في البلدان المختلفة، وهو ما يتبين من الارتباطات الثنائية الموجبة الكبيرة عموما

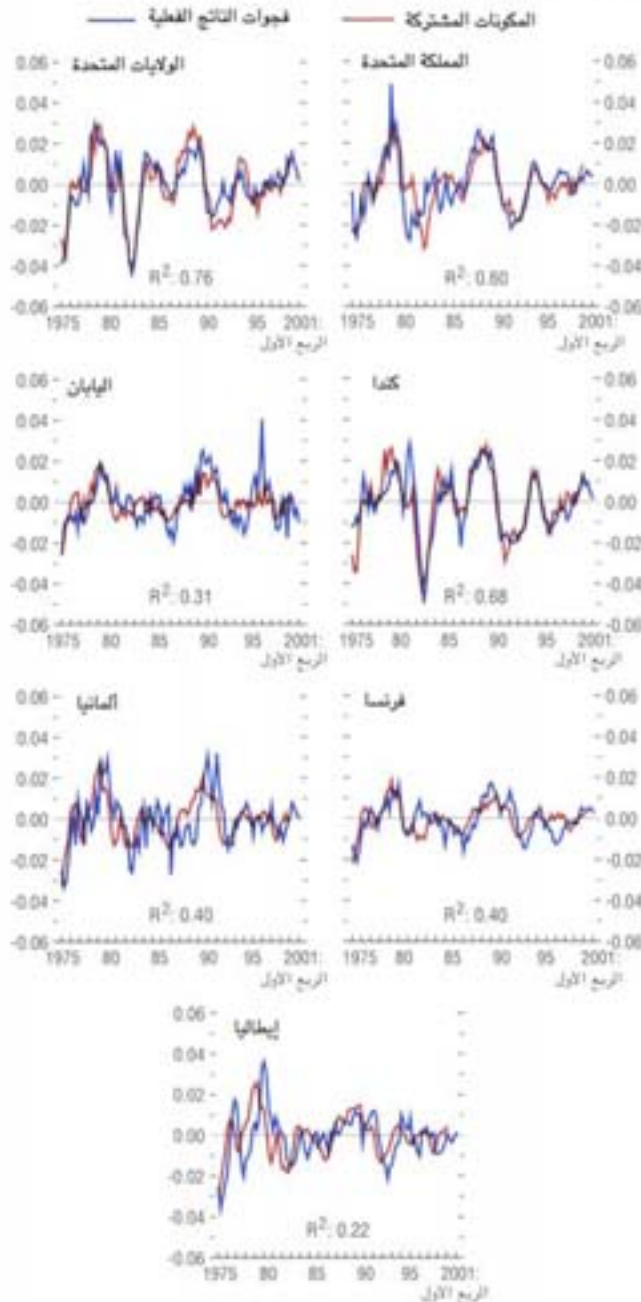
^١ لضمان الاتساق بين البلدان، حسب فجوات الناتج (وهي الناتج الفعلي ناقص الناتج الممكن ككسر من الناتج الممكن) لجميع بلدان مجموعة السبعة باستخدام مقاييس الناتج الممكن المشتقة بمرشح الإمرار التوافقي التقريبي (approximate bandpass filter) الذي اقترحه دراسة Baxter and King (1999). بدلا من تقديرات الناتج الممكن التي تستخدم عادة في تقرير الفايل الاقتصادي العالمي، وتعرف مركبة الدورة الاقتصادية في أي متغير بأنها مجموع المركبات التي تشهد تقلبات بتكرارات تتراوح بين عام ونصف وثمانية أعوام (٦ أرباع سنة - ٣٢ ربع سنة).

^٢ راجع بين جسيمة دراسات Suoboda (1983), Caimen (1987), Gerlach (1988), Canova and Dellas (1993), Gregory, Head, and Raynald (1997), and Gregory and Head (1999).

الشكل البياني ٢-١: المكونات المشتركة في فجوات الناتج لدى مجموعة السبعة^١

(مجموعات الناتج الفعلية والمكونات المشتركة كنسبة من إجمالي الناتج المحلي الممكن)

تعتبر الدورة الاقتصادية الدولية كما يعبر عنها المكونات المشتركة قوة دافعة مهمة وراء تقلبات الدورة الاقتصادية في بلدان مجموعة السبعة.



المصدر: حسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

^١ تعتمد المكونات المشتركة على عاملين حسب تقديرها باستخدام نموذج العوامل الديناميكية المعمم الذي وصفته دراسة Forni and others (2000). ويمثل R^2 معامل التحديد لكل بلد في نموذج المكونات المشتركة وهو مقياس لدرجة التباين في فجوة الناتج التي يفسرها المكون المشترك.

وبين أحد المركبات المشتركة (الشكل البياني ٢-١). فالمركبة المشتركة تعبر تعبيراً كمياً عن عنصر الدورة الاقتصادية الدولية في فجوة الناتج لدى البلد المعني. ويتم اشتقاقها باستخدام ما يسمى بنموذج العوامل الديناميكية المعمم (generalized dynamic factor model)، وهو أسلوب يستخدم لتحديد وتقدير عدد صغير من العوامل التي تفسر جزءاً كبيراً من تقلبات الناتج عبر البلدان. وتعكس هذه العوامل القدرة الصدمات العالمية التي تؤثر على جميع البلدان، والصدمات التي تتفرد بها بلدان معينة وتنتشر تداعياتها بدرجة ملموسة في سائر بلدان مجموعة السبعة. وعلى الرغم من أن مجموعة العوامل الأساسية متطابقة في كل بلدان المجموعة وأنه تم تقديرها في نفس التوقيت، فإن المركبة المشتركة تختلف من بلد إلى آخر لأن النموذج يسمح باستجابات ديناميكية قطرية منفردة تجاه الصدمات التي تعبر عنها تلك العوامل. ومن خلال الفرق بين فجوة الناتج والمركبة المشتركة يتبين ذلك الجزء الذي يتسم بالخصوصية القطرية في تقلبات الناتج، أي الاضطرابات ذات الخصوصية القطرية مطروحة منها آثار الانتشار ذات الدلالة على البلدان الأخرى.

ويفسر عدم تماثل الاضطرابات في بلدان المجموعة التباين الشديد الذي يتسم به إسهام الدورة الاقتصادية الدولية في تقلبات الناتج بكل بلد عبر الفترات الزمنية. فقد برزت اختلافات ملحوظة بين فجوات الناتج والمركبة المشتركة في ألمانيا منذ أواخر الثمانينات وحتى أوائل التسعينات، مما يعكس قوة الدفع الناتجة عن إعادة توحيد شطريها، وهو ما انتقل أثره إلى البلدان الأوروبية الأخرى ولكن ليس إلى الولايات المتحدة أو اليابان. كذلك كانت هناك فروق ملحوظة في حالة اليابان منذ عام ١٩٩٣ ارتباطاً بانفجار فقاعة أسعار الأصول اليابانية في أوائل التسعينات وما أعقبها من مصاعب اقتصادية استمرت لفترة طويلة^١. وقد بلغت الاضطرابات حداً كان كافياً لإحداث تغيير جذري في أنماط الارتباط بين فجوات الناتج في بلدان المجموعة

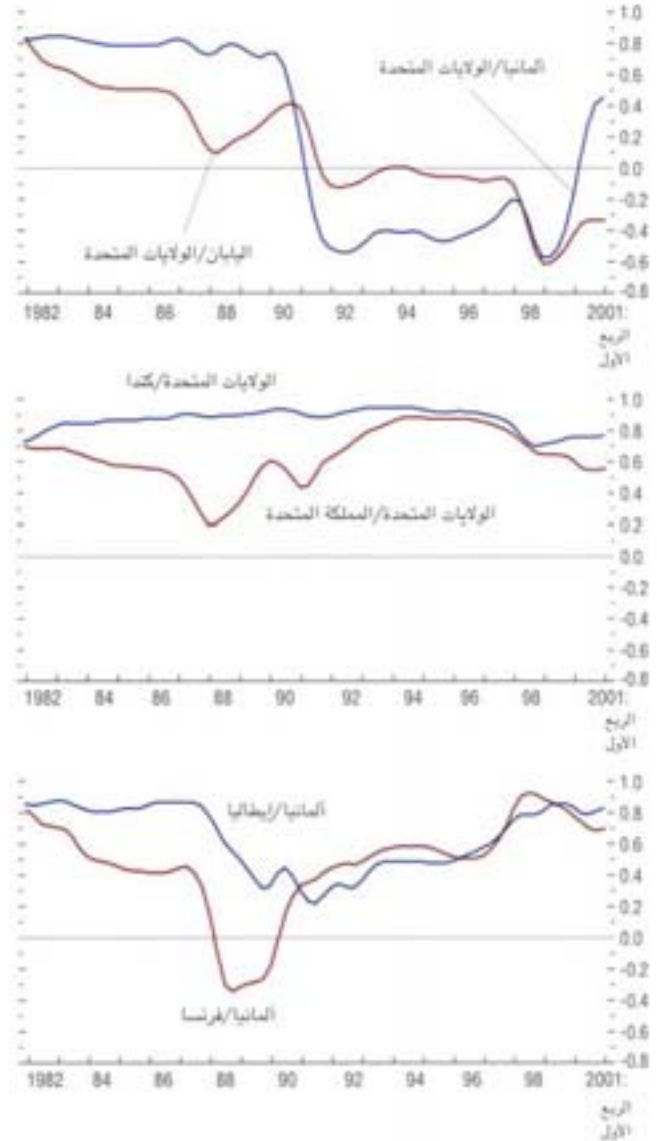
^٢ راجع Forni and others (2000) للإطلاع على تفاصيل بشأن نموذج العوامل الديناميكية المعمم، و Clark and Shin (1998) للإطلاع على مناهج أخرى لتقدير المركبات المشتركة.

^٣ للإطلاع على مشكلات اليابان المالية منذ أوائل التسعينات وأثرها على الاقتصاد الحقيقي، راجع الفصل الرابع في عدد أكتوبر ١٩٩٨ من تقرير أفاق الاقتصاد العالمي.

الشكل البياني ٢-٢: بلدان مجموعة السبعة: ارتباطات ثنائية مختارة لفجوات الناتج^١

(إتجاهات زمنية متساوية للارتباط مدتها ٨ سنوات)

أدت الاضطرابات غير المتماثلة التي حدثت في أوائل التسعينات إلى تغيرات جذرية في أنماط الارتباط فيما بين فجوات الناتج في الولايات المتحدة واليابان والمملكة المتحدة. بينما ظلت الارتباطات الأخرى أكثر استقراراً.



المصدر: حسابات خبراء صندوق النقد الدولي.
١ تشير العناوين إلى ثنائيات الارتباط.

خلال التسعينات، على نحو ما يتضح من فترات الارتباط المتتالية البالغة مدة كل منها ثمانية أعوام في الشكل البياني ٢-٢، وأبرز ما يلاحظ في هذا الصدد أن الارتباط في فجوات الناتج بين الولايات المتحدة واليابان من ناحية وبين الولايات المتحدة وبلدان منطقة اليورو من ناحية أخرى تحول إلى ارتباط سالب^٢. ويؤكد هذا أهمية أحجام الاضطرابات ومصدرها ونوعها بالنسبة لروابط الدورة الاقتصادية الدولية، كما يلقي الضوء على مدى حساسية متوسطات ارتباطات فجوات الناتج للفترة الزمنية المختارة لأغراض التحليل.

غير أن الصدمات العالمية والصدمات المتبوعة بتداعيات ملحوظة لا بد أن تكون قد أحدثت تأثيراً مهماً أيضاً، لأن المركبات المشتركة أسهمت إسهاماً بارزاً في التغيرات التي طرأت على فجوات الناتج في جميع بلدان مجموعة السبعة خلال الفترة ١٩٧٤-٢٠٠٠، حتى وإن اختلفت هذه التغيرات اختلافاً كبيراً فيما بين بلدان المجموعة، وتبدو المركبات المشتركة مهيمنة في الولايات المتحدة وكندا والمملكة المتحدة، لكنها تبدو أقل أهمية في بلدان منطقة اليورو (ألمانيا وفرنسا وإيطاليا)، وهو ما يتضح من الاختلاف الأكثر تواتراً والكبير أحياناً بين فجوات الناتج والمركبات المشتركة. وفي اليابان، تتسم المركبة المشتركة بأهمية تقل عن أهمية المركبة المتفردة في تفسير حركات فجوة الناتج. ونظراً لهذه الاختلافات بين البلدان والفروق الملحوظة في توقيت مراحل الذروة والقاع التي تمر بها فجوات الناتج والمركبات المشتركة (لا سيما في اليابان وبلدان منطقة اليورو)، فمن الصعب القول بوجود دورة عالمية واحدة في جميع الاقتصادات المتقدمة الرئيسية.

وتشير عدة مشاهدات إلى الدور الذي تقوم به العوامل الهيكلية ونظم السياسات في تحديد مدى قوة روابط الدورة الاقتصادية الدولية. وأولى هذه المشاهدات أن بعض الروابط كانت أقل تأثراً من غيرها بالصدمات غير المتماثلة. فقد ظلت الحركات المتلازمة في فجوات الناتج بالولايات المتحدة وكندا والمملكة المتحدة موجية خلال فترة التسعينات برمتها. وبالمثل، ظلت روابط الدورة الاقتصادية في بلدان منطقة اليورو قوية أو ازدادت قوتها خلال التسعينات على نحو ربما

^٢ اختبرت فترات ارتباط مدتها ثمانية أعوام لأن هذه المدة مقاربة لمدة الدورات الاقتصادية المتوسطة (راجع أيضاً Baxter and King, 1999). وقد تبين أن الارتباط السالب يكون قوياً من حيث طول الفترة.

في السلع والخدمات والأصول المالية. وهيكّل الاعتماد الاقتصادي المتبادل هذا هو عملية ديناميكية تتحرك في معظمها مدفوعة باتجاهات عامة ترتبط بالتقدم التكنولوجي والتغيرات التنظيمية. فعلى سبيل المثال، كان تزايد الاعتماد المتبادل في مجال التجارة السلعية منذ الخمسينات، كما تشير دراسة (Mussa, 2000)، نتيجة لتناقص تكاليف المعاملات في أعقاب خفض التدرجي الكبير للحواجز المصطنعة أمام التجارة الدولية في سياق تحرير التجارة الإقليمية ومتعددة الأطراف (راجع المقال الثالث حول قضايا التجارة العالمية) وكذلك التقدم المحرز في تكنولوجيا النقل والاتصالات. بيد أنه رغم الانخفاضات الملحوظة في تكاليف المعاملات عبر الحدود وما تحقق من زيادات مقابلة في درجة الاعتماد المتبادل، فلا تزال الحدود الوطنية تمثل حواجز أساسية أمام تجارة السلع والخدمات والأصول المالية. فالتجارة الداخلية لا تزال تفوق التجارة بين البلدان بفارق كبير يبعث على الدهشة، حتى مع مراعاة العقبات التي تؤدي إلى اختلاف المعاملات عبر الحدود عن المعاملات الداخلية، مثل عقبات المسافة أو اختلاف اللغة (راجع Obstfeld and Rogoff, 2000).

روابط التجارة

تتوقف قوة التداعيات المرتبطة بالتجارة والناجمة عن الاضطرابات في بلد أو أكثر على عمق الاعتماد المتبادل في المجال التجاري. وتشير أنصبة الصادرات والواردات في البلدان المتقدمة الرئيسية إلى أن الاعتماد التجاري الكلي المتبادل قد ازداد عموماً خلال الفترة ١٩٧٤-٢٠٠٠ (الجدول ٢-٢). وبالنسبة للتجارة السلعية، ظل كل من مستوى وجهة الاعتماد المتبادل في التجارة المباشرة بين بلدان مجموعة السبعة خلال التسعينات مشابهاً إلى حد كبير لما كان عليه في السبعينات، وباستثناء كندا، التي تلقت تجارتها قوة دفع عقب الدخول في اتفاقية التجارة الحرة بين كندا والولايات المتحدة (اعتباراً من ١٩٨٩) واتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (نافتا) (اعتباراً من ١٩٩٤)، ارتفع متوسط حصص الصادرات والواردات من وإلى البلدان الأخرى في مجموعة السبعة بمعدل نقطتين مئويتين أو أقل.

لم يكن مستبعداً في ضوء التكامل الجاري في النظام النقدي الأوروبي، وربما جاء الترابط الوثيق بين الدورة الاقتصادية في المملكة المتحدة والولايات المتحدة نتيجة لقوة الروابط بين أسواقهما المالية كما نشير لاحقاً، وذلك رغم وجود روابط تجارية أهم بكثير مع بلدان منطقة اليورو^٦ والملاحظة الثانية هي أن دور الولايات المتحدة يبدو بارزاً في نقل آثار الاضطرابات الدولية. ويستفاد من الارتباط القوي بين المركبة المشتركة وفجوات الناتج في الولايات المتحدة مقارنة باليابان أو ألمانيا أن الاضطرابات التي تتعرض لها الولايات المتحدة، مثل صدمات السياسة النقدية التي أدت إلى الركود في الفترة ١٩٩٠-١٩٩١، قد أثرت بصورة عامة على جميع بلدان مجموعة السبعة في حين أن انتقال الاضطرابات الناشئة في مناطق العملات الرئيسية الأخرى على المستوى الدولي ربما كان أضعف. ويرجع أن يكون عدم التماثل هذا تعبيراً عن الفروق بين البلدان من حيث حجم البلد وعمق الأسواق المالية. والملاحظة الأخيرة هي أن التنوع الكبير في المركبات المشتركة لدى بلدان مجموعة السبعة عند أية نقطة زمنية تشير إلى اختلاف ردود أفعال هذه الاقتصادات لما حدث من اضطرابات نتيجة لاختلاف هيكلها الاقتصادية، وكذلك في بعض الأحيان نتيجة لاختلاف أساليب تسييرها لسياسات تحقيق الاستقرار.

وفي المنعطف الحالي، يبدو أن المركبات المشتركة القوية في تقلبات الدورات الاقتصادية القطرية المشاهدة خلال السبعينات والثمانينات قد عادت إلى الظهور من جديد. كذلك اخفقت في عامي ١٩٩٩ و ٢٠٠٠ جوانب عدم التماثل في تقلبات الدورة الاقتصادية في البلدان الأنغلو ساكسونية (الولايات المتحدة وكندا والمملكة المتحدة) وبلدان منطقة اليورو، حيث تحركت فجوات الناتج في نفس الاتجاه، غير أن جوانب عدم التماثل استمرت في حالة اليابان.

زيادة الاعتماد الاقتصادي المتبادل والدورة الاقتصادية الدولية

تعتمد قوة روابط الدورة الاقتصادية الدولية فيما بين الاقتصادات السبعة الرئيسية المتقدمة ليس فقط على حجم الاضطرابات ومنتشئها وإنما أيضاً على هيكل التجارة الدولية

^٦ تورد دراسة (Artis and Zhang (1999)، أو دراسة (Kontolemis and Samiei (2000) مناقشات جرت مؤخراً حول الدورة الاقتصادية في المملكة المتحدة.

الجدول ٢-٢: الاعتماد التجاري المتبادل في بلدان مجموعة السبعة، ١٩٧٤-٢٠٠٠

(متوسطات الفترة / من إجمالي الناتج المحلي)

الولايات المتحدة	اليابان	ألمانيا	فرنسا	إيطاليا	المملكة المتحدة	كندا
الواردات السلعية من البلدان الأخرى في المجموعة						
١٩٨٠-١٩٧٤	٣.٦	٣.٢	٧.٢	٩.٢	٩.٢	١٨.٢
٢٠٠٠-١٩٩١	١.٩	٢.٤	٨.٠	٩.١	١٠.٤	٢٤.٢
الصادرات السلعية إلى البلدان الأخرى في المجموعة						
١٩٨٠-١٩٧٤	٢.٩	٣.٩	٧.٨	٨.٣	٦.٥	١٧.٣
٢٠٠٠-١٩٩١	٣.٤	٣.٨	٨.٩	٩.٢	٨.٤	٢٧.٨
الواردات السلعية						
١٩٨٠-١٩٧٤	٧.٨	١١.٣	١٩.٩	١٧.٧	٢٤.٤	٢٣.٢
٢٠٠٠-١٩٩١	١٠.٢	٦.٨	٢٠.٤	١٩.٣	٢٢.٤	٣٠.٧
الصادرات السلعية						
١٩٨٠-١٩٧٤	٦.٧	١١.٣	٢٢.٨	١٦.٢	١٧.٧	٢٣.١
٢٠٠٠-١٩٩١	٧.٥	٩.١	٢٢.٩	١٩.٧	١٨.٨	٣٠.٨
واردات السلع والخدمات ^١						
١٩٨٠-١٩٧٤	٩.٠	١٢.٥	٢١.٢	٢٢.٤	٢٨.١	٢٤.٥
٢٠٠٠-١٩٩١	١٢.١	٨.٥	٢٦.٠	٢٢.١	٢٧.٣	٣٤.٥
صادرات السلع والخدمات ^١						
١٩٨٠-١٩٧٤	٨.٥	١٢.٨	٢٦.٣	١٩.٥	٢٢.١	٢٧.٦
٢٠٠٠-١٩٩١	١٠.٧	١٠.٢	٢٦.٦	٢٣.٧	٢٤.٤	٣٦.٢

المصادر: IMF, Direction of Trade Statistics ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.
١ على أساس بيانات الحسابات القومية.

مقياساً كنسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلي.^٧ كذلك توضح بيانات الحسابات القومية، التي تشمل على صادرات وواردات الخدمات، حدوث زيادات محدودة في الاعتماد التجاري المتبادل.^٨ ول سوء الحظ، لا تتوفر عموماً إحصاءات متسقة عن وجهة التجارة في الخدمات، ولكنه يبدو من المعقول أن يكون الاعتماد المتبادل في تجارة الخدمات بين بلدان مجموعة السبعة قد أسهم في الزيادة الكلية بنصيب تناسبي على الأقل، نظراً لأن نصيب الخدمات في الاستهلاك يميل إلى الزيادة مع زيادة دخل الفرد.

وتشير الزيادة المحدودة في الاعتماد المتبادل في الميدان التجاري بين بلدان مجموعة السبعة خلال السنوات

١٩٧٤-٢٠٠٠ إلى أنه، باستثناء كندا، لا يرجح أن تكون طبيعة وقوة آثار الناتج ومعدلات التبادل التجاري الديناميكية الناجمة عن حدوث اضطراب في أي من بلدان مجموعة السبعة على الناتج في البلدان الأخرى قد طرأ عليهما تغير ذو دلالة خلال تلك الفترة. وليس معنى ذلك التقليل من أهمية قناة التجارة بل على العكس من ذلك، هناك أدلة على أن قوة حركات الناتج المتلازمة الثانية تميز إلى الزيادة مع زيادة توثق روابط التجارة السلعية.^٩ غير أنه باستخدام المرونة المعيارية للدخل والأسعار المستمدة من معادلات الصادرات والواردات المقدرة لبلدان مجموعة السبعة، يستخلص أن حدوث زيادات صغيرة في أنصبة التجارة لا يولد تغييرات

^٧ من الممكن أن يكون الاعتماد التجاري الكلي المتبادل بين بلدان مجموعة السبعة قد ازداد أيضاً بفعل التجارة مع بلدان ثالثة، غير أن أحجام الاختلاف في النصبة التجارة السلعية الكلية لبلدان المجموعة لا تدل على تغيرات ذات دلالة في درجة الاعتماد المتبادل في التجارة غير المباشرة.

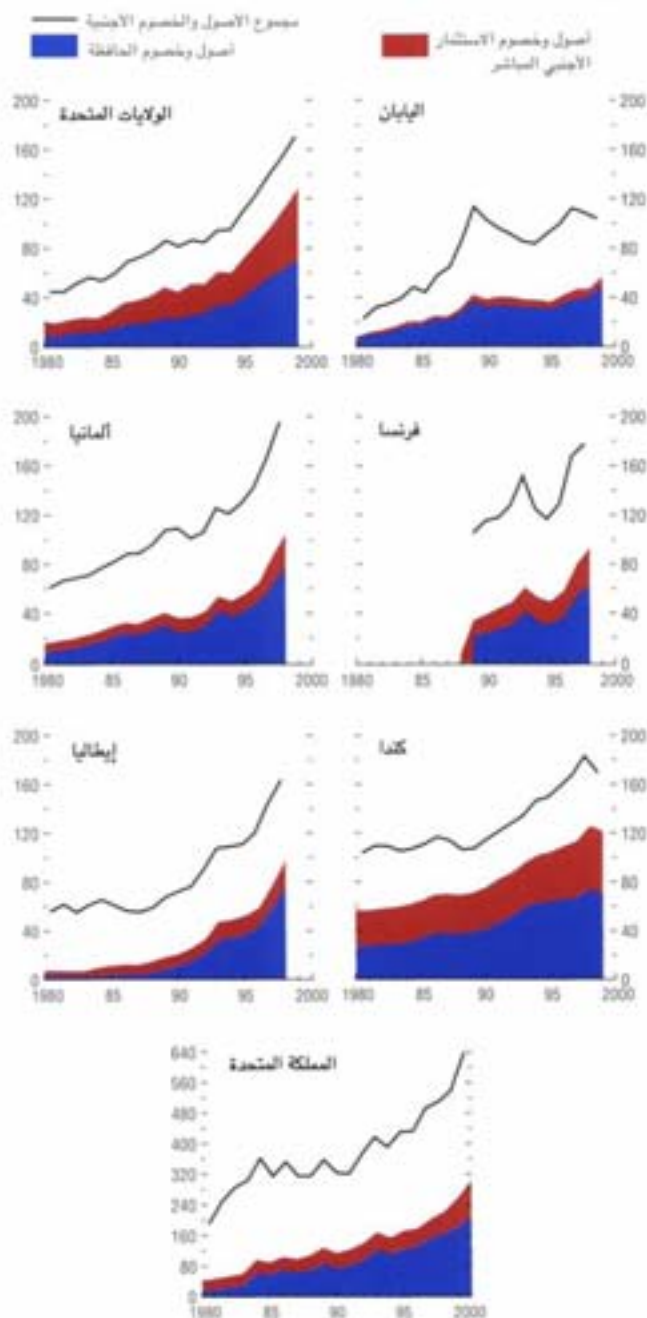
^٨ يلهم من بيانات الحسابات القومية أن نمو حجم التجارة كان أكبر عموماً بدرجة ما من نمو قيم التجارة، الأمر الذي يتماشى مع ارتفاع أسعار السلع المتداولة دولياً بمعدل أقل من معدل ارتفاع أسعار السلع غير المتداولة دولياً، ولكن قيم التجارة تبدو أكثر أهمية لتحديد أثر تغيرات الاعتماد المتبادل في التجارة على روابط الدورة الاقتصادية.

^٩ راجع ضمن دراسات أخرى، (1998) Frankel and Rose و (1993) Canova and Dellas ويبلغ الارتباط بين معاملات ارتباط فجوات الناتج الثانية خلال الفترة ١٩٧٤-٢٠٠٠ الواردة في الجدول ٢-١ ومتوسط أنصبة الواردات الثانية خلال هذه الفترة ٠.٤٥ -٠.٥٠ غير أنه من غير المرجح أن تكون حركات الناتج القوية المتلازمة بمثابة انعكاس لتأثيرات التجارة وحدها، حيث إن روابط التجارة الأوثق تعود في جانب منها إلى عوامل مثل القرب الجغرافي وتشابه أسلوب تسيير السياسات، وهي عوامل تؤثر أيضاً على قوة روابط الدورة الاقتصادية ذاتها.

الشكل البياني ٢-٣: بلدان مجموعة السبعة: الاعتماد المتبادل بين أسواق الأصول

(// من إجمالي الناتج المحلي)

شهد تنوع الأصول والخصوم عبر الحدود في بلدان مجموعة السبعة زيادة كبيرة خلال
العقدين الماضيين.



المصادر: International 3 IMF, Balance of Payments Statistics
Financial Statistics.

كبيرة في حركات الناتج المتلازمة.^{١٠} كذلك يبدو من غير المرجح إلى حد كبير أن يكون التغير الفعلي في الاعتماد التجاري المتبادل بين بلدان مجموعة السبعة قد أدى إلى ارتباطات أوثق بدرجة ذات دلالة بين الاضطرابات القطرية المنفردة على نحو ربما يكون قد عمل على تقوية الارتباط بين الناتج القطرية.^{١١} وبصفة أعم، تشير أيضا عمليات المحاكاة في النماذج الكبيرة متعددة البلدان، مثل نموذج الاقتصاد القياسي متعدد المناطق (مليتيمود) الذي يستخدمه صندوق النقد الدولي، إلى أنه من غير المرجح أن تكون روابط التجارة هي المسؤولة وحدها عن ارتباطات الناتج الملاحظة في البيانات الفعلية.

روابط الأسواق المالية

تمثل الأسواق المالية قناة مهمة أخرى لنقل الاضطرابات على الصعيد الدولي، نظرا لاعتماد آليات انتقال تلك الآثار على تنوع الأصول والخصوم عبر الحدود من ناحية ومراجعة أسعار الأصول عبر الحدود من ناحية أخرى. وتعمل الابتكارات المرتبطة بتقدم تكنولوجيا المعلومات والتحرير المالي على تحقيق التكامل السريع بين الأسواق المالية.

وقد حدثت زيادة كبيرة في تنوع الأصول والخصوم عبر الحدود في بلدان مجموعة السبعة خلال العقدين الماضيين. فقد ازدادت الأصول والخصوم الخارجية للمقيمين في جميع البلدان المتقدمة الرئيسية بانكسر من الضعف كنسبة من إجمالي الناتج المحلي بين عامي ١٩٨٠ و ٢٠٠٠، مع حدوث تسارع ملحوظ فيها خلال التسعينات (إلا في اليابان)، حيث وصلت في أغلب الأحيان إلى مستويات قريبة من ١٠٠٪ من إجمالي الناتج المحلي مع نهاية الألفية الثانية (الشكل البياني ٢-٣). ورغم أنه يلاحظ وجود بعض جوانب عدم

^{١٠} يمكن أن يؤدي استخدام مرونات الخط المعيارية للصادرات والواردات الكلية إلى التقليل من الأثر الفعلي الذي ربما تكون قد أحدثته التغيرات في النسبة التجارية مؤخرًا على حركات الناتج المتلازمة. وكما تشير دراسة Rose and Yi (2001)، إن التجارة تزداد انضمامًا بطابع التخصص الراسي، أي تخصص البلدان في مراحل معينة من سلسلة تحقيق القيمة المضافة في إنتاج السلع بدلا من التخصص في إنتاج سلع بأكملها. وينبغي أن تؤدي هذه العملية من حيث المبدأ إلى مرونات دخلية للصادرات والواردات الكلية تختلف باختلاف الوقت، بحيث يمكن أن تزيد ارتباطات الناتج حتى مع عدم تغير أنصبة التجارة الكلية في إجمالي الناتج المحلي.

^{١١} كما تشير دراسة Canova and Dellas (1993)، ضمن دراسات أخرى، إن حركات الناتج المتلازمة تعتمد أيضا على الارتباط بين الاضطرابات. وقد استخلصت من ذلك دراسة Frankel and Rose (1998) أن زيادة التكامل التجاري يمكن أن تزيد تغيرات صدمات الإنتاجية بسبب نقل التكنولوجيا الذي تنطوي عليه التجارة الدولية في السلع الرأسمالية وبعض مدخلات الإنتاج.

التماثل بين الأصول والخصوم تبعاً لما إذا كان البلد المعني مدينة صافياً أم دائناً صافياً، فإن الاتجاه العام نحو التنويع في الاتجاهين - أي شراء الأصول الأجنبية مع إصدار خصوم لغير المقيمين في نفس الوقت - يسهم بوضوح في تحقيق الجانب الأكبر من تلك الزيادات (الشكل البياني ٢-٤). ومن ثم فإن زيادة تنويع الأصول والخصوم عبر الحدود ترتبط ارتباطاً جزئياً فقط بالتفاوت بين المدخرات والاستثمارات، واستمرار هذا التفاوت في ذاته يعبر عن زيادة التكامل بين أسواق الأصول.

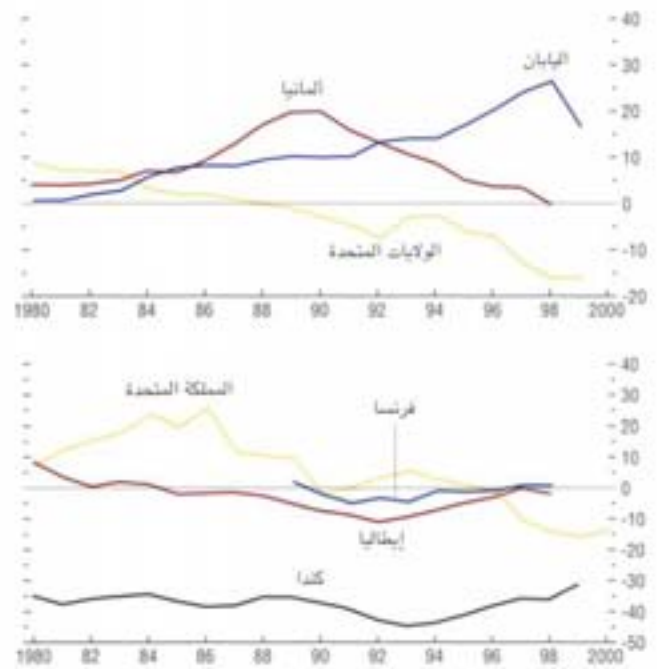
وقد جاء معظم الزيادة في الأصول والخصوم الأجنبية نتيجة للزيادات في حيازات الحوافض والاستثمار الأجنبي المباشر، وكلاهما يشتمل على عنصر أسهم كبير، إلا في حالة اليابان حيث كانت البنوك هي المسؤول الأول عن الانكشاف الخارجي في النصف الثاني من الثمانينات. ومرة أخرى باستثناء اليابان، شهدت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر واستثمارات الحوافض نمواً متسارعاً (الشكل البياني ٢-٥)، لا سيما خلال السنوات القليلة الماضية، على الرغم من أن الارتفاع الحاد والمستمر في أسعار الأسهم خلال التسعينات في جميع البلدان المتقدمة الرئيسية عدا اليابان قد أسهم بدور مهم في زيادة أرصدة الأصول والخصوم الأجنبية.

ولتقدير مدى تنويع الأصول والخصوم عبر الحدود في بلدان مجموعة السبعة، يتعين توفر بيانات عن حيازات الأصول الثنائية وتدفقات رؤوس الأموال، وهو نوع من البيانات غير متوفر بشكل عام، كما هي الحال بالنسبة لبيانات التجارة في الخدمات.^{١٢} ويتبين من الأدلة الجزئية المستخلصة من بيانات حيازات الأصول الثنائية عبر الحدود في حالة الولايات المتحدة أن الاتجاه العام نحو زيادة الاعتماد المتبادل بين الأسواق المالية المشار إليه آنفاً ينسحب كذلك على سائر بلدان المجموعة (الشكل البياني ٢-٦). وقد طرأت زيادة كبيرة بين عامي ١٩٩٤ و ٢٠٠٠ على حيازات المقيمين في الولايات المتحدة من الأصول الأجنبية في بلدان المجموعة وحيازات المقيمين في بلدان المجموعة الأخرى من الأصول الأمريكية كنسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلي.^{١٣} وعند التمييز بين تلك الأصول حسب نوع الاستثمار، نجد أن أهم وسيلة للاستثمار هي الاستثمار الأجنبي المباشر سواء بالنسبة للمقيمين في الولايات المتحدة أو غير المقيمين فيها. وعند التمييز بينها

الشكل البياني ٢-٤: بلدان مجموعة السبعة: صافي الأصول الأجنبية

(/ من إجمالي الناتج المحلي)

كانت التغيرات في صافي الأصول الأجنبية عاملاً واحداً فحسب من العوامل الكامنة وراء الاتجاه السائد نحو تنويع الأصول والخصوم.

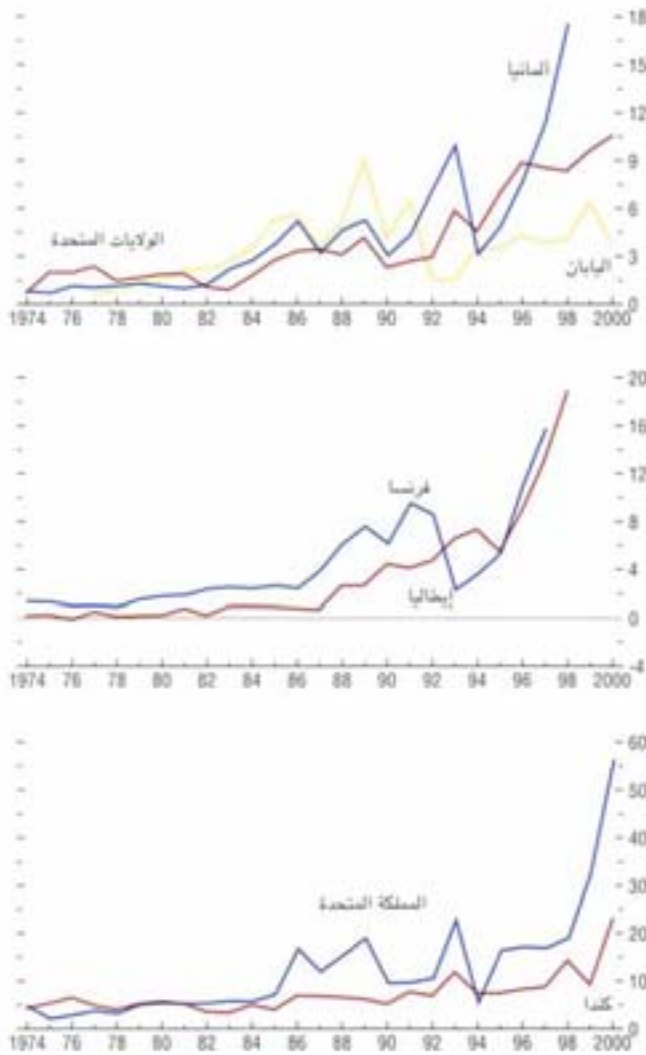


المصادر: International و IMF, Balance of Payments Statistics Financial Statistics.

^{١٢} ولكن يوصى بالرجوع إلى IMF (2000) للتفصيل على مسح لتوزيع أصول والتزامات المحافظة في نهاية ١٩٩٧ حسب الوجهة والأداة في ٢٩ بلداً. ^{١٣} لا تشمل البيانات الحيازات الرسمية من الأصول الأجنبية.

الشكل البياني ٢-٥: بلدان مجموعة السبعة: إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر والحافظة^١
(/ من إجمالي الناتج المحلي)

تسارع نمو تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر والحافظة خلال التسعينات.



المصادر: International و IMF, Balance of Payments Statistics
Financial Statistics.

^١ مجموع البورس القائمة والحديثة.

حسب وجهة الاستثمار أو منشأته، نجد أن الأهمية النسبية لبلدان مجموعة السبعة ظلت دون تغير يذكر خلال الفترة ١٩٩٤-٢٠٠٠ فيما يتعلق بالأسهم، وبالنسبة للاستثمار الأجنبي المباشر، انخفض نصيب بلدان المجموعة بدرجة ما، الأمر الذي يستتشف منه أن ظاهرة العولمة حدثت بالشركات الأمريكية إلى السعي لدخول أسواق جديدة بينما كانت الشركات في البلدان الأخرى تسعى إلى تعميق نشاطها في الولايات المتحدة، وفيما يتعلق بالسندات، حدثت زيادة حادة في نصيب المقيمين بالولايات المتحدة من حيازات السندات في بلدان مجموعة السبعة الأخرى، الأمر الذي يرجع بالدرجة الأولى إلى زيادة حيازاتهم من السندات في المملكة المتحدة، غير أن الأرجح هو أن يكون ذلك انعكاساً لوضع المملكة المتحدة كمركز مالي، ومن ثم فمن المحتمل أن تكون هذه الزيادة ناشئة عن إصدارات السندات من جانب المقيمين في بلدان غير المملكة المتحدة أيضاً.^{١٤}

ونتيجة لزيادة التنويع عبر الحدود، ازدادت أصول الحوافض كحصة من الثروة المالية لقطاع الأسر بما يزيد على الضعف بين الفترتين ١٩٨١-١٩٨٥ و ١٩٩٦-١٩٩٩ في معظم بلدان المجموعة (الجدول ٢-٣).^{١٥} وتنفرد المملكة المتحدة بأعلى درجات تنويع الثروة على المستوى الدولي، حيث بلغت حصة الأصول الأجنبية في الأصول المالية الكلية لقطاع الأسر حوالي ٢٥٪ في المتوسط خلال الفترة ١٩٩٦-١٩٩٩، غير أن هذه الحصة الكبيرة ترجع جزئياً إلى دور المملكة المتحدة كمركز مالي دولي، وفي تناظر خصوم الحوافض الأجنبية الكبيرة أيضاً. وتأتي ألمانيا وفرنسا بعد المملكة المتحدة من حيث تنويع الثروة عبر الحدود، حيث تجاوزت حصة كل منهما ١٠٪ خلال الفترة ١٩٩٦-١٩٩٩. وفي كل من اليابان وكندا والولايات المتحدة، ظلت حصة الأصول الأجنبية في الأصول المالية الكلية لقطاع الأسر أقل من ١٠٪ في المتوسط خلال السنوات ١٩٩٦-١٩٩٩. ومع ذلك، فعلى الرغم من الزيادات الملحوظة في حيازات الأصول الأجنبية كنسبة من إجمالي الناتج المحلي، ظلت درجة تنويع

^{١٤} تعتمد البيانات على موطن الوسيط المالي الذي يدير المعاملة.

^{١٥} لا تتوفر بيانات رسمية عن ثروة قطاع الأسر في إيطاليا، وإسبانيا، النمسا، كندا، لا تتوفر بسهولة بيانات عن أصول والتزامات الحافظة مصنفة حسب الملكية، ولا تعني المقارنة أن نصيب قطاع الأسر يمثل كل أو حتى معظم الزيادة في تنويع الأصول والتزامات عبر الحدود، بل على العكس، هناك أدلة (مثل بيانات تدفق الأرصدة بالنسبة للمملكة المتحدة) تشير إلى أن الوسيط الماليين يسهمون بمعظم الزيادة في التنويع عبر الحدود. ولكن نظراً لأن قطاع الأسر يمتلك بصورة مباشرة أو غير مباشرة نصيباً كبيراً من التزامات الوسيط الماليين (النصيب في صناديق الاستثمار على سبيل المثال)، فمن المعقول أن تكون القرارات المالية لذلك القطاع قد تأثرت جزئياً على الأقل بالتنويع عبر الحدود.

ثروة قطاع الأسر عبر الحدود - وهي الثروة التي تمثل عناصر مهمة في قرارات الاستهلاك والادخار - محدودة حتى في نهاية عام ١٩٩٩^{١٦}

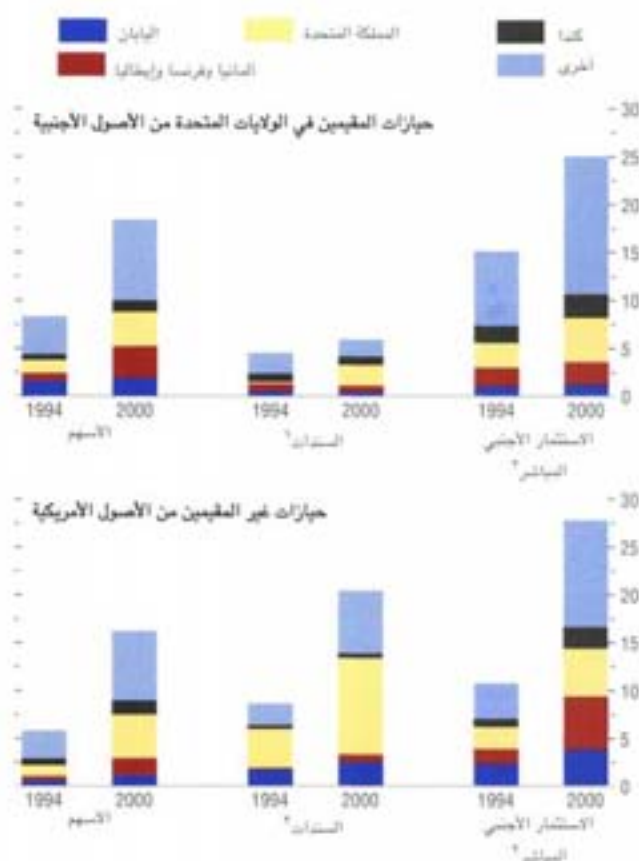
وبغضن عن تنوع مصادر التمويل، قامت الشركات أيضا بتنوع عملياتها على الصعيد الدولي من خلال توسيع الشركات المنتسبة القائمة وكذلك من خلال موجة من عمليات الدمج وشراء كامل الحصص، وهو ما تعكسه زيادة أرصدة وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر. وتشير البيانات المالية على مستوى الشركات إلى أن إيرادات المبيعات من عمليات الشركات الخارجية المنتسبة يمثل حصة متزايدة عموما من إيرادات المبيعات الكلي للشركات المسجلة في البلدان المتقدمة الرئيسية (الجدول ٢-٤). وتعتبر إيرادات المبيعات المتحققة من الشركات الخارجية المنتسبة أهم بكثير للشركات الأوروبية والكندية منها للشركات الأمريكية أو اليابانية، الأمر الذي يعكس درجة الانفتاح الكبيرة نسبيا في هذه الاقتصادات من ناحية وارتفاع درجة الاعتماد المتبادل داخل الاتحاد الأوروبي أو داخل "الثافتا" بالنسبة لكندا من ناحية أخرى. وقد تكون الزيادة السريعة في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر مقارنة بالصناديق أو الواردات مؤشرا على أن عمليات الدمج وشراء كامل الحصص وتراكم رأس المال في الخارج كانت بمثابة بديل للتجارة في الشركات متعددة الجنسيات، ومن ثم لا تكفي بيانات التجارة وحدها للتعبير عن الاعتماد الاقتصادي الدولي المتبادل على مستوى الشركات. ومع ذلك يمكن للاضطرابات الحادثة في الخارج والتي تترك تأثيرا محدودا على تدفقات التجارة أن تؤثر على الاقتصاد المحلي من خلال التأثير على إيرادات وأرباح الشركات الخارجية المنتسبة.

كذلك أدت الابتكارات المالية إلى إفساح المجال أمام مراجعة أسعار الأصول عبر الحدود، مما يعني ضرورة تسعير المخاطر المتشابهة تسعيرا متماثلا في جميع البلدان. وكما يتضح من الشكل البياني ٢-٧، فإن روابط أسواق الأسهم، مقيسة بالارتباط بين عائدات الأسهم، تكون قوية وموجبة بصفة عامة، وهو المتوقع في ظل ارتفاع درجة الاعتماد المتبادل بين أسواق الأصول.^{١٧} وعلى الرغم من أن

الشكل البياني ٢-٧: أسواق الأصول الأمريكية وبلدان مجموعة السبعة

(أ) من إجمالي الناتج المحلي الأمريكي

تساهم بلدان مجموعة السبعة بنصيب كبير ثابت نوعا ما في كل من حيازات المقيمين في الولايات المتحدة من الأصول الأجنبية وحيازات غير المقيمين من الأصول الأمريكية.



المصدر: U.S. Department of Commerce, Survey of Current Business.

^{١٦} باستثناء الحيازات الرسمية من السندات الأجنبية.

^{١٧} بالقيمة السوقية. الحيازات الثنائية مقفلة باستخدام الأسهم على أساس بيانات تستند إلى التكلفة التاريخية.

^{١٨} باستثناء الحيازات الرسمية من السندات الأمريكية. الحيازات الخاصة من سندات الخزينة الأمريكية مقفلة باستخدام الأسهم على أساس الحيازات الخاصة من سندات الشركات والوكالات الأمريكية.

^{١٩} على الرغم من حدوث زيادات ملحوظة خلال التسعينات، لا يزال المدى الفعلي لتنوع المحافظ غير المحدود أقل من المستوى الأمثل الذي تقرضه معظم نماذج التوزيع الأمثل للمخاطر، ويظل ما يسمى بالتميز لقطر يمثل لغزا في عالم يتسم في ظاهر الأمر بدرجة مرتفعة من التكامل بين أسواق رأس المال (راجع على سبيل المثال Tesar and Werner, 1995، أو Lewis, 1999).

^{٢٠} خلصت دراسات De Santis and Gerard (1997) and Dumas, Harvey, and Ruiz (2000)، من بين دراسات أخرى، إلى أدلة تتوافق إلى حد كبير مع التسعير المتطابق لمخاطر أسواق الأسهم في الاقتصادات المتقدمة.

الجدول ٢-٣: أصول الحافظة الأجنبية وثروة قطاع الأسر في بلدان مختارة من مجموعة السبعة

(متوسطات الفترات لبيانات نهاية العام)

الولايات المتحدة	اليابان	ألمانيا	فرنسا	المملكة المتحدة	كندا
أصول الحافظة الأجنبية : من الأصول المالية للأسر					
١٩٨٥-١٩٨٦	١,٠	٢,٢	...	١٢,٦	٢,١
١٩٩٠-١٩٩١	١,٨	٧,٢	...	١٧,٣	٢,٩
١٩٩٥-١٩٩٦	٤,١	٧,٧	٩,٦	٢٣,٢	٤,٤
١٩٩٩-١٩٩٦	٦,٦	٨,٩	١٥,٠	٢٥,٦	٩,٦
الأصول السهمية في الحافظة الأجنبية : من الأصول المالية للأسر					
١٩٨٥-١٩٨٦	٠,٣	٠,٤	...	٧,٥	١,٧
١٩٩٠-١٩٩١	١,٠	١,٠	...	٩,٨	٢,١
١٩٩٥-١٩٩٦	٢,٧	١,٢	٢,٨	١٠,٥	٢,٤
١٩٩٩-١٩٩٦	٤,٨	١,٧	٧,٣	١١,٨	٥,١
بيانات للشركات					
الأصول المالية لقطاع الأسر : من صافي أصوله					
١٩٨٥-١٩٨٦	٦٩,٧	٤٢,٥	...	٢٧,٨	٤٨,٦
١٩٩٠-١٩٩١	٧١,٧	٤٩,٥	...	٤٩,٦	٥٢,٩
١٩٩٥-١٩٩٦	٧٦,٩	٥٠,١	...	٥٥,٢	٦٧,٢
١٩٩٩-١٩٩٦	٨٢,٢	٥٨,٢	...	٥٨,٨	٧٠,٢

المصادر: IMF, Balance of Payments Statistics. وبيانات الميزانية العمومية للأسر على المستوى الوطني.

الجدول ٢-٤: تنوع الإيرادات الدولية للشركات المساهمة المسجلة في بلدان مجموعة السبعة^١

(الإيراد من مبيعات الشركات الأجنبية المملوكة : من المبيعات المحلية: متوسطات الفترة)

الولايات المتحدة	اليابان	ألمانيا	فرنسا	إيطاليا	المملكة المتحدة	كندا
١٩٩١-١٩٩٠	٤٢,٦	٣٠,٥	٧١,٨	١٢٩,٦	٨٠,٢	١٩,٢
١٩٩٥-١٩٩٠	٤٦,٣	٣٣,٦	٩٦,٩	٢٢٢,٩	٩٠,٥	٧١,٦

المصدر: شركة Thompson Financial وقاعدة بيانات Worldscope.

^١ البيانات هي متوسطات على مستوى الشركات موزعة بالمبيعات اعتماداً على حصة شركات متوازنة، ويشايح عدد الشركات ونسبتها من الناتج الكلي باختلاف البلدان. وتقتصر العينة على الشركات التي تفسن بياناتها مبيعات دولية.

الارتباط يفجوات الناتج في البلدان الأخرى ضمن مجموعة السبعة، ومن ناحية أخرى، فإن روابط أسعار الفائدة معروفة تماماً بطبيعة الحال، وهي روابط أقوى في معظمها من روابط أسواق الأسهم، وتوضح الأدلة المستمدة من حسابات مماثلة أن العائدات الكلية بالدولار الأمريكي على حوافز السندات الكبيرة في كل بلد من بلدان مجموعة السبعة ترتبط ارتباطاً وثيقاً بحافزة أسواق السندات على مستوى المجموعة وأن معاملات الارتباط غالباً ما تتعدى نظائرها في حالة عائدات الأسهم الزائدة.^{١١}

عائدات الأسهم كانت وثيقة الترابط بالفعل في أواسط السبعينات، فإن الصلات بينها ازدادت قوة مثلما يتضح من زيادة الارتباطات بين عائدات الأسهم في كل بلد وبين عائدات الأسهم الكلية في بلدان المجموعة بين عامي ١٩٧٤ و ٢٠٠٠، وذلك في جميع البلدان باستثناء اليابان والولايات المتحدة.^{١٢} وكانت اليابان وحدها هي التي سجلت انخفاضاً ملحوظاً في الارتباط بين عائدات الأسهم المحلية وبين العائدات على حافزة أسواق مجموعة السبعة، وهو ما يفترض أن يكون انعكاساً للمشكلات المستمرة لفترة طويلة في الميزانيات العمومية للشركات وما نجم عنها من ضعف

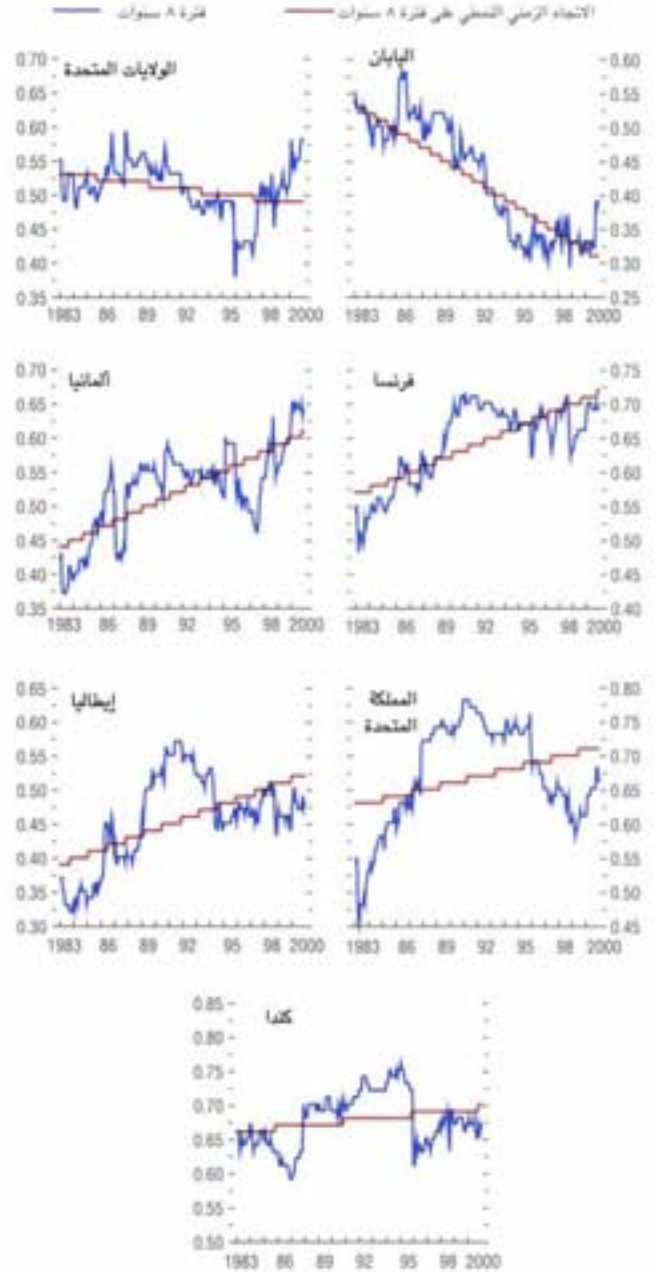
^{١١} ينطبق هذا مع دراسة Longin and Solnik (1995) التي خلصت إلى وجود زيادة في الارتباط بين العائدات في سبعة من أسواق الأسهم الرئيسية خلال الفترة ١٩٨٩-١٩٩٩، ودراسة Stulz (1999) التي أشارت إلى حدوث زيادة بسيطة في الارتباط بين عائدات الأسهم المحلية وعائدات الحوافز في الأسواق العالمية وفق مؤشر مورغان ستانلي للاستبلاكين (MSCI) في الفترة من أكتوبر ١٩٧٩ حتى مارس ١٩٩٩.

^{١٢} على أساس مؤشرات مؤسسة "سالمون برادرز" (Salomon Brothers) للعائدات الكلية على حوافز السندات في الفترة ١٩٨٥-٢٠٠٠.

الشكل البياني ٢-٧: روابط عائدات الأسهم في مجموعة السبعة^١

(إطالات زمنية متتالية للارتباط: العائدات المسجلة عائدات زائدة بالدولار الأمريكي)

رأى الارتباط بين عائدات الأسهم في بلدان مجموعة السبعة بصفة عامة خلال العقدين الماضيين.



المصادر: Primark Datastream وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

^١ الارتباط محسوب بين عائدات الأسهم المحلية الزائدة وبين العائد على حافظة الأسهم مرجحة بتعادل القوى الشرائية في البلدان الأخرى في مجموعة السبعة. والعائدات الزائدة محسوبة كعائدات شهرية اسمية بمؤشرات العائد الثكي الصادرة عن مؤسسة مورغان ستانلي الدولية (بالدولار الأمريكي) مطروحة منها سعر الفائدة على الدولار الأمريكي لشهر واحد في سوق اليورو دولار.

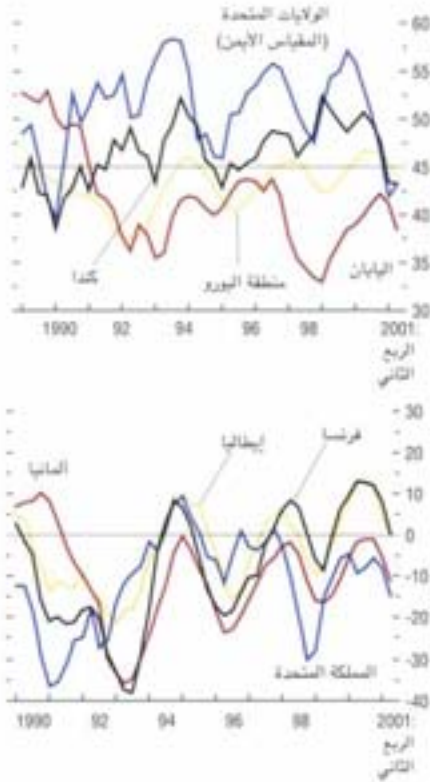
وحيث إن الاعتماد المتبادل بين أسواق الأصول، لا سيما تنوع الثروة عبر الحدود، لم يبدأ في التراجع إلا في الفترة من أوائل التسعينات إلى أواسطها، فلم تظهر حتى الآن أدلة تجريبية واسعة النطاق تشير إلى حدوث تغيرات في انتقال الصدمات من خلال روابط الأسواق المالية. ومع ذلك، فمن المرجح أن يكون الاعتماد الدولي المتبادل الذي شهد زيادة مستمرة في الأسواق المالية على مدى العقدين الماضيين قد عزز إمكانية حدوث حركات متلازمة أقوى على مستوى الناتج. وربما يكون أثر الاضطرابات قد طغى على الأثر المتزايد للتغيرات في هيكل روابط الأسواق المالية على حجم حركات الناتج المتلازمة خلال العقدين الماضيين نظرا لحدوث تلك التغيرات بصورة تدريجية.

ومن المحتمل أن يتسع نطاق انتقال الاضطرابات على الصعيد الدولي بفعل تزايد الاعتماد المتبادل في الأسواق المالية، حيث إن هناك اضطرابات عديدة لا تؤثر على الطلب فحسب وإنما أيضا على الأسعار في الأسواق المالية أيضا. فعلى سبيل المثال، يمكن أن يعكس الارتباط الوثيق بين الدورة الاقتصادية في المملكة المتحدة ونظيرتها في الولايات المتحدة وليس مع منطقة اليورو - الشريك التجاري الرئيسي للمملكة المتحدة - هيمنة العوامل المالية على روابط التجارة التقليدية، وإن كان توافق المملكة المتحدة مع الدورة الاقتصادية في منطقة اليورو قد ازداد منذ عام ١٩٩٩. فهيكّل النظام المالي في المملكة المتحدة، الذي يتميز بالتمويل المباشر عن طريق الأوراق المالية والانتماء بأسعار فائدة قابلة للتعديل، يشبه نظيره في الولايات المتحدة، وقد سمح لأسعار الأصول بأن تؤدي دورا مهما ومباشرا في نقل الدورات الاقتصادية، وذلك على خلاف النظم المالية في منطقة اليورو التي تعتمد على البنوك بدرجة أكبر.

كذلك من المرجح أن تزداد إلى حد ما سرعة انتقال الاضطرابات إلى الخارج، وذلك نظرا لاستجابة أسعار الأسواق المالية وأنشطة التداول للأخبار والأحداث بسرعة أكبر من استجابة الأسعار في أسواق السلع أو تدفقات التجارة. وعلى ذلك فإن المشاعر السائدة إزاء حالة الاقتصاد الراهنه وأفاق المستقبل، مقيسة بمؤشرات الثقة، ينتظر أن تؤثر بدورها على المشاعر السائدة في مناطق أخرى. ويتفق هذا مع الحركات المتلازمة القوية المشاهدة مؤخرا في مؤشرات الثقة بالاقتصادات المتقدمة الرئيسية، كما يتعشى مع الأدلة المتوفرة بشأن محاكاة أوضاع الثقة فيما بين الأسواق (راجع الإطار ٢-١). وعلاوة على ذلك، ثمة أدلة على أن محاكاة حركات أسعار الأصول فيما بين الأسواق تصل إلى ذروتها عند اشتداد التقلبات في الأسواق المالية الدولية أو في الأسواق المتدهورة (راجع على سبيل

الإطار ٢-١: محاكاة أوضاع الثقة فيما بين الأسواق

ثقة دوائر الأعمال في بلدان مجموعة السبعة



المصادر: National Association of Purchasing Managers، بنك اليابان المركزي، والمكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية (يوروبستات)، ومؤسسة Statistics Canada.

الفترة الأخيرة. وبالنسبة لمنطقة اليورو ككل، يبدو أن انتقال الآثار من الولايات المتحدة يحدث بصفة أساسية بعد فترة ربعي سنة أو ما إليها. ومن الناحية التاريخية، كان حجم الارتباطات محدودا نوعا ما، وإن كان قد ازداد بدرجة ملحوظة في معظم الفترة الأخيرة. وهناك بعض الأدلة أيضا على حدوث تأثير الصدى، حيث تعود آثار التغيرات في الثقة خارج الولايات المتحدة لتؤثر على مقياس الثقة فيها. وعلى العكس من ذلك، اتسم الارتباط في ثقة دوائر الأعمال بين الولايات المتحدة واليابان بالتناسب العكسي طوال العقد الماضي ككل. والمرجح أن يكون الارتباط السالب طويل المدى نتيجة للصدمة التي انفرجت بها اليابان مع انفجار

نظرا لانتشار تداعيات التباطؤ الاقتصادي الذي شهدته الولايات المتحدة مؤخرا على النشاط العالمي، تظهر مسألة مثيرة للاهتمام هي مدى تقارب البلدان من حيث التزامن التقلبات في ثقة دوائر الأعمال وفقا لمقاييس الثقة المستخدمة. وبطبيعة الحال، تمثل روابط الدورة الاقتصادية أحد الأسباب وراء آثار تنقل أوضاع الثقة على هذا النحو عبر البلدان المختلفة. غير أنه قد يكون هناك تدفقات متبادلة للمعلومات المتبادلة أيضا، لأنه من المنطقي تماما أن تهتم الشركات بمقاييس الثقة عبر الحدود^١ وهناك أيضا إمكانية ظهور "صدمات جديدة" أو "تقليد" غير عقلاني للمشاعر السائدة في دوائر الأعمال^٢. وتثير هذه العوامل احتمال تحول روابط الثقة ذاتها إلى قناة يمكن من خلالها انتقال الصدمات الاقتصادية عبر البلدان.

ولتقييم روابط الثقة ومدى آثار الانتشار أو العدوى، تم الحصول على مجموعة من المقاييس المتشابهة لثقة دوائر الأعمال في الاقتصادات الصناعية الرئيسية. وتقيد الأدلة المتوفرة بأن مقاييس ثقة دوائر الأعمال تميل بالفعل إلى التحرك معا، ولكن درجة التزامن وقوته يختلفان على نحو ذي دلالة باختلاف البلدان والفترات الزمنية (راجع الشكل البياني). ونظرا لوزن اقتصاد الولايات المتحدة وأسواقها المالية، لننظر أولا في الروابط بين الولايات المتحدة والبلدان الرئيسية الأخرى. وليس من المستغرب أن نجد أن أقوى الروابط بين أوضاع ثقة دوائر الأعمال هي الروابط القائمة بين الولايات المتحدة وكندا (راجع الجدول). وتفيد التحليلات المستندة إلى الانحدارات الذاتية للمتجهات (VAR) أن ثقة دوائر الأعمال في الولايات المتحدة تقود ثقة دوائر الأعمال في كندا بفارق يعادل ربع سنة أو نحوها (للاطلاع على النتائج التفصيلية، راجع Kumar and Kashiwase, forthcoming).

وتتغير ارتباطات الثقة تغيرا دالا في حالة أوروبا. ففي المملكة المتحدة، يبدو أن التغيرات في ثقة دوائر الأعمال بالولايات المتحدة هي التي تترك الأثر الأكبر بسرعة نسبيا، وإن كان يبدو أن هذه الرابطة أصبحت أقل إلى حد ما في

^١ راجع، على سبيل المثال، Avery and Zemsky (1998) and Bikhchandani, Hirshleifer, and Welch (1998).
^٢ راجع Shiller (1998) على مناقشة للصدمات الجديدة والطواهر غير العقلانية الأخرى في الأسواق المالية، وراجع Kumar and Persaud (forthcoming) فيما يتعلق بانتشار GDI.

الإطار ١-٢ (تتمه)

الروابط بين بلدان مجموعة السبعة من حيث أوضاع الثقة

(الارتباط مع لغة دوائر الأعمال الأمريكية على أساس مترامز ومقارن)

التزام	المتأثر بتاريخ ربع سنة ١	المتأثر بتاريخ ربع سنة ٢	المتأثر بتاريخ ثلاثة أرباع سنة
كندا			
٢٠٠٩-١٩٩٩	٠.٢٧	٠.١١	٠.٢٩
٢٠٠٩-١٩٩٩	٠.٧٧	٠.٨٠	٠.٢٦
المنطقة المتحدة			
٢٠٠٩-١٩٩٩	٠.٤٤	٠.٢٩	٠.٤٤
٢٠٠٩-١٩٩٩	...	٠.٤٧	٠.٢٨
منطقة اليورو			
٢٠٠٩-١٩٩٩	...	٠.٣٩	٠.٣٩
٢٠٠٩-١٩٩٩	...	٠.٤٦	٠.٨٠
اليابان			
٢٠٠٩-١٩٩٩	٠.٣٨	٠.٣٨	٠.٤٣
٢٠٠٩-١٩٩٩	٠.٤١	٠.٠٦	٠.٤٣

المصدر: حسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

فقاعة أسعار الأصول وما تبعها من مصاعب اقتصادية مطولة.

ولنبحث الآن روابط الثقة في داخل أوروبا، التي يتوقع أن تكون متزايدة القوة نظرا لزيادة التكامل فسيما بين الاقتصادات الأوروبية. فالارتباط المترامز كبير بين أكبر ثلاثة اقتصادات في منطقة اليورو، خاصة منذ بدء التعامل باليورو. ولكننا نجد أيضا أن ثقة دوائر الأعمال في ألمانيا تقود الثقة في بلدان أخرى. كذلك يبدو أن لفرنسا والمملكة المتحدة تأثيرا ملحوظا على ثقة دوائر الأعمال في إيطاليا. وفي حالة المملكة المتحدة، على الرغم من حدوث زيادة في الارتباط المترامز مع فرنسا وألمانيا، نجد أن الروابط المتبادلة أقل وضوحا.

ويبدو التباين في قوة ديناميكيات الثقة بين بلدان مجموعة السبعة متسقا مع النتائج الواردة في المقال بشأن روابط الدورة الاقتصادية. غير أن هناك دراستين أخريين بحثتا مدى كون روابط الثقة انعكاسا لعوامل خارجية، بما

فيها تدفقات المعلومات المتشعبة. وقد حظت أولى هاتين الدراستين التغييرات في ثقة دوائر الأعمال بالنسبة إلى التغييرات في النشاط الاقتصادي وخلصت إلى أن زيادة التزامن في تقلبات ثقة دوائر الأعمال مؤخرا بين الولايات المتحدة ومنطقة اليورو، وكذلك فيما بين بلدان منطقة اليورو، كانت أكبر بكثير مما يمكن توقعه استنادا إلى تلازم حركة النشاط الاقتصادي وحده. أما الدراسة الأخرى فقد بحثت في ارتباط القيم المتبقية عبر البلدان الناتج من قياس انحدار ثقة دوائر الأعمال على مقاييس النشاط أو المؤشرات الرائدة، وخلصت إلى وجود ارتباط دال إحصائيا بين المتبقيات، إلا في حالة اليابان. مع وجود زيادة ملحوظة في الارتباط بين الولايات المتحدة ومنطقة اليورو، وفيما بين بلدان منطقة اليورو. ويستفاد من هذه النتائج أنه بينما يعزى جانب كبير من روابط الثقة إلى روابط الدورة الاقتصادية، فإن هناك جزءا متزايدا يمكن أن يرجع إلى عوامل لا ترتبط ارتباطا مباشرا بالنشاط الاقتصادي. ومن ثم فهي تمثل آلية إضافية لانتقال الاضطرابات الاقتصادية والمالية.

وذلك لأول مرة منذ أوائل الثمانينات. وكان اتساع نطاق ذلك التزامن تطورا مفاجئا في ضوء تجربة التسعينات مع روابط الدورة الاقتصادية الدولية حين اتسمت حالات الركود باختلافات ملحوظة في التوقيت. غير أن التباطؤ المترامز يعتبر مفاجئا بدرجة أقل من المنظور التاريخي في ضوء طبيعة الصدمات التي حدثت في الآونة الأخيرة، والتي كانت

المشال Stulz, 1999 أو Dahlquist, Hördah, and (Sellin, 2000).

النتائج المستخلصة والآثار على السياسات

تباطؤ النمو على نحو مترامز عموما طيلة أربعة أرباع العام الماضية في الاقتصادات السبعة المتقدمة الرئيسية.

الغالب معلومات مهمة عن التأثيرات الممكنة لتلك الصدمات على الاقتصاد المحلي. وتأتي الرؤى المتعمقة المستخلصة من استخدام ما يتوفر من نماذج الاقتصاد القياسي الكلي متعددة البلدان لتكميل هذا الرصد والتقييم للتطورات الخارجية. فهذه النماذج تميل إلى التركيز بصفة أساسية على روابط التجارة، نظرا لعدم إدراجها كثيرا من الجوانب التي تنطوي عليها روابط الأسواق المالية بالدرجة الكافية حتى الآن. ونتيجة لذلك، تبدو التأثيرات التاريخية لروابط الدورة الاقتصادية الدولية التي تحددها هذه النماذج (ومعظم التحليلات الأخرى) أقل بكثير في أغلب الأحوال من أن تصلح لتفسير ارتباطات الناتج القوية المشاهدة بين البلدان، الأمر الذي يخلق قدرا كبيرا من عدم اليقين بشأن القوى الكامنة وراء الدورة الاقتصادية الدولية.

كيف تؤثر التقلبات في بلدان مجموعة السبعة على البلدان النامية؟

تأثرت البلدان النامية على نحو متزايد الأهمية بالتباطؤ الجاري في البلدان الصناعية الرئيسية، والذي بدأ في الولايات المتحدة العام الماضي. ويتناول هذا المقال أهم الآليات التي تؤثر من خلالها تقلبات الدورة الاقتصادية في البلدان الصناعية على البلدان النامية - وهو مجال لم يلق نصيبه الواجب من البحث حتى الآن - كما يناقش تباين تلك التأثيرات حسب المناطق (مع التركيز على إفريقيا وآسيا والشرق الأوسط ونصف الكرة الغربي) وحسب المجموعات التحليلية (لاسيما البلدان المنتجة للوقود والسلع الأولية). وعلى غرار المقال السابق، يستخدم هذا المقال مرشحا للإمرار النطاقي (bandpass filter) لاستنتاج فجوات الناتج في جميع البلدان اعتمادا على بيانات سنوية تغطي الفترة ١٩٧١-٢٠٠٠^{٢٠} ويعوض عن بيانات الدورة الاقتصادية في البلدان الصناعية ببيانات الدورة في اقتصادات مجموعة السبعة، بينما تحسب مجملات البلدان النامية استنادا إلى بيانات عينة تضم ٦٦ بلدا (الجدول ٢-٥).

جميعها إما صدمات عالمية (تعديل أسعار أسهم تكنولوجيا المعلومات وارتفاع أسعار النفط الخام الحقيقية) أو صدمات قطرية مرتبطة فيما بينها ارتباطا موجبا (التكشف النقدي في الولايات المتحدة ومنطقة اليورو، ثم بدرجة أقل بكثير في اليابان). وكما يوضح هذا المقال، إن هذه التوليفات من الصدمات كانت مقترنة على وجه العموم بوجود روابط قوية في الماضي. وبصفة أعم، يتبين من استعراض روابط الدورة الاقتصادية الدولية خلال الفترة ١٩٧٤-٢٠٠٠ أن قوة هذه الروابط اختلفت من وقت إلى آخر تبعا لطبيعة الاضطرابات المؤثرة على كل اقتصاد وحجمها ومصدرها.

كذلك يستفاد من التحليل أن خصائص الاضطرابات ساهمت إلى حد كبير في تشكيل روابط الدورة الاقتصادية خلال الفترة ١٩٧٤-٢٠٠٠. وقد أسهم الاعتماد المتبادل بين البلدان في المجالين المالي والاقتصادي بدور أيضا في هذا الصدد، وإن كان التكامل بين البلدان لا يزال محدودا بصورة مثيرة للدهشة مقارنة بالتكامل داخلها. وبالنسبة للمستقبل، من المرجح أن تزداد أهمية الدورة الاقتصادية الدولية كقوة دافعة لتقلبات النشاط الاقتصادي في البلدان المتقدمة الرئيسية بسبب اتساع المجال المتاح لزيادة الاعتماد المتبادل على الصعيدين التجاري والمالي. وعلى وجه الخصوص، إذا استمر التوسع السريع في تنويع الثروة عبر الحدود، سوف تسهم الأصول والخصوم الأجنبية بانصبه كبيرة عما قريب في ثروة قطاع الأسر؛ ومع استمرار تدويل عمليات الشركات من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر، سوف تؤثر الاضطرابات التي تتعرض لها اقتصادات أخرى تأثيرا متزايدا على الأرباح وقرارات الاستثمار في الاقتصاد المحلي.

وثمة دروس مهمة يمكن أن يستخلصها صانعو السياسات من اعتماد الدورة الاقتصادية الدولية على خصائص الاضطرابات - وهي خصائص يتعذر التنبؤ بها. فالحرص في وضع السياسات يتطلب رصد وتقييم تطورات وسياسات الاقتصاد الكلي في الخارج، لأن أثر الصدمات التي تكون إما عالمية أو شديدة الترابط عبر البلدان على النشاط الاقتصادي في بلدان أخرى يمكن أن تستقوى منه في

^{٢٠} راجع Baxter and King (1999) يشمل المرشح التقلبات التي تحدث بتكرارات تتراوح بين سنتين و ٨ سنوات.

^{٢١} نظرا لطول فترة العينة، تشمل مجموعة البلدان النامية كلا من كوريا وإسرائيل وسنغافورة، وهي ثلاثة بلدان تصنف حاليا كالاقتصادات متقدمة نظرا لسرعة التنمية فيها خلال تلك الفترة. وقد حسبت البيانات المجمعة للمجموعات الإقليمية أو التحليلية باستخدام المنهجية الوارد وصفها في الملحق الإحصائي. (يستخلص نتائج مشابهة عند حساب مجملات الناتج باستخدام الأوزان الترجيحية للتجارة، على عكس إجمالي الناتج المحلي الذي يتم تقييمه باستخدام الأوزان الترجيحية لتعامل القوى الشرائية).

الجدول ٢-٥: البلدان المدرجة في مجملات البلدان النامية

إفريقيا	آسيا	الشرق الأوسط	نصف الكرة الغربي
الجزائر	أفغانستان	البحرين	الأرجنتين
بوتسوانا	بنغلاديش	مصر	البرازيل
جزر القمر	بوتان	إيران	شيلي
جيبوتي	كمبوديا	العراق	كولومبيا
جابون	الصين	إسرائيل	كوستاريكا
غامبيا	الهند	الأردن	الجمهورية الدومينيكية
غانا	إندونيسيا	الكويت	إكوادور
كينيا	كوريا	ليبيا	السلفادور
ليسوتو	ماليزيا	عمان	غواتيمالا
موريشيوس	ميانمار	قطر	هايتي
المغرب	نيبال	المملكة العربية السعودية	جامايكا
ناميبيا	باكستان	الجمهورية العربية السورية	المكسيك
نيجيريا	بابوا غينيا الجديدة	تركيا	بنما
جنوب إفريقيا	الفلبين	الإمارات العربية المتحدة	بيرو
السودان	سنغافورة		ترينيداد وتوباغو
سوازيلند	سريلانكا		أوروغواي
تونس	تايلند		فنزويلا
زيمبابوي			

ملحوظة: الرمز "+" و "*" يشير إلى أن البلد مصدر للطاقة أو لأحد المنتجات الأولية على التوالي.

أهم السمات المميزة لتقلبات الناتج في البلدان النامية

وكما يوضح الشكل البياني ٢-٨، اتسمت تقلبات الناتج في البلدان النامية كمجموعة بشيء من التزامن وبالارتباط الموجب مع تقلبات الناتج في بلدان مجموعة السبعة خلال معظم الفترة ١٩٧١-٢٠٠٠ (وكان أهم استثناء هو الفترة من أواخر الثمانينات إلى أواسط التسعينات). وتعتبر هذه الروابط مهمة للغاية - حيث تشير الانحدارات البسيطة إلى أن حدوث تغير بنسبة ١٪ في نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي في بلدان مجموعة السبعة يصاحبه تغير بنسبة ٠.٤٪ في النمو في البلدان النامية، بينما يقترن انخفاض سعر الفائدة الحقيقية العالمية بمقدار نقطة مئوية واحدة بزيادة النمو في البلدان النامية بنسبة ٠.٣٪. وتتسم الارتباطات بين الدورات في بلدان مجموعة السبعة والدورات في مناطق أو مجموعات البلدان النامية بأنها أقل بكثير من الارتباطات بين الدورات في بلدان مجموعة السبعة ذاتها، وذلك نتيجة وجود تنوع أكبر بين البلدان النامية من حيث هياكل الإنتاج والترتيبات المؤسسية واتسامها بدرجة أكبر من الحساسية للصدمات الخارجية والمحلية. كذلك يميل حجم تقلبات الناتج إلى الزيادة في البلدان النامية، الأمر الذي يضخم من أثر أي مستوى من مستويات الارتباط.^{٢٢} وبالنسبة للفترة ككل، ارتبطت تقلبات الناتج في إفريقيا

اتسمت تقلبات الناتج في كل من بلدان مجموعة السبعة والبلدان النامية بعدم الانتظام سواء من حيث درجة الحدة أو المدة الزمنية وتباينت تباينا كبيرا عبر المناطق (الشكل البياني ٢-٨). وعلى عكس بلدان مجموعة السبعة، حيث كانت سعة التقلبات تتراجع بمرور الوقت، مما يرجع في جانب منه إلى الاستقرار الملحوظ في أمريكا الشمالية خلال التسعينات، ازدادت تقلبات الناتج في البلدان النامية زيادة طفيفة خلال التسعينات، فيما يعود بالدرجة الأولى إلى سلسلة من الأزمات في الأسواق الصاعدة.^{٢٣} ويصدق هذا على آسيا التي سبق لها أن تعرضت لتقلبات معتدلة نسبيا خلال العقدين السابقين، لا سيما إذا استثنينا الصين والهند. كذلك حدثت تقلبات شديدة في الناتج في نصف الكرة الغربي نتيجة للأزمات المكسيكية والبرازيلية، وإن لم تكن هاتان الأزمات بالحدة التي اتسمت بها أزمة الديون في عام ١٩٨٢. وفي مناطق أخرى، حدثت تقلبات كبيرة أيضا في البلدان المصدرة للوقود والسلع الأولية ومناطق البلدان النامية المرتبطة بها (الشرق الأوسط وبلدان إفريقيا جنوب الصحراء).

^{٢٢} تولى دراسة Agénor, McDermott, and Prasad (2000) أهم السمات المميزة لتقلبات الاقتصاد الكلي في ٩٦ بلدا من البلدان النامية متوسطة الدخل.

^{٢٣} يصدق هذا بدرجة أكبر على مستوى فردي البلدان النامية. راجع دراسة Kose, Otrok, and Whiteman (2000).

كيف تؤثر التقلبات في بلدان مجموعة السبعة على البلدان النامية؟

الجدول ٢-٦: ارتباط الناتج ببلدان مجموعة السبعة

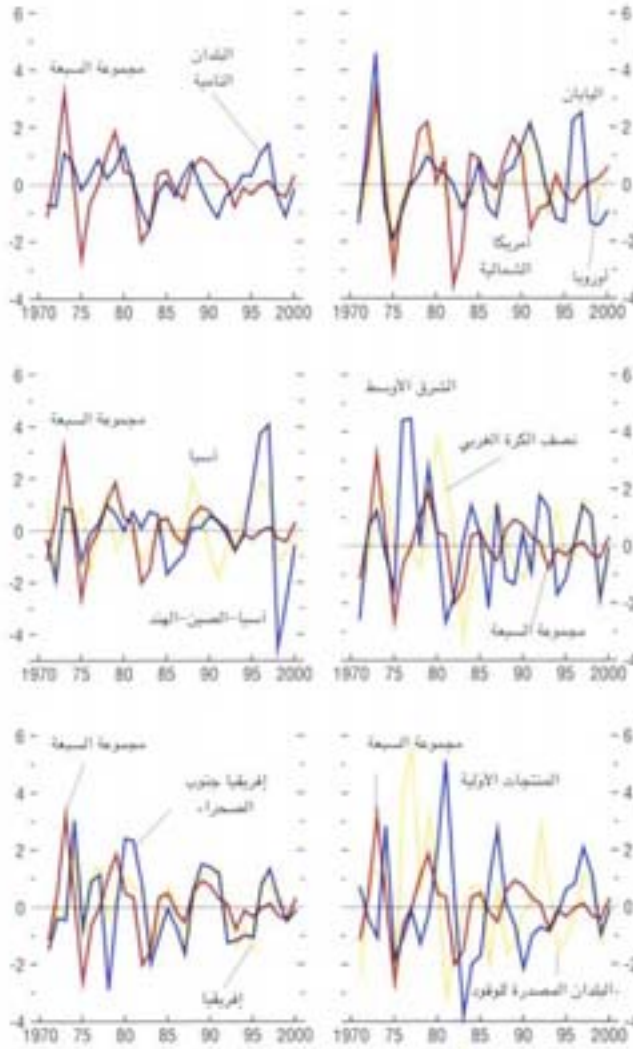
١٩٩١-١٩٩٩	١٩٨١-١٩٨٩	١٩٧١-١٩٧٩	١٩٦١-١٩٦٩	
-٠.٦٧	-٠.٥٩	-٠.٢٠	-٠.٣٢	إفريقيا
-٠.٠١	-٠.٥٧	-٠.٠٢	-٠.١٥	آسيا
-٠.٠٤	-٠.٠٦	-٠.٢٩	-٠.٢٦	الشرق الأوسط
-٠.١٨	-٠.١٦	-٠.١٢	-٠.٢٢	نصف الكرة الغربي
-٠.٢٧	-٠.٠٦	-٠.١٩	-٠.٢٢	مصدرو النفط
-٠.٢٩	-٠.٠٨	-٠.٠٧	-٠.٠٧	مصدرو السلع الأولية
-٠.١٠	-٠.٦٢	-٠.٥٢	-٠.٤٥	البلدان النامية

المصدر: تقديرات خبراء صندوق النقد الدولي.

الشكل البياني ٢-٨: تقلبات الناتج في بلدان مجموعة السبعة والبلدان النامية

(الانحرافات // عن الناتج المسجل للاتجاه العام)

تسبب تقلبات الناتج بعدم الانسجام وتباينت تباينا واسعا عبر المناطق والمجموعات التمثيلية.



المصدر: IMF, International Financial Statistics وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

ونصف الكرة الغربي والبلدان المصدرة للوقود ارتباطا وثيقا للغاية بالاقتصادات المتقدمة (الجدول ٢-٦). مع درجة من الارتباط أقل بعض الشيء بالنسبة للبلدان الآسيوية، ودرجة ارتباط محدودة للغاية بالنسبة للبلدان المصدرة للسلع الأولية.

بيد أن درجة الارتباط اختلفت اختلافا كبيرا من فترة إلى أخرى نتيجة للطابع المتفرد الذي تميزت به الصدمات في كل من البلدان النامية والاقتصادات المتقدمة الرئيسية السبعة. ومن اللافت للنظر أن المتوسطات المتحركة المتتالية لهذه الارتباطات تقيد بأن الحركات المتلازمة التي تشترك فيها بلدان مجموعة السبعة والبلدان النامية قد تراجعت بصورة واضحة في التسعينات (الشكل البياني ٢-٩). ويبدو أن هذا التراجع تابع من ثلاثة تطورات رئيسية هي انفصال الدورات (decoupling of cycles) في بلدان مجموعة السبعة (نتيجة إعادة توحيد ألمانيا والمصاعب الاقتصادية الأساسية في اليابان)؛ وتوسع أسواق الصادرات بعيدا عن بلدان مجموعة السبعة بالاتجاه نحو اقتصادات متقدمة ونامية أخرى؛ ووقوع سلسلة من الأزمات في الأسواق الصاعدة - مثلما أسلفنا - لا سيما في آسيا ونصف الكرة الغربي. بيد أنه مع زيادة تزامن الدورات في بلدان مجموعة السبعة في أواخر التسعينات، ازداد مرة أخرى تزامن حركات الناتج بين هذه البلدان والبلدان النامية (الشكل البياني ٢-٩، اللوحة العليا).

ويستخلص من المناقشة السابقة أن العلاقة بين الدورات في كل من بلدان مجموعة السبعة والبلدان النامية تتسم بالتذبذب الواضح وتتأثر تأثرا قويا بالصدمات ذات الخصائص المتفردة في كل مجموعة.^{٢١} غير أن هناك أدلة

^{٢١} للاطلاع على مناقشة لأسباب تذبذب الناتج في البلدان النامية، راجع Razin and Rose (1994) and Kraay and Ventura (2001) وللاطلاع على تحليلات لمصادر تقلبات الدورات الاقتصادية في البلدان النامية باستخدام نماذج تصانيفية ديناميكية، راجع Mendoza (1995) and Kose (forthcoming).

واضحة في الوقت ذاته على وجود حركات متلازمة بدرجة مهمة، وهي القضية التي يبحثها الجزء المتبقي من هذا المقال بمزيد من التفصيل.

كيف نفسر التلازم في حركات الناتج؟

تركز الدراسات الأكاديمية على ثلاثة عوامل رئيسية يمكن أن تفسر مدى التلازم بين حركات الناتج في الاقتصادات المتقدمة والنامية، وبينها كالتالي:

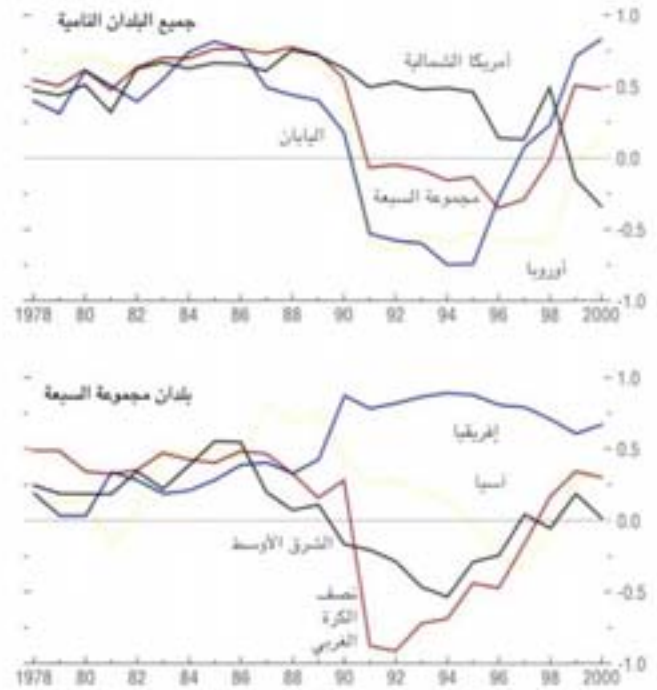
- **زيادة التكامل التجاري والمالي في الاقتصاد العالمي** حيث تعمل زيادة التدفقات الدولية التجارية والمالية على تيسير انتقال صدمات الطلب والإنتاجية عبر البلدان، Frankel and Rose (1998). ويعتبر هذا عاملاً بالغ الأهمية على جانب التجارة في البلدان والمناطق التي يتركز معظم تجارتها مع بلدان مجموعة السبعة.
- **حجم البلد النامي المعنى** حيث يتوقع أن تظهر في البلدان الأكبر حركات متلازمة أقوى مع الاقتصادات المتقدمة بعد تحديد عوامل أخرى مثل درجة الانفتاح (Head, 1995). ومن المفترض أن يكون هذا انعكاساً لهياكلها الاقتصادية الأكثر تنوعاً، الأمر الذي يجعلها أقل حساسية للصدمات ذات الخصوصية القطرية^{٦٥}. وتبدو هذه العلاقة بين حجم البلد وبين حركات الناتج المتلازمة أقوى في حالة البلدان النامية مرتفعة الدخل، وإن كانت بعض البلدان الصغيرة، كالبليز التي تعتمد على السياحة، ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالدورة الاقتصادية في بلدان مجموعة السبعة.
- **حجم تدفقات رؤوس الأموال ومدى تقلبها**: مع أن انفتاح الحساب الرأسمالي من شأنه أن يؤدي عموماً إلى زيادة الروابط العالمية، فإن رؤوس الأموال الكبيرة والمتقلبة يمكن أن تؤدي إلى دورات انتعاش وكساد في الائتمان تعمل بدورها على تقليل الارتباطات مع الدورة الاقتصادية في بلدان مجموعة السبعة (Gourinchas, Valdés, and Landerretche, 2001).

ولتقييم الأهمية النسبية لهذه العوامل، قام خبراء تقرير أفاق الاقتصاد العالمي بتقدير نموذج مستعرض خطي

الشكل البياني ٢-٩: حركات الناتج المتلازمة التي تشترك فيها البلدان النامية وبلدان مجموعة السبعة

(إطالات زمنية متكافئة للارتباط مدتها ٨ سنوات)

تشير الارتباطات إلى أن حركة الناتج المشتركة بين بلدان مجموعة السبعة وبلدان المناطق النامية، باستثناء إفريقيا، تراجعت في التسعينات. غير أن الارتباطات زادت مجدداً في أواخر التسعينات.



المصادر: IMF، International Financial Statistics، ومساهمات خبراء صندوق النقد الدولي.

^{٦٥} وعلاوة على ذلك، يمكن أن تتأثر الدورة الاقتصادية العالمية بالصدمات التي تتعرض لها صناعات تلك البلدان إذا كانت من الصناعات المتكاثرة عالمياً، مثل تكنولوجيا المعلومات (Kraay and Ventura, 2001).

كيف تؤثر التقلبات في بلدان مجموعة السبعة على البلدان النامية؟

اقترون متغيراً مدى تقييد الحساب الرأسمالي ومستوى صافي تدفقات رؤوس الأموال الخاصة بإشارات صحيحة، وإن تبين أنهما غير دالين إحصائياً.

كيف تنتقل الصدمات الخارجية إلى البلدان النامية؟

أبرز التحليل السابق عدة عوامل هيكلية تفسر حركات الناتج المتلازمة عبر الوقت. ويركز الجزء المتبقي من هذا المقال بمزيد من التفصيل على القناتين التجارية والمالية التي يمكن أن تنتقل الصدمات من خلالها إلى البلدان النامية. وتعتمد الأهمية النسبية لهاتين القناتين على طبيعة الصدمات الخارجية وخصائص المناطق النامية (راجع الإطار ٢-٢).

قناة التجارة

هناك طريقتان رئيسيتان لانتقال الصدمات الخارجية إلى البلدان النامية من خلال التجارة الدولية. وهما التأثير على أحجام الصادرات، وتغير معدلات التبادل التجاري. فحدوث تباطؤ في الاقتصادات المتقدمة يؤدي في العادة إلى إضعاف الطلب على صادرات البلدان النامية، وهو ما يوضحه الارتباط الموجب القوي عموماً بين حجم الصادرات من فرادى البلدان النامية والدورة الاقتصادية في بلدان مجموعة السبعة (الشكل البياني ٢-١٠، اللوحة العليا). أما أحجام الواردات فهي لا ترتبط ارتباطاً وثيقاً مع التقلبات في بلدان مجموعة السبعة.

ومع استثناء مهم هو البلدان المصدرة للنفط، يوجد ارتباط موجب قوي بين معدلات التبادل التجاري والدورة الاقتصادية في بلدان مجموعة السبعة (الشكل البياني ٢-١٠، اللوحة الوسطى).^{٦٧} ويعكس هذا الارتباط الأسعار السائدة في قطاعي الصناعات التحويلية والسلع الأساسية غير النفطية. فالعديد من البلدان النامية تنتج سلعا مصنعة بقيمة مضافة منخفضة تواجه منافسة ضارية. وتميل أسعارها إلى التقلب حسب الطلب من البلدان الصناعية

الجدول ٢-٧: البلدان النامية: محددات حركة الناتج المشتركة

الحركة المشتركة مع		
بلدان مجموعة السبعة	أمريكا الشمالية	
١٠ نقاط مئوية من الزيادة في إجمالي الناتج المحلي	٠.٠٠١٩	٠.٠٠١٨
١٠ نقاط مئوية من الزيادة في الصادرات	٠.٠٠٣٥	٠.٠٠١٧
١٠ نقاط مئوية من حجم البلد المتوسط	٠.٠٠٠٢	٠.٠٠٠٢
انفتاح الحساب الرأسمالي ^١	٠.٠٠٢٦	٠.٠٠١٩
الشركة من الانغلاق إلى الانفتاح	٠.٠٠٢٥	٠.٠٠١٩
صافي تدفقات رؤوس الأموال الخاصة ^٢	٠.٠٠٢٥	٠.٠٠١٩
١٠ نقاط مئوية من الزيادة في إجمالي الناتج المحلي	٠.٠٠٢٥	٠.٠٠١٩

ملحوظة: يشير الرمز + إلى أن المعامل ذو دلالة. والمتغيرات التابعة هي معاملات الارتباط بين المتغيرين في إجمالي الناتج المحلي المحلي للبلد. وبلدان مجموعة السبعة وأمريكا الشمالية. على التوالي. وتشمل المتغيرات المنحدرة قيمة ثابتة. ومتغيراً صورياً لمنطقة نصف الكرة الغربي. وصادرات الوقود (٢ من الصادرات الكلية). والمتغيرات المنحدرة الواردة أعلاه. وبينما كان كل من المتغير الثابت والمتغير الصوري دالة إحصائياً، لم تكن الصادرات ذات دلالة.

^١ نسبة الصادرات الكلية زائد الواردات على إجمالي الناتج المحلي للبلد.

^٢ صادرات البلد إلى بلدان مجموعة السبعة مقسومة على صادراته الكلية.

^٣ إجمالي الناتج المحلي بالدولار الأمريكي للبلد مقسوماً على إجمالي الناتج المحلي العالمي بالدولار الأمريكي.

^٤ لبلد البلد على معاملات الحساب الرأسمالي.

^٥ صافي التدفقات الخاصة إلى البلد.

ينحدر فيه ارتباط دورات ٥٨ بلداً نامياً باقتصادات مجموعة السبعة على درجة انفتاح التجارة، وحصّة التجارة مع بلدان مجموعة السبعة، وحصّة صادرات الوقود، وحجم البلد المعني، ومقياس انفتاح الحساب الرأسمالي، ومستوى صافي تدفقات رؤوس الأموال الخاصة، ومتغير صوري لنصف الكرة الغربي.^{٦٨} وقد أجريت نفس عملية التقدير باستخدام الارتباط بأمريكا الشمالية وحدها. وتؤكد النتائج التي يوردها الجدول ٢-٧ أهمية كل من انفتاح التجارة وكثافة التجارة مع بلدان مجموعة السبعة: كما ثبت أن حجم البلد ذو دلالة أيضاً (وإن كان أثره محدوداً نسبياً). كذلك

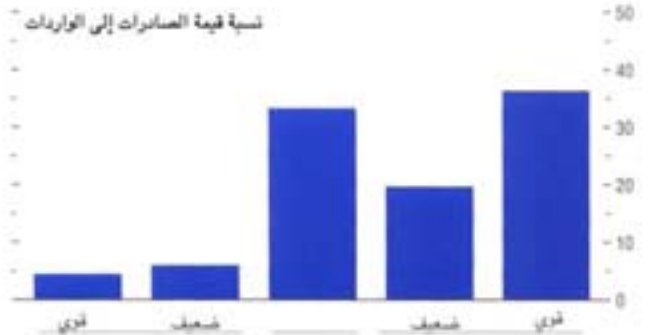
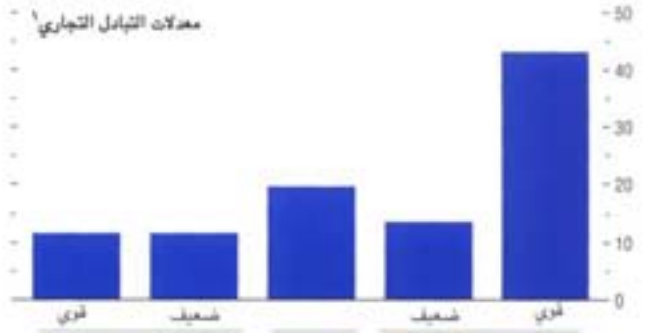
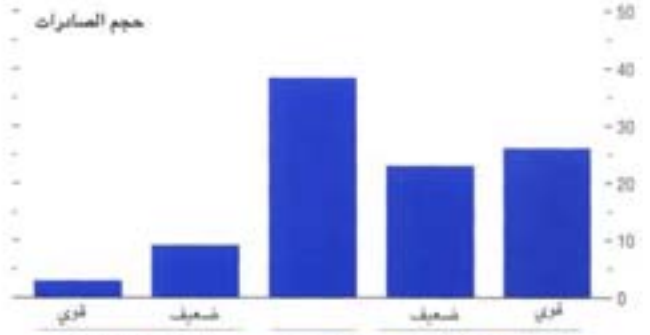
^{٦٧} تم حساب متوسط كل المتغيرات على مدى الفترة ١٩٧١-٢٠٠٠. وقد أدخلت أيضاً متغيرات صورية إقليمية أخرى باعتبارها متغيرات منحدرة، لكنها أسقطت من المواصفة الإحصائية النهائية لأنها كانت غير دالة إحصائياً. ويبدو المتغير الصوري لنصف الكرة الغربي دالة إحصائياً بسبب تزايد الاعتماد على أسواق الاقتصادات السبعة المتقدمة الرئيسية بمرور الوقت. وذلك على عكس الحال بالنسبة للمناطق الأخرى.

^{٦٨} راجع أيضاً Mendoza (1995) and Kose (forthcoming).

الشكل البياني ٢-١٠: تطورات التجارة في البلدان النامية والدورة الاقتصادية في بلدان مجموعة السبعة

(مدرج تكراري لمعاملات الارتباط: المعايير تشير إلى النسب المئوية)

هناك ارتباط موافق للاتجاهات الدورية لدى عدد كبير من البلدان بين حجم صادراتها ومعدلات التبادل التجاري فيها وميزانها التجاري. وبين الدورة الاقتصادية في مجموعة السبعة.



المصادر: IMF, International Financial Statistics. وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.
١ لا تشمل البلدان المنتجة للنفط.

باعتبارها السوق الرئيسية لتلك السلع.^{٢٨} وقد دلت على هذه الظاهرة التطورات التي شهدتها سوق الوحدات الدقيقة لمعالجة البيانات خلال التباطؤ الذي حدث مؤخراً (راجع الملحق الأول بالفصل الأول). وإضافة إلى ذلك، فعلى الرغم من أن أسعار فزادى السلع الأساسية غالباً ما تسيطر عليها عوامل العرض، فإن مجملات أسعار السلع الأساسية غير الوقود تتأثر بدورة الاقتصادات المتقدمة. وتصدق هذه العلاقة على وجه الخصوص في حالة المعادن التي ترتبط أسعارها ارتباطاً وثيقاً بدورة الإنتاج الصناعي.^{٢٩} وتفسر عوامل العرض وتأثير تغيرات سعر النفط على النشاط في الاقتصادات المتقدمة وجود ارتباط سالب ضعيف بين أسعار النفط ودورة بلدان مجموعة السبعة.

والخلاصة أن التباطؤ في بلدان مجموعة السبعة يصاحبه في الأحوال العادية انخفاض في أحجام الصادرات وتدهور في معدلات التبادل التجاري لدى معظم البلدان النامية، ولهذا فهو يؤدي إلى إضعاف موازين التجارة والحساب الجاري فيها. وإذا نظرنا إلى هذين العاملين معاً، نجد ارتباطاً موجباً بوجه عام بين نسبة قيمة الصادرات إلى الواردات في البلدان النامية وبين الدورة الاقتصادية في بلدان مجموعة السبعة (الشكل البياني ٢-١٠، اللوحة السفلى).

القناة المالية

يمكن أن تنتقل الصدمات الخارجية إلى البلدان النامية من خلال التغيرات في حجم تدفقات رؤوس الأموال وتكوينها. وكذلك في تكاليف التمويل. فالعديد من البلدان الفقيرة الصغيرة تعتمد على التدفقات الرسمية كمصدر للتمويل. وتكشف دراسة أجريت مؤخراً أن هذه التدفقات تتسم بالتقلب وترتبط ارتباطاً موجباً بالدورة الاقتصادية في البلدان المانحة، إلا في عدد من البلدان الإفريقية، وبذلك تمثل للبلدان التي تعتمد على التمويل الرسمي قوة دفع إضافية مساهمة للاتجاهات الدورية.^{٣٠} وعلاوة على ذلك،

^{٢٨} تخلف دراسة Baxter and Kouparitsas (2000) إلى أن تقلب معدلات التبادل التجاري لأي بلد يرتبط بعوامل متعددة منها هيكل تجارته من حيث التكوين السعري ووجهة التجارة.
^{٢٩} يمكن أيضاً استقراء أهمية عوامل الطلب من استمرار حركات أسعار السلع الأساسية والارتباطات الموجبة لأسعار فزادى السلع. راجع Deaton (1999).

^{٣٠} راجع Pallage and Robe (forthcoming). وتذكر هذه الدراسة أيضاً أن متوسط صفافي المساعدات الإنمائية الرسمية في الفترة ١٩٩٥-١٩٩٩، بلغ ١٢.٥٪ من إجمالي الناتج المحلي للبلدان المتلقية الإفريقية، و ١٪ من إجمالي الناتج المحلي للبلدان المتلقية خارج إفريقيا.

الإطار ٢-٢: قنوات انتقال الأوضاع الدورية إلى البلدان النامية

• تقلبات معدلات التبادل التجاري تشير تقديرات بعض المؤلفين إلى أن صدمات معدلات التبادل التجاري يمكن أن تسهم بما يصل إلى ٥٠٪ من تقلبات الناتج في الاقتصادات النامية.^٦ وتشمل هذه الصدمات تباينات أسعار السلع الأساسية التي تتأثر في غالب الأحيان بالأوضاع الدورية في الاقتصادات المتقدمة. ويميل تذبذب أسعار السلع الأساسية إلى إحداث تداعيات كبيرة داخل البلدان النامية التي تعتمد على الصادرات من هذه السلع وغيرها من المنتجات الأولية في الحصول على جانب كبير من عائدات صادراتها (وعلى جزء كبير من دخلها القومي في بعض الأحيان). ومن نفس المنطلق، تبين أن صدمات أسعار السلع الأساسية هي محددات مهمة لتقلبات الاستثمار والناتج بين البلدان الإفريقية المصدرة للسلع الأساسية (Deaton and Miller, 1995; and Kose and Riezman, 2001).

القناة المالية

• تدفقات رؤوس الأموال الخاصة: حدث توسع ملموس في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وغيرها من أشكال تدفقات رؤوس الأموال من البلدان الصناعية إلى البلدان النامية خلال العقود الأخيرة. فالعديد من البلدان النامية تعتمد الآن اعتمادا كبيرا على التمويل الخارجي للاستثمار المحلي وعجز الحساب الجاري الخارجي (راجع الفصل الرابع). ولذلك، يمكن أن يكون لحجم تدفقات رؤوس الأموال الأثنية من البلدان الصناعية وتقلبها أثر ملموس على الاستثمار والناتج في البلدان النامية. وهناك توثيق جيد في الدراسات المتخصصة لأثار دخول تدفقات رؤوس الأموال وانعكاس مسارها على النشاط المحلي في البلدان النامية (راجع Mendoza, 2001). كذلك تعني ظاهرة تأثير العدوى المالية أن اضطرابات الاقتصاد الكلي في واحد أو أكثر من البلدان النامية يمكن أن تنتقل بسرعة إلى بلدان نامية أخرى من خلال القناة المالية. كذلك فإن تزايد الارتباطات بين أسواق الأسهم، مثلما تدل صدمات أسعار الأسهم الأخيرة في قطاع التكنولوجيا، تعد جانبا آخر من جوانب هذه الظاهرة. ومع إقدام البلدان النامية

مع زيادة اندماج البلدان النامية في الاقتصاد العالمي، أصبحت تقلبات الاقتصاد الكلي في هذه البلدان تتأثر على نحو متزايد بالمؤثرات الخارجية، بما في ذلك الدورات الاقتصادية في الاقتصادات المتقدمة. ويمكن انتقال هذه المؤثرات من خلال ثلاث قنوات هي التجارة والتمويل والروابط المباشرة بين القطاعات. ويورد هذا الإطار ملخصا لهذه القنوات الثلاث وثيقة الارتباط، ويناقش كيفية تطور أهميتها النسبية في السنوات الأخيرة.

قناة التجارة

• صدمات الطلب الخارجي تترك الدورات الاقتصادية في الاقتصادات المتقدمة أثارا ملموسة على طلب هذه الاقتصادات على السلع الأساسية والسلع الوسيطة والمنتجات تامة الصنع من البلدان النامية. وقد تزايد تأثير البلدان النامية بأحوال الطلب الكلي في البلدان الصناعية مع سرعة التوسع في علاقاتها التجارية مع البلدان الصناعية خلال العقود الأخيرة. ويصدق هذا على العديد من بلدان آسيا وأمريكا اللاتينية التي تربطها علاقات تجارية قوية مع البلدان الصناعية. غير أن بلدان إفريقيا جنوب الصحراء التي تعتمد اعتمادا كبيرا على صادرات السلع الأساسية ولديها تجارة محدودة مع البلدان الصناعية هي أقل تأثرا بصورة مباشرة بالدورات الاقتصادية في البلدان الصناعية.^٧

• صدمات الإنتاجية الكلية: تتم عمليات نقل التكنولوجيا إلى العديد من البلدان النامية من خلال الواردات من الدول الصناعية بصفة أساسية. ولذلك فإن انتشار التكنولوجيا وتأثيراتها على تقلبات الاقتصاد الكلي تكون أقوى في الغالب لدى البلدان التي تربطها علاقات تجارية قوية بالبلدان الصناعية، وإن كان هذا يعتمد أيضا على طبيعة المنتجات المتداولة. وتشير التقديرات إلى أن صدمات الإنتاجية في البلدان الصناعية تسهم في تباين الناتج في البلدان النامية بنسبة تتراوح بين ٢٠٪ و ٣٠٪ (راجع Kouparitsas, 1996).

^٦ راجع Mendoza (1995) وتشمل العينة التي استخدمتها هذه الدراسة ٢٣ بلدا ناميا وتغطي الفترة ١٩٩١-١٩٩٠.

^٧ راجع Agénor, McDermott and Prasad (2000); Hoffmaister, Roldos, and Wickham (1998); and Ahmed and Loungani (forthcoming).

الإطار ٢-٢ (تمة)

الاعتماد المتبادل بين القطاعات

- أوجه التشابه بين الهياكل الاقتصادية: يعني وجود أوجه التشابه هذه أن الصدمات التي تحدث في قطاعات بعينها - بما في ذلك صدمات الإنتاجية والصدمات التي يتعرض لها تكوين الطلب على الواردات في البلدان الصناعية - تميل إلى إحداث آثار مماثلة على التقلبات الكلية عبر الحدود الوطنية. وتخلص دراسات عدة إلى أن الدرجة العالية من التزامن بين الدورات الاقتصادية في الاقتصادات الرئيسية بشرق آسيا وأمريكا اللاتينية يمكن أن تعزى في معظمها إلى أوجه التشابه في تكوين الناتج القطاعي في تلك البلدان (Imbs, 1999; and Loayza, Lopez, and Ubide, 1999).
- صدمات قطاع التكنولوجيا: يكتسب هذا القطاع أهمية نسبية في العديد من اقتصادات السوق الصاعدة، لا سيما في شرق آسيا، وقد أدت الصدمات الناشئة في الاقتصادات المتقدمة التي تعرض لها هذا القطاع إلى تأثير ملموس على تقلبات الناتج الكلي في هذه البلدان. ويناقش الفصل الأول بهذا العدد أهمية دورة التكنولوجيا لاقتصادات شرق آسيا خلال فترة الهبوط الاقتصادي الراهنة.
- ويتزايد في الوقت الراهن توثق الروابط بين البلدان النامية والصناعية من خلال روابط التجارة والروابط المالية وكذلك من خلال أوجه التشابه المتنامية في هياكلها الاقتصادية. ومن المرجح أن تؤدي قوى التكامل العالمي هذه إلى زيادة درجة تشابه تقلبات الدورة الاقتصادية بين البلدان الصناعية والنامية. ويتضح من الأزمات التي مرت بها اقتصادات الأسواق الصاعدة مؤخرا أن القناة المالية تسهم بدور متزايد الأهمية في نقل تقلبات الدورة الاقتصادية إلى هذه البلدان، ولكن القنوات الأخرى المرتبطة بالاعتماد التجاري والقطاعي المتبادل لها تأثير ملموس أيضا على تقلبات الاقتصاد الكلي في الاقتصادات النامية.

- على تقوية روابطها مع الأسواق المالية الدولية، من المرجح أن تصبح القناة المالية قناة متزايدة الأهمية في انتقال التقلبات إلى تلك البلدان.
- تدفقات المعونة والتدفقات المالية الأخرى: يمكن أن يؤدي تقلب تدفقات المعونة أيضا إلى التأثير على تقلبات الاقتصاد الكلي في بعض البلدان النامية. وتسجل دراسة Bulir and Hamann (forthcoming) أن تدفقات المعونة إلى عديد من اقتصادات إفريقيا جنوب الصحراء، التي تعتمد اعتمادا شديدا عموما على المعونة، هي تدفقات مثقلة من ناحية ومرتبطة ارتباطا موجبا مع دورتها الاقتصادية من ناحية أخرى.
- أوضاع الأسواق المالية العالمية: من المرجح أن تتأثر تدفقات رؤوس الأموال إلى البلدان النامية بتغيرات أسعار الفائدة العالمية وإقبال المستثمرين على المخاطرة، إلى جانب التصورات المتعلقة بدرجة المخاطرة التي تتطوي عليها الاستثمارات في هذه البلدان. كذلك يمكن أن تخضع قدرة البلدان النامية على انتهاز سياسات اقتصادية كلية مضادة لاتجاهات الدورة الاقتصادية لقيود تفرضها التغيرات خارجية الناشئة في أسعار الفائدة وفروق أسعار الفائدة مقارنة بالولايات المتحدة، وتشير الأدلة المتوفرة إلى أن آثار صدمات أسعار الفائدة الحقيقية العالمية على تقلب الناتج في معظم البلدان النامية هي آثار محدودة نوعا ما. غير أن هناك دراسة تخلص إلى أن هذا التأثير يميل إلى الزيادة عن ذلك بكثير في البلدان ذات المديونية الخارجية المرتفعة، بينما تخلص دراسة أخرى إلى أن التغيرات في أسعار الفائدة الأمريكية تؤثر تأثيرا ملموسا على النمو في بعض البلدان النامية، حيث يغلب على البلدان المدينة أيضا الخضوع لتأثير أكبر بكثير (راجع Kose, forthcoming; and Arora and Cerisola, 2000).

سريعا بمرور الوقت - مثلما يوضح الفصل الرابع - مما يشير إلى تزايد أهمية تدفقات رؤوس الأموال الخاصة.^{٢١} وفي الوقت ذاته، شهد تكوين التدفقات تغيرا ملحوظا، الأمر الذي يكتسب أهمية حاسمة من منظور روابط الدورة الاقتصادية، ففي السبعينات، كان صافي تدفقات رؤوس

تخلص الدراسة إلى بضعة قرووق فحسب في السلوك الدوري بين المساعدات الثنائية والمساعدات متعددة الأطراف، وإن كانت الأخيرة أكثر تقلبا من الأولى. وتمثل الأسواق الخاصة مصدر التمويل الرئيسي في معظم البلدان الأخرى. وقد شهدت هذه الروابط تزايدا

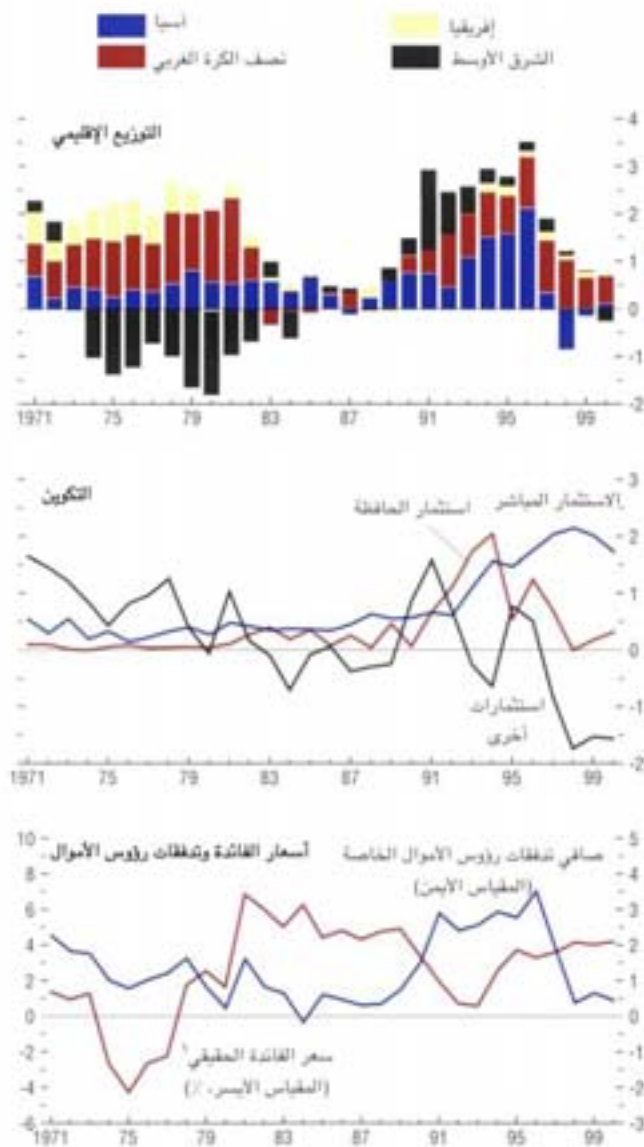
^{٢١} ومع ذلك، فإن قلة من البلدان النامية متوسطة الدخل فحسب هي التي تلقت حصة ضخمة من هذه التدفقات.

كيف تؤثر التقلبات في بلدان مجموعة السبعة على البلدان النامية؟

الشكل البياني ٢-١١: البلدان النامية: صافي تدفقات رؤوس الأموال الخاصة

(/ من إجمالي الناتج المحلي، ما لم يذكر خلاف ذلك)

رأى صافي التمويل الخارجي بمرور الوقت وتحويل تركيبه في العقدين الماضيين لصالح الاستثمار الأجنبي المباشر.



المصادر: IMF، International Financial Statistics، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.
١ يستخدم الفرق بين سعر اليورو دولار في لندن ومعدل التضخم في بلدان مجموعة السبعة كإدخال لسعر الفائدة الحقيقي العالمي.

الأموال الأخرى، الذي يتألف في معظمه من صافي القروض المصرفية، هو الشكل الغالب من أشكال التمويل. وفي الثمانينات، اتسمت تدفقات رؤوس الأموال عموماً بالضعف، وإن ظل الاستثمار الأجنبي المباشر مستقراً نسبياً. أما في التسعينات فقد حدثت زيادة حادة في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر اقتترنت في الغالب بالمشروعات الجديدة، وإن كانت قد اقتترنت بشكل متزايد في نفس الوقت بعمليات الدمج وشراء كامل الحصص وخصخصة المشروعات القائمة.^{٢٢} وصاحب ذلك طفرة في تدفقات الحافظة في أعقاب نشأة أسواق السندات الصاعدة في أواخر الثمانينات وأسواق الأسهم الصاعدة بعد ذلك بوقت قصير.

وفيما يتعلق بالسلوك الدوري لتدفقات رؤوس الأموال، يمكن إجراء تمييز مهم بين الأدوات المغلة للفائدة وبين التمويل بالإصدارات السهمية. فالأولى تتألف من القروض المصرفية والسندات بينما تشمل الثانية الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع الشركات وحصة رؤوس الأموال السهمية من تدفقات الحافظة.^{٢٣} وبالنسبة للدين المغل للفائدة، تعتمد تكلفة هذا النوع من رؤوس الأموال على أسعار الفائدة في الاقتصادات المتقدمة والعلو الإضافية على قروض البلدان النامية. وكما نرى في الشكل البياني ٢-١١، ارتبط صافي تدفقات رؤوس الأموال الخاصة إلى البلدان النامية منذ الثمانينات ارتباطاً سالباً بسعر الفائدة الحقيقي العالمي. وكما يوضح الشكل البياني ٢-١١، ارتبط صافي تدفقات رؤوس الأموال الخاصة إلى البلدان النامية ارتباطاً سالباً منذ الثمانينات بسعر الفائدة الحقيقي العالمي. ويتبين من التحذار خطي بسيط يشمل هذين المتغيرين أن حدوث انخفاض بنسبة ١٪ في أسعار الفائدة الحقيقية الدولية يصاحبه ارتفاع في تدفقات رؤوس الأموال إلى البلدان النامية بنسبة ٣.٠٪ من إجمالي الناتج المحلي منذ أوائل الثمانينات. وتؤكد دراسة أجريت مؤخراً وجود علاقة تناسب العكسي هذه في حالة ١٥ بلداً نامياً كبيراً على مدى التسعينات.^{٢٤}

ويوضح هذا السلوك المعاكس للاتجاهات الدورية أن انخفاض أسعار الفائدة يزيد من جاذبية هذا النوع من

^{٢٢} تقدم دراسة Albuquerque (٢٠٠١) بعض الأدلة على أن البلدان النامية ذات القدرة الضعيفة على التفاضل إلى أسواق رأس المال تحصل على نصيب أكبر من الاستثمار الأجنبي المباشر مقارنة بنصيب غيرها من البلدان.

^{٢٣} لسوء الحظ، يصعب التوصل إلى تقسيم متسق لتدفقات الحافظة بين الأسهم والسندات.

^{٢٤} توصلت دراسة Montiel and Reinhart (2001) إلى بعض الأدلة على أن تدفقات رؤوس الأموال تستجيب أيضاً لسياسات الاقتصاد الكلي قصيرة الأجل في البلدان النامية - مثل التدخل المعقم، وكذلك ضوابط رأس المال وإن كان بدرجة أقل.

التمويل كما يقلل من الفروق بين أسعار الفائدة في البلدان النامية وأسعار الفائدة في السوق العالمية، حيث تنخفض تكلفة خدمة الدين القائم. ومن الصعب الحصول على سلاسل زمنية طويلة لأن بيانات فروق أسعار الفائدة غير متوفرة في حالة القروض المصرفية، ويبحث فروق أسعار الفائدة على السندات خلال التسعينات في دراسة صدرت مؤخرا، يخلص خبراء صندوق النقد الدولي إلى أن فروق أسعار الفائدة على السندات في الأسواق الصاعدة ترتبط ارتباطا موجبا بسعر الفائدة على الأموال الفيدرالية الأمريكية، وأسعار الفائدة على أذون الخزانة الأمريكية لمدة عشر سنوات، وفروق أسعار الفائدة على سندات الدين الأمريكية ذات العائد المرتفع، وأداء مؤشرات البورصات الأمريكية وتقلبها، وإن كانت العوامل القطرية تقوم بدور مهم أيضا في تحديد تلك الفروق (IMF, 2001b). ولكن نظرا لخصر الفترة الزمنية، تنشأ أسئلة حول مدى قوة العلاقة الموجبة بين سعر الفائدة على الأموال الفيدرالية الأمريكية وفروق أسعار الفائدة على سندات الأسواق الصاعدة، حيث تبدو هذه العلاقة في أوضح صورها عند وقوع أحداث متطرفة في الأسواق الصاعدة، وعلى العكس من ذلك، لا يرجح بنفس الدرجة أن تكون التدفقات القائمة على الأسهم مضادة للاتجاهات الدورية، والواقع أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة تتغير بدرجة محدودة نسبيا مع تقلبات الدورة الاقتصادية (الشكل البياني ١٢-٢)، وإن كان من الممكن أن تظهر في أماكن أخرى بالحسابات المالية تدفقات ذات صلة مصاحبة لعمليات مثل عمليات تغطية تقلبات أسعار الصرف، وعلاوة على ذلك، يرجح أن تكون التدفقات السهمية في الحافظة مرتبطة ارتباطا موجبا بالدورة الاقتصادية، لأن أسواق الأسهم تميل إلى الارتباط الوثيق فيما بينها كما أن الارتباط بين أسعار الأسهم في كل من الأسواق المتقدمة والصاعدة أخذ في الزيادة مع الوقت^٢، ويبرز الشكل البياني ١٢-٢ مدى الترابط الوثيق بين عائدات الأسواق المختلفة، لا سيما عائدات أسهم تكنولوجيا المعلومات، وبالتالي، فمن المرجح أن تعتمد دورية تدفقات رؤوس الأموال اعتمادا متزايدا على تكوين هذه التدفقات وبالنسبة للمناطق الأكثر اعتمادا نسبيا على تدفقات الحافظة السهمية - مثل آسيا - فإن الاحتمال أكبر في أن تكون تدفقات رؤوس الأموال مساهمة لاتجاهات الدورة الاقتصادية.

الآثار على الدورة الحالية

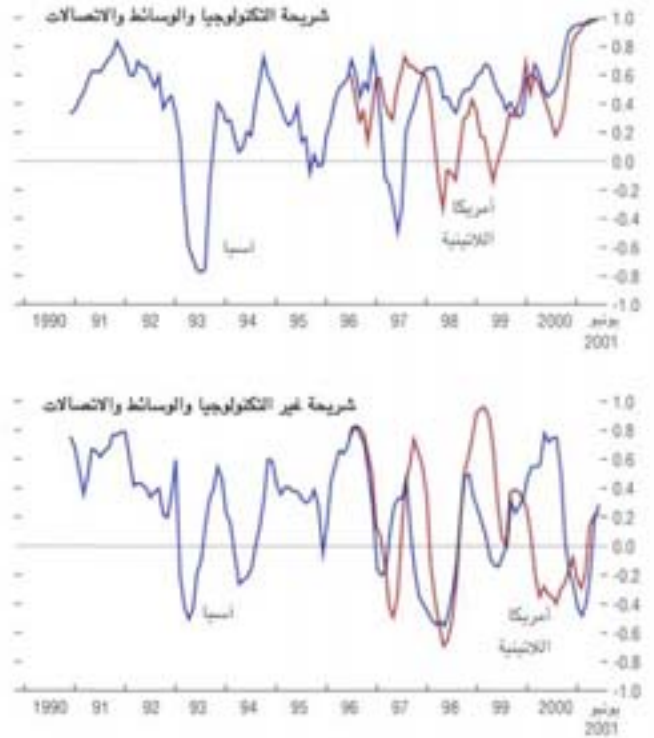
أبرزت المناقشة السالفة أن حركات الناتج في البلدان النامية المتلازمة مع التطورات في الاقتصادات المتقدمة

^٢ راجع IMF (2001b), and Froot, O'Connell, and Seasholes (2001).

الشكل البياني ١٢-٢: حركة عائدات الأسهم المشتركة بين البلدان النامية وبلدان مجموعة السبعة^١

(الارتباط بين أسواق مجموعة السبعة والأسواق الأخرى: نقاط زمنية متتالية مدتها ١٢ شهرا)

كانت الارتباطات وثيقة بين العائدات على أسهم قطاع التكنولوجيا في بلدان مجموعة السبعة وفي الأسواق الأخرى النامية وازدادت قوتها في السنوات القليلة الماضية، لكن الارتباطات بين العائدات على الأسهم خارج قطاع التكنولوجيا كانت أضعف وأكثر تقلبا.



المصادر: Primark Data Stream - وتقديرات خبراء صندوق النقد الدولي.
١ عائدات ١٢ شهرا.

أسعار الفائدة نتيجة لمشكلات قطرية معينة، وقوة الدولار الأمريكي - هو العملة التي تحرر بها معظم الديون - الأمر الذي يزيد من أعباء الدين، وعلاوة على ذلك، فإن تباطؤ الاستثمار الصافي الوارد إلى تلك البلدان قد زاد من تعقيد أوضاع التمويل في هذه المنطقة.

نظام التبادل التجاري العالمي: من سياتل إلى الدوحة

تعرض نظام التبادل التجاري متعدد الأطراف لانتكاسة عند فشل محاولات بدء جولة مفاوضات تجارية جديدة متعددة الأطراف خلال المؤتمر الوزاري الثالث لمنظمة التجارة العالمية المعقود في سياتل عام ١٩٩٩، وذلك من جراء الانقسامات الكبيرة سواء بين البلدان الصناعية والنامية أو فيما بين البلدان الصناعية ذاتها، ولكن يعد انقضاء فترة من السكون، بدأت منظمة التجارة العالمية تستجمع زخما متزايدا لبدء جولة مفاوضات جديدة، ربما في المؤتمر الوزاري المقرر عقده في الدوحة بدولة قطر في شهر نوفمبر^{٢٦} وسوف يجابه المفاوضون تحديات كبيرة، بما فيها رغبة بعض البلدان في إثارة قضايا جديدة ومعقدة على صعيد السياسات في ظل القواعد متعددة الأطراف والحاجة إلى مراعاة مصالح العدد الكبير من البلدان الأعضاء، بما تتسم به من تنوع، لكن المنافع تفوق ذلك بكثير. فالمتموخي هو تعزيز أفاق النمو العالمي نتيجة لزيادة تحرير التجارة (حيث لا يزال يتعين عمل الكثير رغم ما تحقّق من نجاحات سابقة) وتدعيم التجارة الحرة كعنصر من عناصر العولمة يمكن أن يساهم بصفة مستمرة في رفع مستويات المعيشة لدى البلدان الغنية والفقيرة على السواء، ويتضمن هذا المقال حصرا للأوضاع الراهنة في نظام التبادل التجاري العالمي ويعرض القضايا التي يرجح أن تشكل جوهر المناقشات في الجولة المقبلة.

نمو التجارة العالمية

كان النمو الاستثنائي في الاقتصاد العالمي منذ الحرب العالمية الثانية مدفوعا، إلى حد ما، بتحرير

تعتمد على التكامل التجاري والشركاء التجاريين وتكوين المنتجات المخصصة للتصدير، وحجم تدفقات رؤوس الأموال الخاصة بالصافية وتكوينها، وتعتبر هذه الروابط قوية للغاية - حيث يشير وجود انحدار خطي للفترة منذ ١٩٧١ أن انخفاض نمو الناتج في بلدان مجموعة السبعة بنسبة ١٪، في حين أن انخفاض سعر الفائدة الحقيقي العالمي بواقع نقطة مئوية واحدة تصاحبه زيادة في نمو الناتج في البلدان النامية بنسبة ٣.٠٪، وبقدر ما يكون انخفاض نمو الناتج في بلدان مجموعة السبعة أسرع من انخفاض أسعار الفائدة الحقيقية الدولية، مثلما كانت الحال في العادة خلال فترات الركود بتلك البلدان، بقدر ما يتأثر نمو الناتج في البلدان النامية ككل تأثيرا سلبيا. والسؤال المطروح هو كيف تتوافق هذه الاعتبارات مع التصور الراهن لأفاق المستقبل؟

ربما تكون الأسواق الآسيوية الصاعدة هي أكثر الأسواق تأثرا بالتباطؤ الحالي في البلدان الصناعية، فعلى جانب التجارة، تنسم أحجام الصادرات وأسعارها على السواء (لا سيما في منتجات تكنولوجيا المعلومات) بالحساسية لتباطؤ النمو في بلدان مجموعة السبعة، بينما يتيح المستوى المرتفع نسبيا الذي يتسم به اعتماد المنطقة على التمويل بالإصدارات السهمية قناة إضافية لانتشار الآثار السلبية. أما خارج تلك المنطقة، فيمكن أن يكون أثر الدورة الاقتصادية في بلدان مجموعة السبعة أقل حدة، ومن المحتمل أن يأتي الأثر الرئيسي على إفريقيا من خلال تناقص معدلات التبادل التجاري، ومن خلال انخفاض تدفقات التمويل الرسمية بالنسبة لعدد من البلدان، بينما يعتمد الأثر في الشرق الأوسط والبلدان الأخرى المصدرة للوقود اعتمادا كبيرا على التطورات في أسعار النفط.

وفي المكسيك وسائر بلدان أمريكا الوسطى، سيكون أثر التباطؤ الراهن في بلدان مجموعة السبعة سلبيا، حيث تهيم قناة التجارة بصورة واضحة، أما في أنحاء أخرى من نصف الكرة الغربي، فإن اقتران روابط التجارة المحدودة نسبيا وارتفاع مستويات الدين المغل للفائدة والحاجة إلى مقادير كبيرة من التمويل بإصدار السندات يمكن أن يعني أن منافع انخفاض أسعار الفائدة توازن التأثيرات السلبية النابعة من أحوال النشاط الاقتصادي، غير أن هذه المنافع مقيدة في الواقع العملي بعدة عوامل تشمل ارتفاع مستوى قروق

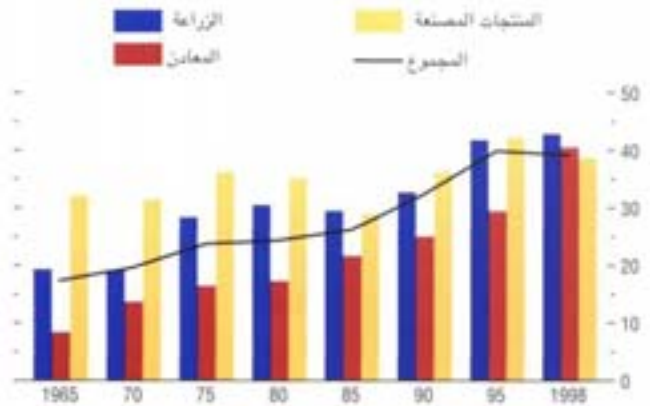
^{٢٦} لتأجيل على مناقشة الاتجاهات السائدة والقضايا المثارة في النظام التجاري العالمي خلال التسعينات. راجع الفصل الثاني في عدد أكتوبر ١٩٩٩ من تقرير افاق الاقتصاد العالمي.

الشكل البياني ٢-١٣: التجارة العالمية والبلدان النامية

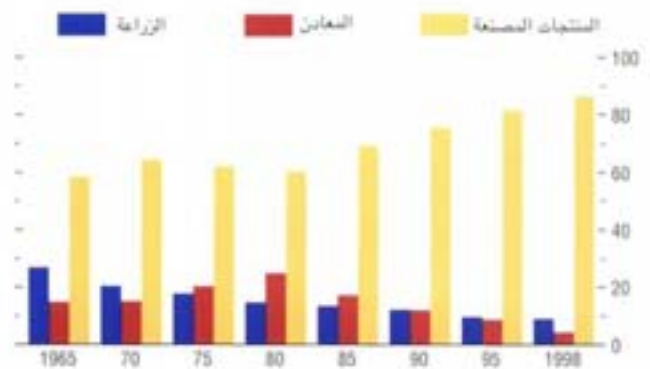
(أ. من المجموع)

ازدادت أهمية البلدان النامية كطرف مشاركة في التجارة العالمية وزاد التبادل التجاري فيما بينها وزيادة ملحوظة.

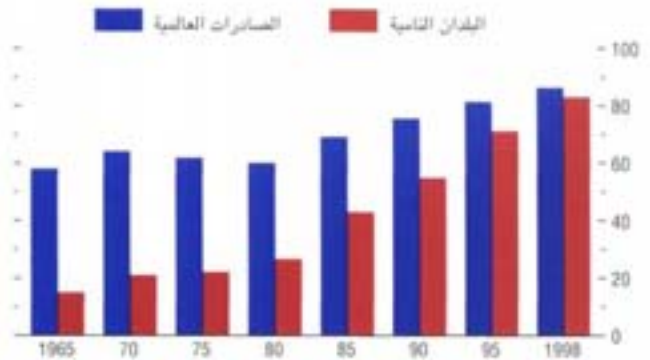
نصيب صادرات البلدان النامية الموجهة إلى بلدان نامية أخرى



تكوين المنتجات من الصادرات السلعية العالمية



نصيب المنتجات المصنعة في الصادرات الكلية



المصدر: قاعدة بيانات مشروع تحليل التجارة العالمية (GTAP)، النسخة الخامسة.

التجارة^{٢٦} وكان حجر الزاوية في تحرير التجارة هذا هو شعاني جولات من المفاوضات التجارية متعددة الأطراف، كانت آخرها جولة أوروغواي التي اختتمت في عام ١٩٩٤. وقد حررت البلدان الصناعية تجارتها في هذا الإطار متعدد الأطراف بصفة أساسية، وإن كانت الترتيبات الإقليمية، مثل الاتحاد الأوروبي واتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (نافتا)، قد قامت بدور مهم في هذا الخصوص أيضا. ومن الزاوية التاريخية، نجد أن البلدان النامية اعتمدت بدرجة أقل على جولات المفاوضات التجارية متعددة الأطراف، حيث انتهجت سبيل التحرير المنفرد مع التحول عن سياسات إحلال الواردات التي سادت في الستينات والسبعينات. وفي تاريخ أقرب، قام العديد من هذه البلدان بتكميل التحرير المنفرد بترتيبات تجارية إقليمية والتزامات تعهدت بها خلال جولة أوروغواي. وبحلول عام ١٩٩٩، كان هناك أكثر من ١٤٠ اتفاقا للتجارة الإقليمية دخل حيز التنفيذ، معظمها يشمل اقتصادات نامية أو اقتصادات تحول.

ونتيجة لذلك، إلى جانب عوامل أخرى، زاد حجم التجارة العالمية خلال العشرين سنة الماضية بسرعة تزيد بمعدل الضعف على سرعة زيادة إجمالي الناتج المحلي الحقيقي العالمي (٦٪ مقابل ٣٪)، الأمر الذي أدى إلى تعميق التكامل الاقتصادي. وحققت البلدان النامية كمجموعة أسرع معدل توسع في التجارة، فازدادت أهميتها كطرف مشاركة في التجارة العالمية، بما في ذلك أهميتها كأسواق لمنتجات بعضها البعض. وتسهم هذه البلدان بثلاث التجارة العالمية في الوقت الحالي، بعد أن كانت تسهم بحوالي الربع في أوائل السبعينات، كما أنها توجه ٤٠٪ من صادراتها إلى البلدان النامية الأخرى (الشكل البياني ٢-١٣). وقد أسهمت البلدان النامية أيضا في تحويل التجارة العالمية نحو السلع المصنعة والخدمات التجارية، لا سيما بلدان الأسواق الصاعدة التي شاركت في الانتشار الجغرافي لعمليات

^{٢٦} راجع ٢٢ إنجازات الاقتصادية بعد الحرب العالمية الثانية في الفصل السادس بعدد أكتوبر ١٩٩٤ من تقرير أقاليم الاقتصاد العالمي. كذلك صدرت دراسات جيدة التوثيق حول الارتباط القوي بين التجارة والنمو. راجع على سبيل المثال Bhagwati (1978) لتأثير على تجارب فرادى البلدان، و Sachs and Warner (1995)، Edwards (1998)، and Frankel and Romer (1999) على تحليل مقارن للنمو بين البلدان. وتعارض دراسة Rodriguez and Rodrik (2000) الأدلة الإحصائية القائلة على بيانات قطاعية مستعرضة التي تثبت العلاقة بين الإنتاج والنمو. وتخلص دراسة Rodrik (1999) إلى أن... الانتاج يشكل جزءا من الاستراتيجية التنموية، لكنه ليس بديلا لها.

المخروط الجنوبي (ميركوسور)، وفي الأمريكتين، وضعت الولايات المتحدة و٣٢ بلداً آخر جدولاً زمنياً لمفاوضات ترمي إلى تشكيل منطقة تجارة حرة للأمريكتين بحلول عام ٢٠٠٥. وفي آسيا، بدأت أهم البلدان الأطراف في التبادل التجاري، مثل كوريا واليابان وسنغافورة ومنطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة التابعة لجمهورية الصين الشعبية، تتحرك لأول مرة نحو إبرام اتفاقات تجارة حرة ثنائية. وفي إفريقيا، تكثفت الجهود لتشجيع التكامل التجاري الإقليمي. فقد أحرز تقدم كبير صوب إقامة اتحاد جمركي في ظل الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب إفريقيا (WAEMU)، لا سيما منذ يناير ٢٠٠١، وتبذل جهود مماثلة في ظل الجماعة الاقتصادية والتكاملية لوسط إفريقيا (CAEMC) رغم مواجهة بعض المصاعب في هذا الصدد، كما أنشئت منطقة تجارة حرة في جزء من السوق المشتركة لدول شرق وجنوب إفريقيا (COMESA).

كذلك استمر التحرير المنفرد خلال العامين الماضيين، وهو من أهم السبل التي تستخدمها البلدان النامية وبلدان التحول الاقتصادي لتحرير نظم تجارتها. ورغم أزمة ١٩٩٧-١٩٩٨، فقد تسارع تحرير التجارة بالفعل في آسيا، لا سيما في البلدان التي تنفذ برامج مدعومة بموارد من صندوق النقد الدولي (مثل كوريا وإندونيسيا)، وفي إفريقيا وجنوب آسيا ومنطقة الكاريبي، وبدرجة أقل في الشرق الأوسط، واصلت بلدان عديدة فتح نظم التجارة والاستثمار على نحو منفرد، كذلك قامت بلدان أوروبا الوسطى وعموماً بتخفيض معدلات تعريفاتها الجمركية استعداداً للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي واعتماد التعريفة الخارجية المشتركة.

بيد أن التطورات لم تكن جميعها إيجابية، فقد كان هناك اتجاه عام واضح في كل من البلدان الصناعية والنامية نحو تكثيف نشاط مكافحة الإغراق (الشكل البياني ٢-١٤)، كما تزايد القلق بشأن الحواجز غير الشفافة التي تتخذ صورة معايير تقنية وصحية، فقد أرجأت البلدان الصناعية تنفيذ جميع التزامات منظمة التجارة العالمية بشأن المنسوجات والملابس التي تعهدت بها خلال جولة مفاوضات أوروغواي. بحيث لن يتم إلغاء أغلبية الحصص إلا في عام ٢٠٠٥، وفي الزراعة، نجم عن تحويل القيود الكمية إلى تعريفات جمركية في ظل جولة مفاوضات أوروغواي استحداث معدلات

الإنتاج والتوسع السريع في النشاط التجاري داخل الصناعة الواحدة. غير أن عدداً كبيراً من البلدان النامية لم يشارك في هذه الاتجاهات. فقد شهدت البلدان النامية الفقيرة نسبياً، لا سيما في إفريقيا، انخفاضاً في نصيبها من التجارة العالمية، ولا يزال الكثير منها يعتمد على صادرات السلع التقليدية^{٢٨}. وتضم هذه البلدان، التي تتبع نظاماً تجاريّاً تتسم بالتقييد نسبياً، حوالي ٧٥ من البلدان النامية وبلدان التحول الاقتصادي المستوفية لشروط الإفراض الميسر من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، بما فيها معظم أقل البلدان نمواً والبلدان الفقيرة المثقلة بالديون.

سياسات التجارة

رغم الفشل في بدء جولة مفاوضات تجارية جديدة خلال المؤتمر الوزاري لمنظمة التجارة العالمية في سيائل، واصلت التجارة العالمية توسعها ولم يظهر ما يدل على التراجع عن التزامات جولة أوروغواي التي يجري تنفيذها وفق الجدول الزمني المحدد لها بشكل عام، ويترجم هذا في صورة عدد أكبر من الأسواق المفتوحة مع تخفيض التعريفات الجمركية وإزالة الحواجز غير الجمركية، مثل القيود الطوعية على الصادرات وإصدار التراخيص المقيدة. وقد أصبح المتوسط (غير المرجح) لمعدل تعريفات ما بعد جولة أوروغواي في البلدان الصناعية شديد الانخفاض حالياً بالنسبة لمنتجات الصناعات التحويلية، حيث وصل إلى حوالي ٤٪، في مقابل ٢٠٪ في البلدان النامية، على الرغم من أن التعريفات المطبقة فيها أقل^{٢٩}.

وهناك عدد متزايد من البلدان يقوم بتحرير التجارة عن طريق ترتيبات التجارة الإقليمية. ففي السنوات الست المنصرمة منذ إنشاء منظمة التجارة العالمية، أبلغت المنظمة بتسعين ترتيباً تجارياً إقليمياً جديداً، مقارنة بعدد ١٢٤ ترتيباً أثناء السنين الست والأربعين الأولى في ظل نظام الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة (١٩٤٨-١٩٩٤)، وكثير من هذا العدد الأخير لم يتم الإبلاغ به إلا منذ أوائل التسعينات. ولا تزال هذه العملية مستمرة منذ مؤتمر سيائل، وبالإضافة إلى مجموعة الاتفاقات مع البلدان المرشحة للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي وبلدان البحر المتوسط، أبرم الاتحاد الأوروبي مؤخراً اتفاقات تجارة حرة مع المكسيك وجنوب إفريقيا وبدأ مفاوضات مع السوق المشتركة لبلدان

^{٢٨} وردت مناقشة لأداء التجارة في بلدان إفريقيا جنوب الصحراء في الفصل الثاني بعدد مايو ٢٠٠١ من تقرير المراقب الاقتصادي العالمي.

^{٢٩} يبلغ متوسط التعريفات المطبقة في البلدان النامية ١٢٪، مما يوضح نتائج التحرير خارج نطاق التزامات منظمة التجارة العالمية. ويزداد عدم اليقين بشأن أوضاع النفاذ إلى الأسواق نتيجة لما ينطوي عليه ذلك من فرصة لزيادة التعريفات الجمركية حتى تصل إلى مستوى المعدلات المربوطة.

تعريفات جمركية شديدة الارتفاع، ولم يتسن الوصول حتى الآن إلى مستويات النفاذ الدنيا التي تم التفاوض عليها في جولة أوروغواي؛ وبينما تم خفض الدعم المباشر على الصادرات، لم يطرأ على المساندة الكلية للمنتجين الزراعيين في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (OECD) إلا تغيير طفيف بالمقارنة بفترة الأساس (١٩٨٦-١٩٨٨) لجولة مقاضات أوروغواي (الشكل البياني ٢-١٥). وبالإضافة إلى ذلك، يرى البعض أن انتشار ترتيبات التجارة الإقليمية يمكن أن يؤثر سلباً على نظام التبادل التجاري العالمي، لا سيما بالنظر إلى عدم إحراز تقدم على الجبهة متعددة الأطراف.^{١٠}

وقد عانت بعض المبادرات الإقليمية من فترات تأخر أو انتكاس. ويبدو أن تحرير التجارة في البلدان الأعضاء في مجلس التعاون الاقتصادي لبلدان آسيا والمحيط الهادئ (APEC) قد فقد قوة الدفع المحركة له، لا سيما مع وصول أعضائه إلى مرحلة تقديم تيسيرات من حيث النفاذ إلى الأسواق. فتمت وطأة التعثر الاقتصادي والمصاعب المالية، بدأت الأرجنتين مؤخراً فرض تعريفات جمركية على واردات من الأعضاء الآخرين في السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي (ميركوسور) كانت من قبل معفاة من الرسوم الجمركية، وفي رابطة أمم جنوب شرق آسيا (آسيان)، ظهرت مقاومة لخفض التعريفات على المنتجات الحساسة سياسياً (كالسيارات على سبيل المثال). وفي إفريقيا، يعتبر عدد المبادرات المتداخلة والمفتقرة إلى الانساق الداخلي، لا سيما في شرق إفريقيا والجنوب الإفريقي، مصدراً للقلق.

قضايا التجارة العالمية بعد جولة أوروغواي

كانت جولة مقاضات أوروغواي واحدة من أبرز جولات المفاوضات التجارية متعددة الأطراف من حيث نطاقها ونتائجها، وتتويجا لإنجازات الجولات السابقة، سوف تؤدي

الشكل البياني ٢-١٥: عدد التحقيقات التي بدأت بشأن مكافحة الإغراق

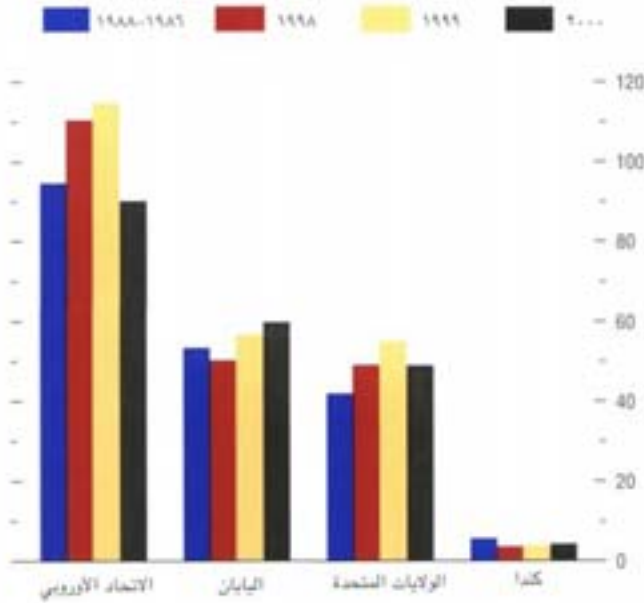


المصدر: منظمة التجارة العالمية.

^{١٠} من الممكن أن تحقق ترتيبات التجارة الإقليمية جيدة التصميم منافع صافية من خلق المعاملات التجارية، وأن تتيح خطوة مرحلية نحو عملية تكامل أوسع في الاقتصاد العالمي. وأن تحقق استمرارية التحرير المتبادل. وفي نفس الوقت، تنجم هذه الترتيبات بالتبعية ضد غير الأعضاء، ويمكن أن تؤدي إلى تحول وجهة التجارة وإلى خسارة في القدرة التنافسية الكلية. وتلطف هذه المخاطر عندما تكون الترتيبات الإقليمية انفتاحية ويكفلها كل من التحرير المتفرد وجولات دورية من المفاوضات التجارية متعددة الأطراف. راجع (Vamvakidis (1999) للإطلاع على تقدير للآثار التيسيرية للتحرير الإقليمي مقابل التحرير العام. و (World Bank (2000) للإطلاع على تحليل متعمق للتكاليف والفوائد المترتبة على اتفاقات التجارة الإقليمية.

الشكل البياني ٢-١٥: بلدان مختارة من الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي: دعم منتجي الحاصلات الزراعية، ١٩٨٦-٢٠٠٠ (بلايين الدولارات الأمريكية)

قلل دعم المنتجين في الميدان الزراعي مرتفعاً في معظم بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.



المصدر: OECD, Agricultural Policies in OECD Countries (Paris: OECD, 2001).

جولة أوروغواي إلى إزالة جميع الحواجز غير الجمركية تقريباً بحلول عام ٢٠٠٥ وتحقيق خفض كبير في التعريفات الجمركية. وقد قدرت المكاسب الناتجة عن تخفيض حواجز التجارة وحدها بحوالي ٢٠٠ بليون دولار أمريكي سنوياً، سيذهب إلى البلدان النامية منها ما يتراوح بين ٥٠ و ٩٠ بليون دولار أمريكي.^{١١} كما أن جولة أوروغواي هي التي أنشأت منظمة التجارة العالمية، ومدت قواعد التجارة الدولية إلى مجالات كانت من قبل مستبعدة منها أو خاضعة لقواعد ضعيفة (الزراعة، والمنسوجات والملابس، والخدمات، وتدابير الاستثمار المتصلة بالتجارة، وحقوق الملكية الفكرية). وعززت آلية تسوية المنازعات.^{١٢} وإضافة إلى ذلك، وعلى عكس ما كانت عليه الحال في المفاوضات السابقة، قامت البلدان النامية بدور أنشط بكثير في جولة مفاوضات أوروغواي وقبلت نفس الالتزامات التي قبلها الأعضاء الآخرون في منظمة التجارة العالمية كجزء من "التعهد الموحد" (single undertaking) المرتبط بالدورة. وأخيراً فإن جولة أوروغواي أتاحت برنامج عمل مستقبلي - ما يسمى بجدول الأعمال الضمني - (built-in agenda) بما في ذلك استئناف المفاوضات متعددة الأطراف بسرعة نسبية (في موعد غايته يناير ٢٠٠٠) بغية المضي قدماً في تحرير الزراعة والخدمات - العنصرين الأساسيين في البرنامج - وإجراء مراجعات للاتفاقات الخاصة بحقوق الملكية الفكرية، وتدابير الاستثمار المتصلة بالتجارة، وآلية تسوية المنازعات.

ورغم هذه الإنجازات، يواجه نظام التبادل التجاري متعدد الأطراف تحديات مهمة، وأول هذه التحديات أن الحماية ستظل مركزة في المجالات التي تهم البلدان النامية، حتى بعد إتمام التنفيذ بالكامل. ومع أن القواعد والضوابط قد امتدت لتشمل قطاعي الزراعة والخدمات، فلم يتحقق فيهما إلا قدر بسيط من التحرير. وفي قطاع المنتجات المصنعة، سوف تطبق تعريفات جمركية مرتفعة على المنسوجات والملابس بعد إلغاء الحصص نهائياً في عام ٢٠٠٥، ولا تزال منتجات أخرى كثيفة العمالة تخضع للتعريفات الجمركية

^{١١} تقدم دراسة Kimani and others (1994) استعراضاً مفصلاً لجولة أوروغواي.

^{١٢} أرست منظمة التجارة العالمية عدداً من الاتفاقيات، بما فيها ثلاثة اتفاقيات بشأن التجارة متعددة الأطراف - الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة، والاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات، واتفاقية جوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة - وإجراءات تسوية المنازعات.

والمعقدة) في ظل منظمة التجارة العالمية تجعل من الصعب على كثير من البلدان الفقيرة أن تعمل على تحقيق مصالحها المشروعة.

وقد أسهمت هذه التحديات، كل بطريقة مختلفة، في وصول مؤتمر سياتل إلى هذا الطريق المسدود. وثبت أنه من الصعب ضم مصالح الأعضاء المتنوعة في جدول أعمال واحد للتفاوض. فقد دعا الاتحاد الأوروبي واليابان إلى اعتماد مفهومهما لجولة مفاوضات شاملة تغطي العديد من القضايا الجديدة، ولكن مع التقليل من أهمية تحرير قطاع الزراعة، بينما اقترحت الولايات المتحدة وبعض البلدان الأخرى نهجا أكثر محدودية يركز على جدول الأعمال الضمني مع توجيه تركيز أكبر إلى تحرير القطاع الزراعي وبعض المسائل الأخرى المختارة، مثل معايير العمل. وقضت بعض البلدان النامية التركيز على تنفيذ اتفاقات جولة أوروغواي القائمة، بينما رأت بلدان نامية أخرى أن جولة المفاوضات يجب أن تتضمن مفاوضات بشأن مكافحة الإغراق حتى يتحقق لها الشمول. وسرعان ما تعطلت المناقشات بشأن طائفة متنوعة من القضايا المتعلقة بالزراعة، وتنفيذ اتفاقات معينة من اتفاقات جولة أوروغواي، والقضايا الجديدة أو غير التجارية (الاستثمار، وسياسة المنافسة، والبيئة، ومعايير العمل)، ومكافحة الإغراق. وقد أسهم في الوصول إلى هذا الطريق المسدود عدم الإعداد الكافي لبدء الجولة، والافتقار إلى الشفافية والشمول في المفاوضات التمهيديّة، وغياب روح المشاركة والتوافق. ونتيجة لذلك، شعرت بلدان نامية عديدة بأنها مستبعدة من العملية ورأت أن اهتماماتها وقيودها المؤسسية وقصور قدراتها لم تراعى بالقدر الكافي.

ومنذ سياتل، سعت منظمة التجارة العالمية إلى استعادة الثقة في نظام التبادل التجاري العالمي. مع التركيز بصفة خاصة على البلدان النامية، فقد وضعت آلية لاستعراض حالة التنفيذ بهدف النظر في التماسات مد الفترات الزمنية المحددة لتنفيذ التزامات جولة أوروغواي، على أساس كل حالة على حدة، كما تجددت الجهود لتحسين فاعلية وتنسيق المساعدة الفنية للبلدان الأفقر. وقد بدأت مناقشات متواصلة لتحسين إجراءات التفاوض في ظل منظمة التجارة العالمية سعياً لتجنب استبعاد البلدان النامية من تلك العملية، وأتيح وقت أطول لإجراء المشاورات استعداداً للاجتماع الوزاري المقبل، وهو ما كان مفقوداً بشدة أثناء الإعداد لمؤتمر

القصى والمندرجة تصاعدياً التي تقيد جهود البلدان النامية الرامية إلى التوسع في التصدير وتنويع الصادرات لتشمل منتجات ذات قيمة مضافة أعلى. وعلاوة على ذلك، فإن البلدان النامية نفسها تفرض على الواردات تعريفات جمركية مرتفعة؛ فمتوسط التعريفات الجمركية المطبقة على السلع الصناعية تبلغ ثلاثة أمثال نظائرها التي تفرضها البلدان الصناعية. وتستتبع هذه الحواجز تكاليف على جميع البلدان وتتيح الفرصة لتحقيق مكاسب ضخمة من تحرير التجارة لدى جميع الأطراف (الإطار ٢-٣).

ثانياً، كشف واقع التجارة الدولية المتغير عن الحاجة إلى تحديث وتطويع بنية النظام التجاري. فمع تعمق التكامل الاقتصادي من خلال تدفقات التجارة والاستثمار الدوليين وتراجع أهمية القيود عند الحدود، تحول الاهتمام إلى ما يسمى بالقضايا الجديدة مثل تدابير السياسة التنافسية داخل الحدود (behind-the-border measures) التي تحد من طابع المنافسة الحرة في الأسواق. ومن ثم ظهرت دعوات - سواء من بلدان صناعية أو نامية - إلى وضع قواعد جديدة أو معززة في ظل منظمة التجارة العالمية تحكم سياسة المنافسة، والاستثمار، والمشتريات الحكومية، وتدابير مكافحة الإغراق وغيرها من التدابير الوقائية، ومعايير الصحة والمنتجات، والتجارة الإلكترونية. كذلك فقد بدأ المجتمع المدني يسعى إلى تضمين ما يسمى بالاهتمامات غير التجارية مثل معايير العمل والمعايير البيئية في النظام التجاري العالمي، بعد أن أصبحت التجارة وعملية العولمة تشكلان جزءاً أوضح في اقتصادات البلدان الصناعية (الإطار ٢-٤).

وتم تحد ثالث يتعلق بالقضايا التنفيذية والمؤسسية ذات الأهمية للبلدان النامية. فالعديد من البلدان النامية ترى أنها تتحمل تكاليف تنفيذ اتفاقيات صعبة ومعقدة في مجالات مثل حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة، وتقدير الرسوم الجمركية، دون أن ترى منافع تحسين فرص النفاذ إلى الأسواق في مجالات مهمة بالنسبة لها. ولا تزال البلدان النامية الفقيرة نسبياً تجد صعوبة في تنفيذ هذه الالتزامات وغيرها بسبب افتقارها إلى القدرات المؤسسية والموارد المالية. وتشير تلك البلدان إلى عدم تنفيذ البلدان الصناعية حتى الآن لتعهداتها غير الملزمة بتقديم مساعدات فنية ملموسة. وإضافة إلى ذلك، فإن أنماط ممارسة السلطات وإجراءات التفاوض (بما في ذلك عملية الانضمام المطولة

الإطار ٢-٣: التحسن المعيشي الذي يمكن تحقيقه من عقد جولة مفاوضات تجارية جديدة

حتى بعد عقد ثماني جولات من المفاوضات التجارية متعددة الأطراف والتفويض الكامل للالتزامات جولة مفاوضات أوروغواي، ستظل هناك درجة كبيرة من الحماية في البلدان الصناعية والنامية¹، ونظرا لأن تطبيق المزيد من التخفيضات في حواجز التجارة سيكون عنصرا جوهريا في جولة المفاوضات التجارية الجديدة، فالسؤال المطروح يدور بطبيعة الحال حول التمسك المعيشي الذي يمكن أن يتحقق من تخفيض حواجز التجارة المتبقية وتوزيعها عبر البلدان.

ومن العسير وضع صيغة كمية لمكاسب وخسائر تحرير التجارة من حيث التحسن المعيشي. فنتائج ذلك تعتمد اعتمادا حاسما على النموذج الأساسي المستخدم، وكذلك على تحديد حواجز التجارة وقيمتها الكمية (وهو أمر معروف بصعوبته البالغة، لا سيما في حالة الخدمات)، ونطاق التحرير ومداه. ونتيجة لذلك، نجد تباينا كبيرا بين التقديرات المتوفرة لما يتحقق من تحسن معيشي نتيجة لمختلف خيارات السياسة التجارية، فضلا عن ذلك، يرى العديد من الاقتصاديين أن هذه التقديرات تبخس مكاسب التحسن المعيشي الحقيقية بخسا شديدا لأنها لا تؤخذ بالقدر الكافي عدد من التأثيرات الديناميكية المهمة، مثل توافق سلع جديدة (راجع Romer, 1994; and Feenstra, 1995). ومع مراعاة هذه المحاذير، يلخص هذا الإطار بعض التقديرات الممكنة لمكاسب التحسن المعيشي المتوخاة من التحرير الكامل للتجارة بعد تنفيذ جميع الالتزامات المحددة في حولة مفاوضات أوروغواي.

وتستند مكاسب التحسن المعيشي الواردة أثناء إلى عمليات محاكاة لاثنين من أكثر نماذج التوازن العام القابل للحساب شيوعاً في الاستخدام، وهما يمثلان التقديرات المتحفظة والليبرالية للمكاسب المتوخاة من تحرير التجارة. وأول هذين النموذجين هو نموذج مشروع تحليل التجارة العالمية (GTAP)، وهو نموذج استاتيكي يفترض المنافسة الكاملة، وتقتصر فيه مكاسب التحسن المعيشي على إعادة توزيع الموارد المستوفرة - من رؤوس أموال وعمالة - حسب الميزة النسبية لكل بلد¹. وثاني هذين النموذجين هو نموذج ميشيغان (Michigan Model)، الذي يفترض المنافسة غير الكاملة في قطاعي الصناعات

⁵ يرد في دراسة IMF (2001a) تحليل لحوالة قيود التجارة في الاقتصاد العالمي الحالي.

ملاحظات المحاضرة، و Hertel (1977) للإطلاع على النموذج. راجع Anderson and others (2000) للإطلاع على

التحويلية والخدمات، على عكس النموذج الأول³ ويغلب على هذا النموذج توليد مكاسب أكبر في القطاعين المذكورين من حيث التحسن المعيشي، لأن تحرير التجارة يؤدي أيضا إلى تخفيض الأسعار من خلال تعزيز المنافسة وتزايد وفورات الحجم الكبير.

وتتطوي إزالة حواجز التجارة المتبقية بعد جولة مفاوضات أوروغواي على مكاسب كبيرة من حيث التحسن المعيشي (راجع الجدول). فالحسابات التي أجريت في هذا الصدد تشير إلى أن التحرير الكامل للتجارة السلعية في عام ٢٠٠٥ من شأنه تحقيق مكاسب سنوية تتراوح بين ١٤٦ بليون و ٤٨٩ بليون دولار أمريكي (من ٠,٥٪ إلى ٠,٧٥٪ من إجمالي الناتج المحلي) في البلدان الصناعية وبين ١٠٨ و ١٨٨ بليون دولار أمريكي (من ١,٢٥٪ إلى ٣٪ من إجمالي الناتج المحلي) في البلدان النامية. وتعتبر مكاسب البلدان النامية أكبر من مكاسب البلدان الصناعية، كتسبة سنوية من إجمالي الناتج المحلي، لأن حواجز التجارة والتشوهات المصاحبة لها أكبر بكثير في المتوسط لدى البلدان النامية.

كذلك تتسق نتائج المحاكاة مع واحدة من النتائج الأساسية لنظرية التجارة الدولية، وهي أن البلدان تحقق مكاسباً من التجارة في ظل أية ظروف تقريباً وأن أكبر مكاسب التحسن المعيشي الناتجة عن تحرير التجارة تتحقق للبلدان التي تقوم بتحرير تجارتها بالفعل أكثر مما تتحقق لشركائها التجاريين. فوفقاً لعمليات المحاكاة القائمة على نموذج مشروع تحليل التجارة العالمية، على سبيل المثال، إذا انفتحت البلدان النامية بتحرير نظام تجارتها السلعية تحريراً كاملاً في عام ٢٠٠٥ (أي بعد جولة أوروغواي)، فسوف تحقق مكاسب سنوية من حيث التحسن المعيشي تبلغ قيمتها ٦٥ بليون دولار أمريكي بالمقارنة بمكاسب قدرها ١٠٨ بليون دولار أمريكي في حالة التحرير الكامل على مستوى العالم، أي حوالي ٦٠٪ من هذه المكاسب.^٤ وإذا انتقلنا إلى المكاسب المتحققة من تحرير التجارة على مستوى العالم حسب القلعة، نجد أن التجارة الحرة

المحاكاة، والموقع التالي على شبكة الإنترنت: www.ford-school.umich.edu/rsic/model للاطلاع على النموذج.⁷ راجع Brown and others (2001) للاطلاع على عمليات

للتأمين استقصاء، كيميا لنطاق تحسين الأحوال العامة الناتجة عن التحرير
المتعدد للتجارة، يؤكد الباحث أن مكاسب تحسين الأحوال العامة تكون كبيرة
في العادة مقارنة بالمكاسب المتحققة من تحرير التجارة على أساس إقليمي
متعدد الأطراف.

الإطار ٢-٣ (تمة)

مكاسب التحسن المعيشي المتحققة من تحرير التجارة بعد جولة أوروغواي^١

(بملايين الدولارات الأمريكية لسعر الصرف والأسعار السائدة عام ١٩٩٢)

أنواع المنتجات الصغرة				
المجموع	خدمات	جميع السلع	صناعة تحويلية	الزراعية
نموذج مشروع تحليل التجارة العالمية				
...	...	١٤٦	٢٤	١٢٢
...	...	١٠٨	٦٢	٤٦
...	...	٢٤٤	٨٧	١٦٨
نموذج ميشيغان				
١١٨٧	٩٩٨	٤٨٩	٤٨٢	٧
٢٧٠	١٨٢	١٨٨	١٦٢	٢٦
١٨٤٧	١١٨٠	٦٧٧	٦٤٤	٣٣

المصادر: Anderson and others (2000); and Brown and others (2001).

^١ قد لا تتوافق الأرقام مع المجموع بسبب التقريب.

^٢ بما فيها البلدان الأسوية الصناعية الجديدة، التي تصنف كبلدان متقدمة في تقرير الحقائق الاقتصادية العالمي.

الأسعار في قطاعي الصناعة التحويلية والخدمات. غير أن المرجح أن عمليات المحاكاة المذكورة تقلل من مكاسب تحرير التجارة في المنتجات الزراعية لأن تغير السياسات الوارد في المحاكاة لا يشمل إلغاء الدعم على الزراعة وبسبب بعض الافتراضات المحددة في النموذج.

ومن شأن إلغاء الحواجز على التجارة في الخدمات خلال جولة المفاوضات الجديدة أن يعزز مكاسب التحسن المعيشي العالمي بدرجة ملحوظة نظرا للدور المهيمن الذي تقوم به قطاعات الخدمات في معظم الاقتصادات والحواجز الكبيرة التي لا تزال مفروضة على التجارة في تلك القطاعات بوجه عام. وتقيد نتائج المحاكاة وفق نموذج ميشيغان، الذي يشمل الخدمات، بأن هذه المكاسب ستبلغ حوالي ضعف المكاسب المتحققة من تحرير التجارة السلعية في حالة البلدان الصناعية وتتساوى معها تقريبا في حالة البلدان النامية.

وعلى وجه الإجمال، تشير نتائج المحاكاة إلى تحقق مكاسب مهمة لجميع البلدان من زيادة تحرير التجارة متعددة الأطراف بعد جولة مفاوضات أوروغواي، حتى وإن لم تؤخذ في الاعتبار المكاسب الديناميكية المتحققة من التجارة. وتختلف مكاسب البلدان حسب المنتجات التي تشملها مجموعة التدابير المقررة لتحرير التجارة. ونظرا لهذه الاختلافات، سيكون من المهم لإنجاح جولة المفاوضات التجارية الجديدة أن تغطي طائفة واسعة من القطاعات، لأن ذلك سيسمح بتيسيرات متبادلة بين أطراف المفاوضات التجارية، وهي تيسيرات ستكون لازمة للتغلب على مقاومة أصحاب المصالح الخاصة لجهود زيادة التحرير.

في المنتجات الزراعية سوف تحقق منافع مهمة على صعيد التحسن المعيشي في البلدان النامية وفقا للنموذجين. لا سيما في البلدان النامية ذات الدخل المنخفض، التي يمكن أن تحقق أكبر استفادة من التقدم في هذا المجال (راجع IMF, 2001a). وبالمثل، يفيد النموذجان بأن مكاسب التحسن المعيشي التي تحققها البلدان النامية ككل نتيجة للتحرير العالمي الكامل لتجارة السلع المصنعة سوف يفوق المكاسب المتحققة من المنتجات الزراعية، مما يوضح الأهمية المتزايدة لصادرات المصنوعات في البلدان النامية الأكبر والأكثر تقدما.

وتختلف نتائج النموذجين بالنسبة للبلدان الصناعية، إذ تفيد عمليات المحاكاة القائمة على نموذج مشروع تحليل التجارة العالمية بأن أهم مكاسب التحسن المعيشي نتيجة لتحرير التجارة السلعية سوف تتحقق من إزالة القيود على التجارة في المنتجات الزراعية، لأن حواجز التجارة والدعم التجاري لا يزالان كبيرين. أما المكاسب المتحققة من إلغاء التعريفات المنخفضة أصلا على واردات السلع المصنعة فسوف تكون محدودة (إلا بالنسبة للمنسوجات والملابس). وعلى العكس من ذلك، يشير نموذج ميشيغان إلى أن إلغاء التعريفات على واردات السلع المصنعة يمكن أن يولد مكاسب مهمة من حيث التحسن المعيشي في الاقتصادات المتقدمة بسبب الضغوط التنافسية المتزايدة وتأثيرات الحجم الكبير (scale effects). وفي الوقت ذاته، يتنبأ النموذج بتحقيق مكاسب أقل بكثير من تحرير التجارة في السلع الزراعية، وذلك بسبب خسائر التدهور المعيشي التي تتكبدها البلدان المصدرة الصافية للحاصلات الزراعية، لأن إعادة توجيه الموارد إلى الزراعة يحد من المنافسة ويرفع

الإطار ٢-٤: الانتقادات الموجبة لعقد جولة مفاوضات تجارية جديدة

التحتية.^٢ وتجد هذه النتائج تأييدا في دراسة Dollar and Kraay (2001) والصادرة مؤخرا عن البلدان التي تحقق لها الاندماج عالميا بعد عام ١٩٨٠ والتي تسوق أدلة أيضا على حالة العدالة داخل البلدان. وتبحث هذه الدراسة حالات مجموعة من البلدان التي حققت زيادة كبيرة في حصة التجارة في إجمالي الناتج المحلي على مدى العشرين عاما الماضية، بما فيها الصين وهنغاريا والهند وماليزيا والمكسيك والفلبين وتايلند، ويبلغ تعدادها الكلي أكثر من نصف سكان العالم النامي. فقد أجرت هذه البلدان إصلاحات في مجالات عديدة مع انفتاحها للتجارة، بما في ذلك حماية حقوق الملكية الفكرية وتعميم فرص التعليم، وشهدت تحسنا كبيرا في أدائها الاقتصادي، الأمر الذي أدى إلى تضيق الفجوة بينها وبين البلدان الغنية، وتخفيض معدلات الفقر، وساعدها كمجموعة على تفادي أية زيادة مطردة في عدم المساواة داخل البلد الواحد.

وتسوق هذه الدراسة وغيرها من الدراسات أدلة وجيهة على أن زيادة الانفتاح أمام التجارة يمكن أن يساعد البلدان في إطار استراتيجية إنمائية شاملة على تحسين الأداء الاقتصادي، ومن ثم رفع مستويات المعيشة. وعلى العكس من حالة البلدان الناجحة في الاندماج عالميا، يعكس تواضع الأداء الاقتصادي في العديد من البلدان التي تخلت عن الركب توليفة من السياسات ضعيفة الفعالية، والمديونية المرتفعة، والمؤسسات الضعيفة، وحماية المنتجات محليا وفي الخارج، وهي توليفة يزيد من حدتها الصراع المدني وسوء الظروف المدينية السائدة. وتعتبر مساعدة هذه البلدان على الاستفادة من التجارة من أجل تحقيق النمو والتنمية تحديا رئيسيا يجابه المجتمع الدولي. وتعتبر إزالة حواجز التجارة من المكونات الجوهرية في أية استراتيجية تستهدف مساعدة هذه البلدان، لا سيما في أهم المجالات لتحقيق التنمية، وهي الزراعة، والمنسوجات والملابس، ومنتجات الصناعة التحويلية كثيفة العمالة، والخدمات القائمة على العمالة. وسوف يتيح عقد جولة مفاوضات تجارية جديدة الفرصة للبلدان الصناعية والنامية لكي تحرر تقدما في هذه

بشئ منتقدو عقد جولة مفاوضات تجارية جديدة مسألتين أساسيتين. أولهما أن العولمة - لا سيما تحرير التجارة - قد وسعت الفجوة بين الأغنياء والفقراء، مما يحول دون التوزيع العادل للمنافع المتحققة منها. وثانيهما أن انخفاض الحماية عند الحدود قد أدى إلى تحويل التركيز إلى قضايا السياسات الداخلية، مما يضيق المساحة المتوفرة أمام الحكومات لمعالجة ما ينشأ من مشكلات.

هل أدت العولمة إلى توسيع الفجوة بين الأغنياء والفقراء؟

هناك تصور بأن التجارة الحرة وعملية العولمة تعلن على توسيع الفجوة بين الأغنياء والفقراء، سواء داخل البلدان أو فيما بينها. ففي داخل البلدان الصناعية، ينظر إلى العولمة نظرة مشوبة بالقلق لأن الاعتقاد الشائع هو أنها تعمل على تخفيض الأجور النسبية للعمالة غير الماهرة وتقلل فرص التوظيف المتاحة لهم. وتخلص معظم البحوث المتوفرة حول هذه القضية عموما إلى أن المنافسة من جانب الواردات في حد ذاتها لم تحدث إلا أثرا محدودا نسبيا على الأجور النسبية للعمالة غير الماهرة في البلدان الصناعية. وإنما كان التأثير الأكبر على العمالة غير الماهرة هو تأثير التغيير التكنولوجي وظروف الهجرة (للاطلاع على استعراض للأدلة، راجع دراسة Burtless and others, 1998). وعلاوة على ذلك، فإن التأثيرات المناوئة لتطورات سوق العمل على العمالة غير الماهرة، من أي مصدر كان، تؤكد الحاجة إلى مواصلة الاهتمام بشبكات الأمان الاجتماعي والتعليم.

وإذا انتقلنا إلى البعد الدولي، نجد أن الأدلة المتوفرة تؤكد أن انفتاح التجارة يحفز النمو.^٣ فبينما اتسعت فجوة الدخل بين بلدان نامية عديدة والبلدان الصناعية، هناك مجموعة من البلدان الناجحة في الاندماج عالميا توشك على اللحاق بالبلدان الغنية من خلال الجمع بين الانفتاح، وتحقيق الاستقرار في أوضاع الاقتصاد الكلي، والحد من تدخل الحكومة، والاستثمار في القدرات المؤسسية والبنية

^٢ راجع على سبيل المثال: Frankel and Romer (1999); Coe, Helpman, and Hoffmaister (1997); and Bhagwati and Srinivasan (1999). وتعارض دراسة Rodríguez and Rodrik (2000) الأدلة التجريبية المتوفرة على وجود علاقة سببية بين سياسات التجارة والنمو، حيث تركز بدلا من ذلك على تطوير المؤسسات.

^٣ راجع الفصل الرابع في عدد مايو ١٩٩٧ من تقرير البنك الاقتصادي العالمي الذي يخلص أيضا إلى أن الانفتاح بدون إصلاحات تكيفية لا يرفع معدل النمو؛ وراجع World Bank (1996).

الإطار ٢-٤ (تتمة)

المجالات على أساس مشترك. وللاستفادة من تحسن النفاذ إلى الأسواق، سيحتاج كل من هذه البلدان تعزيز سياساته أيضا، وفضلا عن ذلك فسوف تحتاج هذه البلدان إلى مساعدة أكبر بكثير من شركائها في التنمية (المعونة من أجل التجارة) لمعاونتها في بناء القدرات اللازمة لمزاولة التجارة والمشاركة الفعالة في منظمة التجارة العالمية.

هل تتعدى قواعد التجارة على نطاق اختصاص السياسات المحلية؟

إن جوهر منظمة التجارة العالمية (ومن قبلها الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة) هو أنها تنطوي على نظام للتبادل التجاري القائم على القواعد مع آلية لتسوية المنازعات وفرض الجزاءات على مرتكبي التعديلات، إلى جانب آلية للتفاوض من أجل التحرير التدريجي للتجارة. ومع إزالة حواجز التجارة "عند الحدود"، برزت عقبات تجارية أخرى تمس السياسة الداخلية، مثل الدعم الصناعي وحقوق الملكية الفكرية (التي شملت المفاوضات السابقة)، ثم أضيفت إلى ذلك مؤخرا سياسات الاستثمار والمنافسة. ومع أن العديدين يرون هذا الاتجاه العام ضروريا لاستمرار فاعلية قواعد التجارة، فهناك آخرون يرونه ماثرا للخلاف، لا سيما أنه يمس قضايا اجتماعية أوسع نطاقا ويجور على مجالات جرى العرف على تركها لعمليات صنع القرار المحلية.

وفي هذا السياق، ترى بعض جماعات المصالح في البلدان الصناعية أن هناك حاجة إلى تعزيز تنسيق القواعد أو التقريب بينها دوليا لتخفيف الضغوط الرامية إلى إيجاد تجارة حرة لا تخضع لأية قيود وتفاذي الدخول في سباق مدمر للوصول إلى القاع. ففي رأي هذه الجماعات، إن عدم وجود هذه الحماية سوف يحدو بالشركات الساعية إلى اكتساب ميزة تنافسية إلى تخفيض تكاليفها بالانتقال إلى البلدان منخفضة الدخل التي توفر حماية قانونية محدودة للعمالة وتضع معايير بيئية أقل صرامة. وكما سلفت الإشارة، إن الأدلة الحالية لا تؤيد الافتراض القائل بأن الانفتاح التجاري يؤدي عموما إلى تدهور المؤسسات المحلية (راجع أيضا Bhagwati and Hudec, 1996). وإضافة إلى ذلك، هناك قضية ما إذا كانت قواعد التجارة هي الوسيلة المثلى للوصول إلى معايير معززة للبيئة والعمل، وهي قضية لا تدرج مباشرة ضمن قضايا التجارة. وهناك نهج يستند إلى أهداف أكثر تحديدا ويتجنب خطر العقوبات

التجارية التي من شأنها التأثير سلبا على العمال في الصناعات ذات الصلة، وهو نهج يركز على الجهود التعاونية من خلال الوسائل والمؤسسات المتخصصة. وأخيرا، وهو الأهم، إن استخدام نظام التجارة لفرض معايير موحدة في هذه المجالات يمكن أن يحمل البلدان النامية تكاليف تحد من قدرتها التنافسية وميزتها النسبية، مما يحد أيضا من مكاسب التحسن المعيشي ويعمل كنوع من الحماية التجارية.

وعلى العكس، ترى العديد من المنظمات غير الحكومية والبلدان النامية أن قواعد التجارة القائمة في عدد من المجالات هي قواعد مفرطة في التشدد أصلا ويجب تعديلها لإتاحة قدر أكبر من المرونة لفرادى البلدان، بما يتوافق مع قدراتها ومرحلة التنمية التي بلغتها. وترى هذه المنظمات والبلدان أن البلدان الغنية تهيمن على المفاوضات التجارية وتحدد القواعد لصالحها، كما تشير إلى تكاليف رفع المعايير التنظيمية وغيرها لتصل إلى المستوى المعتاد في البلدان الصناعية، وكذلك تأثير القواعد الخاصة بحقوق الملكية الفكرية على قضايا مثل الإنتاج المحلي للأدوية الرخيصة من أجل محاربة أمراض مدمرة مثل متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز). وعلى الرغم من وجاهة العديد من هذه الآراء الداعية إلى المزيد من المرونة، ينبغي الإقرار مبدئيا بأن النظام القائم على القواعد يتصف في الغالب بحماية الضعفاء من الأقوياء - وقد نجحت على وجه العموم البلدان النامية التي رفعت قضايا من خلال عملية تسوية المنازعات في ظل منظمة التجارة العالمية - وأن حماية حقوق الملكية الفكرية، على سبيل المثال، تحفز على الابتكار. ونظرا للطبيعة الخلافية التي يتسم بها النقاش الدائر حول سياسات التجارة وقواعدها، وما ينشأ عنها من شبكة معقدة تتداخل فيها التكاليف والمنافع، فإن أكثر السبل مشروعية لحل تلك الخلافات هو عقد دورة مفاوضات تجارية جديدة. فالمفاوضات المباشرة بين الحكومات التي تمثل مصالح مواطنيها هي أفضل السبل لتعديل وإنشاء نظام للتبادل التجاري يحقق توازنا ملائما بين ميزات نظام التبادل التجاري القائم على القواعد - الذي يلبي احتياجات الاقتصاد العالمي الذي يشهد تكاملا متواصلًا - وبين الرغبة المشروعة في التمتع بحرية اتباع السياسات الاقتصادية المختارة والسعي لتحقيق الغايات الاجتماعية المنشودة واتخاذ القرارات على المستوى الوطني.

ومصر، مترددة في الجلوس على مائدة المفاوضات إلى أن ترى تقدما بشأن قضايا التنفيذ وتحسينات "لموسة" في قضية النفاذ إلى الأسواق عما تضمنته التعهدات في الجولة السابقة، لا سيما في مجالات مثل الزراعة والمنسوجات والملابس، حيث تتمتع تلك البلدان بميزة نسبية، والتقدير الأرجح هو أنها ستؤيد اعتماد جدول أعمال يتوخى المزيد من التحرير في هذه القطاعات، ويأخذ في الاعتبار التعريفات الجمركية القصوى والمتدرجة تصاعديا في جميع القطاعات، وكذلك قضية الدعم على المنتجات الزراعية، ومن أهم المسائل المطروحة بالنسبة للبلدان النامية مسألة الحد الذي تقل بلوغه فيما يتجاوز القضايا الأساسية المتعلقة بالنفاذ إلى الأسواق، لا سيما فيما يتصل بقضايا جديدة مثل الاستثمار وسياسات المنافسة والبيئة.

وثمة عامل آخر مجهول هو موقف الولايات المتحدة من المفاوضات، فقد أصدرت الحكومة الأمريكية بيانات متوالية تؤيد فيها بدء جولة مفاوضات جديدة في الدوحة، وأبدت استعدادها للنظر في توسيع نطاق المحادثات لتتجاوز بنود جدول الأعمال الضمني الصادر بشأنه تكليف بالتفاوض، غير أنه ليس من الواضح مدى اتساع جدول الأعمال الذي ستؤيده الولايات المتحدة، كذلك يكتنف عدم اليقين احتمالات الحصول على صلاحية التفاوض التجاري السريع من الكونغرس الأمريكي، والشروط التي يمكن أن تقترن بها.

وأخيرا، هناك توافق متزايد في الآراء على أن جدول الأعمال ينبغي أن يعكس احتياجات البلدان النامية واهتماماتها ويشجع على المشاركة الكاملة من جانبها، ولا يقتصر هذا على فرص النفاذ إلى الأسواق، وإنما أيضا المساعدة التكميلية لبناء القدرات، وفي هذا الصدد، ذكرت الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي في بيان مشترك أنهما ملتزمان ببدء جولة مفاوضات جديدة تعالج احتياجات البلدان النامية وأوليواتها على قدم المساواة، وتبرهن على أن نظام التبادل التجاري يمكن أن يستجيب لاهتمامات المجتمع المدني، وينهض بالتنمية المتواصلة،¹⁴ والبلدان مستعدان لتعزيز وتحسين تقديم المساعدات الفنية لبناء

سياتل، وأخيرا، اتخذت بعض البلدان الصناعية خطوات ملموسة للسماح بدخول أسواقها دون رسوم جمركية أو حصص مقيدة (الاتحاد الأوروبي ونيوزيلندا والنرويج)، أو لمنح امتيازات معززة في ظل نظام الأفضليات المعمم المتبع في كل منها.

وبالإضافة إلى ذلك، يجري إحراز تقدم في ظل جدول الأعمال الضمني الصادر بشأنه تكليف بالتفاوض، بينما وصلت المناقشات في مجالي الخدمات والزراعة إلى نقطة يمكن أن تبدأ عندها "المساواة الحقيقية" (أي تبادل الامتيازات). غير أنه من غير المرجح إحراز تقدم في هذين المجالين إلى أن يتم الاتفاق على جدول أعمال جديد أوسع نطاقا وتبدأ بالفعل عملية التفاوض عليه.

الإعداد للمؤتمر الوزاري بالدوحة

ازدادت احتمالات بدء جولة مفاوضات تجارية جديدة في ضوء التقدم الذي تحقق مؤخرا على الرغم من وجود تحديات جسيمة كبيرة لا تزال تحول دون اجتماع جميع الأطراف على مائدة المفاوضات، ويبدو أن أنصار عقد جولة "شاملة" (الاتحاد الأوروبي واليابان) مستعدون لإضفاء مزيد من المرونة على منهجهم المختار، فالمفوضية الأوروبية تعترف في النسخة المعدلة من جدول أعمالها المقترح بأن جدول الأعمال الأول (الذي قدم قبل مؤتمر سياتل) كان مغرطا في الطموح في المجالات الجديدة، بينما كان طموحه قاصرا في مجالي النفاذ إلى الأسواق وتنفيذ الاتفاقات القائمة.¹⁵ وتقتصر المفوضية حاليا جعل الاتفاقات الخاصة بالقضايا الجديدة اتفاقات جماعية وتقف موقفا أكثر إيجابية نحو قضية النفاذ إلى الأسواق سواء بالنسبة للمنتجات الزراعية أو غير الزراعية.¹⁶ كذلك تظل المفوضية على أهمية الاستعداد لمعالجة القضايا الأخرى موضع اهتمام البلدان النامية، مثل قواعد مكافحة الإغراق، وتخفيض توقعاتها في مجالات مثل البيئة.

ولا تزال البلدان النامية، بقيادة ما يسمى بالمجموعة ذات الفكر المتماثل التي تضم كلا من الهند وباكستان وماليزيا

¹⁴ راجع دراسة European Commission, "State of Play and Strategy for the New Round," January 2001, وهي منشورة في الموقع التالي على شبكة الإنترنت: <http://www.europa.eu.int>.

¹⁵ الاتفاقات الجماعية، التي تمثل واحدا من معالم نظام الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة (GATT)، تسمح بالمشاركة المحدودة والمرنة على العكس من "التعهد الموحد" في ظل جولة أورينغواي.

¹⁶ البيان المشترك الصادر في غوتنبرغ في 14 يونيو 2001.

القدرات في البلدان الأفقر بغية تنفيذ الاتفاقيات ودعم المفاوضات، وسوف يبذلان جهوداً لضمان التكيّف بانضمام البلدان المرشحة إلى منظمة التجارة العالمية، وبخاصة البلدان الأفقر. وقد تعهدا أيضاً بالعمل لتحسين نظام تسوية المنازعات لصالح جميع البلدان الأعضاء في المنظمة.

خاتمة

سوف تتحقق منافع كبرى للاقتصاد العالمي بعقد جولة ناجحة وطموحة من المفاوضات التجارية متعددة الأطراف. فمن شأن هذه الجولة أن تسهم في استعادة ثقة الأسواق وتتيح فرصاً جديدة للتصدير وتعزز النظام التجاري متعدد الأطراف، الذي أصيب بالوهن بعد مؤتمر سياتل، وتعطي دفعة للإصلاحات الاقتصادية من خلال تشجيع البلدان على مد نطاق التحرير الإقليمي ليشمل جميع أعضاء منظمة التجارة العالمية. ومن ثم فإن الجولة الجديدة يمكن أن تقدم إسهاماً كبيراً للنمو الاقتصادي العالمي على المدى الأطول، وطمح كبير في الأحوال السائدة يمكن أن يتحقق بإزالة حواجز التجارة المتبقية على التجارة السلعية - إذ تتراوح قيمة هذا التحسن بين ٢٥٠ بليون دولار أمريكي إلى ٦٨٠ بليون دولار أمريكي سنوياً، مع استبعاد الآثار الديناميكية. وسوف تحصل البلدان النامية على ثلث هذه المكاسب تقريباً، وهو ما يفوق ضعف تدفقات المعونة السنوية إلى هذه البلدان، بل إن المرجح أن تكون المكاسب المتحققة من تحرير الخدمات أكبر من ذلك بالنظر إلى حجم هذا القطاع، وأهميته للقدرة التنافسية الكلية، واستمرار مستوى الحماية المرتفع فيه.

ويجب أن يكون نطاق الجولة الجديدة واسعاً بما يكفي للسماح بالمفاضلات بين مختلف القطاعات والقضايا. ويجب أن تكون أهداف النفاذ إلى الأسواق طموحة، حيث ينبغي العمل لتحقيق خفض كبير في حواجز التجارة أو إزالتها في المجالات التي لا تزال تتسم بأعلى مستويات الحماية - وهي الزراعة، والمنتجات المصنعة كثيفة العمالة، والخدمات. و سوف يحقق كل من البلدان الصناعية والنامية مكاسب كبيرة من وراء التحرير في هذه المجالات. ولتيسير التجارة الحرة

غير التمييزية، لا بد من توضيح قواعد التجارة متعددة الأطراف وتعزيزها، لا سيما في المجالات المعرضة لخطر سيطرة المصالح الحماينية (ككتدبير مكافحة الإغراق والتدابير الوقائية الأخرى، والصحة، والسلامة، والمعايير البيئية) ولا بد من تطوير آلية تسوية المنازعات بدرجة أكبر، ومن الأمور الجوهرية في هذا الصدد مشاركة جميع أعضاء المنظمة في تطوير نظام التبادل التجاري القائم على القواعد، ويجب أن تسمح اتفاقات التجارة بالمرونة في تنفيذ الالتزامات، مع مراعاة قصور القدرات في البلدان الأفقر وما يلزمها من احتياجات تنموية.

وسوف ينجم عن القشل في إحراز تقدم ملموس صوب عقد جولة مفاوضات تجارية جديدة عن تراجع الثقة في النظام التجاري متعدد الأطراف وفي الالتزام بمزيد من التحرير التجاري.^{١٦} وبدون سياق أوسع يسمح ببعض التيسيرات، من الممكن أن يضعف تأثير المفاوضات في مجالي الزراعة والخدمات في ظل جدول الأعمال الضمني. ورغم عدم اللجوء إلى الحماية بعد الأزمات المالية التي وقعت في أواخر التسعينات وقشل المؤتمر الوزاري في سياتل، فسوف يكون احتواء الضغوط الحماينية أصعب بكثير إذا ما تباطأ الاقتصاد العالمي لفترة زمنية متواصلة ولم يكن هناك إلا احتمال ضعيف بتحقيق تقدم على جبهة التجارة متعددة الأطراف، أما الإخفاق في مواصلة تطوير القواعد وإجراءات تسوية المنازعات، ومن ثم الإخفاق في إعطاء الثقة للشركاء التجاريين وأهم مؤيديهم في استمرار فاعلية النظام متعدد الأطراف واستجابته لاحتياجاتهم، فيمكن أن يفضي إلى تراجع التأييد الذي يحظى به هذا النظام. وفي هذا المناخ، يمكن أن تسفر زيادة اللجوء إلى ترتيبات التجارة الإقليمية عن آثار عكسية على الاقتصاد العالمي في نهاية المطاف. وقد أنشئت الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة/منظمة التجارة العالمية لغاية محددة هي الحيلولة دون ظهور تكتلات تجارية متنازعة. وما لم تعقد جولة مفاوضات جديدة، قد تتهدد سيادة الاتجاه متعدد الأطراف على الاتجاه الإقليمي، وهو تطور يمكن أن يكون بالغ الضرر بأشد البلدان فقراً وقد يعرضها لمزيد من التهميش.

^{١٦} شهدت الخمسون سنة الأولى من نظام التبادل التجاري متعدد الأطراف مفاوضات متعددة الأطراف شبه مستمرة. فقد اختتمت جولة طوكيو في عام ١٩٧٩ وبدأت جولة أورينغواي في عام ١٩٨٦. بعد سلسلة من المؤتمرات الوزارية خلال المدة ١٩٨٦-١٩٨٦ تم فيها بالتدريج وضع تصميم لهيكل تلك الجولة. وقد اختتمت جولة مفاوضات أورينغواي في أواخر عام ١٩٩٢. أي منذ ثمانية أعوام تقريباً.

- Agénor, Pierre-Richard, John McDermott, and Ewar Prasad, 2000, "Macroeconomic Fluctuations in Developing Countries: Some Stylized Facts," *World Bank Economic Review*, Vol. 14 (May), pp. 251–83.
- Ahmed, Shaghil, and Prakash N. Loungani, forthcoming, "Business Cycles in Asia," IMF Working Paper (Washington: International Monetary Fund).
- Albuquerque, Rui, 2001, "The Composition of International Capital Flows: Risk Sharing Through Foreign Direct Investment" (unpublished; Rochester, New York: University of Rochester).
- Anderson, Kim, Joe Francois, Thomas W. Hertel, Bernard Hoekman, and Will Martin, 2000, "Potential Gains from Trade Reform in the New Millennium," paper presented at the Third Annual Conference on Global Economic Analysis, Monash University, Mt. Eliza, Australia, June.
- Arora, Vivek, and Martin Cerisola, 2000, "How Does U.S. Monetary Policy Influence Economic Conditions in Emerging Markets?" IMF Working Paper No. 00/148 (Washington: International Monetary Fund).
- Artis, Michael J., and Wenda Zhang, 1999, "Further Evidence on the International Business Cycle and the ERM: Is There a European Business Cycle?" *Oxford Economic Papers*, Vol. 51 (January), pp. 120–32.
- Avery, Christopher, and Peter Zemsky, 1998, "Multidimensional Uncertainty and Herd Behavior in Financial Markets," *American Economic Review*, Vol. 88 (September), pp. 724–48.
- Baxter, Marianne, and Robert G. King, 1999, "Measuring Business Cycles: Approximate Band-Pass Filters for Economic Time Series," *Review of Economics and Statistics*, Vol. 81 (November), pp. 575–93.
- Baxter, Marianne, and Michael Kouparitsas, 2000, "What Causes Fluctuations in the Terms of Trade?" NBER Working Paper No. 7462 (Cambridge, Massachusetts: National Bureau of Economic Research).
- Bhagwati, Jagdish, 1978, *Foreign Trade Regimes and Economic Development: Anatomy and Consequences of Exchange Control Regimes* (Cambridge, Mass.: Ballinger).
- Bhagwati, Jagdish, and Robert Hudec, 1996, *Fair Trade and Harmonization: Prerequisites for Free Trade?* (Cambridge, Mass.: MIT Press).
- Bhagwati, Jagdish, and T.N. Srinivasan, 1999, "Outward-Oriented and Development: Are Revisionists Right?" Discussion Paper No. 806 (New Haven: Yale University, Economic Growth Center).
- Bikhchandani, Sushil, David Hirshleifer, and Ivo Welch, 1998, "Learning from the Behavior of Others: Conformity, Fads and Informational Cascades," *Journal of Economic Perspectives*, Vol. 12 (summer), pp. 151–70.
- Brown, Drusilla K., Alan V. Deardorff, and Robert M. Stern, 2001, "CGE Modeling and Analysis of Multilateral and Regional Negotiating Options," Discussion Paper No. 468 (Ann Arbor: University of Michigan, Research Seminar in International Economics).
- Bulir, Alex, and Javier Hamann, forthcoming, "How Volatile and Predictable Are Aid Flows, and What Are the Policy Implications?" IMF Working Paper (Washington: International Monetary Fund).
- Burtless, Gary, Robert Z. Lawrence, Robert E. Litan, Robert J. Shapiro, 1998, *Globaphobia*, (Washington, D.C.: The Brookings Institution).
- Camen, Ulrich, 1987, "Concepts and Measurement of World Business Cycles," (unpublished; Geneva, Switzerland: The Graduate Institute of International Studies).
- Canova, Fabio, and Harris Dellas, 1993, "Trade Interdependence and the International Business Cycle," *Journal of International Economics*, Vol. 34 (February), pp. 23–47.
- Canova, Fabio, and Jane Marrinan, 1998, "Sources and Propagation of International Output Cycles: Common Shocks or Transmission?" *Journal of International Economics*, Vol. 46 (October), pp. 133–66.
- Clark, Todd E., and Kwanho Shin, 1998, "The Sources of Fluctuations Within and Across Countries," Research Working Paper No. 98–04 (Kansas City, Missouri: Federal Reserve Bank of Kansas City).
- Coe, David T., Elhanan Helpman, and Alexander W. Hoffmaister, 1997, "North-South R&D Spillovers," *Economic Journal*, Vol. 107 (January), pp. 134–49.
- Dahlquist, Magnus, Peter Hordahl, and Peter Sellin, 2000, "Measuring International Volatility Spillovers," in *International Financial Markets and the Implications for Monetary and Financial Stability*, BIS Conference Papers Vol. 8 (Basel: Bank for International Settlements).
- Deaton, Angus, 1999, "Commodity Prices and Growth in Africa," *Journal of Economic Perspectives*, Vol. 13 (summer), pp. 23–40.

- , and Robert Miller, 1995, "International Commodity Prices, Macroeconomic Performance, and Politics in Sub-Saharan Africa," *Studies in International Finance*, No. 79 (Princeton: Princeton University, Department of Economics).
- De Santis, Giorgio, and Bruno Gerard, 1997, "International Asset Pricing and Portfolio Diversification with Time-Varying Risk," *Journal of Finance*, Vol. 52 (December), pp. 1881–1912.
- Dollar, David, and Aart Kraay, 2001, "Trade, Growth, and Poverty," Policy Research Paper No. 2587 (Washington: World Bank).
- Dumas, Bernard, Campbell R. Harvey, and Pierre Ruiz, 2000, "Are Common Swings in International Stock Returns Justified by Subsequent Changes in National Outputs?" INSEAD Working Paper No. 2000/02 FIN (Fontainebleau, France: INSEAD).
- Edwards, Sebastian, 1998, "Openness, Productivity and Growth: What Do We Really Know?" *Economic Journal*, Vol. 108 (March), pp. 383–98.
- Feenstra, Robert C., 1995, "Estimating the Effects of Trade Policy," in *Handbooks in International Economics*, Vol. 3, ed. by Gene M. Grossman, and Kenneth Rogoff, (Amsterdam: Elsevier, North-Holland).
- Forni, Mario, Marc Hallin, Marco Lippi, and Lucrezia Reichlin, 2000, "The Generalized Dynamic Factor Model: Identification and Estimation," *The Review of Economics and Statistics*, Vol. 82 (November), pp. 540–54.
- Frankel, Jeffrey A., and David Romer, 1999, "Does Trade Cause Growth?" *American Economic Review*, Vol. 89 (June), pp. 379–99.
- Frankel, Jeffrey A., and Andrew K. Rose, 1998, "The Endogeneity of the Optimum Currency Area Criteria," *Economic Journal*, Vol. 108 (July), pp. 1009–25.
- Froot, Kenneth, Paul O'Connell, and Mark Seasholes, 2001, "The Portfolio Flows of International Investors," *Journal of Financial Economics*, Vol. 59 (February), pp. 151–93.
- Gerlach, H. M. Stefan, 1988, "World Business Cycles under Fixed and Flexible Exchange Rates," *Journal of Money, Credit, and Banking*, Vol. 20 (November), pp. 621–32.
- Gourinchas, Pierre-Olivier, Rodrigo Valdés, and Oscar Landerretche, 2001, "Lending Booms: Latin America and the World," NBER Working Paper No. 8249 (Cambridge, Mass.: National Bureau of Economic Research).
- Gregory, Allan W., and Allen C. Head, 1999, "Common and Country-Specific Fluctuations in Productivity, Investment, and the Current Account," *Journal of Monetary Economics*, Vol. 44 (December), pp. 423–51.
- , and Jacques Raynaud, 1997, "Measuring World Business Cycles," *International Economic Review*, Vol. 38 (August), pp. 677–701.
- Haberler, Gottfried, 1958, *Prosperity and Depression, A Theoretical Analysis of Cyclical Movements* (Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 4th ed.).
- Head, Allen, 1995, "Country Size, Aggregate Fluctuations, and International Risk Sharing," *Canadian Journal of Economics*, Vol. 28 (November), pp. 1096–1119.
- Hertel, Thomas W., ed., 1997, *Global Trade Analysis: Modeling and Applications*, (Cambridge, U.K. and New York: Cambridge University Press).
- Hoffmaister, Alexander, Jorge Roldós, and Peter Wickham, 1998, "Macroeconomic Fluctuations in Sub-Saharan Africa," *IMF Staff Papers*, International Monetary Fund, Vol. 45 (March), pp. 132–60.
- Imbs, Jean, 1999, "Co-Fluctuations," CEPR Discussion Paper No. 2267 (London: Centre for Economic Policy Research).
- IMF, 2000, *Results of the 1997 Coordinated Portfolio Investment Survey* (Washington: International Monetary Fund Committee on Balance of Payments Statistics).
- , 2001a, "Market Access for Developing Countries' Exports," (Washington: International Monetary Fund). Available on the Internet at <http://www.imf.org/external/np/madc/eng/042701.htm>.
- , 2001b, *International Capital Markets: Developments, Prospects, and Key Policy Issues*, World Economic and Financial Surveys (Washington: International Monetary Fund).
- , 2001c, *World Economic Outlook, May 2001, Fiscal Policy and Macroeconomic Stability*, World Economic and Financial Surveys (Washington: International Monetary Fund).
- Kirmani, Naheed, Nur Calika, Richard Harmsen, Michael Leidy, Arvind Subramannin, and Peter Uimonen, 1994, "International Trade Policies: The Uruguay Round and Beyond," Vol. 2, World Economic and Financial Surveys (Washington: International Monetary Fund).
- Kontolemis, Zenon G., and Hossein Samiei, 2000, "The U.K. Business Cycle, Monetary Policy and EMU Entry," IMF Working Paper No. 00/210 (Washington: International Monetary Fund).

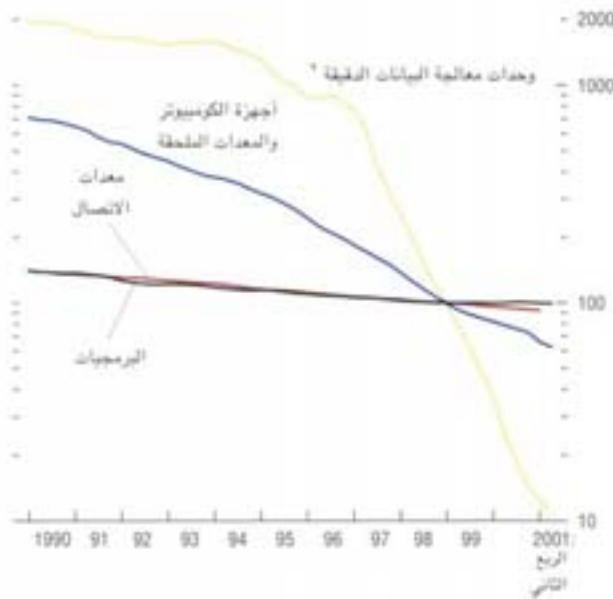
- Kose, Ayhan, forthcoming, "Explaining Business Cycles in Small Open Economies: How Much Do World Prices Matter?" *Journal of International Economics*.
- , and Raymond Riezman, 2001, "Trade Shocks and Macroeconomic Fluctuations in Africa," *Journal of Development Economics*, Vol. 65 (June), pp. 55–88.
- Kose, Ayhan, and Kei-Mu Yi, 2001, "International Trade and Business Cycles: Is Vertical Specialization the Missing Link?" *American Economic Review*, Vol. 91 (May), pp. 371–75.
- Kose, Ayhan, Christopher Otrok, and Charles Whiteman, 2000, "International Business Cycles: World, Region, and Country-Specific Factors" (unpublished; Iowa City: University of Iowa, Department of Economics).
- Kouparitsas, Michael, 1996, "North-South Business Cycle," Working Paper 96-9 (Chicago: Federal Reserve Bank of Chicago).
- Kumar, Manmohan S., and Avinash Persaud, forthcoming, "Investor Risk Appetite and Contagion Effects," IMF Working Paper (Washington: International Monetary Fund).
- Kumar, Manmohan S., and Ken Kashinase, forthcoming, "Spillovers in Business Confidence in Major Industrial Economies," IMF Working Paper (Washington: International Monetary Fund).
- Kraay, Aart, and Jaime Ventura, 2001, "Comparative Advantage and the Cross-Section of Business Cycles," NBER Working Paper No. 8104 (Cambridge, Mass.: National Bureau of Economic Research).
- Lewis, Karen K., 1999, "Trying to Explain Home Bias in Equities and Consumption," *Journal of Economic Literature*, Vol. 37 (June), pp. 571–608.
- Loayza, Norman, Humberto Lopez, and Angel Ubide, 1999, "Sectorial Macroeconomic Interdependencies—Evidence for Latin America, East Asia and Europe," IMF Working Paper No. 99/11 (Washington: International Monetary Fund).
- Longin, François, and Bruno Solnik, 1995, "Is the Correlation in International Equity Returns Constant: 1960–1990?" *Journal of International Money and Finance*, Vol. 14 (February), pp. 3–26.
- Lumsdaine, Robin L., and Eswar S. Prasad, 1999, "Identifying the Common Component in International Economic Fluctuations: A New Approach," IMF Working Paper No. 99/154 (Washington: International Monetary Fund).
- McDermott, C. John, and Alasdair Scott, 2000, "Concordance in Business Cycles," IMF Working Paper No. 00/37 (Washington: International Monetary Fund).
- Mendoza, Enrique, 1995, "The Terms of Trade, the Real Exchange Rate, and Economic Fluctuations," *International Economic Review*, Vol. 36 (February), pp. 101–137.
- , 2001, "Credit, Prices, and Crashes: Business Cycles with a Sudden Stop," NBER Working Paper No. 8338 (Cambridge, Mass.: National Bureau of Economic Research).
- Montiel, Peter, and Carmen Reinhart, 2001, "The Dynamics of Capital Movements to Emerging Economies During the 1990s," in *Short-Term Capital Flows and Economic Crises*, ed. by Stephany Griffith-Jones, Manuel Montes, and Anwar Nasution (New York: Oxford University Press).
- Mussa, Michael, 2000, "Factors Driving Global Economic Integration," paper presented at a symposium sponsored by The Federal Reserve Bank of Kansas City on "Global Opportunities and Challenges," Jackson Hole, Wyoming, August 25, 2000.
- Obstfeld, Maurice, and Kenneth Rogoff, 2000, "The Six Major Puzzles in International Macroeconomics: Is There a Common Cause?" NBER Working Paper No. 7777 (Cambridge, Mass.: National Bureau of Economic Research).
- Pallage, Stéphane, and Michael Robe, forthcoming, "Foreign Aid and the Business Cycle," *Review of International Economics*.
- Poterba, James M., 2000, "Stock Market Wealth and Consumption," *Journal of Economic Perspectives*, Vol. 14 (spring), pp. 99–118.
- Razin, Assaf, and Andrew Rose, 1994, "Business-Cycle Volatility and Openness: An Exploratory Cross-Sectional Analysis," in *Capital Mobility: The Impact on Consumption, Investment and Growth*, ed. by Leonardo Leiderman and Assaf Razin (New York: Cambridge University Press).
- Rodriguez, Francisco, and Dani Rodrik, 2000, "Trade Policy and Economic Growth: A Skeptic's Guide to Cross-National Evidence," in *NBER Macroeconomics Annual 2000*, ed. by Ben Bernanke and Kenneth Rogoff (Cambridge, Mass.: MIT Press).
- Rodrik, Dani, 1999, *The New Global Economy and Developing Countries: Making Openness Work*, (Washington: Overseas Development Council).
- Romer, Paul, 1994, "New Goods, Old Theory, and the Welfare Costs of Trade Restrictions," *Journal of Development Economics*, Vol. 43, pp. 5–38.

- Sachs, Jeffrey, and Andrew Warner, 1995, "Economic Reform and the Process of Global Integration," *Brookings Papers on Economic Activity*, 1, pp. 1-118.
- Shiller, Robert J., 1998, "Human Behavior and the Efficiency of the Financial System," NBER Working No. Paper 6375 (Cambridge, Mass.: National Bureau of Economic Research).
- Stulz, Rene, 1995, "International Portfolio Choice and Asset Pricing," in *Finance*, ed. by Robert A. Jarrow, Vojislav Maksimovic, and William T. Ziemba (Amsterdam: North Holland).
- , 1999, "International Portfolio Flows and Securities Markets," in *International Capital Flows*, ed. by Martin Feldstein (Chicago: University of Chicago Press).
- Swoboda, Alexander K., 1983, "Exchange Rate Regimes and European-U.S. Policy Interdependence," *Staff Papers*, International Monetary Fund, Vol. 30 (March), pp. 75-112.
- Tesar, Linda L., and Ingrid M. Werner, 1995, "Home Bias and High Turnover," *Journal of International Money and Finance*, Vol. 14 (August), pp. 467-92.
- Vamvakidis, Athanasios, 1999, "Regional Trade Agreements or Broad Liberalization: Which Path Leads to Faster Growth?" *IMF Staff Papers*, Vol. 46 (March), pp. 42-68.
- World Bank, 1996, *Global Economic Prospects and the Developing Countries* (Washington: World Bank).
- , 2000, *Trade Blocs* (Washington: World Bank).
- Zarazaga, Carlos E. J. M., 1999, "Measuring the Benefits of Unilateral Trade Liberalization Part 1: Static Models," *Economic and Financial Review*, Third Quarter (Dallas: Federal Reserve Bank of Dallas).
- , 2000, "Measuring the Benefits of Unilateral Trade Liberalization Part 2: Dynamic Models," *Economic and Financial Review*, First Quarter (Dallas: Federal Reserve Bank of Dallas).

الشكل البياني ٣-١: الولايات المتحدة: الأسعار النسبية لسلع تكنولوجيا المعلومات^١

(١٩٩٩: الربع الأول = ١٠٠: مقياس لومباردي)

أدى الهبوط الحاد في أسعار مكونات الكمبيوتر، مثل وحدات معالجة البيانات الدقيقة، إلى انخفاضات مستمرة في أسعاره.



المصادر: U.S. Commerce Department, Bureau of Economic Analysis بالنسبة لمقطعات أسعار الاستثمار لأجهزة الكمبيوتر والمعدات الملحقة، U.S. Department of Labor, Bureau of Labor Statistics بالنسبة لمؤشر أسعار منتجي وحدات معالجة البيانات الدقيقة.
١ بالنسبة إلى متوسط إجمالي الناتج المحلي.

٢ لا تعبر مؤشرات أسعار وحدات معالجة البيانات الدقيقة (أشياء الموصلة) عن ثابت الجودة قبل ١٩٩٧، ومن ثم فهي لا ترصد الهبوط السريع في الأسعار المعدلة حسب الجودة.

يشهد العالم حالياً ثورة تكنولوجية شاملة تقوم على تكنولوجيا المعلومات، ويقصد بها في هذا السياق أجهزة الكمبيوتر وبرمجياته ومعدات الاتصالات. وقد انضحت بالفعل منافع ثورة تكنولوجيا المعلومات على صعيد الاقتصاد الكلي في بعض الاقتصادات. لا سيما اقتصاد الولايات المتحدة. وأثبتت التجربة التاريخية أن الثورات من هذا القبيل كثيراً ما تصاحبها عورات من الازدهار والكساد المالي، وثورة تكنولوجيا المعلومات ليست استثناء من هذه القاعدة. ورغم أن المرجح أن يظل الإنفاق على سلع تكنولوجيا المعلومات ضعيفاً في المستقبل القريب، مع تراجع الاستثمار المفرط الملاحظ في السابق، يتوقع أن يواصل الاقتصاد العالمي حصد ثمارها طويلة الأجل، أو حتى أن يستفيد منها بسرعة أكبر خلال السنوات القادمة.

ورغم كون التغيير التكنولوجي عملية متواصلة، فهناك فترات يتسم فيها التقدم التكنولوجي بالسرعة الفائقة، مما يؤدي إلى ظهور منتجات جديدة وانخفاض أسعار المنتجات القائمة المستخدمة على نطاق واسع في سائر قطاعات الاقتصاد. وتقترب هذه الفترات عموماً بالثورات التكنولوجية الشاملة. ومن الأمثلة السابقة على ذلك إنتاج المنسوجات وتوليد الطاقة البخارية إبان الثورة الصناعية، والسكك الحديدية في القرن التاسع عشر، وتوليد الكهرباء في أوائل القرن العشرين (ويمكن كذلك إدراج السيارات ضمن هذه الأمثلة، وإن كان تطورها قد اتخذ مساراً تدريجياً نسبياً). وقد تحققت آثار تلك الثورات عموماً على ثلاث مراحل رئيسية (ومتداخلة في معظم الأحيان)، ففي البداية يؤدي التغيير التكنولوجي إلى زيادة نمو الإنتاجية في قطاع المبتكرات، ثم يشجع تناقص الأسعار على تعميق رأس المال، وأخيراً يمكن أن تبدأ عملية واسعة النطاق لإعادة تنظيم الإنتاج بحيث يركز على السلع الرأسمالية التي تجسد التكنولوجيا الجديدة.

ويعتبر جوهر ثورة تكنولوجيا المعلومات الحالية في التقدم الجاري في علوم المواد، والذي يعمل على رفع طاقة أشباه الموصلات بما يؤدي إلى إحداث تراجع سريع في أسعارها (الشكل البياني ٣-١). فعلى مدى العقود الأربعة الماضية، تضاعفت طاقة رقائق أشباه الموصلات مرة كل ١٨-٢٤ شهراً على وجه التقريب - وهي ظاهرة تعرف باسم

قانون مور^١ (Moore's Law)، نسبة إلى ما تتبناه به غوردون مور^٢ في عام ١٩٦٥ حين كان يعمل مديراً للأبحاث بشركة فيرتشيلد سيميكوندكتور (Fairchild Semiconductor)، وقد سمح الانخفاض في أسعار أشباه الموصلات بتحقيق تقدم سريع في إنتاج أجهزة الكمبيوتر، وبرمجيات، ومعدات الاتصالات، الأمر الذي أدى بدوره إلى انخفاضات سعرية حادة أيضاً في هذه الصناعات، وجاء الانخفاض السريع في أسعار المنتجات التي تجسد تكنولوجيا المعلومات دافعا على توجيه استثمارات ضخمة إلى إنتاجها، مما ترتب عليه تعميق ملحوظ لرأس المال (الشكل البياني ٣-٢). وأدى تعميق رأس المال على هذا النحو إلى تسارع نمو الإنتاجية الكلية في بعض البلدان وربما شجع أيضاً على إجراء تغييرات في تنظيم الإنتاج بما يمكن أن يحقق مزيداً من التحسن في نمو الإنتاجية.

ويركز هذا الفصل على الآثار الاقتصادية الكلية لثورة تكنولوجيا المعلومات، بما في ذلك الدروس المستفادة من الثورات التكنولوجية الشاملة السابقة، والتأثير على نمو الإنتاجية، وتوزيع المنافع بين المنتجين والمستخدمين، والعواقب على الدورة الاقتصادية والأسواق المالية، والآثار على سياسات الاقتصاد الكلي^٣. وفي معرض تقدير هذه التوابع، يركز هذا الفصل على البلدان الأكثر مشاركة في ثورة تكنولوجيا المعلومات، أي الاقتصادات المتقدمة والاقتصادات الآسيوية الصاعدة التي تتدرج في عداد المنتجين الرئيسيين لمعدات تكنولوجيا المعلومات (الشكل البياني ٣-٢).^٤

الثورات التكنولوجية الشاملة السابقة

كانت الثورات التكنولوجية الشاملة التي حدثت في الماضي معنية بإنتاج المنسوجات والطاقة البخارية والسكك الحديدية، والكهرباء^٥. وقد حققت هذه الثورات منافع كبيرة واضحة، وإن كانت مصاعب القياس جمة في حالة السلع الجديدة أو المحسنة، مما اضطر المؤرخين إلى إدخال

الشكل البياني ٣-٢: الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات في الولايات المتحدة^١

(التغير / في أربع السنة الأربعة)

رأى الاستثمار في أجهزة الكمبيوتر والبرمجيات ومعدات الاتصالات بعدلات غير عادية خلال التسعينات.



المصدر: U.S. Department of Commerce, Bureau of Economic Analysis.

^١ إجمالي الاستثمار الثابت الحقيقي.

^١ يبحث الفصل دور سلع تكنولوجيا المعلومات في الاستثمار، حيث إن الاستهلاك الشخصي من تلك السلع لا يتعدى جزءاً صغيراً من إجمالي إنفاق رأس المال الثابت على سلع تكنولوجيا المعلومات (بلغت نسبته حوالي ٧٪ في الولايات المتحدة عام ٢٠٠٠).

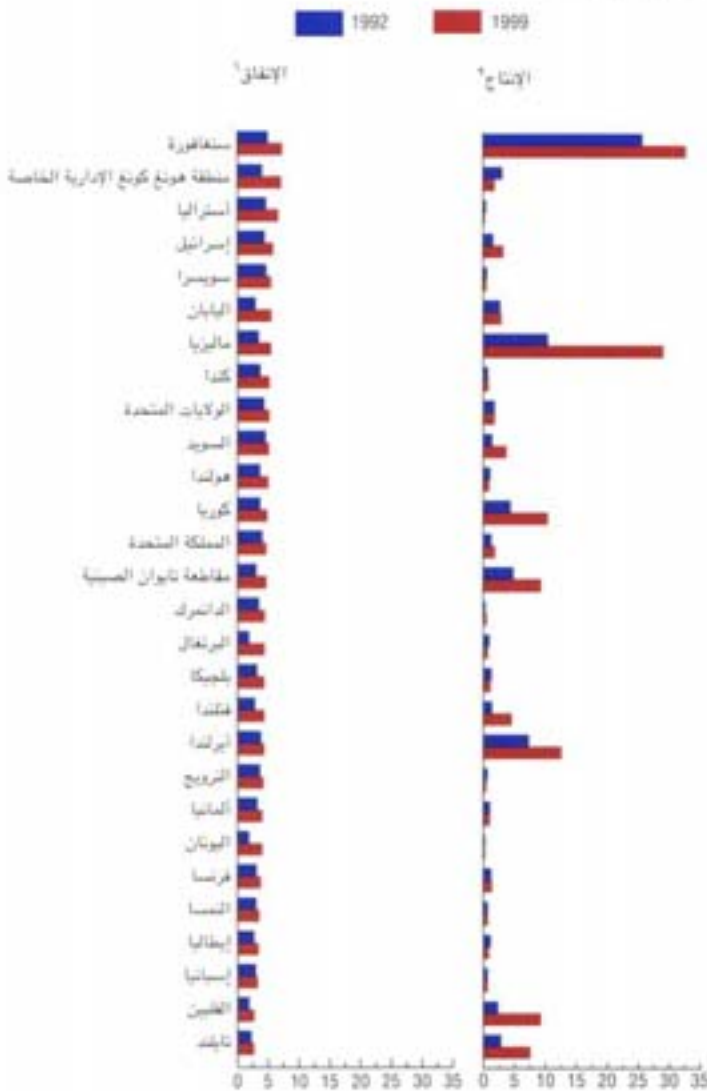
^٢ للاطلاع على مزيد من المقارنات بين البلدان من حيث إنتاج تكنولوجيا المعلومات واستخدامها، راجع: OECD (2000).

^٣ يعتمد هذا القسم بصورة مكثفة على دراسة Crafts (2001)، التي كلف الباحث بإجرائها خصيصاً لتقرير الحال الاقتصادي العالمي، وتتسق هذه النقاط مع دراسات مؤرخين اقتصاديين آخرين مثل David (1999 and 2000) و DeLong (2001) و White (1990).

الشكل البياني ٣-٢: الإنفاق والإنتاج في مجال تكنولوجيا المعلومات

(٢ من إجمالي الناتج المحلي)

يُقسم الإنفاق على تكنولوجيا المعلومات (كمصنف من إجمالي الناتج المحلي) بالتوزيع المتكافئ نسبياً عبر البلدان، بينما تُقصد بضعة الخصائصات حسب قطاعات كبيرة لإنتاج تكنولوجيا المعلومات.



المصادر: (2001) WTTSA بالنسبة لبيانات الإنفاق و Reed Electronics و (2001) Research بالنسبة للإنتاج وتقديرات خبراء صندوق النقد الدولي.

^١ الإنفاق على تكنولوجيا المعلومات يشمل الأجهزة والبرمجيات ومعدات الاتصالات.

^٢ إنتاج تكنولوجيا المعلومات يشمل إجمالي ناتج المكونات الفعالة، ومعدات معالجة البيانات الإلكترونية (معدلاً حسب المدخلات من المكونات الفعالة)، ومعدات الاتصالات (معدلاً حسب المدخلات من المكونات الفعالة).

تعديلات باثر رجعي لمراعاة التغيرات النوعية (الجدول ١-٣). فعلى سبيل المثال، أتاح ظهور السكك الحديدية منافع جلية تمثلت في تقصير وقت السفر وزيادة سبل الراحة فيه. غير أن سعر السفر بالسكك الحديدية كان في غالب الأحيان أعلى من سعر السفر بالوسيلة البديلة، ولذلك فمن المهم مراعاة جودة الخدمة الجديدة، من حيث السرعة والراحة مثلاً، عند حساب المكاسب المتحققة من اختراع السكك الحديدية.

وهناك عدد من أوجه الشبه اللافتة للنظر بين ثورة تكنولوجيا المعلومات وما سبقها من ثورات، وإن كانت هناك اختلافات بينة أيضاً. وفيما يلي أبرز أربعة من أوجه الشبه هذه:

- كانت مكاسب التكنولوجيا الجديدة تأتي في البداية من خلال تعميق رأس المال الناتج عن انخفاض الأسعار النسبية، ولكن هذه المنافع عمت فيما بعد على المدى الطويل حين أدت إعادة تنظيم الإنتاج إلى تحقيق مكاسب كبيرة على صعيد الكفاءة، ويوضح الجدول ١-٣ أنه في حالة إدخال الكهرباء في الولايات المتحدة، كان تعميق رأس المال هو المساهم الأساسي في النمو خلال الفترة الأولى (١٨٩٩-١٩١٩)، ثم جاءت مكاسب إعادة تنظيم استخدام الكهرباء لتصبح هي المساهم الأول في نهاية تلك الفترة (١٩١٩-١٩٢٩).
- تركّز المكاسب في البلدان الصناعية خلال الفترة الأولى.^١ ويوضح الجدول ٢-٣، مثلاً، كيف بدأ استخدام السكك الحديدية في الاقتصادات المتقدمة آنذاك. فهناك فاصل مدته قرن كامل تقريباً بين افتتاح سكك حديد ليفربول ومانشستر في عام ١٨٣٠ وبين شمول استخدام السكك الحديدية في جميع أنحاء العالم بحلول ١٩٢٠. ولكن، كما نتناول بالتفصيل في موضع تال، يبدو أن هناك فرقاً في معدل انتشار تكنولوجيا المعلومات في البلدان النامية. فمنافع هذه التكنولوجيا تتوقف على ظروف بعينها في المدى الطويل جداً، ويوضح الجدول ٣-٣، على سبيل المثال، أن البلد الذي حقق أكبر الوفورات الاجتماعية من شحن البضائع هو المكسيك، التي كانت تفكر بشدة إلى وسائل النقل المائي.

^١ ومع ذلك، فإن السياقين إلى استخدام التكنولوجيا الجديدة يمكن أن يتصلوا تكاليف باهظة إذا ظهرت تكنولوجيا أخرى تُحب استخدام هذه التكنولوجيا الجديدة. فعلى سبيل المثال، شلت كل من المملكة المتحدة والولايات المتحدة شبكات قنوات واسعة النطاق ما لبثت أن تقادمت وبطل استخدامها بسبب اختراع السكك الحديدية.

الجدول ٣-١: إسهام التكنولوجيا الجديدة في النمو الاقتصادي

(/ سنويا)

المدة الزمنية	تعميق رأس المال	التقدم التكنولوجي في الإنتاج	التقدم التكنولوجي في الاستخدام	المجموع
١٧٨٠-١٨٦٠	٠.١٩	...	٠.٣٢	٠.٥١
١٨٤٠-١٨٧٠	٠.١٣	٠.١٠	...	٠.٢٣
١٨٧٠-١٨٩٠	٠.١٤	٠.٠٩	...	٠.٢٣
١٨٣٩-١٨٧٠	٠.١٢	٠.٠٩	...	٠.٢١
١٨٧٠-١٨٩٠	٠.٣٢	٠.٢٤	...	٠.٥٦
١٨٩٩-١٩١٩	٠.٣٤	٠.٠٧	...	٠.٤١
١٩١٩-١٩٢٩	٠.٢٣	٠.٠٥	٠.٧٠	٠.٩٨
١٩٧٤-١٩٩٠	٠.٥٢	٠.١٧	...	٠.٦٩
١٩٩١-١٩٩٥	٠.٥٥	٠.٢٤	...	٠.٧٩
١٩٩٦-٢٠٠٠	١.٣٦	٠.٥٠	...	١.٨٦

المصدر: (2001) Crafts، التقديرات الخاصة بتكنولوجيا المعلومات لا تتضمن التعديلات الأخيرة في الدخل القومي وحسابات المنتجات في الولايات المتحدة للفترة ١٩٩٨-٢٠٠٠.

الجدول ٣-٢: السكك الحديدية، ١٨٤٠-١٩٢٠

(/ من المجموع العالمي)

١٩٢٠	١٨٨٠	١٨٤٠
١٢.٣	٤٥.٥	٥١.٥
٢٣.٧	٣٧.٩	٤٦.٣
٢٣.٠	١٦.٦	٩.٩
١٠٠.٠	١٠٠.٠	١٠٠.٠
٦٧١.٨٩	٢٢٠.٧٦	٥.٤٩

المصدر: (1966) Woodruff.

- أدت الثورات التكنولوجية بشكل عام إلى حدوث تجاوزات في الأسواق المالية. وتعتبر أفضل الحالات المؤثرة في هذا الصدد هي السكك الحديدية والكهرباء. ويورد الشكل البياني ٣-٤ مقارنة لمسارات أسعار أسهم الشركات المنتجة للابتكارات الجديدة، والاستثمار في السلع التي تجسد التكنولوجيا الجديدة. وإجمالي الناتج المحلي الحقيقي في فترة "جنون السكك الحديدية" في بريطانيا خلال الأربعينات من القرن التاسع عشر وفي فترة "جنون تكنولوجيا المعلومات" في الولايات المتحدة في السنوات الأخيرة. ومثلما حدث في حالات أخرى، لم يؤد انهيار "قاعة" السكك الحديدية في الأربعينات من القرن التاسع عشر إلى ركود الاقتصاد ككل، ولكنه أدى إلى تحسن ملموس في كفاءة تلك الصناعة.

وهناك أيضا غارقان مهمان، هما:

- أن الانخفاض في الأسعار النسبية لسلع تكنولوجيا المعلومات بالغ الحدة - ولا يبدو أن هناك من الأمثلة التاريخية ما يعادل الانخفاض السريع والمتواصل في أسعار أشياء الموصلات المرتبط بقانون مور المشار إليه آنفا^٢. ونتيجة لذلك، ومع الإقرار بصعوبة مقارنة البيانات عبر فترات تاريخية مختلفة، يبدو أن منافع تكنولوجيا المعلومات تتحقق بسرعة أكبر من منافع الثورات التكنولوجية الشاملة السابقة.
- بالمقارنة بالفترات السابقة، يعتبر إنتاج السلع التي تجسد التكنولوجيا الجديدة أكثر اتساما بطابع

- كانت معظم المكاسب لصالح المستخدمين وليس المنتجين. وقد انتقلت معظم المنافع إلى المستخدمين عن طريق انخفاض الأسعار النسبية للسلع التي تجسد التكنولوجيا الجديدة، بينما لم تحقق الصناعات المنتجة لتلك السلع أرباحا أو أجورا استثنائية يمكن مقارنتها بمكاسب المستخدمين إلا في حالات نادرة. والمثال التقليدي على ذلك هو إنتاج المنسوجات إبان الثورة الصناعية في بريطانيا، حيث نجد أن حوالي نصف المنافع المترتبة على انخفاض الأسعار تحولت إلى الخارج بسبب تدهور معدلات التبادل التجاري. كذلك أدت التكنولوجيا الجديدة إلى إعادة تنظيم الإنتاج، وهو ما يعد إيدانا بظهور نظام المصانع خلال المرحلة الأولى من الثورة الصناعية. ومع توطن آثار انتشار التكنولوجيا هذه، تمكنت بريطانيا من الاحتفاظ بالقدرة التنافسية لصداقاتها لسنوات عديدة.

^٢ على سبيل المثال، انخفض سعر الكهرباء الحقيقي في الولايات المتحدة بنسبة ٧٪ سنويا في الفترة ١٩٠٠-١٩٢٠ (Brookes and Wahhaj, 2000). بينما انخفضت الأسعار الحقيقية (المعدلة حسب الجودة) لأجهزة الكمبيوتر بنسبة ٢٠٪ سنويا في الفترة ١٩٩٠-٢٠٠٠.

الجدول ٣-٢: الوفورات الاجتماعية من السكك الحديدية^١
(/ من إجمالي الناتج المحلي)

السنة	نقل الركاب	نقل البضائع
البرازيل	١٨٨٧	١٩١٢
إنجلترا وويلز	١٨٦٤	١٨٩٠
الهند	١٩٠٠	١٩٠٠
المكسيك	١٨٩٤	١٩١٠
روسيا	١٩٠٧	١٩٠٧
إسبانيا	١٨٧٨	١٩١٢
الولايات المتحدة	١٨٤٩	١٨٩٠

المصدر: Crafts (2001).

^١ الوفورات الاجتماعية تقاس بالمنافع على أساس مدى الاستعداد للإلتحاق. أي المساحة الواقعة أسفل منحنى الطلب.

العولمة الواضح، الأمر الذي يرجع إلى ارتفاع نسبة أسعار سلع تكنولوجيا المعلومات إلى أوزانها، مما يجعلها قابلة للتداول بسهولة. وأقرب مثال شبيه هو مثال المنسوجات القطنية في بريطانيا إبان الثورة الصناعية، حيث كان حوالي نصفها يصدر إلى الخارج.

نمو إنتاجية العمالة

هناك تزايد سريع في عدد الكتابات المتخصصة المعنية بتكنولوجيا المعلومات ونمو إنتاجية العمالة، وكلها يركز على مسألتين أساسيتين هما مشكلات القياس وإسهام تكنولوجيا المعلومات في نمو إنتاجية العمالة^٦. وتتعدد عملية قياس الناتج بسبب ظهور السلع الجديدة والانخفاض السريع في الأسعار النسبية، كما أن هناك اختلافًا بين البلدان في المنهجيات الإحصائية المستخدمة لتناول تلك المسائل. ففي بعض البلدان، تستخدم طرق القياس الوجداني (hedonic methods) لتحكم على التغيرات في مستوى الجودة، بينما يستخدم الترجيح بنظام السلسلة (chain weighting) لمعالجة تحيز الإحلال في طرق التجميع ذات الأوزان الترجيحية الثابتة (الإطار ٣-١). وعلاوة على ذلك، غالبًا ما تكون تغطية قطاع تكنولوجيا المعلومات غير كافية في الإحصاءات الرسمية. ففي معظم البلدان، لا تميز الحسابات القومية بين إنتاج تكنولوجيا المعلومات والاستثمار فيها

^٦ فكرة إمكان إسهام تكنولوجيا المعلومات في نمو إنتاجية العمالة هي فكرة سابقة على الملاحظ مؤخرًا في الإنشائية. راجع على سبيل المثال Kelkar (1982).

الشكل البياني ٣-٤: المرحلة الأولى من الثورات التكنولوجية

(التغير السنوي في الاستثمار / من إجمالي الناتج المحلي. والتغير السنوي في إجمالي الناتج المحلي الحقيقي)

أدت كل من ثورة السكك الحديدية وثورة تكنولوجيا المعلومات إلى طفرة أولية في أسعار الأسهم والاستثمار.



المصدر: Hawke (1970) بالنسبة للاستثمار في السكك الحديدية، و Mitchell (1988) بالنسبة لبيانات إجمالي الناتج المحلي.

^١ سعر سهم السكك الحديدية هو متوسط سعر الإقتال بالجنيه الاسترليني في نهاية يوليو لأربع شركات سكك حديدية بريطانية هي London & North Western و Great Western Railway و London & Lancashire Railway و The Midland Railway.

^٢ مرفق به الاستثمار الخاص في معدات وبرمجيات معالجة المعلومات.

الإطار ٣-١: مسائل القياس

هناك ثلاث مسائل منهجية مهمة يطرحها قياس مساهمة تكنولوجيا المعلومات في النمو الاقتصادي.^١ والمسألة الأولى هي كيفية تعديل مؤشرات الأسعار حسب السلع الجديدة والتصينات في السلع القائمة. وفي الحسابات القومية الأمريكية (وكذلك في حسابات عدد متزايد من البلدان الأخرى) تستند مخفضات الأسعار الجديدة لكثير من سلع تكنولوجيا المعلومات إلى مؤشرات الأسعار "الوجدانية" التي تسعى إلى رصد تغيرات الجودة (راجع الجدول). وتقوم مؤشرات الأسعار الوجدانية على افتراض أن قيمة سلعة ما هي مجمل خصائصها الفردية. ومن ثم فإن سعر السلعة الجديدة يمكن أن يعتمد على ما تحتويه من خصائص. فعلى سبيل المثال، تشتمل معادلات الأسعار الوجدانية لأجهزة الكمبيوتر في العادة على عناصر مثل معدل سرعة التنبضات في ساعة الكمبيوتر (clock rate)، وذاكرة الوصول العشوائي (RAM)، وذاكرة القرص الممغنط.

ومع أن الأساليب الوجدانية ليست وسيلة مطلقة لتعديل الأسعار حسب تغيرات الجودة، فإنها أكثر منهجية من البدائل المتاحة. ففي ألمانيا، على سبيل المثال، تقدر القيمة التقديرية لتغيرات الجودة على أساس كل حالة على حدة وفق مجموعة من القواعد قد يصعب تطبيقها في حالة التغيرات الضخمة في الجودة. ومن ثم فمن المرجح أن يكون تقدير هذه القواعد منقوصا لحجم الانخفاض في السعر المعدل حسب الجودة.^٢ ونظرا لأن سلع تكنولوجيا المعلومات قابلة للتداول إلى حد كبير بطبيعتها، فإن الأسعار الوجدانية المعدلة حسب أسعار الصرف غالبا ما تكون شديدة التقارب في البلدان المختلفة، وهناك بلدان اثنان على الأقل استقر اختيارهما على استخدام مؤشر الأسعار الوجدانية الأمريكي لأجهزة الكمبيوتر مع تعديلها حسب تحركات أسعار الصرف.

ويتوقف تأثير استخدام الأساليب الوجدانية على مجملات الاقتصاد الكلي (في البلدان التي لم تستخدم هذه الأساليب بالفعل حتى الآن) على هيكل الإنتاج والمطلب. ففي البلدان المنتجة لتكنولوجيا المعلومات، يميل الناتج الحقيقي المقيس لسلع تكنولوجيا المعلومات إلى الزيادة، الأمر الذي يعطي دفعة إجمالية الناتج المحلي الحقيقي المقيس والصادرات الحقيقية المقيسة. ونتيجة لذلك، فإن الإسهام المقيس لتكنولوجيا

^١ هناك مسألة رابعة هي أفضلية استخدام صافي الناتج لقياس الإنتاجية. نظرا لمعدلات الإهلاك العالية التي ينضم بها العديد من سلع تكنولوجيا المعلومات الرأسمالية. ففي الولايات المتحدة، سجل صافي الناتج المحلي الحقيقي معدل نمو أبطأ بنسبة ٢٥-٢٠٪ من معدل نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي خلال المدة ١٩٩٤-٢٠٠٠. راجع Landefeld and Fraumeni (2001).

^٢ في الولايات المتحدة، تراجع المسطح في حالة معدلات تكنولوجيا المعلومات بحوالي أربعة أضعاف خلال المدة ١٩٩١-١٩٩٩، بينما تراجع بحوالي الخمس فقط في ألمانيا. راجع Deutsche Bundesbank (2000).

اقتصادات مختارة: سمات الحسابات القومية

الترجيحات المشقة	مؤشر الأسعار الوجدانية لأجهزة الكمبيوتر	
نعم	نعم	أستراليا
لا	لا	بلجيكا
نعم	نعم	كندا
لا	لا	الصين
لا	نعم	الدانمرك
لا	لا	فنلندا
نعم	نعم	فرنسا
لا	لا	ألمانيا
لا	لا	منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة
لا	لا	الهند
لا	لا	إندونيسيا
لا	لا	أيرلندا
لا	لا	إيطاليا
لا	نعم	اليابان
لا	لا	كوريا
لا	لا	ماليزيا
نعم	لا	هولندا
نعم	لا	النرويج
لا	لا	الفلبين
لا	لا	سنگالورة
لا	لا	إسبانيا
لا	نعم	السويد
لا	لا	مقاطعة تايوان الصينية
لا	لا	تايلند
نعم	لا	الملكة المتحدة
نعم	نعم	الولايات المتحدة

المصدر: (2000) Gast and Marquez، والسلطات الوطنية.

^١ يستخدم مؤشر الأسعار الوجدانية الأمريكي، معادلا حسب تحركات أسعار الصرف.

^٢ الأسعار الوجدانية مستخدمة بالنسبة لأجهزة الكمبيوتر فقط.

المعلومات في تحقيق النمو (من خلال نمو الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج في قطاع تكنولوجيا المعلومات) يميل إلى الزيادة، أما في البلدان المستخدمة لتكنولوجيا المعلومات، فيميل الاستثمار الحقيقي في سلع تكنولوجيا المعلومات والواردات منها إلى الزيادة، مما يعزز إسهام تكنولوجيا المعلومات في النمو عن طريق تعميق رأس المال وتخفيض إسهام نمو الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج.^٣

والمسألة الثانية هي كيفية تجميع ناتج السلع التي تدر أسعارها النسبية بتغيرات كبيرة. فالسلع التي تنخفض أسعارها النسبية بسرعة تستخدم في الغالب بطرق جديدة ذات ناتج حدي أقل، ومن ثم فإن أي أسلوب للتجميع يعتمد على وزن ترجيحي ثابت - مثل مؤشر لاسبيير (Laspeyres index) التقليدي - يؤدي إلى إعطاء هذه السلع سريعة النمو أوزانا ترجيحية أكبر مما يجب (تحييز الإحلال) ومن ثم يميل إلى المبالغة في تقدير نمو المجل. وكلما كانت سنة الأساس أقدم،

^٣ انظر دراسة Schreyer (2001) إلى أن تأثير استخدام الأسعار الوجدانية على نمو إجمالي الناتج الحقيقي (في الاقتصادات المتقدمة التي لم تستخدم تلك الأسعار بالفعل حتى الآن) هو تأثير محدود.

الناتج إنفاق جهات الأعمال على السلع الوسيطة التي تدخل في الناتج بكاملها، للوصول إلى القيمة المضافة (تفاديا للحساب المزدوج). ويعتبر الإنفاق على تكنولوجيا المعلومات استثمارات في حالة وحيدة هي أن يكون من الممكن عزل المنتجات المناظرة عزلا ماديا حتى يمكن اعتبار منتجات تكنولوجيا المعلومات المجسدة في صورة معدات (مثل وحدات معالجة البيانات الدقيقة) سلعا وسيطة. وفي الواقع العملي، تتباين نسبة الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات إلى الاستهلاك الوسيط لتكنولوجيا المعلومات تبانيا كبيرا عبر البلدان، وذلك نتيجة لاختلاف الأساليب الإحصائية من بلد إلى آخر (راجع (Colecchia, 2001)). فعلى سبيل المثال، تطلب فرنسا إلى المشترين تصنيف إنفاقهم، بينما تعتمد الولايات المتحدة على بيانات الإنتاج التي تقدمها الشركات البانعة إلى جانب جداول المدخلات والمخرجات. وفي البلدان التي تصنف نسبة أكبر من إنفاق الشركات على سلع تكنولوجيا المعلومات باعتبارها استثمارات، يكون نمو إجمالي الناتج المحلي المقيس أعلى عند تزايد هذا الإنفاق بمعدل سريع.

وتشير الدراسات التي تقارن المنهجيات الإحصائية المستخدمة في كل من فرنسا وألمانيا والمملكة المتحدة بالمنهجيات المستخدمة في الولايات المتحدة إلى أن الاختلافات في توزيع الإنفاق على البرمجيات بين إنفاق وسيط وإنفاق نهائي هي التي تؤثر أكثر من غيرها على نمو الناتج المقيس^٦، وتؤدي هذه الاختلافات في توزيع الإنفاق على البرمجيات إلى فارق في حساب النمو السنوي بين فرنسا والولايات المتحدة يبلغ نحو ٠.٢٪، وكلاهما يستخدم الأسعار الوجدانية والترجيح بنظام السلسلة، بينما يؤدي التأثير المجمع للاختلافات في تعديل حسابات الإنفاق على البرمجيات حسب الجودة وكذلك في تجميع هذه الحسابات وتوزيعها، إلى فارق في النمو السنوي بين ألمانيا والمملكة المتحدة من جهة، والولايات المتحدة من جهة أخرى يبلغ حوالي ٠.٤ - نقطة مئوية.

٦ راجع (Deutsche Bundesbank (2001), Lequiller (2001), and Wadhvani (2000)).

زاد الوزن الترجيحي لهذه السلع سريعة النمو ومن ثم زادت المبالغة في التقدير. وتتضح هذه المشكلة بجلاء من معدل نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي المرجح بوزن ثابت في الولايات المتحدة عام ١٩٩٨، فقد بلغ هذا المعدل ٤.٥٪ باستخدام أسعار ١٩٩٥ كسنة أساس، و ٦.٥٪ باستخدام أسعار ١٩٩٠ كسنة أساس، و ١٨.٨٪ باستخدام أسعار ١٩٨٠ كسنة أساس، و ٣٧.٤٪ باستخدام أسعار ١٩٧٠ كسنة أساس (Whelan, 2000).

ولمعالجة تمييز الإحلال في المقاييس القائمة على الوزن الترجيحي الثابت، يقوم عدد متزايد من البلدان بحساب المجملات الحقيقية باستخدام الأوزان الترجيحية المتسلسلة، اعتمادا على أسعار يجري تحديثها سنويا. فعلى سبيل المثال، تقوم الولايات المتحدة الآن بحساب المجملات عبر القطاعات باستخدام ما يطلق عليه اسم "مؤشر التسلسل المثالي" (ideal chain index) الذي دعا إليه "إرفينغ فيشر"^٧، وتتصل أهم فوائد الأوزان الترجيحية المتسلسلة في عدم اعتماد نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي المقيس على هيكل أسعار عشوائي ومن ثم فهو مستقل عن اختيار سنة الأساس، أما عيبها الأساسي فهو أن مستوى إجمالي الناتج المحلي الحقيقي لا يكون مساويا بالضرورة لمجموع مكوناته إلا في سنة الأساس، لأن طريقة الترجيح تأخذ في الحسبان الأسعار النسبية المتغيرة، ولا يمكن تفسيرها على أنها كمية الناتج لو أن جميع الأسعار ظلت ثابتة عند مستويات فترة الأساس.

والمسألة الأخيرة في هذا الصدد هي كيفية توزيع الإنفاق على تكنولوجيا المعلومات، لا سيما الإنفاق على البرمجيات. بين إنفاق نهائي وإنفاق وسيط^٨، وبصفة عامة، يُطرح من إجمالي

^٧ بحسب معدل النمو الحقيقي كمؤشر هندسي لمعدلات النمو في مؤشر باش (Paasche index) الذي يستخدم أسعار الفترة الراثة كوزن ترجيحية، ومؤشر لاسبير (الذي يستخدم أسعار الفترة السابقة كوزن ترجيحية). للاطلاع على وصف للمنهجية ومناقشة للمسائل ذات الصلة، راجع (Varres, Prakken, and Landefeld and Parker (1998), Guirl (1998)).

^٨ ينص نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٢ على وجوب اعتبار مشروبات الشركات من البرمجيات إنفاقا استثماريا.

(معدلة حسب تغيرات أسعار الصرف) والبيانات المرتبطة بإنتاج تكنولوجيا المعلومات واستخدامها من مصادر القطاع الخاص، وهو النهج المتبع في هذا الفصل أيضا.^٩

واستهلاكها. ونتيجة لهذه المشكلات، كثيرا ما تستخدم في المقارنات بين البلدان الأسعار الوجدانية (hedonic prices) الصادرة عن مكتب التحليل الاقتصادي الأمريكي

^٩ مصدر بيانات الإنفاق هو (World Information Technology Services Alliance (2001)، أما بيانات الإنتاج فمأخوذة من (Reed Economic Research (2001). ورغم أن البيانات المستخدمة من مصادر القطاع الخاص تغطي طائفة واسعة من البلدان، فإنها لا يتم بنفس الطريقة الشاملة التي يتم بها إعداد بيانات الحسابات القومية.

الجدول ٣-٤: إسهام تكنولوجيا المعلومات في تسارع الإنتاجية في الولايات المتحدة

المدة محل البحث	دراسة Gordon (2000)	دراسة Jorgenson and Stiroh (2000)	دراسة Oliner and Sichel (2000)	مجلس المستشارين الاقتصادي الأمريكي (٢٠٠١)
١٩٩٩-١٩٩٥	١,٢٢	٠,٩٥	١,١٦	١,٦٣
١٩٩٨-١٩٩٤	٠,٢٢	٠,٢٩	٠,٢٢	٠,٢٨
١٩٩٧-١٩٩٣	—	٠,٢٤	٠,٢٠	٠,٦٢
١٩٩٦-١٩٩٢	—	٠,٠٥	٠,١٧	٠,٢٣
١٩٩٥-١٩٩١	٠,٢٩	٠,٦٥	٠,٨٠	٠,١٩
١٩٩٤-١٩٩٠	٠,٢٩	٠,٢٤	٠,٢٦	٠,١٨
١٩٩٣-١٩٨٩	٠,٠٩	٠,٤٦	٠,٤٩	١,٠٠
١٩٩٢-١٩٨٨	٠,٦٩	٠,٠٩	٠,٠٤	٠,٠٤
١٩٩١-١٩٨٧	٠,٥٠	—	—	٠,٠٤
١٩٩٠-١٩٨٦	٠,١٤	—	—	—
١٩٨٩-١٩٨٥	٠,٠٥	٠,٠٩	٠,٠٤	٠,٠٠

المصدر: Stiroh (2001) و U.S. Council of Economic Advisors (2001). راجع الدراسات للإطلاع على فروق البيانات والمنهجيات. لا تتضمن التقديرات التعديلات الأخيرة في الدخل القومي وحسابات المنتجات في الولايات المتحدة، وهي تعديلات كبيرة بالنسبة لعام ٢٠٠٠.

تعميق رأس المال المرتبط بتكنولوجيا المعلومات ونمو الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج في مجال إنتاج تكنولوجيا المعلومات قد أسهما إسهاما مهما في تسارع إنتاجية العمالة في أواخر التسعينات.^٩ فقد زاد معدل نمو إنتاجية العمالة في قطاع النشاط غير الزراعي من حوالي ١,٥٪ في الفترة ١٩٧٣-١٩٩٥ إلى حوالي ٢,٥٪ في الفترة ١٩٩٦-٢٠٠٠. وهناك نسبة من نمو إنتاجية العمالة تتراوح بين ربع ونصف نقطة مئوية ترجع إلى تعميق رأس المال، وهي نسبة تزيد على مساهمة الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات، بالإضافة إلى نحو ربع نقطة مئوية أخرى ترجع إلى نمو الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج في مجال إنتاج تكنولوجيا المعلومات (الجدول ٣-٤).^{١٠} غير أنه لا يوجد اتفاق في الرأي حول تأثير تكنولوجيا المعلومات على النمو المعم للإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج، ويركز النقاش الدائر في هذا الصدد على ما إذا كانت النسبة المتبقية من نمو الإنتاجية ناشئة عن عوامل تتعلق بالدورة الاقتصادية أم عن زيادة معدل النمو الأساسي للإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج، وحتى إذا صح الافتراض الأخير فإلى أي حد يمكن إرجاع ذلك التسارع في الإنتاجية الكلية المعممة لعوامل الإنتاج إلى تكنولوجيا المعلومات، وهناك دراسة ترجع نسبة التسارع

ويمكن أن تسهم تكنولوجيا المعلومات في نمو إنتاجية العمالة من خلال تعميق رأس المال ونمو الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج.^٨ ويقصد بتعميق رأس المال التغير في إنتاجية العمالة الراجع إلى ارتفاع مستويات رأس المال لكل عامل، ويقصد بالإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج ما يطرأ على الكفاءة من تحسن يؤدي إلى تضاعف عنصر رأس المال والعمل لتحقيق الناتج. وقد انتهت الكتابات السابقة إلى أن تكنولوجيا المعلومات تسهم في نمو إنتاجية العمالة من خلال رفع مستويات رأس المال لكل عامل (تعميق رأس المال المرتبط بتكنولوجيا المعلومات) ونمو الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج في مجال إنتاج تكنولوجيا المعلومات، وإن كانت الأحجام الدقيقة لهذه الإسهامات لا تزال محلا للجدل، والمسألة المعقدة الرئيسية هنا هي ما إذا كانت تكنولوجيا المعلومات قد أسهمت في نمو الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج بشكل أعم من خلال رفع كفاءة الإنتاج إما باستخدام تكنولوجيا المعلومات أو بانتشار المعرفة بها، وتتألف الكتابات السابقة من دراسات قطرية منفردة وأخرى مقارنة.

وبصفة عامة، تحذو الدراسات القطرية حذو الدراسات الرائدة المعنية بالولايات المتحدة، والتي تتفق عموما على أن

^٨ في ظل الافتراضات المعيارية، يمكن التعبير عن نمو إنتاجية العمالة (أي التغير في الناتج لكل وحدة من مدخلات العمل) على النحو التالي:

$$\left(\frac{\dot{Y}}{Y}\right) = \alpha \left(\frac{\dot{K}}{K}\right) + \hat{A}$$

حيث Y الناتج، و L العمل، و K رأس المال، و α حصة رأس المال في الدخل القومي، و \hat{A} مستوى الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج، و \hat{A} تشير إلى التغير كنسبة مئوية.

^٩ راجع (2001) U.S. Council of Economic Advisors، (2000) Oliner and Sichel، (2000) Jorgenson and Stiroh، (2000) Gordon.

^{١٠} خلقت التعديلات السنوية الأخيرة للحسابات القومية الأمريكية متوسط معدل نمو إنتاجية العمالة السنوي في قطاع النشاط غير الزراعي خلال الفترة ١٩٩٦-٢٠٠٠ من ٢,٥٪ إلى ٢,٠٪، وهو ما يرجع في معظمه إلى انخفاض إنتاجية العمالة في عام ٢٠٠٠، كما أجرت تلك التعديلات تخفيضات طفيفة في نسبة إسهام تعميق رأس المال المرتبط بتكنولوجيا المعلومات في تحقيق النمو، وهو ما يعزى في الأساس إلى انخفاض الاستثمارات في برمجيات الكمبيوتر.

المال المرتبط بتكنولوجيا المعلومات بشكل خاص. وقد خلصت إحدى الدراسات الرسمية إلى أن إسهام تعميق رأس المال المرتبط بتكنولوجيا المعلومات في تحقيق النمو ازداد بنسب تتراوح بين ٠.٥٪ و ٠.٧٥٪ في الفترة بين أوائل التسعينات وأواخرها (Japan, Economic Planning Agency, 2000). غير أن إسهام تعميق رأس المال غير المرتبط بتكنولوجيا المعلومات قد تراجع بمقدار مناظر. ولا توجد دراسات عن حالة اليابان على وجه التحديد توضح مساهمة إنتاج واستخدام تكنولوجيا المعلومات في نمو الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج.

وفي فرنسا انخفض معدل نمو إنتاجية العمالة في النصف الثاني من التسعينات. وتعزو الدراسات التي أجراها خبراء صندوق النقد الدولي ذلك الانخفاض إلى حدوث انخفاض في تعميق رأس المال ككل، الأمر الذي يعكس انخفاض الاستثمار في المعدات الموفرة للعمالة مع بقاء معدل نمو الأجور عند مستويات معتدلة.^{١١} وعلى الرغم من انخفاض التعميق الكلي لرأس المال، فقد ازداد إسهام تعميق رأس المال المرتبط بتكنولوجيا المعلومات في النمو من صفر إلى ٠.٢٥٪. ومع أن نمو الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج عاد إلى الارتفاع في النصف الثاني من التسعينات، فمن المرجح أن يكون ذلك مرتبطاً بالانتعاش الاقتصادي العام (ونمو الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج المساهمة للاتجاهات الدورية) وليس بإنتاج تكنولوجيا المعلومات، وهو إنتاج محدود نسبياً في فرنسا. ولا يزال مدى ارتباط هذا التحسن أو عدم ارتباطه بإنتاج تكنولوجيا المعلومات أمراً غير مؤكد بعد.

وفي المملكة المتحدة، لم تزد سرعة إنتاجية العمالة بالرغم من أن معدل الاستثمار في سلع تكنولوجيا المعلومات الرأسمالية مقارب في ارتفاعه للمستوى المناظر في الولايات المتحدة. وتفيد الدراسات التي أجراها خبراء صندوق النقد الدولي في هذا الصدد أن كلا من تعميق رأس المال المرتبط بتكنولوجيا المعلومات ونمو الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج في مجال إنتاج تكنولوجيا المعلومات كانت له مساهمات مهمة في نمو إنتاجية العمالة في أواخر التسعينات (راجع Kodres, forthcoming, and Oulton, 2001). غير أن هذه المساهمات قد انتفى أثرها نتيجة لانخفاض معدلات نمو الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج في قطاعات غير تكنولوجيا المعلومات.

الإضافية في إنتاجية العمالة البالغة ٠.٥٪ إلى العوامل الدورية، بينما ترى دراسة أخرى أنه يمثل تسارعاً هيكلياً. وثمة دراسات أحدث يفهم منها أن نسبة محدودة من التسارع في إنتاجية العمالة ترجع إلى حدوث تغيرات في استخدام عوامل الإنتاج، أو تراكم عوامل الإنتاج، أو إلى وفورات الحجم الكبير، وأن كل هذا التسارع تقريباً يرجع إلى إسهام كل من الصناعات المنتجة والمستخدمات لتكنولوجيا المعلومات (راجع الإطار ٢-٣). ويفهم من تلك النتائج في مجموعها - إذا أيدتها المزيد من الدراسات التجريبية - أننا قد نرى في المستقبل القريب تأثيراً لتكنولوجيا المعلومات على النمو المعمم للإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج.

وثمة اقتصاد آخر شهد تسارعاً في إنتاجية العمالة في التسعينات هو الاقتصاد الأسترالي. وتشير الدراسات التي أجراها صندوق النقد الدولي باستخدام البيانات الصادرة عن مكتب الإحصاءات الأسترالي أن كلا من تعميق رأس المال المرتبط بتكنولوجيا المعلومات والنمو المعمم في الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج قد قام بدور مهم في تسارع إنتاجية العمالة (راجع Cardarelli, 2001). فقد ازداد تعميق رأس المال المرتبط بتكنولوجيا المعلومات خلال التسعينات على وجه الخصوص، حتى أصبح يسهم في السنوات الأخيرة بنحو ثلثي النمو الناتج عن تعميق رأس المال. ومع أن الحسابات القومية لا تحدد القطاعات المنتجة لتكنولوجيا المعلومات بصورة منفصلة، فإن بيانات التجارة وتوظيف العمالة تفيد بأن إنتاج تكنولوجيا المعلومات محدود للغاية في أستراليا، الأمر الذي يعني أن نمو الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج في مجال إنتاج تكنولوجيا المعلومات لم يقدّم دور مهم في تسارع إنتاجية العمالة. وعلى العكس، تبين بالفعل خبراء صندوق النقد الدولي وجود بعض الأدلة في الصناعات الأسترالية تشير إلى علاقة موجبة بين تعميق رأس المال المرتبط بتكنولوجيا المعلومات وبين نمو الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج. وتتوافق هذه الأدلة مع الرأي القائل بأن زيادة استخدام تكنولوجيا المعلومات ارتبط بإعادة تنظيم الأنشطة الاقتصادية، بمساندة الإصلاحات الهيكلية.

وفي معظم الاقتصادات المتقدمة الأخرى لم تزد سرعة نمو إنتاجية العمالة خلال السنوات الأخيرة، مما يعني أن أي إسهام إيجابي من تكنولوجيا المعلومات لا بد أن يكون قد قابله تراجع مساوٍ في قطاع آخر:

- ففي اليابان لم تطرأ أية زيادة على نمو إنتاجية العمالة خلال التسعينات رغم المستويات المرتفعة نسبياً لتعميق رأس المال بشكل عام وتعميق رأس

^{١١} راجع (Estevão and Levy (2000). كذلك تستخدم دراسة (Mairesse, Cetté, and Kocoglu (2000) بيانات مجمعة لتقدير أثر تكنولوجيا المعلومات على نمو إنتاجية العمالة وتتوصل إلى نتائج مشابهة. أما دراسة (Crépon and Heckel (2000) التي تستخدم بيانات الاقتصاد الجزئي، فهي تخلص إلى وجود تأثير أكبر بدرجة ما لتكنولوجيا المعلومات على نمو إنتاجية العمالة.

الإطار ٣-٢: هل ازدادت سرعة نمو الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج في الولايات المتحدة خارج قطاع تكنولوجيا المعلومات؟

الكلية لعوامل الإنتاج^٢، والواقع أن تباطؤ النشاط وإنتاجية العمالة منذ منتصف عام ٢٠٠٠ يضفي بعض الوجيهة على الرأي القائل بأن العوامل الدورية ربما تكون قد قامت بدور في هذا الصدد، كما تدلل على ذلك التعديلات التي أدخلت مؤخرا على حسابات الدخل القومي والتي خفضت نمو إنتاجية العمالة بنسبة ١.٢٥٪ لعام ٢٠٠٠ ويكثر من ٠.٢٥٪ سنويا للفترة ١٩٩٦-٢٠٠٠ ككل.

وبالإضافة إلى ذلك، لجأ هؤلاء المشتككين إلى الأدلة المبدئية التي تثبت تركيز زيادات نمو إنتاجية العمالة في قطاعي الكمبيوتر وأشباه الموصلات ليتسألوا عما إذا كانت التكنولوجيا الجديدة تحقق نغما لسانر الاقتصاد. غير أن التحليل الذي أجري لاحقا على مستوى الصناعات يشير إلى حدوث تسارع ملموس أيضا في إنتاجية العمالة خارج القطاع المنتج لتكنولوجيا المعلومات، وأن هذا التسارع تركّز في القطاعات المستخدمة لتكنولوجيا المعلومات (وهي نتائج غير معدلة حسب التعديلات الممنوعة على البيانات مؤخرا). وقد خلصت الدراسات، على وجه الخصوص، إلى أن الصناعات التي استثمرت بكثافة أكبر في قطاع تكنولوجيا المعلومات خلال أوائل التسعينات هي التي حققت أكبر المكاسب فيما بعد على صعيد نمو إنتاجية العمالة (وأسهمت، مع الصناعات المنتجة لتكنولوجيا المعلومات، في تحقيق كل التسارع الذي شهدته إنتاجية العمالة تقريبا). وأن نمو إنتاجية العمالة القوي في القطاعات الثلاثة كثيفة الاستخدام لتكنولوجيا المعلومات (وهي قطاعات التمويل وتجارة التجزئة وتجارة الجملة) جاء نتيجة لتحسينات التي أدخلت على طريقة تنظيم العمل في الشركات وكيفية استخدامها للتكنولوجيا؛ وأنه استنادا إلى جانب الدخل وليس الناتج في الحسابات القومية يتبين أن حوالي نصف التسارع في إنتاجية العمالة حدث خارج قطاع تكنولوجيا المعلومات^٣. ومع أن نتائج التحليل على مستوى الصناعات تؤيد الرأي القائل بأن جزءا من الزيادة المسجلة في نمو إنتاجية العمالة بالولايات المتحدة يعود إلى عوامل هيكلية، فإن تلك النتائج لا تستبعد إمكانية أن يكون جانب كبير من التسارع المشاهد في الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج راجعا إلى عوامل دورية. فالتسارع الملاحظ في إنتاجية العمالة يمكن أن يكون نتيجة لتعميق رأس المال وكذلك نتيجة لآثار دورية قوية، حيث حدث توسع سريع للغاية في القطاعات المستخدمة لتكنولوجيا المعلومات أثناء فترة الانتعاش في أواخر التسعينات.

تؤكد الكتابات المتخصصة المعنية بإسهام تكنولوجيا المعلومات في نمو إنتاجية العمالة في الولايات المتحدة خلال أواخر التسعينات أن هذه التكنولوجيا حققت منافع متعددة من خلال تعميق رأس المال في الاقتصاد بصفة عامة والتقدم التكنولوجي في قطاع تكنولوجيا المعلومات بصفة خاصة. وإن كان الحجم الدقيق لهذا الإسهام لا يزال محل نقاش^٤ فقد أسهم تعميق رأس المال بحوالي ٠.٢٥ - ٠.٥٪ من التسارع في إنتاجية العمالة، منها نسبة تتراوح بين ثلث وثلثين/ أسهمت بها تكنولوجيا المعلومات، وأدى تراجع تعميق رأس المال في قطاعات أخرى إلى تحييد تأثيرها بدرجة طفيفة. غير أن جزءا من الزيادة المشاهدة في تعميق رأس المال قد يكون مؤقتا فحسب، وذلك نتيجة لفترة الاستثمارات في أواخر التسعينات (راجع الجدول ٣-٤)^٥. وأخيرا، نجد أن نمو الإنتاجية الكلية لعوامل إنتاج تكنولوجيا المعلومات قد أسهم أيضا في هذا التسارع بنسبة ٠.٢٥٪.

وبنظرة مستقبلية، تبرز مسألة مهمة هي ما إذا كانت تكنولوجيا المعلومات قد أسهمت بالفعل في نمو الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج خارج قطاع تكنولوجيا المعلومات (أي النمو المعمم في الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج). وهو ما يمكن أن يتحقق من خلال انتشار المعرفة بإنتاج سلع تكنولوجيا المعلومات أو بإعادة تنظيم العمل الناتج عن استخدام سلع تكنولوجيا المعلومات (آثار انتشار تكنولوجيا المعلومات). وتمثل هذه المنافع حافزا للمزيد من الاستثمارات في تكنولوجيا المعلومات، كما أنها المسؤولة عن جانب كبير من زيادة الناتج طويلة الأجل في معظم الثورات التكنولوجية الشاملة الأخرى. ويبحث هذا الإطار التحليل الوارد في الدراسات الأمريكية الصادرة مؤخرا بشأن هذه المسألة، وهو تحليل يندرج تحت نقاش أعم يتناول أسباب تسارع إنتاجية العمالة منذ عام ١٩٩٦.

وقد ذهب الذين يميلون إلى التشكك في أهمية تكنولوجيا المعلومات في التسارع المشاهد في الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج خلال أواخر التسعينات إلى أن أهم أسباب هذا التسارع هي العوامل الدورية المرتبطة بمرحلة الانتعاش التي سادت في تلك الفترة والتي استحدثت زيادات مؤقتة في الإنتاجية

^١ راجع: (Gordon (2000), Jorgenson and Stiroh (2000) and Oliner and Sichel (2000) وللإطلاع على استعراض لهذه الكتابات، راجع (De Masi (2000).

^٢ يتوقف التحليل في معظم تلك الدراسات المبكرة عند عام ١٩٩٩. ومن ثم فهي غير متأثرة تثارا ملحوظا بالتعديلات الأخيرة في هذه البيانات والتي تنطوي على تخفيض طفيف لتقديرات نمو إنتاجية العمالة في عامي ١٩٩٨ و١٩٩٩ وتخفيض كبير لها في عام ٢٠٠٠.

^٣ تطرح هذه الحجج بشكل بارز في دراسة (Gordon (2000).

^٤ راجع: (Stiroh (2001), Baily and Lawrence (2001), and Nordhaus (2001).

الدورية غير الملموسة تحديداً دقيقاً، لا سيما قبل مشاهدة الدورة الاقتصادية كاملة.

وملخص ما سبق أنه رغم وجود أدلة تشير إلى حدوث بعض الزيادة في إنتاجية العمالة في الولايات المتحدة على مدى السنوات الخمس الماضية بفضل تكنولوجيا المعلومات، فلا يزال هناك قدر أكبر بكثير من عدم اليقين بشأن حجم أي تسارع في الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج ومدى استمراريته. ولا مجال للشك في الأدلة المتوفرة على سرعة ظهور المبتكرات التكنولوجية في قطاع تكنولوجيا المعلومات، كما أن هناك أدلة قوية أيضاً على تسارع تعميق رأس المال (على الرغم من أن الاستثمار في سلع تكنولوجيا المعلومات قد يتباطأ في المدى القصير - ربما بدرجة حادة). غير أنه لا يوجد من الأدلة ما يكفي للوصول إلى استنتاج قاطع حول ما إذا كان نمو الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج قد ازداد خارج قطاع تكنولوجيا المعلومات ارتباطاً بإعادة تنظيم الإنتاج.

وأخيراً، فقد تضمنت بعض الدراسات الأخيرة تحليلاً مباشراً لمسألة الطابع الدوري في تسارع الإنتاجية (باستخدام البيانات غير المعدلة). وتخلص إحدى هذه الدراسات، استناداً إلى بيانات بديلة لاستخدام عوامل الإنتاج وتراكم رأس المال وعائدات الحجم الكبير، إلى أن الأسباب الدورية وأسباباً أخرى عارضة أثرت على التقديرات السنوية لنمو الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج لكنها لم تسهم في التسارع العام في إنتاجية العمالة خلال النصف الثاني من التسعينات (Basu, Fernald, and Shapiro, 2001). وتخلص دراسة أخرى إلى أن معظم التسارع في إنتاجية العمالة جاء نتيجة لزيادة هيكلية، دونما إسهام تقريباً من عنصر الدورات الاقتصادية (U.S. Council of Economic Advisers, 2001). ومع أن هذه النتائج تشير ضمناً إلى حدوث تسارع هيكلية في الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج، فمن المعروف أنه من الصعوبة بمكان تحديد المكونات

لها).^{١٢} وتخلص الدراسات التي تتبع النهج الأول إلى أن تعميق رأس المال المرتبط بتكنولوجيا المعلومات قد أسهم في النمو إسهاماً مهماً بالفعل في طائفة من البلدان (الجدول ٣-٥). ونظراً للانخفاض السريع في الأسعار النسبية للمعدات الرأسمالية، فإن إسهامها في نمو مخزون السلع الرأسمالية يتعدى نصيبها الاسمي في الاستثمار. فعلى سبيل المثال، تقيد واحدة من تلك الدراسات بأن انخفاض أسعار السلع الرأسمالية أسهم بحوالي ثلث معدل النمو الحقيقي في مخزون السلع الرأسمالية لدى الولايات المتحدة خلال الفترة ١٩٩٥-١٩٩٩ (Colecchia, 2001).

وثمة طريقة أخرى لقياس تأثير تكنولوجيا المعلومات، وهي تقدير إسهام كل من القطاع المنتج لتكنولوجيا المعلومات والقطاعات كثيفة الاستخدام لتكنولوجيا المعلومات في النمو الاقتصادي من خلال تعميق رأس المال. ويعبارة أخرى، يقاس إسهام تكنولوجيا المعلومات على أساس التعميق الكلي لرأس المال في القطاعات المرتبطة بتكنولوجيا المعلومات، وليس على أساس تعميق رأس المال المرتبط بتكنولوجيا المعلومات في جميع القطاعات. ويورد الجدول ٣-٦ نتائج واحدة من تلك الدراسات هي دراسة (Van Ark, 2001). ويستفاد من هذه الدراسة أن الصناعات المنتجة لمعدات تكنولوجيا المعلومات أو المستخدمة لها بصورة مكثفة قد أسهمت في النمو الاقتصادي بنسب تتراوح بين ٥.٥ نقطة مئوية و ٩.٠ نقطة مئوية، أو بين ٢٨٪ و ٥٧٪. وفي معظم اقتصادات مجموعة

• وفي معظم الاقتصادات الآسيوية الصاعدة، انخفض معدل نمو إنتاجية العمالة في أواخر التسعينات، فيما يرجع جزئياً إلى تباطؤ نمو الناتج من جراء الأزمة. وتخلص الدراسات الأولية التي أجراها خبراء صندوق النقد الدولي في هذا الصدد إلى زيادة إسهام تعميق رأس المال المرتبط بتكنولوجيا المعلومات ونمو الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج في نمو إنتاجية العمالة خلال التسعينات، لكن تأثير هذا الإسهام قد عادله وزاد عليه تراجع إسهامات القطاعات الأخرى (الإطار ٣-٣). وقد جاءت الزيادة في تعميق رأس المال المرتبط بتكنولوجيا المعلومات نتيجة الحفاظ على مستويات مرتفعة من الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات على الرغم من تباطؤ النمو الذي اقترن بالأزمة الآسيوية.

وتستنتج الدراسات المقارنة بين البلدان أيضاً أن تعميق رأس المال المرتبط بتكنولوجيا المعلومات ونمو الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج قد أسهما في نمو إنتاجية العمالة خلال النصف الثاني من التسعينات. وتأتي الأدلة المستمدة من مقارنات البلدان على هيتين: فهناك مجموعة من الدراسات تقدر إسهام تعميق رأس المال المرتبط بتكنولوجيا المعلومات باستخدام الإطار التقليدي لمحاسبة النمو (conventional growth accounting framework)، بينما تركز دراسات أخرى على الدور الذي تقوم به القطاعات المستخدمة لتكنولوجيا المعلومات (والقطاعات المنتجة

^{١٢} من بين الدراسات التي تتبع النهج الأول: (Colecchia (2001), Daveri (2001), Rorger (2001), and Schreyer (2000). وبالنسبة للنهج الثاني، راجع (Lee and Pilat (2001), and Van Ark (2001).

الجدول ٢-٥: إسهام تعميق رأس المال في مجال تكنولوجيا المعلومات في نمو إجمالي الناتج المحلي باقتصادات مجموعة السبعة (بالنقاط المئوية)

دراسة Røgger (2001)	دراسة Daveri (2001)	دراسة Coleechia (2001)
١٩٩٥-١٩٩٤	١٩٩٥-١٩٩٤	١٩٩٥-١٩٩٤
...	...	٠.٤
٠.٣	٠.٤	٠.٤
٠.٣	٠.٣	٠.٣
٠.٣	٠.٣	٠.٣
...	...	٠.٣
٠.٤	٠.٨	...
٠.٧	٠.٩	٠.٩

ملحوظة: تشير كل من دراسة Coleechia (2001) و Daveri (2001) إلى نمو قطاع الأعمال، بينما تستخدم دراسة Røgger (2001) نمو إجمالي الناتج المحلي، وبالإضافة إلى أجهزة الكمبيوتر ومعدات الاتصالات. تدرج كل من دراسة Coleechia (2001) و Daveri (2001) البرمجيات، بينما تدرج دراسة Røgger (2001) تشييد المواصلات.

^١ لا يشمل التقدير الوارد في دراسة Coleechia (2001) البرمجيات.

^٢ يغطي التقدير الوارد في دراسة Daveri (2001) الفترة ١٩٩٧-١٩٩٥.

الجدول ٢-٦: إسهام أنشطة تكنولوجيا المعلومات في نمو إجمالي الناتج المحلي، ١٩٩٠-١٩٩٨ (٪ سنوياً)

إسهام الصناعات المرتبطة بتكنولوجيا المعلومات	الصناعات المستخدمة للصناعات المنتجة لتكنولوجيا المعلومات	المجموع	نمو إجمالي الناتج المحلي
٠.٩	٠.٦	٠.٨	٢.١
٠.٩	٠.٣	٠.٥	١.٨
٠.٧	٠.٠	٠.٧	١.٦
٠.٣	٠.٢	٠.٥	١.٣
٠.١	٠.٤	٠.٥	١.١
٠.٢	٠.٥	٠.٧	١.٤
٠.٢	٠.٥	٠.٨	١.٤
٠.٣	٠.٧	١.٠	٢.٥
٠.٤	٠.٦	١.٠	٢.١
٠.٥	٠.٩	١.٤	٣.٢

المصدر: Van Ark (2001) بالنسبة لألمانيا، تشير الأرقام إلى الفترة ١٩٩٧-١٩٩٥.

المعيارية حساسة للمواصفة وللفترة الزمنية ولمجموعة البلدان التي يشملها الانحدار (راجع Haacker and Morsink, 2001).

وملخص ما سبق أن معظم الأدلة المطروحة تشير إلى أن تكنولوجيا المعلومات تسهم إسهاماً مهماً بالفعل في نمو إنتاجية العمالة من خلال التقدم التكنولوجي في إنتاج تكنولوجيا المعلومات وتعميق رأس المال المرتبط بها، ولكن لا توجد أدلة مقنعة حتى الآن تثبت تأثير تكنولوجيا المعلومات على كفاءة الإنتاج عموماً.

من المستفيد: المنتجون أم المستخدمون؟

يركز الجانب الأكبر من ذخيرة الكتابات المتخصصة المعنية بالآثار الاقتصادية الكلية لتكنولوجيا المعلومات على إنتاجية العمالة، بينما لم يلق توزيع منافع التحسن المعيشي الممكنة نفس القدر من الاهتمام. ومن حيث المبدأ، يمكن أن تتحقق منافع الثورة التكنولوجية للمالكين (في شكل أرباح أكبر)، أو للعمالة (من خلال ارتفاع الأجور)، أو للمستخدمين (من خلال انخفاض الأسعار). وفي سياق ثورة تكنولوجيا المعلومات، ارتفعت الأرباح والأجور نوعاً ما، لكن هذه التغيرات تعتبر محدودة مقارنة بالانخفاض الحاد في الأسعار النسبية لسلع تكنولوجيا المعلومات. ويستفاد من ذلك أن البلدان المستخدمة لتكنولوجيا المعلومات تحقق في الغالب منافع أكبر إلى حد ما تحققه البلدان المنتجة لهذه التكنولوجيا، وذلك لأن البلدان المنتجة تخصص بعض المكاسب بسبب تدهور معدلات التبادل التجاري.^{١٢} وكما ورد أعلاه، تشير الخبرة التاريخية إلى أن مستخدمي

البلدان الصناعية السبعة، يعتبر إسهام القطاعات المستخدمة لتكنولوجيا المعلومات في النمو أكبر بكثير من إسهام القطاع المنتج لهذه التكنولوجيا.

وبغضاً عن ذلك، فإن هناك توافقاً معقولاً في الآراء حول ما يكتسبه نمو إنتاجية العمالة من قوة دافعة بفضل التقدم المتحقق في إنتاج تكنولوجيا المعلومات. فنجد أن النمو الكبير في الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج في قطاع تكنولوجيا المعلومات، وهو المقابل للتراجع السريع في أسعار تكنولوجيا المعلومات المعدلة حسب الجودة، قد أسهم بصورة ملموسة في نمو إنتاجية العمالة في البلدان ذات القطاعات الكبيرة نسبياً لإنتاج تكنولوجيا المعلومات.

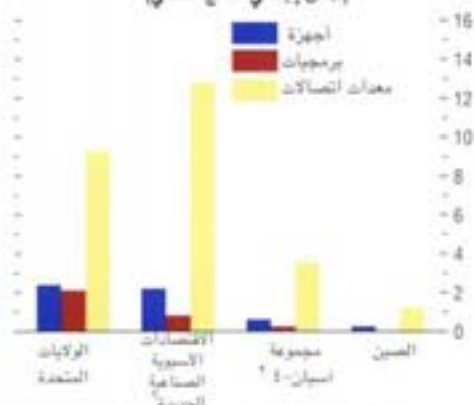
ويمكن تقدير أثر تكنولوجيا المعلومات على النمو المعم لإنتاجية عوامل الإنتاج الكلية بإجراء مقارنة بين البلدان تتناول العلاقة بين نمو الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج واستخدام تكنولوجيا المعلومات. وكما هي الحال في الدراسات المعنية بالولايات المتحدة، هناك غموض يشوب الأدلة المقارنة بشأن انتشار تكنولوجيا المعلومات، وهناك بعض الأدلة على تأثير نمو الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج تأثيراً إيجابياً بالاتفاق في مجال تكنولوجيا المعلومات في ١٤ اقتصاداً متقدماً (راجع Gramlich, 2001) وقد وسعت دراسات خبراء صندوق النقد الدولي نطاق هذا النهج ليشمل عينة أكبر من البلدان واستخدمت فيه مواصفة إحصائية أعمق. وتخلص تلك الدراسات إلى أن أثر الإنفاق في مجال تكنولوجيا المعلومات على نمو الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج يتسم بالغموض، حيث إن المعاملات المقدرة والأخطاء

^{١٢} في بعض البلدان النامية التي تنتج سلع تكنولوجيا المعلومات، قد تكون الأجور في صناعة تكنولوجيا المعلومات أعلى بكثير من الأجور السائدة في الصناعات الأخرى.

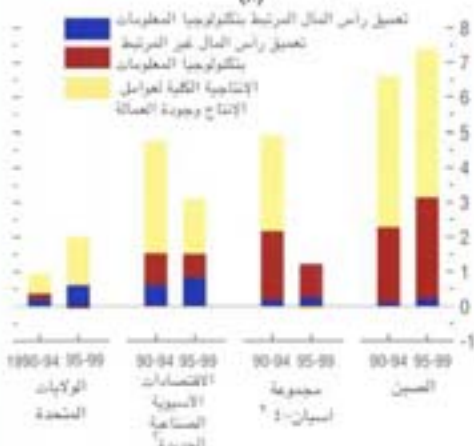
الإطار ٣-٣: تكنولوجيا المعلومات والنمو في آسيا الصاعدة

تكنولوجيا المعلومات وإنتاجية العمالة

مخزون سلع تكنولوجيا المعلومات الرأسمالية، ١٩٩٢-١٩٩٩
(/ من إجمالي الناتج المحلي)



الإسهامات في نمو إنتاجية العمالة، ١٩٩٠-١٩٩٩
(٧)



المصدر: تقديرات خبراء صندوق النقد الدولي.

¹ متوسط بسيط للتقديرات الأسبوعية للصناعة الجديدة (NIEs)، وهي متعلقة بربع كرنج الإدارة الخاصة وكوريا وسنغافورة ومالطة تاوان الصينية.

² متوسط بسيط للأعضاء الأربعة في مجموعة أسيان-1، وهم إندونيسيا وماليزيا والفلبين وتايلاند.

الاستثمار الرأسمالي الأخرى، بعد أكبر بكثير في قطاع الأجهزة منه في القطاعات الأخرى.

وتوضح النتائج القائمة على التحليل المحاسبي المعياري للنمو أن إسهام تعميق رأس المال المرتبط بتكنولوجيا المعلومات في نمو إنتاجية العمالة لدى الاقتصادات الأسبوعية الصاعدة قد ازداد خلال التسعينات (راجع الشكل البيان ١).

مع أن معظم الدراسات المتخصصة بشأن تكنولوجيا المعلومات والنمو تغطي الاقتصادات المتقدمة في أمريكا الشمالية وأوروبا واليابان، فإن كثيرا من اقتصادات الأسواق الآسيوية الصاعدة يكتسب أهمية في مجال إنتاج واستخدام سلع تكنولوجيا المعلومات، وقد بدأ صندوق النقد الدولي دراسة مقارنة بين البلدان عن أثر تعميق رأس المال المرتبط بتكنولوجيا المعلومات على نمو إنتاجية العمالة في الصين ومنطقة مونج كونج الإدارية الخاصة وإندونيسيا وكوريا وماليزيا والفلبين وسنغافورة ومقاطعة تايوان الصينية وتايلاند (Lee and Khatri, 2001). ولما كانت السلطات الإحصائية في هذه الاقتصادات لا تستخدم الأساليب الوجدانية في تعديل مؤشرات الأسعار حسب تغيرات الجودة ولا الترجيع بنظام السلسلة لحساب معدلات النمو الحقيقي (راجع الإطار ١-٢)، ولأن الحسابات القومية لا تميز بين إنتاج تكنولوجيا المعلومات واستهلاكها والاستثمار فيها، فإن دراسة الصندوق تستخدم بيانات مقارنة متوافقة عن الإنفاق على تكنولوجيا المعلومات في البلدان المختلفة مصدرها "التحالف العالمي لخدمات تكنولوجيا المعلومات" (WITSA) وكذلك بيانات الأسعار الصادرة عن مكتب التحليل الاقتصادي الأمريكي (U.S. Bureau of Economic Analysis) معدلة حسب تغيرات أسعار الصرف.

ويورد الشكل البياني تقديرات لمخزون سلع تكنولوجيا المعلومات الرأسمالية (كثيفة من إجمالي الناتج المحلي) في كل من الاقتصادات الآسيوية الصاعدة والولايات المتحدة¹، ويبلغ مخزون سلع تكنولوجيا المعلومات الرأسمالية كثيفة من إجمالي الناتج المحلي أعلى مستوياته في الولايات المتحدة والاقتصادات الصناعية الجديدة، تليها بلدان مجموعة آسيان²، ثم الصين، مما يرجع إلى وجود اختلافات في دخل الفرد، وفي جميع المجالات الاقتصادية، نجد أن أكبر مخزون من السلع الرأسمالية يتركز في مجال الاتصالات. تليه أجهزة تكنولوجيا المعلومات ثم برمجيات تكنولوجيا المعلومات، وإضافة إلى ذلك، تختلف النسب اختلافاً بيناً في هذا الصدد، حيث نجد أن نسبة الأجهزة من مخزون السلع الرأسمالية في مجال تكنولوجيا المعلومات أكبر بكثير في الولايات المتحدة والاقتصادات الآسيوية الصناعية الجديدة منها في سائر الاقتصادات. ويعتبر هذا عجزاً مهماً في حساب التعميق الرأسمالي، لأن انخفاض الأسعار النسبية الذي يساعد على تحقيق منافع إضافية من تكنولوجيا المعلومات، مقارنة بمجالات

(perpetual inventory method).

الإطار ٣-٢ (تمة)

الحاد بين أوائل التسعينات وأواخرها ناجما عن تباطؤ النمو ارتباطا بالأزمة. وعلى سبيل التحديد، اقترنت أزمة ١٩٩٧-١٩٩٨ بتراجع حاد في الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج وتباطؤ في سرعة تعميق رأس المال غير المرتبط بتكنولوجيا المعلومات في الاقتصادات الآسيوية الصناعية الجديدة ومجموعة آسيان-٤^{١٥}، مما يفسر حدوث العكس في الصين. ولهذا السبب، فمن اللافت للنظر أن إسهام رأس المال المرتبط بتكنولوجيا المعلومات في النمو قد تزايد في جميع البلدان، الأمر الذي يعزى إلى استمرار الاستثمارات الكبيرة في مجال تكنولوجيا المعلومات، بل إن هذه الاستثمارات الكبيرة هي التي ساعدت على إنعاش النمو في بعض البلدان المتأثرة بالأزمة.

وقد بلغ هذا الإسهام مستوى مؤثرا بالفعل في النصف الأول من التسعينات في الاقتصادات الآسيوية الصاعدة، بل وارتفع مستواه بدرجة أكبر في النصف الثاني من التسعينات. وفي بلدان مجموعة آسيان-٤ والصين، بدأ إسهام تعميق رأس المال المرتبط بتكنولوجيا المعلومات من قاعدة منخفضة وتضاعف تقريبا حتى وصل إلى حوالي ٢٥٪ في بلدان مجموعة آسيان-٤ والصين.

غير أن هذا التعميق الرأسمالي حدث في ظروف هبط فيها معدل نمو إنتاجية العمالة في اقتصادات الأسواق الآسيوية الصاعدة من ٥٪ في النصف الأول من التسعينات إلى ٢.٥٪ في النصف الثاني منها. وكان السبب الرئيسي لهذا الانخفاض

مبادلتة بسلع أخرى غير سلع تكنولوجيا المعلومات، وهي سلع أسعارها النسبية أخذت في التزايد بمعدل سريع، فإن المنافع المتحققة على جانب الطلب المحلي الحقيقي أقل بدرجة ملحوظة. وعلى العكس، فإن البلدان التي تستورد سلع تكنولوجيا المعلومات من الخارج تحقق مكاسب من التحسن المستمر في معدلات التبادل التجاري بها.

وهناك أسلوب أكثر جاذبية من الناحية النظرية إلى مكاسب التحسن المعيشي المتحققة من انخفاض أسعار سلع تكنولوجيا المعلومات، وهو حساب التغير في فائض المستهلك حسب تعريفه الفضيض. وطبقا لهذا الأسلوب، تكون الزيادة في فائض المستهلك ممثلة بالمساحة الواقعة بين السعر المبدئي P_0 والسعر النهائي P_1 تحت منحنى الطلب على منتجات تكنولوجيا المعلومات (راجع الشكل البياني ٣-٢).^{١٦} ويستخدم منحنى الطلب كنه لأن جميع المنافع النهائية تعود إلى المستهلكين في آخر المطاف، حتى إذا كان هذا يشمل السلع الوسيطة أو الاستثمارية، وذلك بافتراض وجود بيئة تسودها المنافسة الكاملة.^{١٧} واستنادا إلى المنهجية المستخدمة في دراسات سابقة لبيانات الولايات المتحدة، وضع خبراء صندوق النقد الدولي منحنيات لتقدير الطلب على أجهزة وبرمجيات تكنولوجيا المعلومات، ومعدات الاتصالات السلكية واللاسلكية،

التكنولوجيا كانوا في واقع الأمر هم المستفيدين الرئيسيين من الثورات التكنولوجية. ويتضح هذا بجلاء من تجربة إنتاج المنسوجات إبان الثورة الصناعية في المملكة المتحدة، حيث كان حوالي نصف ما يتحقق من مكاسب التحسن المعيشي يتحول إلى الخارج من جراء تدهور معدلات التبادل التجاري. وهناك أسلوب توضيحي لإثبات أثر انخفاض أسعار سلع التكنولوجيا على التوزيع الدولي لمنافع تكنولوجيا المعلومات، وهي حساب أثر استخدام الأسعار القائمة على التقدير الوجداني لسلع تكنولوجيا المعلومات واستخدام الترجيح المتسلسل على إجمالي الناتج المحلي الحقيقي. وبديهي أن النتائج المستخلصة توضح كيف يؤدي الانخفاض السريع في الأسعار النسبية لسلع تكنولوجيا المعلومات إلى زيادة الناتج، وكيف تنطوي التجارة بين البلدان على تحويل بعض هذه المنافع من البلدان المنتجة لسلع تكنولوجيا المعلومات إلى البلدان التي تستهلكها. وكما يتضح من تقديرات الحد الأعلى الواردة في الجدول ٣-٧، على جانب الإنتاج، تؤدي التحسينات التكنولوجية التي ينطوي عليها انخفاض الأسعار النسبية لسلع تكنولوجيا المعلومات إلى ارتفاع معدل نمو الناتج على أساس المتوسط السنوي، ويبدو ذلك في أوضح صورته في حالتَي سنغافورة وماليزيا.^{١٨} غير أنه نظرا لأن معظم هذه السلع يصدر إلى باقي أنحاء العالم، ومن ثم تتم

^{١٥} يفترض على وجه التحديد أن البلد يتحول من تخطيط ناتج قطاع تكنولوجيا المعلومات (بالنسبة لقائح) أو مشتريات سلع تكنولوجيا المعلومات (بالنسبة لطلب المحلي الحقيقي) باستخدام مخطط إجمالي الناتج المحلي. إلى استخدام الأسعار الوجدانية بالمفهوم الأمريكي (معدلة حسب تحركات سعر الصرف) والترجيح المتسلسل من أجل مراعاة آثار الإحلال (راجع الإطار ٣-١). ويمثل هذا حسابا للحد الأعلى لأنه من غير المرجح أن يضع بلد أسعار تكنولوجيا المعلومات على مستوى مساو لمخطط إجمالي الناتج المحلي. الأمر الذي يعني أن الحسابات التي لا تستخدم الأسعار الوجدانية لا تشرح منافع الأسعار النسبية المتحققة من ثورة تكنولوجيا المعلومات.

^{١٦} ينقل على هذا المفهوم في دراسات التاريخ الاقتصادي اصطلاح "الوفرة الاجتماعية" (راجع Crafts, 2001).
^{١٧} يمكن أن يكون هذا الافتراض معقولا نظرا لبيئة المنافسة القوية التي تمارس شركات تكنولوجيا المعلومات نشاطها فيها، وإن كانت هناك استثناءات واضحة. وترى دراسة (Brookes and Wahhaj (2000) أن معدلات الأرباح الكلية في قطاع تكنولوجيا المعلومات ليست معدلات استثنائية.

الجدول ٣-٧: تقديرات توضيحية لأثر تناقص أسعار سلع تكنولوجيا المعلومات على إجمالي الناتج المحلي، ومعدلات التبادل التجاري، والطلب المحلي^١

(/ مستوى، مرتبة حسب حجم الأثر على الطلب المحلي)

الطلب المحلي	معدلات التبادل التجاري	إجمالي الناتج المحلي	الطلب المحلي
(الإسهام في نمو إجمالي الناتج المحلي)	(الإسهام في نمو إجمالي الناتج المحلي)	(الإسهام في نمو إجمالي الناتج المحلي)	(الإسهام في نمو إجمالي الناتج المحلي)
٠.٦٧	٠.٩٨	٠.٣٨	الولايات المتحدة
٠.٤١	٠.٥٠	٠.٠٩	السويد
٠.٢٧	٠.٢٦	٠.١١	كندا
٠.٢٣	٠.٣٠	٠.٠٣	أستراليا
٠.٢٢	٠.٠٤	٠.٢٠	المملكة المتحدة
٠.٢٧	٠.٥٩	٠.٨٥	كوريا
٠.٢٥	٦.٤٦	٦.٧٦	سنغافورة
٠.٢٥	٠.٢٦	٠.٠٩	النرويج
٠.٢٣	٠.٠٤	٠.٢٧	إسرائيل
٠.٢٣	٠.٠٤	٠.٢٧	مقاطعة تايوان
٠.٢١	٠.٣٧	٠.٥٨	الصين
٠.٢٠	٠.١٨	٠.٠٣	النرويج
٠.٢٠	٠.٠٦	٠.٠٢	هونغ كونغ
٠.١٩	٠.٢٨	٠.٠٩	الإدارة الخاصة
٠.١٨	٠.٠٥	٠.١٣	فلندا
٠.١٨	٣.١٣	٣.٢١	هولندا
٠.١٨	١.٩٣	٢.١٠	ماليزيا
٠.١٧	٠.١٥	٠.٠٣	أيرلندا
٠.١٧	٠.١٩	٠.٢٧	سويسرا
٠.١٦	٠.٠٣	٠.٠٩	اليابان
٠.١٦	٠.٠٨	٠.٠٤	بلجيكا
٠.١٦	٠.٠٢	٠.٠٦	ألمانيا
٠.١٦	٠.٠٤	٠.٠٧	فرنسا
٠.١٦	٠.٠٩	٠.٠٣	البرتغال
٠.١٦	٠.٠٩	٠.٠٣	النمسا
٠.١٦	٠.٠٩	٠.٠٣	إيطاليا
٠.١٥	٠.٠٧	٠.١٧	الأرجنتين
٠.١٥	١.٠٢	١.١٣	الخليج
٠.٠٩	٠.٠٦	٠.٠٣	إسبانيا
٠.٠٩	٠.٨٧	٠.٩٦	تايلند
٠.٠٦	٠.٠٤	٠.٠٦	اليونان

المصدر: Bayoumi and Haacker (2001).

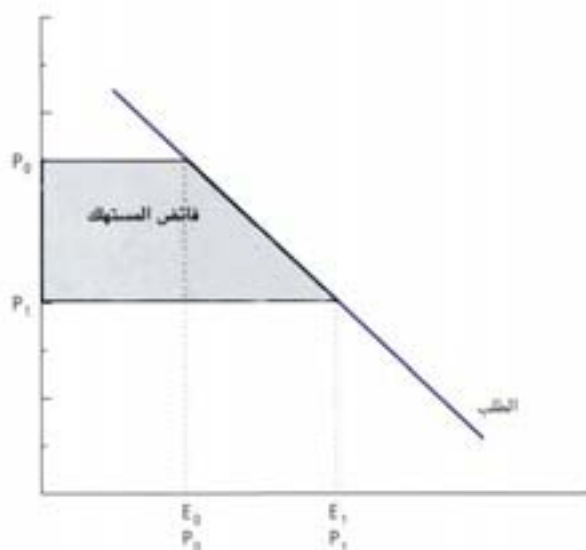
^١ أثر تناقص أسعار تكنولوجيا المعلومات على إجمالي الناتج المحلي المحلي، والطلب المحلي المحلي، والصادرات الصافية المحلية محسوبة عن طريق تخفيض الإنفاق النهائي على تكنولوجيا المعلومات باستخدام الأسعار الوجودية السائدة في الولايات المتحدة معادلة حسب أسعار الصرف (وليس باستخدام مخططات إجمالي الناتج المحلي) ثم باستخدام الترجيع بنظام المسلسلة.

باستخدام بيانات طويلة عن مبيعات تكنولوجيا المعلومات في عينة من ٤١ بلداً على امتداد الفترة ١٩٩٢-١٩٩٩ والأسعار المعدلة حسب سعر الصرف المنشورة في حسابات الدخل القومي والمنتجات في الولايات المتحدة،^{١٧} واعتماداً على منحنيات الطلب المقدرة، تم بعد ذلك حساب فائض المستهلك لعام ١٩٩٩ على أساس الكسب المتحقق من انخفاض الأسعار بين عامي ١٩٩٢ و ١٩٩٩.

^{١٨} دراسة خيرا، صندوق النقد الدولي المقصودة هنا هي دراسة Bayoumi and Haacker (2001). أما الدراسة السابقة لبيانات الولايات المتحدة فهي دراسة Brynjolfsson (1996).

الشكل البياني ٣-٥: الطلب على سلع تكنولوجيا المعلومات، وفائض المستهلك^١

يزداد فائض المستهلك مع انخفاض أسعار سلع تكنولوجيا المعلومات.



^١ P_0 هو السعر الأولي و P_1 هو السعر النهائي و E_0 هو الإنفاق الاسمي الأولي و E_1 هو الإنفاق الاسمي النهائي.

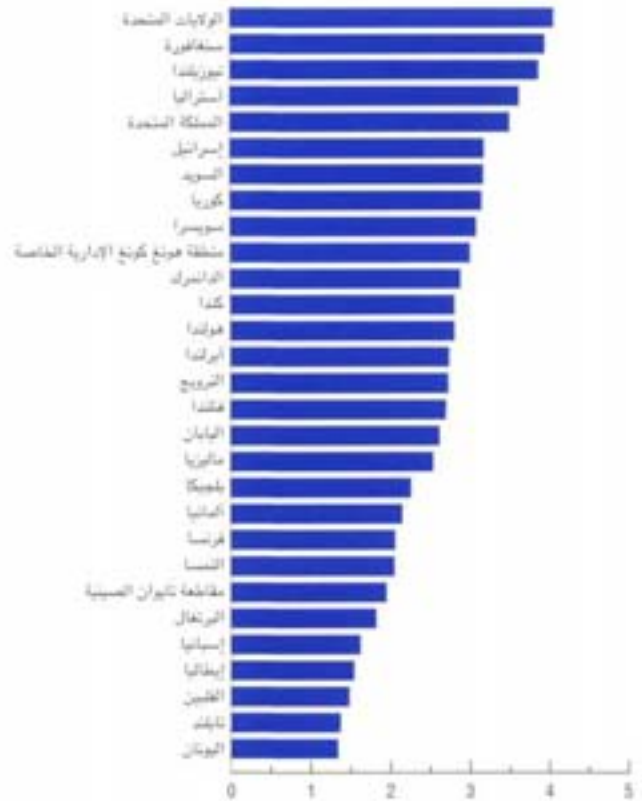
ورغم ضرورة توثي الحذر في تفسير تلك النتائج، فإن الزيادات المقدرة في فائض المستهلك تعتبر زيادات كبيرة للغاية نظرا لقوة الافتراضات الأساسية في هذا الصدد، حيث تصل بالفعل إلى عدة نقاط مئوية من إجمالي الناتج المحلي (الشكل البياني ٣-٦). ولا تتوقف زيادة فائض المستهلك على مقدار الإنفاق الكلي على تكنولوجيا المعلومات فحسب (كنسبة من إجمالي الناتج المحلي) وإنما على تكوين هذا الإنفاق أيضا. فقد تحققت زيادات أعلى في فائض المستهلك لدى البلدان التي بلغ فيها الإنفاق على معدات معالجة البيانات الإلكترونية مستويات مرتفعة نسبيا، وهي معدات تراجعت أسعارها بسرعة أكبر من تراجع أسعار معدات الاتصالات وأسعار البرمجيات. وتشير المقارنات بين البلدان إلى وجود تباينات لافتة للنظر في مكاسب فائض المستهلك. فالبلدان التي حققت أكبر المكاسب من حيث فائض المستهلك (أي أعلى من ٣.٥٪ من إجمالي الناتج المحلي) هي الولايات المتحدة وستغافورة ونيوزيلندا وأستراليا والمملكة المتحدة. وهناك بلدان أخرى في شمال أوروبا حققت مكاسب كبيرة في هذا المجال (أي من ٣.٥٪ إلى ٣.٥٪ من إجمالي الناتج المحلي) (السويد وسويسرا والدانمرك وهولندا وأيرلندا والنرويج وفنلندا). وفي آسيا (كوريا ومنطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة واليابان وماليزيا) أو لها روابط وثيقة مع الولايات المتحدة (إسرائيل وكندا). أما أقل المنافع فقد تحققت لمعظم بلدان القارة الأوروبية، لا سيما في الجنوب، وكذلك لبعض البلدان ذات الأهمية في إنتاج سلع تكنولوجيا المعلومات (الفلبين ومقاطعة تايوان الصينية وتايلند). ولكن مكاسب فائض المستهلك لدى هذه البلدان الآسيوية تظل كبيرة بالمقارنة ببلدان أخرى خارج العينة تتسم بمستويات دخل فردي مقارنة، مما يدل على أن قطاع إنتاج تكنولوجيا المعلومات يقوم بدور فعال في نشر التكنولوجيا.

كذلك تؤثر ثورة تكنولوجيا المعلومات على توزيع دخل العمل داخل البلدان. فتطور تكنولوجيا المعلومات يزيد من الطلب على العمالة ذات المهارات المتفوقة التي تستطيع إعطاء دفعة للتقدم التكنولوجي صوب آفاق جديدة وتتيح استخدام التكنولوجيا الجديدة لباقي أفراد القوة العاملة. ويزداد الطلب النسبي على العمالة الماهرة حتى في المراحل الأولى من استحداث تكنولوجيا المعلومات، لأن إدخال نظم الكمبيوتر ينطوي في الغالب على وضع قوالب نمطية للمهام البسيطة المتكررة (في شركات الخدمات) أو ميكنة عمليات الإنتاج (في الصناعات التحويلية). وإن كان قطاع إنتاج تكنولوجيا المعلومات - الذي يعتبر قطاعا مهما في

الشكل البياني ٣-٦: الزيادة في فائض المستهلك، ١٩٩٩-١٩٩٢

(٪ من إجمالي الناتج المحلي)

تراوحت الزيادة في فائض المستهلك الناتجة عن هبوط الأسعار النسبية لسلع تكنولوجيا المعلومات بين ١.٩٪ و ٤.١٪ من إجمالي الناتج المحلي في الاقتصادات المتقدمة والاقتصادات الآسيوية الناشئة.



المصدر: (Bayoumi and Haacker (2001).

الاقتصاد الكلي، بينما يمكن أن يؤدي الاستخدام المتزايد لتكنولوجيا المعلومات إلى زيادة سرعة تصحيح الاقتصاد الكلي، وفي الوقت ذاته، أدت تكنولوجيا المعلومات إلى تقوية الروابط الحقيقية والمالية بين البلدان، الأمر الذي ترتب عليه حساسية الصادرات والاستثمار الأجنبي المباشر وأسواق الأسهم في البلدان المنتجة لتكنولوجيا المعلومات إزاء أثار التحولات في الطلب العالمي على سلع تكنولوجيا المعلومات. كذلك فإن اعتماد شركات تكنولوجيا المعلومات بشدة على التمويل بالأسهم يفتح الباب أمام إمكانية تحول التراجع في المشاعر السائدة بين المستثمرين (وهي مختلفة عن التغيرات التي تطرأ على الأساسيات الاقتصادية) إلى قوة دافعة مستقلة في الدورات العالمية لتكنولوجيا المعلومات.

الدورة الاقتصادية المحلية

مع زيادة إسهام إنتاج تكنولوجيا المعلومات في الناتج الكلي، أصبحت الصدمات المرتبطة بهذه التكنولوجيا تقوم بدور متعاظم في دفع تقلبات الاقتصاد الكلي. وقد أشار بعض المراقبين إلى أوجه الشبه بين التوليفة الراهنة التي تشمل التقدم التكنولوجي السريع وزيادة تكامل أسواق رأس المال وزيادة انضباط الاقتصاد الكلي من جهة، والبيئة الاقتصادية التي كانت سائدة في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين من جهة أخرى (راجع Bank of International Settlements, 2001). فخلال تلك الفترة، كان من المعروف أن الصدمات التكنولوجية وأثرها على الاستثمار وعلى الإنفاق الكلي يمثلان قوة دافعة أساسية للدورات الاقتصادية،^{٢٠} وذلك على عكس الفكرة التي كانت سائدة في معظم فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية حين كانت سياسات المالية العامة والسياسات النقدية تقوم بأدوار أهم في حفز النشاط الاقتصادي أو إبطاء تأثيره.

ومن الممكن أن يؤدي نشر تكنولوجيا المعلومات إلى تحسين إدارة المخزون بخفض فترات التأخير في جمع المعلومات ونقلها ومعالجتها. ومما يتفق مع هذه الفكرة أن نسب المخزون إلى المبيعات في كل من أستراليا وكندا والولايات المتحدة قد انخفضت في التسعينات عما كانت عليه في الثمانينات، ويمكن أيضا أن تساعد تكنولوجيا

بعض البلدان - يخلق في حد ذاته العديد من فرص العمل للعمالة غير الماهرة، وخارج مجال تكنولوجيا المعلومات، يمكن لأجهزة الكمبيوتر أن تحل محل العمالة البشرية والقرار البشري في إنجاز الأعمال الكتابية والإنتاجية بسهولة أكبر مما يمكن في حالة أعمال الإدارة والأعمال المهنية المتخصصة.^{٢١} كذلك تعمل تكنولوجيا المعلومات على زيادة عائدات استخدام مهارات التسويق وحل المشكلات بغية تحسين التوافق بين احتياجات المستهلك الخاصة والمنتجات القائمة واستحداث منتجات جديدة، غير أنه مع زيادة سهولة استخدام تكنولوجيا المعلومات وتوافر معدات تكنولوجيا المعلومات على المدى الأطول، سوف تجعل تكنولوجيا المعلومات عملية خلق القيمة أكثر سهولة بالنسبة للعمالة الأقل مهارة.^{٢٢}

وبخلاصة ما سبق أن ثورة تكنولوجيا المعلومات، على غرار الثورات التكنولوجية السابقة، تحقق منافع لمستخدمي سلع تكنولوجيا المعلومات أكثر مما تحققه لمنتجات السلع المرتبطة بها. ورغم تحقيق بعض البلدان مكاسب كبيرة في إجمالي الناتج المحلي الحقيقي، فقد انتفى أثر كثير من هذه المكاسب بسبب تدهور معدلات التبادل التجاري في هذه البلدان، وإن كانت زيادة استخدام تكنولوجيا المعلومات قد أدى إلى تعميم منافعها على نطاق أوسع. وترتبط المكاسب المتحققة من التقدم التكنولوجي في الأساس بإنفاق البلد المعني على السلع المرتبطة بتكنولوجيا المعلومات، سواء أكان قياس تلك المكاسب بمقدار الزيادة في الطلب المحلي أو في فائض المستهلك. أما في داخل البلدان، فنجد أن تكنولوجيا المعلومات تعمل بصفة مستمرة على رفع أجور العمالة الأكثر مهارة مقارنة بأجور العمالة الأقل مهارة، وإن كان هذا التحيز للمهارة قد يتراجع في المدى الطويل.

الأثار على الدورة الاقتصادية

تتأثر مصادر تقلبات الدورة الاقتصادية ومدى انتشارها تأثيرا كبيرا بالنمو السريع في إنتاج تكنولوجيا المعلومات واستخدامها في مختلف أرجاء العالم، فمع زيادة إسهام إنتاج تكنولوجيا المعلومات في الناتج الكلي، تقوم الصدمات المرتبطة بتكنولوجيا المعلومات بدور أكبر في توجيه تقلبات

^{٢٠} تؤكد معظم الأدلة التجريبية المتعلقة بالاقتصادات المتقدمة أن تكنولوجيا المعلومات تؤدي حتى الآن إلى زيادة الطلب على العمالة الأكثر مهارة ورفع ما تقاضاه من أجور. راجع: Autor, Katz, and Krueger (1998); Autor, Levy, and Murnane (2001); Berman, Bound, and Machin (1998); and (1999) Bresnahan, Brynjolfsson, and Hitt. غير أن دراسة Di Nardo and Pischke (1997) تلعب إلى أن التفاوت في الأجور لم يكن راجعا ببساطة إلى استخدام أجهزة الكمبيوتر في عمل العمالة ذات الأجر المرتفع.

^{٢١} الملاحظ حاليا بالفعل أن كثرة المبيعات في متجر التجزئة لا يقتصر عمله على تسهيل المبيعات بالطريقة التقليدية، بل يتعدى ذلك إلى إنشاء ملفات الحسابات ومراقبة المخزون وتجديد طلبات التوريد، كل ذلك باستخدام أجهزة الكمبيوتر. راجع (Greenspan (2001b).

^{٢٢} للاطلاع على استعراض موجز للنماذج الميكرو الاقتصادية والأهمية النسبية للعوامل الحقيقية مقارنة بالعوامل النقدية في هذا الصدد، راجع Hicks (1982).

المعلومات الشركات على ضمان تراكم مخزون أقل في أوقات الصدمات مقارنة بما يمكن أن يكون عليه الحال في غياب هذه التكنولوجيا - وإن كانت تكنولوجيا المعلومات وحدها لا تستطيع تقليص حجم الصدمات التحتية أو تقليل معدل تواترها. وتتوافق مع هذا الرأي الأدلة الدولية المتوفرة بشأن الاتجاهات الملاحظة مؤخرا من حيث تقلب المخزون وإسهامه في تقلب الناتج (الإطار ٣-٤).

وثمة أدلة وقائعية على أن تكنولوجيا المعلومات يمكن أن تزيد من سرعة تصحيح الاقتصاد الكلي، وهي أدلة تستند إلى الطابع الحاد والمفاجئ الذي تميز به تباطؤ الاقتصاد العالمي في الآونة الأخيرة، لا سيما في الولايات المتحدة. فبعد تباطؤ نمو الإنفاق على السلع الاستهلاكية المعمرة في الولايات المتحدة في منتصف عام ٢٠٠٠، أصبح بإمكان الشركات تحديد المخزون الاحتياطي الأولي على وجه السرعة بفضل التقدم في إدارة سلسلة عمليات التوريد، كما أصبح بإمكانها تعديل مستويات الإنتاج على وجه السرعة أيضا بفضل زيادة مرونة عمليات التصنيع. ونتيجة لذلك، بدأت جولة سريعة لاستعادة توازن المخزون - خاصة في قطاع السيارات - وزادت حدة التباطؤ الاقتصادي، الأمر الذي استتبع تباطؤا أكثر حدة مما كان متوقعا. ومن بين الآثار المترتبة على تسارع التصحيح الاقتصادي احتمال نشوء الحاجة إلى تصحيح السياسة النقدية بسرعة أكبر من ذي قبل (Greenspan, 2001a).

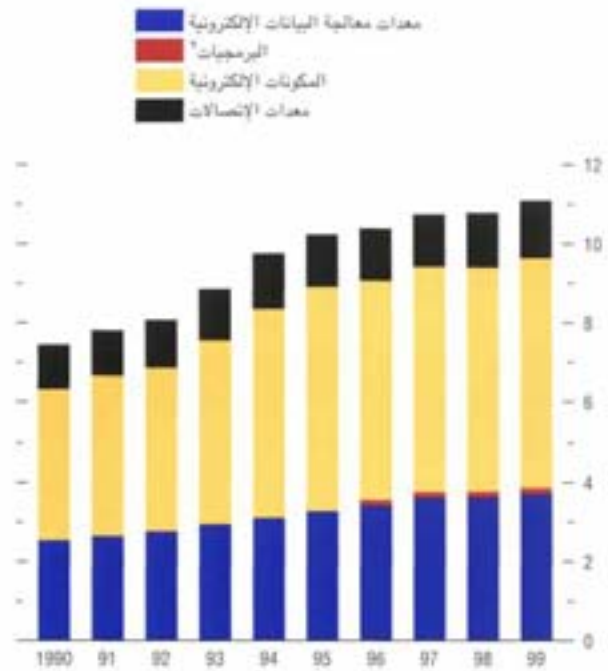
الدورة الاقتصادية الدولية

أدت ثورة تكنولوجيا المعلومات إلى إنشاء روابط حقيقية ومالية وثيقة بين البلدان. ومن الأبعاد المهمة لهذه الروابط سرعة نمو نصيب سلع تكنولوجيا المعلومات من حجم التجارة العالمية، حيث ارتفع من حوالي ٧.٥٪ في عام ١٩٩٠ إلى ١١٪ في عام ١٩٩٩ (الشكل البياني ٣-٧). وذلك نتيجة لنمو الطلب على التكنولوجيا الجديدة وارتفاع نسبة أسعار سلع تكنولوجيا المعلومات إلى أوزانها، وهو ما يسهم في زيادة الإقبال على تبنيها. وقد كان نمو التجارة المرتبطة بتكنولوجيا المعلومات مرتفعا إلى حد مثير في الأسواق الصناعية الآسيوية، لا سيما في كوريا وماليزيا والفلبين وسنغافورة وتايلاند (الشكل البياني ٣-٨). فإذا أضفنا إلى ذلك مكونات إلكترونية أخرى تقتن في معظم الأحوال بإنتاج سلع تكنولوجيا المعلومات، نجد أن النصيب الكلي للسلع الإلكترونية يتعدى الآن ٥٠٪ من الصادرات الكلية في عدد من بلدان شرق آسيا. وقد لوحظ أيضا وجود اتجاه صعودي مشابها، وإن كان أقل قوة، في نصيب صادرات سلع تكنولوجيا المعلومات في الولايات المتحدة وأوروبا.

الشكل البياني ٣-٧: صادرات سلع تكنولوجيا المعلومات^١

(أ. من الصادرات العالمية)

أصبحت سلع تكنولوجيا المعلومات من المكونات متزايدة الأهمية في التجارة العالمية.



المصدر: United Nations Trade Statistics.

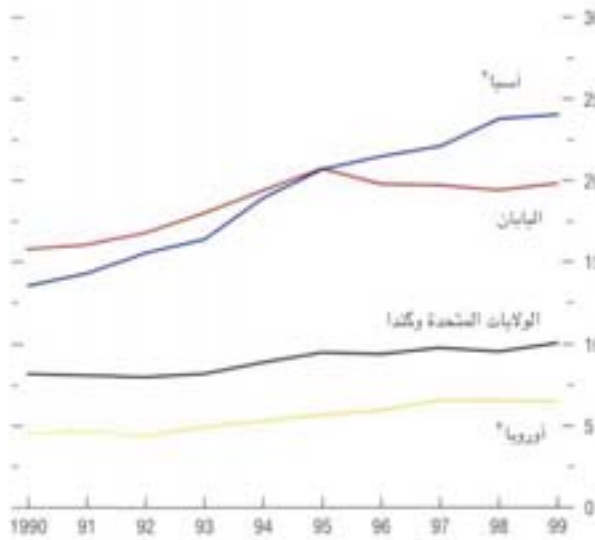
^١ صادرات سلع مختارة في مجال تكنولوجيا المعلومات من ٢٢ بلدا. سلع تكنولوجيا المعلومات المختارة هي معدات البيانات الإلكترونية والبرمجيات والمكونات الإلكترونية ومعدات الاتصالات. وتشمل هيئة البلدان استراليا والنمسا وبلجيكا-لوكسمبرغ والبرازيل وكندا والدانمارك وفنلندا وفرنسا وألمانيا واليونان ومنطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة والهند وإندونيسيا وأيرلندا وإسرائيل وإيطاليا واليابان وكوريا وماليزيا وهولندا والنرويج والفلبين والبرتغال وسنغافورة وجنوب إفريقيا وإسبانيا والسويد وسويسرا ومقاطعة تايوان الصينية وتايلاند والمملكة المتحدة والولايات المتحدة.

^٢ بيانات البرمجيات تبدأ في عام ١٩٩٦.

الشكل البياني ٣-٨: التجارة في سلع تكنولوجيا المعلومات^١

(٪ من الصادرات الكلية للبند أو المجموعة)

شهد تصيب سلع تكنولوجيا المعلومات من الصادرات الكلية زيادة كبيرة في آسيا.



المصادر: United Nations Trade Database؛ وتقديرات خبراء صندوق النقد الدولي.

^١ صادرات معدات معالجة البيانات الإلكترونية ومكوناتها الفعالة.

^٢ أستراليا، ومنطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة وكوريا وماليزيا والفلبين وسنغافورة ومقاطعة تايوان الصينية وتايلند.

^٣ النمسا وبلجيكا-لوكسمبرغ والدانمرك وفرنسا وألمانيا وإيطاليا وهولندا والنرويج وفنلندا واليونان وأيرلندا والبرتغال وإسبانيا والسويد وسويسرا.

ومن الأثار المهمة لهذه التطورات زيادة حساسية عائدات الصادرات في تلك البلدان للتحويلات التي يمر بها الطلب العالمي على معدات تكنولوجيا المعلومات ومكوناتها. وكما ورد ذكره في الملحق الخاص بأسعار السلع في الفصل الأول، إن أسعار سلع تكنولوجيا المعلومات تعرضت لتقلبات كبيرة في السنوات الأخيرة. وقد مرت أسعار أشباه الموصلات على وجه الخصوص بدورات واضحة بمعدل تواتر يبلغ أربع سنوات، وهو ما يرجع في جانب منه إلى وقت التجهيز المعتاد البالغ سنتين الذي يستغرقه بناء أي مصنع للرقائق، وكذلك لأن معظم الاستثمارات في هذا المجال يأتي عادة في المراحل المتأخرة من فترة الصعود الدوري حين تكون الشركات أكثر قدرة على تمويل توسعها من أرباحها المحتجزة. وبالإضافة إلى هذه الآلية المتشابهة، تعرض هذا القطاع لسلسلة من الصدمات الإيجابية في أواخر التسعينات شملت إلغاء القيود على الاتصالات السلكية واللاسلكية المحلية في الولايات المتحدة، والمخاوف من مشكلة الكمبيوتر عام ٢٠٠٠، واكتساب شبكة الإنترنت طابعا تجاريا، وتؤدي زيادة النشاط الإنتاجي تبعا لذلك إلى زيادة حدة مشكلة العرض المفرط في إطار ضغط النفقات الجاري. ويلاحظ الارتباط بين الدورة الاقتصادية المحلية ودورة الإلكترونيات الدولية في عدة اقتصادات مفتوحة صغيرة في آسيا على وجه الخصوص، وهي الاقتصادات التي أصبحت، كما ورد آنفا، عالية التخصص في إنتاج وتصدير أشباه الموصلات والمعدات المرتبطة بتكنولوجيا المعلومات (الإطار ٣-٥).

والى جانب الروابط التجارية، كان الاستثمار الأجنبي المباشر هو إحدى القنوات الرئيسية التي انتقلت من خلالها العولمة إلى قطاع تكنولوجيا المعلومات وتزايد من خلالها إسهام هذا القطاع في نقل الدورة الاقتصادية العالمية. ومن الأدلة الواقعية المتوفرة في هذا الصدد ذلك التوسع السريع في النشاط الخارجي لشركات كبيرة مثل إنتل، وسيسكو، وكومبيك، وأي بي إم، وموتورولا، وسوني، وإريكسون، ونوكيا، ويمكن استخلاص مؤشر أكثر منهجية لهذا الاتجاه من بيانات الشركات المتعلقة بنسبة مبيعات الشركات الخارجية المنتسبة إلى المبيعات العالمية الكلية. فهذه النسبة تقترب من الواحد الصحيح في حالة الشركات التي تمارس عمليات دولية موسعة، لكنها تقترب من الصفر في حالة الشركات التي تمارس نشاطها في بلد واحد فحسب^{٢١}. وباستخدام بيانات الشركات في عينة من الشركات المسجلة في البورصات، ومعظمها من الشركات

^{٢١} هذا التعريف للمبيعات الدولية لا يشمل الصادرات، ومن ثم فهو لا يتداخل مع بياناتها.

الإطار ٣-٤: هل حدث ثورة تكنولوجيا المعلومات من قلب الناتج؟

انخفض المخزون من السلع الاستهلاكية المعمرة كنسبة من المبيعات السنوية بمعدل الخمس تقريباً منذ عام ١٩٨٨ وعن مستوى أعلى من مستوى مخزون السلع الاستهلاكية غير المعمرة، وهو ما يعزى إلى الشركات في اليابان والمملكة المتحدة والولايات المتحدة أكثر مما يعزى إلى نظائرها في كندا أو أوروبا القارية. وهناك انخفاض أكبر وأعم في نسبة المخزون إلى المبيعات بقطاع تكنولوجيا المعلومات. إذ وصلت هذه النسبة إلى نصف ما كانت عليه في عام ١٩٨٨ تقريباً. ويبدو ذلك بأن جزءاً على الأقل من حجم الانخفاض في مستويات المخزون منذ أواخر الثمانينات يرجع إلى تأثيرات مرتبطة بتكنولوجيا المعلومات، حيث يرجح أن يكون اعتماد تكنولوجيا المعلومات أكثر تقدماً في قطاع تكنولوجيا المعلومات ذاته.^١ ففي عام ٢٠٠٠، كانت أقل نسبة كلية للمخزون إلى المبيعات في الولايات المتحدة، تليها المملكة المتحدة وكندا واليابان، بينما كانت النسبة أعلى في كل من فرنسا وألمانيا وإيطاليا.

فكيف أثر هذا التغير في المخزون على درجة تقلب الناتج؟ بناءً على التقسيم المعياري للناتج الحقيقي إلى مبيعات نهائية واستثمار في المخزون، يمكن تحليل التغير في درجة تقلب نمو الناتج الحقيقي بإرجاعه إلى تغير في نمو المبيعات، أو في نمو الاستثمار في المخزون، أو في علاقة الارتباط المتبادل بين هذه المتغيرات.^٢ ومن ثم فإن أي انخفاض في درجة تقلب الناتج غير ناشئ عن انخفاض التباين في نمو المبيعات يكون مرتبطاً إما بزيادة إمكانية التنبؤ بنمو المخزون أو بتحسين استخدام المخزون لنسوية الاختلالات في مسار المبيعات النهائية.

وإذا انتقلنا إلى أوضاع فرائد البلدان، نجد أن التباين في نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي ربع السنوي في الولايات المتحدة قد انخفض بنسبة ٦٨٪ بين الثمانينات والتسعينات، بينما انخفض التباين في نمو المبيعات بنسبة ٥٠٪ (راجع الشكل البياني). ومن ثم فقد أسهم المخزون على نحو ملموس

انخفاض تقلب الناتج انخفاضاً ملموساً في معظم بلدان مجموعة السبعة على مدى العشرين عاماً الماضية. فقد قل الانحراف المعياري لنمو الناتج الحقيقي ربع السنوي إلى النصف تقريباً من الثمانينات إلى التسعينات في كل من كندا وألمانيا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة، وظل مستقراً بصورة عامة في كل من فرنسا وإيطاليا، بينما ازداد في اليابان. ويأتي جزء من هذا الانخفاض في تقلب الناتج نتيجة لتغيرات هيكلية أطول أمداً، مثل التحول نحو الخدمات، والتعميق المالي، وتحسين السياسات المالية وسياسات المالية العامة. غير أن الاهتمام تركّز منذ وقت أقرب على مناقشة ما إذا كانت تكنولوجيا المعلومات قد أسهمت في هذا الانخفاض. ويسعى هذا الإطار إلى استجلاء ما إذا كان اعتماد تكنولوجيا المعلومات في الشركات قد أسهم في انخفاض التقلب من الثمانينات إلى التسعينات عن طريق تحسين إدارة المخزون. ويمكن لتكنولوجيا المعلومات أن تؤثر على حركة المخزون من خلال قوانين على الأقل:

- تحسين جودة المعلومات المستخدمة في جهات الأعمال وزيادة سرعة حصولها عليها (يطرق مثل التشفير العمودي (bar coding) والنقل الفوري لمعلومات المبيعات من ثمار التجزئة إلى الموزعين).
 - التصميم بمعاونة الكمبيوتر (CAD) الذي جعل إنتاج المعدات الرأسمالية أسهل وأسرع، مما أدى إلى اختصار فترة التجهيز وتقليل الحافز على الإنتاج بكميات كبيرة بسبب ارتفاع التكاليف الثابتة.
- ويمكن أن تسمح هاتان القناتان للشركات بممارسة نشاطها اعتماداً على مخزون أقل وأن تستخدم المخزون غير المباع بكفاءة أكبر كرسيد احتياطي تحسباً لما قد يطرأ من تغيرات على أوضاع المبيعات. ومما يتفق مع هذه النظرة أن نسب المخزون إلى المبيعات قد انخفضت في السنوات الأخيرة، لا سيما في الصناعات والبلدان التي سارعت إلى اعتماد تكنولوجيا المعلومات، واستناداً إلى بيانات الشركات في مجموعة السبعة، يوضح الشكل البياني أرصدة المخزون كنسبة من المبيعات السنوية خلال الفترة ١٩٨٨-٢٠٠٠ في ثلاث فئات من الصناعات هي السلع الاستهلاكية المعمرة (الإلكترونيات والسيارات والسلع المنزلية)، والسلع الاستهلاكية غير المعمرة (المشروبات والمنتجات الغذائية ومنتجات العناية الشخصية) وتكنولوجيا المعلومات (أجهزة الكمبيوتر وبرمجياته).^٣ وقد

^١ من الممكن أيضاً أن تكون العوامل الدورية مسؤولة عن الانخفاض الواضح في مستويات المخزون بقطاع تكنولوجيا المعلومات مقارنة بمسائر القطاعات. استناداً إلى هذا التحليل يمكن صياغة التباين في نمو الناتج الحقيقي على النحو التالي

$$\text{var}(\Delta Y_t) = \text{var}(\Delta x_t) + \text{var}(\Delta I_t) + 2 \text{cov}(\Delta x_t, \Delta I_t)$$

حيث ΔY_t هو نمو الناتج الحقيقي، و Δx_t إسهام المبيعات النهائية في النمو، و ΔI_t إسهام تغيرات استثمار المخزون في النمو. وقد تميزت تغيرات المبيعات والمخزون بالاستقرار عموماً كمكونات في إجمالي الناتج المحلي منذ الثمانينات وحتى التسعينات في جميع بلدان مجموعة السبعة. وبالتالي فإن تغير إسهامها في النمو ينبع في الأساس من تقلب معدلات نمو المبيعات واستثمار المخزون.

^٣ تمثل هذه النسب على مستوى الصناعات المتوسطات المرجحة للمخزون إلى المبيعات السنوية. حيث تستخدم مبيعات الشركات كنسبة من الرقم الكلي للصناعات باعتبارها أوزاناً ترجيحية. وتم الحصول على بيانات المخزون والمبيعات عن نهاية السنة المالية لعدد يصل إلى ٢٧١٣ شركة (في ١٩٩٩) من موقع "Worldscope" على شبكة الإنترنت.

تقلب المخزون والناتج



المصادر: شركة Thomson Financial، مساعدة بيانات "Worldscope"، وتقديرات خبراء صندوق النقد الدولي.
¹ التغير في تباين النمو ربع السنوي لإجمالي الناتج المحلي الحقيقي، بين الربع الأول: ١٩٩٠، الربع الرابع: ١٩٩١، الربع الأول: ٢٠٠٠، الربع الرابع: ٢٠٠١. تم يتم تعيل التغير في التباين إلى مكوني المخزونات والمبيعات. راجع النص للإطلاع على شرح للمعطيات الحسابية.

على مستوى الاقتصاد الكلي، ومع مرور الوقت، سيكون التباطؤ الزاهن عاملاً مفيداً في تقدير المدى الذي بلغته ثورة تكنولوجيا المعلومات في تحسين إدارة المخزون.

في تخفيض درجة تقلب نمو الناتج، الأمر الذي يعكس انخفاضاً كبيراً في درجة تقلب المخزون من ناحية، وتحسناً في "توقيت" تغيرات المخزون من ناحية أخرى. وقد قام المخزون بدور مؤثر أيضاً في خفض درجة تقلب الناتج في كندا والمملكة المتحدة، وعلى العكس من ذلك، لم تظهر علامة واضحة على إسهام المخزون بشكل مؤثر في خفض درجة تقلب الناتج في بلدان أوروبا القارية، وهو ما يتوافق مع انخفاض استخدام تكنولوجيا المعلومات في هذه البلدان.

ويعتبر اليابان البلد الوحيد في مجموعة السبعة الذي شهد زيادة ملموسة في تقلب الناتج¹، وكما يلاحظ من الشكل البياني، إن إسهام المخزون في هذه الزيادة كان متواضعاً، وذلك على الرغم من انتشار استخدام تكنولوجيا المعلومات في الاقتصاد الياباني. ومع أن درجة التقلب في تغيرات المخزون قد انخفضت، وهو المتوقع نظراً لانخفاض نسبة المخزون إلى المبيعات، فإن استثمار المخزون لم يوازن أثر حركات المبيعات مثلما كان الحال من قبل. ويفهم من هذا أن جانباً كبيراً من قدرة المنتجين على تحقيق موازنة أفضل لأثر تغيرات المبيعات في الولايات المتحدة وبلدان أخرى قد يكون في جانب منه ظاهرة دورية تأتي مع انخفاض درجة تقلب الناتج، وليس تحسناً في إدارة المخزون.

والخلاصة أن النتائج السابقة تؤيد الرأي القائل بأن تكنولوجيا المعلومات تساعد بالفعل على خفض درجة تقلب الناتج عن طريق تحسين مراقبة المخزون. وعلى الرغم من أن جانباً من الانخفاض في درجة تقلب الناتج في بلدان مجموعة السبعة ربما يعكس عوامل دورية، فمن اللافت للنظر أن تقلب تغيرات المخزون قد انخفض بصورة ملموسة في اليابان (حيث ازداد تقلب المبيعات) والولايات المتحدة، والأصعب هو تحديد ما إذا كانت كثافة استخدام المخزون قد ازدادت أيضاً من حيث قيامه بدور الاحتياطي تحسباً للتغيرات في المبيعات. ومع أن الأدلة الوقائية تشير إلى أن ذلك قد يكون هو الحادث بالفعل، فمن الصعب التوصل إلى أدلة قاطعة في هذا الصدد.

¹ للإطلاع على مناقشة لأسباب هذا الاختلاف في تطور تقلب الناتج، راجع الإطار ٢-٦ في عدد أكتوبر ٢٠٠٠ من تقرير الخلق للاقتصاد العالمي.

الإطار ٣-٥: الركود في قطاع تكنولوجيا المعلومات وعلاقته باحتمالات النمو قصيرة الأجل في شرق آسيا

وبصورة أكثر تحديداً، يتم في هذا الإطار استخدام نموذج بسيط لتقدير تأثير انخفاض نمو الصادرات في قطاع تكنولوجيا المعلومات بنسبة ١٠٪ على اقتصادات المنطقة. ويبرز التحليل أهمية ثلاثة عوامل في نقل آثار صدمات التصدير عبر بلدان المنطقة، وهي: (١) حجم صادرات الإلكترونيات، صافية من المدخلات الوسيطة المستوردة، كنسبة من إجمالي الناتج المحلي؛ (٢) مدى استجابة مكونات الإنفاق الأخرى في إجمالي الناتج المحلي لانخفاض حصيلة الصادرات؛ (٣) انتقال الآثار التجارية غير المباشرة الناجمة عن ضعف النمو في بلدان أخرى بالمنطقة.

وتعادل صادرات الإلكترونيات ما يقرب من ١٠٪ من إجمالي الناتج المحلي للمنطقة الآسيوية ككل، بينما تعادل ٢٠٪ من إجمالي الناتج المحلي في الاقتصادات الأصغر في المنطقة (أنظر الشكل البياني). ولكن منتجات وصادرات الإلكترونيات في معظم بلدان المنطقة تشتمل على نسبة عالية من المدخلات الوسيطة المستوردة تتراوح بين ٥٠٪ و ٧٥٪ وتأتي في معظمها من مصادر داخل المنطقة، ونتيجة لذلك، فإن انخفاض صادرات الإلكترونيات يؤدي تلقائياً إلى انخفاض وارداتها، مما يحد كثيراً من امتداد الأثر إلى الإنفاق المحلي، ويتبين حجم صافي صادرات قطاع تكنولوجيا المعلومات كنسبة من إجمالي الناتج المحلي تبايناً كبيراً بين بلدان المنطقة، حيث يصل إلى ٢٥٪ من إجمالي الناتج المحلي في ماليزيا، بينما يبلغ أقل من ١٪ من إجمالي الناتج المحلي في منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة التابعة للصين (باستثناء السلع المعاد تصديرها)، ومن ثم تتباين إلى حد كبير أيضاً تقديرات التأثير الأولي على اقتصادات المنطقة.

وهناك أثر آخر لارتفاع المكون المستورد في صادرات الإلكترونيات لدى معظم بلدان المنطقة، وهو أن انخفاض أسعار الإلكترونيات يؤثر على أسعار كل من الواردات والصادرات داخل المنطقة، مما يحدث بدوره أثراً غير واضح على معدلات التبادل التجاري. وقد تعرضت أسعار مكونات الإلكترونيات الوثيقة الشبه بالسلع الأساسية، مثل رقائق الذاكرة الإلكترونية، لانخفاضات أكبر بكثير مما طرأ على أسعار العديد من مكونات الإلكترونيات الأخرى. ونتيجة لذلك، قد تتحسن معدلات التبادل التجاري في البلدان التي تستورد هذه المكونات وتقوم بتصدير منتجات إلكترونية.

ويستفاد من التقديرات والافتراضات المستخدمة في هذا التحليل بشأن مدى حساسية مختلف بنود الإنفاق لانخفاض نمو الصادرات أن انخفاض المضاعفات (نتيجة لارتفاع معدلات الادخار الحدية)، لا سيما في ماليزيا وسنغافورة، يعمل في

تزايدت بدرجة ملحوظة في العقدين الماضيين حساسية أداء شرق آسيا الاقتصادي للتطورات الدورية في أسواق تكنولوجيا المعلومات العالمية، مع النمو السريع في نصيب قطاع تكنولوجيا المعلومات من الإنتاج والاستثمار والصادرات على المستوى الإقليمي. فبحلول عام ٢٠٠٠، كانت صادرات قطاع تكنولوجيا المعلومات تسهم بنصيب مقداره ٣٠٪ من الصادرات السلعية الكلية من شرق آسيا، وهو ما يعادل نحو ١٠٪ من إجمالي الناتج المحلي^١، وتنعكس هذه الحساسية المتزايدة انعكاساً واضحاً في أداء النمو بالمنطقة مؤخراً: فالركود الذي تشهده الأسواق العالمية لتكنولوجيا المعلومات منذ منتصف عام ٢٠٠٠ هو أحد العوامل الرئيسية وراء ضعف نمو الصادرات وإجمالي الناتج المحلي في شرق آسيا خلال عام ٢٠٠١، على غرار فترة الرواج التي أعطت دفعة للانتعاش الاقتصادي في المنطقة خلال الفترة ١٩٩٩-٢٠٠٠. ويعني تزايد التشابه في الخصائص بين منتجات تكنولوجيا المعلومات والسلع الأساسية - مثل شدة التقلبات الدورية في الأسعار - أن اقتصادات شرق آسيا أصبحت تواجه نفس الطابع المتقلب للصادرات والناتج الذي عهدها في البلدان المصدرة للسلع الأساسية. وإن تباينت درجات التقلب بين الاقتصادات المختلفة.

وقد بدأ الركود في قطاع تكنولوجيا المعلومات في النصف الأول من عام ٢٠٠٠ مع التراجع الملحوظ لموجة ارتفاع أسعار أسهم تكنولوجيا المعلومات التي تولدت عن المضاربة في هذا القطاع على مستوى العالم، وتبعه انكماش حاد في أحجام وأسعار المبيعات العالمية لمكونات تكنولوجيا المعلومات ومنتجاتها في أواخر عام ٢٠٠٠ وأوائل عام ٢٠٠١. ففي الأشهر الأربعة الأولى من عام ٢٠٠١، انخفضت مبيعات أشياء الموصلات العالمية بحوالي ١٠٪ مقارنة بالفترة المناظرة من عام ٢٠٠٠، وتلمس آسيا أثر الهبوط في قطاع الإلكترونيات من خلال قنوات التجارة، بما في ذلك انخفاض أحجام التبادل التجاري وأسعاره، وقنوات الأسواق المالية، بما في ذلك أثر انخفاض الأسعار في أسواق الأسهم الإقليمية على الاستثمار والإنفاق الاستهلاكي، وانخفاض تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر واستثمارات الحافظة الداخلة إلى المنطقة.

ويبيحت هذا الإطار تأثير الركود في قطاع تكنولوجيا المعلومات على النمو في شرق آسيا من خلال قناة التجارة،

^١ في هذا التحليل، يشمل إقليم شرق آسيا الصين ومنطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة وإندونيسيا واليابان وكوريا وماليزيا والفلبين وسنغافورة ومقاطعة تايوان الصينية وتايوان.

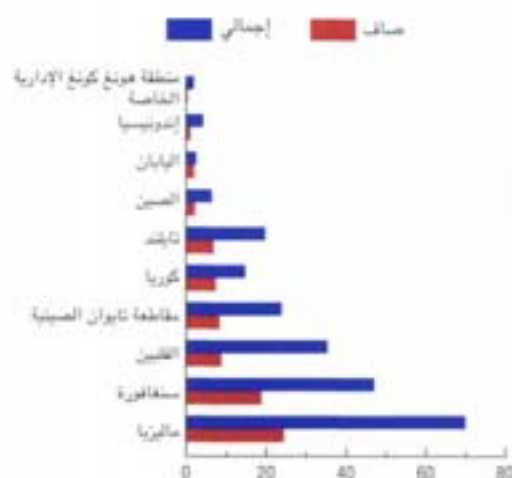
الغالب على امتصاص أثر صدمة تكنولوجيا المعلومات.^٢ وعلى العكس، يميل ارتفاع المضاعفات في إندونيسيا واليابان (نتيجة لانخفاض معدلات الادخار الحدية) إلى زيادة حدة تأثير الصدمة الخارجية. وفي الفلبين، ينتفي جانب كبير من أثر انخفاض معدل الادخار نتيجة لارتفاع درجة استجابة الواردات غير الإلكترونية لانخفاض الطلب المحلي.

وعلى وجه الإجمال، تشير التقديرات إلى أن انخفاض صادرات المنطقة من الإلكترونيات بنسبة ١٠٪ يؤدي إلى انخفاض نمو إجمالي الناتج المحلي في المنطقة بحوالي نصف نقطة مئوية. ويكون التأثير المناوئ على النمو أكبر بكثير في كل من ماليزيا وسنغافورة وكوريا والفلبين ومقاطعة تايوان الصينية (أنظر الشكل البياني). وهو ما يرجع في المقام الأول إلى أهمية صافي صادرات تكنولوجيا المعلومات لهذه الاقتصادات، وبالإضافة إلى التأثير المباشر لصدمة تكنولوجيا المعلومات على النمو في المنطقة، سيؤدي ضعف النمو أيضا إلى خفض واردات بلدان المنطقة غير الإلكترونية، الأمر الذي يؤدي إلى موجة انكماش أخرى في الصادرات غير الإلكترونية وإجمالي الناتج المحلي لدى البلدان الأخرى. ويشير هذا التحليل الذي يستخدم أنصبة التجارة الثنائية في تقدير انكماش تجارة السلع غير الإلكترونية داخل المنطقة إلى أن موجة الآثار الثانية هذه سوف تؤدي إلى تراجع إضافي في النمو بنسبة ربع نقطة مئوية، فيصل بذلك الانخفاض الكلي في النمو إلى ثلاثة أرباع نقطة مئوية، وما يقرب من ضعف هذه النسبة في منطقة شرق آسيا باستثناء الصين واليابان. ويرجع أن تكون إندونيسيا هي أكثر البلدان تضررا من موجة التداعيات التجارية الثانية، نتيجة للارتفاع غير العادي في نسبة صادراتها الموجهة إلى البلدان الأخرى في المنطقة، وكذلك حساسية الاستهلاك النسبية في إندونيسيا للتغيرات في دخل الصادرات.

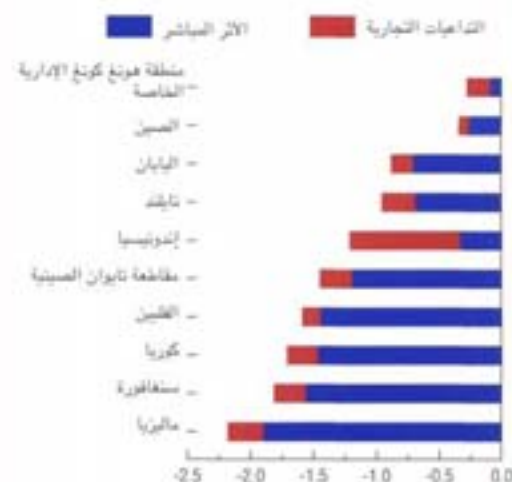
^٢ تعتمد مرونات الاستهلاك الخاص على تحليل قامت به مؤخرا شركة J.P.Morgan Chase & Co. (2001). بينما يفترض أن الاستثمار الخاص أكثر حساسية من الاستهلاك الخاص بمقدار مرتين ونصف مرة. ومن المفترض أن يظل إنفاق القطاع العام دون تغيير، وتعتمد استجابات الواردات غير الإلكترونية على تقديرات المرونة الواردة في دراسة Senhadji (1998).

التجارة في تكنولوجيا المعلومات

صادرات تكنولوجيا المعلومات، ٢٠٠٠
(٪ من إجمالي الناتج المحلي)



أثر حدوث انخفاض بنسبة ١٠٪ في صادرات تكنولوجيا المعلومات
على نمو إجمالي الناتج المحلي
(٪ من إجمالي الناتج المحلي)



المصدر: تقديرات خبراء صندوق النقد الدولي.

إلى الارتفاع بصورة واضحة منذ أوائل التسعينات مقارنة بغير قطاع تكنولوجيا المعلومات. وقد جاء معظم هذه الزيادة بفضل عولمة إنتاج أجهزة الكمبيوتر وبرمجيات.

الكبرى في الاقتصادات المتقدمة، يوضح الشكل البياني ٣-٩ أن نسبة المبيعات الدولية (صافي الصادرات) إلى المبيعات الكلية في قطاع تكنولوجيا المعلومات قد اتجهت

وكان لتوثق الروابط الحقيقية - من خلال التجارة السليمة وتوسع شركات تكنولوجيا المعلومات في إنشاء شركات متنسبة لها في الخارج - مقابل مهم في روابط الأسواق المالية. فمئذ أواسط التسعينات، أصبحت علاقات الارتباط بين أسعار الأسهم عبر الحدود في قطاع تكنولوجيا المعلومات أقوى منها في غيره من القطاعات، الأمر الذي يوضح زيادة تعرض شركات تكنولوجيا المعلومات لصدمات التوقعات شائعة الحدوث (بشأن الربحية المستقبلية لتكنولوجيا المعلومات) وزيادة الطابع الدولي الذي تتسم به هذه الشركات - فحدث "صدمة" في عائدات إحدى شركات تكنولوجيا المعلومات في بلد ما يمكن أن يحدث تأثيراً كبيراً على بلدان أخرى من خلال تأثيره على الميزانية العمومية الموحدة العالمية للشركة المعنية (الشكل البياني ٣-١٠)، ويجراء تحليل إحصائي أدق يركز على تقسيم عائدات أسهم الشركة المعنية استناداً إلى عوامل الدورة الاقتصادية العالمية، والتبعية القطرية، والتبعية الصناعية، يتبين أن شركات تكنولوجيا المعلومات قد شهدت أكبر زيادة في إسهام عامل التبعية الصناعية في تحديد عائدات أسهم الشركات (راجع Brooks and Cantão, 2000).

وفي الوقت ذاته، نجد أن قوة الروابط الدولية بين شركات تكنولوجيا المعلومات في البلدان المختلفة تفتح الباب أمام إمكانية تحول التراجع في المشاعر السائدة بين المستثمرين (وهي مختلفة عن رد الفعل العقلاني من جانب المستثمرين) إزاء التغيرات التي تطرأ على الأساسيات الاقتصادية) إلى قوة دافعة مستقلة في الدورات العالمية لتكنولوجيا المعلومات، ورغم صعوبة التأكيد مما إذا كان ارتفاع أسعار أسهم تكنولوجيا المعلومات خلال السنوات ١٩٩٥-٢٠٠٠ هو ارتفاع "فقاعي" أم لا، أو مما إذا كانت الأسعار السائدة حالياً هي مرآة للأساسيات الاقتصادية القائمة، فمن الواضح أن التطورات المشار إليها في الأسواق المالية يمكن أن تحدث أثراً مهماً على الدورة الاقتصادية. والسبب في ذلك، كما تناقش الفقرات التالية، أن توفر الأموال الخارجية يبدو محدداً رئيسياً من محددات استثمارات شركات تكنولوجيا المعلومات، وهو ما يعني أن ارتفاع التكلفة ومحدودية الأموال الخارجية - ارتباطاً بالانخفاض الراهن في أسعار الأسهم - قد يؤدي إلى تقييد الاستثمار في هذا القطاع على مستوى العالم، على الأقل في المدى القريب.

تمويل تكنولوجيا المعلومات

كما هي الحال في الثورات التكنولوجية السابقة، يبدو أن المرحلة الأولى من ثورة تكنولوجيا المعلومات قد اتسمت

الشكل البياني ٣-٩: عولمة شركات تكنولوجيا المعلومات^١

(%)

نسبة المبيعات الدولية إلى المبيعات الكلية أعلى في حالة شركات تكنولوجيا المعلومات مقارنة بنظيراتها خارج قطاع تكنولوجيا المعلومات. وقد سجلت ارتفاعاً حاداً في العامين الماضيين.

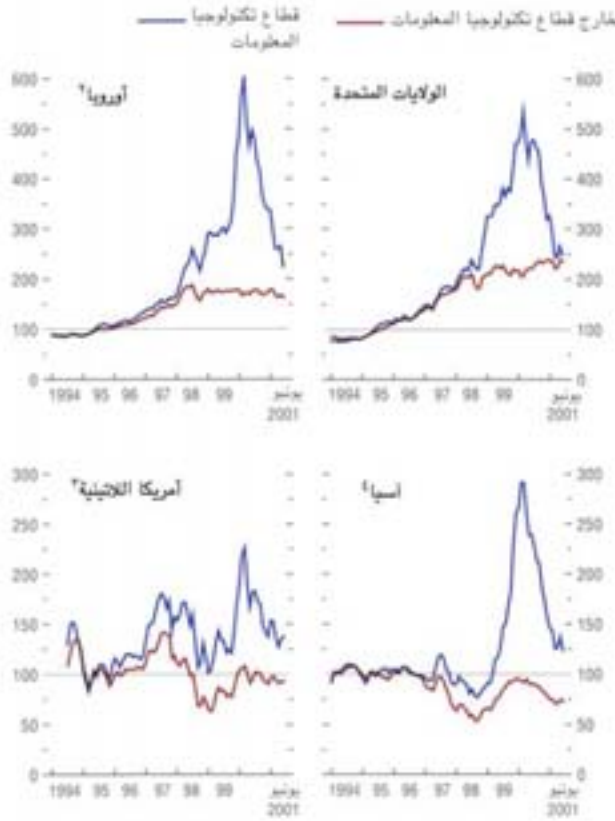


المصادر: شركة Thomson Financial، قاعدة بيانات "Worldscope" وتقارير خيرا، صندوق النقد الدولي.
١. نسبة المبيعات الدولية إلى المبيعات الكلية، مرجعة بالمبيعات الكلية لكل شركة.

الشكل البياني ٣-١٠: أسعار الأسهم^١

(متوسط ١٩٩٤ = ١٠٠، متوسطات شهرية)

هناك علاقة ارتباط وثيقة بين أسعار أسهم شركات تكنولوجيا المعلومات في البلدان المختلفة.



المصدر: Thomson Financial Datastream.

^١ مرجحة بالقيمة السوقية.

^٢ النمسا وبولجيا والدانمارك وفنلندا وفرنسا وألمانيا واليونان وإيرلندا وإيطاليا والكوستاريكا وهولندا والنرويج والبرتغال وإسبانيا والسويد وسويسرا والمملكة المتحدة.

^٣ الأرجنتين والبرازيل وتشيلي وكولومبيا والمكسيك وبيرو.

^٤ الصين ومنطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة والهند وإندونيسيا واليابان وكوريا وماليزيا والفلبين وسنغافورة ومقاطعة تايوان الصينية وتايلاند.

بالإفراط في التفاؤل بشأن العائدات التي يمكن أن تحققها الشركات صاحبة المنتجات المبتكرة. وقد أدى هذا التفاؤل إلى ارتفاع أسعار أسهم تكنولوجيا المعلومات ارتفاعاً شديداً لعدة سنوات، مما جعل التمويل بالأسهم أرخص وأسهل توفراً، وهو ما أعطى بدوره دفعة لاستثمارات شركات تكنولوجيا المعلومات. ويمكن ملاحظة الارتباط بين أسعار الأسهم والتكلفة النسبية لرأس المال في الشركات المنتجة لتكنولوجيا المعلومات في اللوحة العليا إلى اليسار في الشكل البياني ٣-١١، وهي تبين نسبة القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية للأسهم، وهو مقياس للتكلفة النسبية شائع الاستخدام ويعرف غالباً بمصطلح "نسبة توبين" (Tobin's q). ولأسباب منها التفاؤل المفرط بشأن المنافع المتوقعة من تكنولوجيا المعلومات، ارتفعت "نسبة توبين" في قطاع تكنولوجيا المعلومات بمعدل أسرع بكثير مما هو الحال في سائر قطاعات الاقتصاد خلال التسعينات وظلت أعلى نسبياً حتى في عام ٢٠٠٠. وخلال نفس الفترة، حدثت زيادة ملحوظة في الإنفاق الاستثماري بقطاع تكنولوجيا المعلومات (مقياساً بالاصول الكلية) مقارنة بالإنفاق الاستثماري في سائر قطاعات الاقتصاد (اللوحة العليا إلى اليمين في الشكل البياني ٣-١١)، وهو ما يشبه "جنون السكك الحديدية" في بريطانيا خلال الأربعينيات من القرن التاسع عشر كما أسلفنا.

وتؤكد هذه التطورات النتائج التي خلص إليها عدد كبير من الدراسات المالية التجريبية التي تفترض أن هيكل رأس المال وأوضاع التمويل الخارجي يسهمان بدور أساسي في قرارات الشركات بشأن الاستثمار.^{٢١} ففي عالم يتسم بارتفاع تكلفة المعلومات وعدم توفرها بالقدر الكافي للمستثمرين، تكون أموال الشركة الداخلية (الأرباح المحتجزة) أرخص بكثير في الغالب من الأموال الخارجية

^{٢٢} تستبعد البنوك والمؤسسات المالية من تعريف "قطاع تكنولوجيا المعلومات"، لأنها تملك بحكم طبيعة عملاتها إلى تسجيل نسب بالغة الارتفاع من التمويل بالدين وتباينات واسعة في آجال الاستحقاق بين الأصول والخصوم، مما يشوه المقارنة مع القطاعات الأخرى. ويستند التحليل التجريبي المعروف في هذا القسم إلى معلومات على مستوى الشركات تغطي ١٩ اقتصاداً متقدماً، تم الحصول عليها من قاعدة بيانات "ورلد سكوب" (Worldscope).

^{٢٣} نلحظ دراسة Hall (2001) حجة مفادها أن ارتفاع "نسبة توبين" في قطاع تكنولوجيا المعلومات يعكس زيادة رأس المال البشري التي لا ترصدتها مقاييس رأس المال في الحساب الختامي. غير أن هذه الحجة تفترض ضمناً أن التقنيات العادة التي شهدتها أسعار أسهم تكنولوجيا المعلومات مؤخراً جاءت في الأساس نتيجة لحدوث تغيرات سريعة في رأس المال البشري.

^{٢٤} راجع Fazzari, Hubbard, and Petersen (1988), Gertler (1988), and Gilchrist (1994), and Hubbard (1998).

(مثل الدين الجديد أو أسهم رأس المال)، لأن توافر الأموال الداخلية يكفل الاستغناء عن المراقبة المكلفة لقرارات إدارة الشركة. وبالمثل، يبدو أن الاختيار بين الأدوات المختلفة للأموال الخارجية - أي الاختيار بين التمويل بالأسهم والتمويل بالدين وكذلك بين الدين قصير الأجل والدين طويل الأجل - له تأثير مهم أيضا على قدرة الشركة على تمويل مشروعات استثمارية جديدة ومن ثم على كيفية تقييم أسهمها. ويذهب البعض بصفة خاصة إلى أن الشركات التي تتسم بارتفاع نسب الديون إلى الأصول، وكذلك نسب الدين قصير الأجل إلى الدين الكلي، يرجح لها إضاعة فرص استثمار مريحة خوفا من الإفلاس ومن ثم فهي تتسبب في تقليص احتمالات النمو المتاحة لها (راجع: Myers, 1977; and Myers and Majluf, 1984).

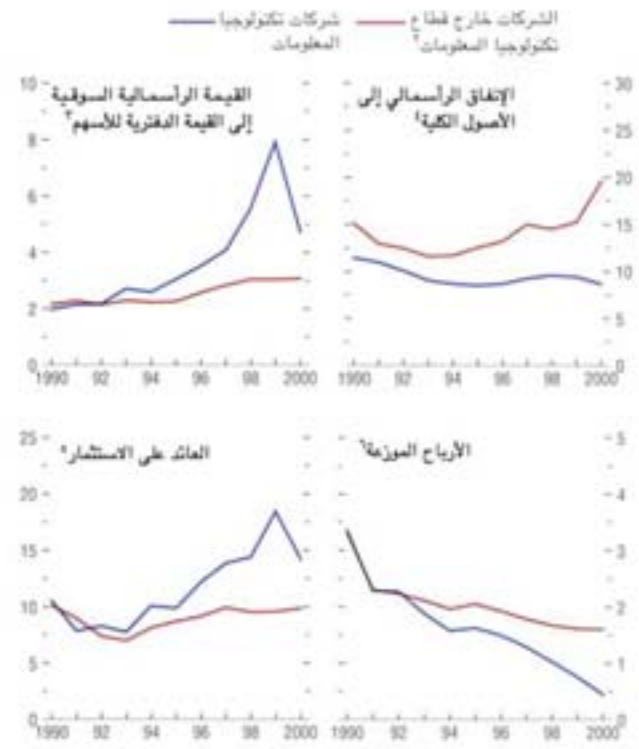
وبالنظر في الأداء المالي لشركات تكنولوجيا المعلومات ومدى قدرتها على تمويل مشروعات جديدة من خلال الأرباح المحتجزة، نتميز سمة مميزة لهذا القطاع هي ارتفاع دخل الاستثمار والعائدات المحققة مقارنة بغير قطاع تكنولوجيا المعلومات (الشكل البياني ٣-١١). ولكن بالرغم من هذه العائدات الأعلى نسبيا، لا تزال شركات تكنولوجيا المعلومات شديدة الاعتماد على التمويل الخارجي، فالأرباح المحتجزة (كحصة من الأرباح الكلية) تستخدم على نحو متزايد لتمويل احتياجات الاستثمار، ولكن ذلك لم يكف لسد فجوة التمويل. ويتضح ذلك من نسب الأرباح الموزعة والمحتجزة إلى الاستثمار، والتي اتسمت باتجاه عام هبوطي خلال التسعينات، الأمر الذي يشير إلى حدوث انخفاضات في السيولة وفي قدرة هذا القطاع على التمويل الذاتي.^{٤٥}

وقد تبين أن شركات تكنولوجيا المعلومات، عندما تلجأ إلى التمويل من مصادر خارجية، يكون اعتمادها على الديون أقل بكثير من الشركات العادية في غير قطاع تكنولوجيا المعلومات. وعلاوة على ذلك، حدث انخفاض في نسبة الدين إلى الأصول لدى شركات تكنولوجيا المعلومات في النصف الثاني من التسعينات أثناء فترة الصعود في أسواق أسهم تكنولوجيا المعلومات.^{٤٦} وفي الوقت ذاته، نجد أن حصة الدين قصير الأجل من الدين الكلي أعلى لدى شركات تكنولوجيا المعلومات منها لدى الشركات الأخرى. وقد عزز

الشكل البياني ٣-١١: تمويل تكنولوجيا المعلومات في الاقتصادات المتقدمة

(٧)

هناك فروق كبيرة في الهيكل المالي بين شركات تكنولوجيا المعلومات والشركات خارج قطاع تكنولوجيا المعلومات.



^{٤٥} في داخل قطاع تكنولوجيا المعلومات، كان هذا الاتجاه أوضح في شركات إنتاج أجهزة وبرمجيات الكمبيوتر مقارنة بشركات الاتصالات. ولأن شركات الاتصالات تكون في العادة أكبر وأقوى ماليا، فإن نسب صافي التدفقات النقدية إلى الأصول ونسب الأرباح المحتجزة إلى الاستثمار فيها تميل إلى أن تكون أعلى من نظائرها في القطاعين الفرعيين المستجيبين للأجهزة والبرمجيات.

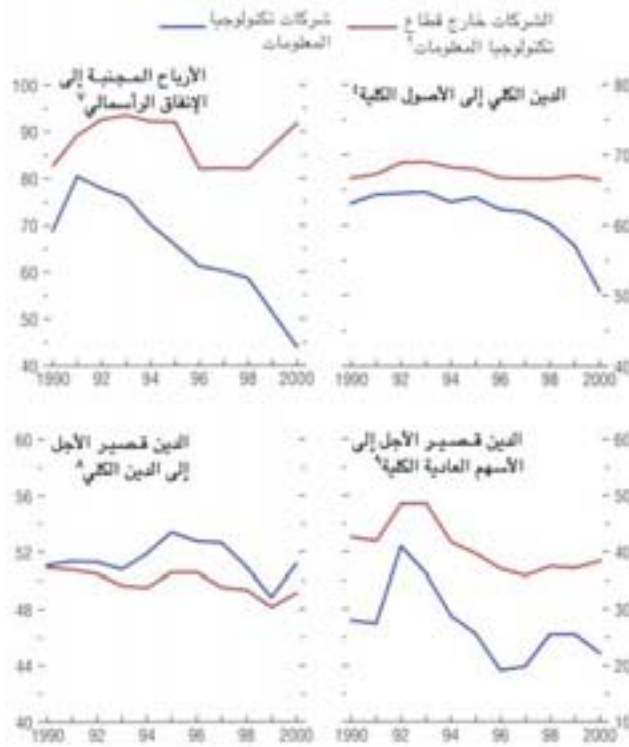
^{٤٦} مرة أخرى ينطبق هذا على الشركات المنتجة لأجهزة وبرمجيات الكمبيوتر أكثر مما ينطبق على شركات الاتصالات.

هذه الاتجاه في العامين الماضيين لجوء شركات الاتصالات في أوروبا إلى الاقتراض المكثف قصير الأجل (الشكل البياني ١٢-٣).

وهناك عدة عوامل تفسر اعتماد قطاع تكنولوجيا المعلومات على الأسهم أكثر من اعتماده على الدين وعلى الدين قصير الأجل أكثر من الدين طويل الأجل. وأول هذه العوامل أن الشركات المتخصصة في ابتكار التكنولوجيات الجديدة تكون عادة شركات صغيرة ذات سمعة انتصانية أضعف ومخاطر أكبر من منظور حاملي السندات. وفي ظل هذه الظروف، يغلب على التمويل بالأسهم انخفاض التكلفة، لا سيما في فترات التفاؤل بالآفاق الاقتصادية التي يفتحها اعتماد التكنولوجيات الجديدة، وثاني هذه العوامل أن من أبرز السمات المميزة لثورة تكنولوجيا المعلومات بالمقارنة بالثورات التكنولوجية السابقة أن الحجم الأمثل للشركة أصبح الآن أصغر بكثير^{٢٧} ومؤدى ذلك أن شركات تكنولوجيا المعلومات يكون لديها رصيد محدود من الأصول الثابتة لرهنة كضمان مقابل القروض، مما يزيد من تكلفة الاقتراض. وثالث هذه العوامل أن هناك نظرية تقول بأن التمويل بالأسهم يكون أفضل من التمويل بالدين نظرا لكون الشركات الجديدة في مجال تكنولوجيا المعلومات أكثر تعرضا للمخاطر وتقلب العائدات، ولكن ما تضطلع به من مشروعات يقترن بعائدات متوقعة أكبر (راجع Myers، 1977). كذلك يرجع الاعتماد على الدين قصير الأجل مقارنة بالدين طويل الأجل إلى توليفة معينة من عوامل العرض والطلب، فعلى جانب العرض، يعني تحمل مخاطر أكبر طويلة الأجل أن منحني العائد لدى شركات تكنولوجيا المعلومات الأصغر والأحدث يميل إلى اتباع مسار أشد انحدارا. أما على جانب الطلب، فإن ارتفاع معدلات الإهلاك في تكنولوجيا المعلومات يعني أن دورة حياة الأصول المنظورة تميل إلى القصر نسبيا، ومن ثم فإن اعتبارات توافق آجال الاستحقاق تدفع إلى استخدام الدين قصير الأجل بكثافة أكبر.

وتترتب على هذه الخصائص في هيكل رأس المال بقطاع تكنولوجيا المعلومات آثار ملحوظة على الاقتصاد برمته. فكثافة استخدام المصادر الخارجية تشجع إقامة نظم مالية محلية، وتشجع زيادة الاعتماد على التمويل بالأسهم بصفة خاصة على إقامة أسواق أسهم محلية - وهي سمة مرغوبة لا سيما في البلدان النامية. ومن اللافت للنظر هنا أن هذه الخصائص في شركات تكنولوجيا المعلومات لوحظ وجودها

الشكل البياني ١١-٣ (تتمة)



المصدر: شركة Thomson Financial، قاعدة البيانات "Worldscope".
^١ تشمل الاقتصادات المتقدمة أستراليا والتمسا وبلجيكا وكندا والدانمارك وفنلندا وفرنسا وألمانيا وأيرلندا وإيطاليا واليابان وكسميرغ وهولندا ونيوزيلندا والنرويج وإسبانيا والسويد وسويسرا والملكة المتحدة والولايات المتحدة.
^٢ باستثناء الشركات المالية.
^٣ النسبة لكل شركة مرجحة بالقيمة الدفترية لأسهمها.
^٤ النسبة لكل شركة مرجحة بأصولها الكلية.
^٥ النسبة لكل شركة مرجحة بمبيعاتها الكلية.
^٦ النسبة لكل شركة مرجحة بقيمة الرأسمالية السوقية.
^٧ النسبة لكل شركة مرجحة بإنفاقها الرأسمالي.
^٨ النسبة لكل شركة مرجحة بمصروفها الكلية.
^٩ النسبة لكل شركة مرجحة بقيمة أسهمها العادية الكلية.

^{٢٧} تميز التكنولوجيا الرقمية وشبكة الإنترنت إلى تخفيض حجم الشركة الأمثل بقدر ما توفره من فرص أكبر للتعاقد مع موردين خارجيين وتخفيض التكاليف الثابتة.

في طائفة متنوعة من الاقتصادات، بما في ذلك الاقتصادات التي تمثل فيها القروض المصرفية المصدر الرئيسي لتمويل الأعمال (كما هي الحال في كل من ألمانيا واليابان) والاقتصادات التي تقوم فيها أسواق الأسهم بدور أكبر (كما هي الحال في كل من كندا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة)، غير أن الاعتماد بدرجة أكبر على التمويل الخارجي وسوق الأسهم والذين قصير الأجل يجعل قطاع تكنولوجيا المعلومات أكثر حساسية في نفس الوقت للتغيرات التي تطرأ على أوضاع الاقتصاد الكلي والتحول في ثقة المستثمرين. ومثلما حدث في الثورات التكنولوجية السابقة، يمكن أن يعمد ذلك السبيل لعمليات اندماج ضخمة في هذه الصناعة وبدء فترة طويلة نسبياً من انخفاض الاستثمارات وتباطؤ انتشار التكنولوجيا الجديدة.

الآفاق المستقبلية لثورة تكنولوجيا المعلومات

رغم الانخفاض الحاد الذي يشهده الطلب العالمي على سلع تكنولوجيا المعلومات في الوقت الراهن، وهو ما يعزى بصفة جزئية إلى انخفاض مستوى الطلب المرتفع غير القابل للاستمرار الذي تميز به العام الماضي، فمن المرجح أن يستمر التوسع في تطبيق تكنولوجيا المعلومات على المدى المتوسط. ومع عودة المستخدمين إلى تحقيق التوازن بين إنفاقهم على تكنولوجيا المعلومات وبين احتياجاتهم متوسطة الأجل، ربما تكون التوقعات محدودة في الأجل القصير بالنسبة للبلدان المنتجة لتكنولوجيا المعلومات وفيما يتعلق بإسهام التعميق الرأسمالي المرتبط بتكنولوجيا المعلومات في نمو إنتاجية العمالة. غير أن المرجح أن يسهم انتشار تكنولوجيا المعلومات إسهاماً كبيراً في نمو الإنتاجية على المدى المتوسط، حيث يؤدي تزايد استخدام أجهزة الكمبيوتر ومعدات الاتصالات إلى انسيابية العمليات وحسن التنظيم في عالم الأعمال، مما يعزز كفاءة استخدام عوامل الإنتاج الأخرى.

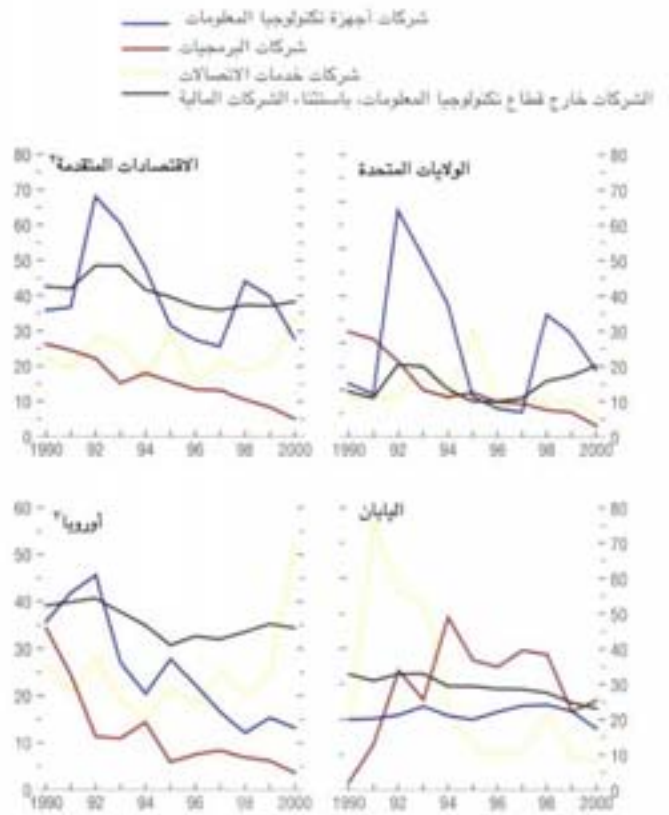
الاقتصادات المتقدمة

أرجح التقديرات على المدى المتوسط أن يزداد الابتكار في إنتاج معدات تكنولوجيا المعلومات، مما يؤدي إلى نمو الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج في هذا القطاع، وكذلك إلى زيادة مشتريات معدات تكنولوجيا المعلومات، مما يؤدي بدوره إلى تعميق رأس المال المرتبط بتكنولوجيا المعلومات، ومع استمرار انطباق قانون مور^١ لفترة ما على الأرجح، سيستمر الانخفاض في أسعار أجهزة الكمبيوتر نتيجة للتطورات الجديدة في تكنولوجيا أشباه الموصلات (Jorgenson, 2001) ومن بين الابتكارات المرتقبة في

الشكل البياني ٣-١٢: نسبة الدين قصير الأجل إلى القيمة الدفترية للأسهم^١

(٪)

رأى إلى حد كبير اعتماد شركات الاتصالات في أوروبا على الدين قصير الأجل في عام ٢٠٠٠.



المصدر: شركة Thomson Financial، قاعدة بيانات "Worldscope".

^١ مرجحة بالقيمة الدفترية لأسهم الشركة.

^٢ تشمل هذه البلدان أستراليا والنمسا وبلجيكا وكندا والدانمارك وفنلندا وفرنسا وألمانيا وأيرلندا وإيطاليا واليابان ولكسمبرغ وهولندا ونيوزيلندا والنرويج وإسبانيا والسويد وسويسرا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة.

^٣ تشمل هذه البلدان النمسا وبلجيكا والدانمارك وفرنسا وألمانيا وإيطاليا ولكسمبرغ وهولندا والنرويج وفنلندا وأيرلندا وإسبانيا والسويد وسويسرا.

جديدة تؤدي إلى مضاعفة قوة تكنولوجيا المعلومات (راجع Brynjolfsson and Hitt, 2000, and Litan and Rivlin, 2000). وعلى وجه التحديد، يمكن أن تحقق تكنولوجيا المعلومات خفضاً كبيراً في تكلفة المعاملات في مجال إنتاج وتوزيع السلع والخدمات، لا سيما في الصناعات كثيفة البيانات مثل الرعاية الطبية والخدمات المالية، وخفضاً في تكاليف الاتصال، مما يمكن الشركات من تحسين إدارة سلسلة عمليات التوريد وتقدير احتياجات العملاء بفعالية أكبر وتعزيز الكفاءة الداخلية. وتشير الأدلة المتاحة على صعيد الاقتصاد الجزئي إلى أن تكنولوجيا المعلومات تحقق بالفعل أثراً نسبياً كبيراً على أداء الأعمال من خلال إتاحة المبتكرات التنظيمية المكتملة (أي العمليات والهياكل الجديدة). وتعمل تكنولوجيا المعلومات - جنباً إلى جنب مع إعادة التنظيم - على تحقيق تخفيضات في التكلفة وتحسينات في جودة المنتجات.

ومن المرجح أن تؤثر تكنولوجيا المعلومات ليس فقط على التنظيم في أماكن العمل وإنما أيضاً على قرارات الشركات بشأن تعاقدات التوريد ومواقع النشاط. فتكنولوجيا المعلومات، بما تستتبعه من خفض في تكاليف المعلومات والاتصالات التي تمثل حواجز مهمة أمام المعاملات عبر الحدود، تتيح إمكانية زيادة حجم التجارة الدولية والحد من التحيز للأسواق المحلية وإعطاء دفعة للتدفقات المالية عبر الحدود وتيسير نقل التكنولوجيا. وتشير الدراسات التي أجريت مؤخراً إلى أن المقاييس المعيارية للبعد المستخدمة في النماذج التجريبية للتجارة الدولية قد ترصد جزءاً فقط من تكاليف المعلومات - ذلك أن إضافة مقاييس لتدفقات المعلومات إلى هذه النماذج تفضي إلى تقليص دور البعد إلى حد كبير (Portes and Rey, 1999).

لكن الأثر الكلي لتكنولوجيا المعلومات أقل وضوحاً من حيث توطيد الإنتاج في المناطق المركزية في مقابل المناطق الطرفية. فمن ناحية، يغلب تحييد توزيع النشاط الاقتصادي في أماكن متفرقة من زاوية تخفيض تكلفة المعاملات والاتصالات إذا ما اقترن ذلك بإنتاج سلعي يتسم بطابع التخصص المرن أكثر من اتسامه بتحقيق وفورات الحجم الكبير. والواقع أن المدن التي تقوم على الصناعات التحويلية الكبيرة المتمركزة أصبحت بالفعل من معالم التاريخ الغابر في بعض البلدان (Glaeser, 1998). ومن ناحية أخرى، يغلب تحييد توطيد الإنتاج قريباً من الأسواق من زاوية الحرص على الجمع بين التحديث المستمر للمعلومات المتعلقة بتحول تفضيلات المستهلكين، ومراعاة الأهمية

مجال أشباه الموصلات وزيادة سعة الرقائق، الأمر الذي سيؤدي إلى تخفيض التكاليف بنسبة ٣٠٪ وانخفاض سمك الدوائر على نحو يسمح للشركات المنتجة بتثبيت عدد أكبر من الترانزستورات على الرقاقة الواحدة. وعلى ذلك يرجح أن يستمر انخفاض السعر النسبي لقوة الكمبيوتر لعدة سنوات على الأقل.

وإلى جانب الانخفاض المستمر في أسعار أجهزة الكمبيوتر، هناك سمتان من سمات معدات تكنولوجيا المعلومات يتبين منهما أن الاستثمار في هذا المجال وتطبيق تكنولوجياه سيظلان بنفس القوة على الأرجح في المدى المتوسط. فنظراً لسرعة إهلاك أجهزة الكمبيوتر، ربما تتجه الشركات إلى الاستثمار في تلك الأجهزة بمعدل أسرع من استثماراتها في أشكال رأس المال الأخرى للحفاظ على مستوى معين من مخزون السلع الرأسمالية. ويعني الإحلال السريع لمعدات تكنولوجيا المعلومات أن التكنولوجيا الجديدة تصبح "مجسدة" في مخزون السلع الرأسمالية بمعدل أسرع مما يحدث في حالة الأصول الأطول عمراً (Ferguson, 2001). أما السمة الثانية فهي ما أوضحته البحوث التجريبية من أن الطلب على أجهزة الكمبيوتر شديد الحساسية لحركات تكلفة رأس المال. وذلك بخلاف الطلب على فئات رأس المال الأخرى (Tevlin and Whelan, 2000). والأرجح أن اقتران زيادة المرونة السعيرية وسرعة هبوط الأسعار النسبية لأجهزة الكمبيوتر سوف يدعم استمرار الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات، وإن كان من المحتمل أن يتباطأ ذلك الاستثمار مقارنة بالوتيرة المحمومة التي اتسم بها في أواخر التسعينات، وهو ما يعني تباطؤ التعميق الرأسمالي ومن ثم تباطؤ نمو إنتاجية العمالة. ويتفق هذا مع الفكرة القائلة بأن كلا من الشركات والأفراد لا يزال يكتشف استخدامات جديدة لتكنولوجيا المعلومات، مما يعني أن المرونة السعيرية للطلب على سلع تكنولوجيا المعلومات وخدماتها أكبر من الواحد الصحيح، ومن ثم فإن التقدم التكنولوجي (وما ينتج عنه من انخفاض الأسعار) يؤدي إلى نمو قطاع تكنولوجيا المعلومات بمرور الوقت.^{٢٨}

وعلاوة على نمو الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج في مجال إنتاج تكنولوجيا المعلومات والتعميق الرأسمالي المرتبط بتكنولوجيا المعلومات، فإن إعادة تنظيم الإنتاج على نحو يركز على تكنولوجيا المعلومات يمكن أن يترك أثراً إيجابياً على نمو الإنتاجية في المدى المتوسط. وهناك بالفعل أدلة على صعيد الاقتصاد الجزئي تؤكد مكاسب الإنتاجية المقترنة باستحداث عمليات وإجراءات وهياكل تنظيمية

^{٢٨} وعلى العكس من ذلك، فإن المرونة السعيرية للطلب على السلع الزراعية أقل من الواحد الصحيح بغراق ملحوظ، ومن ثم فإن التقدم التكنولوجي (وما ينتج عنه من انخفاض الأسعار) يؤدي إلى تقلص القطاع الزراعي بمرور الوقت.

الجدول ٣-٨: اقتصادات مختارة: مؤشرات استخدام تكنولوجيا المعلومات

البلد	تكنولوجيا المعلومات/ إجمالي الناتج المحلي (%)		نسبة الفرد من تكنولوجيا المعلومات (بالبقيمة الاسمية للدولار الأمريكي)		عدد أجهزة الكومبيوتر الشخصي (لكل ١٠٠ نسمة)		عدد خطوط الهاتف (لكل ١٠٠ نسمة)	
	التغير		التمو		التغير		التغير	
	١٩٩٩	١٩٩٨-١٩٩٧	١٩٩٩	١٩٩٨-١٩٩٧ (%)	١٩٩٩	١٩٩٨-١٩٩٧	١٩٩٩	١٩٩٨-١٩٩٧
نام	١,٠	٢,٠	٧٨,٠	٢٩١,٢	١,١	٢,٠	٢١,٢	٢٠,٠-١٩٩,٠
الأرجنتين	٢,٢	٥,٨	١٩٩,١	٢٦٧,٤	١,١	١,١	٨,٤	١١,٩
البرازيل	١,٩	٥,٧	١٢١,٨	٢٢١,٠	١,٦	١,٦	١٥,٥	٢٢,١
شيلي	٣,٠	١,٩	١٦٥,٧	٢٧,٩	١,٦	١,٦	٨,٦	٨,٦
الصين	١,٨	٣,٥	٢٢٠,٨	١٥,٤	٠,٥	٠,٥	٢,٢	٢,٢
الهند	٠,٣	١,٤	٧,٠	١٣,٧	١,٠	١,٠	٢,١	٢,١
إندونيسيا	٠,٥	١,١	٥٢,٨	٥٢١,٥	١,١	١,١	١٦,٤	١٦,٤
كوريا	٢,٦	٥,٥	٦٦,٨	١٦٨,٤	١,٧	١,٧	١٢,٢	١٢,٢
ماليزيا	٥,٢	١,٠	٢٢١,٨	٢٢١,٨	١,٢	١,٢	١٢,٢	١٢,٢
المكسيك	٠,٩	١,٧	٨٢,٦	٢٢,٦	١,٦	١,٦	٢,٩	٢,٩
الفلبين	١,٨	٧,٢	٤٩,٥	٢٤,٦	١,٦	١,٦	٢,٩	٢,٩
جنوب إفريقيا	١,٦	٥,٢	١٨,٥	٢٤,٦	١,٦	١,٦	٢,٩	٢,٩
متقدم	١,٦	٥,٢	٢١,٦	١٨,٨,٧	٢٨,٢	٢٨,٢	١١,١	١١,١
كندا	١,٠	١,٥	٤٤,٢	٢٤١,٠,٢	٢١,٦	٢١,٦	١٢,٨	١٢,٨
الدانمرك	٠,٨	٢,٨	٢٧,٥	١٧,٦,٦	٢٢,٤	٢٢,٤	٨,٥	٨,٥
فرنسا	٠,٩	١,٩	٢٩,٤	١٦٩,٩	٢٢,٤	٢٢,٤	١١,٠	١١,٠
ألمانيا	٠,٧	١,٧	١١٩,٥	١١٩,٥	٢٢,٠	٢٢,٠	١٢,٦	١٢,٦
المملكة المتحدة	٠,٩	٥,٢	٢٧,٩	٢٧,٩	٢٦,٨	٢٦,٨	١٢,٨	١٢,٨
الولايات المتحدة	٠,٩	٥,٢	٢٧,٩	٢٧,٩	٢٦,٨	٢٦,٨	١٢,٨	١٢,٨

المصادر: ITU Statistical Yearbook, 1999; World Information Technology Services Alliance, Digital Planet, 2001.

المتقدمة والبلدان النامية، حتى وإن أسهمت في رفع المستويات المطلقة للإنتاجية في البلدان النامية. ويعتبر معدل انتشار تكنولوجيا المعلومات في البلدان النامية سريعا بالمقارنة بالتكنولوجيات الشاملة السابقة عليها. فبعد عشر سنوات فقط من "بدء" ثورة تكنولوجيا المعلومات، كان نصيب البلدان النامية (التي يبلغ سكانها حوالي ٨٥٪ من سكان العالم) من عدد المشتركين في شبكة الإنترنت في عام ٢٠٠٠ قد وصل إلى ١٠٪. وبالمقارنة بذلك، مر أكثر من ٨٠ عاما من بدء تشغيل أول خط حديدي في عام ١٨٣٠ قبل أن يصل نصيب البلدان النامية إلى ٢٠٪ من مجموع قضبان السكك الحديدية في العالم في عام ١٩١٣. أما الإنفاق على تكنولوجيا المعلومات في البلدان النامية، وإن بدأ من قاعدة متدنية، فقد ارتفع في معظم تلك البلدان طوال التسعينات وكان ارتفاعه في العديد منها بمعدل أعلى بكثير منه في الاقتصادات المتقدمة (الجدول ٣-٨). وقد تباطأ الإنفاق الاستثماري عندما أصبحت الظروف غير مواتية. كما هي الحال في إندونيسيا في أواخر التسعينات، لكن المصروفات ازدادت بدرجة كبيرة، مما أدى إلى زيادة نصيب الفرد من عدد أجهزة الكومبيوتر الشخصي وخطوط الهاتف المستخدمة في نهاية التسعينات بمعدل أكبر بكثير مما كان عليه الوضع في البداية. وهو ما سمح بدوره بزيادة انتشار استخدام شبكة الإنترنت. ومن المرجح أن يستمر هذا الاتجاه نحو انتشار الاستخدام.

المتنامية للوسطاء في عملية الإنتاج، وتيسير التعاقد الخارجي. وإذا كان التعاقد الخارجي ينطوي على تزايد الوسطاء الجدد الذين يقومون بتوريد خدمات متنوعة (مثل المحاسبة والتسويق والمشترى)، وهي خدمات لا تزال تعتمد اعتمادا جزئيا على مقدمي الخدمات بشخصهم، فإن القرب المكاني يكتسب قيمة أيضا نظرا لما يحققه من توفير في تكلفة الوقت.

البلدان النامية

بالنظر إلى المستقبل، يبدو من المرجح أن استخدام تكنولوجيا المعلومات سيواصل توسعه السريع في البلدان النامية، ولكن منافع الإنتاجية المرتبطة به لن تتحقق إلا ببطء. وكما هو الحال في الاقتصادات المتقدمة، يأتي التوسع في الاستخدام مدفوعا بالانخفاض السريع في أسعار منتجات تكنولوجيا المعلومات، غير أن تعزيز الإنتاجية من خلال هذا الاستخدام هو مهمة تنمية قد تتطلب رأس مال بشري مكمل، وكفاءة في القواعد التنظيمية لبنية الاتصالات التحتية وشبكات المعلومات (أو تحرير هذه البنية والتدفقات من القيود التنظيمية)، والتغلب بشكل أعم على جوانب الجمود التنظيمي التي تحد من المنافع المتحققة من الأفكار والتكنولوجيات الجديدة. وبذلك قد تؤدي تكنولوجيا المعلومات إلى اتساع فجوة الإنتاجية بين الاقتصادات

إن تكنولوجيا المعلومات تتيح فرصة فريدة لتخطي التكنولوجيات الأقدم (أي تجاوزها دون التوقف عندها). فعلى سبيل المثال، بمقدور البلدان التي لديها شبكات هاتفية آلية قديمة أن تتخطى عصر الشبكات الإلكترونية التماثلية (analog) وأن تنتقل مباشرة إلى التكنولوجيات الرقمية المتقدمة، وهذا ما يحدث حالياً بالتأكيد. ويمكن أيضاً تحقيق هذا التخطي من منظور تنموي أعمق. فيمكن تقديم خدمة التعليم لمجموعة أكبر من السكان بتكلفة أقل بكثير، وجذب من يتعاملون على هامش الأسواق المحلية والدولية إلى قلب تلك الأسواق من خلال إمدادهم بمعلومات أفضل وخفض تكاليف المعاملات. ومرة أخرى نجد أن البعض في سبيله بالفعل لتحقيق هذه الإمكانية. فقد بدأ بنك غراممين (Grameen Bank) في بنغلاديش، وهو رائد في مجال تقديم القروض الصغيرة، جهوداً تستهدف إدخال أجهزة الهاتف الخليوي وشبكة الإنترنت إلى المناطق الريفية. وتتوفر حالياً مجموعة كبيرة من تطبيقات تكنولوجيا المعلومات وسبل نشرها المبتكرة لزيادة الإنتاجية، وهي تشمل المصانع والبنوك والموانئ، كما أنها امتدت مؤخراً أيضاً لتشمل أعمال الأجهزة الحكومية ذاتها. ومن المرجح أن يؤدي استمرار الابتكار والانخفاض المتواصل في التكاليف إلى تعزيز هذه الاتجاهات العامة.

ورغم وجود كثير من الأمثلة المحددة لمنافع تكنولوجيا المعلومات في البلدان النامية، فإن تأثيرها الكلي لا يزال محدوداً^{٢٩}. ويرجع هذا في جانب منه إلى بعض مواطن القصور الأساسية، ومنها نقص رأس المال البشري المكمل، وعدم استجابة بعض قطاعات اتصالات بالقدر الكافي حتى الآن، فضلاً عن جوانب الجمود التنظيمي. وفيما يتعلق برأس المال البشري، يمكن أن تؤدي تكنولوجيا المعلومات في بعض الحالات إلى خفض الطلب على رأس المال البشري من خلال تجسيد "الذكاء" في منتجات وخدمات المعلومات، الأمر الذي ييسر تحقيق التنمية. فعلى سبيل المثال، يمكن في بعض الأحيان جعل المحتوى الإلكتروني في المقررات الدراسية بديلاً جزئياً للمدرسين المدربين. ومن المرجح أن تزيد قابلية الإحلال هذه بين رأس المال البشري بالمعنى القديم وبين تكنولوجيا المعلومات مع تطور التكنولوجيات ونظم تقديم الخدمات. وعلى العكس من ذلك، غالباً ما تكون متطلبات تكنولوجيا المعلومات من رأس المال البشري المكمل متطلبات كبيرة، خصوصاً في تطبيقات الأعمال

ما الذي يفسر أنماط انتشار هذه التكنولوجيات الجديدة؟ هناك عدة عوامل مهمة يشير إليها أحد التحليلات الأخيرة (Dasgupta, Lall, and Wheeler, 2001). فقد ازدادت سرعة التوسع في استخدام أجهزة الهاتف المحمولة ووصلات شبكة الإنترنت في البلدان ذات معدلات النمو المرتفعة، ومعدلات التوسع الحضري السريعة، وبيئة السياسات الاقتصادية الأرقى، مقارنة بالبلدان الأخرى. وبمجرد تحديد أثر هذه العوامل، نجد أن البلدان ذات معدلات الاستخدام المنخفضة تلحق بغيرها من البلدان. وهناك دراسات تؤكد صحة هذه النتائج، مثل دراسة Caselli (2001) and Coleman (2000)، ودراسة Lee (2000). وثمة ارتباط قوي بين ارتفاع مستويات رأس المال البشري ومعدل اعتماد تكنولوجيا المعلومات. ولما كانت التكنولوجيا الجديدة تتجسد عادة في شكل معدات جديدة، فإن ارتفاع معدلات الاستثمار يعجل باعتماد هذه التكنولوجيا الجديدة (فشميلي، على سبيل المثال، بها واحد من أعلى معدلات الاستثمار في أمريكا اللاتينية، وكل من ماليزيا وكوريا سجل في التسعينات معدلات استثمار مرتفعة بالمعايير التاريخية). وأخيراً، فإن نسق السياسات المفتوح أمام الواردات والاستثمار الأجنبي المباشر يخلق نافذة على العالم تزيد من احتمال اعتماد التكنولوجيات الجديدة بصفة عامة، وأجهزة الكمبيوتر بصفة خاصة.

فنحن إذن بصدد آثار مختلطة. فالنمو القوي والسياسات السليمة يرفعان معدل اعتماد تكنولوجيا المعلومات، مما يحدث آثاراً مواتية طويلة الأجل على النمو؛ ويعني هذا أرجحية الدخول في حلقة "إيجابية" يتعاقب فيها التعزيز المتبادل بين النمو والسياسات والتوسع الحضري والتعليم وتكنولوجيا المعلومات. ومع ذلك، فإن البلدان الأقل نمواً من حيث البنى التحتية توشك أيضاً على سد فجوة استخدام تكنولوجيا المعلومات. ومن النتائج المهمة التي خلصت إليها الدراسات في هذا الخصوص أن نسبة مستخدمي شبكة الإنترنت إلى عدد أجهزة الهاتف لا تقل في بعض أفقر البلدان عن النسبة السائدة في الاقتصادات المتقدمة، بل هي أعلى في معظم الأحيان. ويشير ذلك ضمناً إلى قوة الطلب الكامن على استخدام تكنولوجيا المعلومات (وشبكات المعرفة الدولية)، حتى في البلدان الفقيرة. والسؤال الحاسم في حالة هذه البلدان هو ما إذا كان من الممكن استخدام التكنولوجيات الجديدة بصورة منتجة لإسراع وتيرة التنمية.

^{٢٩} توضح دراسة Pohjola (2000) التي تشمل على تحليل مقارن بين البلدان أن تكنولوجيا المعلومات تساعد على زيادة النمو في الاقتصادات المتقدمة وليس في البلدان النامية.

النشطة من أجل تعزيز إمكانات تكنولوجيا المعلومات سوف تؤدي ثمارها مع توفر تلك الاستخدامات على مدى العشرين أو الثلاثين عاما القادمة.

الآثار على السياسات

تطرح ثورة تكنولوجيا المعلومات أمام صانعي السياسات ثلاثة أسئلة مهمة على الأقل. وأول هذه الأسئلة هو كيف يمكن للبلدان أن تنهض باستخدام تكنولوجيا المعلومات وتحقق من وراء ذلك أكبر تأثير على النمو؟ والثاني. هو كيف يتعين على سياسات الاقتصاد الكلي أن تأخذ في الحسبان عدم اليقين بشأن تسارع الإنتاجية؟ وأخيرا، ما هي آثار تكنولوجيا المعلومات على سياسات المالية العامة والسياسات النقدية والمالية على المدى الطويل؟

السياسات الهيكلية

مما يعزز الحجة المؤيدة للإصلاح الهيكلي الجريء والقوي وجود اختلافات في مستويات أداء الإنتاجية المسجلة مؤخرا والمستويات المتوقعة تحقيقها في الاقتصادات المتقدمة. ففي بلدان مجموعة السبعة، ترجحت الاستثمارات الكبيرة في تكنولوجيا المعلومات إلى زيادة في نمو إنتاجية العمالة في الولايات المتحدة، بينما يصعب أن نتبين بوضوح أي أثر إيجابي على النمو في كل من اليابان وأوروبا. وربما كان هذا الاختلاف، على الأقل في جانب منه، نتيجة للمستوى المنخفض نسبيا لمرونة أسواق العمل وكفاءة قطاعات الخدمات في اليابان وأوروبا، لا سيما في قطاعات الاتصالات والتمويل والتوزيع. فجوانب الجمود هذه تحد من قدرة الشركات على استغلال الفرص الجديدة، بما في ذلك الفرص التي تتيحها تكنولوجيا المعلومات. فعلى سبيل المثال، يمكن أن تحد ممارسات التوظيف - التي تنص عليها اللوائح الرسمية أو القواعد النقابية أو حتى التي تنطوي عليها الثقافة السائدة بين العاملين - من قدرة الشركات على تقديم تعويضات تشجيعية ملائمة، أو تغيير مسؤوليات الموظفين الحاليين، أو فصل العمالة. والواقع أن الدراسات النظرية أكدت على أهمية تولي العمالة (والمديرين) مسؤوليات جديدة بصفة مستمرة لاكتساب الدراية العملية في سياق تراكم رأس المال البشري (Lucas, 1993). وبالمثل، فإن عدم كفاءة قطاع التوزيع لا يؤدي فقط إلى رفع أسعار سلع تكنولوجيا المعلومات، مما يعرقل اعتمادها، بل

التجارية والحكومية. فقد كان من المتوقع، على سبيل المثال، أن تؤدي التكنولوجيا القائمة على الأجهزة الإلكترونية الدقيقة المستخدمة في خطوط الإنتاج بالمصانع إلى رفع الكفاءة حتى في بيئات الأجور المنخفضة عن طريق خفض الفاقد وزيادة الإنتاجية. ولكن تحقيق هذه الكفاءة تطلب، كما أوضحت سلسلة من الدراسات الهندسية-الاقتصادية، توفر قدرة كبيرة على مراقبة الجودة، وهي القدرة التي كانت دالة للمعرفة الصناعية أكثر من كونها دالة للآلات المتطورة (Mody, Suri, and Sanders, 1992).

وتكتسب البنية التحتية للاتصالات أهمية قصوى. فبنية مستخدمي شبكة الإنترنت إلى عدد خطوط الهاتف تتباين عبر البلدان في نطاق أضيق بكثير من نطاق التباين في عدد خطوط الهاتف لكل فرد. ومن ثم فإن الطلب الكامن على وصلات شبكة الإنترنت يتقيد بمدى توفر وصلات خطوط الهاتف. بالرغم من التكاليف المرتفعة لوصلات الإنترنت في معظم البلدان النامية. وقد حققت الخصخصة مكاسب ملموسة في هذا الصدد، ولكن عملية إرساء عقود الخصخصة ومدى التنافس الناتج عنها في الأسواق لا يزالان محلا للخلاف. فعلى سبيل التحديد، ثبت أن الإشراف التنظيمي مسألة معقدة وملحفة، كما أنه ينطوي على مجال واسع للتجاوزات في إنفاذه. وثمة تحديات جديدة سيواجهها المستقبل المنظور في مجال وضع المعايير والقواعد التنظيمية، وفرض الضرائب على المعاملات الإلكترونية وإخضاعها للقواعد التنظيمية، واتخاذ إجراءات لمكافحة الاحتكار، وحماية الخصوصية.

وأخيرا، فإن اعتماد التكنولوجيا الجديدة وفعالية استخدامها على نطاق واسع يتطلبان المرونة التنظيمية والاستعداد لتحمل المخاطر.^{٢٠} فمثلا، كثيرا ما حالت الهياكل البيروقراطية الجامدة دون اتباع مسلك أكثر جرأة في اعتماد التكنولوجيا الجديدة، رغم ما ينطوي عليه ذلك من إمكانية رفع كفاءة تسخير الأجهزة الحكومية من أوجه متعددة. ومع أن هذا المفهوم يرتبط بنوعية رأس المال البشري، فهو يتخطاها ليشمل القدرة التنظيمية على رسم خطوات التغيير.

ونخلص من ذلك إلى أن الانخفاض غير المسبوق في أسعار تكنولوجيا المعلومات أدى إلى انتشارها بمعدل أسرع مما حدث في الثورات التكنولوجية السابقة. وصحيح أن هناك قيودا حقيقية حالية تعوق استخدام التكنولوجيا في أوجه أكثر إنتاجية، ولكن المرجح أن مواصلة الجهود

^{٢٠} تتأخر دراسة Abramowitz and David (1996) التي تتلخص من ضعف القدرة الاجتماعية.

الأثر في الولايات المتحدة في أواخر التسعينات، فقد جاءت النتائج مختلطة في حالة الاقتصادات المتقدمة الرئيسية الأخرى (Marquez, 2001). وراجع أيضا (Glick and Rogoff, 1995). وبصورة أعم، يؤدي عدم اليقين بشأن الأثر الحالي والمتوقع لتكنولوجيا المعلومات على نمو الإنتاجية في البلدان المختلفة إلى صعوبة تقدير مدى مسؤولية العوامل الهيكلية أو الدورية عن اختلالات الحساب الجاري العالمي.

ويتبين بجملة من تجربة السبعينات صعوبة تقدير الناتج الممكن تقديرا صحيحا في وقت يتسم فيه نمو الإنتاجية بالتغير المستمر. ففي الولايات المتحدة، أخفقت التقديرات الرسمية الأنية للناتج الممكن التي استخدمها بنك الاحتياطي الفيدرالي في رصد تباطؤ نمو الإنتاجية الذي حدث في أوائل السبعينات (أنظر الشكل البياني ٣-١٢، ودراسة Orphanides, 2000). ونتيجة لذلك، ضمن جملة أسباب أخرى، ربما حاولت السياسة النقدية تثبيت الناتج عند مستوى شديد الارتفاع، فأسهمت في تصاعد معدل التضخم. وبصورة أعم، في حالة عدم التأكيد من مال نمو الإنتاجية تتزايد بمعدل سريع تكاليف اتخاذ موقف غير ملائم على صعيد السياسات، مثلما يوضح الفصل الثاني بعدد أكتوبر ٢٠٠٠ من تقرير اتفاق الاقتصاد العالمي وكما ورد ذكره في الملحق الثاني بالفصل الأول من هذا التقرير.

كيف يتسنى صياغة سياسات الاقتصاد الكلي في وجود "عداد سرعة معطل" إن مرور هيكل الاقتصاد ببعض التغيرات يوجب على صانعي السياسات إعطاء وزن أكبر للملاحظات الأخيرة التي تعكس التغيرات الحادة، وإيلاء وزن أقل للملاحظات الملاحظة في الماضي البعيد التي لا تعكس هذه التغيرات. وبالمثل، يجب أن يركز صانعو السياسات على المتغيرات المشاهدة مثل التضخم الجاري أكثر من تركيزهم على المفاهيم غير المنظورة، مثل فجوة الناتج، التي تعتمد على البيانات التاريخية (راجع Orphanides, 1998) و (Swanson, 2000). وبعبارة أخرى، يجب على صانعي السياسات إصدار ردود أفعال "أخف" إزاء المؤشرات الأقل مصداقية. وهناك أدلة على أن الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي كان يعطي في أواخر التسعينات وزنا أقل لفجوة الناتج ومعدل البطالة، ووزنا أكبر للتضخم وطاققة واسعة من مؤشرات الإنذار المبكر ببدء ظهور التضخم، بما في ذلك أوضاع الائتمان والرواتب

قد يمنع كذلك استخدامها بصورة فعالة أيضا - بأن يتسبب مثلا في حدوث زيادة كبيرة في الوقت الذي يستغرقه التسليم (Mann, Eckert, and Knight, 2000).

ويمكن أن تتوغل آثار ثورة تكنولوجيا المعلومات على السياسات الهيكلية إلى أعماق أبعد، فتصل إلى الدعائم التي تستند إليها النظم الاقتصادية القائمة على قواعد السوق، فاستخدام تكنولوجيا المعلومات، وما يرتبط به من إعادة تنظيم للنشاط الاقتصادي، يؤدي بصورة شبه حتمية إلى خلق تحديات جديدة أمام نظم التعليم وكذلك أمام الترتيبات القانونية والمؤسسية القائمة، على غرار ما أوضحته الثورات التكنولوجية السابقة. ففي الولايات المتحدة، حفز على الابتكار في القرن التاسع عشر وضع نظام براءات الاختراع، وخصوصا نمو دور الوسطاء (الوكلاء والمحامين) الذين تخصصوا في حقوق براءات الاختراع، وذلك قبل ظهور مؤسسات الأعمال الكبيرة بفترة طويلة وإنشائها معامل بحث وتطوير في داخلها (Lamoreaux and Sokoloff, 1999). وبالمثل، فإن ظهور الإنتاج بالجملة والشركات الكبيرة والسوق الشاملة للقارة بأسرها في الولايات المتحدة عند أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين لم يتطلب إجراء تحسينات في تكنولوجيا الإنتاج فحسب وإنما أيضا إدخال تغييرات قانونية ومؤسسية مثل المسؤولية المحدودة والنشاط المصرفي الاستثماري والسوق المشتركة وسياسة مكافحة الاحتكار (DeLong, 2001).

سياسات الاقتصاد الكلي في ظل عدم اليقين بشأن مستقبل الإنتاجية

تتأثر سياسات الاقتصاد الكلي تأثرا بالغيا بحالة عدم اليقين السائدة بشأن الحجم الدقيق لتسارع الإنتاجية الأساسية والمدة المرجحة لاستمراره. وعلى وجه التحديد، يؤدي عدم اليقين هذا إلى تعقيد عملية تقدير مدى استمرارية كل من مركز الحساب الجاري الخارجي والناتج الممكن. ففيما يتعلق بالحساب الجاري الخارجي، تخبرنا النظرية الاقتصادية بأن حدوث صدمة إيجابية في إنتاجية بلد معينه تميل إلى زيادة عجز الحساب الجاري الخارجي من خلال ما تؤدي إليه من زيادة الاستثمارات (نتيجة لزيادة الناتج الحدي لرأس المال) وانخفاض المدخرات (حيث تتوقع الأسر الحصول على دخل أكبر في المستقبل). ومع أن الدراسات التجريبية التي أجريت مؤخرا تتضمن أدلة مؤيدة لحدوث هذا

والأجور وتكاليف العمالة الأخرى وهوامش الربح والبورصة والمجملات النقدية.^{٢١}

وكما هي الحال بالنسبة للسياسة النقدية، فإن تأثير زيادة عدم اليقين بشأن نمو الإنتاجية على سياسة المالية العامة المضادة للاتجاهات الدورية يتمثل في إعطاء وزن أكبر للمؤشرات المشاهدة في الماضي القريب وليس للأنماط التاريخية. وفيما يتعلق بأهداف المالية العامة متوسطة الأجل، تستدعي زيادة عدم اليقين بشأن نمو الإنتاجية قدراً أكبر من الحرص في وضع توقعات الميزانية، لأن عنصر الاقتصاد السياسي في عملية وضع الميزانية يفيد بأن إنفاق الإيرادات غير المتوقعة أسهل من تعويض العجز غير المتوقع.

الآثار طويلة الأجل على سياسات الاقتصاد الكلي

يمكن أن تحدث تكنولوجيا المعلومات أثراً عميقة على سياسة المالية العامة والسياستين المالية والنقدية على المدى الطويل. وأول هذه الآثار هو أن تكنولوجيا المعلومات تنطوي على إمكانية تحقيق تحول في أسلوب عمل الحكومات، فيمقدور الحكومات استخدام تكنولوجيا المعلومات في تحسين أساليب مشتريات السلع والخدمات، وجودة الخدمات الحكومية وأساليب تقديمها، لا سيما المعلومات؛ وكفاءة تقديم الطلبات وسداد الضرائب. غير أن تكنولوجيا المعلومات قد تؤثر سلباً على قدرة الحكومة على تحصيل ضرائب معينة، مثل ضرائب المبيعات في الولايات المتحدة، وإن كانت التقديرات تشير إلى أن خسارة الإيرادات المرتبطة بذلك هي خسارة محدودة.^{٢٢} وعلاوة على ذلك، يمكن أن تزيد تكنولوجيا المعلومات من صعوبة تحديد المنشأة الدائمة الذي يقتضيه فرض الضريبة على مبيعات منتجات التكنولوجيا الرقمية، مثل الموسيقى، والصورة الفوتوغرافية، والمشورة الطبية والمالية، والخدمات التعليمية (Tanzi, 2000).

^{٢١} راجع Meyer, 2000. ومعايير اجتماعات لجنة السوق المفتوحة لنظام الاحتياطي الفيدرالي (Federal Open Market Committee) لشهري يونيو وأغسطس ٢٠٠٠.

^{٢٢} تشطع الولايات بتحصيل ضرائب المبيعات. وقد قضت المحكمة العليا الأمريكية بأن الولاية لا تتمتع باختصاص تحصيل الضريبة من تاجر من خارجها وليس له موظفون أو وجود حادي الأمر فيها. للاطلاع على مناقشة أكثر تفصيلاً لهذا القانون راجع U.S. General Accounting Office (2000). وتقدر دراسة Goolsbee (2001) الخسارة في الإيرادات بحوالي ٦١٤ مليون دولار (أقل من ٠.١٪ من إجمالي الناتج المحلي) في عام ١٩٩٩، وأنها ستصل إلى ٦.٨٨ بليون دولار (٠.٦٪ من إجمالي الناتج المحلي) في عام ٢٠٠٤.

الشكل البياني ٣-١٣: الولايات المتحدة: التقديرات الرسمية لتطورات فجوة الناتج^١

(/ من إجمالي الناتج المحلي الممكن)

وضع صانعو السياسات تقديرات شديدة القصور لفجوة الناتج في السبعينات، مما جعل السياسة النقدية تتخذ موقفاً تيسيراً فيما بعد أنه كان مغرماً في التوسع.



المصدر: Orphanides (2000).

^١ فيما عدا السلسلة الزمنية النهائية. يوضح كل خط السلسلة الزمنية لفجوة الناتج على أساس البيانات المتاحة في الربع الأول من السنة المشار إليها. والسلسلة الزمنية النهائية مقرة باستخدام البيانات المتاحة في نهاية عام ١٩٩١.

فيها على الإرشاد وليس على القواعد المفصلة والاعتماد بدرجة أكبر على اشتراطات الإفصاح المحسنة والتوسع في عملية الإشراف لتشمل مقدمي الخدمات المالية الجدد.

خاتمة

سارت ثورة تكنولوجيا المعلومات حتى الآن على نمط الثورات التكنولوجية السابقة بشكل عام، بما في ذلك مرورها بمرحلة أولى تميزت بدورة انتعاش وكساد في أسعار أسهم الشركات صاحبة المنتجات المبتكرة، وكذلك في الإنفاق على السلع التي تجسد التكنولوجيا الجديدة، وتختلف ثورة تكنولوجيا المعلومات عن الثورات التكنولوجية السابقة من حيث عولمة الإنتاج التي وثقت الروابط الحقيقية والمالية بين البلدان. ويعني النمو السريع في إنتاج سلع تكنولوجيا المعلومات أن التغيرات في أوضاع الطلب العالمي، التي تحركها في الأساس الاقتصادات المتقدمة المستخدمة لتكنولوجيا المعلومات، لها تأثير كبير على صادرات البلدان المنتجة لتكنولوجيا المعلومات. ومع أن صدمات الطلب الإيجابية ساعدت على إعطاء دفعة لإنتاج تكنولوجيا المعلومات في عامي ١٩٩٩ و ٢٠٠٠، فإن الهبوط الحاد الحالي في الإنفاق العالمي على تكنولوجيا المعلومات يمثل عبئا معوقا ثقيلا على كاهل هذه البلدان المنتجة لتكنولوجيا المعلومات.

وبصرف النظر عن التأثير السلبي للهبوط الحاد الحالي في أسواق تكنولوجيا المعلومات على بعض البلدان، فإن المنافع الاقتصادية لثورة تكنولوجيا المعلومات ملموسة بالفعل ويرجع لها أن تستمر. وتتركز المنافع المحققة حتى الآن في انخفاض الأسعار النسبية لأشباه الموصلات وأجهزة الكمبيوتر، وهي تتحقق لمستخدمي هذه المنتجات في المقام الأول. وهناك أدلة على أن نمو الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج في مجال تكنولوجيا المعلومات والتعميق الرأسمالي المرتبط بهذه التكنولوجيا قد أعطيا دفعة لنمو إنتاجية العمالة في بعض البلدان، ومن المرجح أن تشهد السنوات القادمة عددا متزايدا من عمليات إعادة التنظيم للأنشطة الاقتصادية في طائفة متنوعة من البلدان للاستفادة من تكنولوجيا المعلومات، مما يساعد على تحقيق المزيد من المنافع في هذا الميدان. كذلك أدى انخفاض الأسعار النسبية لسلع تكنولوجيا المعلومات إلى زيادات كبيرة في قانص المستهلك في البلدان المستخدمة لتكنولوجيا المعلومات. وعلى الرغم من انتشار التكنولوجيا بمعدل سريع نسبيا في شتى أرجاء العالم، فمن المرجح أن تستفيد الاقتصادات المتقدمة من ثورة تكنولوجيا المعلومات في

كذلك فإن تكنولوجيا المعلومات تتطوي على إمكانية خفض الطلب على احتياطات البنوك المودعة لدى البنك المركزي، مما يمكن أن يؤثر على قدرة البنك المركزي على توجيه السياسة النقدية. فالبنوك المركزية تتمتع بقوة هائلة في الوقت الحالي، بالرغم من صغر حجم ميزانيتها العمومية مقارنة بالميزانية العمومية للقطاع الخاص. لأن القاعدة النقدية - لا سيما احتياطات البنوك لدى البنك المركزي - هي وسيلة التسوية النهائية. ويمكن لتكنولوجيا المعلومات أن تسمح للقطاع الخاص بإجراء التسويات النهائية دون الحاجة إلى المقاصة عن طريق البنك المركزي. فعلى سبيل المثال، تستطيع الأطراف الخاصة تسوية معاملة ما عن طريق تحويل الثروة من حساب إلكتروني إلى آخر، وفق طرق حساب متفق عليها سلفا تحدد أي الأصول المالية باعها المشتري واشتراها البائع (King, 1999)، ومفتاح أي تطور على هذا النحو هو قدرة نظم المعلومات والاتصالات على إتاحة التحقق الآني من الجدارة الائتمانية، ومن ثم تمكين القطاع الخاص من إجراء تسوية إجمالية نهائية في الوقت الحقيقي. ومع أن الحاجة ستتشأ لضمان سلامة النظم المستخدمة لأغراض التسوية، فإن القاعدة النقدية لن تظل صاحبة الدور الأوحد وستفقد البنوك المركزية قدرتها على تنفيذ السياسة النقدية. ولكن المرجح أن يظل الطلب على احتياطات البنوك لدى البنك المركزي قويا لسنوات عديدة، نظرا للدور المحوري الحالي لتلك الاحتياطات في التسوية النهائية (Cecchetti, 2001).

وأخيرا، فمع اعتماد صناعة الخدمات المالية لتكنولوجيا المعلومات، سيقتضي الأمر استجابة أجهزة التنظيم والرقابة على النظم المالية. فثورة تكنولوجيا المعلومات ماضية في إحداث تحول في الخدمات المالية عن طريق تغيير سرعة المعلومات والحساب والاتصال ونطاق وطبيعة كل منها. وتقوم المؤسسات المالية بتقديم خدمات جديدة، واستحداث عمليات جديدة، كما تواجه منافسة أعنف من المؤسسات غير المالية. ومن الضروري أن تتأقلم وظيفة إدارة المخاطر في البنوك على مواجهة مخاطر أكبر على صعيد العمليات (استخدام التكنولوجيا التي تزداد تعقيدا بمرور الوقت من قبل موظفين غير محيطين بها إحاطة كاملة) وفي تحديد مواقع الأطراف المقابلة (ستزداد صعوبة تحديد الموقع المادي أو القانوني للمؤسسة المالية) والمخاطر النظامية (بدا بالحوادث التي تتعرض لها البرمجيات العادية أو شبكة الإنترنت وانتهت بمحاولات تخريبهما) (Turner, forthcoming)، وعند رصد ومواجهة تحديات جديدة، يتعين إضفاء المرونة على عملية الإشراف التحوطي والتركيز

المدى القريب أكثر من استغادة البلدان النامية منها. أما على المدى البعيد، فإن توزيع هذه المنافع سيعتمد على الخصائص القطرية أكثر من اعتماده على الدخول النسبية. وتقترن ثورة تكنولوجيا المعلومات بآثار مهمة على صعيد السياسات، إذ يجب أن تشجع السياسات الهيكلية اعتماد هذه التكنولوجيا على نطاق واسع واستخدامها على نحو فعال. وذلك بسبل منها إضفاء مزيد من المرونة على أسواق العمل وتعزيز كفاءة قطاعات الخدمات، ونظرا لعدم اليقين السائد بشأن الحجم الدقيق لتسارع الإنتاجية والمدى المتوقع لاستمراريته، يجب على صانعي السياسات إعطاء وزن أقل للمتغيرات التي ازدادت غموضا، مثل فجوة الناتج، ووزن أكبر للمتغيرات المشاهدة، مثل التضخم الفعلي ومجموعة واسعة من مؤشرات التضخم المستقبلي.

المراجع

- Abramovitz, Moses, and Paul A. David, 1996, "Convergence and Deferred Catch-up: Productivity Leadership and the Waning of American Exceptionalism," in *The Mirror of Economic Growth*, ed. by Ralph Landau, Timothy Taylor, and Gavin Wright (Stanford: Stanford University Press).
- Autor, David H., Lawrence F. Katz, and Alan B. Krueger, 1998, "Computing Inequality: Have Computers Changed the Labor Market?" *Quarterly Journal of Economics*, Vol. 113 (November), pp. 1169-1213.
- Autor, David H., Frank Levy, and Richard J. Murnane, 2001, "The Skill Content of Recent Technological Change: An Empirical Investigation," NBER Working Paper No. 8337 (Cambridge, Mass.: National Bureau of Economic Research).
- Baily, Martin, and Robert Lawrence, 2001, "Do We Have a New E-Economy," NBER Working Paper No. 8243 (Cambridge, Mass.: National Bureau of Economic Research).
- Bank for International Settlements, 2001, *71st Annual Report* (Basel: BIS).
- Basu, Susanto, John G. Fernald, and Matthew D. Shapiro, 2001, "Productivity Growth in the 1990s: Technology, Utilization, or Adjustment?" NBER Working Paper No. 8359 (Cambridge, Mass.: National Bureau of Economic Research).
- Bayoumi, Tamim, and Markus Haacker, 2001, "It's Not What You Make, It's How You Use IT" (unpublished; Washington: International Monetary Fund, Research Department).
- Berman, Eli, John Bound, and Stephen Machin, 1998, "Implications of Skill-Biased Technological Change: International Evidence," *Quarterly Journal of Economics*, Vol. 113 (November), pp. 1245-79.
- Bresnahan, Timothy F., Erik Brynjolfsson, and Lorin M. Hitt, 1999, "Information Technology, Workplace Organization, and the Demand for Skilled Labor: Firm-Level Evidence," NBER Working Paper No. 7136 (Cambridge, Mass.: National Bureau of Economic Research).
- Brookes, Martin, and Zaki Wahhaj, 2000, "Is the Internet Better Than Electricity?" *Global Economics Papers* No. 49, Goldman Sachs (New York: Goldman Sachs).
- Brooks, Robin, and Luis Catão, 2000, "The New Economy and Global Stock Returns," IMF Working Paper No. 00/216 (Washington: International Monetary Fund).
- Brynjolfsson, Erik, 1996, "The Contribution of Information Technology to Consumer Welfare," *Information Systems Research*, Vol. 7 (September), pp. 281.
- , and Lorin M. Hitt, 2000, "Beyond Computation: Information Technology, Organizational Transformation, and Business Performance," *Journal of Economic Perspectives*, Vol. 14 (Fall), pp. 23-48.
- Cardarelli, Roberto, 2001, "Is Australia a 'New Economy'?" in *Australia: Selected Issues and Statistical Appendix*, IMF Country Report No. 01/55 (Washington: International Monetary Fund).
- Caselli, Francesco, and Wilbur John Coleman II, 2001, "Cross-Country Technology Diffusion: The Case of Computers," NBER Working Paper No. 8130 (Cambridge, Mass.: National Bureau of Economic Research).
- Cecchetti, Stephen G., 2001, "The New Economy and the Challenges for Monetary Policy," paper for a conference on "New Technologies: Consequences and Challenges for Central Banks," Banque de France, February 1-9. Available on the Internet at http://www.econ.ohio-state.edu/cecchetti/pub_fed_papers.shtml.
- Colecchia, Alessandra, 2001, "The Impact of Information and Communications Technologies on Output Growth: Issues and Preliminary Findings," OECD Directorate for Science, Technology, and Industry Working Paper No. 11 (Paris: Organization for Economic Cooperation and Development).
- Crafts, Nicholas, 2000, "The Solow Productivity Paradox in Historical Perspective," paper presented to the conference on "Long-Term Trends in the World Economy," University of Copenhagen, December.

- , 2001, "Historical Perspectives on the Information Technology Revolution" (unpublished; Washington: International Monetary Fund, Research Department).
- Crépon, Bruno, and Thomas Heckel, 2000, "La Contribution de l'Information à la Croissance Française: Une Mesure à partir des Données d'Entreprises," *Economie et Statistique*, No. 339/340 pp. 93–116.
- Dasgupta, Susmita, Somik Lall, and David Wheeler, 2001, "Policy Reform, Economic Growth and the Digital Divide: An Econometric Analysis," Development Research Group Working Paper No. 2567 (Washington: World Bank).
- Daveri, Francesco, 2001, "Information Technology and Growth in Europe" (unpublished: Parma: University of Parma).
- David, Paul A., 1990, "The Dynamo and the Computer: An Historical Perspective on the Modern Productivity Paradox," *American Economic Review, Papers and Proceedings*, Vol. 80 (May), pp. 355–61.
- , 2000, "Understanding Digital Technology's Evolution and the Path of Measured Productivity Growth: Present and Future in the Mirror of the Past," in *Understanding the Digital Economy*, ed. by Erik Brynjolfsson and Brian Kahin (Cambridge, Mass.: MIT Press).
- DeLong, Bradford, forthcoming, "Do We Have a 'New' Macroeconomy?" in *Innovation Policy and the Economy, Volume 2*, ed. by Adam Jaffee, Joshua Lerner, and Scott Stern (Cambridge, Mass.: MIT Press).
- , 2001, "A Historical Perspective on the New Economy," remarks prepared for the Montreal New Economy Conference, June. Available on the Internet at www.econ161.berkeley.edu.
- De Masi, Paula, 2000, "Does the Pickup in Productivity Growth Mean That There is a New Economy?" in *United States: Selected Issues*, IMF Staff Country Report No. 00/112 (Washington: International Monetary Fund).
- DiNardo, John E., and Jorn-Steffen Pischke, 1997, "The Returns to Computers Revisited: Have Pencils Changed the Wage Structure Too?" *Quarterly Journal of Economics*, Vol. 112 (February), pp. 291–303.
- Deutsche Bundesbank, 2000, "Problems of International Comparisons of Growth Caused by Dissimilar Methods of Deflation, With IT Equipment in Germany and the United States as a Case in Point," in *Monthly Report*, August.
- , 2001, "Problems of International Comparisons of Growth—A Supplementary Analysis," Appendix in *Monthly Report*, May.
- Estevão, Marcello, and Joaquim Levy, 2000, "The New Economy in France: Development and Prospects," in *France: Selected Issues*, IMF Staff Country Report No. 00/148 (Washington: International Monetary Fund).
- Fazzari, Steven, Glenn Hubbard, and Bruce Petersen, 1988, "Financing Constraints and Corporate Investment," *Brooking Paper on Economic Activity: 1*, Brookings Institution, pp. 141–206.
- Ferguson, Roger W., 2001, "The Productivity Experience of the United States: Past, Present, and Future," speech given at the U.S. Embassy, The Hague, Netherlands, June. Available on the Internet at www.federalreserve.gov/boarddocs/speeches/2001.
- Gertler, Mark, and Simon Gilchrist, 1994, "Monetary Policy, Business Cycles, and the Behavior of Small Manufacturing Firms," *Quarterly Journal of Economics*, Vol. 109, pp. 309–40.
- Glaeser, Edward L., 1998, "Are Cities Dying?" *Journal of Economic Perspectives*, Vol. 12 (Spring), pp. 139–60.
- Glick, Reuven, and Kenneth Rogoff, 1995, "Global versus Country-Specific Productivity Shocks and the Current Account," *Journal of Monetary Economics*, Vol. 35 (February), pp. 159–92.
- Goolsbee, Austan, 2001, "The Implications of Electronic Commerce for Fiscal Policy (and Vice Versa)," *Journal of Economic Perspectives*, Vol. 15 (Winter), pp. 13–23.
- Gordon, Robert J., 2000, "Does the 'New Economy' Measure up to the Great Inventions of the Past?" *Journal of Economic Perspectives*, Vol. 14 (Fall), pp. 49–74.
- Gramlich, Edward M., 2001, "The Productivity Growth Spurt in the United States," speech before the International Bond Congress, London, February 20. Available on the Internet at www.federalreserve.gov/boarddocs/speeches/2001.
- Greenspan, Alan, 2001a, "Economic Developments," speech before the Economic Club of New York, May 24. Available on the Internet at www.federalreserve.gov/boarddocs/speeches/2001.
- , 2001b, "The Growing Need for Skills in the 21st Century," speech before the U.S. Department of Labor, June 20. Available on the Internet at www.federalreserve.gov/boarddocs/speeches/2001.
- Gust, Christopher, and Jaime Marquez, 2000, "Productivity Developments Abroad," *Federal Reserve Bulletin*, The Federal Reserve Board (October).

- Haacker, Markus, and James Morsink, 2001, "You Say You Want A Revolution: Information Technology and Growth" (unpublished, Washington: International Monetary Fund, Research Department).
- Hall, Robert E., 2001, "Struggling to Understand the Stock Market," *American Economic Review, Papers and Proceedings*, Vol. 91 (May), pp. 1–11.
- Hanke, Gary R., 1970, *Railways and Economic Growth in England and Wales, 1840–1870* (Oxford: Clarendon Press).
- Hicks, John, 1982, "Are there Economic Cycles?" in *Money, Interest, and Wages: Collected Essays on Economic Theory*, Vol. 2, ed. by John Hicks (Oxford: Basil Blackwell).
- Hubbard, R. Glenn, 1998, "Capital-Market Imperfections and Investment," *Journal of Economic Literature*, Vol. 36 (March), pp. 193–225.
- International Telecommunications Union, 1999, *Statistical Yearbook* (Geneva: International Telecommunications Union).
- Japan, Economic Planning Agency, 2000, *Keizai Hakusho* (Economic Survey of Japan), in Japanese and English (Tokyo: Economic Planning Agency).
- Jorgenson, Dale W., 2001, "Information Technology and the U.S. Economy," *American Economic Review*, Vol. 91 (March), pp. 1–32.
- , and Kevin J. Stiroh, 2000, "Raising the Speed Limit: U.S. Economic Growth in the Information Age," *Brookings Papers on Economic Activity: 1*, Brookings Institution, pp. 161–67.
- J.P. Morgan Chase & Co., 2001, "The Asian Growth Hit From the U.S. Tech. Slowdown," in *Asia Economic Viewpoint* (February).
- Kelkar, Vijay Laxman, 1982, "Long-Term Growth Possibilities in the OECD Economies: An Alternative View," in *Trade and Development Report* (Geneva: United Nations Conference on Trade and Development).
- King, Mervyn, 1999, "Challenges for Monetary Policy: New and Old," in *New Challenges for Monetary Policy*, by the Federal Reserve Bank of Kansas City (Kansas City, MO: Federal Reserve Bank of Kansas City).
- Kodres, Laura, forthcoming, "The New Economy in the United Kingdom," in an IMF Country Report.
- Lamoreaux, Naomi R., and Kenneth L. Sokoloff, 1999, "Inventive Activity and the Market for Technology in the United States, 1840–1920," NBER Working Paper No. 7107 (Cambridge, Mass.: National Bureau of Economic Research).
- Landefeld, J. Steven, and Barbara M. Fraumeni, 2001, "Measuring the New Economy," *Survey of Current Business* (March), pp. 23–40.
- Landefeld, J. Steven, and Robert Parker, 1998, "BEA's Chain Indexes, Time Series, and Measures of Long-Term Economic Growth," *Survey of Current Business* (May), pp. 58–68.
- Lee, Frank C., and Dirk Pilat, 2001, "Productivity Growth in ICT-Producing and ICT-Using Industries—A Source of Growth Differentials in the OECD?" OECD Directorate for Science, Technology, and Industry Working Paper No. 3 (Paris: Organization for Economic Cooperation and Development).
- Lee, Il-Houng, and Yougesh Khatri, 2001, "The Role of the New Economy in East Asia" (unpublished; Washington: International Monetary Fund, Asia and Pacific Department).
- Lee, Jong-Wha, 2000, "Education for Technology Readiness: Prospects for Developing Countries," background Paper for the *Human Development Report 2001*, United Nations Development Programme (New York: UNDP).
- Lequiller, François, 2001, "La Nouvelle Economie et la Mesure de la Croissance du PIB," Serie des documents de travail de la Direction des Etudes et Syntheses Economiques, INSEE (Paris, February).
- Litan, Robert E., and Alice M. Rivlin, 2000, "The Economy and the Internet: What Lies Ahead?" Brookings Conference Report No. 4, Brookings Institution.
- Lucas, Robert E., Jr., 1993, "Making a Miracle," *Econometrica*, Vol. 61 (March), pp. 251–72.
- Mairesse, Jacques, Gilbert Cette, and Yussuf Kocoglu, 2000, "Les Technologies de l'Information et de la Communication en France: Diffusion et Contribution à la Croissance," *Economie et Statistique*, No. 339/340, pp. 117–46.
- Mann, Catherine L., Sue E. Eckert, and Sarah Cleeland Knight, 2000, *Global Electronic Commerce: A Policy Primer* (Washington: Institute for International Economics).
- Marquez, Jaime, 2001, "Reassessing Explanations of the Inverse Relation Between Private Investment and the Current Account" (unpublished; Washington: Federal Reserve Board).
- Meyer, Laurence H., 2000, "Structural Change and Monetary Policy," remarks prepared for the Joint Conference of the Federal Reserve Bank of San Francisco and the Stanford Institute for Economic Policy Research, San Francisco, March. Available on

- the Internet at www.federalreserve.gov/boarddocs/speeches/2001.
- Mitchell, Brian R., 1988, *British Historical Statistics* (Cambridge: Cambridge University Press).
- Mody, Ashoka, Rajan Suri, and Jerry Sanders, 1992, "Keeping Pace with Change: Organizational and Technological Imperatives," *World Development*, Vol. 20 (December), pp. 1797–816.
- Myers, Stewart, 1977, "Determinants of Corporate Borrowing," *Journal of Financial Economics*, Vol. 5 (November), pp. 147–75.
- , and Nicolas Majluf, 1984, "Corporate Financing and Investment Decisions When Firms Have Information that Investors do not Have," *Journal of Financial Economics*, Vol. 13 (June), pp. 187–221.
- Nordhaus, William, 2001, "Productivity Growth and the New Economy," NBER Working Paper No. 8096 (Cambridge, Mass.: National Bureau of Economic Research).
- Oliner, Stephen D., and Daniel E. Sichel, 2000, "The Resurgence of Growth in the Late 1990s: Is Information Technology the Story," *Journal of Economic Perspectives*, Vol. 14 (Fall), pp. 3–22.
- OECD, 2000, *OECD Information Technology Outlook: ICTs, E-Commerce, and the Information Economy* (Paris: Organization for Economic Cooperation and Development).
- Orphanides, Athanasios, 1998, "Monetary Policy Evaluation with Noisy Information," Finance and Economics Discussion Paper No. 1998–50 (Washington: Board of Governors of the Federal Reserve System).
- , 2000, "The Quest for Prosperity Without Inflation," European Central Bank Working Paper No. 15 (Frankfurt: European Central Bank).
- Oulton, Nicholas, 2001, "ICT and Productivity Growth in the United Kingdom," Bank of England Working Paper No. 140 (London: Bank of England, July).
- Pohjola, Matti, 2000, "Information Technology and Economic Growth: A Cross-Country Analysis," World Institute for Development Economics Research Working Paper No. 173 (Helsinki: United Nations University).
- Portes, Richard, and Helene Rey, 1999, "The Determinants of Cross-Border Equity Flows," NBER Working Paper No. 7336 (Cambridge, Mass.: National Bureau of Economic Research).
- Reed Electronics Research, 2001, *Yearbook of World Electronics Data* (Reed Business Information Ltd.).
- Roeger, Werner, 2001, "The Contribution of Information and Communication Technologies to Growth in Europe and the United States: A Macroeconomic Analysis," *Economic Papers*, No. 147, European Commission (January).
- Schreyer, Paul, 2000, "The Contribution of Information and Communication Technology to Output Growth: A Study of the G7 Countries," OECD Directorate for Science, Technology, and Innovation Working Paper No. 2000/2 (Paris: Organization for Economic Cooperation and Development).
- , 2001, "Computer Price Indices and International Growth and Productivity Comparisons," OECD Statistics Directorate (unpublished; Paris: Organization for Economic Cooperation and Development).
- Senhadji, Abdelhak, 1998, "Time Series Estimation of Structural Import Demand Equations: A Cross-Country Analysis," *IMF Staff Papers*, International Monetary Fund, Vol. 45 (June), pp. 236–68.
- Stiroh, Kevin J., 2001, "Information Technology and the U.S. Productivity Revival: What Do the Industry Data Say?" Staff Report No. 115 (New York: Federal Reserve Bank of New York).
- Swanson, Eric T., 2001, "On Signal Extraction and Non-Certainty-Equivalence in Optimal Monetary Policy Rules," Finance and Economics Discussion Paper No. 2000–32 (Washington: Board of Governors of the Federal Reserve System).
- Tanzi, Vito, 2000, "Globalization, Technological Developments, and the Work of Fiscal Termites," IMF Working Paper No. 00/181 (Washington: International Monetary Fund).
- Tevlin, Stacey, and Karl Whelan, 2000, "Explaining the Investment Boom of the 1990s," Finance and Economics Discussion Series No. 2000–11 (Washington: Board of Governors of the Federal Reserve System).
- Turner, Philip, forthcoming, "Policy, Regulatory, and Legal Issues Associated with E-Finance in Emerging Markets," in *Open Doors: Foreign Participation in Financial Systems in Developing Countries* (Washington: Brookings Institution).
- U.S. Council of Economic Advisers, 2001, *Economic Report of the President* (Washington: U.S. Government Printing Office).
- U.S. Department of Commerce, Bureau of Economic Analysis (for hedonic price indices). Available on the Internet at <http://www.bea.doc.gov/bea/dn/nipaweb/>
- U.S. General Accounting Office, 2000, "Sales Taxes: Electronic Commerce Growth Presents Challenges,

- Revenue Losses are Uncertain," Report to Congressional Requesters, GAO/GGD/OCE-00-165 (Washington).
- Van Ark, Bart, 2001, "The Renewal of the Old Economy: Europe in an Internationally Comparative Perspective" (unpublished; Groningen: University of Groningen).
- Vavares, Chris, Joel Prakken, and Lisa Guirl, 1998, "Macro Modeling with Chain-Type GDP," *Journal of Economic and Social Measurement*, Vol. 24, No. 2, pp. 123-42.
- Wadhvani, Sushil, 2000, "Monetary Challenges in a New Economy," speech to the Hong Kong and Shanghai Banking Corporation Global Investment Seminar, October. Available on the Internet at www.bankofengland.co.uk/speeches/speech103.pdf.
- Whelan, Karl, 2000, "A Guide to the Use of Chain Aggregated NIPA Data," Finance and Economics Discussion Paper No. 2000-35 (Washington: Board of Governors of the Federal Reserve System).
- White, Eugene N., 1990, "The Stock Market Boom and Crash of 1929 Revisited," *Journal of Economic Perspectives*, Vol. 4 (spring), pp. 67-83.
- Woodruff, William, 1966, *The Impact of Western Man* (London: Macmillan).
- World Information Technology Services Alliance (WITSA), 2001, *Digital Planet*.

سياسات الاقتصاد الكلي المحلية والسياسات المالية ضعيفة أو غير متناسقة، أو إذا لم تكن الأنظمة المالية متطورة بالقدر الكافي للتعامل مع تدفقات رؤوس الأموال الكبيرة.

ويبدأ الفصل بتوثيق زيادة التكامل المالي خلال العقود الثلاثة الماضية باستخدام مقياسين متكاملين لتحرير الحساب الرأسمالي، أحدهما لم يطبق على نطاق واسع في التحليلات السابقة، ويشير المقياسان إلى أن البلدان الصناعية قامت بتحرير حساباتها الرأسمالية في وقت مبكر بينما كان تحول البلدان النامية نحو تحرير هذا الحساب بطيئاً بوجه عام، لكنه ازداد سرعة في أوائل التسعينات، ثم يجري استخدام المقياسين لرؤية ما إذا كان الأداء الاقتصادي في البلدان ذات الحسابات الرأسمالية الأكثر انفتاحاً قد حقق أداءاً اقتصادياً أفضل منه في البلدان ذات الحسابات الرأسمالية الأكثر تقييداً، ويكشف التحليل عن ضعف العلاقة بين النمو وتحرير الحساب الرأسمالي، كما يجد صعوبة، شأنه في ذلك شأن دراسات أخرى، في العثور على أدلة تؤكد وجود علاقة قوية بينهما. ومع ذلك فإن استخدام المقياس الجديد للانفتاح يشير إلى إمكانية تأثير تحرير الحساب الرأسمالي بدرجة ملموسة على الاستثمار والتطور المالي (إلى جانب الأثر الإيجابي للاستثمار الأجنبي المباشر على النمو في البلدان التي تتمتع برأس مال بشري كاف). ومن المقرر أن الأثر الناشئ عن عمليات التحرير "المعجودة" والذي ينتقل من خلال هاتين القناتين يؤدي إلى زيادة النمو بنسبة ٠.٥٪ أو أكثر سنوياً، لكن فتح الحساب الرأسمالي يمكن أن يستتبع تكاليف أيضاً إذا كان تتابع خطوات عملية التحرير وأسلوب تنفيذهما غير ملائمين، لا سيما مع ضعف الإطار المؤسسي. ويساعد هذا على تفسير ضعف العلاقة المباشرة بين التحرير والنمو.

وقبل تحليل هذه المسائل بمزيد من التفصيل، يتعين تحديد بعض التعاريف للمفاهيم الرئيسية، أولاً، يستخدم في هذا الفصل لفظ "التحرير" للإشارة إلى التحرير المالي الدولي - أو فتح الحساب الرأسمالي - بينما يستخدم لفظ "الانفتاح" للإشارة إلى مستوى التكامل، ويشير كلا

جاءت عولمة الاقتصاد العالمي مدفوعة بقوى متنوعة، وهي تنامي التجارة السلعية وتزايد تدفقات رؤوس الأموال الدولية وانتشار التكنولوجيا وتزايد حرية حركة العمالة. ويدرس هذا الفصل زيادة حركة رؤوس الأموال، لا سيما تأثير التكامل المالي الدولي على البلدان النامية. وقد تغيرت الآراء في هذا الصدد منذ أوائل التسعينات، حين تبين أن إلغاء قيود التنظيم المالي على الصعيد الدولي، وما يصاحبه من تدفقات رأسمالية من البلدان الصناعية إلى النامية، يعملان على إسراع وتيرة النمو واللاحق بركب التقدم. وقد اتضح أن تدفقات رؤوس الأموال الدولية تتطوي على مخاطر إلى جانب ما تحققه من منافع، وذلك بعد وقوع سلسلة من الأزمات المالية بدأت بأزمة الية سعر الصرف الأوروبية لدى البلدان الصناعية في عامي ١٩٩٢ و ١٩٩٣، ثم ما لبثت أن انتقلت إلى البلدان النامية بصورة أخطر بكثير مع وقوع أزمة "تكيلا" في المكسيك عام ١٩٩٥ والأزمة الآسيوية في ١٩٩٧-١٩٩٨ ثم أزمستي روسيا وأمريكا اللاتينية في ١٩٩٨-٢٠٠٠.

ولا شك أن فتح السوق المالية على العالم الخارجي هو عملية معقدة وغالباً ما تكون بالغة الطول وتتضمن إلغاء القيود على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر والأدوات المالية قصيرة الأجل وطويلة الأجل. ويخصص الجزء الأكبر من هذا الفصل لتقييم ما ينطوي عليه تكامل الأسواق المالية الدولية من منافع صافية على صعيد الناتج، مع التركيز على القنوات التي قد تؤثر من خلالها تدفقات رؤوس الأموال من البلدان الصناعية إلى النامية على النشاط الاقتصادي في البلدان المتلقية. أما الجزء الباقي من الفصل فيعني بوصف الدروس المستفادة من تحديد تتابع خطوات عمليات التحرير، وعلى الجانب الإيجابي، يمكن أن يؤدي تخفيف الضوابط على رؤوس الأموال وزيادة حجم التدفقات الدولية منها إلى زيادة إمكانيات الاستثمار ونشر التكنولوجيا وتعميق أسواق رأس المال المحلية، غير أن التحرير يمكن أن يؤدي أيضاً إلى الإخلال بالاستقرار بجعل اقتصادات البلدان المتلقية عرضة للانعكاسات المفاجئة في اتجاه تدفقات رؤوس الأموال، وتزداد شدة هذا الخطر إذا كانت

المفهومين إلى درجة إلغاء القيود على المعاملات المالية القائمة على الجنسية أو الإقامة أو المرتبطة بمعاملات عبر الحدود.^١ وثانياً، تستخدم عبارة "التحرير المحلي" للإشارة إلى التحرير المالي المحلي الذي يرتبط بالحد من تشوهات النظام المالي المحلي. ورغم أن كلا من شكلي التحرير مهم ومكمل للآخر، فإن التركيز في هذا الفصل ينصب على آثار التحرير المالي الدولي.

الاتجاهات العامة في تحرير الحساب الرأسمالي وتدفقات رؤوس الأموال

يمكن القول بوجه عام إن تزايد الروابط المالية عبر البلدان، خاصة بين البلدان الصناعية والنامية، ارتبط بتحرير كل من الأسواق المالية الدولية والمحلية. ويصف هذا القسم الاتجاهات العامة في تحرير الحساب الرأسمالي والنمو السريع المرتبط به في تدفقات رؤوس الأموال الدولية.^٢

وقبل استعراض تجربة الثلاثين عاماً الماضية، تجدر الإشارة إلى درسين مستخلصين من التاريخ: أولاً، ارتبط الانفتاح التجاري عموماً، وكذلك انفتاح الأسواق المالية وإن كان بدرجة أقل، بارتفاع النمو نسبياً وزيادة التقارب عبر المناطق الجغرافية في العالم. وقد انطوى انهيار التجارة الدولية وتدفقات رؤوس الأموال أثناء فترة ما بين الحربين العالميتين على بطء في النمو وضعف في درجة التقارب. وعلى العكس من ذلك، شهد العالم منذ عام ١٩٥٠، حين حدث الانفتاح السريع أمام التجارة وفي الأسواق المالية، معدلات نمو مرتفعة وشيء من التقارب. وإن كان التقدم قد بلغ أسرع معدلاته في أوائل تلك الفترة حين كانت الروابط التجارية تتنامى بآسرع الخطوات.^٣ وثانياً، إن أسواق رأس المال المحررة التي تعد سمة من سمات قاعدة الذهب التقليدية قبل عام ١٩١٤ كانت تدعم تدفقات رؤوس أموال أكبر نسبياً مما هو الحال في عالم اليوم، لكنها تعرضت لأزمات مالية دولية أقل تواتراً وإخلالاً بالنتائج إلى حد ما

مقارنة بالأزمات المشاهدة منذ عام ١٩٧٢ (Bordo and others, 2001). ويبدو أن زيادة الاستقرار نسبياً في فترة ما قبل الحرب العالمية الأولى قد أثمر ارتفاعاً في درجة مصداقية السياسات المحلية المرتبطة بقاعدة الذهب، وتوثقاً في الروابط الثقافية بين بريطانيا (باعتبارها المقرض الرئيسي) وبين كثير من البلدان المقترضة المهمة، علاوة على أن معظم القروض كانت توجه لتمويل مشاريع السكك الحديدية وغيرها من مشاريع البنية التحتية، التي كان يمكن مراقبتها بسهولة والتي كانت تستخدم مباشرة في إنتاج الصادرات وبالتالي في اكتساب النقد الأجنبي.

لكن تجربة البلدان النامية في تحرير الحساب الرأسمالي منذ عام ١٩٧٠ اختلفت اختلافاً بيناً عن تجربة البلدان الصناعية. غير أن الباحثين يواجهون مشكلة مشتركة بين البلدان الصناعية والنامية عند محاولة قياس الانفتاح المالي (راجع الإطار ٤-١)، فالتحرير ينطوي على عملية معقدة للحد من الضوابط على طائفة كبيرة من الأصول، ونظراً للفروق الكبيرة في طبيعة المعوقات المختلفة التي وضعتها الحكومات للحد من حركة تدفقات رؤوس الأموال عبر الحدود وفي درجة كثافتها ومدى فعاليتها، فكثيراً ما تكون الفجوات كبيرة بين مجموعة المؤشرات المثالية من ناحية والمقاييس المتاحة في الواقع العملي من ناحية أخرى (راجع Eichengreen, 2001).

ويستخدم هذا الفصل مؤشرين مشتقين من منهجيات مختلفة لقياس تحرير الحساب الرأسمالي. وقد استخدمت معظم الأبحاث التجريبية المنهجية التي تتناول بالتحليل تأثير تحرير الحساب الرأسمالي مقياساً للتقييد يعتمد على القيود المفروضة على تدفقات رؤوس الأموال والمبلغة من السلطات الوطنية إلى صندوق النقد الدولي. ويقاس هذا المؤشر ضوابط رأس المال بصورة مباشرة، وتصنف فيه البلدان إما كبلدان منفتحة أو منغلقة، غير أن هذا المقياس بطبيعته لا يرصد الاختلافات في درجة التحرير؛ فمثلاً، قد يقوم بلد بتحرير جزء من فئات حسابه الرأسمالي وليس كل الفئات، ويمكن أن يظل مدرجاً ضمن البلدان المنغلقة طبقاً لمقياس

^١ تجب الإشارة إلى أن استخدام عبارة "الحساب الرأسمالي" لا يتسق مع المصطلحات الواردة في "نظام الحسابات القومية" لسنة ١٩٩٣، الذي تغير فيه الاسم من الحساب الرأسمالي إلى الحساب المالي، وتجنب الخلط، يستخدم هذا الفصل الاصطلاح الأقدم والأوضح عموماً.

^٢ يستند معظم التحليل في هذا الفصل إلى عينة من ٢٥ بلداً نامية مدرجة في الجدول ٢-٤ (علاوة على ٢٠ بلداً صناعياً في بعض الحالات). وبسبب قصور البيانات، يقدم تحليل الانحدار المشار إليه هنا نتائج عن ٢٨ بلداً نامياً، وبالنظر إلى طول فترة التحليل الوارد، فإن العديد من البلدان المنغلقة حالياً ضمن قائمة البلدان الصناعية (فهرس وإسرائيل وكوريا وسنغافورة) مدرج مع مجموعة البلدان النامية. وقد استبعدت البلدان التالية من التحليل، البلدان التي يقل عدد سكانها عن نصف مليون نسمة، والبلدان الفقيرة المثقلة بالديون (التي يتلقى معظمها تدفقات رسمية)، واقتصادات التحول (لعدة أسباب منها نقص البيانات)، وللاطلاع على دراسات حديثة عن البلدان الفقيرة المثقلة بالديون (هيبك) واقتصادات التحول، راجع غدي مايو وأكتوير ٢٠٠٠ من تقرير "آفاق الاقتصاد العالمي".

^٣ راجع غدي مايو ٢٠٠٠ من تقرير "آفاق الاقتصاد العالمي"، ودراسة O'Rourke (2001).

الإطار ٤-١: قياس تحرير الحساب الرأسمالي

يعتبر تقييم مدى تحرير الحساب الرأسمالي عملية معقدة، فيما يرجع بالدرجة الأولى إلى صعوبة القياس الكمي لمدى ضوابط رأس المال وفعاليتها، ولا يوجد أي مقياس يؤدي هذه الوظيفة بالشكل الأكمل. مما يزيد من أهمية دراسة النتائج المستخلصة باستخدام مؤشرات بديلة. ويستخدم هذا الفصل مقياسين مشتقين من منهجيات مختلفة لقياس فعالية ضوابط رأس المال. أما المقياس الأول المستخدم في معظم تحليلات التحرير السابقة فهو مقياس التقييد المصمم كمؤشر عمل/تعطل يكشف عن وجود القواعد التنظيمية أو القيود التي تعوق حركة تدفقات رؤوس الأموال عبر الحدود أو التي تميز بين هذه التدفقات على أساس جنسية الأطراف المتعاملة أو محل إقامتها. والمقياس الثاني والمكمل هو مؤشر تكامل الحساب الرأسمالي المستخدم في هذا الفصل (الذي لم يصبح متاحاً إلا مؤخراً)، وهو يقيس الانفتاح على أساس الأرصدة المقدرة لإجمالي الأصول والخصوم الأجنبية كنسبة من إجمالي الناتج المحلي.

ويأتي مقياس القيود من التقرير الذي يصدره صندوق النقد الدولي بعنوان التقرير السنوي حول ترتيبات وقيود الصرف (*Annual Report on Exchange Arrangements and Exchange Restrictions*)^١ وتتضمن هذه المطبوعة وصفاً مكتوباً للضوابط الراهنة، إلى جانب مؤشرات العمل/التعطل التي أدخلت على التقرير منذ عام ١٩٦٧ والتي تشير إلى وجود أو عدم وجود قيود على الحسابين الجاري والرأسمالي، وتركز معظم الدراسات على المؤشر الذي يقيس القيود على المدفوعات المتعلقة بالمعاملات الرأسمالية، وهو المقياس الوحيد الذي يركز على الحساب الرأسمالي^٢. غير أن طريقة عرض النموذج تغيرت في ١٩٩٦ إلى نظام جديد يتضمن مزيداً من التفاصيل عن قيود الحساب الرأسمالي، لكنه ليس متوافقاً مع المؤشر السابق.

أما الصعوبة الرئيسية في استخدام مقياس التقييد فهي أنه لا يأخذ في الحسبان مدى كفاءة الضوابط ولا يميز بين مختلف أنواع القيود. وقد عولجت هذه المسألة في دراسات

^١ كانت أول دراسة تستخدم هذه المجموعة من البيانات هي دراسة (Grilli and Milesi-Ferretti (1995).

^٢ يقوم بعض الباحثين بتكثيف هذه المعلومات بمقاييس خارجية إضافية للتقييد من بين المقاييس الواردة في التقرير السنوي حول ترتيبات وقيود الصرف. ومن أمثلة هذه المعلومات الإضافية ما يتعلق بما إذا كان هناك سعر صرف مستقل لكل من معاملات الحساب الجاري ومعاملات الحساب الرأسمالي، أو ما إذا كانت هناك قيود على المدفوعات الخاصة بتسوية معاملات الحساب الجاري، أو ما إذا كان هناك شرط تسليم حصيلة الصادرات أو إعادتها إلى الاقتصاد المحلي.

أجريت مؤخراً عن طريق تقدير كفاءة إنفاذ الضوابط باستخدام معلومات وصفية متضمنة في التقرير الذي يصدره صندوق النقد الدولي عن ترتيبات وقيود الصرف. غير أنه نظراً لكون هذا الأسلوب يحتاج بطبيعته إلى عمل مكثف، فإن هذه المقاييس ليست متاحة حالياً بالنسبة للبلدان النامية إلا عن بضع سنوات في السبعينات والثمانينات.^٣ وقد اقترحت دراسات أخرى مقاييس تقييد لعدد محدود من البلدان تركز على ضوابط المبيعات والمشتريات الدولية من الأسهم خلال السنوات الأخيرة.^٤ لكن باحثين آخرين استخدموا فروق أسعار الفائدة والعلاوة الآجلة/الخصم الآجل لتقدير درجة حرية حركة رأس المال وتحرير الحساب الرأسمالي (راجع Frankel and MacArthur, 1988). ونظراً لصيق نطاق تغطية البلدان والفترات الزمنية من منظور تسهي، فإن هذه المقاييس الموسعة تنطوي على فائدة محدودة فحسب عند استخدامها في دراسات القطاع المستعرض المعنية بتأثير ضوابط رأس المال، مثل الدراسة المرجعية المستخدمة في هذا الفصل.

وفي المؤشر الثاني لتحرير الحساب الرأسمالي يستخدم إجمالي حيازات الأصول والخصوم الدولية لقياس الانفتاح على المعاملات الرأسمالية.^٥ وينظر هذا المقياس بشكل مباشر في أحد آثار التحرير، وهو زيادة ملكية الأصول الأجنبية في البلد المعني وتحمله خصوماً أجنبية أكبر في الخارج. ويستند المقياس إلى نفس المنطق الذي تستند إليه متغيرات مشابهة تستخدم لقياس العمق المالي المحلي، مثل رصيد الائتمان المقدم إلى القطاع الخاص كنسبة من إجمالي الناتج المحلي، والانفتاح التجاري معرقاً بأنه مجموع الصادرات والواردات كنسبة من إجمالي الناتج المحلي، وتعتبر أرصدة الأصول المالية مقياساً أفضل لانفتاح الحساب

^٣ راجع Quinn (1997). وتقتصر البيانات المتاحة عن البلدان النامية على ثلاث سنوات فحسب هي ١٩٧٢ و ١٩٨٢ و ١٩٨٨.

^٤ استخدمت دراسات Henry (2000) و Bekaert and Harvey (2000) مصادر متعددة لتجميع التواريخ التي قامت البلدان فيها بتحرير أسواق الأسهم، بينما اقترحت دراسة Edison and Warnock (2001) مقياساً يستند إلى القيود على الملكية الأجنبية للأسهم المحلية، باستخدام نسبة الرسطة السوقية للمؤشر الشامل إلى مؤشر الأوراق المالية المتاحة للاستثمار في البلد المعني، وهي النسبة التي تقوم مؤسسة التمويل الدولية (IFC) بتجميع بياناتها ضمن قاعدة بيانات الأسواق الصاعدة لديها وتولي إدارتها حالياً مؤسسة ستاندر أند بورز.

^٥ لم تستخدم مقاييس الانفتاح هذه على نطاق واسع في الدراسات المتخصصة. وتستخدم دراسات Chanda و O'Donnell (2001) (2000) مقياساً للانفتاح يشبه المقياس الوارد وصفه في الدراسة المرجعية. وتعرف دراسة Kraay (1998) الانفتاح باستخدام مجموع تدفقات رؤوس الأموال الداخلة والخارجة كنسبة من إجمالي الناتج المحلي.

الإطار ١-٤ (تتمت)

الباحث أن حركات رؤوس الأموال عبر الحدود تتأثر بظانفة واسعة ومتنوعة من نتائج السياسات المتبعة ولا تعتبر انعكاسا للحواجز وحدها. فهي تتأثر، على سبيل المثال، بعدد من السياسات والظروف مثل موقف السياسة النقدية وموقف سياسة المالية العامة وحجم الاقتصاد المحلي وظروف العالم الخارجي.

ويستخدم كلا المقياسين في الدراسة المرجعية التي يستند إليها هذا الفصل. ولا تعتبر النتائج المستخلصة باستخدام مقياس التقييد مشجعة بشكل عام. أما مقياس الانفتاح ومكوناته الفرعية فيبدو أنه يتوصل إلى نتائج أكثر إقناعا باليدية. كما ورد في النص، وذلك من حيث البيانات الأولية والتحليل الاقتصادي القياسي.

الرأسمالي من التدفقات الأساسية. لأن الأولى أقل عرضة للاضطرابات المؤقتة رغم أنها تميل بطبيعتها إلى أن تكون مؤشرا متأخرا للتغيرات التي تطرأ على السياسات. وعلاوة على ذلك، يمكن تحليل عدة مركبات فرعية تتعلق بأنواع مختلفة من المعاملات المالية.

ويجري حساب مقياس الانفتاح الكلي باستخدام مقاييس الأرصدة لكل من أصول وخصوم معاملات الاستثمار الأجنبي المباشر ومعاملات الحافظة (التي تشمل معاملات الأسهم والدين).^٦ وعند تفسير هذا المقياس، من المهم أن يدرك

^٦ تحسب الأرصدة الأساسية بحساب تراكم التدفقات المناظرة مع إدخال التعديلات الملانة على القيم. وقد وردت هذه الطريقة لحساب الأرصدة في دراسة Lane and Milesi-Ferretti (forthcoming).

١-٤). كذلك ازداد مقياس الانفتاح بمرور الوقت، ولكن بصورة أكثر تدرجا وارتكازا على البيانات السابقة. إذ أنه يقيس رصيد الأصول (الشكل البياني ٢-٤)، ومن الواضح رغم ذلك أن مقياس الانفتاح لا يتوقف عند مجرد رصد درجة التقييد التي تفرضها ضوابط رأس المال، لكنه يرصد أيضا تأثير جميع العوامل الأخرى المؤثرة على مستوى تدفقات رؤوس الأموال، مثل طبيعة الأسواق المالية المحلية. وفي هذا الصدد، نجد تشابها بين مقياس الانفتاح الخاص بالتحريم من ناحية وعملية قياس النظام التجاري عن طريق حساب نسبة الصادرات والواردات إلى إجمالي الناتج المحلي من ناحية أخرى. بينما يوجد تشابه بين مقياس التقييد الخاص بالتحريم من ناحية ومقاييس قيود التجارة المتمثلة في الحواجز الجمركية وغير الجمركية من ناحية أخرى.

فما الذي نستخلصه عن التحريم بمرور الوقت من مقياسي التقييد والانفتاح؟ إن سلوك المقياسين يتشابه في البلدان الصناعية ويؤكد أن هذه البلدان أصبحت أكثر انفتاحا بكثير بمرور الوقت. وقد تناقصت الضوابط بسرعة بالغة في الثمانينات حين قام أعضاء المجموعة الأوروبية، أي

التقييد، كذلك فإن استخدام المقياس متاح حتى عام ١٩٩٥ فقط حين تم إدخال مقياس جديد أكثر تطورا - لكنه غير مصمم بحيث يتوافق مع سابقه.

ومقياس الانفتاح (الوارد وصفه في الإطار ١-٤) هو المؤشر الثاني والمكمل الذي يقيس تكامل الحساب الرأسمالي استنادا إلى الإجمالي المقدر لأرصدة الأصول والخصوم الأجنبية كنسبة من إجمالي الناتج المحلي.^١ وفكرة هذا المقياس مستوحاة من استخدام متغيرات مشابهة لقياس العمق المالي المحلي. مثل نسبة رصيد الائتمان المقدم للقطاع الخاص إلى إجمالي الناتج المحلي. ويتم التوصل إلى مقياس الانفتاح بحساب المستوى الإجمالي للاستثمار الأجنبي المباشر وأصول وخصوم الحافظة عن طريق تراكم التدفقات الداخلة والخارجة المناظرة.^٢ فإذا ارتفع مقياس الرصيد الإجمالي هذا، كان البلد منفتحاً، أي أن هناك تدفقات كبيرة حالية أو مستمرة منذ فترة من القطاع الخاص إلى العالم الخارجي وبالعكس.

وقد ازدادت تدفقات رؤوس الأموال الدولية بالقيم الإجمالية زيادة ملحوظة في البلدان النامية والصناعية، ولكن مع تباينات كبيرة عبر الفترات الزمنية (الشكل البياني

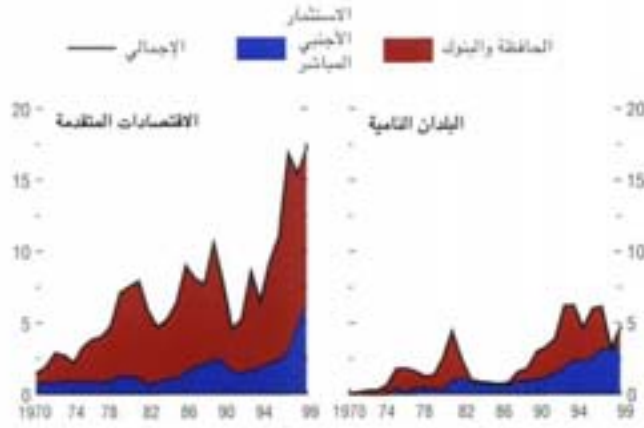
^١ تم تطوير ووصف بيانات الأرصدة الأساسية هذه في دراسة Lane and Milesi-Ferretti (forthcoming). وقد نظرت كل من دراساتي Chanda (2000) و O'Donnell (2001) في مؤشر مشابه يستخدم نفس بيانات الأرصدة الأساسية هذه.

^٢ تنقسم بيانات أرصدة القروض المصرفية في فرادى البلدان بأنها شديدة التأثير بحيث يتعذر تضمينها في المقياس.

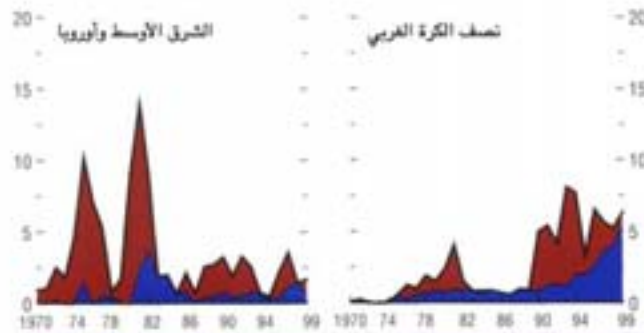
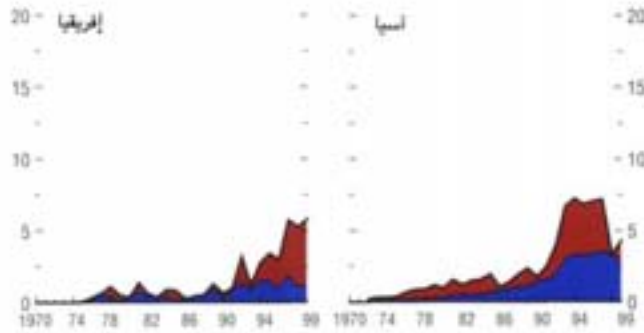
الاتجاهات العامة في تحرير الحساب الرأسمالي وتدفقات رؤوس الأموال

الشكل البياني ١-٤: إجمالي تدفقات رؤوس الأموال (٢ من إجمالي الناتج المحلي)

ارتفع إجمالي تدفقات رؤوس الأموال بمرور الوقت، لكنها تنقسم بالتساوي أيضا.



البلدان النامية حسب المنطقة^١



المصدر: IMF، International Financial Statistics، وتقديرات خبراء صندوق النقد الدولي.

^١ راجع الجدول ٢-٤ للإطلاع على البلدان التي تشملها كل منطقة.

الاتحاد الأوروبي الحالي، بتحرير رأس المال منها. وبعد ذلك حدث ارتفاع حاد في تدفقات رؤوس الأموال عبر الحدود، ويشير مقياس الانفتاح إلى كندا وهولندا وسويسرا والمملكة المتحدة باعتبارها البلدان الصناعية الأربعة التي تحتل المراتب الأولى من حيث درجة الانفتاح.

لكن القضية أكثر تعقيدا في البلدان النامية، حيث يشير المقياسان بشكل عام إلى تحول أقل حدة نحو التحرير والانفتاح مقارنة بالمشاهد في البلدان الصناعية. والنقاط التالية جديرة بالذكر:

- بالنسبة للبلدان النامية ككل، يشير مقياس التقيد إلى تحول الاتجاه العام نحو الانفتاح إلى المسار العكسي في الثمانينات بعد فترة من التحرير في السبعينات، وقد استؤنف التحرير في أوائل التسعينات، لكن سرعته كانت بطيئة نسبيا؛ ويشير المقياس إلى أن المستوى الحالي للمؤشر يعادل في المتوسط نفس المستوى الذي ساد في أواخر السبعينات.

- يتبين من مقياس الانفتاح حدوث انخفاض متواضع في درجة الانفتاح أمام تدفقات رؤوس الأموال في أوائل السبعينات، أعقبته زيادة متواضعة في الثمانينات تسارعت وتيرتها بحدة في أوائل التسعينات، ورغم أن التسارع المشاهد مؤخرا قد يكون ناتجا في معظمه عن تجاوز سرعة التحرير لما يشير إليه مقياس التقيد الأقل دقة، فهو ناتج أيضا عن الانفتاح المتزايد في البلدان الصناعية، إضافة إلى الاتجاه الأعم نحو العولمة.

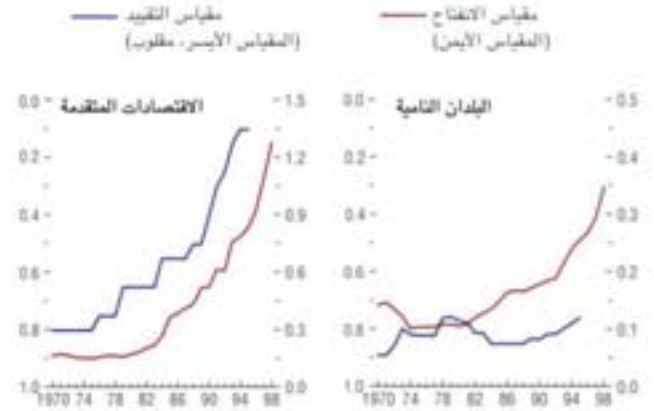
وقد ظهرت اختلافات مهمة بين المناطق الجغرافية داخل مجموعة البلدان النامية:

- في حالة آسيا، اتخذ مقياس الانفتاح اتجاهها صعوديا منذ أواخر السبعينات، بينما لم يتغير مقياس التقيد إلا بقدر ضئيل للغاية.^٦ ورغم احتمال أن يكون مقياس التقيد قد وضع تقديرا قاصرا لدرجة التحرير، فإن الزيادة السريعة في درجة الانفتاح ربما تكون انعكاسا لعوامل أخرى، من بينها فتح الاقتصاد الصيني وسرعة التطور والنمو في الاقتصادات الصناعية الجديدة وأعضاء رابطة أمم جنوب شرق آسيا (آسيان) والزيادة المصاحبة في الاحتياجات من رؤوس الأموال. ورغم أن جزءا كبيرا من التدفقات

^٦ تدرج إندونيسيا وماليزيا ضمن البلدان المنخفضة باستخدام مقياس التقيد منذ أوائل السبعينات، بينما تصنف كوريا كالاقتصاد متخلف حتى نهاية فترة العينة في عام ١٩٩٥.

الشكل البياني ٤-٢: ملخص لمقياسي انفتاح الحساب الرأسمالي^١

يكتشف مقياس التحرير عن أنماط متشابهة صوباً، لكن مقياس الانفتاح يشير إلى حدوث تقدم أكبر في التسعينات.



البلدان النامية حسب المنطقة^٢



المصدر: أرقام مختلفة من IMF, Annual Report on Exchange Arrangements and Exchange Restrictions, Statistics وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

^١ يتم حساب مقياس التقييد على أساس القيمة المتوسطة لمقياس العمل/التعطيل لمجموعة البلدان المعنية. ويتم حساب مقياس الانفتاح على أساس متوسط رصيد تدفقات رؤوس الأموال المتراكمة (كنسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلي) في مجموعة البلدان المعنية.

^٢ راجع الجدول ٤-١ للاطلاع على البلدان التي تشملها كل منطقة.

الداخلة يتخذ شكل استثمار أجنبي مباشر، فقد كانت هناك زيادة ضخمة في تدفقات الحافظة والتدفقات المصرفية في أوائل التسعينات، وهو ما ثبت عدم إمكانية استمراره في نهاية المطاف.

• في حالة إفريقيا، يشير مقياسا التقييد والانفتاح إلى حدوث تغير بسيط حتى أوائل التسعينات، وأهم أسباب الزيادة الكبيرة في الانفتاح خلال التسعينات هي الأحداث التي مر بها عدد محدود من البلدان، ومن أهمها اتجاه كم كبير من تدفقات الحافظة إلى جنوب إفريقيا حيث أكثر الأسواق المالية تطورا في المنطقة، إضافة إلى تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الكبيرة إلى كل من ليسوتو ونيجيريا نتيجة للاستثمارات في إنتاج الموارد.

• في حالة الشرق الأوسط وأوروبا، يوضح مؤشر التقييد حدوث بعض التحرير في أوائل السبعينات، حين قامت بلدان منتجة للنفط مثل عمان وقطر والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة بخفض القيود. ويبين مقياس الانفتاح حدوث زيادة أكثر تدرجا في التحرير. وفي المقابل، حدثت طفرة في إجمالي تدفقات رؤوس الأموال مع طفرتي أسعار النفط، لكنه لم يشهد تغيرا منذ ذلك الحين.

• في حالة نصف الكرة الغربي، يشير المقياسان إلى أن المنطقة كانت منفتحة نسبيا في المتوسط خلال السبعينات مع قيام الأرجنتين وشيلي والمكسيك بالتحرير. وقد أدى انفتاح المنطقة إلى دخول تدفقات كبيرة على هيئة قروض مصرفية مولتها الفوائض النفطية التي تحققت في أواسط وأواخر السبعينات، لكن كثيرا من البلدان فرض ضوابط كرد فعل لخروج التدفقات أثناء أزمة الدين التي وقعت في الثمانينات من جراء الأزمة المكسيكية في ١٩٨٢. وكانت هذه الضوابط على رأس المال ضعيفة للغاية نسبيا، واستمر هروب رؤوس الأموال خلال معظم سنوات تلك الفترة التي يطلق عليها اسم 'العقد الضائع' (lost decade) إلى أن سمحت الإصلاحات المؤسسية الأطول أجلا بدخول المنطقة من جديد إلى أسواق رأس المال الدولية في نهاية الثمانينات. وبالتالي فإن أحد الدروس المستفادة من أزمة الدين في الثمانينات هو أن فرض ضوابط رأس المال على

الشكل البياني ٤-٣: تركيز تدفقات رؤوس الأموال: أكبر المستخدمين من البلدان النامية (متوسط الفترة ١٩٧٠-٢٠٠٠)

يتركز أكبر مستخدمين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في آسيا بشكل عام، بينما يزداد تركيز تدفقات الحافظة في أمريكا اللاتينية.

أكبر البلدان استخداماً للاستثمار الأجنبي المباشر



أكبر البلدان استخداماً لتدفقات الحافظة



المصادر: IMF, International Financial Statistics وتقديرات خبراء صندوق النقد الدولي.

الأسواق وثيقة الارتباط بالعالم الخارجي قد تكون قيمته محدودة في منع خروج رؤوس الأموال.

وبعد النكسة التي شهدتها معظم سنوات الثمانينات، استمر التحرير في أمريكا اللاتينية حتى أواخر الثمانينات وأوائل التسعينات. وكما هو الحال في آسيا، يتبين حدوث زيادة أكبر بكثير في مقياس الانفتاح بفضل تدفقات الحافظة والاستثمار الأجنبي المباشر. ويتبين الطابع الداخلي المتأصل في هذين المقياسين من خلال النمط ذي الشعبتين (حرف ل) المشاهد في مؤشرات نصف الكرة الغربي، فإذا تدهور الأداء الاقتصادي، أصبح من المحتمل أن يقوم البلد المعني بفرض الضوابط.

وأخيراً، فقد قام بعض البلدان بدور أهم من البعض الآخر في أسواق رأس المال الدولية خلال العقود الثلاثة الماضية. ومن بين البلدان الصناعية، قامت الولايات المتحدة والمملكة المتحدة بدور مهمين في مجال توفير رأس المال واستخدامه منذ عام ١٩٧٠، وبشكل أعم، كانت مجموعة الخمسة (فرنسا وألمانيا واليابان والمملكة المتحدة والولايات المتحدة) أكبر مورد لرأس المال وأكبر مستخدم له في ذات الوقت، حيث بلغ نصيبها مجتمعة حوالي ثلثي مجموع تدفقات رؤوس الأموال الداخلة والخارجة. أما بالنسبة للبلدان النامية، فقد اتجهت معظم تدفقات رؤوس الأموال نحو آسيا وأمريكا اللاتينية (الشكل البياني ٤-٣). وقد حصلت آسيا (الصين بالدرجة الأولى) على جزء أكبر من الاستثمار الأجنبي المباشر بالمقارنة بغيرها من المناطق، بينما حصلت بلدان في أمريكا اللاتينية على جزء أكبر من تدفقات الحافظة مقارنة بغيرها من المناطق، ومن أسباب هذه الاختلافات بين المناطق ذلك السجل التاريخي الذي اتسم بزيادة عجوزات المالية العامة في أمريكا اللاتينية عنها في آسيا، مما أدى إلى تعويم قدر أكبر من سندات الحكومة فيها، إضافة إلى قيام أمريكا اللاتينية في مرحلة مبكرة نسبياً بتطوير بعض أسواق رأس المال فيها. فعلى سبيل المثال، تتخذ معظم الاستثمارات في الصين شكل الاستثمار الأجنبي المباشر، وهو ما يرجع جزئياً إلى كون أسواق رأس المال المحلية أقل انفتاحاً وتطوراً. وبشكل أعم، توضح الأرقام أن البلدان ذات الحسابات الرأسمالية المحررة نسبياً تتلقى قدراً أكبر من تدفقات رؤوس الأموال بينما تتلقى البلدان الأكثر انغلاقاً

للاقتصاد الكلي - فقد يكون مصدرا للإخلال بالاستقرار أيضا إذا لم تتوفر هذه المتطلبات.

وقد يؤثر عدم الاستقرار المالي أيضا على مستويات الفقر وغيرها من الأوضاع الاجتماعية. فمن ناحية، توضح الأدلة التي توفرت مؤخرا أن النمو هو أحد العوامل الرئيسية المسببة في خفض حدة الفقر وتحسين الأوضاع الاجتماعية، بحيث يمكن أن يساعد التحرير على الحد من الفقر بقدر ما يؤدي إلى زيادة التأثير الإيجابي طويل الأجل على النمو. ومن ناحية أخرى، يمكن أن يرتبط التحرير بزيادة التقلبات الاقتصادية الكلية ووقوع الأزمات، مما قد ينجم عن تكاليف اجتماعية كتفاقم سوء توزيع الدخل وزيادة انخفاض مستويات الفقر وتدهور الأوضاع الصحية والتعليمية. ويرجع ذلك إلى أن قدرة الفقراء والأقل تعليما على النفاذ إلى الأسواق المالية بغية تغطية المخاطر أو تمويلها هي قدرة محدودة للغاية، وبالتالي فهم أكثر تضررا من غيرهم من جراء الانكماش الاقتصادي وما يرتبط به في معظم الأحيان من انخفاض في الإنفاق على الصحة والتعليم^٦، ويشير ذلك إلى قيمة شبكات الأمان الاجتماعي الشاملة في العمل على تخفيف أثر التغيرات الهيكلية - بما في ذلك الأثر المصاحب للتحرير - على السكان بوجه عام وعلى الفقراء منهم بوجه خاص.

ونتيجة لهذه الاعتبارات، تختلف تجارب التحرير اختلافا بينا يؤدي إلى صعوبة تحديد "تأثير" فتح أسواق رأس المال على النمو. لكن المنهج الأجدى من أوجه متعددة هو دراسة القنوات الرئيسية التي يؤثر التحرير من خلالها على الاقتصاد. فعلى الجانب الإيجابي، يميل التحرير إلى زيادة الاستثمار عن طريق تكميل المدخرات المحلية وإتاحة تنويع المخاطر على نحو أفضل والحد من تقلبات الاستهلاك. وعلاوة على ذلك، فمن الممكن أن تؤدي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بوجه خاص إلى انتشار التكنولوجيا عن طريق نقل الأفكار. لكن التأثير على الوساطة المالية المحلية مختلط الصلاحيات، إذ يمكن أن يؤدي التحرير إلى تحسين النظام المالي المحلي بمرور الوقت عن طريق تقوية المنافسة

قدرا متواسعا من هذه التدفقات التي تتخذ شكل الاستثمار الأجنبي المباشر بصفة أساسية^٧.

وعلى وجه الإجمال، يفيد كل من مقياسي التقيد والانفتاح بأن معظم مناطق العالم قامت بفتح حساباتها الرأسمالية خلال الثمانينات والتسعينات.

تأثير تحرير الحساب الرأسمالي الدولي على النمو

تعتبر الظروف السائدة والسياسات المتبعة في البلد المعني عند الشروع في التحرير عوامل حاسمة في تحديد تأثيره على النمو. فمن الناحية النظرية، تشير النماذج التي تفترض وجود أسواق مثالية ومعلومات كاملة إلى أن التحرير يفيد كلا من المقرض والمقترض ويزيد من النمو عن طريق تحسين توزيع الموارد بين البلدان. لكن تحقق هذه النتيجة في الواقع العملي يتوقف بشكل حاسم على مجموعة من الشروط المسبقة، بما فيها وجود إطار مساند ومتسق للاقتصاد الكلي والأوضاع المؤسسية. ومن أمثلة ذلك أن يرتبط التحرير بتعهد من جانب الحكومة بالحفاظ على سعر صرف مربوط لا يمكن استمراره على الأجل المتوسط. ونتيجة لعدم اتساق سياسة الاقتصاد الكلي وعدم إمكانية استمرارها، يفرط المستهلكون والمنتجون في الاقتراض على المدى القصير من العالم الخارجي لشراء السلع الأجنبية (المنخفضة السعر مؤقتا)، مما يخلق ازدهارا في الاقتصاد المحلي. ولكن حين ينهار سعر الصرف المربوط في نهاية المطاف، ينهار الطلب المحلي ويتخذ اتجاه تدفقات رؤوس الأموال الدولية مسارا عكسيا، مصحوبا في معظم الأحيان بضعف خطيرة على النظام المصرفي^٨، ولا شك أن تطورات مشابهة يمكن أن تحدث أيضا في حالة عدم كفاية الرقابة المالية. ويمثل ما سبق باختصار صورة للتنازع بين منافع التحرير القائم على الانفتاح وما ينطوي عليه من تكاليف. ورغم أن الحساب الرأسمالي المفتوح يمكن أن يتيح قدرا أكبر من المنافع إذا توفرت المتطلبات المؤسسية الملائمة - خاصة كفاية الرقابة المالية ووجود سياسات متسقة

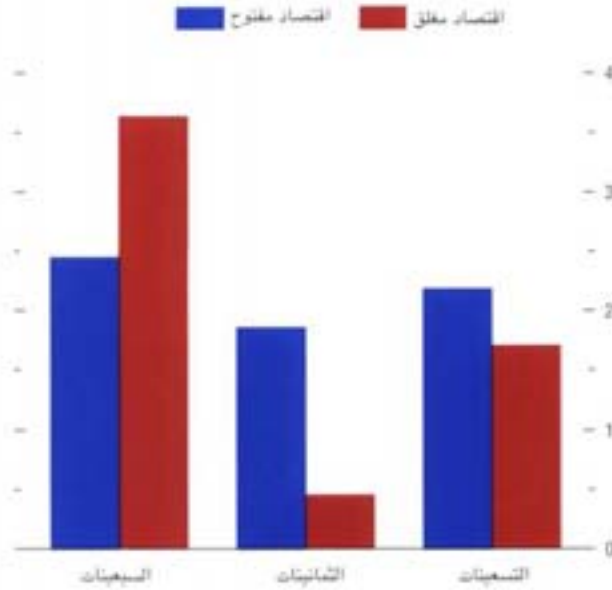
^٦ راجع (1994) Johnston and Ryan و (2001) Mody and Murshid. ويتوقف تأثير تدفقات رؤوس الأموال على توقيت التحرير أيضا. فحين يحدث التحرير في فترات الهدوء، تمثل تدفقات رؤوس الأموال إلى الزيادة، ولكنه حين يحدث في فترات أزمة، تمثل تدفقات رؤوس الأموال إلى عدم الاستجابة لإجراءات التحرير أو إلى الانكماش - راجع (forthcoming) Edison and Warnock.

^٨ راجع في هذا الخصوص (1998) Eichengreen and others و (1999) Calvo and Végh.

^٩ راجع في هذا الخصوص، مثلاً، الفصل الرابع بعدد مايو ٢٠٠٠ من تقرير "اتفاق الاقتصاد العالمي" و (2001) Dollar and Kraay و (2001) Asian Development Bank.

الشكل البياني ٤-٤: متوسط نصيب الفرد من النمو بفعل التحرير في البلدان النامية^(١)

حفظت البلدان الأكثر تحورا نموا أسرع في أغلب الحالات خلال الثمانينات والتسعينات وفقا لمقياس الانفتاح.



المصادر: IMF, International Financial Statistics؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.
^(١) يعرف الاقتصاد البلد بأنه مفتوح حين يتجاوز مقياس الانفتاح فيه القيمة المتوسطة لفترة العينة بالكامل في حالتي البلدان الصناعية والنامية. أما اقتصادات باقي البلدان فتعرف بأنها مغلقة. راجع الجدول ٤-٢ للاطلاع على تصنيف البلدان.

وإتاحة الاطلاع على أفضل الممارسات في الخارج (خاصة إذا دخلت السوق مؤسسات مالية أجنبية)، وخفض الموارد التي تنفق على محاولات الإفلات من ضوابط رأس المال. غير أن التدفقات المغرطة التي يتيسر دخولها نتيجة لتراخي الرقابة المالية أو مواطن عدم الاتساق في سياسة الاقتصاد الكلي أو الحماس المبالغ فيه من جانب المستثمرين الأجانب يمكن أن تكون من الضخامة بحيث يعجز النظام المالي المحلي عن توزيعها بالكفاءة المطلوبة، مما يقضي إلى مشكلات مالية واجتماعية في المستقبل.

ويقدم الجزء الافتتاحي من هذا القسم تقريبا عاما للعلاقة بين انفتاح سوق رأس المال والنمو. مع دراسة البيانات الأولية والكتابات المتخصصة والنتائج التي خلصت إليها دراسة مرجعية قام بها خبراء الصندوق وأحد استشاريييه. ويخلص التحليل إلى أن العلاقة بين تحرير الحساب الرأسمالي والنمو الإقتصادي علاقة موجبة لكنها ضعيفة. ويشير نهج مشابه يركز على القنوات التي يؤثر من خلالها التحرير إلى أن انفتاح سوق رأس المال يرتبط عبر الوقت بزيادة الاستثمار المحلي الخاص في البلدان النامية، وبعض مظاهر انتشار الآثار الإيجابية للاستثمار الأجنبي المباشر، وإعطاء دفعة للتعميق المالي المحلي. غير أن فرط تدفقات رؤوس الأموال الداخلة يمكن أن يؤدي إلى عدم الاستقرار المالي بحيث يصبح تحقيق منافعه الصافية متوقفا بشكل واضح على مدى قوة سياسات الاقتصاد الكلي والهيكل المالية المحليين، على النحو سابق الذكر.

هل أدى التحرير إلى زيادة النمو؟

تخلص الأبحاث التجريبية إلى وجود علاقة موجبة ضعيفة بين تحرير الحساب الرأسمالي الدولي والنمو. فمثلا، عند تصنيف البلدان باستخدام مقياس الانفتاح إلى بلدان مفتوحة وأخرى مغلقة، يبدو أن البلدان الأكثر انفتاحا أمام تدفقات رؤوس الأموال الدولية يغلب عليها النمو بسرعة أكبر من البلدان المدرجة ضمن الفئة الأقل انفتاحا في الثمانينات والتسعينات (الشكل البياني ٤-٤). وتعرف البلدان النامية المفتوحة طبقا لهذا التصنيف بأنها البلدان التي يتجاوز مقياس الانفتاح فيها القيمة المتوسطة للبلدان الصناعية والنامية السائدة خلال فترة العينة بأكملها، بينما تعرف باقي البلدان بأنها بلدان مغلقة. ورغم أن هذا الارتباط يتجاهل العوامل العديدة الأخرى التي تفسر النمو ويقترح أن الأسواق المحررة تؤثر على النمو تأثيرا فوريا، فإن المناهج التي تستخدم نماذج إحصائية أكثر تطورا خرجت باستنتاجات مشابهة.

الجدول ٤-١: الدراسات المختصرة عن تحرير الحساب الرأسمالي والنمو

الدراسة	عدد البلدان	الصفحات المشمولة بالدراسة	الأثر على النمو
Alesina, Grilli, and Milesi-Ferretti (1994)	٢٠	١٩٨٩-١٩٩٤	لا يوجد
Grilli and Milesi-Ferretti (1995)	٦٦	١٩٨٩-١٩٩٦	لا يوجد
Quinn (1997)	٦١	١٩٨٩-١٩٩٧	إيجابي
Kraay (1998)	١١٧	١٩٩٧-١٩٨٤	لا يوجد
Rodrik (1998)	٩٥	١٩٨٩-١٩٩٧	لا يوجد
Klein and Olivei (2000)	٩٢	١٩٩٥-١٩٨٦	إيجابي
Chanda (2000)	١١٦	١٩٩٥-١٩٩٦	إيجابي
Arteta, Eichengreen, and Wyplosz (2001)	٤٩	١٩٩٢-١٩٩٣	مختلط
Bekaert, Harvey, and Lundblad (2001)	٣٠	١٩٩٧-١٩٨٩	إيجابي
Edwards (2001)	٦٢	الثمانينات	إيجابي

مقياس غير منطوق نسبياً، وأخيراً، كثيراً ما تعامل ضوابط رأس المال باعتبارها متغيرات خارجية بالنسبة لعملية النمو، غير أن حقيقة الأمر في الواقع العملي أن بلداناً ذات مواصفات خاصة من حيث الاقتصاد الكلي والجوانب المالية هي التي تميل إلى تطبيق الضوابط، مما يعني ضمناً احتمال وجود علاقة سببية عكسية.^{١١}

ولبحث هذه المسائل بمزيد من العمق، قام خبراء صندوق النقد الدولي وأحد استشارييهم بإجراء دراسة جديدة تركز على ٢٨ بلداً نامياً خلال الفترة من ١٩٨٠ إلى ١٩٩٩ ويتم فيها قياس التحرير بمقياس التقييد الوارد في الدراسات القائمة عموماً، إلى جانب مقياس الانفتاح الجديد المشار إليه أعلاه (الجدول ٤-٢). وقد أوليت عناية خاصة لاستكشاف النتائج الخاصة بالبلدان النامية باستخدام مقياس الانفتاح، بما في ذلك النظر في كيفية تأثير النتائج بالانفتاح لتدفقات المحافظة والاستثمار الأجنبي المباشر، وكيفية التفاعل بين التحرير والفتوحات المذكورة آنفاً - وهي الاستثمار المحلي وانتشار الآثار محلياً، والعمق المالي، والترتيبات المؤسسية. ويتضمن الإطار ٤-٢ تفاصيل هذا المنهج.^{١٢}

وفيما يتعلق بالقضية الرئيسية الخاصة بتأثير التحرير على النمو، تؤيد النتائج وجود تأثير إيجابي محدود، وفيما يلي تلخيص للنتائج المتضمنة في الجدول ٤-٣ وغيرها من نماذج الانحدار باستخدام فترات عينة بديلة:

ويبحث عدد متزايد من الدراسات الأكاديمية في العلاقة بين تحرير الحساب الرأسمالي والنمو عن طريق إضافة مقياس لهذا التحرير إلى نموذج النمو التقليدي (راجع الإطار ٤-٢). وقد خرجت هذه الدراسات بنتائج مختلفة، حيث يخلص حوالي نصفها إلى وجود تأثير موجب ذي دلالة بينما لم ينته النصف الآخر إلى وجود علاقة من هذا القبيل (الجدول ٤-١).^{١٣} ويفهم من ذلك على وجه الإجمال أن التحرير ينطوي على منافع محدودة للنمو.

ويعكس التباين الكبير بين النتائج عدداً من الفروق بين الدراسات المختلفة. أولاً، إن نوع البلدان المشمولة بالبحث يختلف باختلاف الدراسات، إذ يحلل بعض الباحثين أوضاع البلدان الصناعية بينما يحلل آخرون أوضاع البلدان النامية، ويقوم البعض الثالث بتحليل خليط من المجموعتين. ثانياً، هناك اختلافات في فترة العينة، وهو ما قد يكتسب أهمية خاصة بالنسبة للبلدان النامية نظراً لتعدد عمليات تحرير الحساب الرأسمالي فيها مؤخراً. ثالثاً، تختلف المنهجية المطبقة من دراسة إلى أخرى (قطاع مستعرض أو سلاسل زمنية أو قطاع طولي) كما تختلف تلك المنهجيات في أسلوب التقدير (طريقة المربعات الصغرى العادية أو المتغيرات المساعدة أو التقدير المعمم للعزوم الإحصائية). وإضافة إلى ذلك، هناك بعض العيوب العامة في الدراسات التي تحلل العلاقة بين التحرير والنمو. فمقياس التقييد المتعلق بالضوابط المالية والذي تستخدمه معظم هذه الدراسات هو

^{١١} للإطلاع على مسح شامل، راجع Edison, Klein, Ricci, and Sløk (forthcoming).

^{١٢} مثال ذلك أن البلدان ذات الأداء الاقتصادي الضعيف قد تختار فرض الضوابط على رأس المال، وهو ما ينطوي على خطر الخطأ في التفسير بأن يفهم أن هذه الضوابط هي السبب في مستوى النمو المنخفض لدى البلد المعني.

^{١٣} تتضمن دراسة Edison, Levine, Ricci, and Sløk (forthcoming) مسحاً شاملاً لهذه النتائج.

الجدول ٤-٢: التحرير والنمو الاقتصادي في البلدان النامية

(التغير في نمو متوسط نصيب الفرد السنوي (%))

مقياس التقيد	مقياس التقيد	مقياس التقيد
التحول من الانفتاح إلى الانفتاح ^١	التحول من الانفتاح إلى الانفتاح	التحول من الانفتاح إلى الانفتاح
٠.٢	٠.٢	٠.٢
٠.٢	٠.٢	٠.٢
٠.٢	٠.٢	٠.٢

ملحوظة: يشير الخط المائل إلى الدلالة الإحصائية عند مستوى الثقة البالغ ٥٪ (باستخدام اختبار أحادي الجهة). بينما يشير الخط المائل إلى الدلالة الإحصائية في الاتجاهات التي تقصر الأسباب على أساس داخلي المنشأ. أما متغيرات الضبط فهي مستوى الدخل في ١٩٨٠ ومستوى الانحياز بالتعليم الثانوي في ١٩٨٠ والتقسيم وميزان الحكومة. وللإحاطة على تفاصيل التحليل، راجع دراسة Edison, Levine, Ricci, and Slog (٢٠٠١) (في الإصدار).

^١ يفترض بشكل عام أن الانفتاح على الاستثمار الأجنبي المباشر واستثمارات المحافظة يزاد بنسب ٢٠٪ و ٢٠٪ و ١٠٪ من إجمالي الناتج المحلي على التوالي. وبمعدل كل تغير الفرق بين متوسط الرصيد المتأخر في البلدان النامية المنفتحة والمنطقة (معرفة على أساس وجودها فوق متوسط جميع بلدان العينة أو تحت هذا المتوسط).

والتسعينات بما ينطوي على احتمال تغير هذه العلاقات بمرور الوقت. ورغم ما يبدو من أن منافع تحرير الاستثمار الأجنبي المباشر كانت أكبر في التسعينات منها في الثمانينات، فإن منافع تحرير المحافظة تبدو أقل في التسعينات. وهو ما يتسق مع وقوع الأزمات المالية التي أثرت على كثير من البلدان النامية التي كانت تتلقى تدفقات المحافظة خلال التسعينات.

القنوات التي تربط بين تحرير الحساب الرأسمالي والنمو

كثيراً ما يعكس الجدول الدائر حول تأثير تحرير الحساب الرأسمالي على النمو اختلافات في الفعالية المقترضة لمختلف القنوات التي قد يجري تحرير الحساب الرأسمالي من خلالها، بما في ذلك التأثير على الاستثمار وانتشار استخدام التكنولوجيا وقدرة النظام المالي على التعامل مع التدفقات الكبيرة الداخلة إلى الاقتصاد المعني. فزيادة الاستثمار وانتشار استخدام التكنولوجيا وزيادة عمق الأسواق المالية كلها أمور ترتبط بمستويات نمو أعلى (King and Levine, 1993). أما الأزمات المالية فترتبط بخسائر في الناتج ذات طابع مؤقت عموماً لكنها كبيرة في معظم الحالات (Barro, 2001).

الجدول ٤-٢: انفتاح الحساب الرأسمالي

(وفقاً لمقياس الانفتاح)

الجزائر	الهند	بابوا غينيا الجديدة
الأرجنتين	إندونيسيا	٩٠.٨٠
بنغلاديش	إسرائيل	٩٠.٨٠
بوتسوانا	جامايكا	٩٠.٨٠
البرازيل	الأردن	٩٠.٨٠
شيلي	كوبا	٩٠.٨٠
الصين	كوريا	٩٠.٨٠
كوستاريكا	ليسوتو	٩٠.٨٠
كولومبيا	ماليزيا	٩٠.٨٠
الجمهورية الدومينيكية	موريشيوس	٩٠.٨٠
إكوادور	المكسيك	٩٠.٨٠
مصر	المغرب	٩٠.٨٠
السلفادور	ناميبيا	٩٠.٨٠
غابون	نيبال	٩٠.٨٠
غامبيا	نيجيريا	٩٠.٨٠
غواتيمالا	عمان	٩٠.٨٠
هايتي	باكستان	٩٠.٨٠

ملحوظة: يشمل الجدول البلدان المصددة في العينة ويشير إلى البلدان المصددة كاتجاهات مفتوحة (وفقاً لمقياس الانفتاح المعروف في النص) في السبعينات والثمانينات والتسعينات. ويشير الرقم الفوقي ٧٠ إلى أن البلد المعني كان منفتحاً في التسعينات. والرقم ٨٠ في الثمانينات. والرقم ٩٠ في التسعينات. وقد تم تضمين البلدان النامية المكتوبة أسماؤها بخط دائري (زائد سوزيلند) في عينة الانحدار. وتغطي الجداول والأشكال البيانية في النص أربعة بلدان نامية أخرى (بوتان وجزر القمر وقبرص وقطر) و ٢٠ بلداً صناعياً (أستراليا والتمسا وكندا والدانمرك وفنلندا وفرنسا وألمانيا واليونان وأيرلندا وإيطاليا واليابان وهولندا ونيوزيلندا والنرويج والبرتغال وإسبانيا والسويد وسويسرا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة).

- تقترن زيادة التكامل المالي الدولي عموماً بحدوث زيادة مؤثرة اقتصادياً في مستوى النمو لدى البلدان النامية. وإن كانت هذه الآثار ليست ذات دلالة إحصائية عموماً. فحين يقوم بلد نام بالتحرير، متحولاً بذلك من الاقتصاد المغلق إلى الاقتصاد المفتوح، يرتفع متوسط النمو المقدر للفرد بما يزيد قليلاً على ٢٥٪ سنوياً في المتوسط^{١٢}. ومن المفترض أن اختصار معظم المعاملات إلى الدلالة الإحصائية يعكس التنوع الواسع في تجارب البلدان النامية مع النمو. بما في ذلك عدم الاستقرار المالي الذي يرتبط بالتحرير في كثير من الحالات.
- تتحقق الآثار على النمو في البلدان النامية من خلال تحرير الاستثمار الأجنبي المباشر واستثمار المحافظة. وعند إجراء مزيد من البحث تبين وجود بعض الاختلافات الحديثة في النتائج بين الثمانينات

^{١٢} يستعاض عن التحرير هنا بحركة من الواحد إلى الصفر عند استخدام مؤشر التقيد. أو بالزيادة في المستوى المتوسط لمقياس الانفتاح مع تحرك البلد المعني من وضع الانغلاق إلى الانفتاح. ويعني هذا الحساب أن المقاييس الكلية للانفتاح على الاستثمار الأجنبي المباشر واستثمارات المحافظة يفترض أن تزيد بنسب ٢٠٪ و ٢٠٪ و ١٠٪ من إجمالي الناتج المحلي على التوالي عند التحول من وضع الانغلاق إلى وضع الانفتاح. ويتضمن الجدول ٤-٢ تفاصيل عن البلدان التي ينطبق عليها تعريف الانفتاح والأخرى التي ينطبق عليها تعريف الانغلاق باستخدام مقياس الانفتاح السبعينات والثمانينات والتسعينات.

النمو في الموصافة الإحصائية. وفي أحد الانحدارات تم استخدام الائتمان المقدم إلى القطاع الخاص كنسبة من إجمالي الناتج المحلي، بينما استخدم انحدار آخر حجم الأعمال في سوق الأسهم كنسبة من إجمالي الناتج المحلي. وتزيد الانحدارات عموماً وجود رابطة موجبة ذات دلالة بين التحرير والتطور المالي.

- دور المؤسسات عند فتح الحساب الرأسمالي: تمت دراسة هذا الدور عن طريق إضافة متغيرات متنوعة بشكل متتابع إلى انحدار النمو الأساسي بحيث ترصد نوعية المؤسسات وبيئة السياسات. وكذلك إضافة حدود التفاعل بين هذه المتغيرات وتدفقات رؤوس الأموال إلى نموذج النمو الأساسي. أما المتغيرات المؤسسية ومتغيرات السياسات فتتمثل في مقياس للقانون والنظام ومقياسي التطور المالي اللذين جرت مناقشتهم آنفاً وميزان المالية العامة كنسبة من إجمالي الناتج المحلي. وعندئذ يمكن قياس تأثير البيئة المؤسسية على تحقيق منافع التحرير من خلال حدود التفاعل. وكما في حالة التأثير الكلي للتحرير على النمو، نجد أن المعاملات تحمل الإشارة السليمة عموماً لكنها غير ذات دلالة إحصائية.

المصدر الرئيسي للنمو في نموذج "سولو" (Solow) الذي يشكل أساس الموصافة الإحصائية. وعلى وجه الإجمال، تشير النتائج إلى وجود روابط موجبة قوية نسبياً بين التحرير والاستثمار الخاص.

- تأثير تحرير الحساب الرأسمالي على نقل التكنولوجيا إلى البلدان النامية: أضيفت إلى نموذج النمو الأساسي ثلاثة متغيرات إضافية لاختبار أثر انتشار التكنولوجيا من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر. وهي الاستثمار الخاص (لاستبعاد منافع الاستثمار الأجنبي المباشر عبر هذه القناة) والانفتاح للاستثمار الأجنبي المباشر (مقياساً كإرسدة وكندفقات) وتفاعل الاستثمار الأجنبي المباشر مع رأس المال البشري. ويمكن استخدام حد التفاعل لقياس تأثير رأس المال البشري على انتشار التكنولوجيا غير المرتبط بالاستثمار الخاص من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر. ويفهم من النتائج أن ارتفاع مستويات رأس المال البشري يزيد من المنافع التي يمكن تحقيقها من الانفتاح للاستثمار الأجنبي المباشر.

- تأثير تحرير الحساب الرأسمالي على التطور المالي: تم في هذه الانحدارات إحلال مقياس التطور المالي محل

الأكثر تحرراً عنها في الاقتصادات المغلقة (الشكل البياني ٤-٥) ويرتبط هذا السلوك بزيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخلة (هو ما ينطبق أيضاً على كثير من الاقتصادات الفقيرة نسبياً وذات الحسابات الرأسمالية المفتوحة، التي تعتمد أساساً على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر-الإطار ٤-٣). ومن الطبيعي أن بعضاً من هذا الارتباط ربما يكون انعكاساً لخصائص أخرى: فالبلدان المفتوحة غالباً ما تكون هي الأكثر ثراءً أيضاً وغالباً ما تكون بيئات الاقتصاد الكلي بها أكثر استقراراً.

وتؤكد دراسات أكاديمية أجريت مؤخراً مع تثبيت هذه العوامل أن هناك ارتباط موجب بين تدفقات رؤوس الأموال الداخلة والاستثمار، وإن كان بعض الباحثين وجد أن هذا الأثر قد تراجع في التسعينات. وتركز بعض هذه الدراسات بصفة خاصة على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخلة، بينما تدرس أخرى قوة هذه العلاقة بالنسبة لمختلف فئات التدفقات الداخلة (راجع Bosworth and Collins، 1999). وتشير الأدلة المتعلقة بطائفة متنوعة من مجموعات البلدان النامية إلى أن جميع أشكال تدفقات رؤوس الأموال

هل يؤدي تحرير الحساب الرأسمالي إلى تشجيع الاستثمار المحلي؟

تؤدي زيادة القدرة على جذب المدخولات الأجنبية، وهي القدرة التي ترتبط بفتح الحساب الرأسمالي عموماً، إلى تحقيق مزيد من تدفقات رؤوس الأموال إلى الاقتصاد المعني، وكذلك المزيد من الاستثمارات والنمو إذا ما حسنت إدارة هذه التدفقات. ويصدق هذا بشكل خاص على البلدان الأفقر وفي حالة مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر الجديدة التي تبدوها الشركات من الصفر. وفي المقابل، يرجح أن يكون التأثير على الاستثمار في البلدان الصناعية أقل من ذلك بكثير، حيث إن هذه البلدان تتمتع بالقدرة على النفاذ إلى أسواق رأس المال بصفة مستمرة، كما أن معظم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر تتطوي على شراء مشروع قائم بالفعل.

وتشير المقارنات البسيطة بين معدلات الاستثمار في البلدان النامية إلى أن الانفتاح يرتبط بالفعل على وجه العموم بزيادة الاستثمار المحلي وبالتالي بارتفاع مستوى النمو إلى حد ما. وتزيد نسب الاستثمار في الاقتصادات

الجدول ٤-٤: التحرير والاستثمار الخاص في البلدان النامية

(الاستثمار كنسبة من إجمالي الناتج المحلي)

مقياس التقييد	مقياس التحرير
التحول من الانغلاق إلى الانفتاح ^١	التحول من الانغلاق إلى الانفتاح
١,٩	١,٢
١,٩	---
١,٠	---

ملحوظة: يشير الخط المائل إلى الدولة الإحصائية عند مستوى الثقة البالغ ٥٪ (باستخدام اختبار آدري الجبهة). بينما يشير الخط المائل إلى الدولة الإحصائية في الإحصائيات التي تفسر الأسباب على أساس داخلي المنشأ. أما منحنيات التقييد فهي مستوى الدخل في ١٩٨٠ ومستوى الانفتاح بالتعليم الثانوي في ١٩٨٠ والتقسيم وميزان الحكومة. وللإطلاع على تفاصيل التفسير، راجع دراسة Levine, Ricci, and Slogk (٢٠٠٢) (في الإصدار).

^١ يفترض بشكل عام أن الانفتاح على الاستثمار الأجنبي المباشر واستثمارات المصنعة يزيدان بنسب ٢٠٪ و ٢٠٪ و ٢٠٪ من إجمالي الناتج المحلي على التوالي. ويعادل كل تغير الفرق بين متوسط الرصيد المتأخر في البلدان النامية المنفتحة والمنغلق (معرفة على أساس وجودها فوق متوسط جميع بلدان العينة أو تحت هذا المتوسط).

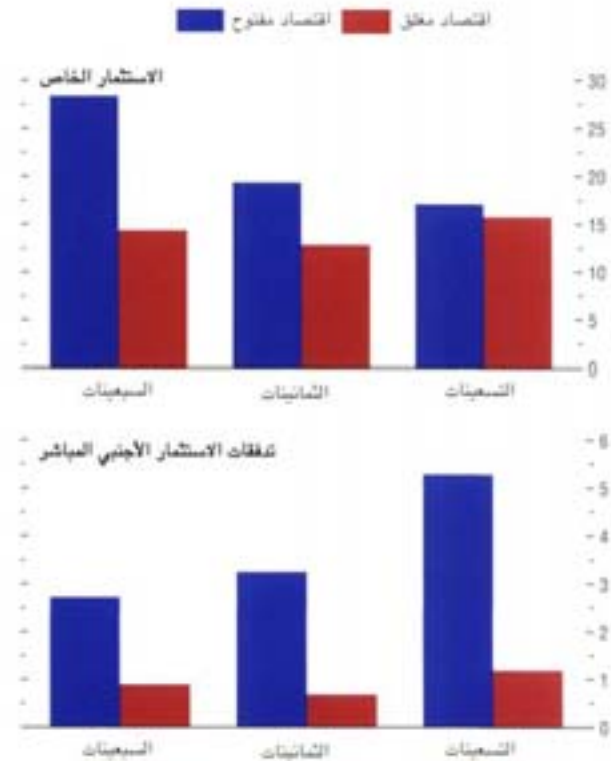
الداخلية يمكن أن تؤدي إلى زيادة الاستثمارات، لكن ذلك يصدق على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بصفة خاصة (للاطلاع على مسح أجري مؤخرا لهذه الدراسات، راجع (World Bank, 2001)).

وقد لقي تأثير تحرير الحساب الرأسمالي على الاستثمار المحلي اهتماما أقل في الدراسات الأكاديمية المتخصصة (راجع Henry, 2000). وتشير النتائج المستمدة من الدراسة المرجعية إلى ارتباط التحرير بزيادة الاستثمار المحلي في البلدان النامية، خاصة حين يستخدم مقياس الانفتاح لمقياس الاستثمار الأجنبي المباشر (الجدول ٤-٤).^{١١} وترتبط زيادة مقياس الانفتاح بمقدار متوسط الفجوة بين البلدان المصنفة كبلدان منفتحة والأخرى المصنفة كبلدان منغلقة بحدوث زيادة في نسبة الاستثمار الخاص إلى إجمالي الناتج المحلي بواقع نقطتين مئويتين تقريبا، وهو ما يزيد قليلا عن الأثر المستخلص من مقياس التقييد.^{١٢} وتتسم معاملات الانفتاح هذه عموما بأنها ذات دلالة إحصائية، وبإستثناء مقياس الاستثمار الأجنبي المباشر، تشير التقديرات الموضوعة باستخدام متغيرات مساعدة إلى أن العلاقة تبدو سلبية، مما يعني أن التحرير يؤدي إلى زيادة نسب الاستثمار. وباستخدام معامل معياري

الشكل البياني ٤-٥: تدفقات الاستثمار الخاص والاستثمار الأجنبي المباشر الداخلة بفعل التحرير في البلدان النامية^١

(من إجمالي الناتج المحلي)

طلب على الاقتصادات المفتوحة الاستثمار بمعدلات أكبر واجتذاب قدر أكبر من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، وفقا لمقياس الانفتاح.



المصادر: IMF, International Financial Statistics، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

^١ يعرف الاقتصاد البلد بأنه مفتوح حين يتجاوز مقياس الانفتاح فيه القيمة المتوسطة لفترة العينة بالتكامل في حالتها البلدان الصناعية والنامية. أما اقتصادات باقي البلدان فتعرف بأنها منغلقة. راجع الجدول ٤-٤ للاطلاع على تصنيف البلدان.

^{١١} تنظر الدراسة المرجعية في هذه القضية باستخدام منهج مشابه للمنهج المستخدم لدراسة التأثير على النمو، ولكن مع إحلال نسبة الاستثمار الخاص إلى إجمالي الناتج المحلي محل النمو الاقتصادي باعتباره المتغير التابع. ^{١٢} تشير النتائج المستخلصة باستخدام الاستثمار الكلي إلى حدوث تأثير أكبر إلى حد ما مع نتائج مشابهة من حيث الدلالة الإحصائية وعلاقة السببية.

الإطار ٤-٣: الاستثمار الأجنبي المباشر والبلدان الأفقر

تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر والمساعدات الإنمائية الرسمية

(بملايين الدولارات الأمريكية، متوسطات سنوية)

١٩٩٥-١٩٩٦	١٩٩٥-١٩٩٤	١٩٩٠-١٩٩٤
الاستثمار الأجنبي المباشر		
٦٤١.٨	٢٢٩.١	١٦٠.٩
العالم		
٤٤٩.٧	١٤٩.٨	١٣٣.٠
البلدان المتقدمة		
١٨٢.٢	٧٩.٣	٢٧.٩
جميع البلدان النامية		
٢.٦	١.٨	-٠.٦
أقل البلدان نمواً		
المساعدات الإنمائية الرسمية		
١٢.٧	١٦.٦	١٣.٩
أقل البلدان نمواً		

المصدر: UNCTAD, FDI in Least Developed Countries at a Glance (April 2001), Figure 2, pp. 2 and Table 3, pp. 8.

ويشير تزايد تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخلة بإمكانية استفادة البلدان الفقيرة المتقلية بصور متعددة، فتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر يمكن أن تمثل مصدراً مستقراً ومتنامياً نسبياً لتمويل البلدان الأفقر. وهي تدفقات يغلب عليها التقلب بدرجة أقل بكثير من أنواع تدفقات رؤوس الأموال الأخرى الداخلة إلى البلدان متوسطة الدخل ومرتفعة الدخل. ومن الملاحظ بوضوح أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وصلت إلى حالة من الركود ولكنها لم تصب بالانهيار أثناء الأزمات المالية التي وقعت مؤخراً.^٢

كيف تؤثر تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على البلدان المتقلية؟

- تميل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى إعطاء دفعة للاستثمار المحلي، بما في ذلك الاستثمار المحلي في البلدان منخفضة الدخل وبلدان إفريقيا جنوب الصحراء، ورغم أن الرابطة بين تدفقات رؤوس الأموال الداخلة والاستثمار ربما تكون قد ضعفت خلال التسعينات، فخلال ذلك يرجع إلى حدوث تحولات في الاستثمار الأجنبي المباشر ذاته بحيث ازداد توجيهه إلى عمليات الدمج وشراء كامل الحصص في قطاع الشركات بدلا من الاستثمار في المشروعات الجديدة (أي التي تبدأ من الصفر). ومن ثم فقد أصبح هذا النوع من الاستثمار أقل ملاءمة لأوضاع البلدان الأفقر التي تبلغ فيها نسبة عمليات الدمج وشراء كامل الحصص أقل من ١٠٪ من الاستثمارات المباشرة.^٣
- يغلب على الشركات متعددة الجنسيات دفع أجور أعلى من الشركات المحلية، كما تستطيع إتاحة فرص تدريب قيمة للعمالة.

تعتبر تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إحدى الآليات المساعدة على اندماج اقتصادات البلدان الأفقر في الاقتصاد العالمي. وقد تزايدت أهمية هذه التدفقات منذ العقد الماضي. وهي تنطوي على إمكانات وأعدة تبشر بإعطاء دفعة للاداء الاقتصادي. وكما يتبين من الجدول، فقد ازدادت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى جميع البلدان النامية بأكثر من ست مرات بين ١٩٨٦-١٩٩٠ و ١٩٩٦-١٩٩٩. وفي ٤٩ بلداً تصنفها الأمم المتحدة ضمن أقل البلدان نمواً، ازدادت التدفقات الداخلة من الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة مشابهة - أي من متوسط سنوي لا يزيد على ٠.٦ بليون دولار أمريكي إلى ٣.٦ بليون دولار أمريكي خلال نفس الفترة. أما المساعدات الإنمائية الرسمية، وهي أهم مصادر التمويل الرأسمالي التقليدية لأقل البلدان نمواً، فقد تناقصت على مدى العقد الماضي. وفي حين أن حركة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لا تزال متركزة فيما بين الاقتصادات المتقدمة، فقد سجلت التدفقات الموجهة إلى البلدان الأفقر زيادة متواضعة في التسعينات.^٤ والأهم من ذلك أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر تكون كبيرة في الغالب بالنسبة إلى حجم اقتصادات أقل البلدان نمواً، حيث بلغ متوسطها ٨٪ من إجمالي تكوين رأس المال الثابت في جميع هذه البلدان خلال الفترة ١٩٩٧-١٩٩٩ وما يربو على ٣٠٪ من تكوين رأس المال الثابت في ستة منها.

وهناك تحسن متزايد في توزيع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلدان الأفقر. وإن كانت لا تزال متركزة في عدد من البلدان دون غيرها، فالتأثيرات للفترة ١٩٩٦-١٩٩٩، حصلت ١٠ بلدان على ٧٤٪ من مجموع التدفقات الموجهة إلى ٤٩ بلداً من أقل البلدان نمواً، مقارنة بنسبة ٨٤٪ خلال الفترة ١٩٩١-١٩٩٥ و ٩٢٪ خلال الفترة ١٩٨٦-١٩٩٠.^٥ وقد تمكنت بلدان مثل كمبوديا وموزامبيق وأوغندا من الانضمام إلى مجموعة البلدان المتقلية الرئيسية بعد إجراء تغييرات كبيرة في مناخها الاقتصادي و/أو السياسي. وعلاوة على ذلك، فرغم أن قسماً كبيراً من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لا يزال يوجه للاستثمار في الموارد الطبيعية، تجد أن الاستثمارات في قطاعات أخرى قد اكتسبت مزيداً من الأهمية أيضاً، فمثلاً، يتركز الجانب الأكبر من مجموع الاستثمارات الأجنبية المباشرة الداخلة إلى كمبوديا وأوغندا في قطاع الصناعة التحويلية، بينما يتركز في قطاع الخدمات بالنسبة لجمهورية الرأس الأخضر ونيبال.

^١ ارتفعت هذه النسبة من ٠.٤٪ فقط في أواخر الثمانينات إلى ٠.٨٪ في أوائل التسعينات. ثم شهدت بعض الانخفاض خلال الفترة ١٩٩٦-١٩٩٩ حيث بلغت ٠.٦٪ مع الفترة التي حدثت في التدفقات إلى الاقتصادات المتقدمة.

^٢ كانت أقل البلدان نمواً التي حصلت على أكبر تدفقات من الاستثمار الأجنبي المباشر أثناء الفترة ١٩٩٦-١٩٩٩ هي أنغولا وكمبوديا وإثيوبيا وليسوتو وموزامبيق وميانمار والسودان وبنغلاديش وأوغندا وزامبيا.

^٣ راجع على سبيل المثال Mody and Marshid (2001); and Wei (2001).

^٤ راجع على سبيل المثال Bowworth and Collins (1999); Mody and Marshid (2001); and United Nations Conference on Trade and Development, or UNCTAD (2000).

الإطار ٤-٣ (تمة)

- يمكن أيضا أن تنهض الشركات متعددة الجنسيات بعملية نقل التكنولوجيا، مع احتمال امتداد هذا التأثير إلى الشركات المحلية. غير أن الأدلة التجريبية على نقل التكنولوجيا أو انتشار تأثيرها لا تزال غير قاطعة (للاطلاع على استعراض حديث لهذه المسألة، راجع Hanson, 2001).
- كذلك لا تؤدي الأدلة المتوفرة إلى نتائج قاطعة بشأن النمو الاقتصادي، إذ تقتصر العلاقة الموجبة التي خلصت إليها بعض الدراسات على البلدان الواقعة فوق مستوى حدي أدنى للطاقة الاستيعابية - مقيسة بمستوى تعليم القوة العاملة، أو البنية الأساسية الرأسمالية أو غير ذلك من مؤشرات التنمية^٦. ومن خلال تشجيع الاستثمار في البلدان الأفقر، يمكن أن يساعد الاستثمار الأجنبي المباشر على تقريب هذه البلدان من المستوى الحدي المشار إليه. وتخلص تحليلات أجريت مؤخرا إلى أن البلدان النامية ذات السياسات الأقوى تجتذب نسبة أكبر من مجموع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الموجهة إلى البلدان النامية ككل. بينما يؤدي انتشار الفساد بدرجات أعلى إلى إحداث أثر مثبط. ومن المرجح أن تنطوي هذه العوامل على أهمية خاصة للبلدان التي تأمل في اجتذاب تدفقات رؤوس الأموال خارج قطاع الموارد الطبيعية. نظرا لوجود مواقع استثمار بديلة أكثر تنوعا خارج هذا القطاع، وتنافس بلدان عديدة على اجتذاب تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر باستخدام مجموعة متنوعة من الحوافز المالية. غير أن هذه الحوافز يمكن أن تحد للغاية من المنافع التي تعود على الاقتصاد المحلي من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر - كمثل تؤدي مشلا إلى إضاعة الإيرادات الضريبية وزيادة التشهوهات. ويعتبر دور هذه الحوافز في اجتذاب الشركات متعددة الجنسيات دورا غير واضح^٧.
- وفيما يلي أمثلة للبلدان الأفقر التي تمكنت مؤخرا من اجتذاب مزيد من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر عن طريق تحسين الأداء الهيكلي وأداء الاقتصاد الكلي
- **أوغندا:** بدأت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخلة تتزايد منذ عام ١٩٩٢، حيث بلغ متوسطها ١٨٢ مليون دولار أمريكي سنويا أثناء الفترة ١٩٩٧-١٩٩٩، أو حوالي ٢٠٪ من إجمالي تكوين رأس المال الثابت. وقد توزعت هذه التدفقات على عدد كبير من القطاعات، فأتته ٥٢٪ من مجموعها في عام ١٩٩٨ نحو الصناعات التحويلية و ٣٥٪ نحو قطاع الخدمات (بما في ذلك النقل والاتصالات السلكية واللاسلكية) و ١٣٪ نحو القطاع الأولي. وكانت أوغندا من أوائل البلدان التي استفادت من مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون (هيبيك)، وهو ما يوضح التزامها باتباع سياسة سليمة للاقتصاد الكلي منذ ١٩٨٧، بما في ذلك سياسة التنمية بقيادة القطاع الخاص وسياسة الحد من الفقر.
- **بوليفيا:** كانت بوليفيا أيضا من أوائل البلدان المستفيدة من مبادرة 'هيبيك'. وقد ازدادت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إليها بعد برنامج ناجح للقضاء على التضخم المفرط في عام ١٩٨٥ أعقبته إصلاحات هيكلية متواصلة. وقد زادت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من مستوياتها المتدنية في أواخر الثمانينات حتى بلغ متوسطها السنوي ٨١٨ مليون دولار أمريكي خلال الفترة ١٩٩٦-١٩٩٩. وفي نفس الوقت حدثت زيادة كبيرة في إجمالي تكوين رأس المال الثابت المحلي. وظلت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخلة مرتفعة في عام ١٩٩٩ رغم المصاعب قصيرة الأجل التي واجهت الاقتصاد الكلي.
- **بنغلاديش:** ارتفعت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ارتفاعا حادا في بنغلاديش من مستوياتها المتدنية قبل عام ١٩٩٥ إلى متوسط سنوي يبلغ ١٧٠ مليون دولار أمريكي أثناء الفترة ١٩٩٦-١٩٩٩ (حوالي ٤٪ من الاستثمار المحلي). وقد جاء هذا النمو بعد تنفيذ برنامج لإصلاح سياسات الاقتصاد الكلي بدأ منذ أوائل التسعينات. واتخاذ إجراءات في تاريخ أقرب لتشجيع الاستثمار الخاص (المحلي والأجنبي). وقد توزعت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر فيما بين قطاع الطاقة (خاصة الغاز والكهرباء) والصناعات التحويلية (النسوجات والملابس والإلكترونيات) وخدمات النقل والاتصالات السلكية واللاسلكية.

^٦ راجع على سبيل المثال Borenstein, De Gregorio, and Lee (1998); and Eichengreen (2001).

^٧ راجع Hanson (2001); Wei (2001); and UNCTAD (1996).

أثار انتشار التكنولوجيا كأوضح ما تكون في حالة الاستثمار الأجنبي المباشر، خاصة عن طريق الشركات الأجنبية التي تعتمد التكنولوجيا الجديدة في شركاتها التابعة. ولما كانت الشركات القائمة في البلدان الصناعية هي التي تضطلع عموما بإنشاء التكنولوجيا الجديدة وتطويرها، فربما يكون الاستثمار الأجنبي المباشر هو أكفأ السبل المتاحة

بين الاستثمار والنمو. يتبين أن هذه الزيادة في نسبة الاستثمار من شأنها زيادة النمو بنسبة ٣.٠٪ سنويا.

هل يشجع تحرير الحساب الجاري انتشار التكنولوجيا؟

يعد انتشار التكنولوجيا قناة ثانية يمكن أن يمارس تحرير الحساب الرأسمالي من خلالها تأثيرا إيجابيا. وتظهر

الجدول ٤-٥: انتشار التحرير والاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان النامية

(التغير في نمو متوسط نصيب الفرد السنوي (%)

إجمالي النفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بزيادة بنسبة ٢٠٪ من إجمالي الناتج المحلي	الانفتاح للاستثمار الأجنبي المباشر بزيادة بنسبة ٢٠٪ من إجمالي الناتج المحلي	حد الاستثمار الأجنبي المباشر
١,٨٨٠	١,٨٧٠	الانفتاح بين الاستثمار الأجنبي
٠,٤٨	٠,٤٠	المباشر ورأس المال البشري
٦٨	٦٦	النسبة المئوية للبلدان المستفيدة من انتشار الاستثمار الأجنبي المباشر

ملصوقة بشهر الخط الدالكن إلى الدولة الإحصائية عند مستوى الثقة البالغ ٥٪ (باستخدام اختبار أحادي الجهة). بينما يشير الخط الناقص إلى الدلالة الإحصائية في التعدادات التي تفسر الأسباب على أساس داخلي المنشأ. أما متغيرات الضغط فهي مستوى الدخل في ١٩٨٠ ومستوى الانفتاح بالتعليم الثانوي في ١٩٨٠ والنظام وبيزنز الحكومة. وقد أضيفت إلى مواصفة النمو الأساسية ثلاثة متغيرات إضافية هي نسبة الاستثمار الخاص والانفتاح على الاستثمار الأجنبي المباشر (أو تدفقاته الفعلية) وانفتاح الاستثمار الأجنبي المباشر مع رأس المال البشري. وتؤدي إضافة الاستثمار الخاص (وهو ذو دلالة إحصائية كبيرة) إلى إزالة التأثير المباشر للاستثمار الأجنبي المباشر من خلال تكوين رأس المال. ومن ثم فإن معاملات الاستثمار الأجنبي المباشر وانفتاح مع رأس المال البشري تعكس تأثيرات انتشار الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو. وللاطلاع على تفاصيل التحليل راجع Edison, Levine, Ricci, and Slogd (١٩٩٥) (في الإصدار).

بالنظر إلى كون الانفتاح على الاستثمار الأجنبي المباشر ورأس المال البشري يتسمان بطبيعة داخلية المنشأ إلى حد كبير. وهناك عدد يزيد قليلا على ثلثي بلدان العينة يتمتع برأس المال البشري الكافي للاستفادة (بدرجات متفاوتة) من تأثيرات انتقال التكنولوجيا المشار إليها.

تحرير الحساب الرأسمالي والتطوير المالي المحلي

إن التفاعل بين تحرير الحساب الرأسمالي والتطوير المالي سيف ذو حدين. فهو ييسر بتحسين النمو على الأجل المتوسط عن طريق تعميق أسواق رأس المال المحلية. لكنه يحمل في طياته أيضا خطر المضاعف المالية الحادة إذا لم يتوفر الإطار المؤسسي السليم. فعلى الجانب الإيجابي، يمكن أن يؤدي التحرير المرتبط بتدفقات رؤوس أموال وافدة منتظمة إلى تعميق الأنظمة المالية المحلية بالتدريج. خاصة عند إرخاء الضوابط على الملكية الأجنبية للبنوك (راجع الفصل الخامس في IMF, 2000). فمثلا، شهدت المشاركة الأجنبية في الأجهزة المصرفية بأمريكا اللاتينية زيادة كبيرة في التسعينات، لا سيما في الأرجنتين والمكسيك. مما أدى إلى مستويات أعلى من التطوير المالي. وعلاوة على ذلك، قد يساعد بالفعل ازدياد الملكية الأجنبية في القطاع المصرفي على خفض درجة حساسية البلد المعنى للعدوى المالية. ذلك أن البنوك الدولية بقواعد رؤوس أموالها الكبيرة وتنوع عملياتها جغرافيا قد تكون أقل عرضة من البنوك المحلية

للاقتصادات النامية كي تحصل على هذه التكنولوجيا الجديدة. كذلك فإن المعرفة بالتقنيات الجديدة قد تزداد انتشارا بالتدريج داخل البلد المعني مع انتقال العاملين بالشركات الأجنبية من ذوي الدراية بها إلى العمل في شركات أخرى. وأخيرا، يمكن أن يؤدي الاستثمار الأجنبي إلى زيادة المنافسة في صناعات البلد المضيف، مما يجبر الشركات المحلية على أن تصبح أكثر إنتاجية باتباع أساليب أكثر كفاءة أو الاستثمار في رأس المال البشري أو العادي أو كليهما.

وتشير التحليلات التي أجريت مؤخرا باستخدام بيانات الاقتصاد الكلي إلى إمكانية أن يكون للاستثمار الأجنبي المباشر أثرا إيجابيا على النمو، خاصة حين يكون لدى البلد المتلقي قوة عمل على درجة عالية من التعليم. بما يسمح له باستغلال التكنولوجيا التي تتشغل عن طريق الاستثمار الأجنبي المباشر (Borensztein, De Gregorio, and Lee, 1998). وعلى نفس النسق، خلصت دراسات أخرى إلى أن انتشار التكنولوجيا المرتبط بالاستثمار الأجنبي المباشر يبلغ أعلى درجاته في البلدان الأكثر ثراء. بينما تكون التكنولوجيات المستخدمة في البلدان الفقيرة أقل توافقا مع احتياجات الاقتصاد في معظم الأحيان، مما يحد من منافع انتقال التكنولوجيا (كثيرا ما تعد صناعة التعدين مثالا جيدا لهذا النوع من الآثار: راجع Blomström, 1994). أما الأدلة على انتقال التكنولوجيا فيما بين الشركات ذات الملكية الأجنبية والشركات المحلية فهي أقل وضوحا. فرغم استنتاج بعض الدراسات أن القطاعات التي تتسم بارتفاع نسب الملكية الأجنبية تشهد نموا أسرع في الإنتاجية، فإن البيانات على مستوى الشركات لا توفر من الأدلة ما يكفي من الأدلة على انتقال التكنولوجيا (Aitken and Harrison, 1999; and Blomström, 1986).

وقد أكدت الدراسة المرجعية النتائج المتوفرة التي تفيد بأن انتقال التكنولوجيا المرتبط بالاستثمار الأجنبي المباشر يتوقف فيما يبدو على رأس المال البشري. وتشير النتائج الواردة في الجدول ٤-٥ إلى أن ارتفاع مستويات رأس المال البشري يؤدي إلى زيادة الاستفادة من تحرير الاستثمار الأجنبي المباشر ومن تدفقاته. ففي بلد يتمتع بمستوى مرتفع من رأس المال البشري مثل كوريا، يمكن أن تؤدي زيادة مقياس الانفتاح بمقدار متوسط الفجوة بين الاقتصادات المغلقة والاقتصادات المفتوحة إلى زيادة النمو بما يصل إلى ٠.٢٥٪ سنويا. وعلاوة على ذلك، يبدو في الحالتين أن هذه العلاقة هي علاقة سببية، وهو أمر مهم

لنوبات ثغافت المودعين على سحب أموالهم أو لحالات الذعر المالي، وقد تعمل كملاذ آمن للمودعين المحليين. وهناك أدلة وفيرة أيضا على مستوى الشركات والقطاعات والاقتصاد الكلي تؤكد أن ازدياد عمق النظام المالي وكفائه (في حالة مقياس الانفتاح) يمكن أن يؤدي بدوره إلى النهوض بالنمو عن طريق رفع كفاءة توزيع الموارد بين المشروعات المتنافسة.^{١٦}

هل للتحرير أثر إيجابي على العمق المالي المحلي في الأجل المتوسط؟

يبدو بالفعل وجود ارتباط موجب طويل الأجل بين العمق المالي وانفتاح الحساب الرأسمالي، وهو ما يفترض أنه ناتج ولو بصفة جزئية عن تزامن تحرير أنظمة السوق المالية المحلية والدولية في معظم الأحيان (Williamson and Mahar, 1998). ويوضح الشكل البياني ٦-٤ العلاقة بين الانفتاح وبين مقياسين للتطور المالي تبين ارتباطهما بارتفاع النمو في التحليلات السابقة، وهما قيمة الائتمان المقدم إلى القطاع الخاص كنسبة من إجمالي الناتج المحلي وحجم التعامل في سوق الأسهم (محسوبا على أساس نسبة حجم التعامل الكلي في سوق الأسهم إلى إجمالي الناتج المحلي). ويتضح وجود ارتباط موجب قوي في هذين المقياسين، وهو ما يرجع جزئيا إلى وجود خصائص مشتركة مثل كون البلدان الأكثر ثراء تحظى في الغالب بأسواق مالية دولية أكثر انفتاحا وأسواق مالية محلية أكثر عمقا.

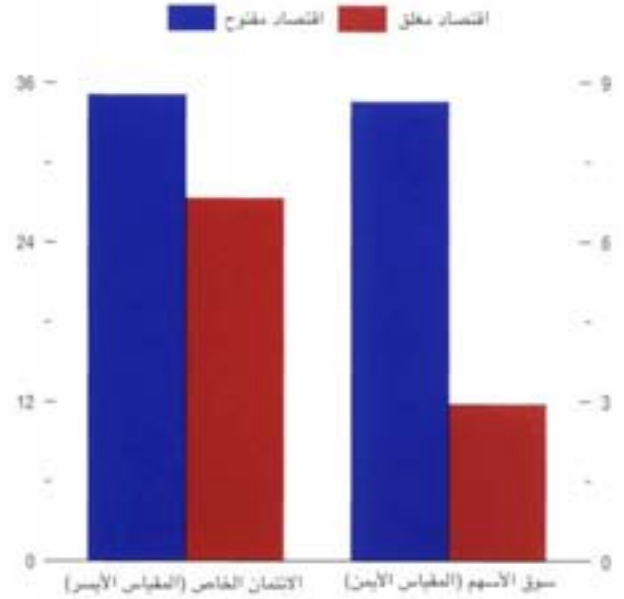
وتؤكد الدراسات الأكاديمية المتوفرة، التي تأخذ في حسبانها عوامل أخرى مثل متوسط دخل الفرد، أن تحرير الحساب الرأسمالي يرتبط بالتطور المالي في المدى الأطول. فعلى سبيل المثال، خلصت دراسة أجريت مؤخرا إلى أن البلدان ذات الحسابات الرأسمالية المفتوحة يزداد فيها العمق المالي بدرجة أكبر بكثير مما يحدث في البلدان التي تفرض قيودا على الحساب الرأسمالي، وإن كانت هذه الرابطة تبدو أوثق ما تكون في البلدان الصناعية (راجع Klein and Olivei, 2000; and Bailliu, 2000). وتخلص دراسات أخرى تركز على اقتصادات الأسواق الصاعدة الكبيرة أن أسواق الأسهم تصبح أكبر حجما وأكثر سيولة بعد فتح الحساب الرأسمالي (راجع Levine and Zervos, 1998; and Henry, 2000).

^{١٦} للاطلاع على أدلة على مستوى الشركات، راجع Demirgüç-Kunt and Maksimovic (1998) وللاطلاع على أدلة على مستوى القطاعات، راجع Rajan and Zingales (1998) وللاطلاع على أدلة مقارنة بين البلدان، راجع Beck, Levine, and Loayza (2000).

الشكل البياني ٦-٤: التطور المالي بفعل التحرير في البلدان النامية^١

(/ من إجمالي الناتج المحلي)

عادة ما تتمتع الاقتصادات المفتوحة بدرجة أكبر من التطور المالي طبقا لمقياس الانفتاح.



المصادر: IMF, International Financial Statistics، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.
^١ يعرف الاقتصاد البلد بأنه مفتوح حين يتجاوز مقياس الانفتاح فيه القيمة المتوسطة لفترة العينة بالكامل في حائتي البلدان الصناعية والنامية، أما اقتصادات باقي البلدان فتعرف بأنها مغلقة. راجع الجدول ٦-٤ للاطلاع على تصنيف البلدان.

الجدول ٤-٦: التحرير والتطور المالي المحلي بالدول النامية

(الزيادة %)

مقياس التقيد التحول من الانفتاح إلى الانفتاح ^١	مقياس الانفتاح التحول من الانغلاق إلى الانفتاح ^٢	
١٩	٣٥.٨	الانتماء الخاص ^٣
١٥	...	التحرير التكملي
١٢	...	تحرير الاستثمار الأجنبي المباشر
		تحرير المحافظة
٩٠	٥٤.٧	حجم التعامل في سوق الأسهم ^٤
٨٦	...	التحرير التكملي
٤٠	...	تحرير الاستثمار الأجنبي المباشر
		تحرير المحافظة

ملحوظة: يشير الخط المائل إلى الدولة الإحصائية عند مستوى الثقة البالغ ٥٪ باستخدام اختبار أحادي الجهة). بينما يشير الخط المائل إلى الدولة الإحصائية في الاتجاهات التي تفسر الأسباب على أساس داخلي المنشأ. أما متغيرات القسط فهي مستوى الدخل في ١٩٨٠ ومستوى الانفتاح بالتعليم الثانوي في ١٩٨٠ والتقسيم وميزان الحكومة. ولإطلاع على تفاصيل التحليل، راجع دراسة Edison, Levine, Ricci, and Salk (١٩٩٨) (في الإصدار).

^١ يفترض بشكل عام أن الانفتاح على الاستثمار الأجنبي المباشر واستثمارات المحافظة يزيدان بنسب ١٠٪ و ٣٠٪ من إجمالي الناتج المحلي على التوالي. ويعادل كل تغير الفرق بين متوسط الرصيد المتأخر في البلدان النامية المتقدمة والمتخلفة (معرفة على أساس وجودها فوق متوسط جميع بلدان العينة أو تحت هذا المتوسط).

^٢ كنسبة من إجمالي الناتج المحلي.

عدم الاستقرار المالي وتكلفة التحرير

غير أنه يتعين النظر إلى هذه المنافع الممكنة طويلة الأجل في مقابل الخطر المتمثل في المشكلات المالية التي يمكن أن تتسبب فيها الأسواق المالية الدولية المفتوحة. بما في ذلك الأزمات المالية. مع ما يصاحب ذلك من تكاليف باهظة على الناتج. وترتبط هذه المشكلات عموماً بفرض تدفقات الداخلة والخارجة، ثم بتقلب تدفقات رؤوس الأموال الصافية بشكل أعم. ويوضح الشكل البياني ٤-٧ أن تقلب تدفقات رؤوس الأموال الصافية قد ازداد بدرجة كبيرة بمرور الوقت، خاصة بالنسبة للبلدان التي تم فيها تحرير الحساب الرأسمالي على نطاق أوسع. وتتعرض تدفقات المحافظة لتقلبات أشد مما تتعرض له تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر. وهو ما يعكس العلاقة الأطول أجلاً التي ينطوي عليها الاستثمار الأجنبي المباشر. وقد كانت هذه التقلبات شديدة للغاية خلال التسعينات، حين كان كثير من البلدان النامية قد استكمل التحرير منذ فترة وجيزة. أما في العقد الراهن فقد ارتبطت أيضاً بزيادة التقلب في تدفقات رؤوس الأموال بانخفاض مستويات النمو إلى حد ما (الشكل البياني ٤-٨).

وكما سبقت الإشارة، شهدت التسعينات عدداً كبيراً من أزمات سعر الصرف والأزمات المالية التي اقتربت في الغالب بحدوث انكماش شديد في النشاط الاقتصادي^{١٧}. وترتبط الأزمات في معظم الحالات بدخول تدفقات رؤوس أموال كبيرة - خاصة تدفقات المحافظة - لا يتم توجيهها بكفاءة نحو فرص الاستثمار الأكثر إنتاجية. مما يؤدي إلى تدهور مطرد في الميزانيات العمومية للقطاع المالي المحلي^{١٨}. ويرجع ذلك إلى العمق المحدود للأسواق المالية في العديد من البلدان النامية، علاوة على ضعف الحافز لدى جهات الإقراض كي تبحث بدقة للتوصل إلى المشاريع الجيدة نظراً لسهولة الحصول على مزيد من الائتمان. كما يرجع لعدم اتساق آجال الاستحقاق عند محاولة تمويل مشاريع طويلة الأجل بقروض قصيرة الأجل. كذلك قد يؤدي عدم تجانس المعلومات بين المستثمرين الأجانب والمقرضين المحليين إلى استمرار دخول التدفقات إلى الاقتصاد المحلي المعني حتى مع تدهور الميزانيات العمومية (راجع Eichengreen and others, 1998). ولكن حين يتأكد للمستثمرين الدوليين أن مصاعب السداد ومخاطر العجز عن تلبية الالتزامات أصبحت أمراً وارداً،

وتتضمن الدراسة المرجعية مزيداً من الأدلة على وجود رابطة موجبة. فالنتائج تشير إلى أن للتحرير آثاراً كبيرة، وذات دلالة (في حالة مقياس الانفتاح)، على مقياسي العمق المالي المحلي. فعلى سبيل المثال، تؤدي زيادة مقياس الانفتاح بمقدار الفجوة المتوسطة بين اقتصاد مغلق وآخر مفتوح إلى زيادة الائتمان الخاص كنسبة إلى إجمالي الناتج المحلي بما يعادل ٢٠٪ وزيادة حجم التعامل في سوق الأسهم بما يقرب من الضعف (الجدول ٤-٦). ويمكن أن يؤدي ذلك إلى زيادة النمو بنسبة ٢٥٪. حسباً تشير التقديرات المعيارية للرابطة بين التعميق المالي والنمو، وتنتقل إلى النتائج المتعلقة بالانفتاح لتدفقات المحافظة وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر. فنجد أن تأثير تحرير تدفقات المحافظة على التعميق المالي يبدو تأثيراً ذا دلالة حسب المتوقع. كما أنه مترتب على علاقة سببية فيما يتعلق بحجم التعامل في سوق الأسهم. ويبدو أن للتحرير تأثيراً موجباً أيضاً في حالة الاستثمار الأجنبي المباشر، وإن لم يكن هذا التأثير ذا دلالة. وخلاصة القول أن هناك أدلة تفيد بارتباط التحرير الناجح، خاصة في حالة تدفقات المحافظة، بتعميق الأسواق المالية المحلية على مدى فترات أطول.

^{١٧} للإطلاع على مناقشة للآزمات المالية، راجع عهدي مايو ١٩٩٨ ومايو ١٩٩٩ من تقرير "اتفاق الاقتصاد العالمي".

^{١٨} راجع Calvo and Reinhart (2000) والمناقشة الواردة في الفصل الرابع بعدد مايو ٢٠٠١ من تقرير "اتفاق الاقتصاد العالمي".

سرعان ما تتحول تدفقات رؤوس الأموال الداخلة الصافية الكبيرة إلى تدفقات خارجة، بما قد يفضي في النهاية إلى أزمة في سعر الصرف أو أزمة مالية. ويمكن أن تنتشر هذه الآثار بسرعة عن طريق الأسواق المالية العالمية، خاصة على الصعيد الإقليمي، بما يؤثر على أوضاع التمويل في البلدان الأخرى ذات أسواق رأس المال المفتوحة.

وهناك تكاليف أخرى محتملة علاوة على التحولات العكسية المفاجئة في مسار تدفقات رؤوس الأموال، فكما هو الحال مع أي تغيير في السياسات يتيح الحصول على قدر أكبر من الموارد، يمكن أن يؤدي التحرير إلى تعميق التشوهات القائمة في الاقتصاد المعني. فمثلاً، إذا كانت مستويات الحماية المرتفعة تدعم صناعة غير ذات كفاءة، فإن تيسير الحصول على المدخرات الأجنبية قد يسمح بتدفق مزيد من رؤوس الأموال إلى هذا القطاع، مما يفضي إلى تفاقم المشكلة الأساسية. ويمثل ذلك صورة للقضية العامة المتمثلة في قانون أفضل البدائل، أي أن إزالة تشوه معين مع وجود تشوهات أخرى لا تؤدي بالضرورة إلى نتيجة كلية أفضل. ويبدو أن معظم تكاليف التحرير كان ناتجا عن دخول مقادير مفرطة من تدفقات رؤوس الأموال ثم خروجها على نحو مفاجئ.

وعند انعكاس مسار التدفقات الداخلة، يمكن أن يكون رد فعل السياسات هو التركيز على إيجاد حل مباشر للمشكلة قصيرة الأجل، أي مشكلة خروج رؤوس الأموال، عن طريق إعادة فرض الضوابط على رأس المال من جديد أو التعامل مع القضية الأطول أجلا المتمثلة في تحسين الرقابة المالية وتقوية سياسات الاقتصاد الكلي أو التركيز على المسائلتين. وقد ركز معظم البلدان عند التصدي لآزمات التسعينات على الرقابة والسياسة، مع تشديد السياسات النقدية أثناء الأزمة لاستعادة ثقة المستثمرين، والابتعاد عن أساليب ربط سعر الصرف، وإجراء إصلاحات مالية، وكذلك (عند الضرورة) إجراء إصلاحات هيكلية في قطاع الشركات، وتعتبر ماليزيا وروسيا أبرز البلدان التي واجهت الأزمة عن طريق إعادة فرض الضوابط على رأس المال، ويبدو أن فرض الضوابط قد أتاح في الحالتين فرصة لالتقاط الأنفاس ريثما يتم تنفيذ إصلاحات أعمق على صعيد السياسات، لكن ذلك كان على حساب ثقة المستثمرين الدوليين، الأمر الذي أسفر عن زيادة تكلفة التمويل من المصادر الخارجية وإصابة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بشيء من الضعف، وتوليد تكاليف إدارية باهظة، وفي ماليزيا، تعززت فعالية ضوابط رأس المال عن طريق التعديلات الاقتصادية الكلية والهيكلية. كذلك أسهمت قدرة السلطات على الإنفاذ وإيجابية التطورات

الشكل البياني ٤-٧: تقلب صافي تدفقات رؤوس الأموال والتحرير^١

(ببلايين الدولارات الأمريكية)

ولغا لمقياس الانفتاح، التسمت تدفقات الحافظة والتدفقات المصرفية بالتقلب الشديد لا سيما في التسعينات، بينما كانت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر أكثر استقراراً.

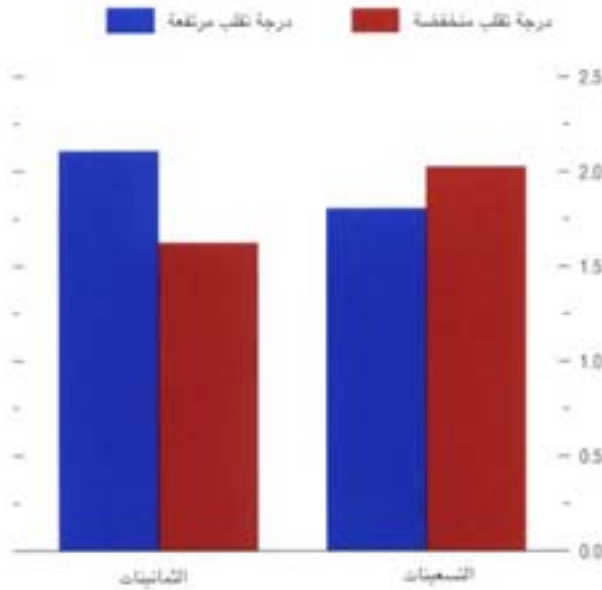


المصادر: IMF, International Financial Statistics (مجموعات بيانات صندوق النقد الدولي).

^١ يعرف الاقتصاد البلد بأنه مفتوح حين يتجاوز مقياس الانفتاح فيه القيمة المتوسطة لفترة العينة بالكامل في حائتي البلدان الصناعية والنامية. أما الاقتصادات باقي البلدان فتعرف بأنها مغلقة. راجع الجدول ٤-٧ للإطلاع على تصنيف البلدان.

الشكل البياني ٤-٨: علاقة النمو بتقلب إجمالي تدفقات الحافظة في البلدان ذات أسواق رأس المال المفتوحة^١

ارتبطت زيادة التقلب في التسعينات بشيء من الانخفاض في النمو.



المصادر: IMF, International Financial Statistics؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.
١ يقاس التقلب بالانحراف المعياري لإجمالي تدفقات الحافظة على مدى الفترة ١٩٩٥-١٩٩٩. وتختلف التقلبات التي تتعرض لها البلدان بأنها مرتفعة إذا تجاوز الانحراف المعياري لديها المستوى المتوسط.

التي شهدتها سعر الصرف بدور مهم في هذا الصدد.^{١٩} أما في روسيا فلم تحقق الضوابط نجاحا ملموسا في إيقاف هروب رؤوس الأموال نظرا لعدم إجراء إصلاحات هيكلية سريعة، وهي تجربة مشابهة لتجربة أزمة الدين في الثمانينات. وهناك أيضا حالة شيلي التي فرضت ضوابط على تدفقات رؤوس الأموال الوافدة لمواجهة الزيادة التي طرأت عليها. وكان الهدف هو الحد من تدفقات رؤوس الأموال الداخلة قصيرة الأجل دون رؤوس الأموال طويلة الأجل، وزيادة فعالية السياسة النقدية. وقد استغلت شيلي فرصة التقاط الأنفاس التي أتاحتها الضوابط الجديدة لإجراء إصلاحات هيكلية كبيرة.

ويصعب العثور على أدلة تجريبية تؤكد الارتباط بين الترتيبات المؤسسية والأداء، وهو ما يرجع في الأساس إلى مصاعب قياس جودة المؤسسات. وقد خلصت دراسات سابقة إلى أنه رغم زيادة النمو في التسعينات نتيجة لارتفاع مستويات إجمالي تدفقات رؤوس الأموال، فإن تقلب تدفقات رؤوس الأموال قد أدى إلى تخفيض النمو، مما يوضح الدور المؤثر الذي تقوم به العوامل المؤسسية في هذا الصدد (Mody and Murshid, 2001). وتوصلت الدراسة المرجعية أيضا إلى بعض الأدلة على زيادة المنافع التي تتحقق من وراء تدفقات رؤوس الأموال الوافدة كلما ازدادت قوة المؤسسات القائمة، وقد أدى قصور البيانات المتعلقة بالبلدان النامية إلى تقييد المتغيرات البديلة لمقاييس العمق المالي وسياسات المالية العامة، نظرا لعدم توفر بيانات كافية عن مسائل مهمة مثل الرقابة المالية أو ممارسة الصلاحيات في الشركات. وتشير النتائج إلى وجود ثلاثة مؤشرات لكفاءة السوق المالية (الانتماء الخاص كنسبة من إجمالي الناتج المحلي، وحجم التعامل في سوق الأسهم كنسبة إلى إجمالي الناتج المحلي، ومقياس لمدى سيادة القانون والنظام) تميل إلى تعزيز منافع النمو المتحصلة من تدفقات رؤوس الأموال، وإن كانت المعاملات صغيرة عموما وغير ذات دلالة إحصائية (الجدول ٤-٧). وعلى جانب الاقتصاد الكلي، يبدو أن اكتساب المالية العامة وضعا أقوى من شأنه تعزيز منافع النمو المترتبة على تدفقات رؤوس الأموال الدولية.

وتشير هذه النتائج إلى أن مواطن قصور المؤسسات المحلية، مثل ضعف الرقابة المالية والتنظيم المالي، يمكن أن

^{١٩} قامت ماليزيا في وقت لاحق برفع جميع الضوابط التي كانت قد فرضتها على تدفقات رؤوس أموال الحافظة في سبتمبر ١٩٩٨.

^{٢٠} تبينت دراسة (Arteta, Eichengreen, and Wyplosz (2001) العلاقة بالقانون والنظام العام أيضا.

الجدول ٤-٧: المنافع المترتبة على تدفقات رؤوس الأموال بفضل قوة المؤسسات في التسعينات

(الزيادة في نمو متوسط نصيب الفرد السنوي)

٠.٠٤	تدابير الائتمان الخاص
٠.٠٧	تدابير حجم التعامل في سوق الأسهم
٠.٤٢	ازداد احترام القانون والنظام العام من أدنى المستويات إلى أعلاها
٠.١٢	ازداد ميزان المالية العامة بنسبة ١٠٪ من إجمالي الناتج المحلي

ملاحظة: يشير الخط المائل إلى الدلالة الإحصائية عند مستوى الثقة البالغ ٩٥٪ (باستخدام اختبار أحادي الجهة). بينما يشير الخط المائل إلى الدلالة الإحصائية في الاختبارات التي تقسم الأسباب على أساس داخلي المنشأ. والتدفقات المشتقة من معامل حد (ناتج) التفاعل الخاص بإجمالي تدفقات رؤوس الأموال مع مقياس المؤسسات المستثمر، ويتم تقديرها عند المستوى المتوسط لإجمالي تدفقات رؤوس الأموال في العينة. أما متغيرات الضغط فهي مستوى الدخل في ١٩٩٠ ومستوى الانحياز بالتعليم الثانوي في ١٩٩٠ والتقسيم وميزان الحكومة وإجمالي تدفقات رؤوس الأموال ومقياس المؤسسات المستثمر. وللإطلاع على تفاصيل التحليل، راجع دراسة Erlsson, Levine, Ricci, and Sloth (٢٠٠٠) (في الإصدار).

لهروب تدفقات رؤوس أموال ضخمة. وقد تكون هذه التحولات في المشاعر السائدة ناتجة عن ظهور فرص جديدة في أسواق أخرى، إذ أن فرص الانخراط والاستثمار تنقلب في البلدان الصناعية - وهو ما يرجع في جانب منه إلى تغيرات أسعار الفائدة (موضوع يناقشه الفصل الثاني بمزيد من التفصيل)، غير أن سرعة التحولات في المشاعر السائدة بين المستثمرين أدت أيضا إلى إثارة قضايا العدوى المالية ونماذج الأزمات التي تتحقق بفعل تصورها^{٢١}، حيث تكون التقلبات في مشاعر المستثمرين هي العامل الذي يحدد ما إذا كانت الأزمة ستقع أم لا. وهناك عدد متزايد من الدراسات التجريبية التي تركز تركيزا كبيرا على الأزمات التي وقعت في النصف الثاني من التسعينات، وكلها تشير إلى أن حدوث مشكلات في بلد واحد أقضى بالفعل إلى قيام المقرضين بخفض معاملاتهم في بلدان أخرى في ذات المنطقة.

ويمكن للمجتمع المالي الدولي مساعدة البلدان التي تقوم بتحرير حساباتها الرأسمالية على خفض التكاليف المرتبطة بالتحرير. فتشجيع اعتماد معايير لزيادة الشفافية وتوسيع نطاق نشر المعلومات - بما في ذلك مبادرات صندوق النقد الدولي في مجالات نشر البيانات والشفافية المالية وشفافية المالية العامة - يمكن أن يحد من عدم تجانس المعلومات بين المقرضين المحليين من ناحية والمستثمرين الدوليين من ناحية أخرى. وتستهدف المبادرات الرامية إلى زيادة إشراك القطاع الخاص في حل الأزمات المالية أيضا حل المستثمرين الدوليين على التدقيق في جميع المعلومات المتوفرة عن مخاطر عجز المقرضين عن السداد. لكن الجهد الأساسي في تخفيض تكلفة تحرير الحساب الرأسمالي يجب أن تقوم به البلدان المضطلة بالتحرير ذاتها، وذلك عن طريق تنفيذ سياسات ملائمة وإيجاد ظروف محلية مواتية. ويتابع سياسات سليمة للاقتصاد الكلي وإخضاع النظام المالي للرقابة الفعالة والتنظيم الكفء، وخفض الضمانات الحكومية (من خلال نظم التأمين المحدود على الودائع مثلا) وإرساء نظم محاسبية وقانونية فعالة وزيادة الشفافية يمكن تعزيز فعالية النظام المالي في توجيه الموارد الأجنبية إلى الأنشطة المحلية المنتجة والحد من المخاطر النظامية التي تنطوي عليها عملية الوساطة هذه والعمل على تخفيض الخطر المعنوي من ناحية الوكلاء المحليين والدوليين.

تؤدي إلى أزمات وخسائر في الناتج. ولذلك فإن كفاية الرقابة والتنظيم الماليين هي مطلب لا غنى عنه للتأكد من عدم إقدام وكالات الإفراض المحلية على تحمل مخاطر مفرطة بدافع من مسؤوليتها المحدودة (راجع Bhattacharya and Thakor, 1993). ويصدق ذلك بصفة خاصة عند وجود ضمانات حكومية ضمنية أو صريحة للقروض، مما يقلل من حوافز جهات الوساطة المحلية والمقرضين الدوليين على مراقبة المخاطر. وبصورة أعم، يؤدي ضعف ممارسة الصلاحيات وقصور الممارسات المحاسبية وعدم نشر معلومات دقيقة في الوقت المناسب عن وضع الاقتصاد الكلي والقطاع المالي إلى زيادة عدم اليقين لدى المستثمرين الدوليين بشكل عام، مما يؤدي بدوره إلى تفاقم مشكلات عدم تجانس المعلومات بين المستثمرين المحليين والأجانب حسبما سبقت الإشارة.

غير أن قوة العوامل الاقتصادية الجذرية أو المؤسسات المحلية لا تنفي احتمال حدوث الأزمات، حيث إن التغيرات في تفضيلات المستثمرين الأجانب لعناصر الحافظة يمكن أن تكون مصدرا لتغيرات مفاجئة أيضا في صافي تدفقات رؤوس الأموال. فحين تعرض دولار هونغ كونغ لضغوط في أكتوبر ١٩٩٧ رغم مثانة الأوضاع الجذرية للاقتصاد، حدث تحول حاد في المشاعر السائدة بين المستثمرين تجاه آسيا، فأصبحت البلدان التي كانت تحظى بقدر وافر من تدفقات النقد الأجنبي تواجه مفاجئا يصعب معه الحصول على أموال جديدة، أن لم يكن يستحيل، بل ربما تعرضت أيضا

^{٢١} للإطلاع على دراسات مسحية للأزمات التي تتحقق بفعل تصورها، راجع (Obstfeld (1998) and Jeanne (2000) وللاطلاع على أدلة عن العدوى المالية، راجع (Caramazza, Ricci, Salgado (2000) and Van Rijkkeghem and Weder (2000).

ميكزة من العملية ليكون بمثابة "انفجار كبير" يحفز على إجراء المزيد من الإصلاحات الاقتصادية ويساعد في التغلب على المعارضة التي تواجه الإصلاح.

وتشير تجارب البلدان التي قامت بتحرير الأسواق المالية الدولية إلى وجهة كل من وجهتي النظر المذكورتين (الإطار ٤-٤). غير أن سرعة الإصلاحات وتوقيتها غالباً ما يكونان أقل أهمية من اتساق الإصلاحات والسياسات المتبعة عند كل نقطة زمنية معينة. ففي مجال تحرير الحساب الرأسمالي، تتمثل أهم الاعتبارات في تنسيق إصلاحات وسياسات معينة في القطاعات المحلية والخارجية، لا سيما إصلاحات القطاع المالي المحلي، وتنفيذ مزيج منسق من السياسات النقدية وسياسات سعر الصرف (Johnston, Darbar, and Echeverria, 1999). ففي آسيا على سبيل المثال، كان منشأ المشكلات عموماً هو افتقار الرقابة المالية إلى القوة الكافية، بينما نشأت المشكلات غالباً في أمريكا اللاتينية بسبب مزيج سياسات الاقتصاد الكلي المتبعة.

وفي الواقع العملي، غلب على عملية التحرير في البلدان الصناعية اتباع منهج تدريجي مرحلي عند تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية.^{٢٢} أما البلدان النامية فقد اتبع بعضها أسلوب "الانفجار الكبير" بينما اتبع البعض الآخر مناهج تدريجية لتحرير الحساب الرأسمالي. وقد جاءت الاختلافات بين تجارب البلدان انعكاساً للظروف السائدة في كل بلد بقدر ما كانت أيضاً انعكاساً لسرعة الإصلاح وعوامل أخرى.

ورغم أن تجارب البلدان توضح عدم وجود قاعدة بسيطة يمكن اتباعها لتحديد تسلسل المراحل وتنسيق خطوات تحرير الحساب الرأسمالي مع السياسات الأخرى، فقد تساعد المبادئ الثلاثة العامة التالية على توجيه عملية التحرير في أية حالة (راجع Ishii and others, 2001).

- سياسات الاقتصاد الكلي السليمة القابلة للاستمرار شرط مسبق مهم للتحرير. فعدم استقرار الاقتصاد الكلي يمكن أن يؤدي إلى تفاقم مواطن الضعف في القطاع المالي؛ ويمكن أن يؤدي تحرير الحساب المالي والرأسمالي في مثل هذه الظروف إلى زيادة حدة عدم الاستقرار. وعلى ذلك فإن سياسات الاقتصاد الكلي السليمة هي مطلب أساسي لفك هذا الارتباط مزدوج الاتجاه.

وليس من الممكن في أغلب الأحيان - ولا المرغوب فيه في جميع الحالات - تنفيذ مثل هذه الطائفة المتنوعة من الإصلاحات في نفس الوقت. ذلك أن بعض المخاطر التي تنشأ عن تحرير الحساب الرأسمالي يمكن الحد منها عن طريق وضع تتابع سليم لخطوات التحرير والتنسيق بينها وبين السياسات المكملة (بما في ذلك انتهاج سياسة صائبة للاقتصاد الكلي وإصلاحه على النحو الواجب). ويستكشف القسم التالي كيفية تحديد التتابع السليم لخطوات الإصلاح المرتبط بالتحرير.

تحديد التتابع السليم لخطوات تحرير الحساب الرأسمالي

غالباً ما يتطلب نجاح تحرير الحساب الرأسمالي الدولي وضع تتابع مدروس للسياسات المقررة، وهو ما يتطلب بدوره تقييماً مفصلاً لظروف البلد المعني. ومن الضروري إجراء الإصلاحات اللازمة في بيئة مؤسسية قادرة على مساعدة عملية فتح الحساب الرأسمالي وتجنب أزمات سعر الصرف أو الأزمات المالية. ويتعين التركيز بشكل خاص على ترتيب خطوات تحرير أنواع التدفقات المختلفة، كالاستثمار الأجنبي المباشر والأدوات المالية طويلة الأجل وقصيرة الأجل، وكذلك السرعة التي يتم بها رفع القيود المفروضة عليها والتي تكون عديدة في الغالب.

وهناك منهجان أساسيان يعتبران أفضل السبل لتحقيق التكامل المالي:

- وجهة النظر التقليدية التي تركز على الشروط المسبقة لعملية التحرير: ويذهب هذا المنهج إلى وجوب إتمام التحرير بعد تحقيق استقرار الاقتصاد الكلي وتنفيذ الإصلاح المالي وتحرير التجارة.^{٢٣} وبناء على هذا الرأي، يجب أن يتم التحرير بالتدريج وفي مرحلة متأخرة من عملية الإصلاح الاقتصادي.
- وجهة النظر التي تركز على الاقتصاد السياسي: وهي معنية بالقيود التي تفرضها العوامل السياسية على الإصلاحات وتواضع قدرة بعض البلدان على إصلاح اقتصاداتها دون ضغوط خارجية. وتقر وجهة النظر هذه بأن منهج الإصلاح غالباً ما تمليه اعتبارات الجدوى السياسية مثلما تمليه المتطلبات الفنية، وبالتالي فهي ترى القيام بالتحرير في مرحلة

^{٢٢} راجع، على سبيل المثال، McKinnon (1973), Shaw (1973), and Hanson (1995).

^{٢٣} في هذه البلدان، جاء تحرير الحساب الرأسمالي بعد إصلاحات التجارة والقطاع المالي المحلي.

الإطار ٤-٤: تجارب البلدان في تحديد تتابع خطوات تحرير الحساب الرأسمالي

شديدة على الصعيد الخارجي وفي النظام المالي، وإن كان هناك بلد واحد على الأقل (هو كوريا) لا يزال يطبق مجموعة كبيرة من ضوابط رأس المال.

ويتضمن الجدول عرضاً موجزاً لتجارب البلدان في هذا الصدد، ويمكن استخلاص أربعة استنتاجات مهمة من تحليل هذه التجارب:

- درجة السرعة التي تم بها تحرير الحساب الرأسمالي لم يكن لها أي أثر نظمي على احتمالات وقوع الأزمة. فقد اتبع أسلوب التحرير التدريجي في ثلاثة من البلدان الأربعة التي تعرضت لاضطرابات شديدة في القطاع المالي بعد تحرير الحساب الرأسمالي، وهي كوريا والمكسيك والسويد. وعلى العكس، تمكنت المملكة المتحدة وهنغاريا من تجنب الأزمات حتى مع السرعة التي نفذ بها التحرير.

يتضح من تجارب البلدان المختلفة أنه لا يوجد منهج وحيد يصلح في كل الحالات لتحديد تتابع خطوات تحرير الحساب الرأسمالي وتنسيقها مع السياسات الأخرى.^١ ويدرس هذا الإطار تجارب ثمانية من الاقتصادات المتقدمة واقتصادات الأسواق الصاعدة، وهي حالات توضح العديد من القضايا التي واجهت البلدان في معرض تحرير الحساب الرأسمالي، وقد تمكنت أربعة من هذه البلدان (هي النمسا وهنغاريا وجنوب إفريقيا والمملكة المتحدة) من تحرير حسابها الرأسمالي بالكامل أو إلى حد كبير دون أن تعاني أزمات مالية نظمية ودون أن تتعرض إلا لمشكلات بسيطة في ميزان المدفوعات، إن حدثت. أما البلدان الأربعة الأخرى (وهي كوريا والمكسيك والسويد وتركيا)، فقد تعرضت لأزمات

^١ للاطلاع على مناقشة مفصلة، راجع (Ishii and others (2001).

ملخص لتجارب البلدان في تحديد تتابع خطوات التحرير

سرعة وتتابع خطوات التحرير	سياسات القطاع المالي	سياسات الاقتصاد الكلي
١- البلدان التي تجنب الأزمات		
النمسا	تحرير تدريجي للتدفقات طويلة الأجل قبل تحرير التدفقات قصيرة الأجل.	قطاع مالي سليم وخاضع لرقابة جيدة.
هنغاريا	تحرير سريع. تحرير تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر والتدفقات الأخرى طويلة الأجل قبل التدفقات قصيرة الأجل.	إصلاحات سريعة في القطاع المالي. تشجيع مشاركة البنوك الأجنبية في مرحلة مبكرة.
جنوب إفريقيا	تحرير تدريجي. البدء بتخفيف القيود على تدفقات رؤوس أموال غير المقيمين.	بنوك جيدة الرقابة. اتخاذ خطوات لتقوية التنظيم والرقابة التحوطيين.
المملكة المتحدة	تحرير سريع.	انضباط قوي بفعل عوامل السوق وسياسات تحوطية قوية.
٢- البلدان التي مرت بأزمات		
كوريا	تحرير تدريجي وجزئي. المؤسسات المالية غير خاضعة لقيود كبيرة على الاقتراض قصير الأجل من الخارج. ولكن هناك حدود للاقتراض طويل الأجل من الخارج.	وجود مواطن ضعيف في القطاع المالي. سوء ممارسة الصلاحيات في قطاع الشركات واستخدام الرفق المالي الفائق.
المكسيك	تحرير تدريجي. البدء بتحرير تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر. تحرير الحساب الرأسمالي بدرجة ملحوظة عشية أزمة ١٩٩٥.	قطاع مالي يتسم بضعف الرقابة والإدارة ويعتمد بشدة على الاقتراض قصير الأجل من الخارج.
السويد	تحرير تدريجي، وإن تسارع في أواخر الثمانينات. تحرير التدفقات طويلة الأجل صوما قبل التدفقات قصيرة الأجل.	تحرير مالي محلي واسع النطاق. ولكن مع عدم كفاية الرقابة.
تركيا	تحرير سريع. إلغاء معظم ضوابط رأس المال بين عامي ١٩٨٨ و ١٩٩١. تحرير الاستثمار المباشر قبل تحرير استثمارات المحافظة بقليل.	بنوك ضعيفة. ورقابة غير كافية، وملكية حكومية.
		اختلالات متزايدة في الاقتصاد الكلي وأوضاع السياسات يحيطها عدم اليقين وتتسم بارتفاع معدلات التضخم وأسعار الفائدة وتقليصهما.

من بينها فعالية الرقابة وقوة الانضباط الذي تفرضه عوامل السوق. وعلى العكس من ذلك، كانت هناك مواطن ضعف رئيسية في القطاع المالي لدى جميع البلدان التي مرت بأزمات.

- سياسات الاقتصاد الكلي المستقرة تمثل عاملا مهما في التحرير المنظم للحساب الرأسمالي؛ فجميع البلدان التي تمكنت من تجنب الأزمات كانت تتبع سياسات سليمة للاقتصاد الكلي. مثال ذلك أن سياسات الاقتصاد الكلي في النمسا كانت تركز بصفة مستمرة على الحفاظ على ربط عملتها بالمارك الألماني. وقد حدث العكس في المكسيك والسويد وتركيا، حيث احتفظت الحكومة لفترة بالغة الطول بسعر صرف ثابت أو موجه بقوة رغم اتباع سياسات تركز على أسس توسعية. أما كوريا فتعتبر مثالاً عكسياً، حيث لم تكف سلامة سياسات الاقتصاد الكلي لحماية اقتصادها من مواطن الضعف المترتبة على مشكلات هيكلية عميقة الجذور في القطاع المالي وقطاع الشركات.

• إن تصميم تتابع خطوات تحرير الحساب الرأسمالي بشكل معين لا يكفي في حد ذاته لحماية البلد المعني من الأزمات. فقد قام معظم البلدان موضع الدراسة هنا بتحرير الاستثمار الأجنبي المباشر وغيره من التدفقات طويلة الأجل قبل تحرير التدفقات قصيرة الأجل. ومع ذلك فقد تعرض بعضها (كالمكسيك والسويد) لأزمات خطيرة. ولا يعني ذلك أن ترتيب تحرير التدفقات هو أمر غير ذي أهمية. فقد تأثر اقتصاد كوريا سلباً حين قامت بتحرير التدفقات قصيرة الأجل قبل التدفقات طويلة الأجل، مما تسبب في تشجيع الاقتراض الخارجي قصير الأجل تشجيعاً مفرطاً وجعل الاقتصاد عرضة للتأثر بالصدمات الخارجية.

- يعتبر استقرار القطاع المالي عنصراً بالغ الأهمية. فجميع البلدان التي تجنبت الأزمات بعد تحرير الحساب الرأسمالي أولت اهتماماً شديداً لسلامة قطاعها المالي واتبعت سياسات تحوطية قوية. فالنظام المالي في المملكة المتحدة مثلاً تمكن من الصمود أمام آثار الكساد وتبعات الانسحاب من آلية سعر الصرف لأسباب

التشغيلية والمؤسسية الرامية إلى تحقيق شفافية السياسات والإفصاح عن المعلومات - بما في ذلك شفافية السياسة النقدية وسياسة المالية العامة - بحيث تكون قادرة على مساندة فتح الحساب الرأسمالي.

وتتسق هذه المبادئ مع السرعات المختلفة لعملية تحرير الحساب الرأسمالي، ولا تنطوي على أي سبب يدعو إلى تأخير التحرير بلا مبرر. ولذا يجب أن تشعر البلدان بأنها قادرة على الشروع في تحرير الحساب الرأسمالي وتطوير القطاع المالي وإصلاحه وفق هذه المبادئ، مع القيام في أسرع وقت ممكن بتنمية قدراتها على الإدارة الفعالة للمخاطر المرتبطة بتدفقات رؤوس الأموال الدولية.

اعتبارات السياسة

ارتبط النمو الملحوظ في تدفقات رؤوس الأموال العابرة للحدود ارتباطاً جزئياً بتقليص العقوبات أمام حركات رؤوس الأموال من ناحية وبالاتجاهات العامة للعولمة من ناحية أخرى. وقد أوضحت التجارب الأخيرة أن تحرير الأسواق

- يجب تنفيذ سلسلة من إصلاحات القطاع المالي أثناء عملية التحرير، إذا لم تكن مثل هذه الإصلاحات موجودة بالفعل، وعلى وجه الخصوص، يجب القيام في مرحلة مبكرة بتنفيذ ترتيبات نقدية قائمة على قوى السوق مع ما يرتبط بها من إصلاحات في دور البنك المركزي بغية تشجيع التحرير المالي المحلي. ويجب إدخال القواعد التنظيمية التحوطية والرقابة التحوطية وسياسات إعادة الهيكلة المالية على مراحل لتكميل الإصلاحات الأخرى الرامية إلى تعزيز كفاءة المنافسة وتطوير السوق للمساعدة على إدارة المخاطر المصاحبة للتحرير وتشجيع استقرار القطاع المالي.

- ينبغي مراعاة الاعتبارات الاجتماعية والإقليمية في تصميم سرعة التحرير وتوقيته وتتابع خطواته. ويجب بصفة خاصة مراعاة التزام السلطات باستراتيجية الإصلاح واقتناعها بأنها تعبر عن صالحها الوطني، علاوة على اعتبارات أخرى مثل العضوية في مجموعات إقليمية. كذلك يجب تطويع الترتيبات

البلدان إلى أن التحرير الناجح للحساب الرأسمالي يتطلب الحرص في تحديد تتابع السياسات بما يساعد على الحد من احتمالات اختلال استقرار القطاع الخارجي أو القطاع المالي. وتوضح هذه التجارب أنه ليست هناك قاعدة بسيطة يمكن اتباعها بشأن سرعة تحرير تدفقات رؤوس الأموال أو ترتيب مراحلها، وإنما يتعين تنفيذ الإصلاحات والسياسات بشكل متسق عند كل مرحلة. ومن أهم جوانب الإصلاح مساندة وتدعيم الإصلاح السليم لسياسات الاقتصاد الكلي والقطاع المالي. وفي حالة عدم توفر هذين المطلبين، ربما يكون الأسلوب الأفضل أمام البلد المعني هو اتباع منهج تدريجي بطيء لفتح الحساب الرأسمالي.

وأخيراً ننتقل إلى أفقر البلدان النامية فنجد أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر يمكن أن تقوم فيها بدور إيجابي مهم. غير أن إحدى الأولويات القصوى في هذه البلدان هي تنفيذ سياسات تزيد من قدرتها على جذب المدخرات والاستثمارات المحلية لتشجيع رأس المال الأجنبي. ويمكن أيضاً أن يؤدي تحسين التطور المالي، لا سيما إذا كان مصحوباً بإقامة مؤسسات أقوى في مجال السياسات والمجال المالي، إلى المساعدة على امتصاص التأثير السلبي للتحرير على الأوضاع الاجتماعية عن طريق الحد من انكشاف الفقراء أمام تقلبات الاقتصاد الكلي والأزمات المالية. ومن الخطأ أن تظن هذه البلدان أن المشاركة في أسواق رأس المال العالمية تكفل حلاً سحرياً سريعاً لمشكلاتها. غير أن تهيئة الظروف وإقامة المؤسسات التي تصفي الجاذبية على أنشطة الادخار والاستثمار سيتيحان فرصاً للبلدان الأكثر فقراً كي تصل إلى مستويات معيشة أعلى عن طريق مصادر من بينها تدفقات رؤوس الأموال الوافدة من الخارج.

المراجع

- Aitken, Brian, and Ann Harrison, 1999, "Do Domestic Firms Benefit from Direct Foreign Investment?" *American Economic Review*, Vol. 89 (June), pp. 605-18.
- Alesina, Alberto, Vittorio Grilli, and Gian Maria Milesi-Ferretti, 1994, "The Political Economy of Capital Controls," in *Capital Mobility: The Impact on Consumption, Investment, and Growth*, ed. by Leonardo Leiderman and Assaf Razin (Cambridge: Cambridge University Press for CEPR).

المالية الدولية يمكن أن يحقق أثراً مواتية وأخرى معاكسة. فعلى الجانب الإيجابي، يمكن أن يؤدي التحرير بمرور الوقت إلى زيادة كبيرة في الاستثمار المحلي، ونشر استخدام التكنولوجيا في مختلف قطاعات الاقتصاد من خلال قنوات النقل المختلفة (لا سيما تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر) وتعميق الأسواق المالية المحلية (لا سيما في حالة تدفقات الحافطة). وتتضمن التقديرات الواردة في هذا الفصل أدلة على ارتباط هذه المنافع، في حالة عمليات التحرير المعتادة، بزيادة في النمو مقدارها ٠.٥٪ سنوياً أو أكثر (٠.٢٥٪ نتيجة لزيادة الاستثمارات و٠.٢٥٪ نتيجة للتطوير المالي المحلي وما يصل إلى ٠.٢٥٪ نتيجة لانتشار التكنولوجيا من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر). غير أن التحرير يجلب معه مخاطر لا يستهان بها كما أوضحت التجربة. ومن أهم هذه المخاطر أن ضعف الرقابة المالية وعدم اتساق سياسات الاقتصاد الكلي قد يؤديان إلى دخول تدفقات رأسمالية مفروطة وتوزيعها على نحو يفتقر إلى الكفاءة، مما يفضي إلى تدفقات رأسمالية خارجة سريعة. ومن ثم يصعب تحديد منافع كلية كبيرة تعود على النمو من عملية التحرير.

وبناءً عليه فإن التحدي الذي يواجه بلدان الأسواق المساعدة هو تعظيم المنافع الصافية التي يمكن الحصول عليها من التحرير. فبالنسبة للبلدان المشاركة في أسواق رأس المال الدولية مشاركة مؤثرة، يتمثل المطلب الرئيسي في إقامة مؤسسات تعمل على تدعيم الجوانب الإيجابية في التكامل المالي. وفي هذا الصدد، تؤكد الدروس المستخلصة من الأزمات المالية في التسعينات أهمية وجود سياسات اقتصاد كلي قوية وأنظمة مالية سليمة بما يسمح للبلدان بحماية أنفسهم من التقلبات غير المواتية في المشاعر السائدة بين المستثمرين. كذلك تشير تجربة أزمة الدين في الثمانينات والأزميتين الآسيوية والروسية بعد ذلك أيضاً إلى أن فرض ضوابط رأس المال أثناء الأزمات على الأنظمة المالية التي تحررت دولياً بالفعل لا يحقق إلا أثراً محدوداً على التدفقات الخارجة وقد يصرف انتباه الحكومة عن مهمتها الرئيسية المتمثلة في تقوية البيئة المالية والاقتصادية الكلية.

وبالنسبة للبلدان غير المشاركة في أسواق رأس المال العالمية - أو المشاركة فيها بقدر محدود - يجب أن يظل تحرير الحساب الرأسمالي هو الهدف النهائي، لكن سرعة تنفيذ تختلف اختلافاً كبيراً من بلد إلى آخر. وتشير تجارب

- Arteta, Carlos, Barry Eichengreen, and Charles Wyplosz, 2001, "On the Growth Effects of Capital Account Liberalization" (unpublished; Berkeley: University of California).
- Asian Development Bank, 2001, *Asian Development Outlook* (Oxford: Oxford University Press).
- Bailliu, Jeannine, 2000, "Private Capital Flows, Financial Development, and Economic Growth in Developing Countries," Bank of Canada Working Paper No. 2000-15 (Ottawa, Canada: Bank of Canada).
- Barro, Robert J., 2001, "Economic Growth in East Asia Before and After the Financial Crisis," NBER Working Paper No. 8330 (Cambridge, Mass.: National Bureau of Economic Research).
- and Xavier Sala-i-Martin, 1995, *Economic Growth* (Cambridge, Mass.: MIT Press).
- Bekaert, Geert, and Campbell Harvey, 2000, "Foreign Speculators and Emerging Equity Markets," *The Journal of Finance*, Vol. 55 (April), pp. 565–613.
- Bekaert, Geert, Campbell R. Harvey, and Christian Lundblad, 2001, "Does Financial Liberalization Spur Growth?" NBER Working Paper No. 8245 (Cambridge, Mass.: National Bureau of Economic Research).
- Beck, Thorsten, Ross Levine, and Norman Loayza, 2000, "Finance and the Sources of Growth," *Journal of Financial Economics*, Vol. 58 (Oct.–Nov.), pp. 261–300.
- Bhattacharya, Sudipto, and Anjan V. Thakor, 1993, "Contemporary Banking Theory," *Journal of Financial Intermediation*, Vol. 3 (October), pp. 2–50.
- Blomström, Magnus, 1986, "Foreign Investment and Productive Efficiency," *Journal of Industrial Economics*, Vol. 35 (September), pp. 97–110.
- , Robert Lipsey, and Mario Zejan, 1994, "What Explains Developing Country Growth?" NBER Working Paper No. 4132 (Cambridge: National Bureau of Economic Research).
- Bordo, Michael, Barry Eichengreen, Daniela Klingebiel, and María Soledad Martínez-Peria, 2001, "Is the Crisis Problem Growing More Severe?," *Economic Policy*, Vol. 16 (April), pp. 51–82.
- Borensztein, Eduardo, José De Gregorio, and Jong-Wha Lee, 1998, "How Does Foreign Direct Investment Affect Growth?" *Journal of International Economics*, Vol. 45 (June), pp. 115–35.
- Bosworth, Barry, and Susan Collins, 1999, "Capital Flows to Developing Economies: Implications for Saving and Investment," *Brookings Papers on Economic Activity:1* (Washington: Brookings Institution).
- Calvo, Guillermo, and Carlos Végh, 1999, "Inflation Stabilization and BOP Crises in Developing Countries," in *Handbook of Macroeconomics*, ed. by John Taylor and Michael Woodford (New York: North-Holland), pp. 1531–1614.
- Calvo, Guillermo, and Carmen Reinhart, 2000, "When Capital Inflows Come to a Sudden Stop: Consequences and Policy Options," in *Reforming the International Monetary and Financial Systems*, ed. by Peter Kenen and Alexander Swoboda (Washington: International Monetary Fund), pp. 175–201.
- Caramazza, Francesco, Luca Ricci, and Raul Salgado, 2000, "Trade and Financial Contagion in Currency Crises," IMF Working Paper 00/55 (Washington: International Monetary Fund).
- Chanda, Areendam, 2000, "The Influence of Capital Controls on Long Run Growth: Where and How Much?" (unpublished; Providence, Rhode Island: Brown University, Department of Economics).
- Demirgüç-Kunt, Asli, and Vojislav Maksimovic, 1999, "Institutions, Financial Markets, and Firm Debt Maturity," *Journal of Financial Economics*, Vol. 54 (December), pp. 295–336.
- Díaz-Alejandro, Carlos, 1985, "Good-Bye Financial Repression, Hello Financial Crash," *Journal of Development Economics*, Vol. 19 (Sept.–Oct.), pp. 1–24.
- Dollar, David, and Aart Kraay, 2001, "Growth is Good for the Poor," World Bank Policy Research Working Paper No. 2587 (Washington: World Bank).
- Easterly, William, and Ross Levine, 1997, "Africa Growth Tragedy: Policies and Ethnic Divisions," *Quarterly Journal of Economics*, Vol. 112 (November), pp. 1203–50.
- Edison, Hali, and Frank Warnock, 2001, "A Simple Measure of the Intensity of Capital Controls," International Finance Discussion Paper No. 705 (Washington: Board of Governors of the Federal Reserve, August).
- , forthcoming, "Cross-Border Listings, Capital Controls, and Equity Flows to Emerging Markets," (Washington: Board of Governors of the Federal Reserve).
- Edison, Hali, Michael Klein, Luca Ricci, and Torsten Slok, forthcoming, "Capital Account Liberalization and Economic Performance: A Review of the Literature," IMF Working Paper (Washington: International Monetary Fund).
- Edison, Hali, Ross Levine, Luca Ricci, and Torsten Slok, forthcoming, "The Relationship Between Capital Account Liberalization and Growth

- Revisited," IMF Working Paper (Washington: International Monetary Fund).
- Edwards, Sebastian, 2001, "Capital Mobility and Economic Performance: Are Emerging Economies Different?" NBER Working Paper No. 8076 (Cambridge, Mass.: National Bureau of Economic Research).
- Eichengreen, Barry, 2001, "Capital Account Liberalization: What do Cross-Country Studies Tell Us?" (unpublished; Berkeley: University of California).
- , Michael Mussa, Giovanni Dell'Ariccia, Enrica Detragiache, Gian Maria Milesi-Ferretti, and Andrew Tweedie, 1998, Occasional Paper No. 172 (Washington: International Monetary Fund).
- Frankel, Jeffrey, and Alan MacArthur, 1988, "Political vs. Currency Premia in International Real Interest Differentials: A Study of Forward Rates for 24 Countries," NBER Working Paper No. 2309 (Cambridge, Mass.: National Bureau of Economic Research).
- Grilli, Vittorio, and Gian Maria Milesi-Ferretti, 1995, "Economic Effects and Structural Determinants of Capital Controls," *Staff Papers*, International Monetary Fund, Vol. 42 (September), pp. 517–51.
- Hanson, Gordon, 2001, "Should Countries Promote Foreign Direct Investment?" G-24 Discussion Paper No. 9 (February).
- Hanson, James, 1995, "Opening the Capital Account: Costs, Benefits and Sequencing," in *Capital Controls, Exchange Rates, and Monetary Policy in the World Economy*, ed. by Sebastian Edwards (Cambridge: Cambridge University Press).
- Henry, Peter, 2000, "Stock Market Liberalization, Economic Reform, and Emerging Market Equity Prices," *Journal of Finance*, Vol. 55 (April), pp. 529–64.
- International Monetary Fund, 1998, *World Economic Outlook*, May 1998 (Washington: IMF).
- , 1999, *World Economic Outlook*, May 1999 (Washington: IMF).
- , 2000, *World Economic Outlook*, May 2000 (Washington: IMF).
- , 2000, *World Economic Outlook*, October 2000 (Washington: IMF).
- , 2001, *World Economic Outlook*, May 2001 (Washington: IMF).
- Ishii, Shogo, Karl Habermeier, Bernard Laurens, John Leimone, Judit Vadasz, and Jorge Ivan Canales-Kriljenko, 2001, "Capital Account Liberalization and Financial Sector Stability" (unpublished; Washington, D.C.: International Monetary Fund).
- Jeanne, Olivier, 2000, "Currency Crises: A Perspective on Recent Theoretical Developments," *Special Papers in International Economics* No. 20 (Princeton: Princeton University, Economics Department, International Economics Section).
- Johnston, R. Barry, and Chris Ryan, 1994, "The Impact of Controls on Capital Movements on the Private Capital Account of Countries Balance of Payments," IMF Working Paper No. 94/78 (Washington: International Monetary Fund).
- Johnston, R. Barry, Salid Darbar, and Claudia Echevarria, 1999, "Sequencing Capital Account Liberalization: Lessons from the Experiences in Chile, Indonesia, Korea, and Thailand," in *Sequencing Financial Sector Reforms: Country Experiences and Issues*, ed. by R. Barry Johnston and V. Sundararajan (Washington: International Monetary Fund).
- King, Robert, and Ross Levine, 1993, "Finance and Growth: Schumpeter Might Be Right," *Quarterly Journal of Economics*, Vol. 108 (August), pp. 717–37.
- Klein, Michael, and Giovanni Olivei, 2000, "Capital Account Liberalization, Financial Depth, and Economic Growth" (unpublished; Medford, Mass.: Tufts University).
- Kraay, Aart, 1998, "In Search of the Macroeconomic Effects of Capital Account Liberalization," (unpublished; Washington: World Bank).
- Lane, Philip, and Gian Maria Milesi-Ferretti, forthcoming, "The External Wealth of Nations," *Journal of International Economics*.
- Levine, Ross, and Sara Zervos, 1998, "Stock Markets, Banks, and Economic Growth," *American Economic Review*, Vol. 88 (June), pp. 537–58.
- Levine, Ross, and David Renelt, 1992, "A Sensitivity Analysis of Cross-Country Growth Regressions," *American Economic Review*, Vol. 82 (September), pp. 942–63.
- McKinnon, Ronald, 1973, *Money and Capital in Economic Development* (New York: Oxford University Press).
- Mody, Ashoka, and Antu Pamini Murshid, 2001, "Growing Up With Capital Flows" (unpublished; Washington: International Monetary Fund).
- Obstfeld, Maurice, 1998, "The Global Capital Market: Benefactor or Menace?" *Journal of Economic Perspectives*, Vol. 12 (Fall), pp. 9–30.
- O'Donnell, Barry, 2001, "Financial Openness and Economic Performance" (unpublished; Dublin: Trinity College).
- O'Rourke, Kevin, 2001, "Globalization and Inequality: Historical Trends," CEPR Discussion Paper No.

- 2865 (London: Centre for Economic Policy Research).
- Quinn, Dennis, 1997, "The Correlates of Change in International Financial Regulation," *American Political Science Review*, Vol. 91 (September), pp. 531–51.
- Rajan, Raghuram, and Luigi Zingales, 1998, "Financial Dependence and Growth," *American Economic Review*, Vol. 88 (June), pp. 559–86.
- Rodrik, Dani, 1998, "Who Needs Capital-Account Convertibility" (unpublished; Cambridge, Mass.: Harvard University).
- Sala-i-Martin, Xavier, 1997, "I Just Ran Two Million Regressions," *American Economic Review*, Vol. 87, pp. 178–83.
- Shaw, Edward, 1973, *Financial Deepening in Economic Development* (New York: Oxford University Press).
- UNCTAD, 1996, *Incentives and Foreign Direct Investment* (New York).
- , 2000, *World Investment Report 2000*.
- Van Rijckeghem, Caroline, and Beatrice Weder, 2000, "Spillover Through Banking Centers—A Panel Data Analysis," IMF Working Paper No. 00/88 (Washington: International Monetary Fund).
- Wei, Shang-Jin, 2001, "Domestic Crony Capitalism and International Fickle Capital: Is There a Connection?" (unpublished; Washington: Brookings Institution).
- Williamson, John, and Molly Mahar, 1998, "A Survey of Financial Liberalization," *Essays in International Finance*, No. 211 (Princeton, New Jersey, Princeton University Press).
- World Bank, 2001, *Global Development Finance* (Washington).

الملخص الصادر عن رئيس المجلس التنفيذي بالنيابة

أدلى بهذه التعليقات الرئيس بالنيابة في ختام مناقشة المجلس التنفيذي لأفاق الاقتصاد العالمي، وذلك في ٧ سبتمبر ٢٠٠١ قبل وقوع الاضطراب الإرهابي على الولايات المتحدة.

العالمي في النصف الثاني من عام ٢٠٠١، وإن كان بسرعة أبداً مما كان متصوراً من قبل، ولكنهم نهبوا إلى استمرار وجود مخاطر جسيمة قد تؤدي إلى تدهور الموقف، وهي ناشئة في الأساس عن تزايد التزمّن بين تباطؤ النشاط في المناطق المختلفة، والمصاعب المالية التي تواجه بعض اقتصادات السوق الصاعدة الرئيسية، واحتمال أن يؤدي تباطؤ النمو إلى فرض ضغوط على القطاعات المالية وقطاعات الشركات الضعيفة، لا سيما في اليابان. وقد أكد العديد من المديرين أيضاً على الحاجة إلى اتباع سياسات ملائمة تضمن التصحيح المنظم للاختلالات التي تراكمت في مناطق العملات الرئيسية خلال فترة التوسع الأخيرة - بما في ذلك عجز الحساب الجاري الكبير في الولايات المتحدة وما يقابله من فوائض في الحساب الجاري لدى بلدان أخرى، والإفراط الواضح في تقسيم الدولار الأمريكي، وانخفاض معدلات الادخار في قطاع الأسر بالولايات المتحدة، وقيم الأسهم التي لا تزال شديدة الارتفاع في الأسواق بالمعايير التاريخية - مع الحفاظ في نفس الوقت على أفاق النمو العالمي. وفي هذا الخصوص، ذكر عدد من المديرين أنه يقدر ما يعكس المركز الخارجي للولايات المتحدة قوة فرص الاستثمار فيها مقارنة بالاستثمار في باقي أنحاء العالم، فإن زيادة قوة السياسات الموجهة للنمو في البلدان الأخرى يمكن أن يسهم في معالجة الاختلالات العالمية، وقال عدة مديرين أيضاً أن استمرار قوة الدولار الأمريكي أمام اليورو - رغم انخفاضه إلى حد ما خلال الأسابيع الأخيرة - يمكن أن يعوق الانتعاش في الولايات المتحدة مع تضيق المجال أمام التيسير النقدي في منطقة اليورو، وإن استمرار قوة البين المشاهدة مؤخراً يمكن أن يؤدي إلى إضعاف أفاق الاقتصاد في اليابان.

ونظراً لأجواء عدم اليقين والمخاطر المذكورة، إتفق المديرين على ضرورة الالتزام مجدداً بتوخي اليقظة مع توطيد العزم على اتخاذ إجراءات على صعيد السياسات في

اتفق المديرين التنفيذيون على أن أفاق النمو العالمي قد ازدادت ضعفاً منذ صدور تقرير أفاق الاقتصاد العالمي في مايو ٢٠٠١. وأشار المديرين على وجه الخصوص إلى الهبوط الكبير الذي شهده النمو في الولايات المتحدة على مدى العام الماضي؛ والتدهور الخطير في أفاق الاقتصاد الياباني؛ وضعف الأوضاع والأفاق المستقبلية في أوروبا؛ وتخفيض التوقعات المتعلقة بالنمو في معظم مناطق البلدان النامية. وذكر المديرين أن زيادة بطء نمو إجمالي الناتج المحلي في معظم مناطق العالم يصاحبها هبوط حاد في نمو التجارة، وقد تدهورت أيضاً أوضاع التمويل في حالة الأسواق الصاعدة، وهو ما يرجع جزئياً إلى تجدد المصاعب المالية في بعض البلدان الرئيسية، وإن كان المديرين قد أعربوا عن ارتياحهم لاعتدال آثار العدوى حتى الآن مقارنة بحالات العدوى السابقة.

وقال المديرين إن عدداً من العوامل المترابطة قد أسهم في تباطؤ النشاط، بما في ذلك إعادة تقييم ربحية الشركات وما ارتبط به من تعديل في أسعار الأسهم؛ وارتفاع أسعار الطاقة والمواد الغذائية؛ وتشديد السياسة النقدية في وقت سابق من أجل احتواء ضغوط الطلب في الولايات المتحدة وأوروبا، وقد أشاروا على وجه الخصوص إلى الدور الذي قامت به دورات الانتعاش والكساد التي مرت بها أسعار أسهم شركات تكنولوجيا المعلومات، وما ارتبط بها من هبوط حاد في استثمارات تكنولوجيا المعلومات والناتج، وبشكل أعم، أعرب المديرين عن اعتقادهم بأن تباطؤ النشاط الاقتصادي بسرعة أكبر مما كان متوقعاً يرجع أيضاً إلى قوة الروابط التجارية والمالية التي تزداد وضوحاً بين البلدان المختلفة.

ولما كان صانعو السياسات قد سارعوا عموماً بالتحرك نحو تيسير سياسات الاقتصاد الكلي، وبدأ تأثير الصدمات السابقة ينحسر في الوقت الحالي، فقد أعرب المديرين عن اعتقادهم بوجود احتمالات معقولة تبشر ببداية تحسن النمو

جميع أنحاء العالم. ويتعين أن تظل سياسات الاقتصاد الكلي في الاقتصادات المتقدمة داعمة للنشاط الاقتصادي، كما أن التصميم على مواصلة الإصلاحات الهيكلية في أوروبا واليابان سوف يكون عاملاً أساسياً في دعم النمو طويل الأجل. وفي الأسواق الصاعدة، لا تزال الأفاق المستقبلية شديدة الاعتماد على التطورات في البلدان الصناعية الرئيسية. ورغم ثباين الموقف بشكل ملحوظ بين البلدان المختلفة، فقد أكد المديرون على ضرورة الاحتفاظ بسياسات اقتصادية كلية حريصة والتعجيل بالإصلاحات الهيكلية وكذلك المؤسسية. ذلك أن المجتمع الدولي، بما فيه صندوق النقد الدولي، يجب أن يظل مستعداً لمساندة هذه الجهود والعمل على التصدي لضغوط العدوى إذا ما اشتدت ومطانتها.

وشدد المديرون على المزايا الكبيرة التي يمكن أن تتحقق نتيجة للمفاوضات التجارية الجديدة متعددة الأطراف من حيث مساندة النمو وتعزيز النظام التجاري القائم على القواعد. وأكدوا أن توقعات زيادة التبادل التجاري وانفتاح الأسواق في ظل جولة المفاوضات الجديدة سوف يساعد على استرداد الثقة، وتدعيم آفاق النمو العالمي، واحتواء الضغوط الحمائية في أوقات التراخي الاقتصادي. وأعرب المديرون عن مجموعة من الآراء بشأن إمكانية عقد جولة مفاوضات جديدة، فأيد كثير منهم عقد مفاوضات شاملة متوازنة تغطي مسالتي النفاذ إلى الأسواق وقواعد التجارة، بينما قال آخرون إنهم يفضلون التركيز بصفة أساسية على جدول الأعمال الضمني المنبثق من الاتفاقيات القائمة وقضايا التنفيذ المتصلة بها. وقال المديرون إن أهداف النفاذ إلى الأسواق يجب أن تكون طموحة، كما فضل عدد كبير منهم تطبيق التحرير على جميع القطاعات، بينما أكد آخرون على المكاسب الكبيرة التي يمكن أن تحققها البلدان المتقدمة والنامية على حد سواء من تحرير الزراعة والمنسوجات والملابس. حيث لا تزال حواجز التجارة وأشكال الدعم المختلفة عند مستوى مرتفع. وقد شدد هؤلاء المديرون على ضرورة أن تعالج جولة المفاوضات الجديدة القضايا ذات الأهمية الخاصة بالنسبة للبلدان النامية، وخصوصاً أفقر البلدان، التي كانت مشاركتها أقل في نمو التجارة العالمية.

وفي ضوء الخبرات السابقة التي ترجع أن يؤثر تباطؤ النمو تأثيراً غير متكافئ على الفقراء، أكد المديرون أن الجهود العالمية الرامية إلى الحد من الفقر تكتسب أهمية أكبر. وتقع المسؤولية الأولى عن معالجة مشكلة الفقر على

كاهل الحكومات الوطنية في البلدان المعنية. وفي هذا الصدد، رحب المديرون بالمبادرة الإفريقية الجديدة التي أعلنتها منظمة الوحدة الإفريقية، مشددين على الدور الذي تسهم به الملكية والقيادة والمساواة الإفريقية في تخطيط الإصلاحات وتنفيذها. وأعرب معظم المديرين عن رأيهم بأن مثل هذه الجهود يجب أن تصاحبها مساندة أكبر من جانب الاقتصادات المتقدمة. وإلى حين بدء واستكمال جولة مفاوضات تجارية جديدة، دعا المديرون لبذل مزيد من الجهود من أجل زيادة فرص الوصول إلى الأسواق أمام صادرات أفقر البلدان كجزء من منهج متماسك لتخفيف حدة الفقر، بما في ذلك تخفيف أعباء الديون بموجب مبادرة "هيبك" المعززة، وزيادة تدفقات المساعدة الرسمية. ومن الضرورات أيضاً إيجاد التمويل اللازم لاستراتيجية مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والأمراض الأخرى.

مناطق العملات الرئيسية

ذكر المديرون أن نمو الناتج في مناطق العملات الرئيسية ظل يزداد ضعفاً حتى نهاية النصف الأول من عام ٢٠٠١. ورغم اختلاط المؤشرات المتوفرة، أعرب المديرون عن اعتقادهم بوجود احتمال معقول يبشر بتحقيق انتعاش تدريجي في الولايات المتحدة خلال النصف الثاني من عام ٢٠٠١. ومع ذلك أقر المديرون بأن أجواء عدم اليقين الكثيفة لا تزال قائمة، وهي تشمل الأفاق المستقبلية لنمو الإنتاجية وقوة الميزانيات العمومية والإنفاق في قطاع الأسر - لا سيما في ضوء خسائر الثروة في البورصات وتزايد معدلات البطالة ودرجة الاستثمار المفرط في الاقتصاد. وفي هذا السياق، اتفق المديرون على أن السياسة النقدية يجب أن تظل مرنة بما يوفر مزيداً من الدعم إذا ما استمر ضعف النشاط الاقتصادي، ويسمح باحتواء الضغوط التضخمية التي يمكن أن تنشأ إذا ما تحقق الانتعاش بسرعة أكبر من المتوقع. وقال المديرون إن مجموعة التدابير الضريبية الأخيرة تعتبر رد فعل ملائم وفي حينه لتباطؤ النشاط الحالي، بينما أكدوا على ضرورة تنفيذ قواعد الإنفاق والضرائب على نحو مرن لضمان تحقيق أهداف المالية العامة متوسطة الأجل.

وأعرب المديرون عن قلقهم البالغ إزاء تدهور الأوضاع الاقتصادية في اليابان، حيث لا تزال آفاق الانتعاش على المدى القريب محاطة بالغموض الشديد - وخصوصاً بالنظر إلى المستوى المنخفض للثقة المحلية، والضعف المستمر

بشقلب إيرادات المالية العامة تبعا لتطورات الدورة الاقتصادية، مع الحفاظ على أهداف الإنفاق في ظل برامج الاستقرار متوسطة الأجل، وإن كان بعض المديرين قد أعرب عن اعتقاده بوجود مجال لتشغيل أدوات الضبط اللقائي بكامل فعاليتها في البلدان التي تتمتع بميزانية قوية فقط. وعلى وجه الإجمال، شدد المديرين على الأهمية البالغة للتعجيل بالإصلاحات الهيكلية، بما فيها الإصلاحات المتعلقة بأسواق العمل وترتيبات معاشات التقاعد العامة، من أجل زيادة نمو الناتج الممكن، وتخفيض معدل البطالة، والحد من الضغوط على المالية العامة في المستقبل.

الأسواق الصاعدة

ذكر المديرين أن النمو في أمريكا اللاتينية قد ضعف بدرجة حادة، مما يعكس تباطؤ النشاط العالمي وتباطؤ تدفقات رؤوس الأموال الداخلة، ومجموعة من الخصوصيات القطرية المختلفة، بما في ذلك الموقف الصعب الذي يواجه الأرجنتين. ونظرا لارتفاع مستوى احتياجات التمويل الخارجي، فإن كثيرا من بلدان المنطقة لا يتوفر له إلا مساحة ضيقة لاتخاذ تدابير مضادة لتقلبات الدورة الاقتصادية بهدف دعم الأوضاع النقدية والمالية العامة، بل إن بعض البلدان قد شددت سياساتها بدرجة أكبر للحفاظ على الثقة الخارجية وتجنب ديناميكيات الدين المعاكسة. وإزاء هذه الخلفية، رحب المديرين ببرنامح التصحيح الجديد الذي أعلنته الأرجنتين، مشددين على ضرورة التنفيذ الكامل لقانون العجز الصفري والتعجيل بإصلاح ترتيبات المالية العامة المعمول بها لتقاسم الإيرادات مع الأقاليم. كذلك رحب المديرين ببرنامح التصحيح الجديد في البرازيل وبتشديد سياسة المالية العامة مؤخرا في المكسيك. ومع ذلك أكد المديرين أن الموقف لا يزال بالغ الضعف وأن سلطات المنطقة بحاجة إلى مراقبة التطورات عن كثب والوقوف على أهية الاستعداد لاتخاذ تدابير إضافية إذا دعت الضرورة.

وذكر المديرين أن النمو في معظم بلدان آسيا الصاعدة، مع استثناء بارز هو الصين، قد شهدت تباطؤا حادا منذ أواسط عام ٢٠٠٠، وأن التأثير كان بالغاً في البلدان الحساسة لتباطؤ النشاط العالمي في قطاع التكنولوجيا المتقدمة. وقال المديرين إن احتمالات النمو القوي في عام ٢٠٠٢ تتوقف إلى حد كبير على انتعاش الاقتصاد العالمي ومدة الإلكترونيات، بالإضافة إلى ما يستجد من تطورات في

في الطلب الخارجي، والمساحة شديدة الضيق للتصرف والحركة على صعيد سياسة الاقتصاد الكلي. وقد أعرب المديرين عن ارتياحهم لما أعلنته الحكومة من تصميم على معالجة مواطن الضعف الأساسية في القطاع المصرفي وقطاع الشركات ودفع عجلة الإصلاح بشكل أعم، وحثوا على اتخاذ تدابير تصحيحية قوية في هذا المجال. ورغم ما يمكن أن تستتبعه هذه التدابير من إبطاء النمو في المدى القصير، فقد أكد المديرين أيضا أن المثابرة في تنفيذ مجموعة إصلاحات واسعة النطاق يمكن أن يعزز الثقة في آفاق الاقتصاد الياباني المستقبلية، ومع ذلك فسوف يكون من المهم أن تتوخى سياسات الاقتصاد الكلي دعم النشاط الاقتصادي باتقصى درجة ممكنة. وفي هذا الخصوص، أوصى المديرين بالاستفادة الكاملة من المرونة التي يتيحها إطار السياسة النقدية الجديد، وأتباع منهج حذر في سحب الدفعة التنشيطية المستمدة من المالية العامة إلى أن يصبح من الواضح أن الانتعاش في سبيله إلى التحقق. ورحب المديرين بإعلان ميزانية تكملية متواضعة في الخريف، كما رحبوا بالتحول الذي طرأ مؤخرا على أولويات الإنفاق من الأشغال العامة إلى المصروفات المساعدة على إعادة هيكلة الاقتصاد، وهو ما يشمل تعزيز شبكة الأمان الاجتماعي، وحثوا على استمرار العمل في هذا الاتجاه.

وأشار المديرين إلى تباطؤ النشاط الاقتصادي في منطقة اليورو منذ أواسط عام ٢٠٠٠ بسبب ضعف نمو الدخول الحقيقية والصادرات، إلى جانب اتساع نطاق تداعيات تباطؤ النشاط العالمي - مما يعكس تزايد الروابط الدولية بين قطاع الشركات والقطاع المالي. وبينما يفترض أن يؤدي سعر الصرف الذي لا يزال تنافسيا للغاية وانحسار صدمات الأسعار التي وقعت مؤخرا والتخفيضات الضريبية التي أجرتها بعض البلدان إلى تقوية احتمالات تحقيق الانتعاش، فقد اتفقوا على أن الآفاق المستقبلية لا تزال محاطة بعدم اليقين، وخصوصا إذا ما ازداد تأخر الانتعاش العالمي وتراجع ثقة المستهلكين، وإزاء هذه الخلفية، رحب المديرين بتخفيضات أسعار الفائدة التي أجراها البنك المركزي الأوروبي مؤخرا، وشجعوا السلطات على تحقيق التوازن الدقيق بين الحاجة إلى الحفاظ على مصداقية التزامها باستقرار الأسعار واستخدام المساحة المتاحة لزيادة تيسير الأوضاع إذا ما استدعى الأمر ذلك. وعلى جانب المالية العامة، اتفق المديرين على وجوب السماح

المؤسسة وأنماط ممارسة السلطات، وإعادة هيكلة المؤسسات والقطاع المالي، وتحويل دور الدولة.

وقال المديرون إن النمو في إفريقيا من المتوقع أن يظل معقولاً في عام ٢٠٠١، وإن كانت آفاق المستقبل ستتوقف على التطورات الخارجية والموقف الأمني فيفرادى البلدان. وبينما ساعد ارتفاع أسعار النفط والغاز على تحسين النمو في البلدان المصدرة للطاقة، فلا تزال مواطن الضعف المستمرة في معظم أسعار السلع غير الوقود تعوق النشاط في مناطق أخرى. وأشار المديرون إلى أن السياسات الاقتصادية الكلية والهيكلية السليمة تدعم النمو في عدد متزايد من البلدان، ولكن احتمالات النمو وتخفيف حدة الفقر في بعضها لا تزال متأثرة بانجواء عدم اليقين الاقتصادي والسياسي. بما في ذلك الصراعات الدائرة. وأجمع المديرون على الحاجة إلى بذل جهود واسعة النطاق على صعيد السياسات لتحسين مناخ الاستثمار وتنويع النشاط وتحقيق النمو. ومن التدابير الأساسية في هذا الصدد تعزيز تقديم الخدمات التعليمية والرعاية الصحية وغيرها من الخدمات العامة، وحل الصراعات ومنع وقوعها، وتحسين أنماط ممارسة السلطات، وتحرير التجارة.

وذكر المديرون أنه من المتوقع أن يصل النمو في الشرق الأوسط إلى مستوى معتدل في عام ٢٠٠١ نتيجة لانخفاض حصص إنتاج النفط وأسعاره، وتزايد ضعف الآفاق المستقبلية العالمية، وتدهور الموقف الأمني في المنطقة. ورحب المديرون بالتكشف الشديد الجاري تنفيذه على صعيد المالية العامة في البلدان المنتجة للنفط التي تسعى لتجنب أنماط دورات الانتعاش والكساد التي مرت بها خلال فترات تقلب أسعار النفط السابقة. وأبرز المديرون أهمية الحفاظ على سياسات اقتصادية كلية قوية، ومواصلة تحرير التجارة، وتحسين مناخ الأعمال حتى يتسنى تنويع النشاط الاقتصادي وتحقيق النمو.

وأجرى المديرون مناقشة مستفيضة لتأثير ثورة تكنولوجيا المعلومات على الاقتصاد الكلي، فقالوا إن هذه الثورة تشترك حتى الآن مع الثورات التكنولوجية السابقة في معظم سماتها، حيث تتميز المرحلة الأولى بدورة انتعاش وكساد في أسعار أسهم الشركات ذات الإنتاج المبتكر، وكذلك في الإنفاق على السلع التي تجسد التكنولوجيا الجديدة. وذكر المديرون أن سرعة التقدم التكنولوجي في إنتاج تكنولوجيا المعلومات قد أدت بالفعل - من خلال تناقص الأسعار النسبية - إلى تحقيق منافع اقتصادية

الاقتصاد الياباني. واتفق المديرون على أن سياسات الاقتصاد الكلي يجب أن تكون داعمة للنشاط بالقوى درجة ممكنة، وإن كانت المستويات المرتفعة لعجز الحكومة أو ديونها تجعل فرصة التصرف والحركة محدودة في بعض الحالات. كذلك شدد المديرون على الحاجة إلى تحقيق تقدم أسرع لمعالجة مواطن الضعف في القطاع المالي وقطاع الشركات وغير ذلك من مواطن الضعف الهيكلية. ورحب المديرون باستمرار قوة الاقتصاد الصيني، وشجعوا السلطات على المضي قدماً في مسيرة الإصلاحات لتعزيز القطاع المصرفي وإعادة هيكلة المؤسسات المملوكة للدولة.

وذكر المديرون أن نمو إجمالي الناتج المحلي في معظم بلدان أوروبا الصاعدة من المتوقع له أن يقل بدرجة معتدلة عموماً، فيما يرجع بصفة أساسية إلى تباطؤ النشاط في أوروبا الغربية. وفي حين أن المزيج الصلائم للسياسات قصيرة الأجل يختلف من بلد إلى آخر تبعاً لاختلاف الأوضاع الدورية، فقد اتفق المديرون على ضرورة أن تظل السياسات متوسطة الأجل موجهة بحزم نحو هدف الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي وضبط أوضاع المالية العامة، لا سيما بالنظر إلى ضرورة تخفيض حالات العجز المرتفع في الحساب الجاري الخارجي والتصدي للضغوط المرتبطة بتزايد أعداد السكان المسنين. وقال المديرون إن تدابير الإصلاح وتحقيق الاستقرار واسعة المدى التي تقوم بتنفيذها تركيا لم تحقق بعد تخفيض أسعار الفائدة الحقيقية المحلية إلى مستويات من شأنها دعم النمو والعمل على ضمان استمرار القدرة على تحمل الديون، وأكدوا أن استمرار التنفيذ الكامل للبرنامج لا يزال عاملاً حاسماً لتعزيز الثقة المحلية والخارجية.

وأشار المديرون إلى أن النمو في روسيا وغيرها في من دول الكومنولث المستقلة لا يزال قوياً نسبياً، عقب هبوطه عن المستويات المرتفعة الاستثنائية التي بلغها في عام ٢٠٠٠. ويتعين على صانعي السياسات في روسيا وغيرها من البلدان المصدرة للطاقة أن يحققوا توازناً دقيقاً بين تشديد أوضاع السيولة المحلية بما يكفي لجذب التضخم نحو الانخفاض وبين تجنب الارتفاع المفرط والسريع في سعر الصرف الحقيقي. وشدد المديرون على أن المستوى المرتفع للدين الخارجي في عدد من أفقر دول الكومنولث المستقلة يعتبر مصدراً للقلق الشديد، مما يستدعي مراقبة الأوضاع عن كثب. ولا يزال من الضروري في معظم بلدان المنطقة التعجيل بالإصلاحات الهيكلية - لا سيما الرامية إلى تعزيز

المديرون المنافع الكبيرة التي يمكن أن يحققها تحرير الحساب الرأسمالي على المدى المتوسط من خلال زيادة الاستثمارات المحلية وتعميق الأسواق المالية المحلية، مشيرين على وجه الخصوص إلى الدور المفيد الذي يقوم به الاستثمار الأجنبي المباشر والتأثيرات التي تنتقل إلى باقي أجزاء الاقتصاد نتيجة لتحويل التكنولوجيا. وفي نفس الوقت، اتفق المديرون على أن فتح الأسواق المالية أمام باقي بلدان العالم هو عملية معقدة وملينة بالتحديات، ويمكن أن تتطوي على مخاطر جمة من خلال تعريض البلدان للتقلبات المالية والتحول المفاجئة في اتجاه تدفقات رؤوس الأموال. ومن ثم فإن التحدي الذي يواجه البلدان النامية هو تحقيق أقصى استفادة صافية من التحرير بمرور الزمن. وقد اتفق المديرون على أن ذلك يتطلب تنفيذ سياسات مصممة بعناية في مجالات عديدة متنوعة مع مراعاة الظروف الخاصة بكل بلد ومرحلة التنمية التي يمر بها. واستنادا إلى تجارب البلدان المختلفة، خلص المديرون إلى أنه رغم عدم وجود قاعدة بسيطة لتحديد تسلسل تحرير الحساب الرأسمالي من حيث السرعة أو الخطوات، فإن هذه الإصلاحات تحتاج إلى التدعيم بسياسات اقتصادية كلية متناسقة وإطار مؤسسي قوي بالقدر الكافي، لا سيما في القطاع المالي.

لملوسة كالتى تحققت من خلال زيادة عمق رأس المال وفائض المستهلك. ورغم حالة الهبوط الحالية التي يمر بها قطاع تكنولوجيا المعلومات فقد أعرب المديرون عن اعتقادهم بأن ثورة تكنولوجيا المعلومات ستظل ذات أثر إيجابي على الاقتصاد العالمي على الأجل الأطول حيث يعاد تنظيم النشاط للاستفادة من تكنولوجيا المعلومات. وأبرز المديرون أهمية قيام عدد كبير من البلدان بتقوية سياساتها الهيكلية، بما في ذلك سياسات سوق العمل وتحسين تكوين رأس المال البشري، من أجل تيسير إعادة تنظيم الإنتاج وإتاحة الفرصة لتحقيق أقصى استفادة من استخدام تكنولوجيا المعلومات.

ورحب المديرون بتحليل تأثير التكامل المالي الدولي على البلدان النامية، مشيرين إلى ضعف العلاقة الموجبة التي توصلت إليها الدراسات التجريبية بين تحرير الحساب الرأسمالي الدولي والنمو الاقتصادي. وأعرب المديرون عن اعتقادهم بضرورة تقييم هذه النتائج في ضوء مجموعة متنوعة من العوامل، منها الطبيعة الجزئية التي اتسمت بها التحليلات حتى الآن، ودرجة استيفاء البلدان المستخدمة في العينة للشروط الاقتصادية الكلية والمؤسسية اللازمة لنجاح تحرير الحساب الرأسمالي، والتأثير المتباين لأنواع مختلفة من تدفقات رأس المال على تقوية احتمالات النمو. وأبرز

يقدم الملحق الإحصائي بيانات تاريخية وتوقعات اقتصادية، ويتألف من أربعة أقسام هي الافتراضات، والبيانات والأعراف المتبعة، وتصنيف البلدان، والجداول الإحصائية.

ويتضمن القسم الأول تلخيصاً للافتراضات التي تقوم عليها التقديرات والتوقعات لعامي ٢٠٠١ و ٢٠٠٢ والسيناريو متوسط الأجل للفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٦. ويحتوي القسم الثاني وصفاً عاماً للبيانات والأعراف المتبعة في حساب الأرقام المجمعة لمجموعات البلدان المختلفة. ويلخص القسم الثالث تصنيف البلدان ضمن المجموعات المختلفة الواردة في تقرير أفاق الاقتصاد العالمي. وتجدر ملاحظة أن مجموعة الاقتصادات المتقدمة تضم الآن قبرص.

وتأتي الجداول الإحصائية في القسم الرئيسي والأخير من الملحق، حيث تم إعداد البيانات على أساس المعلومات المتاحة حتى نهاية أغسطس ٢٠٠١. وعلى سبيل التيسير، تظهر الأرقام الخاصة بسنة ٢٠٠١ وما بعدها بنفس درجة التحديد المتوخى في البيانات التاريخية. ولكن لأن هذه الأرقام هي مجرد توقعات، فيجب ألا تعتبر مساوية لها في درجة الدقة.

الافتراضات

يفترض أن تظل أسعار الصرف الفعلية الحقيقية في الاقتصادات المتقدمة ثابتة عند مستوياتها المتوسطة خلال الفترة ٢٣ يوليو - ١٧ أغسطس. وتعني هذه الافتراضات بالنسبة لعامي ٢٠٠١ و ٢٠٠٢، أن يبلغ متوسط سعر الدولار الأمريكي مقابل حقوق السحب الخاصة ١.٢٧١ و ١.٢٧٤ على التوالي.

كذلك يفترض أن تستمر السلطات الوطنية في تطبيق نفس السياسات القائمة. ويصف الإطار أ-١ افتراضات السياسات الأكثر تحديداً التي تستند إليها التوقعات الخاصة ببعض الاقتصادات المتقدمة المختارة.

أما متوسط سعر النفط فيفترض أن يبلغ ٢٦.٨٠ دولاراً للبرميل في ٢٠٠١ و ٢٤.٥٠ دولاراً للبرميل في ٢٠٠٢.

وبالنسبة لأسعار الفائدة، من المفترض أن يبلغ متوسط سعر الإقراض السائد بين بنوك لندن (الليبود) على الودائع

لمدة ستة أشهر بالدولار الأمريكي ٤.١٪ في عام ٢٠٠١ و ٣.٧٪ في ٢٠٠٢؛ ومتوسط أسعار الفائدة على شهادات الإيداع لمدة ثلاثة أشهر في اليابان ٠.٢٪ عام ٢٠٠١ و ٠.١٪ في ٢٠٠٢؛ ومتوسط أسعار الفائدة على الودائع بين البنوك لمدة ثلاثة أشهر باليورو ٤.٣٪ عام ٢٠٠١ و ٤.٠٪ في ٢٠٠٢.

وفيما يتعلق باستحداث عملة اليورو، قرر مجلس الاتحاد الأوروبي في ٣١ ديسمبر ١٩٩٨ أن تكون أسعار التحويل الثابتة النهائية بين اليورو و عملات البلدان الأعضاء التي أقرت استخدامه على النحو التالي اعتباراً من أول يناير ١٩٩٩:

١ يورو =	١٣,٧٦,٠٣	شلن نمساوي
=	٤٠,٣٣٩٩	فرنك بلجيكي
=	١,٩٥٥٨٣	مارك ألماني
=	٥,٩٤٥٧٣	ماركا فنلندية
=	٦,٥٥٩٥٧	فرنك فرنسي
=	٣٤٠,٧٥٠	دراخمة يونانية ^١
=	٠,٧٨٧٥٦٤	جنيه إيرلندي
=	١٩٣٦,٢٧	ليرة إيطالية
=	٤٠,٣٣٩٩	فرنك لكسمبرغ
=	٢,٢٠٣٧١	غيلدر هولندي
=	٢٠٠,٤٨٢	اسكودو بورتغالي
=	١٦٦,٣٨٦	بيزيتا إسبانية

وقد ورد وصف مفصل لكيفية تحديد أسعار التحويل في الإطار ٤-٥ بعدد أكتوبر ١٩٩٨ من تقرير أفاق الاقتصاد العالمي.

البيانات والأعراف المتبعة

تتألف القاعدة الإحصائية لتقرير أفاق الاقتصاد العالمي (قاعدة بيانات أفاق الاقتصاد العالمي) من البيانات والتوقعات الخاصة بـ ١٨٢ بلداً. وتشارك معاً في حفظ هذه البيانات إدارة البحوث وإدارات المناطق الجغرافية بصندوق النقد الدولي. وتقوم إدارات المناطق الجغرافية بتحديث التنبؤات الخاصة بالبلدان الأعضاء بصفة منتظمة على أساس افتراضات عالمية متجانسة.

^١ تم تحديد أسعار التحويل بالنسبة ليونان قبل أن تنضم إلى منطقة اليورو في ١ يناير ٢٠٠١.

الإطار ١-٨: افتراضات السياسة الاقتصادية التي تستند إليها التوقعات الخاصة ببلدان متقدمة مختارة

اليابان: تأخذ التوقعات في الاعتبار الميزانية التكميلية للسنة المالية ٢٠٠٠ وميزانية السنة المالية ٢٠٠١. وتشتمل مجموعة التدابير المنشطة البالغة قيمتها ١١ تريليون ين والمعلنة في أكتوبر ٢٠٠٠ على زيادة في الاستثمارات العامة قدرها ٥ تريليون ين (رقم ككي)، وينتظر أن يتحقق الجزء الأكبر من تلك الاستثمارات في الربع الأول من السنة المالية ٢٠٠١. وتشير التوقعات إلى أنه من المنتظر أن تقوم الحكومات المحلية بتعويض جانب كبير من مساهمتها في مجموعة التدابير المنشطة بإجراء تخفيضات في النفقات التي تصرف من حسابها الخاص على بنود أخرى. وبالنسبة للتوقعات الخاصة بالسنة المالية ٢٠٠٢ تم تضمين الحسابات أثر الحد الأقصى المفروض على إصدارات الاستثمار العام لبنك اليابان المركزي مقداره ٣٠ تريليون ين. كما تفترض هذه الحسابات وضع ميزانية تكميلية تشتمل على عنصر طلب فعلي قيمته تريليون ين (على أن تعتمد في أواخر عام ٢٠٠١).

ألمانيا: تستند توقعات المالية العامة صوما إلى خطط الإنفاق متوسطة الأجل المعتمدة من السلطات الوطنية اعتباراً من يونيو ٢٠٠١. والتي تتفق مع أهداف برنامج الاستقرار الألماني لعام ٢٠٠٠. وتشتمل خطط الإنفاق على التكاليف المقترنة بإصلاح المعاشات التقاعدية في مايو ٢٠٠١، الذي سيبدأ تنفيذه تدريجياً في بداية عام ٢٠٠٢. وتستند التوقعات الخاصة بالإيراد والإنفاق الدوري إلى إطار الاقتصاد الكلي الذي وضعه خبراء صندوق النقد الدولي وتأخذ في الاعتبار آثار مجموعة إجراءات الإصلاح الضريبي الصادرة في يوليو عام ٢٠٠٠ والتي سوف تتخذ على مراحل خلال الفترة ٢٠٠١-٢٠٠٥.

فرنسا: تستند التوقعات إلى سياسات توجيهات السلطات المعلنة. وبالنسبة لعامي ٢٠٠١ و ٢٠٠٢ تشتمل التوقعات التقديرات الواردة في مناقشة الميزانية (*Debat d'Orientation Budgétaire*) والعباءة التوجيهية لميزانية سنة ٢٠٠٢. المعلنة في التعميمات الخاصة بالميزانية في (*lettres de cadrage*) المعدلة وفق سيناريو خبراء الصندوق الذي يتضمن وضعاً أضعف للاقتصاد الكلي. وبالنسبة للأعوام التالية للميزانية، تتفق التوقعات بوجه عام مع برنامج السلطات للاستقرار الاقتصادي. المعدل لاحتمساب الفروق بين افتراضات خبراء الصندوق وافتراضات السلطات بشأن أوضاع الاقتصاد الكلي. ومن المفترض أن تتخذ بالكامل خطة التخفيض الضريبي متعددة السنوات التي أعلنت عام ٢٠٠٠ وأن تحقق الأثر الذي قدرته السلطات.

تستند افتراضات سياسة المالية العامة قصيرة الأجل المستخدمة في تقرير المفاق الاقتصادي العالمي إلى الميزانيات المعلنة رسمياً، معدلة لاحتمساب الفروق بين السلطات الوطنية وخبراء صندوق النقد الدولي من حيث افتراضات الاقتصاد الكلي والتنتاج المتوقعة للمالية العامة. وتتضمن توقعات المالية العامة للمدى المتوسط الإجراءات المرجح اتخاذها على صعيد السياسة. وفي الحالات التي لا تتوفر فيها لخبراء الصندوق معلومات كافية لتقدير نوايا السلطات بشأن الميزانية والتوقعات الخاصة بتنفيذ السياسة، يفترض عدم تغير الميزان الأساسي الهيكلي. ما لم يذكر خلاف ذلك. ونقدم فيما يلي عرضاً للافتراضات المستخدمة في بعض البلدان المتقدمة (راجع الجداول ١٤-١٦ في الملحق الإحصائي للاطلاع على البيانات الخاصة بالموازن الهيكلي وموازن المالية العامة).^١

الولايات المتحدة: تستند توقعات المالية العامة إلى الميزانية التي أجرتها الإدارة الأمريكية في منتصف الدورة في شهر أغسطس. وقد عدلت التوقعات وفق افتراضات خبراء الصندوق بشأن أوضاع الاقتصاد الكلي. وهذا يغطي التشريع الصادر في أغسطس. وعلى الأخص قانون النمو الاقتصادي والتسوية الضريبية لعام ٢٠٠١. وعلاوة على ذلك نفترض توقعات المالية العامة تمديد العمل بتدابير تخفيض الضرائب المقرر انقضاء أجلها خلال فترة التنبؤ. وتشتمل هذه التدابير على أحكام تؤدي إلى تخفيض عبء الضريبة الدنيا البديلة والخصوم الضريبية المؤقتة الأخرى مثل الخصم الممنوح للبحوث والتجارب الذي كان يتجدد بصورة مستمرة في الماضي. وينطوي هدف المالية العامة الذي أعلنته الإدارة الأمريكية للمدى المتوسط على فوائد موحدة بالميزانية الغيردالية تعادل الفوائد المتوقعة في الصندوق الاستئماني للضمان الاجتماعي.

^١ فجوة الناتج هي الناتج الفعلي ناقص الإنتاج الممكن. كنسبة مئوية من الناتج الممكن. ويعبر عن الأرصدة الهيكلية كنسبة مئوية من الإنتاج الممكن. لذلك فإن التغيرات في الرصيد الهيكلي للميزانية تشمل آثار التدابير المؤقتة للمالية العامة. وأثر التقلبات في أسعار الفائدة وتكلفة خدمة الدين والتقلبات غير الدورية الأخرى في رصيده الميزانية. وتستند حسابات الرصيد الهيكلي للميزانية إلى تقديرات خبراء الصندوق لإجمالي الناتج المحلي الممكن ومرونة الإيراد والإنفاق (راجع عدد أكتوبر ١٩٩٢ من تقرير المفاق الاقتصادي العالمي. الملحق الأول). ويعرف صافي الدين كإجمالي الدين ناقص الأصول المالية للحكومة العامة التي تشمل أصول نظام تأمين الضمان الاجتماعي. وتلخص تقديرات فجوة الإنتاج والرصيد الهيكلي للميزانية لهوامش عدم تلكد كبيرة.

المتعلقة بالنمو الاقتصادي وأسعار الفائدة، وتفترض أن جزءاً كبيراً من الوفورات المتحققة من مصروفات الفائدة الناتجة عن الفوائض الكبيرة الجارية في الرصيد الأساسي سوف يخصص لمواصلة ضبط أوضاع المالية العامة. وقد أدرجت الإيرادات المتحققة من بيع تراخيص التليفونات المحمولة والبالغة ٢ - ٠٪ من إجمالي الناتج المحلي في أرقام العجز لعام ٢٠٠١.

اليونان: تستند توقعات المالية العامة إلى سياسات السلطات الواردة في ميزانية ٢٠٠١. بعد تعديلها وفق الفروض المختلفة لأوضاع الاقتصاد الكلي، وبالنسبة للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٦ من المفترض أن تحتفظ النفقات الجارية الأساسية بحصتها من إجمالي الناتج المحلي، بينما ينتظر هبوط حصة الإيرادات الجارية بقدر طفيف (نسبة ٢٥٪ من إجمالي الناتج المحلي). إذ أنه من المتوقع أن يكون نمو اشتراكات التأمين الاجتماعي - المرتبطة بالأجور - أقل سرعة من نمو الإنتاج. لذلك من المتوقع أن ينمو الفائض الكلي بشكل يتفق إلى حد كبير مع انخفاض مصروفات الفائدة، الناتج عن عضوية منطقة اليورو.

كوريا: تستند توقعات المالية العامة لعام ٢٠٠١ إلى ميزانية الحكومة بعد تعديلها وفقاً لافتراضات خبراء الصندوق الخاصة بأوضاع الاقتصاد الكلي. ولا تشمل التوقعات على الميزانية التكميلية التي عرضت على المجلس الوطني في يونيو ٢٠٠١ ووافق عليها في سبتمبر ٢٠٠١. وتستند توقعات المدى المتوسط إلى افتراضات خبراء الصندوق الخاصة بالنمو الاقتصادي وأسعار الفائدة.

هولندا: يشمل رصيد ميزانية ٢٠٠٠ على الإيرادات من بيع تراخيص التليفونات المحمولة وقدرها ٩ ٠ بليون غيلدر هولندي (٠.٧٪ من إجمالي الناتج المحلي). وتتفق توقعات المالية العامة حتى سنة ٢٠٠٢ مع منح الحكومة القوائم على القواعد في إدارة سياسة المالية العامة، والذي ينص على حدود قصوى للإلتزام متوسط الأجل ومسار أساسي للإيرادات معدل وفق تقديرات خبراء الصندوق للنمو. حسب المسموح به طبقاً لهذه القواعد، من المتوقع زيادة الإنفاق إلى الحد الأقصى. وعلى جانب الإيرادات، يعكس المسار الأساسي آثار التخفيضات الضريبية المقررة كجزء من مجموعة تدابير الإصلاح الضريبي التي طبقت في ٢٠٠١. وتتضمن توقعات الإيراد الضريبي لعام ٢٠٠٢ تخفيضاً ضريبياً بسيطاً جديداً قدره ٢ - ٠٪ من إجمالي الناتج المحلي، وبالنسبة لسنة ٢٠٠٢، من المفترض أن ينمو الإنفاق الحقيقي بمعدل سنوي متوسط يبلغ ٦.١٪. ومن المتوقع أن تهيض نسبة الإيراد بمقدار ٢.٠٪ من إجمالي الناتج

إيطاليا: تستند توقعات المالية العامة للسنوات ٢٠٠٢-٢٠٠٦ إلى أهداف برنامج السلطات كما وردت في البرنامج متوسط الأجل المعلن في يوليو عام ٢٠٠١ (DPEF 2002-06) وقد عدلت التوقعات لمراعاة الفروق بين الافتراضات الخاصة بأوضاع الاقتصاد الكلي.

المملكة المتحدة: تستند توقعات الميزانية إلى ميزانية مارس ٢٠٠١، تتضمن إحصاءات أحدث أصدرها مكتب الإحصاءات الوطنية، ومنها النتائج الأولية للميزانية حتى مارس ٢٠٠١. ويشمل أهم اختلاف بين توقعات السلطات الوطنية وتوقعات خبراء الصندوق في معدل النمو الممكن البالغ نسبته ٧٥٪ بدلاً من ٢٥٪. حسب الوارد في التوقعات الرسمية، وتتضمن توقعات خبراء الصندوق أيضاً تعديلاً لاحتساب حصيلة المزايا الذي أقيم مؤخراً لتراخيص التليفونات المحمولة (حوالي ٤٪ من إجمالي الناتج المحلي) وهي الحصيلة المتوقعة في السنة المالية ٢٠٠١/٢٠٠٠ لتتوافق مع المبادئ التوجيهية المحاسبية الصادرة عن المكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية (يوروستات) ولم تدرج هذه الحصيلة في حساب الميزان الهيكلي.

كندا: تفترض توقعات المالية العامة انتهاء سياسات ضرائب وإنفاق تتفق مع تلك الواردة في نشرة المستجندات الاقتصادية (Economic Update) الصادرة عن وزارة المالية الكندية من ١٧ مايو ٢٠٠١، وقد عدلت التوقعات لتأخذ في الاعتبار التوقعات الاقتصادية لخبراء الصندوق، ووفقاً لما أعلن مؤخراً في تلك النشرة، يتوقع خبراء الصندوق حدوث فائض في ميزانية الحكومة الفيدرالية يبلغ ١٥ بليون دولار كندي في السنة المالية ٢٠٠٠/٢٠٠١، نتيجة لإجراء تعديل بالزيادة للمبلغ الذي أعلنته الحكومة من قبل في أكتوبر ٢٠٠٠ وقدره ١٠ بليون دولار كندي. وعلى المدى المتوسط، يفترض خبراء الصندوق أن تحقق ميزانية الحكومة الفيدرالية فائضاً يبلغ ٣ بليون دولار كندي في السنة، وهو مبلغ يعادل احتياطي الطوارئ. ومن المفترض أن يتطور مركز المالية العامة الموحدة للمقاطعات بما يتفق مع أهدافها المعلنة للمدى المتوسط.

أستراليا: تستند توقعات المالية العامة حتى السنة المالية ٢٠٠٤/٢٠٠٥ إلى ميزانية ٢٠٠١/٢٠٠٢ التي أعلنتها الخزنة الأسترالية في مايو ٢٠٠١، وتفترض توقعات خبراء الصندوق عدم تغير السياسات في المدة المتبقية من فترة التنبؤ.

بلجيكا: تستند توقعات المالية العامة إلى السياسات القائمة وإلى خطط الحكومة متوسطة الأجل للضرائب والإنفاق التي أعلنت في ميزانية ٢٠٠١، وتتضمن التوقعات افتراضات خبراء الصندوق

الإطار ١-١ (تتمة)

الكونغرس في ٢٠٠١ وتقوية ماليات نظام الضمان الاجتماعي. ومن المفترض فيما بعد سنة ٢٠٠٤، أن يظل الميزان الهيكلي للحكومة العامة دون تغيير.

وتستند افتراضات السياسة النقدية إلى إطار السياسة النقدية المعمول به في كل بلد. ويعني هذا في معظم الحالات اتخاذ السياسة النقدية موقفاً غير متجاوب أثناء الدورة الاقتصادية، بحيث ترتفع أسعار الفائدة الرسمية عندما تقلد المؤشرات الاقتصادية بأن التضخم يرتفع عن معدله أو نطاقه المقبول، وتتخفّض عندما تقلد المؤشرات بأن التضخم المتوقع لن يتجاوز هذا المعدل أو النطاق، وأن نمو الناتج المتوقع أقل من المعدل الممكن، وأن هامش التباطؤ الاقتصادي كبير. وعلى هذا الأساس، من المفترض أن يبلغ سعر الفائدة السائد بين بنوك لندن (ليبور) على الودائع بالدولار الأمريكي لمدة ستة أشهر ٤.١٪ في المتوسط في عام ٢٠٠١ و ٣.٧٪ في ٢٠٠٢. ويعكس المسار المتوقع لأسعار الفائدة قصيرة الأجل بالدولار الأمريكي افتراض قيام مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي بخفض سعر الفائدة المستهدف على الأموال الفيدرالية بمقدار ٢٥ نقطة أساس أخرى خلال الربع الثالث من عام ٢٠٠١. ثم تثبيت الأسعار إلى حين زيادتها بمقدار ٢٥ نقطة أساس خلال الربع الأخير من عام ٢٠٠٢. ومن المفترض أن يبلغ متوسط سعر الفائدة على الودائع بالين الياباني لمدة ستة أشهر ٠.٢٪ في عام ٢٠٠١، مع استمرار الموقف المتجاوب للسياسة المالية، و ٠.٩٪ في ٢٠٠٢. كذلك يفترض أن يبلغ متوسط سعر الفائدة على الودائع باليورو لمدة ستة أشهر ٤.٣٪ في عام ٢٠٠١. يعكس الإرخاء المفترض لقيود السياسة النقدية بدرجة معتدلة خلال الجزء المتبقي من السنة، و ٢.٩٪ في ٢٠٠٢. ويخلص الجدول ١-١ التغييرات التي أجريت على الافتراضات الخاصة بأسعار الفائدة مقارنة بما ورد في عدد مايو ٢٠٠١ من تقرير *الحاق الاقتصاد العالمي*.

المحلي سنوياً، حسب المفهوم القابل بأن جزءاً من الزيادات المفاجئة الحالية في الإيرادات لن يتحقق بصورة دائمة.

البرتغال: تستند توقعات المالية العامة لسنة ٢٠٠١ إلى تقدير خبراء الصندوق لآثار ميزانية ٢٠٠١ والتغيرات في سياسة المالية العامة منذ إعلان الميزانية، وكذلك الإطار الذي وضعه خبراء الصندوق للاقتصاد الكلي. وبالنسبة للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٥، تفترض التوقعات ثبات الميزان الأولي الهيكلي.

إسبانيا: تستند توقعات المالية العامة حتى سنة ٢٠٠٤ إلى السياسات المصينة في برنامج السلطات الوطنية لتحقيق الاستقرار المعلن بعد تحديثه وإعلانه في يناير ٢٠٠١. وتفترض التوقعات عدم حدوث تغيرات كبيرة في تلك السياسات خلال السنوات التالية.

السويد: تستند توقعات المالية العامة لسنة ٢٠٠١ إلى نتائج ميزانية الحكومة المركزية للنصف الأول من سنة ٢٠٠١، والسياسات والتوقعات (للحكومة العامة) التي استند إليها قانون ميزانية الربع الصادر في إبريل ٢٠٠١. وتأخذ التوقعات في الاعتبار أيضاً هدف السلطات متوسط الأجل للمالية العامة وهو تحقيق فائض للحكومة العامة قدره ٢٪ من إجمالي الناتج المحلي على مدى الدورة الاقتصادية. وتوقعات وزارة المالية متوسطة الأجل التي تشمل الفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٤، والحدود القصوى الإسمية لتدفقات الحكومة المركزية في نفس الفترة، وتشمل الفوائض التي يتوقعها خبراء الصندوق تخفيضات ضريبة تبلغ ٢٪ من إجمالي الناتج المحلي بحلول عام ٢٠٠٢. ورغم أن هذه التخفيضات أكبر إلى حد ما من تلك المفترضة في توقعات السلطات المعطاة للمدى المتوسط، فإنها تتفق وهدفها للمالية العامة على المدى المتوسط.

سويسرا: تستند التوقعات للفترة ٢٠٠١-٢٠٠٤ إلى خطط الميزانية الرسمية التي تشمل تدابير لموازنة ميزانية الاتحاد

الإحصاءات الاقتصادية. وتشمل قاعدة بيانات *الحاق الاقتصاد العالمي* المعلومات الواردة من الهيئات الوطنية والمنظمات الدولية.

وقد تحقق تحسن كبير في معايير الإحصاءات الاقتصادية والتحليل الاقتصادي نتيجة لاستكمال المراجعة الشاملة لنظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣ (SNA)

ورغم أن الهيئات الإحصائية الوطنية هي المرجع النهائي في تقديم البيانات التاريخية والتعاريف المستخدمة، فإن المنظمات الدولية تشارك أيضاً في القضايا الإحصائية لتحقيق التوافق بين المنهجيات المختلفة لإعداد الإحصاءات الوطنية، بما في ذلك الأطر التحليلية والمفاهيم والتعاريف والتصنيفات وإجراءات التقدير المستخدمة في إنتاج

وإصدار دليل ميزان المدفوعات الذي أعده صندوق النقد الدولي^١. وقد شارك صندوق النقد الدولي مشاركة فعالة في هذين المشروعين، وخاصة دليل ميزان المدفوعات الجديد الذي يعكس ما يوليه الصندوق من اهتمام خاص لأوضاع البلدان الخارجية. ويتضمن الإطار الثالث عشر في عدد مايو ١٩٩٤ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي تلخيصاً للتغيرات الأساسية التي أدخلها الصندوق على دليل ميزان المدفوعات الجديد. ومنذ عدد مايو ١٩٩٥ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، بدأت عملية تعديل بيانات ميزان المدفوعات في البلدان الأعضاء، وفقاً للتعريف الواردة في دليل ميزان المدفوعات الجديد، ولكن تحقيق التوافق التام مع الدليل الجديد يتوقف في نهاية المطاف على قيام معدي الإحصاءات الوطنية بتقديم بيانات منقحة، ولذلك فإن التقديرات الواردة في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي لا تزال متوائمة جزئياً فقط مع ما ورد في الدليل.

وقد قام أعضاء الاتحاد الأوروبي مؤخراً باعتماد نظام منسق لإعداد بيانات الحسابات القومية، ويشار إليه باسم النظام الأوروبي للحسابات لعام ١٩٩٥ (ESA). ويتم الآن تقديم جميع بيانات الحسابات القومية اعتباراً من ١٩٩٥ على أساس النظام الجديد. وقد تحقق تقدم في المراجعة التي تجريها السلطات الوطنية على بيانات ما قبل ١٩٩٥ حتى تتوافق مع النظام الجديد، ولكنها لم تكتمل بعد في بعض الحالات. وفي هذه الحالات، تم تعديل البيانات التاريخية لآفاق الاقتصاد العالمي بدقة لتجنب حدوث انقطاعات في سلاسل البيانات. غير أن مستخدمي بيانات الحسابات القومية للاتحاد الأوروبي قبل عام ١٩٩٥ يجب عليهم التزام الحذر إلى أن تنتهي الهيئات الإحصائية الوطنية من مراجعة البيانات التاريخية. راجع الإطار ١-٢، بعنوان التعديلات في الأساليب المنهجية للحسابات القومية في عدد مايو ٢٠٠٠ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي.

وتشمل البيانات المجمعة لمجموعات البلدان الواردة في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي إما مبالغ مجمعة أو متوسطات

مرجحة للبيانات الخاصة بكل بلد على حدة. وتستخدم متوسطات مرجحة حسابياً لكافة البيانات ما عدا التضخم ونمو النقود في مجموعات البلدان النامية وبلدان التحول الاقتصادي التي تستخدم لها متوسطات هندسية. وفيما يلي الأعراف المتبعة في هذا الخصوص:

- الأرقام المجمعة لأسعار الصرف وأسعار الفائدة ونمو المجملات النقدية في مجموعات البلدان المختلفة مرجحة على أساس إجمالي الناتج المحلي المحول إلى دولارات أمريكية بأسعار الصرف السائدة في السوق (متوسط السنوات الثلاث السابقة)، كحصة من إجمالي الناتج المحلي العالمي أو إجمالي الناتج المحلي للمجموعة.
- الأرقام المجمعة للبيانات الأخرى المتعلقة بالاقتصاد المحلي، سواء كانت نسب أو معدلات نمو، مرجحة على أساس إجمالي الناتج المحلي مقوماً بتعادل القوة الشرائية، كحصة من إجمالي الناتج المحلي العالمي أو إجمالي الناتج المحلي للمجموعة.^٢
- الأرقام المجمعة لمعدلات البطالة ونمو العمالة المرجحة على أساس القوى العاملة كحصة من إجمالي القوى العاملة للمجموعة.
- الأرقام المجمعة الخاصة بالاقتصاد الخارجي هي مجموع بيانات البلدان فرادى بعد تحويلها إلى دولارات أمريكية بأسعار الصرف المتوسطة السائدة في السوق في السنوات المشار إليها بالنسبة لبيانات ميزان المدفوعات، وبأسعار صرف السوق في نهاية السنة بالنسبة للدين المقوم بعملات أخرى بخلاف الدولار الأمريكي. أما الأرقام المجمعة للتغيرات في أسعار وأحجام التجارة الخارجية فهي متوسطات حسابية للتغيرات كنسب سنوية في كل بلد، مرجحة بقيم الصادرات أو الواردات بالدولار الأمريكي كحصة من إجمالي الصادرات أو الواردات العالمية أو صادرات أو واردات المجموعة (في السنة السابقة).

^١ لجنة الجماعات الأوروبية وصندوق النقد الدولي ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والأمم المتحدة والبنك الدولي. نظام الحسابات القومية لسنة ١٩٩٣ (بروكسل/لوكسمبرغ، نيويورك، باريس، واشنطن، ١٩٩٣). والطبعة القياسية من دليل ميزان المدفوعات الصادر عن صندوق النقد الدولي (واشنطن، ١٩٩٣).

^٢ راجع الإطار ١-٢ في عدد مايو ٢٠٠٠ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي الذي يقدم موجزاً للأوزان الترجيحية المنقحة المستندة إلى تعادل القوة الشرائية. والفرق الرابع في عدد مايو ١٩٩٣ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، وراجع أيضاً Anne-Marie Gulde and Marianne Schulze-Ghattas, "Purchasing Power Parity Based Weights for the World Economic Outlook," in *Staff Studies for the World Economic Outlook* (International Monetary Fund, December 1993), pp. 106-23.

الاتحاد الأوروبي التي تضم حالياً ١٥ بلداً، والبلدان الأعضاء في منطقة اليورو البالغ عددها ١٢ بلداً^١ والاقتصادات الآسيوية الأربعة الصناعية الجديدة. وتصنف البلدان النامية حسب المنطقة، كما تقسم إلى عدد من المجموعات التحليلية وغيرها. وهناك أيضاً تقسيم إقليمي مستخدم لتصنيف بلدان التحول الاقتصادي. ويورد الجدول (أ) عرضاً عاماً لهذه المجموعات النمطية المستخدمة في تقرير *أفاق الاقتصاد العالمي*، فيوضح عدد البلدان في كل مجموعة، ومتوسط نصيب كل مجموعة في ٢٠٠٠ من إجمالي الناتج المحلي الكلي المقوم على أساس تعادل القوى الشرائية، أو إجمالي صادرات السلع والخدمات وعدد السكان.

الخصائص العامة للمجموعات ومكوناتها وفقاً للتصنيف المتبع في تقرير *أفاق الاقتصاد العالمي* الاقتصادات المتقدمة

يورد الجدول (ب) أسماء الاقتصادات المتقدمة البالغ عددها ٢٩. أما أكبر سبعة بلدان في هذه المجموعة من حيث إجمالي الناتج المحلي - وهي الولايات المتحدة واليابان وألمانيا وفرنسا وإيطاليا والمملكة المتحدة وكندا - فتشكل معاً المجموعة الفرعية للبلدان الصناعية الرئيسية، والتي تعرف عادة بمجموعة السبعة. كذلك تصنف البلدان الأعضاء في الاتحاد الأوروبي (١٥ بلداً)، وبلدان منطقة اليورو (١٢ بلداً) والاقتصادات الآسيوية الصناعية الجديدة كمجموعات فرعية. وتغطي البيانات المجمعة الواردة في الجداول تحت عنوان الاتحاد الأوروبي وبلدان منطقة اليورو البلدان الأعضاء في كل السنوات، رغم اتساع العضوية بمرور الوقت.

وتشير البيانات الخاصة بألمانيا في ١٩٩١ والسنوات اللاحقة إلى ألمانيا الغربية وألمانيا الشرقية (أي جمهورية ألمانيا الديمقراطية السابقة). ولا توجد بيانات اقتصادية موحدة أو متناسقة لما قبل ١٩٩١. ومن ثم فإن الجداول التي تقدم بيانات التغير السنوي المعبر عنه كنسبة مئوية تنطبق

وبالنسبة لبلدان أوروبا الوسطى والشرقية، فإن المعاملات الخارجية المحررة بعملة غير قابلة للتحويل (حتى ١٩٩٠) يتم تحويلها إلى الدولار الأمريكي بالأسعار الضمنية للدولار/الروبل المحسوبة على أساس سعر صرف العملة الوطنية لكل بلد من هذه البلدان مقابل الدولار والروبل.

وترد معدلات النمو المتوسطة لسنوات متعددة في شكل معدلات مركبة للتغير السنوي، ما لم يذكر خلاف ذلك.

تصنيف البلدان

ملخص تصنيف البلدان

تصنف بلدان العالم في تقرير *أفاق الاقتصاد العالمي* بتقسيمها إلى ثلاث مجموعات رئيسية: الاقتصادات المتقدمة، والبلدان النامية، وبلدان التحول الاقتصادي.^١ وبدلاً من الاعتماد على معايير جامدة، سواء اقتصادية أو غير اقتصادية، تم تطوير هذا التصنيف بمرور الوقت لتيسير إجراء التحليلات الاقتصادية من خلال تنظيم البيانات بشكل معقول. وهناك بضعة بلدان غير مدرجة حالياً في هذه المجموعات، إما لأنها غير أعضاء في الصندوق ولذلك لا يقوم الصندوق بمتابعة اقتصاداتها، أو لأن قواعد بياناتها لم ينته إعدادها بعد. وتعتبر كل من كوسا وجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية مثلاً للبلدان غير الأعضاء في الصندوق، بينما تعتبر سان مارينو، وهي من الاقتصادات المتقدمة، مثلاً لبلد لم يستكمل قاعدة بياناته بعد. وجدير بالذكر أيضاً أنه بسبب نقص البيانات، لم تدرج في الأرقام المجمعة لمجموعة بلدان التحول الاقتصادي سوى ثلاث جمهوريات فقط من جمهوريات يوغوسلافيا الاتحادية الاشتراكية السابقة (كرواتيا، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، وسلوفينيا).

وتنقسم كل واحدة من مجموعات البلدان الرئيسية الثلاث إلى عدد من المجموعات الفرعية، ومن بين الاقتصادات المتقدمة، تم تمييز أكبر سبعة بلدان من حيث حجم إجمالي الناتج المحلي ووضعها في مجموعة فرعية للبلدان الصناعية الرئيسية، كما تم أيضاً تمييز مجموعة البلدان الأعضاء في

^١ لا يشير مصطلح "بلد" المستخدم في هذا التقرير في جميع الحالات إلى كيان إقليمي يشكل دولة وفقاً للقانون والعرف الدوليين. ويشمل هذا المصطلح أيضاً بعض الكيانات الإقليمية التي لا تشكل دولة، ولكن يتم الاحتفاظ ببيانات إحصائية عنها على أساس منفصل ومستقل.

^٢ البيانات الواردة في مجلدات لبيانات البلدان ولا تعكس الإحصاءات الرسمية في الوقت الراهن.

الجدول (أ) - تصنيف البلدان حسب المجموعات المستخدمة في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي وأنصبتها من المجموع الكلي لإجمالي الناتج المحلي، والصادرات من السلع والخدمات، وعدد السكان في ٢٠٠٠^١
(٪ من إجمالي المجموعة أو العالم)

عدد السكان	صادرات السلع والخدمات		إجمالي الناتج المحلي		عدد البلدان	
←	كثافة من الإجمالي		→			
الاقتصادات المتقدمة	العالم	المتقدمة	الاقتصادات المتقدمة	العالم	المتقدمة	
١٥٤.٤	١٠٠.٠	٧٥.٧	١٠٠.٠	٥٧.١	١٠٠.٠	٢٩
١١.٥	٧١.٣	٤٧.٧	٦٢.٩	٤٥.٤	٧٩.٥	٧
٤.٦	٢٩.٧	١٤.٢	١٨.٨	٢٢.٠	٣٨.٥	
٢.٦	١٣.٦	٧.٠	٩.٢	٧.٣	١٢.٨	
١.٤	٨.٩	٨.٤	١١.٠	٤.٦	٨.١	
١.٠	٦.٣	٥.٠	٦.٦	٣.٢	٥.٦	
٠.٩	٦.١	٣.٩	٥.١	٢.١	٥.٤	
١.٠	٦.٣	٥.١	٦.٧	٣.١	٥.٥	
٠.٥	٢.٣	٤.٢	٥.٥	٢.٠	٣.٥	
٤.٠	٢٥.٧	٢٨.١	٣٧.١	١١.٧	٢٠.٥	٢٢
الاقتصادات متقدمة أخرى						
الذكورة						
٦.٢	٤٠.٤	٣٦.٠	٤٧.٦	٢٠.٠	٣٥.٠	١٥
٥.٠	٢٩.٣	٢٨.٧	٣٧.٩	١٦.٠	٢٨.٠	١٢
١.٣	٨.٦	٩.٩	١٣.١	٣.٤	٦.٠	٤
الاقتصادات الآسيوية الصناعية الجديدة						
البلدان النامية						
٧٧.٩	١٠٠.٠	٢٠.٠	١٠٠.٠	٣٧.٠	١٠٠.٠	١٢٥
المجموعات الإقليمية						
١٢.٢	١٥.٧	٢.١	١٠.٣	٣.٢	٨.٦	٥١
١١.١	١٤.٢	١.٥	٧.٦	٢.٤	٦.٦	٤٨
٨.٢	١٠.٥	٠.٨	٣.٨	١.٤	٣.٨	٤٦
٥٢.٠	٦٦.٨	٩.٢	٤٦.٢	٢٦.٦	٥٨.٢	٢٥
٢٦.١	٢٧.٠	٣.٧	١٨.٤	١١.٦	٢٦.٢	
١٦.٦	٢١.٤	٠.٨	٣.٩	٤.٦	١٢.٦	
١٤.٣	١٨.٤	٤.٧	٢٣.٧	٥.٤	١٤.٥	٢٣
٥.١	٦.٦	٤.٢	٢٠.٩	٣.٩	١٠.٥	١٦
٨.٥	١٠.٩	٤.٥	٢٢.٧	٨.٤	٢٢.٦	٢٣
نصف الكرة الغربي						
المجموعات التحليلية						
٥.٤	٧.٠	٤.٣	٢١.٥	٣.٣	٩.٠	١٨
٧٢.٤	٩٣.٠	١٥.٧	٧٨.٥	٣٣.٧	٩١.٠	١٠٩
٨.٥	١٠.٩	١.٢	٥.٩	٣.٤	٦.٥	٤٢
منها: منتجات أولية						
حسب مصدر التمويل الخارجي						
٧٧.٣	٩٩.٣	١٧.٦	٨٧.٨	٣٦.٠	٩٧.٣	١١٣
١٠.٨	١٣.٨	١.٠	٥.١	٢.١	٥.٦	٤٣
بلدان المركز المالي العالمي						
منه: تمويل رسمي						
بلدان المركز المالي حسب تجارة خدمة الدين						
٢٢.٦	٢٩.٠	٤.٨	٢٤.٠	٩.١	٢٤.٦	٥٥
بلدان عليها متأخرات و/ أو أعبأت جدولة ديونها خلال ١٩٩٨-١٩٩٤						
مجموعات أخرى						
١٠.٦	١٣.٦	٠.٩	٤.٣	١.٩	٥.١	٤٠
٥.٩	٧.٥	٤.١	٢٠.٣	٣.٨	١٠.٣	٢١
بلدان فقيرة شديدة المديونية						
الشرق الأوسط وشمال إفريقيا						
بلدان التحول الاقتصادي						
٦.٧	١٠٠.٠	٤.٣	١٠٠.٠	٥.٩	١٠٠.٠	٢٨
٢.٠	٢٦.٧	٢.٢	٥٦.٤	٢.٣	٣٩.٢	١٦
٤.٨	٧١.٤	٢.١	٤٨.٨	٢.٦	٦١.١	١٢
٢.٥	٣٦.٨	١.٥	٢٤.٣	٢.٥	٤٣.٠	
٢.٣	٣٤.٦	٠.٦	١٤.٥	١.١	١٩.١	١١
أوروبا الوسطى والشرقية						
كومنولث الدول المستقلة ومنغوليا						
روسيا						
ما عدا روسيا						

^١ يستند احتساب أنصبة إجمالي الناتج المحلي إلى تعادل القوة الشرائية لإجمالي الناتج المحلي للبلدان.

الجدول (ب) - الاقتصادات المتقدمة حسب المجموعة الفرعية

الاقتصادات الأسبوية الصناعية الجديدة	منطقة اليورو	الاتحاد الأوروبي	الاقتصادات المتقدمة الرئيسية
بلدان أخرى	فرنسا ألمانيا إيطاليا	فرنسا ألمانيا إيطاليا المملكة المتحدة	الاقتصادات المتقدمة الرئيسية
كندا اليابان الولايات المتحدة	النمسا بلجيكا هولندا البرتغال إسبانيا السويد	النمسا بلجيكا الدانمرك فنلندا اليونان أيرلندا	الاقتصادات متقدمة أخرى
أستراليا فهرس أيسلندا إسرائيل نيوزيلندا النرويج سويسرا	منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة ¹ كوريا سنغافورة مقاطعة تايوان الصينية		

¹ في ١ يوليو ١٩٩٧، أصبحت هونغ كونغ إلى جمهورية الصين الشعبية وأصبحت منطقة إدارية خاصة تابعة للصين.

التصنيفين تدرج مصر والجمهورية العربية الليبية ضمن هذه المنطقة وليس ضمن إفريقيا. وقد أدرجت ثلاث مجموعات إقليمية إضافية في تقرير *اتفاق الاقتصاد العالمي* بسبب أهميتها التحليلية - منها مجموعتان تشكلان جزءا من إفريقيا، ومجموعة أخرى فرعية من آسيا. وهذه المجموعات الثلاث هي بلدان إفريقيا الواقعة جنوب الصحراء، وبلدان إفريقيا الواقعة جنوب الصحراء باستثناء نيجيريا وجنوب إفريقيا، وبلدان المجموعة الفرعية لآسيا باستثناء الصين والهند.

وتصنف البلدان النامية أيضا حسب معايير تحليلية وتقسّم إلى مجموعات أخرى، وتعكس المعايير التحليلية تكوين إيرادات التصدير وأي دخل آخر من الخارج، والتمييز بين بلدان المركز الدائن الصافي وبلدان المركز المدين الصافي، كما توجد معايير مالية تستند إلى مصدر التمويل الخارجي وتجربة خدمة الدين الخارجي في حالة البلدان ذات الوضع المدين الصافي. وتدخل تحت تصنيف مجموعات أخرى البلدان الفقيرة المثقلة بالديون (بلدان هيببك)، والشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وتوضح الجداول (ج) إلى (هـ) بالتفصيل تكوين المجموعات الإقليمية والتحليلية والمجموعات الأخرى للبلدان النامية.

ويميز المعيار التحليلي الأول القائم على مصدر إيرادات التصدير بين مجموعات: الوقود (التصنيف الموحد للتجارة الدولية - SITC 3) وغير الوقود، ثم يركز على المنتجات

على ألمانيا الغربية في السنوات حتى نهاية ١٩٩١، وعلى ألمانيا الموحدة اعتبارا من سنة ١٩٩٢ وما بعدها. وبصفة عامة تخلص بيانات الحسابات القومية والنشاط الاقتصادي والمالي المحلي حتى ١٩٩٠ بألمانيا الغربية فقط، في حين تشير البيانات المتعلقة بالحكومة المركزية وميزان المدفوعات إلى ألمانيا الغربية حتى يونيو ١٩٩٠، ثم إلى ألمانيا الموحدة بعد ذلك.

البلدان النامية

تضم مجموعة البلدان النامية (١٢٥ بلدا) جميع البلدان غير المصنفة كإقتصادات متقدمة أو ضمن بلدان التحول الاقتصادي، إلى جانب بضع مناطق تابعة تتوفر عنها إحصاءات كافية.

وتتفق التقسيمات الإقليمية للبلدان النامية في تقرير *اتفاق الاقتصاد العالمي* مع التصنيف المستخدم في تقرير *الإحصاءات المالية الدولية (IFS)* الصادر عن الصندوق - إفريقيا وآسيا وأوروبا والشرق الأوسط، ونصف الكرة الغربي - مع وجود استثناء واحد مهم. فنظرا لأن جميع البلدان النامية في أوروبا ما عدا مالطة وتركيا مدرجة ضمن مجموعة بلدان التحول الاقتصادي، فإن التصنيف المستخدم في تقرير *اتفاق الاقتصاد العالمي* يدرج هذين البلدين ضمن منطقة تجمع بين الشرق الأوسط ومالطة وتركيا. وفي كلا

الأولى غير الوقود (التصنيف النموذجي للتجارة الدولية صفر ١ و ٢ و ٤ و ٦٨).

ويركز المعيار المالي على بلدان المركز الدائن الصافي وبلدان المركز المدين الصافي، التي يتم تعيينها على أساس معيارين ماليين إضافيين: المصدر الرئيسي للتمويل الخارجي، وتجربة خدمة الدين.^٦

ويتألف بلد مجموعات أخرى ضمن فئة البلدان النامية (راجع الجدول هـ) من البلدان الفقيرة المثقلة بالديون (بلدان "هيببك")، وبلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. وتضم المجموعة الأولى ٤٠ بلداً، وهي البلدان التي رأى كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي أنها جميعاً (باستثناء نيجيريا) مؤهلة للاستفادة من المبادرة المعروفة باسم مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون ("هيببك").^٧ الشرق الأوسط وشمال إفريقيا التي تشمل مناطق من إفريقيا والشرق الأوسط وأوروبا المشار إليها في تقرير اتفاق الاقتصاد العالمي، وتعرف بأنها مجموعة الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية بالإضافة إلى جمهورية إيران الإسلامية.

بلدان التحول الاقتصادي

تتألف مجموعة بلدان التحول الاقتصادي (٢٨ بلداً) من بلدان أوروبا الوسطى والشرقية وكمونولث الدول المستقلة ومنغوليا. ويوضح الجدول (و) بالتفصيل تكوين هذه البلدان. ومن السمات المشتركة بين هذه البلدان أن اقتصاداتها تمر بمرحلة انتقالية تتحول خلالها من النظام الموجه مركزياً إلى النظام القائم على مبادئ السوق. وهناك سمة أخرى تتعلق بهذه المرحلة الانتقالية، وهي عملية التحول التي تمر بها قطاعات صناعية ضخمة بعد أن أصبحت معظم أرضيتها الرأسمالية بالية ومستهلكة. ورغم أن عدداً من البلدان الأخرى أيضاً يمر بمرحلة انتقالية للتحول من نظم اقتصادية موجهة جزئياً إلى نظم تقوم على اقتصاد السوق (ومنها الصين،

^٦ أثناء الفترة ١٩٩٤-١٩٩٨، تعرض ٥٥ بلداً لتراكم المتأخرات الخارجية أو قام بإبرام اتفاقيات لإعادة جدولة الديون المصرفية الرسمية أو التجارية. ويشير إلى هذه المجموعة بمجموعة البلدان ذات المتأخرات و/أو التي أعمدت جدولة ديونها خلال ١٩٩٤-١٩٩٨.

^٧ راجع، David Andrews, Anthony R. Boote, Syed S. Rizavi, and Sukhwinder Singh, *Debt Relief for Low-Income Countries: The Enhanced HIPC Initiative*, Pamphlet Series, No. 51 (Washington: International Monetary Fund, November 1999).

الجدول (ج) - البلدان النامية حسب المنطقة والمصدر الرئيسي لإيرادات التصدير

غير الوقود، منها منتجات أولية	وقود	
بنن بوتسوانا بوركينافاسو بوروندي جمهورية إفريقيا الوسطى تشاد جمهورية الكونغو الديمقراطية كوت ديفوار غامبيا غانا غينيا غينيا-بيساو ليبيريا مدغشقر ملاوي مالي موريتانيا ناميبيا النيجر الصومال السودان سوازيلند تنزانيا توغو زامبيا زيمبابوي	أنغولا جمهورية الكونغو غينيا الاستوائية غابون نيجيريا	إفريقيا بلدان إفريقيا جنوب الصحراء
	الجزائر	شمال إفريقيا
بوتان كوسوفا ميانمار بابوا غينيا الجديدة جزر سليمان فانواتو فيجي تام	بروني دار السلام	بلدان آسيا النامية
	البحرين إيران العراق الكويت ليبيا عمان قطر المملكة العربية السعودية الإمارات العربية المتحدة	الشرق الأوسط ومالطة وتركيا
بليز بوليفيا شيلي غيانا هندوراس نيكاراغوا باراغواي بيرو سورينام	ترينيداد وتوباغو فنزويلا	نصف الكرة الغربي

الجدول (د) - البلدان النامية حسب المنطقة ومصدر التمويل الخارجي الرئيسي

بلدان المركز الصافي المدين		البلدان	بلدان المركز الصافي المدين		البلدان
حسب مصدر التمويل الخارجي الرئيسي			حسب مصدر التمويل الخارجي الرئيسي		
منه	بلدان المركز الصافي الدائن		منه	بلدان المركز الصافي الدائن	
تمويل رسمي		تمويل رسمي			
				إفريقيا	
				بلدان إفريقيا جنوب الصحراء	
*	*			أنغولا	
	*	*	*	بنين	
	*	*	*	بوركينا فاسو	
				بروندي	
	*	*	*	الكاميرون	
*	*	*	*	الرأس الأخضر	
*	*	*	*	جمهورية إفريقيا الوسطى	
	*	*	*	تشاد	
	*	*	*	جزر القمر	
	*	*	*	جمهورية الكونغو الديمقراطية	
	*	*	*	جمهورية الكونغو	
	*		*	كوت ديفوار	
	*		*	جيبوتي	
	*		*	غينيا الاستوائية	
	*		*	إريتريا	
	*	*	*	إثيوبيا	
*	*	*	*	غابون	
	*	*	*	غامبيا	
	*		*	غانا	
	*	*	*	غينيا	
*	*	*	*	غينيا-بيساو	
	*		*	كينيا	
	*		*	ليسوتو	
*	*	*	*	ليبيريا	
	*	*	*	مدغشقر	
*	*	*	*	ملاوي	
*	*	*	*	مالي	
	*	*	*	موريتانيا	
	*		*	موريشيوس	
	*	*	*	جمهورية موزامبيق	
	*		*	ناميبيا	
	*	*	*	النيجر	
	*	*	*	نيجيريا	
*	*	*	*	رواندا	
	*	*	*	سان تومي وبرنسيبي	
*	*	*	*	السغال	
	*		*	سيشيل	
*	*	*	*	سيراليون	
	*	*	*	الصومال	
	*		*	جنوب إفريقيا	
	*	*	*	السودان	
*	*	*	*	تنزانيا	
	*	*	*	توغو	
	*	*	*	أوغندا	
*	*	*	*	زامبيا	
	*	*	*	زيمبابوي	

الجدول (د) (تمة)

بلدان المركز الصافي المدين			بلدان المركز الصافي المدين		
بحسب مصدر التمويل الخارجي الرئيسي			بحسب مصدر التمويل الخارجي الرئيسي		
بلدان المركز الصافي المدين	بلدان المركز الصافي المدين	البلدان	بلدان المركز الصافي المدين	بلدان المركز الصافي المدين	البلدان
تمويل رسمي	تمويل رسمي	تمويل رسمي	تمويل رسمي	تمويل رسمي	تمويل رسمي
•	•	هندوراس	•	•	البرازيل
•	•	جامايكا	•	•	شيلي
•	•	المكسيك	•	•	كولومبيا
•	•	جزر الأنتيل الهولندية	•	•	كوستاريكا
•	•	نيكاراغوا	•	•	دومينيكا
•	•	بنما	•	•	الجمهورية الدومينيكية
•	•	باراغواي	•	•	إكوادور
•	•	بيرو	•	•	السلفادور
•	•	سانت كيتس ونيفس	•	•	غرينادا
•	•	سانت لوسيا	•	•	غواتيمالا
•	•	سانت فنسنت وجزر غرينادين	•	•	غيانا
•	•	سورينام	•	•	هايتي
•	•	ترينيداد وتوباغو	•	•	
•	•	أوروغواي	•	•	
•	•	فنزويلا	•	•	

الجدول (هـ) – مجموعات بلدان نامية أخرى

البلدان	بلدان فقيرة شديدة المديونية	الشرق الأوسط وشمال إفريقيا	البلدان	بلدان فقيرة شديدة المديونية	الشرق الأوسط وشمال إفريقيا
إفريقيا			إفريقيا		
بلدان إفريقيا جنوب الصحراء			بلدان إفريقيا جنوب الصحراء		
أنغولا			أنغولا		
بنين			بنين		
بوركينافاسو			بوركينافاسو		
بوروندي			بوروندي		
التكامبون			التكامبون		
جمهورية إفريقيا الوسطى			جمهورية إفريقيا الوسطى		
تشاد			تشاد		
جمهورية الكونغو الديمقراطية			جمهورية الكونغو الديمقراطية		
جمهورية الكونغو			جمهورية الكونغو		
كوت ديفوار			كوت ديفوار		
جيبوتي			جيبوتي		
إثيوبيا			إثيوبيا		
غامبيا			غامبيا		
غانا			غانا		
غينيا			غينيا		
غينيا بيساو			غينيا بيساو		
كينيا			كينيا		
ليبيريا			ليبيريا		
مدغشقر			مدغشقر		
ملاوي			ملاوي		
مالي			مالي		
موريتانيا			موريتانيا		
موزامبيق			موزامبيق		
النيجر			النيجر		
رواندا			رواندا		
سان تومي وبرنسي			سان تومي وبرنسي		
السنگال			السنگال		
سيراليون			سيراليون		
الصومال			الصومال		
السودان			السودان		
شمال إفريقيا			شمال إفريقيا		
الجزائر			الجزائر		
المغرب			المغرب		
تونس			تونس		
بلدان آسيا النامية			بلدان آسيا النامية		
جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية			جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية		
ميانمار			ميانمار		
فيت نام			فيت نام		
الشرق الأوسط ومالطة وتركيا			الشرق الأوسط ومالطة وتركيا		
البحرين			البحرين		
مصر			مصر		
إيران			إيران		
العراق			العراق		
الأردن			الأردن		
الكويت			الكويت		
لبنان			لبنان		
ليبيريا			ليبيريا		
ليبيا			ليبيا		
عمان			عمان		
قطر			قطر		
المملكة العربية السعودية			المملكة العربية السعودية		
الجمهورية العربية السورية			الجمهورية العربية السورية		
الإمارات العربية المتحدة			الإمارات العربية المتحدة		
الجمهورية اليمنية			الجمهورية اليمنية		
نصف الكرة الغربي			نصف الكرة الغربي		
بوليفيا			بوليفيا		
غيانا			غيانا		
هندوراس			هندوراس		
نيكاراغوا			نيكاراغوا		

الجدول (و) – بلدان التحول الاقتصادي حسب المنطقة

كومنولث الدول المستقلة ومنغوليا	أوروبا الوسطى والشرقية	أوروبا الوسطى والشرقية
أرمينيا	ليتوانيا	ألبانيا
أذربيجان	جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة	بيلاروس
بيلاروس	بولندا	البوسنة والهرسك
جورجيا	رومانيا	بلغاريا
كازاخستان	الجمهورية السلوفاكية	كرواتيا
قيرغيزستان	سلوفاكيا	الجمهورية التشيكية
مولدوفا	جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود)	أستونيا
منغوليا		هنغاريا
روسيا		لاتفيا
طاجيكستان		
تركمانستان		
أوكرانيا		
أوزبكستان		

قائمة الجداول

الصفحة

الناتج

١٦٥	الجدول ١ - موجز الناتج العالمي
١٦٦	الجدول ٢ - الاقتصادات المتقدمة: إجمالي الناتج المحلي الحقيقي وإجمالي الطلب المحلي
١٦٧	الجدول ٣ - الاقتصادات المتقدمة: مكونات إجمالي الناتج المحلي الحقيقي
١٦٩	الجدول ٤ - الاقتصادات المتقدمة: البطالة والعمالة ونصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي
١٧١	الجدول ٥ - البلدان النامية: إجمالي الناتج المحلي الحقيقي
١٧٢	الجدول ٦ - البلدان النامية - حسب البلد: إجمالي الناتج المحلي الحقيقي
١٧٥	الجدول ٧ - بلدان التحول الاقتصادي: إجمالي الناتج المحلي الحقيقي

التضخم

١٧٦	الجدول ٨ - موجز بيانات التضخم
١٧٧	الجدول ٩ - الاقتصادات المتقدمة: مخفضات إجمالي الناتج المحلي وأسعار المستهلك
	الجدول ١٠ - الاقتصادات المتقدمة: الأجر في الساعة، والإنتاجية، وتكلفة وحدة
١٧٨	العمل في الصناعة التحويلية
١٧٩	الجدول ١١ - البلدان النامية: أسعار المستهلك
١٨٠	الجدول ١٢ - البلدان النامية - حسب البلد: أسعار المستهلك
١٨٣	الجدول ١٣ - بلدان التحول الاقتصادي: أسعار المستهلك

السياسات المالية

١٨٤	الجدول ١٤ - المؤشرات المالية الموجزة
	الجدول ١٥ - الاقتصادات المتقدمة: موازين المالية العامة للحكومة العامة والمركزية والموازنين بدون
١٨٥	معاملات الضمان الاجتماعي
١٨٧	الجدول ١٦ - الاقتصادات المتقدمة: الموازين الهيكلية للحكومة العامة
١٨٨	الجدول ١٧ - الاقتصادات المتقدمة: المجلات النقدية
١٨٩	الجدول ١٨ - الاقتصادات المتقدمة: أسعار الفائدة
١٩٠	الجدول ١٩ - الاقتصادات المتقدمة: أسعار الصرف
١٩١	الجدول ٢٠ - البلدان النامية: موازين المالية العامة للحكومة المركزية
١٩٢	الجدول ٢١ - البلدان النامية: المجلات النقدية بمعناها الواسع

التجارة الخارجية

١٩٣	الجدول ٢٢ - موجز لأحجام وأسعار التجارة العالمية
١٩٥	الجدول ٢٣ - أسعار السلع غير الوقود
١٩٦	الجدول ٢٤ - الاقتصادات المتقدمة: أحجام الصادرات والواردات، ومعدلات التبادل التجاري للسلع والخدمات
١٩٧	الجدول ٢٥ - البلدان النامية - حسب المنطقة: إجمالي تجارة السلع
١٩٩	الجدول ٢٦ - البلدان النامية - حسب مصدر إيرادات التصدير: إجمالي تجارة السلع

الصفحة

معاملات الحساب الجاري

٢٠٠	الجدول ٢٧ - موجز الحساب الجاري بموازين المدفوعات
٢٠١	الجدول ٢٨ - الاقتصادات المتقدمة: الحساب الجاري بموازين المدفوعات
٢٠٣	الجدول ٢٩ - الاقتصادات المتقدمة: معاملات الحساب الجاري
٢٠٤	الجدول ٣٠ - البلدان النامية: الحساب الجاري بموازين المدفوعات
٢٠٦	الجدول ٣١ - البلدان النامية - حسب المنطقة: معاملات الحساب الجاري
٢٠٨	الجدول ٣٢ - البلدان النامية - حسب المعايير التحليلية: معاملات الحساب الجاري

ميزان المدفوعات والتمويل الخارجي

٢١١	الجدول ٣٣ - موجز ميزان المدفوعات والتمويل الخارجي
٢١٤	الجدول ٣٤ - البلدان النامية - حسب المنطقة: ميزان المدفوعات والتمويل الخارجي
٢١٧	الجدول ٣٥ - البلدان النامية - حسب المعايير التحليلية: ميزان المدفوعات والتمويل الخارجي
٢٢٠	الجدول ٣٦ - البلدان النامية: الاحتياطيات
٢٢٢	الجدول ٣٧ - صافي الائتمان والقروض من صندوق النقد الدولي

الدين الخارجي وخدمة الدين

٢٢٣	الجدول ٣٨ - موجز الدين الخارجي وخدمة الدين
	الجدول ٣٩ - البلدان النامية - حسب المنطقة: الدين الخارجي
٢٢٥	حسب أجل الاستحقاق ونوع الدائن
	الجدول ٤٠ - البلدان النامية - حسب المعايير التحليلية: الدين الخارجي
٢٢٧	حسب أجل الاستحقاق ونوع الدائن
٢٢٩	الجدول ٤١ - البلدان النامية: نسبة الدين الخارجي إلى إجمالي الناتج المحلي
٢٣٠	الجدول ٤٢ - البلدان النامية: نسب خدمة الدين
٢٣٢	الجدول ٤٣ - الرسوم التي يتقاضاها صندوق النقد الدولي وعمليات إعادة الشراء إليه

تدفق الأموال

٢٣٣	الجدول ٤٤ - موجز مصادر المدخرات العالمية واستخداماتها
-----	---

السيناريو الأساسي المتوسط المدى

٢٣٨	الجدول ٤٥ - موجز السيناريو الأساسي متوسط المدى للعالم
	الجدول ٤٦ - البلدان النامية - السيناريو الأساسي متوسط المدى:
٢٣٩	مؤشرات اقتصادية مختارة

الجدول ١ - موجز الناتج العالمي^١
(التغير السنوي %)

	متوسطات عشر سنوات											
	٢٠٠٢	٢٠٠١	٢٠٠٠	١٩٩٩	١٩٩٨	١٩٩٧	١٩٩٦	١٩٩٥	١٩٩٤	١٩٩٣	١٩٩٢-٢٠٠٢	١٩٨٣-٩٢
العالم	٢.٥	٢.٦	٤.٧	٢.٦	٢.٨	٤.٢	٤.٠	٢.٧	٢.٧	٢.٢	٢.٥	٢.٤
الاقتصادات المتقدمة	٢.٦	١.٢	٢.٨	٢.٤	٢.٧	٢.٥	٢.٩	٢.٧	٢.٤	١.٤	٢.٧	٢.٢
الولايات المتحدة	٢.٢	١.٢	٤.٦	٤.٦	٤.٢	٤.٤	٢.٦	٢.٧	٤.٠	٢.٧	٢.٢	٢.٤
الاتحاد الأوروبي	٢.٢	١.٨	٢.٤	٢.٧	٢.٩	٢.٦	١.٧	٢.٤	٢.٨	-٠.٤	٢.٢	٢.٦
اليابان	-٠.٢	-٠.٢	١.٥	٠.٨	١.١	١.٩	٢.٢	١.٦	١.٠	٠.٥	٠.٩	٢.٩
اقتصادات متقدمة أخرى	٢.٥	١.٥	٥.٩	٥.٧	١.٢	٤.٦	٤.٦	٥.١	٥.٨	٤.٢	٤.٢	٤.٦
البلدان النامية	٥.٢	٤.٢	٥.٨	٢.٩	٢.٥	٥.٨	٦.٦	٦.٢	٦.٧	٦.٣	٥.٤	٤.٧
المجموعات الإقليمية												
إفريقيا	٤.٤	٢.٨	٢.٨	٢.٥	٢.٢	٢.١	٥.٦	٢.٩	٢.٢	٠.٥	٢.١	٢.٠
بلدان آسيا النامية	٦.٢	٥.٨	٦.٨	٦.١	٤.٠	٦.٥	٨.٢	٩.٠	٩.٧	٩.٤	٧.٢	٧.٢
الشرق الأوسط ومالطة وتركيا	٤.٨	٢.٢	٦.٠	١.٠	٤.١	٥.١	٥.١	٤.٧	-٠.٢	٢.٢	٢.٦	٢.٥
نصف الكرة الغربي	٢.٦	١.٧	٤.٢	-٠.٢	٢.٢	٥.٢	٢.٦	١.٧	٥.٠	٤.٠	٢.٢	٢.٢
المجموعات التحليلية												
حسب مصدر إيرادات التصدير												
بلدان مصدرة للنفود	٤.٢	٤.٥	٤.٩	١.٢	٢.٢	٤.١	٢.٨	٢.٠	-٠.١	٠.٥	٢.٠	٢.٦
بلدان مصدرة لغير النفود	٥.٤	٤.٢	٥.٩	٤.٢	٢.٦	٥.٩	٦.٨	٦.٥	٧.٤	٧.١	٥.٧	٥.٠
منها: منتجات أولية	٤.٨	٢.٢	٢.٨	٢.٢	٢.٢	٥.٧	٥.٧	٦.٥	٥.٢	٢.٩	٤.٤	٢.٦
حسب مصدر التمويل الخارجي												
بلدان المركز الصافي المدين	٥.٤	٤.٤	٥.٨	٤.٠	٢.٦	٥.٩	٦.٦	٦.٢	٦.٩	٦.٥	٥.٥	٤.٨
منه: تمويل رسمي	٥.٤	٤.٦	٤.٠	٢.٧	٢.٩	٤.٢	٥.٢	٥.٢	٤.٥	١.٦	٤.٠	٢.٨
بلدان المركز الصافي المدين حسب												
تجربة خدمة الدين												
بلدان عليها متأخرات و/أو أعبأت	٤.٤	٢.٤	٤.٥	٢.١	-٠.٤	٤.٤	٥.٠	٥.٢	٤.٦	٢.٥	٢.٧	٢.٧
جدولة ديونها خلال ١٩٩٨-١٩٩٤												
بلدان التحول الاقتصادي	٤.١	٤.٠	٦.٢	٢.٦	-٠.٨	١.٦	-٠.٥	١.٥	٨.٦	٨.٩	-٠.٢	-٠.١
أوروبا الوسطى والشرقية	٤.٢	٢.٥	٢.٨	٢.٠	٢.٢	٢.٥	٢.٩	٥.٦	٢.٠	-٠.٢	٢.٠	-٠.٠
كومنولث الدول المستقلة ومنغوليا	٤.٠	٤.٤	٧.٨	٤.٦	٢.٨	١.٠	٢.٢	٥.٥	١٤.٦	١٢.٦	٢.٠	-٠.٠
روسيا	٤.٠	٤.٠	٨.٢	٥.٤	٤.٩	-٠.٩	٢.٤	٤.٢	١٢.٥	١٢.٠	١.٩	-٠.٠
ما عدا روسيا	٤.١	٥.٤	٦.٨	٢.٨	١.٦	١.٤	٢.٠	٨.٦	١٧.٠	١١.٨	٢.٢	-٠.٠
التنمية												
معدل النمو الوسيط												
الاقتصادات المتقدمة	٢.٥	١.٧	٢.٨	٢.٧	٢.٢	٢.٨	٢.٠	٢.٩	٤.١	-٠.٧	٢.٠	٢.٢
البلدان النامية	٤.٥	٢.٨	٢.٩	٢.٤	٢.٧	٤.٥	٤.٦	٤.٤	٢.٨	٢.٢	٤.٠	٢.٤
بلدان التحول الاقتصادي	٤.٥	٤.٥	٥.١	٢.٦	٢.٨	٢.٧	٢.٠	٢.٦	٢.٠	٨.٦	١.٨	-٠.٦
تصيب الفرد من الناتج												
الاقتصادات المتقدمة	١.٦	-٠.٧	٢.٤	٢.٨	٢.٠	٢.٨	٢.٢	٢.١	٢.٧	-٠.٨	٢.٠	٢.٩
البلدان النامية	٢.٩	٢.٩	٤.٢	٢.٢	٢.٠	٤.٢	٤.٨	٤.٥	٥.٠	٤.٤	٢.٨	٢.٥
بلدان التحول الاقتصادي	٤.٥	٤.٤	٦.٥	٤.٦	-٠.٦	٢.٠	-٠.٢	١.٤	٨.٦	٩.٠	-	-٠.٥
النمو العالمي استنادا إلى												
أسعار صرف السوق	٢.٥	١.٦	٢.٩	٢.٠	٢.٢	٢.٥	٢.٢	٢.٨	٢.٩	١.٠	٢.٧	٢.٠
قيمة الناتج العالمي بـ ١٩٩٥												
الدولارات الأمريكية	٢٢٦٢٢	٢٢١٧٨	٢٢٢٢٦	٢١٦٢٧	٢٠٧٩٢	٢٠٧٨٨	٢٠٨٤٧	٢٢٦٠٩	٢٧٠٥٠	٢٥٠٩٠	٢٠٢٩٤	١٨١٢١
بأسعار صرف السوق	٥٠٦١٩	٤٧١٧٢	٤٤٤٤٩	٤٦٨٨٥	٢٩٦٥٢	٢٨٢٢٧	٢٦٠٢٢	٢٢٩٩٦	٢٢١٧٠	٢٠٤٦٧	٢٩٤٦٦	٢٢٨٠٦
بتبادل القوة الشرائية												

^١ إجمالي الناتج المحلي.

الجدول ٢ - الاقتصادات المتقدمة: إجمالي الناتج المحلي الحقيقي وإجمالي الطلب المحلي
(التغير السنوي /)

الربع الأخير ^١			متوسطات عشر سنوات												
٢٠٠٢	٢٠٠١	٢٠٠٠	٢٠٠٢	٢٠٠١	٢٠٠٠	١٩٩٩	١٩٩٨	١٩٩٧	١٩٩٦	١٩٩٥	١٩٩٤	١٩٩٣	٢٠٠٢-١٩٩٣	١٩٩٢-١٩٩٣	
إجمالي الناتج المحلي الحقيقي															
الاقتصادات المتقدمة															
٠.٠٠	٠.٠٠	٠.٠٠	٢.٦	١.٣	٢.٨	٢.٤	٢.٧	٢.٥	٢.٩	٢.٧	٢.٤	١.٤	٢.٧	٢.٢	الاقتصادات المتقدمة الرئيسية
٢.٦	٠.٧	٢.٨	١.٨	١.١	٢.٤	٢.٠	٢.٨	٢.٢	٢.٧	٢.٣	٢.١	١.٢	٢.٥	٢.٢	الولايات المتحدة
٢.١	٠.٨	٢.٨	٢.٢	١.٣	٤.١	٤.١	٤.٢	٤.٤	٢.٦	٢.٧	٤.٠	٢.٧	٢.٢	٢.٤	اليابان
١.٠	٠.٩	٢.٥	٠.٢	٠.٥	١.٥	٠.٨	١.١	١.٩	٢.٣	١.٦	١.٠	٠.٥	٠.٩	٢.٩	ألمانيا
٢.٤	٠.٨	٢.٥	١.٨	٠.٨	٢.٠	١.٨	٢.٠	١.٤	٠.٨	١.٧	٢.٣	١.١	١.٤	٢.١	فرنسا
٢.٦	١.٣	٢.١	٢.١	٢.١	٢.٤	٢.٠	٢.٥	١.٩	١.١	١.٩	١.٨	٠.٩	٢.٠	٢.٢	إيطاليا
٢.٢	١.١	٢.٦	٢.٠	١.٨	٢.٩	١.٦	١.٨	٢.٠	١.١	٢.٥	٢.٢	٠.٩	١.٧	٢.٢	المملكة المتحدة
٢.٩	١.٧	٢.٦	٢.٤	٢.٠	٢.١	٢.٣	٢.٦	٢.٥	٢.٦	٢.٨	٤.٤	٢.٣	٢.٨	٢.٥	كندا
٢.٤	١.٧	٢.٥	٢.٢	٢.٠	٤.٤	٥.١	٢.٩	٤.٣	١.٦	٢.٨	٤.٧	٢.٤	٢.٢	٢.٦	اقتصادات متقدمة أخرى
٠.٠٠	٠.٠٠	٠.٠٠	٢.٣	١.٩	٥.٣	٤.٩	٢.٢	٤.٢	٢.٨	٤.٣	٤.٦	١.٩	٢.٦	٢.٩	إسبانيا
٢.٦	٢.٥	٢.٨	٢.٨	٢.٧	٤.١	٤.٠	٤.٢	٢.٩	٢.٤	٢.٨	٢.٤	١.٠	٢.٨	٢.٢	هولندا
٢.٣	١.٩	٢.٠	٢.٢	١.٤	٢.٥	٢.٧	٤.٢	٢.٨	٢.٠	٢.٣	٢.٢	٠.٨	٢.٨	٢.٨	بلجيكا
٠.٠٠	٠.٠٠	٠.٠٠	٢.٠	١.٧	٤.٠	٢.٧	٢.٤	٢.٤	١.٢	٢.٦	٢.٠	١.٥	٢.١	٢.٢	السويد
٢.٦	١.٨	٢.٣	٢.٥	١.٧	٢.٦	٤.١	٢.٦	٢.١	١.١	٢.٧	٤.١	٢.٢	٢.٤	١.٧	النمسا
٠.٠٠	٠.٠٠	٠.٠٠	٢.٦	١.٦	٢.٢	٢.٨	٢.٢	١.٣	٠.٠	١.٥	٢.٤	٠.٥	٢.١	٢.٦	الدانمرك
٠.٧	٢.٠	٢.٨	٢.٠	١.٤	٢.٢	٢.١	٢.٨	٢.٠	٢.٥	٢.٨	٥.٥	—	٢.٥	١.٩	فنلندا
٢.٧	١.٣	٥.٥	٢.٦	٢.٠	٥.٧	٤.٠	٥.٣	٢.٣	٤.٠	٢.٨	٤.٠	١.١	٢.٦	١.٦	اليونان ^٢
٠.٠٠	٠.٠٠	٠.٠٠	٢.٨	٤.٣	٤.٣	٢.٤	٢.١	٢.٥	٢.٤	٢.١	٢.٠	١.١	٢.٧	٢.١	البرتغال
١.٨	١.٠	٢.٤	١.٧	١.٦	٢.٤	٤.٧	٢.٨	٢.٧	٢.٩	٢.٤	١.٤	٢.٦	٢.٦	٢.٠	أيرلندا
٠.٠٠	٠.٠٠	٠.٠٠	٤.٩	١.٣	١١.٥	١٠.٩	٨.٦	١٠.٨	٧.٨	١٠.٠	٥.٨	٢.٧	٧.٩	٢.٧	لكسمبرغ
٠.٠٠	٠.٠٠	٠.٠٠	٤.٣	٤.٣	٨.٥	٧.٣	٥.٠	٧.٣	٢.٩	٢.٥	٤.١	٨.٥	٥.٥	٥.٥	سويسرا
٢.٦	١.٠	٢.٨	١.٧	١.٦	٢.٥	١.٥	٢.٢	١.٧	٠.٣	٠.٥	٠.٥	٠.٥	١.٢	١.٩	الترويج
٠.٠٠	٠.٠٠	٠.٠٠	٢.٢	١.٩	٢.٢	١.١	٢.٤	٤.٧	٤.٩	٢.٨	٥.٥	٢.٧	٢.١	٢.٩	إسرائيل
٠.٠٠	٠.٠٠	٠.٠٠	٥.٤	٠.٧	١.٢	٢.٦	٢.٧	٢.٣	٤.٥	١.٨	١.٩	٢.٦	٤.٣	٤.٥	أيسلندا
٠.٠٠	٠.٠٠	٠.٠٠	٠.٧	١.٧	٢.٦	٤.١	٤.٥	٤.٧	٥.٢	٠.١	٤.٥	٠.٦	٢.٠	١.٨	قطر
٠.٠٠	٠.٠٠	٠.٠٠	٤.٠	٤.٣	٥.١	٤.٥	٥.٠	٢.٥	١.٩	١.٦	٥.٩	٠.٧	٤.٠	١.٢	كوريا
٤.٨	٢.٨	٤.٦	٤.٥	٢.٥	٨.٨	١٠.٩	٦.٧	٥.٠	١.٨	٨.٩	٨.٢	٥.٥	٥.٢	٨.٧	أستراليا
٢.٩	٢.٩	٢.٠	٢.٨	٢.٢	٢.٨	٤.٧	٥.٦	٢.٨	٢.٧	٤.٤	٥.٠	٢.٨	٤.١	٢.١	مقاطعة تايوان الصينية
٢.٧	—	٢.٨	٤.٠	١.٠	٥.٤	٥.٤	١.١	١.٧	١.٦	١.٤	١.٦	٧.٠	٥.٢	٨.٥	منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة
٤.٧	٠.٧	١.٦	٤.٠	٠.٦	١٠.٥	٢.٠	٥.٢	٥.٠	٤.٥	٢.٩	٥.٤	١.١	٢.٧	٦.٤	سنغافورة
٢.٠	٢.١	١١.٠	٤.٠	٠.٢	٩.٩	٥.٩	٠.١	٨.٥	٧.٧	٨.٠	١١.٤	١٢.٧	٦.٧	٧.٠	نيوزيلندا
٢.٧	٢.٣	١.٨	٢.٩	١.٨	٢.٧	٢.٨	٠.١	٢.٢	٢.٦	٤.٣	٥.٨	٥.٢	٢.٢	١.٨	للتذكير
٠.٠٠	٠.٠٠	٠.٠٠	٢.٢	١.٨	٢.٤	٢.٧	٢.٩	٢.٦	١.٧	٢.٤	٢.٨	٠.٤	٢.٢	٢.٦	الاتحاد الأوروبي
٠.٠٠	٠.٠٠	٠.٠٠	٢.٢	١.٨	٢.٥	٢.٧	٢.٩	٢.٤	١.٥	٢.٣	٢.٣	٠.٨	٢.١	٢.٧	منطقة اليورو
٤.٧	١.٦	٥.٤	٤.٣	١.٠	٨.٢	٧.٩	٢.٤	٥.٨	١.٣	٧.٥	٧.٧	١.٥	٥.٦	٨.٢	الاقتصادات الأسبوعية الصناعية الجديدة
إجمالي الطلب المحلي الحقيقي															
الاقتصادات المتقدمة															
٠.٠٠	٠.٠٠	٠.٠٠	٢.٢	١.٣	٢.٧	٢.٩	٢.٠	٢.٢	٢.٠	٢.٧	٢.٤	١.١	٢.٨	٢.٤	الاقتصادات المتقدمة الرئيسية
٢.٦	٠.٨	٢.٩	٢.٠	١.٢	٢.٦	٢.٧	٢.٥	٢.٢	٢.٨	٢.٢	٢.١	١.١	٢.٦	٢.٢	الولايات المتحدة
٢.٦	٠.٨	٢.٥	٢.٦	١.٤	٤.٨	٥.٠	٥.٤	٤.٧	٢.٧	٢.٥	٤.٤	٢.٣	٢.٨	٢.٤	اليابان
٠.٥	٠.٦	٢.٥	٠.٦	٠.٢	١.١	٠.٩	١.٤	١.٠	٢.٨	٢.١	١.٣	٠.٤	٠.٩	٢.٩	ألمانيا
٢.٤	٠.٢	٢.١	١.٩	—	٢.٠	٢.٦	٢.٤	٠.٦	٠.٣	١.٧	٢.٣	١.١	١.٢	٢.٠	فرنسا
٢.٤	١.٢	٢.١	٢.١	١.٨	٢.٦	٢.٠	٤.٢	٠.٧	٠.٧	١.٨	١.٩	١.٦	١.٨	٢.٢	إيطاليا
٢.٦	١.١	١.٢	١.٩	٢.٣	٢.٠	٢.١	٢.٧	٠.٩	٢.٠	١.٧	٥.١	١.٢	١.٢	٢.٧	المملكة المتحدة
٢.٨	٢.٦	٢.٩	٢.٨	٢.٨	٢.٧	٢.٨	٤.٦	٢.٧	٢.١	١.٨	٢.٤	٢.٢	٢.٢	٢.٧	كندا
٠.٤	٤.٧	٢.٧	٢.٨	٢.٥	٤.٥	٤.٠	٢.٣	١.١	١.٢	١.٨	٢.٢	١.٦	٢.٠	٢.٠	اقتصادات متقدمة أخرى
٠.٠٠	٠.٠٠	٠.٠٠	٢.٠	١.٤	٤.٤	٤.٩	١.١	٢.٦	٢.٨	٤.٥	٤.٨	١.٠	٢.٢	٤.٠	للتذكير
٠.٠٠	٠.٠٠	٠.٠٠	٢.٢	١.٥	٢.١	٢.٢	٢.٩	٢.٢	١.٤	٢.١	٢.٤	١.٦	٢.١	٢.٨	الاتحاد الأوروبي
٠.٠٠	٠.٠٠	٠.٠٠	٢.١	١.٢	٢.٠	٢.٢	٢.٨	٢.٠	١.١	٢.١	٢.١	٢.٢	١.٨	٢.٨	منطقة اليورو
٠.٠٠	٠.٠٠	٠.٠٠	٢.٩	٠.٦	١.٧	٧.٥	٩.٢	٤.٠	١.٨	٧.٨	٨.٥	١.١	٤.١	٨.٤	الاقتصادات الأسبوعية الصناعية الجديدة

^١ من الربع الأخير لسنة السابقة.^٢ يستند إلى الحسابات القومية المعدلة لسنة ١٩٨٨ وما بعدها.

الجدول ٣ - الاقتصادات المتقدمة: مكونات إجمالي الناتج المحلي الحقيقي
(التغير السنوي %)

متوسطات عشر سنوات											
٢٠٠٢	٢٠٠١	٢٠٠٠	١٩٩٩	١٩٩٨	١٩٩٧	١٩٩٦	١٩٩٥	١٩٩٤	١٩٩٣	١٩٩٢-٢٠٠٢	١٩٩٢-١٩٨٣
إنتاج الاستهلاك الخاص											
الاقتصادات المتقدمة											
٢.٢	٢.٢	٢.٦	٤.٠	٢.٠	٢.٨	٢.٧	٢.٦	٢.٠	١.٩	٢.٨	٢.٢
الاقتصادات المتقدمة الرئيسية											
٢.٢	٢.٢	٢.٤	٢.٨	٢.٤	٢.٦	٢.٤	٢.٢	٢.٨	١.٩	٢.٧	٢.٢
الولايات المتحدة											
٢.٦	٢.٨	٤.٨	٢.٠	٤.٨	٢.٦	٢.٢	٢.٠	٢.٨	٢.٤	٢.٧	٢.٤
اليابان											
-٠.٥	-٠.٧	-٠.٥	١.٢	-٠.٢	١.١	١.٩	١.٥	٢.٥	٢.٠	١.٢	٢.٦
ألمانيا											
٢.٢	١.٨	١.٤	٢.٦	١.٨	-٠.٦	١.٠	٢.٠	١.٠	-٠.٦	١.٤	٢.٦
فرنسا											
١.٩	٢.٤	٢.٧	٢.٢	٢.٦	-٠.١	١.٢	١.٥	-٠.٧	-٠.١	١.٧	١.٨
إيطاليا											
١.٩	١.٢	٢.٩	٢.٢	٢.١	٢.٢	١.٢	١.٧	١.٥	٢.٧	١.٤	٢.٩
المملكة المتحدة											
٢.٩	٢.٠	٢.٧	٤.٤	٤.٠	٢.٩	٢.٦	١.٧	٢.٩	٢.٩	٢.٢	٢.٠
كندا											
٢.٦	٢.٧	٢.٦	٢.٤	٢.٠	٤.٦	٢.٦	٢.٦	٢.٠	١.٨	٢.٠	٢.٨
اقتصادات متقدمة أخرى											
٢.٩	٢.٠	٤.٤	٤.٩	١.٨	٢.٦	٢.٩	٢.٨	٤.٦	١.٨	٢.٢	٢.٨
للمذكورة											
٢.٢	٢.٦	٢.٨	٢.٤	٢.٤	٢.١	٢.٠	١.٨	١.٧	-٠.٤	٢.١	٢.٧
الاتحاد الأوروبي											
٢.٢	١.٩	٢.٧	٢.٢	٢.٢	١.٨	١.٦	١.٩	١.٢	-٠.٩	١.٩	٢.٧
منطقة اليورو											
٢.٩	١.٤	٦.٦	٧.٤	٤.٥	٢.٦	٦.٦	٧.٠	٨.٠	٧.٦	٤.٨	٨.٢
الاقتصادات الآسيوية الصناعية الجديدة											
الاستهلاك العام											
الاقتصادات المتقدمة											
٢.٢	٢.٢	٢.٥	٢.٤	١.٦	١.٤	١.٧	١.٩	١.٠	-٠.٩	١.٧	٢.٦
الاقتصادات المتقدمة الرئيسية											
٢.٢	٢.٤	٢.٦	٢.٥	١.٢	١.١	١.٢	-٠.٨	-٠.٩	-٠.٧	١.٦	٢.٤
الولايات المتحدة											
٢.٤	٢.٨	٢.٨	٢.٢	١.٤	١.٨	-٠.٤	—	-٠.٢	-٠.٤	١.٤	٢.٤
اليابان											
٢.٤	٢.٢	٢.٦	٢.٠	١.٩	١.٢	٢.٨	٤.٢	٢.٨	٢.٢	٢.٩	٢.١
ألمانيا											
-٠.٢	١.٠	١.٢	١.٦	١.٢	-٠.٤	١.٨	١.٥	٢.٤	-٠.٦	١.١	١.٧
فرنسا											
٢.٤	١.٩	٢.٢	٢.٠	-٠.١	٢.١	٢.٢	—	-٠.٥	٤.٢	١.٨	٢.٥
إيطاليا											
١.٥	١.٢	١.٧	١.٦	-٠.٤	-٠.٢	١.١	٢.١	-٠.٨	-٠.٢	-٠.٥	٢.٥
المملكة المتحدة											
٢.٨	٢.٨	٢.٢	٤.٠	١.١	١.٤	١.٧	١.٦	١.٤	-٠.٨	١.٧	١.٢
كندا											
١.٦	٢.٠	٢.٢	٢.٦	١.٨	-٠.٨	١.٤	-٠.٦	١.٢	—	-٠.٧	٢.٤
اقتصادات متقدمة أخرى											
٢.٦	٢.٠	٢.٢	٢.٠	٢.٧	٢.٤	٢.٦	٢.١	١.٢	٢.٠	٢.٢	٢.٧
للمذكورة											
١.٦	١.٩	١.٩	٢.٤	١.٤	-٠.٨	١.٦	-٠.٨	١.٠	١.٠	١.٥	٢.٢
الاتحاد الأوروبي											
١.٢	١.٥	١.٨	٢.١	١.٤	١.٢	١.٦	-٠.٧	١.٠	١.٢	١.٤	٢.٤
منطقة اليورو											
٢.٤	١.٥	٢.٥	-٠.٧	١.٨	٢.٢	٨.٠	٢.٦	-٠.٨	٢.٧	٢.٦	٦.٤
الاقتصادات الآسيوية الصناعية الجديدة											
إجمالي تكوين رأس المال الثابت											
الاقتصادات المتقدمة											
٢.٢	-٠.٤	٥.١	٥.٢	٥.٤	٥.٧	٥.٧	٤.٠	٤.٦	—	٢.٨	٤.٠
الاقتصادات المتقدمة الرئيسية											
١.٨	-٠.٤	٤.٩	٥.٥	٦.١	٥.٦	٥.٩	٢.١	٤.٢	-٠.٢	٢.٨	٢.٩
الولايات المتحدة											
٢.٧	١.١	٦.٧	٧.٨	١٠.٢	٨.٨	٨.٤	٥.٤	٧.٢	٥.٧	٦.٥	٢.٩
اليابان											
٢.٠	٢.٢	-٠.٦	-٠.٨	٤.٢	-٠.٧	٧.٢	-٠.٩	١.٢	٢.١	-٠.٦	٥.١
ألمانيا											
١.٢	٢.٢	٢.٢	٤.٢	٢.٠	-٠.٦	-٠.٨	-٠.٧	٤.٠	٤.٥	-٠.٢	٢.٧
فرنسا											
١.٨	٢.٤	٦.٢	٦.٢	٧.٢	-٠.١	—	٢.١	١.٥	٦.٦	٢.١	٢.٥
إيطاليا											
٢.٥	١.٧	٦.١	٤.٦	٤.٢	٢.١	٢.٦	٦.٠	-٠.١	١٠.٩	٢.٠	٢.٢
المملكة المتحدة											
١.٤	-٠.٩	٢.٨	٥.٤	١٠.١	٧.٥	٤.٩	٢.٩	٢.٦	-٠.٨	٤.٠	٢.٦
كندا											
٤.٢	٢.٨	٦.٨	٧.٤	٢.٤	١٥.٢	٤.٤	٢.٢	٧.٥	٢.٠	٤.٥	٢.٦
اقتصادات متقدمة أخرى											
٢.٥	-٠.٤	٦.٠	٤.١	٢.٦	٦.١	٥.٢	٧.٤	٦.٤	-٠.٨	٤.١	٤.٨
للمذكورة											
١.٨	١.٠	٤.٥	٤.٦	٦.٤	٢.٤	٢.٤	٢.٦	٢.٦	٥.٦	٢.٥	٢.٢
الاتحاد الأوروبي											
١.٧	-٠.٨	٤.٧	٥.٦	٥.٦	٢.٧	١.٨	٢.٢	٢.٢	٦.٦	٢.١	٢.٢
منطقة اليورو											
٢.٩	٢.٥	٩.٥	—	٩.٠	٤.٤	٧.٢	١٠.٤	١٠.٢	٧.٩	٢.٩	٩.٩
الاقتصادات الآسيوية الصناعية الجديدة											

الجدول ٣ (تتمة)

متوسطات عشر سنوات											
٢٠٠٢	٢٠٠١	٢٠٠٠	١٩٩٩	١٩٩٨	١٩٩٧	١٩٩٦	١٩٩٥	١٩٩٤	١٩٩٣	٢٠٠٢-١٩٩٣	١٩٩٢-١٩٨٢
القطب المحلي النهائي											
الاقتصادات المتقدمة											
٢.٢	١.٨	٢.٨	٢.٩	٢.١	٢.١	٢.٢	٢.٦	٢.٩	١.٢	٢.٨	٢.٧
٢.١	١.٩	٢.٦	٢.٩	٢.٥	٢.٩	٢.٠	٢.١	٢.٦	١.٢	٢.٧	٢.٦
٢.٨	٢.٤	٥.٠	٥.٢	٥.٢	٤.٢	٢.٧	٢.٩	٢.٨	٢.١	٢.٩	٢.٢
-٠.١-	-٠.١	١.٠	١.١	-٠.٨-	١.٠	٢.٦	١.٥	١.٥	-٠.٦	-٠.٩	٢.٩
١.٠	-٠.٥	١.٦	٢.٠	١.٩	-٠.٥	-٠.٧	١.٣	٢.٠	١.٠-	١.٢	٥.٩
٢.٠	٢.٥	٢.٢	٢.٥	٢.٤	-٠.٦	١.٢	١.٢	-٠.٨	-٠.٤-	١.٨	٢.١
٢.٢	١.٤	٢.٢	٢.٦	٢.٨	٢.٤	١.٧	١.٧	-٠.٨	٤.٥-	١.٤	٢.٧
٢.٨	٢.٨	٢.٢	٤.٥	٤.٥	٢.٥	٢.٤	١.٩	٢.٧	١.٨	٢.١	٢.٧
٢.٨	٢.٢	٤.٠	٤.١	٢.٦	٥.٥	٢.٠	-٠.٧	٢.٨	-٠.٧	٢.٨	٢.٧
٢.٩	١.٦	٤.٤	٤.١	١.٨	٢.٩	٤.٢	٤.٢	٤.٢	١.٣	٢.٢	٤.٠
اقتصادات متقدمة أخرى											
المتنكرة											
الاتحاد الأوروبي											
٢.١	١.٨	٢.٠	٢.٧	٢.٦	٢.١	٢.٠	١.٩	١.٧	١.٢-	٢.١	٢.٥
١.٩	١.٦	٢.٠	٢.٦	٢.٢	١.٩	١.٦	١.٩	١.٤	١.١-	١.٩	٢.٧
منطقة اليورو											
٢.٥	-٠.٢	٧.٠	٤.٠	٥.٦-	٤.٥	٧.١	٧.٦	٧.٨	٦.٧	٤.٢	٨.٤
الاقتصادات الآسيوية الصناعية الجديدة											
بناء المخزون ^١											
الاقتصادات المتقدمة											
—	-٠.٦-	—	—	—	-٠.٢	-٠.٢-	-٠.١	-٠.٥	-٠.١-	—	-٠.١
—	-٠.٧-	—	-٠.٢-	-٠.١	-٠.٢	-٠.٢-	—	-٠.٥	-٠.١-	—	-٠.١
-٠.٢-	١.١-	-٠.١-	-٠.٢-	-٠.٢	-٠.٤	—	-٠.٥-	-٠.٧	—	-٠.١-	-٠.١
—	—	-٠.١	-٠.٢-	-٠.٦-	—	-٠.٢	-٠.٦	-٠.٢-	-٠.٢-	—	—
-٠.٨	-٠.٥-	-٠.٤	-٠.٤-	-٠.٥	—	-٠.٥-	-٠.٢	-٠.٢	-٠.١-	-٠.١	-٠.١
-٠.١	-٠.٧-	-٠.٢	-٠.٤-	-٠.٨	-٠.١	-٠.٦-	-٠.٥	١.٠	١.٢-	—	-٠.١
-٠.٢-	-٠.٤-	١.٠-	-٠.٤	-٠.٢	-٠.٢	-٠.٧-	-٠.٢	-٠.٨	-٠.٧-	-٠.١-	—
—	—	-٠.٤	-٠.٧-	-٠.١	-٠.٢	-٠.٤-	—	-٠.٧	-٠.٤	-٠.١	—
—	-٠.٨-	-٠.٥	-٠.١-	-٠.٢-	-٠.٧	-٠.٧-	١.١	-٠.٤	-٠.٩	-٠.٢	-٠.٢
-٠.١	-٠.١-	-٠.١-	-٠.٦	-٠.٦-	-٠.٢-	-٠.٢-	-٠.٢	-٠.٦	-٠.٢-	—	-٠.١
اقتصادات متقدمة أخرى											
المتنكرة											
الاتحاد الأوروبي											
-٠.٢	-٠.٢-	-٠.١	-٠.٢-	-٠.٤	-٠.١	-٠.٥-	-٠.٢	-٠.٧	-٠.٤-	—	—
-٠.٢	-٠.٢-	—	-٠.٢-	-٠.٤	-٠.١	-٠.٥-	-٠.٢	-٠.٦	-٠.٦-	—	-٠.١
-٠.٤	-٠.٢-	-٠.٢-	٢.٧	٢.٢-	-٠.٦-	-٠.٢-	-٠.٢	-٠.٧	-٠.٦-	-٠.٢-	-٠.١
الاقتصادات الآسيوية الصناعية الجديدة											
الميزان الخارجي ^١											
الاقتصادات المتقدمة											
-٠.١-	-٠.١	—	-٠.٥-	-٠.٤-	-٠.٢	—	-٠.١	-٠.١-	-٠.٢	—	-٠.١-
-٠.٢-	—	-٠.٢-	-٠.٨-	-٠.٨-	-٠.١	-٠.١-	-٠.٢	—	-٠.٢	-٠.٢-	-٠.١-
-٠.٢-	—	-٠.٩-	١.١-	١.٢-	-٠.٢-	-٠.١	-٠.٤	—	-٠.٦-	-٠.٥-	-٠.١-
-٠.٢	-٠.٦-	-٠.٤	-٠.١-	-٠.٢	١.٠	-٠.٤-	-٠.٥-	-٠.٢-	-٠.١	—	-٠.١
-٠.١-	-٠.٨	١.١	-٠.٧-	-٠.٤-	-٠.٩	-٠.٥	-٠.١	-٠.١	—	-٠.٢	-٠.٢-
-٠.١	-٠.٢	-٠.١-	—	-٠.٦-	١.٢	-٠.٤	-٠.١	—	-٠.٧	-٠.٢	-٠.١
-٠.١	-٠.٨	-٠.٦	١.٢-	١.٢-	-٠.٦-	-٠.٢	١.٠	-٠.٦	٤.٢	-٠.٥	-٠.٢-
-٠.٦-	-٠.٨-	-٠.٨-	١.٥-	٢.٠-	-٠.٢-	-٠.٥-	١.٠	-٠.٩	-٠.١	-٠.٥-	-٠.٤-
-٠.٥-	-٠.٥-	-٠.٢	١.٢	١.٧	١.٧-	-٠.٤	١.١	١.٦	١.٠	-٠.٤	-٠.٢-
-٠.٢	-٠.٤	١.٢	-٠.٢	١.٠	-٠.٧	-٠.١	-٠.١-	-٠.١-	١.٠	-٠.٥	-٠.١-
اقتصادات متقدمة أخرى											
المتنكرة											
الاتحاد الأوروبي											
—	-٠.٢	-٠.٤	-٠.٦-	١.٠-	-٠.٤	-٠.٢	-٠.٤	-٠.٤	١.٢	-٠.٢	-٠.٢-
-٠.١	-٠.٥	-٠.٦	-٠.٦-	-٠.٨-	-٠.٥	-٠.٤	-٠.٢	-٠.٢	١.٤	-٠.٢	-٠.٢-
منطقة اليورو											
-٠.٧	-٠.٩	٢.٨	١.٨	١.٥	١.٩	-٠.٢-	-٠.١	-٠.٨-	-٠.٦	١.٤	-٠.٢

^١ التغيرات تعبر عنها كنسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلي في الفترة السابقة.

الجدول ٤ - الاقتصادات المتقدمة: البطالة والعمالة ونصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي

(٢)

متوسطات عشر سنوات ^١											
٢٠٠٢	٢٠٠١	٢٠٠٠	١٩٩٩	١٩٩٨	١٩٩٧	١٩٩٦	١٩٩٥	١٩٩٤	١٩٩٣	٢٠٠٢-١٩٩٣	١٩٩٢-١٩٨٢
معدل البطالة											
الاقتصادات المتقدمة											
٦,٢	٦,٠	٥,٨	٦,٤	٦,٨	٦,٩	٧,١	٧,١	٧,٤	٧,٥	٦,٧	٧,٠
٦,٢	٥,٩	٥,٧	٦,٠	٦,٣	٦,٦	٦,٨	٦,٧	٧,٠	٧,٢	٦,٥	٦,٩
٥,٢	٤,٧	٤,٠	٤,٢	٤,٥	٥,٠	٥,٤	٥,٦	٦,١	٦,٩	٥,٢	٦,٨
٥,٦	٥,٠	٤,٧	٤,٧	٤,٦	٣,٤	٣,٣	٣,٦	٣,٩	٣,٥	٣,٩	٣,٥
٧,٩	٧,٥	٧,٥	٨,٢	٨,٩	٩,٥	٨,٦	٧,٩	٨,٦	٧,٦	٨,٢	٧,٣
٨,٥	٨,٧	٩,٥	١١,٢	١١,٨	١٢,٣	١٢,٣	١١,٧	١٢,٣	١١,٧	١١,٠	٩,٨
٩,١	٩,٥	١٠,٦	١١,٤	١١,٨	١١,٧	١١,٦	١١,٦	١١,٦	١٠,٦	١٠,٩	١٠,٧
٥,٢	٥,٢	٥,٦	٦,٠	٦,٣	٧,١	٨,٢	٨,٧	٩,٧	١٠,٤	٧,٣	٩,٠
٧,٣	٧,٤	٦,٨	٧,٦	٨,٣	٩,١	٩,٦	٩,٤	١٠,٤	١١,٤	٨,٧	٩,٧
اقتصادات متقدمة أخرى											
٦,١	٦,٣	٦,٢	٧,٣	٨,٦	٧,٨	٨,١	٨,٢	٨,٧	٨,٦	٧,٥	٧,٢
١٢,٦	١٣,٠	١٤,١	١٥,٩	١٨,٨	٢٠,٨	٢٢,٢	٢٢,٩	٢٤,٢	٢٢,٧	١٨,٦	١٨,٩
٣,٩	٣,٦	٣,٨	٣,٢	٤,١	٥,٥	٦,٦	٧,١	٧,٦	٦,٥	٥,٦	٧,٩
٧,٣	٧,١	٧,٠	٨,٨	٩,٥	٩,٤	٩,٧	٩,٩	١٠,٠	٨,٨	٨,٧	٩,٠
٤,٦	٤,٦	٤,٧	٥,٦	٦,٥	٨,٠	٨,١	٧,٧	٨,٠	٨,٢	٦,٥	٢,٧
٣,٦	٣,٧	٣,٧	٣,٩	٤,٥	٤,٤	٤,٣	٣,٩	٣,٨	٤,٠	٤,٠	٣,٥
٥,٤	٥,٢	٥,٢	٥,٦	٦,٥	٧,٨	٨,٦	١٠,٦	١١,٩	١٢,٠	٧,٨	٩,٣
١٠,٤	٩,٩	٩,٨	١٠,٣	١١,٤	١٢,٦	١٤,٦	١٥,٤	١٦,٦	١٦,٤	١٢,٧	٥,٥
١٠,٧	١٠,٩	١١,٣	١٢,٠	١٠,٨	٩,٦	١٠,٣	٩,٦	٩,٦	٩,٧	١٠,٥	٧,٧
٤,١	٣,٩	٤,٠	٤,٤	٥,٠	٥,٧	٧,٣	٧,٢	٦,٨	٥,٥	٥,٥	٦,٧
٤,٠	٣,٧	٤,٣	٥,٦	٧,٤	٩,٨	١١,٥	١٢,٦	١٤,٦	١٥,٥	٨,٧	١٥,٥
٢,٦	٢,٧	٢,٦	٢,٩	٣,٣	٣,٣	٣,٣	٣,٠	٢,٧	٢,٦	٢,٩	١,٥
١,٩	١,٨	١,٩	٢,٧	٣,٩	٥,٢	٤,٧	٤,٢	٤,٧	٤,٥	٣,٥	٠,٩
٣,٣	٣,٣	٣,٤	٣,٢	٣,٢	٤,١	٤,٩	٥,٥	٥,٥	٦,١	٤,٢	٣,٨
٨,٦	٩,٠	٨,٨	٨,٩	٨,٥	٧,٧	٦,٧	٦,٩	٧,٨	١٠,٠	٨,٣	٧,٧
٢,٠	١,٤	١,٤	١,٩	٢,٧	٣,٩	٤,٣	٥,٠	٤,٨	٤,٤	٣,٢	١,٣
٣,٨	٣,٦	٣,٥	٣,٦	٣,٤	٣,٤	٣,١	٣,٦	٣,٧	٣,٧	٣,٢	٢,٩
٣,٥	٤,٠	٤,١	٦,٣	٦,٨	٦,٦	٦,٠	٦,٠	٦,٤	٦,٨	٣,٦	٣,١
٦,٧	٦,٨	٦,٣	٧,٠	٧,٧	٨,٢	٨,٢	٨,٢	٩,٤	١٠,٦	٧,٩	٨,٣
٤,٨	٤,٦	٣,٠	٢,٩	٢,٧	٢,٧	٢,٦	١,٨	١,٦	١,٥	٢,٨	٢,١
٥,٣	٥,٦	٥,٠	٦,٣	٤,٧	٢,٢	٢,٨	٣,٢	١,٩	٢,٠	٣,٩	٢,٣
٣,١	٣,٢	٣,١	٣,٥	٣,٢	١,٨	٢,٠	٢,٧	٢,٦	٢,٧	٢,٨	٣,٣
٥,٧	٥,٥	٦,٠	٦,٨	٧,٥	٦,٧	٦,١	٦,٣	٨,٢	٩,٥	٦,٨	٦,٦
التذكرة											
٧,٧	٧,٧	٨,١	٩,١	٩,٨	١٠,٥	١٠,٨	١٠,٧	١١,١	١٠,٦	٩,٦	٩,٤
٨,٤	٨,٤	٨,٨	٩,٩	١٠,٨	١١,٤	١١,٤	١١,٢	١١,٥	١٠,٧	١٠,٢	٩,٧
٤,٠	٤,٢	٣,٨	٥,٣	٥,٤	٦,٥	٦,٢	٦,٦	٦,٢	٦,٤	٦,٤	٦,٨
الاقتصادات الآسيوية الصناعية الجديدة											
نمو العمالة											
الاقتصادات المتقدمة											
٠,٥	٠,٥	١,٤	١,٣	١,٠	١,٥	١,٠	١,٢	١,١	٠,١	٠,٩	١,٣
٢,٠	٠,٣	١,٢	١,١	١,٠	١,٤	٠,٨	٠,٩	١,٠	—	٠,٨	١,٢
٠,٦	٠,٢	١,٢	١,٥	١,٥	٢,٣	١,٥	١,٥	٢,٣	١,٥	١,٤	١,٨
٠,٧	٠,٦	٠,٢	٠,٨	٠,٧	١,١	٠,٥	٠,١	٠,١	٠,٢	٠,٦	١,٣
—	٠,١	١,٦	١,٢	١,١	٠,٢	٠,٣	٠,١	٠,٢	١,٤	٠,٢	٠,٩
٠,٤	١,٦	٢,٤	١,٤	١,٤	٠,٥	٠,٦	٠,٨	٠,١	١,٢	٠,٨	٠,٢
٠,٦	١,٥	١,٩	١,٣	١,١	٠,٤	٠,٥	٠,٦	١,٦	٤,١	٠,١	٠,٤
٠,٤	٠,٦	١,٠	١,٣	١,١	٢,٠	١,١	١,٤	١,٠	٠,٩	٠,٩	٠,٥
١,٨	١,٨	٢,٦	٢,٨	٢,٧	٢,٣	٠,٨	١,٩	٢,٠	٠,٨	١,٩	١,٥
١,٢	١,٢	٢,١	٢,١	١,٠	١,٦	١,٧	٢,٢	١,٢	٠,٤	١,٤	١,٤
اقتصادات متقدمة أخرى											
٠,٥	٠,٩	٢,٠	١,٧	١,٨	١,٠	٠,٧	٠,٨	٠,٢	١,٩	٠,٧	٠,٦
٠,٦	١,٠	٢,٢	١,٨	٢,٠	٠,٨	٠,٦	٠,٦	٠,٤	٢,٠	٠,٧	٠,٦
١,٥	١,٣	١,٣	١,٥	٢,٧	١,٧	٢,١	٢,٥	٢,٨	١,٥	١,٣	٢,٥
التذكرة											
الاتحاد الأوروبي											
٠,٥	٠,٩	٢,٠	١,٧	١,٨	١,٠	٠,٨	٠,٦	٠,٤	٢,٠	٠,٧	٠,٦
منطقة اليورو											
١,٥	١,٣	١,٣	١,٥	٢,٧	١,٧	٢,١	٢,٥	٢,٨	١,٥	١,٣	٢,٥

الجدول ٤ (تمة)

	٢٠٠٢	٢٠٠١	٢٠٠٠	١٩٩٩	١٩٩٨	١٩٩٧	١٩٩٦	١٩٩٥	١٩٩٤	١٩٩٣	متوسطات عشر سنوات ^١	
											٢٠٠٢-١٩٩٣	١٩٩٢-١٩٨٣
توزيع الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي												
الاقتصادات المتقدمة	١.٦	٠.٧	٢.٤	٢.٨	٢.٠	٢.٨	٢.٣	٢.١	٢.٧	٠.٨	٢.٠	٢.٩
الاقتصادات المتقدمة الرئيسية	١.٣	٠.٦	١.٨	٢.٥	٢.٢	٢.٦	٢.١	١.٧	٢.٤	٠.٧	١.٨	٢.٨
الولايات المتحدة	١.٣	٠.٤	٠.٩	٣.٣	٣.٣	٣.٤	٢.٦	١.٧	٣.٠	١.٥	٢.١	٢.٤
اليابان	٠.١	٠.٧-	١.٤	٠.٦	١.٣-	١.٧	٣.١	١.٣	٠.٧	٠.٢	٠.٧	٣.٤
ألمانيا	١.٨	٠.٨	٣.١	١.٨	٢.٠	١.٢	٠.٥	١.٤	٢.١	١.٨-	١.٣	٥.١
فرنسا	١.٧	١.٧	٢.٨	٢.٦	٢.١	١.٥	٠.٧	١.٤	١.٤	١.٣-	١.٦	١.٨
إيطاليا	٢.١	١.٨	٢.٩	١.٦	١.٨	١.٨	١.٠	٢.٧	١.٩	٠.٥	١.٨	٢.٣
المملكة المتحدة	٢.٢	١.٨	٢.١	١.٨	٢.٢	٣.١	٢.٢	٢.٤	٤.٠	٢.١	٢.٥	٢.٢
كندا	١.٤	١.١	٢.٥	٤.٢	٢.٠	٢.٢	٠.٥	١.٧	٣.٥	١.٢	٢.٣	١.٤
اقتصادات متقدمة أخرى	٢.٧	١.٣	٤.٩	٤.٢	١.٥	٣.٦	٢.٩	٣.٥	٢.٨	١.٢	٢.٩	٣.٢
للتذكير												
الاتحاد الأوروبي	٢.١	١.٧	٣.٥	٢.٤	٢.٧	٢.٣	١.٤	٢.١	٢.٤	٠.٥-	٢.٠	٣.٠
منطقة اليورو	٢.١	١.٦	٣.٦	٢.٥	٢.٨	٢.٢	١.٢	٢.٠	٢.٠	١.٠-	١.٩	٣.٢
الاقتصادات الأسبوعية الصناعية الجديدة	٣.٣	—	٧.١	٦.٨	٣.٦-	٤.٥	٤.٧	٦.٠	٦.٢	٥.٥	٤.٠	٧.٠

^١ معدل سنوي مركب لتغير في العمالة وفي نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي، ومتوسط حسابي لمعدل البطالة.

^٢ عدلت التوقعات الخاصة بالبطالة لتعكس أساليب المسح الجديدة التي اعتمدها مكتب إحصاءات العمالة الأمريكي في يناير ١٩٩٤.

^٣ سلسلة جديدة تبدأ في عام ١٩٩٣، لتبين التعديلات التي أدخلت على المسوحات الخاصة بالقوة العاملة وتعريف البطالة لتحقيق التوافق بين هذه البيانات وبيانات الاقتصادات المتقدمة الأخرى.

الجدول ٥ - البلدان النامية: إجمالي الناتج المحلي الحقيقي
(التغير السنوي /)

٢٠٠٢	٢٠٠١	٢٠٠٠	١٩٩٩	١٩٩٨	١٩٩٧	١٩٩٦	١٩٩٥	١٩٩٤	متوسطات عشر سنوات		
									١٩٩٣	٢٠٠٠-١٩٩٣	١٩٩٢-١٩٨٣
٥.٣	٤.٣	٥.٨	٣.٩	٣.٥	٥.٨	٦.٦	٦.٢	٦.٧	٦.٣	٥.٤	٤.٧
البلدان النامية											
المجموعات الإقليمية											
إفريقيا											
٤.٤	٣.٨	٢.٨	٢.٥	٣.٢	٣.٩	٥.٦	٢.٩	٢.٣	-٠.٥	٣.٦	٢.٠
٤.٢	٣.٥	٣.٠	٢.٥	٣.٦	٣.٧	٥.٦	٣.٧	٦.٩	-٠.٩	٣.٦	١.٧
٥.٠	٣.٩	٢.٨	٣.٦	٣.٨	٤.٦	٥.٤	٤.٢	٦.٦	-٠.٤	٣.٥	١.٩
٦.٢	٥.٨	٦.٨	٦.٦	٤.٠	٦.٥	٨.٣	٩.٠	٩.٧	٩.٤	٧.٢	٧.٢
٧.١	٧.٥	٨.٠	٧.٦	٧.٨	٨.٨	٩.٦	١٠.٥	١٢.٦	١٣.٥	٩.٢	١٠.٢
٥.٧	٤.٤	٦.٠	٦.٨	٥.٨	٤.٩	٧.٣	٧.٧	٦.٩	٥.٠	٦.٦	٥.٤
٤.٤	٣.٦	٥.٠	٣.٦	٥.٢	٣.٨	٦.٧	٧.٧	٦.٩	٦.٣	٤.٩	٥.٣
٤.٨	٣.٣	٦.٠	٦.٠	٤.٦	٥.٦	٥.٦	٤.٧	-٠.٣	٣.٢	٣.٦	٣.٥
٣.٦	١.٧	٤.٢	-٠.٢	٣.٣	٥.٣	٣.٦	١.٧	٥.٠	٤.٠	٣.٢	٢.٣
المجموعات التحليلية											
حسب مصدر إيرادات التصدير											
٤.٢	٤.٥	٤.٩	١.٣	٣.٣	٤.٦	٣.٨	٣.٠	-٠.٦	-٠.٥	٣.٠	٢.٦
٥.٤	٤.٣	٥.٩	٤.٢	٣.٦	٥.٩	٦.٨	٦.٥	٧.٤	٧.٦	٥.٧	٥.٠
٤.٨	٣.٣	٣.٨	٢.٢	٣.٢	٥.٧	٥.٧	٦.٥	٥.٣	٣.٩	٤.٤	٢.٦
حسب مصدر التمويل الخارجي											
٥.٤	٤.٤	٥.٨	٤.٠	٣.٦	٥.٩	٦.٦	٦.٣	٦.٩	٦.٥	٥.٥	٤.٨
٥.٤	٤.٦	٤.٠	٣.٧	٣.٩	٤.٢	٥.٣	٥.٣	٢.٥	١.٦	٤.٠	٢.٨
بلدان المركز الدين الصافي											
تجربة خدمة الدين											
بلدان عليها متأخرات و/أو											
أعادت جدولة ديونها خلال											
الفترة ١٩٩٨-١٩٩٤											
٤.٤	٣.٤	٤.٥	٢.٦	-٠.٤	٤.٤	٥.٠	٥.٢	٤.٦	٣.٥	٣.٧	٢.٧
مجموعات أخرى											
٥.٥	٤.٤	٣.٨	٣.٨	٣.٩	٥.٢	٦.٦	٦.٢	٢.٨	١.٩	٤.٤	٢.٦
٤.٦	٤.٧	٥.٠	٣.٠	٤.٧	٣.٧	٥.٢	٢.٩	٢.٣	١.٤	٢.٧	٣.٠
للتكررة											
نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي											
البلدان النامية											
المجموعات الإقليمية											
إفريقيا											
١.٩	١.٤	-٠.٣	-٠.٩	-٠.٩	-٠.٧	٣.٦	-٠.٩	-٠.٣	٣.٦	-٠.٧	-٠.٨
٥.٠	٤.٦	٥.٦	٤.٩	٢.٦	٥.٢	٦.٨	٧.٥	٨.٩	٧.٦	٥.٨	٥.٤
٢.٨	-٠.٣	٣.٢	-٠.٩	٢.٤	٢.٨	٢.٦	٢.٢	١.٤	-٠.٩	١.٥	-٠.٣
٢.٦	-٠.٢	٣.٢	١.٧	-٠.٧	٣.٧	١.٨	-٠.٢	٣.٣	٢.٩	١.٦	-٠.٢

الجدول ٦ - البلدان النامية - حسب البلد: إجمالي الناتج المحلي الحقيقي^١
(التغير السنوي /)

	متوسط								
	١٩٩٩	١٩٩٨	١٩٩٧	١٩٩٦	١٩٩٥	١٩٩٤	١٩٩٣	١٩٩٢-١٩٩٧	٢٠٠٠
إفريقيا	٢,٠	٢,٢	٢,٢	٢,١	٢,٩	٢,٣	٠,٥	٢,٠	٢,٨
الجزائر	١,٩	٢,٢	٠,١	١,١	٢,٨	٢,٨	-٠,٩-	٢,١-	٢,٤
أنغولا	٢,١	٢,٤	٢,١	١,٢	٧,٩	١,٣	٢٤,٠-	٢,١	٢,١
بنين	٢,٣	٠,٠	٤,٥	٠,٧	٥,٥	٤,٦	٤,٤	٢,٥	١,٦
بوتسوانا	٩,٧	١,١	٥,٩	١,٧	٥,٧	٤,٥	٢,١	٢,١	٩,٧
بوركتينا فاسو	٢,٦	١,٢	١,٢	٤,٨	١,٠	٤,٠	١,٢	-٠,٨-	٢,٦
بوركينا فاسو	٤,٠	-٠,٨-	٤,٥	-٠,٤	٨,٤-	٧,٣-	٢,٧-	٥,٩-	٤,٠
بوروندي	٠,٣	٤,٤	٥,٠	٥,١	٢,٣	٢,٥-	٢,٩-	٢,٩-	٤,٢
الكاميرون	١,٣	٧,٩	٧,٦	٤,٧	٢,٨	٢,٨	١١,٥	١٢,٧	١,٣
الرأس الأخضر	٠,٥	٢,٥	٥,٥	٢,٩	٤,٩-	٧,٦	٢,٦	٢,١	٠,٥
جمهورية إفريقيا الوسطى	١,٣	-٠,٥	١,٧	٤,٥	٢,٤	١,٣	٥,٧	٢,١-	١,٣
تشاد	١,٧	١,٩	١,٢	٤,٢	١,٣-	٢,٦	٥,٣-	٢,٠	١,٧
جزر القمر	١,٤-	١,٠	١,٦-	٥,٦-	١,٣-	٠,٧	٢,٩-	١٣,٥-	١,٤-
جمهورية الكونغو الديمقراطية	٥,٨	١,٠-	٢,٧	-٠,٦-	٤,٢	٤,٠	٥,٥-	١,٠-	٥,٨
جمهورية الكونغو	٠,٦	١,٦	٥,٨	١,٢	١,٩	٧,١	٢,٠	-٠,٢-	٠,٦
كوت ديفوار	٠,٦	٢,٢	-٠,١	-٠,٧-	٤,١-	٢,٥-	-٠,٩-	١,٧-	٠,٦
جيبوتي	٢,٤	٢,٢	٢,٢	٢,٢	٢,٢	٢,٢	٢,٢	٢,٢	٢,٢
غينيا الاستوائية	٢,٤	٢,٢	٢,٢	٢,٢	٢,٢	٢,٢	٢,٢	٢,٢	٢,٢
إريتريا	٠,٠	٢,٢	٢,٢	٢,٢	٢,٢	٢,٢	٢,٢	٢,٢	٢,٢
إثيوبيا	٠,٢-	١,٢	١,٢	٠,٢	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	٠,٢-
غابون	١,٩	١,٩	١,٩	١,٩	١,٩	١,٩	١,٩	١,٩	١,٩
غامبيا	٢,٢	٢,٢	٢,٢	٢,٢	٢,٢	٢,٢	٢,٢	٢,٢	٢,٢
غانا	٤,٦	٤,٦	٤,٦	٤,٦	٤,٦	٤,٦	٤,٦	٤,٦	٤,٦
غينيا	٢,٨	٢,٨	٢,٨	٢,٨	٢,٨	٢,٨	٢,٨	٢,٨	٢,٨
غينيا-بيساو	٢,٦	٢,٦	٢,٦	٢,٦	٢,٦	٢,٦	٢,٦	٢,٦	٢,٦
كينيا	٢,٤	٢,٤	٢,٤	٢,٤	٢,٤	٢,٤	٢,٤	٢,٤	٢,٤
ليسوتو	٥,٣	٥,٣	٥,٣	٥,٣	٥,٣	٥,٣	٥,٣	٥,٣	٥,٣
ليبيريا	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠
مدغشقر	١,٢	١,٢	١,٢	١,٢	١,٢	١,٢	١,٢	١,٢	١,٢
ملاوي	٢,٦	٢,٦	٢,٦	٢,٦	٢,٦	٢,٦	٢,٦	٢,٦	٢,٦
مالي	٤,٦	٤,٦	٤,٦	٤,٦	٤,٦	٤,٦	٤,٦	٤,٦	٤,٦
موريتانيا	١,٨	١,٨	١,٨	١,٨	١,٨	١,٨	١,٨	١,٨	١,٨
موريشيوس	١,٢	١,٢	١,٢	١,٢	١,٢	١,٢	١,٢	١,٢	١,٢
المغرب	٢,٥	٢,٥	٢,٥	٢,٥	٢,٥	٢,٥	٢,٥	٢,٥	٢,٥
جمهورية موزامبيق	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠
ناميبيا	٢,٥	٢,٥	٢,٥	٢,٥	٢,٥	٢,٥	٢,٥	٢,٥	٢,٥
النيجر	٠,٧-	٠,٧-	٠,٧-	٠,٧-	٠,٧-	٠,٧-	٠,٧-	٠,٧-	٠,٧-
نيجيريا	٢,٨	٢,٨	٢,٨	٢,٨	٢,٨	٢,٨	٢,٨	٢,٨	٢,٨
رواندا	٢,٥	٢,٥	٢,٥	٢,٥	٢,٥	٢,٥	٢,٥	٢,٥	٢,٥
سان تومي وبرنسيبي	١,٦	١,٦	١,٦	١,٦	١,٦	١,٦	١,٦	١,٦	١,٦
السنغال	٥,٢	٥,٢	٥,٢	٥,٢	٥,٢	٥,٢	٥,٢	٥,٢	٥,٢
سيشيل	١,٤-	١,٤-	١,٤-	١,٤-	١,٤-	١,٤-	١,٤-	١,٤-	١,٤-
سيراليون	١,٤-	١,٤-	١,٤-	١,٤-	١,٤-	١,٤-	١,٤-	١,٤-	١,٤-
الصومال	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠
جنوب إفريقيا	٠,٧	٠,٧	٠,٧	٠,٧	٠,٧	٠,٧	٠,٧	٠,٧	٠,٧
السودان	١,٧	١,٧	١,٧	١,٧	١,٧	١,٧	١,٧	١,٧	١,٧
سوازيلند	١,٦	١,٦	١,٦	١,٦	١,٦	١,٦	١,٦	١,٦	١,٦
تنزانيا	٢,٤	٢,٤	٢,٤	٢,٤	٢,٤	٢,٤	٢,٤	٢,٤	٢,٤
توغو	١,٤	١,٤	١,٤	١,٤	١,٤	١,٤	١,٤	١,٤	١,٤
تونس	٤,٢	٤,٢	٤,٢	٤,٢	٤,٢	٤,٢	٤,٢	٤,٢	٤,٢
أوغندا	٢,٤	٢,٤	٢,٤	٢,٤	٢,٤	٢,٤	٢,٤	٢,٤	٢,٤
زامبيا	٠,٧	٠,٧	٠,٧	٠,٧	٠,٧	٠,٧	٠,٧	٠,٧	٠,٧
زيمبابوي	٢,٥	٢,٥	٢,٥	٢,٥	٢,٥	٢,٥	٢,٥	٢,٥	٢,٥

	متوسط							
	١٩٩٩	١٩٩٨	١٩٩٧	١٩٩٦	١٩٩٥	١٩٩٤	١٩٩٣	١٩٩٢-١٩٨٣
بلدان آسيا النامية	٦,٨	٦,١	٤,٠	٦,٥	٨,٣	٩,٠	٩,٧	٩,٤
دولة أفغانستان الإسلامية
بنغلاديش	٦,٠	٥,٤	٥,٠	٥,٣	٥,٠	٤,٨	٤,٥	٤,٦
بوتان	٦,١	٥,٩	٥,٥	٧,٣	٦,١	٧,٤	٦,٤	٦,٦
بروني دار السلام	٣,٠	٢,٥	٤,٠	٣,٦	١,٠	٣,١	١,٨	...
كمبوديا	٤,٠	٥,٠	٦,٨	٣,٧	٥,٥	٦,٧	٣,٩	...
الصين	٨,٠	٧,١	٧,٨	٨,٨	٩,٦	١٠,٥	١٢,٦	١٠,٢
فيتنام	٤,٩	٨,٠	٦,٤	...	٢,٧	٢,٥	٥,٤	٢,٥
الهند	٦,٠	٦,٨	٥,٨	٤,٩	٧,٣	٧,٧	٦,٩	٥,٤
إندونيسيا	٤,٨	...	١٣,١	٤,٥	٨,٠	٨,٢	٧,٥	٦,٣
كيريباتي	١,٧	٢,١	٦,٦	١,٦	٤,١	٦,٥	٧,٢	...
جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	٥,٧	٥,٠	٤,٠	٦,٥	٦,٩	٧,١	٨,١	٤,٧
ماليزيا	٨,٣	٦,١	٧,٤	٧,٣	١٠,٠	٩,٨	٩,٢	٦,٦
ملاياف	٥,٦	٨,٥	٧,٩	١١,٢	٨,٨	٧,٢	٦,٦	١٠,٠
ميانمار	٥,٥	١٠,٩	٥,٨	٥,٧	٦,٤	٧,٢	٦,٨	١,٠
نيبال	٦,٥	٤,٤	٣,٠	٥,٠	٥,٣	٣,٥	٨,٢	٤,٦
باكستان	٣,٩	٤,١	٣,١	١,٨	٢,٩	٤,٩	٤,٤	٥,٨
بابوا غينيا الجديدة	...	٢,١	٣,٨	٢,٩	٧,٧	٣,٣	٥,٩	٣,٥
الفلبين	٤,٠	٣,٤	...	٥,٢	٥,٨	٤,٧	٤,٤	١,٠
ساموا	٦,٨	٢,٥	٢,٥	...	٧,٣	٦,٢	...	١٤,٣
جزر سليمان	١,٠	٢,٣	٣,٥	١٠,٥	٥,٤	٢,٨
سري لانكا	٦,٠	٤,٢	٤,٧	٦,٤	٣,٨	٥,٥	٥,٦	٤,١
تايلند	٤,٤	٤,٤	١٠,٨	١,٤	٥,٩	٩,٣	٩,٠	٨,٤
توغا	١,٥	...	١,٥	٤,٤	١,٤	٤,٨	٥,٠	٣,٧
فانواتو	٤,٠	٢,٥	٦,٠	٢,٣	١,٣	٢,٨
فيت نام	٥,٥	٤,٢	٣,٥	٨,٢	٩,٣	٩,٥	٨,٨	٥,٩
الشرق الأوسط ومالطة وتركيا	٦,٠	٩,٠	٤,١	٥,١	٥,١	٤,٧	...	٣,٥
البحرين	٣,٩	٤,٠	٤,٨	٣,١	٤,١	٣,٩	...	٣,٥
مصر	٥,١	٦,٠	٥,٧	٥,٣	٥,٠	٤,٧	٣,٩	٤,٥
جمهورية إيران الإسلامية	٥,٨	٣,١	٣,٧	٢,٧	٥,٩	٢,٩	...	٢,٦
العراق
الأردن	٣,٩	٣,١	٢,٩	٢,١	٢,١	٦,٤	٥,٠	٩,٠
الكويت	٣,٦	...	١,٧	٢,٥	٨,٦	٩,٧	١,٧	١,٧
لبنان	...	١,٠	٢,٥	٤,٠	٤,٠	٦,٥	٨,٠	٢,٢
ليبيا	٣,٠	٢,٥	٢,٩	١,٢	٥,٢	...	٢,٧	...
مالطة	٤,٧	٤,٠	٣,٤	٤,٩	٤,٠	٦,٢	٥,٧	٤,٧
عمان	٤,٩	١,٠	٢,٧	٦,٢	٢,٩	٤,٨	٣,٨	٧,٢
قطر	١٠,٥	٢,٤	٦,٢	٢٥,٤	٤,٨	٢,٩	٢,٣	...
المملكة العربية السعودية	٤,٥	...	١,٧	٢,٠	١,٤	٢,٦
الجمهورية العربية السورية	٢,٥	١,٨	٧,٦	١,٨	٤,٤	٥,٧	٥,٠	٢,٨
تركيا	٧,٥	...	٣,١	٧,٦	٦,٩	٨,١	٤,٧	٥,٠
الإمارات العربية المتحدة	٥,٠	٢,٩	٤,٣	٦,٧	٦,٢	٧,٩	٨,٥	٢,١
اليمن	٥,٢	...	٤,٩	٨,١	٥,٩	٣٤,٧	٣,٦	...

الجدول ٦ (تتمة)

	متوسط ١٩٩٢-١٩٩٣								
	١٩٩٩	١٩٩٨	١٩٩٧	١٩٩٦	١٩٩٥	١٩٩٤	١٩٩٣	١٩٩٢	تصف الكرة الغربي
٤.٢	٠.٢	٢.٣	٥.٣	٣.٦	١.٧	٥.٠	٤.٠	٢.٣	أنتغوا وبربودا
٢.٥	٣.٢	٣.٩	٥.٦	٦.١	٥.٠	٦.٢	٥.١	٦.٨	الأرجنتين
-٠.٥	٣.٤	٣.٨	٨.١	٥.٥	٢.٨	٥.٨	٦.٣	١.٧	جزر البهاما
٥.٠	٥.٩	٣.٠	٣.٣	٤.٢	-٠.٢	-٠.٩	١.٧	٢.٠	بربادوس
٣.٢	١.٢	٤.١	٦.٤	١.٧	٣.١	٤.٠	-٠.٨	-٠.٦	بنين
١.٠٣	٥.٦	٣.٤	٣.٦	٢.٠	٣.٣	١.٨	٣.٣	٦.١	بوليفيا
٢.٤	-٠.٤	٥.٢	٥.٠	٤.٤	٤.٧	٤.٧	٤.٣	١.٢	البرازيل
٤.٥	-٠.٨	-٠.٢	٢.٣	٢.٧	٤.٢	٥.٩	٤.٩	٢.٠	شيلي
٥.٤	١.١	٣.٩	٧.٤	٧.٤	١.٠	٥.٧	٧.٠	٥.٩	كولومبيا
٢.٨	٤.١	-٠.٦	٢.٤	٢.١	٥.٢	٥.٨	٥.٤	٣.٧	كوستاريكا
٤.٥	٨.٠	٨.٠	٥.٨	-٠.٣	٤.٠	٤.٩	٦.٣	٤.٤	دومينيكا
-٠.٥	-٠.٩	٢.٤	٢.٠	٣.١	١.٦	٢.١	١.٩	٤.٣	الجمهورية الدومينيكية
٧.٨	٨.٠	٧.٣	٨.٣	٧.٢	٤.٧	٤.٣	٢.٩	٢.٧	إكوادور
٢.٣	٧.٢	-٠.٤	٢.٤	٢.٠	٢.٣	٤.٤	٢.٠	٢.٤	السلفادور
٢.٠	٢.٠	٢.٢	٤.٣	١.٨	٦.٤	٦.٠	٧.٤	٢.٧	غرينادا
٦.٤	٧.٥	٧.٣	٤.٠	٣.١	٣.١	٣.٣	١.٢	٤.٢	غواتيمالا
٢.٣	٢.٥	٥.١	٤.١	٢.٠	٤.٩	٤.٠	٢.٩	٢.٠	هايتي
٢.٥	٣.٠	١.٧	٦.٢	٧.٩	٥.٠	٨.٥	٨.٢	-٠.١	هندوراس
١.٢	٢.١	٢.١	١.١	٢.٧	٤.٤	٨.٣	٢.٤	-٠.٧	جامايكا
٦.٢	١.٩	٢.٩	٥.١	٢.٦	٤.١	١.٣	٦.٢	٣.٢	المكسيك
١.٥	—	-٠.٥	١.٧	١.٥	-٠.٢	١.٠	١.٥	٢.٦	جزر الأنتيل الهولندية
٦.٩	٣.٧	٥.٠	٦.٨	٥.٢	٦.٢	٤.٤	٢.٠	١.٨	نيكاراغوا
٢.٣	١.٩	٢.١	١.٤	٢.٣	-٠.٦	٥.٩	٥.٣	-٠.٧	بنما
٥.٩	٦.٧	٤.٢	٤.٩	٥.٠	٤.٢	٢.٣	-٠.٢	١.٨	باراغواي
٤.٥	٤.١	٤.٠	٤.٤	٢.٤	١.٨	٢.٩	٥.٥	١.٧	بيرو
-٠.٤	-٠.٥	-٠.٤	٢.٦	١.٣	٤.٧	٣.١	٤.١	٢.٨	سانت كيتس ونيفيس
٢.١	-٠.٩	-٠.٥	٦.٧	٢.٥	٨.٦	١٢.٨	٤.٨	١.٠	سانت لوسيا
٢.٦	٢.٨	١.١	٦.٨	٦.٥	٣.٧	٥.١	٦.٧	٥.٠	سانت فنسنت وجزر غرينادين
٢.٠	٢.٠	٢.٩	-٠.٦	١.٤	٤.١	٢.١	٢.٠	٧.١	سورينام
٢.٥	٤.٠	٥.٧	٢.١	١.٢	٨.٣	٢.٠	٢.٣	٦.١	ترينيداد وتوباغو
٢.٩	٥.٠	١.٩	٥.٦	٦.٧	٧.١	٥.٤	٩.٥	-٠.٢	أوروغواي
٥.٦	٦.٨	٤.٨	٢.١	٢.٨	٤.٠	٢.٦	١.٤	٣.١	فنزويلا
١.٣	٢.٨	٤.٥	٥.٠	٥.٦	١.٤	٧.٣	٢.٧	٢.٥	
٢.٢	٦.١	-٠.٢	٦.٤	-٠.٢	٤.٠	٢.٣	-٠.٢	٢.٤	

^١ بالنسبة لعدد كبير من البلدان، تمثل الأرقام الخاصة بالسنوات الأخيرة تقديرات خبراء الصندوق. وتستند بيانات بعض البلدان إلى السنوات المالية.

الجدول ٧ - بلدان التحول الاقتصادي: إجمالي الناتج المحلي الحقيقي^١
(التغير السنوي %)

	متوسط ١٩٩٢-١٩٩٣	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠
أوروبا الوسطى والشرقية	...	-٠,٣-	٢,٠	٥,٦	٣,٩	٢,٥	٢,٣	٢,٠	٢,٨
ألمانيا	٣,٦-	٩,٦	٩,٤	٨,٩	٩,١	٧,٠-	٨,٠	٧,٣	٧,٨
البوسنة والهرسك	٣٢,٤	٨٥,٨	٣٩,٩	١٠,٠	١٠,٠	٤,٦
بلغاريا	٩,٥	١٢,١-	٧,٨-	٤,٣	١٠,٩-	٧,٠-	٣,٥	٢,٤	٥,٨
كرواتيا	...	٨,٠-	٥,٩	٥,٩	٦,٠	٦,٦	٢,٥	-٠,٤-	٣,٧
الجمهورية التشيكية	...	-٠,١	٢,٢	٥,٩	٤,٣	-٠,٨-	١,٢-	-٠,٤-	٢,٩
إستونيا	...	٨,٢-	١,٨-	٤,٦	٤,٠	١٠,٤	٥,٠	-٠,٧-	٦,٩
هنغاريا	١,٠-	-٠,٦-	٢,٩	١,٥	١,٣	٤,٦	٤,٩	٤,٥	٥,٢
لاتفيا	...	١٤,٩-	-٠,٦	-٠,٨-	٣,٣	٨,٦	٣,٩	١,١	٦,٦
ليتوانيا	...	١٦,٢-	٩,٨-	٣,٣	٤,٧	٧,٢	٥,١	٣,٩-	٣,٣
جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة	...	٧,٥-	١,٨-	١,١-	١,٢	١,٤	٢,٩	٢,٧	٥,٠
بولندا	-٠,٩	٤,٣	٥,٢	٦,٨	٦,٠	٦,٨	٤,٨	٤,١	٤,١
رومانيا	...	١,٥	٢,٩	٧,٣	٣,٩	٦,١-	٤,٨-	٢,٣-	١,٦
الجمهورية السلوفاكية	...	٣,٧-	٤,٩	٦,٧	٦,٢	٦,٢	٤,١	١,٩	٢,٢
سلوفينيا	...	٢,٨	٥,٣	٤,١	٣,٥	٤,٦	٢,٨	٥,٢	٤,٩
كومنولث الدول المستقلة ومنغوليا	...	١٢,٦-	١٤,٦-	٥,٥-	٣,٣-	١,٠	٢,٨-	٤,٦	٧,٨
روسيا	...	١٣,٠-	١٣,٥-	٤,٢-	٣,٤-	-٠,٩	٤,٩-	٥,٤	٨,٣
ما عدا روسيا	...	١١,٨-	١٧,٠-	٨,٦-	٣,٠-	١,٤	١,٦	٢,٨	٦,٨
أرمينيا	...	١٤,١-	٥,٤	٦,٩	٥,٩	٢,٣	٧,٢	٢,٢	٦,٠
أذربيجان	...	٢٣,١-	١٩,٧-	١١,٨-	١,٣	٥,٨	١٠,٠	٧,٤	١١,١
بيلاروس	...	٧,٠-	١٢,٦-	١٠,٤-	٢,٨	١١,٤	٨,٢	٢,٤	٥,٩
جورجيا	...	٢٩,٣-	١٠,٤-	٢,٦	١٠,٥	١٠,٦	٢,٩	٢,٠	١,٨
كازاخستان	...	٩,٢-	١٢,٦-	٨,٣-	-٠,٥	١,٦	١,٩-	٢,٨	٩,٥
جمهورية قيرغيزستان	...	١٥,٥-	١٩,٨-	٥,٨-	٧,١	١٠,٠	٢,١	٢,٧	٥,٠
مولدوفا	...	١,١-	٣١,١-	١,٤-	٥,٩-	١,٦	٦,٥-	٣,٤-	١,٩
منغوليا	١,٦	٢,٩	٢,٣	٦,٣	٢,٤	٤,٠	٣,٥	٢,٢	١,١
طاجيكستان	...	١١,١-	٢١,٤-	١٢,٥-	٤,٤-	١,٧	٥,٢	٢,٧	٨,٣
تركمانستان	...	١٠,٠-	١٧,٣-	٧,٢-	٦,٧-	١١,٣-	٥,٠	١٦,٠	١٧,٦
أوكرانيا	...	١٤,٢-	٢٢,٩-	١٢,٢-	٩,٨-	٣,٣-	١,٩-	-٠,٢-	٥,٨
أوزبكستان	...	٢,٣-	٤,٢-	-٠,٩-	١,٦	٢,٥	٤,٣	٤,٢	٤,٠
الذكورة	...	٢,٣	-٠,٧	٦,٤	٤,٧	٤,١	٢,٦	-٠,١-	٤,٩
البلدان المرشحة لعضوية الاتحاد الأوروبي									

^١ تشير بيانات بعض البلدان إلى الناتج المادي الصافي الحقيقي أو هي تقديرات تستند إلى الناتج المادي الصافي (NMP). وبالنسبة لعدد كبير من البلدان، تمثل الأرقام الخاصة بالسنوات الأخيرة تقديرات خبراء الصندوق. وينبغي تفسير البيانات باعتبارها مجرد أرقام تقريبية دلالية عامة نظراً لعدم توفر بيانات موثوقة بها وقابلة للمقارنة. ولا تعطي الأرقام الأخيرة، على وجه الخصوص، صورة كاملة عن نمو إنتاج المؤسسات الخاصة الجديدة أو الاقتصاد غير الرسمي.

الجدول ٨ - موجز بيانات التضخم

(٪)

		متوسطات عشر سنوات									
٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٧	١٩٩٩	١٩٩٨	١٩٩٧	١٩٩٦	١٩٩٥	١٩٩٤	١٩٩٣	٢٠٠٢-١٩٩٣	١٩٩٢-١٩٨٣
مخففات إجمالي الناتج المحلي											
١,٦	١,٧	١,٤	٠,٨	١,٤	١,٧	١,٩	٢,٣	٢,٢	٢,٧	١,٨	٤,٥
الاقتصادات المتقدمة											
٢,١	٢,٣	٢,٣	١,٤	١,٢	١,٩	١,٩	٢,٢	٢,١	٢,٤	٢,٠	٢,٣
٢,٠	٢,٢	١,٥	١,٤	٢,٠	١,٩	٢,٦	٢,١	٢,٧	٢,٥	٢,٣	٥,٥
١,٦-	١,٥-	١,٧-	١,٤-	٠,١-	٠,٣	٠,٦-	٠,٤-	٠,١	٠,٥	٠,٦-	١,٨
١,٨	١,٧	١,٤	—	١,٥	٢,٢	٢,٠	٢,٤	٢,٣	٢,٨	٢,٢	٧,٨
اقتصادات متقدمة أخرى											
أسعار المستهلك											
١,٧	٢,٤	٢,٣	١,٤	١,٥	٢,١	٢,٤	٢,٦	٢,٦	٢,١	٢,٢	٤,٦
الاقتصادات المتقدمة											
٢,٢	٢,٢	٢,٤	٢,٢	١,٥	٢,٢	٢,٩	٢,٨	٢,٦	٢,٠	٢,٦	٤,٠
١,٨	٢,٦	٢,٣	١,٤	١,٥	١,٨	٢,٥	٢,٩	٢,٠	٢,٨	٢,٤	٥,١
٠,٧-	٠,٧-	٠,٦-	٠,٣-	٠,٦	١,٧	٠,١	٠,١-	٠,٧	١,٢	٠,٢	١,٨
٢,١	٢,٧	٢,٢	١,٠	٢,٦	٢,٤	٢,٢	٢,٨	٢,٣	٢,٤	٢,٧	٧,٩
اقتصادات أخرى متقدمة											
٥,١	٥,٩	٦,٠	٦,٨	١٠,٥	٩,٩	١٥,٤	٢٢,٢	٥٥,٣	٤٩,٢	١٧,٦	٤٦,٤
البلدان النامية											
المجموعات الإقليمية											
إفريقيا											
٨,٠	١٢,٦	١٢,٦	١١,٥	١٠,٨	١٤,٢	٢٠,٢	٢٥,٣	٥٤,٧	٣٩,٠	٢٢,١	٢٢,٤
بلدان آسيا النامية											
٢,٣	٢,٨	١,٩	٢,٥	٧,٧	٤,٨	٨,٣	١٣,٢	١٦,٠	١٠,٨	٧,٠	٩,٩
الشرق الأوسط ومالطة وتركيا											
١٤,٥	١٨,٩	١٩,٢	٢٢,٢	٢٧,٦	٢٧,٧	٢٩,٦	٣٩,١	٢٧,٣	٢٩,٤	٢٦,٤	٢٢,٩
نصف الكرة الغربي											
٤,٩	٦,٢	٨,١	٨,٨	٩,٩	١٢,٩	٢١,٢	٣٦,٠	٢٠٠,٣	١٩٤,٦	٢٧,٢	١٧٠,٢
المجموعات التحليلية											
حسب مصدر إيرادات التصدير											
١١,٥	١٣,٠	١٢,٩	١٦,٢	١٧,٢	١٩,٤	٢٥,١	٤٢,٦	٢٦,٢	٢٩,٢	٢٢,٩	١٥,٢
بلدان مصدرة للوقود											
٤,٥	٥,٣	٥,٣	٥,٨	٩,٩	٨,٩	١٣,٥	٢١,٣	٥٧,٧	٥١,٨	١٧,١	٥١,٦
بلدان مصدرة لغير الوقود											
٧,٣	١٢,٠	١٢,٣	١٢,٢	١٤,١	١٥,٩	٢٧,٠	٢٩,٧	١٦,٩	٤٦,٧	٢٢,٠	٧٥,٢
منها: منتجات أولية											
حسب مصدر التمويل الخارجي											
٥,٢	٦,١	٦,١	٦,٩	١٠,٨	١٠,٢	١٥,٨	٢٣,٨	٥٧,٥	٥١,١	١٨,١	٤٨,٤
بلدان المركز المدين الصافي											
٥,٥	٨,٨	١٠,٤	١٠,٧	١٠,٦	١١,٢	٢٢,٦	٢٠,٠	٦٤,٣	٣٧,٥	٢٠,٠	٢٧,٣
منه: تمويل رسمي											
بلدان المركز المدين الصافي حسب											
تجربة خدمة الدين											
بلدان عليها متأخرات و/أو أعبت جدولته ديونها خلال ١٩٩٤-١٩٩٨											
٧,٦	١١,١	١١,٠	١٢,٣	١٨,٤	١١,٩	٢١,١	٤٠,١	٢٢١,٦	٢٠٠,٥	٤١,٧	١٠٩,٧
بلدان التحوّل الاقتصادي											
١٠,٧	١٦,٤	٢٠,٠	٤٢,٩	٢١,٨	٢٧,٣	٤٢,٥	١٢٢,٨	٢٧٤,٢	٦٢٥,٨	٧٧,٨	٤٢,٤
أوروبا الوسطى والشرقية											
٧,٤	٨,٧	١٢,٦	١٠,٩	١٧,١	٤١,٨	٢٢,٣	٢٤,٧	٤٥,٦	٧٩,٩	٢٥,٦	...
كومنولث الدول المستقلة ومنغوليا											
١٢,٩	٢١,٦	٢٥,٠	٧٠,٤	٢٥,٠	١٩,١	٥٥,٩	٢٣٥,٦	٥٠٨,١	١٢٤٦,١	١١٢,٣	...
روسيا											
١٢,٩	٢٢,١	٢٠,٨	٨٥,٧	٢٧,٨	١٤,٧	٤٧,٩	١٩٨,٠	٢٠٧,٥	٨٧٨,٨	٩٥,٠	...
ما عدا روسيا											
١٢,٠	٢٠,٥	٢٤,٦	٤١,٨	١٩,٣	٢٩,٦	٧٥,٥	٢٢٨,٨	١٢٢٤,٥	٢٤٤٠,٩	١٥٤,٢	...
التذكيرة											
معدل التضخم الوسيط											
الاقتصادات المتقدمة											
٢,٢	٢,٥	٢,٧	١,٥	١,٧	١,٨	٢,١	٢,٥	٢,٤	٢,٠	٢,٢	٤,٧
البلدان النامية											
٤,٤	٤,١	٤,٢	٢,٩	٥,٨	٦,٢	٧,٣	١٠,٠	١٠,٦	٩,٧	٦,٦	٩,٤
بلدان التحوّل الاقتصادي											
٥,٥	٦,٩	٩,٥	٨,٠	١٠,٠	١٤,٨	٢٤,١	٤٠,١	١٢٢,١	١٧٢,٣	٧٢,٢	٩٥,٨

الجدول ٩ - الاقتصادات المتقدمة: مخفضات إجمالي الناتج المحلي وأسعار المستهلك

(التغير السنوي /)

الربع الأخير ^١			متوسطات عشر سنوات												مخفضات إجمالي الناتج المحلي
٢٠٠٢	٢٠٠١	٢٠٠٠	٢٠٠٢	٢٠٠١	٢٠٠٠	١٩٩٩	١٩٩٨	١٩٩٧	١٩٩٦	١٩٩٥	١٩٩٤	١٩٩٣	١٩٩٢-١٩٩٣	١٩٩٢-١٩٩٣	
...	١,٦	١,٧	١,٤	-٠,٨	١,٤	١,٧	١,٩	٢,٣	٢,٢	٢,٧	١,٨	٤,٥	الاقتصادات المتقدمة
١,٧	١,٦	١,٣	١,٥	١,٥	١,٣	-٠,٨	١,١	١,٥	١,٧	١,٩	١,٨	٢,٣	١,٥	٣,٧	الاقتصادات المتقدمة الرئيسية
٢,١	٢,٣	٢,٤	٢,١	٢,٣	٢,٣	١,٤	١,٢	١,٩	١,٩	٢,٢	٢,١	٢,٤	٢,٠	٣,٣	الولايات المتحدة
-٠,٤	١,٤	١,٩	١,١	١,٥	١,٧	١,٤	-٠,١	-٠,٣	-٠,٦	-٠,٤	-٠,١	-٠,٥	-٠,٦	١,٨	اليابان
١,٣	١,٨	-٠,٣	١,٢	١,٤	-٠,٤	-٠,٥	١,١	-٠,٧	١,٠	٢,٠	٢,٥	٢,٧	١,٤	٢,٨	ألمانيا
١,٣	١,٦	١,١	١,٤	١,٥	-٠,٨	-٠,٣	-٠,٩	١,٢	١,٤	١,٧	١,٨	٢,٤	١,٣	٤,٤	فرنسا
٢,٠	٢,٨	٢,٢	٢,١	٢,٤	٢,٢	١,٦	٢,٧	٢,٤	٥,٣	٥,٠	٢,٥	٢,٩	٢,١	٨,٣	إيطاليا
٢,٤	١,٨	١,٣	٢,٠	١,٩	١,٨	٢,٣	٢,٠	٢,٩	٢,٣	٢,٥	١,٥	٢,٧	٢,٥	٥,٦	المملكة المتحدة
٢,٠	٢,٨	٢,٤	٢,٠	٢,٩	٢,٧	١,٤	-٠,٤	١,١	١,٧	٢,٣	١,٣	١,٤	١,٧	٣,٦	كندا
...	٢,٠	٢,٢	١,٧	-٠,٨	٢,٣	٢,٥	٣,٠	٢,٩	٢,٨	٤,٤	٢,٧	٧,٩	اقتصادات متقدمة أخرى
...	٢,٦	٢,٥	٢,٥	٢,٩	٢,٣	٢,٢	٢,٥	٤,٩	٢,٩	٤,٥	٢,٤	٨,٢	إسبانيا
...	٢,٧	٤,٨	٣,٧	١,٧	١,٧	٢,٠	١,٢	١,٨	٢,٣	١,٩	٢,٤	١,٤	هولندا
...	-٠,٩	١,٥	١,٢	١,٠	١,٦	١,٣	١,٢	١,٨	١,٩	٣,٧	١,٦	٢,١	بلجيكا
...	١,٨	١,٩	-٠,٨	-٠,٥	-٠,٩	١,٧	١,٤	٢,٥	٢,٤	٢,٦	١,٨	٦,٨	السويد
...	١,٥	١,٧	١,٢	-٠,٩	-٠,٧	١,٢	١,٢	٢,٣	٢,٨	٢,٨	١,٦	٣,٢	النمسا
...	٢,١	٢,١	٣,٧	٣,٠	١,٩	٢,٢	٢,٥	١,٨	١,٧	١,٤	٢,٢	٤,٥	البرتغال
...	١,٧	٢,٣	٢,٤	-٠,٣	٢,٠	٢,١	-٠,٣	٤,١	٢,٠	٢,٣	٢,٠	٥,٣	فنلندا
...	٢,٠	٢,١	٢,٣	٢,٨	٥,١	٦,٨	٧,٣	١١,٢	١١,٢	١١,٥	٦,٨	١٧,٣	اليونان
...	٢,١	٤,٢	٢,٦	٢,٤	٤,٣	٢,١	٢,٨	٧,٤	٦,١	٧,٠	٤,٥	١٦,١	أيرلندا
...	٢,٧	٤,٢	٤,٣	٤,٢	٥,١	٤,١	٢,٢	٢,٠	١,٧	٥,٢	٢,٨	٤,٣	أيرلندا
...	١,٥	١,٥	١,٤	١,٥	١,٥	٢,٣	١,٧	٤,٣	٤,٥	-٠,٨	٢,٢	٣,٤	لوكسمبورغ
...	١,٦	١,٤	١,٣	-٠,٦	-٠,٢	-٠,٢	-٠,٤	١,١	١,٦	٢,٧	١,١	٣,٣	سويسرا
...	١,٤	٢,٠	١٦,٣	٦,٣	-٠,٧	٢,٠	٤,٣	٢,١	-٠,٢	٢,١	٣,٨	٤,١	الترويج
...	٤,٦	١,٢	١,٥	٦,٣	٨,٠	٨,٥	١١,٥	٩,٤	١٣,٤	١١,٣	٧,٥	٦٨,٢	إسرائيل
...	٥,٦	٦,٤	٢,٦	٢,٨	٥,٣	٢,٥	١,٩	٢,٨	١,٩	٢,٣	٢,٧	٢٣,٨	أيسلندا
...	٢,٥	٢,٢	٤,١	٢,١	٢,٣	٢,٥	١,٩	٢,٦	٥,١	٤,٩	٢,١	٥,١	قبرص
...	١,٩	١,٦	١,٦	-٠,٠	٥,١	٢,١	٢,١	٧,١	٧,٧	٧,١	٢,٣	٦,٩	كوريا
...	١,٤	٢,١	٢,٣	١,٠	-٠,١	١,٦	٢,٢	١,٥	-٠,٨	١,٦	١,٥	٥,٨	أستراليا
...	١,٣	-٠,٣	١,٦	١,٤	٢,٦	١,٧	٢,١	٢,٠	٢,٠	٢,٦	١,٢	٢,٢	مقاطعة تايوان الصينية
...	١,٨	-٠,١	٦,٦	٥,٤	-٠,٤	٥,٨	٥,٩	٢,٦	٦,٩	٨,٥	١,٩	٨,٠	منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة
...	١,٧	١,٥	١,٨	٢,٣	٢,٠	-٠,٨	-٠,٧	٢,٦	٢,٩	٢,٣	١,١	٢,٢	سنغافورة
...	٢,٦	٢,٢	١,٩	-٠,٦	-٠,٨	-٠,٨	٢,٠	٢,١	١,٤	٢,٣	١,٧	٧,٣	نيوزيلندا
...	٢,٠	٢,٢	١,٥	١,٤	٢,٠	١,٩	٢,٦	٢,١	٢,٧	٢,٥	٢,٣	٥,٥	التذكرة
...	١,٨	٢,٢	١,٤	١,٢	١,٨	١,٧	٢,٥	٢,٢	٢,٩	٢,٨	٢,٢	٥,٥	الاتحاد الأوروبي
...	١,٧	-٠,٨	١,٩	٢,٣	٢,١	٢,٩	٢,٧	٤,٧	٥,٥	٦,٠	٢,٤	٥,٤	منطقة اليورو
...	١,٧	-٠,٨	١,٩	٢,٣	٢,١	٢,٩	٢,٧	٤,٧	٥,٥	٦,٠	٢,٤	٥,٤	الاقتصادات الآسيوية الصناعية الجديدة
...	١,٧	٢,٤	٢,٣	١,٤	١,٥	٢,١	٢,٤	٢,٦	٢,٦	٢,٩	٢,٢	٤,٦	الاقتصادات المتقدمة
١,٧	١,٩	٢,٤	١,٦	٢,٣	٢,٣	١,٤	١,٣	٢,٠	٢,٢	٢,٣	٢,٢	٢,٨	٢,٠	٣,٩	الاقتصادات المتقدمة الرئيسية
٢,٣	٢,٩	٢,٤	٢,٢	٢,٢	٢,٤	٢,٢	١,٥	٢,٣	٢,٩	٢,٨	٢,٦	٢,٠	٢,٦	٤,٠	الولايات المتحدة
-٠,٢	١,٣	-٠,٦	-٠,٧	-٠,٧	-٠,٦	-٠,٣	-٠,٦	١,٧	-٠,١	-٠,٣	-٠,٧	١,٢	-٠,٢	١,٨	اليابان
١,٣	٢,١	٢,٤	١,٢	٢,٥	٢,١	-٠,٧	-٠,٦	١,٥	١,٢	١,٧	٢,٧	٤,٥	١,٩	٢,٣	ألمانيا
١,٠	١,٦	٢,٠	١,١	١,٨	١,٨	-٠,٦	-٠,٧	١,٣	٢,١	١,٨	١,٧	٢,١	١,٥	٤,٤	فرنسا
١,٧	٢,٢	٢,٨	١,٦	٢,٦	٢,٦	١,٧	٢,٠	١,٩	٤,٠	٥,٢	٤,١	٤,٦	٣,٠	٧,٤	إيطاليا
٢,٥	٢,٤	٢,١	٢,٤	٢,٢	٢,١	٢,٣	٢,٧	٢,٨	٣,٠	٢,٨	٢,٤	٢,٠	٢,٦	٥,٣	المملكة المتحدة
٢,٠	٢,٩	٢,١	٢,٣	٢,١	٢,٧	١,٧	١,٠	١,٦	١,٦	١,٩	-٠,٢	١,٨	١,٨	٤,٤	كندا
...	٢,٢	٢,٠	٢,٤	١,٣	٢,٤	٢,٢	٣,٢	٣,٨	٤,١	٤,٢	٢,٩	٧,٧	اقتصادات متقدمة أخرى
...	١,٨	٢,٦	٢,٣	١,٤	١,٥	١,٨	٢,٥	٢,٩	٣,٠	٣,٨	٢,٤	٥,١	التذكرة
...	١,٧	٢,٧	٢,٤	١,٢	١,٣	١,٧	٢,٥	٣,٠	٢,٢	٤,٠	٢,٤	٥,٠	الاتحاد الأوروبي
...	٢,١	٢,١	١,٢	—	٤,٤	٢,٤	٤,٣	٤,٦	٥,٧	٤,٦	٣,٢	٤,٣	منطقة اليورو
...	٢,١	٢,١	١,٢	—	٤,٤	٢,٤	٤,٣	٤,٦	٥,٧	٤,٦	٣,٢	٤,٣	الاقتصادات الآسيوية الصناعية الجديدة

^١ من الربع الأخير للسنة السابقة.^٢ تستند إلى المؤشر المعدل لأسعار المستهلك في ألمانيا الموحدة الذي تم استحداثه في سبتمبر ١٩٩٥.^٣ مؤشر أسعار التجزئة بدون الفوائد البطارية.

الجدول ١٠ - الاقتصادات المتقدمة: الأجر في الساعة، والإنتاجية، وتكلفة وحدة العمل في الصناعة التحويلية
(التغير السنوي %)

		متوسطات عشر سنوات										
٢٠٠٢	٢٠٠١	٢٠٠٠	١٩٩٩	١٩٩٨	١٩٩٧	١٩٩٦	١٩٩٥	١٩٩٤	١٩٩٣	٢٠٠٢-١٩٩٣	١٩٩٣-١٩٨٣	
المكاسب في الساعة												
الاقتصادات المتقدمة												
٢,٩	٤,٥	٤,٤	٣,٣	٣,٣	٢,٨	٣,٠	٢,٢	٢,٤	٤,٢	٣,٥	٦,٦	الاقتصادات المتقدمة الرئيسية
٢,٦	٤,٨	٤,٣	٣,٠	٣,٤	٢,٤	٢,٤	٢,٧	٢,٨	٣,٨	٣,٢	٥,٢	الولايات المتحدة
٣,٦	٦,٩	٦,٥	٤,٠	٥,٤	٦,٩	٦,٣	٢,٦	٢,٨	٢,٨	٣,٧	٤,٦	اليابان
٦,٨-	٦,٢	٦,٦-	٦,٧-	٦,٩	٣,٦	٦,٧	٢,٤	٢,٣	٢,٧	٦,٢	٣,٩	ألمانيا
٣,٠-	٢,٨	٢,٧	٢,٨	٢,٦	٦,٥	٤,٧	٤,٦	٢,٤	٦,٩	٣,٣	٥,٢	فرنسا
٢,٢	٢,٨	٢,٤	٥,٠	٢,٦	٦,٧	٣,٠	٦,٤	٢,٢	٦,٦	٣,٢	٧,٢	إيطاليا
٢,٧	٣,٠	٢,٧	٢,٩	٦,٤-	٤,٢	٥,٨	٤,٧	٣,٦	٥,٤	٣,٣	٩,٩	المملكة المتحدة
٤,٦	٤,٨	٤,٦	٤,٦	٤,٥	٤,٢	٤,٣	٤,٤	٥,٠	٤,٧	٤,٥	٨,٤	كندا
٢,٦	٤,٥	٣,٥	٦,٣	٢,٦	٢,٢	٦,٠	٢,٢	٦,٦	٢,٠	٢,٤	٥,٠	اقتصادات متقدمة أخرى
للمذكورة												
٣,٤	٣,٦	٣,٤	٣,٥	٢,٤	٣,٦	٤,٤	٢,٩	٣,٥	٥,٩	٣,٧	٧,٥	الاتحاد الأوروبي
٣,٢	٣,٣	٣,٢	٣,٤	٦,٩	٢,٨	٤,٤	٢,٨	٣,٦	٦,٢	٣,٥	٧,٤	منطقة اليورو
٤,٠	٠,٧	٧,٠	٩,٣	٠,٩	٥,٦	٦,٠	٧,٩	١١,٤	٩,٢	٦,٥	١٣,٤	الاقتصادات الآسيوية الصناعية الجديدة
الإنتاجية												
الاقتصادات المتقدمة												
٦,٧	٦,٥	٥,٩	٤,٦	٢,٥	٤,٤	٣,٦	٢,٩	٤,٨	٢,٦	٣,٤	٢,٣	الاقتصادات المتقدمة الرئيسية
٦,٤	٦,٥	٦,٦	٣,٨	٢,٧	٤,٣	٣,٦	٢,٨	٤,٤	٦,٧	٣,٣	٣,٣	الولايات المتحدة
٢,٠	٦,٦	٦,٧	٤,٦	٥,٤	٤,٢	٣,٥	٢,٩	٣,٠	٦,٩	٣,٧	٣,٠	اليابان
٢,٦-	٦,٤-	٦,٨	٣,٦	٤,٢-	٤,٨	٣,٨	٤,٧	٣,٣	٦,٠-	٦,٨	٢,٩	ألمانيا
٢,٢	٣,٥	٦,٦	٣,٦	٤,٨	٧,٣	٦,٠	٤,٥	٩,٠	٣,٠	٥,٦	٣,٩	فرنسا
٦,٨	٦,٥	٥,٤	٢,٩	٥,٥	٥,٦	٦,٠	٦,٠	٦,٨	٠,٧	٣,٧	٣,٤	إيطاليا
٦,٧	٢,٢	٤,٥	٢,٠	٦,٥-	٢,٢	٣,٧	٢,٦	٦,٠	٠,٦	٢,٥	٢,٣	المملكة المتحدة
٦,٧	٢,٦	٥,٤	٣,٨	٠,٦	٠,٩	٦,٠-	٠,٤-	٤,٥	٤,٩	٢,٣	٤,٨	كندا
٢,٦	٢,٤	٦,٢	٦,٦	—	٢,٨	٦,٦-	٦,٥	٤,٥	٤,٩	٢,٢	٢,٦	اقتصادات متقدمة أخرى
٢,٥	٦,٧	٤,٨	٥,٥	٦,٦	٤,٥	٢,٨	٤,٠	٦,٧	٤,٠	٣,٨	٢,٣	للمذكورة
للمذكورة												
٢,٢	٢,٤	٥,٠	٢,٨	٢,٧	٤,٣	٢,٥	٢,٦	٧,٢	٣,٠	٢,٦	٢,٦	الاتحاد الأوروبي
٢,٣	٢,٤	٤,٩	٢,٧	٢,٦	٤,٩	٣,٤	٤,٤	٧,٦	٢,٤	٣,٨	٣,٤	منطقة اليورو
٢,٩	٠,٨	٦,٠	١٤,٨	٦,٦-	٧,٦	٦,٣	٧,٩	٧,٦	٤,٧	٦,٦	٧,٩	الاقتصادات الآسيوية الصناعية الجديدة
تكلفة وحدة العمل												
الاقتصادات المتقدمة												
٦,٢	٢,٩	٦,٤-	٠,٧-	٠,٩	٦,٥-	—	٠,٧-	٦,٤-	٢,٠	٠,٦	٢,٨	الاقتصادات المتقدمة الرئيسية
٦,٢	٢,٣	٦,٧-	٠,٧-	٠,٨	٦,٨-	٠,٧-	٦,٦-	٦,٥-	٢,٦	—	٦,٩	الولايات المتحدة
٦,٦	٥,٣	٠,٢-	٠,٥-	—	٢,٢-	٢,٦-	٦,٧-	٠,٢-	٠,٨	٠,٦	٦,٠	اليابان
٠,٣	٢,٧	٦,٤-	٤,٦-	٥,٣	٦,٦-	٢,٠-	٢,٢-	٦,٠-	٣,٧	٠,٦-	٦,٠	ألمانيا
٠,٢-	٠,٧-	٣,٦-	٠,٢-	٢,٦-	٥,٥-	٦,٢-	٠,٤-	٦,٦-	٣,٨	٦,٧-	٦,٢	فرنسا
٦,٤	٦,٢	٦,٩-	٢,٦	٢,٨-	٢,٧-	٦,٩	٤,٣-	٤,٤-	٥,٩	٠,٥-	٢,٦	إيطاليا
١,٠	٠,٧	٦,٧-	٠,٢	٢,٢	٦,٩	٢,٠	٦,٠	٢,٧-	٤,٨	٠,٨	٦,٤	المملكة المتحدة
٢,٤	٢,٦	٠,٨-	٠,٣	٢,٩	٢,٢	٥,٢	٤,٨	٠,٥	٠,٢-	٢,٢	٢,٤	كندا
٠,٥	٦,٦	٢,٢	٠,٢-	٢,٢	٠,٦-	٢,٦	٠,٧	٢,٨-	٢,٨-	٠,٢	٢,٣	اقتصادات متقدمة أخرى
٦,٢	٦,٥	٠,٣-	٠,٤-	٦,٥	٠,٣-	٢,٦	٠,٩	٠,٨-	٦,٧	٠,٨	٦,٨	للمذكورة
للمذكورة												
٦,٢	٦,٦	٦,٤-	٠,٧	٠,٢-	٦,٦-	٦,٩	٠,٤	٢,٥-	٢,٩	٠,٢	٢,٩	الاتحاد الأوروبي
٠,٩	٠,٩	٦,٦-	٠,٧	٦,٦-	٦,٩-	٦,٠	٠,٥-	٤,٦-	٣,٨	٠,٢-	٢,٩	منطقة اليورو
٠,٢	—	٢,٢-	٤,٦-	٢,٧	٦,٥-	٢,٦	٦,٠-	٢,٦	٢,٥	٠,٢	٤,٣	الاقتصادات الآسيوية الصناعية الجديدة

الجدول ١١ - البلدان النامية: أسعار المستهلك

(التغير السنوي /)

٢٠٠٢	٢٠٠١	٢٠٠٠	١٩٩٩	١٩٩٨	١٩٩٧	١٩٩٦	١٩٩٥	١٩٩٤	١٩٩٣	متوسطات عشر سنوات		
										١٩٩٢-١٩٩٣	١٩٩٢-١٩٩٣	
٥٠,٦	٥٠,٩	٦٠,٠	٦٠,٨	٦٠,٥	٩٠,٩	٦٥,٤	٢٢,٢	٥٥,٣	٤٩,٢	١٧,٦	٤٦,٤	البلدان النامية
												المجموعات الإقليمية
٨٦,٠	١٢,٦	١٣,٦	١١,٥	١٠,٨	١١,٢	٣٠,٢	٣٥,٣	٥٤,٧	٣٩,٠	٢٢,١	٢٢,٤	إفريقيا
٩٠,٠	١٥,٦	١٧,٥	١١,٥	١٢,٩	١٧,٤	٣٦,٥	٤٠,٩	٦٨,٥	٤٧,٩	٢٦,٨	٢٦,٣	بلدان إفريقيا جنوب الصحراء
٩٠,٩	٢٠,٠	٢٧,٠	٢١,٧	١٦,٩	٢٤,٧	٥٨,٧	٥٧,٤	١٢١,٦	١٣,٧	٣٩,٨	٣٤,٦	ما عدا نيجيريا وجنوب إفريقيا
٣,٣	٢,٨	١,٩	٢,٥	٧,٧	٤,٨	٨,٣	١٣,٢	١٦,٠	١٠,٨	٧,٠	٩,٩	بلدان آسيا النامية
٦,٥	٦,٠	٠,٤	١,٤	٠,٨	٢,٨	٨,٣	١٧,١	٢٤,١	١٤,٧	٦,٤	٧,٦	الصين
٥,٤	٣,٦	٤,٠	٤,٧	١٣,٢	٧,٢	٩,٠	١٠,٢	١٠,٢	٦,٤	٧,٤	٩,٣	الهند
٥,٤	٦,٢	٣,٢	٩,١	٢٢,١	٦,٨	٧,٧	٩,١	٨,١	٨,٣	٨,٥	١٣,٠	بلدان آسيا النامية الأخرى
١٤,٤	١٨,٩	١٩,٢	٢٣,٢	٢٧,٦	٢٧,٧	٢٩,٦	٣٩,١	٣٧,٢	٣٩,٤	٢٦,٤	٢٢,٩	الشرق الأوسط ومالطة وتركيا
٤,٩	٦,٢	٨,١	٨,٨	٩,٩	١٢,٩	٢١,٢	٣٦,٠	٢٠٠,٣	١٩٤,٦	٣٧,٢	١٧٠,٢	نصف الكرة الغربي
												المجموعات التحليلية
												حسب مصدر إيرادات التصدير
١١,٥	١٣,٠	١٢,٩	١٦,٢	١٧,٢	١٩,٤	٣٥,١	٤٢,٦	٣٦,٢	٢٩,٢	٢٢,٩	١٥,٣	وقود
٤,٥	٥,٣	٥,٢	٥,٨	٩,٩	٨,٩	١٣,٥	٢١,٣	٥٧,٧	٥١,٨	١٧,١	٥١,٦	غير الوقود
٧,٢	١٢,٠	١٣,٣	١٢,٢	١٤,١	١٥,٩	٢٧,٠	٢٩,٧	٦٢,٩	٤٦,٧	٢٣,٠	٧٥,٢	منها: منتجات أولية
												حسب مصدر التمويل الخارجي
٥,٢	٦,١	٦,١	٦,٩	١٠,٨	١٠,٢	١٤,٨	٢٢,٨	٥٧,٥	٥١,١	١٨,١	٤٨,٤	بلدان المركز المدين الصافي
٥,٥	٨,٨	١٠,٤	١٠,٧	١٠,٦	١١,٢	٢٢,٦	٣٠,٠	٦٤,٢	٣٧,٥	٢٠,٠	٣٧,٣	منه: تمويل رسمي
												بلدان المركز المدين الصافي حسب
												تجربة خدمة الدين
٧,٦	١١,١	١١,٠	١٣,٣	١٨,٤	١١,٩	٢١,١	٤٠,١	٢٢١,٦	٢٠٠,٥	٤١,٧	١٠٩,٧	بلدان طلبها منقذات و/أو أعيدت
												جدولة ديونها خلال ١٩٩٤-١٩٩٨
												مجموعات أخرى
٧,٧	١٤,٥	١٨,٩	١٦,٩	١٧,٥	٢١,١	٤٦,٥	٤٩,٦	٩٢,٠	٦٠,٣	٢٢,٣	٥١,٤	بلدان فقيرة شديدة المديونية
٨,٠	٨,٢	٧,٨	١٠,١	١٠,٥	١١,٢	١٦,٧	٢٤,٢	٢١,٨	١٩,٥	١٣,٧	١٥,٥	الشرق الأوسط وشمال إفريقيا
												للتكرار
												تقديرات متوسطة
٤,٤	٤,١	٤,٢	٣,٩	٥,٨	٦,٢	٧,٣	١٠,٠	١٠,٦	٩,٧	٦,٦	٩,٤	البلدان النامية
												المجموعات الإقليمية
٤,٥	٤,٧	٥,٢	٤,٢	٥,٨	٧,٨	٧,٧	١١,٨	٢٤,٧	٩,٨	٨,٦	٩,٥	إفريقيا
٥,١	٤,٢	٣,٦	٤,٤	٨,٤	٦,٤	٧,٦	٧,٩	٨,٤	٧,٦	٦,٤	٨,١	بلدان آسيا النامية
٢,٨	٢,٥	١,٥	٢,٢	٣,٠	٣,١	٦,٨	٦,٤	٤,٩	٦,٤	٣,٩	٦,٦	الشرق الأوسط ومالطة وتركيا
٢,٩	٥,١	٤,٧	٣,٥	٥,١	٧,٠	٧,٤	١٠,٢	٨,٢	١٠,٧	٦,٦	١٤,٥	نصف الكرة الغربي

الجدول ١٢ - البلدان النامية - حسب البلد: أسعار المستهلك^١

(التغير السنوي /)

	متوسط								
	١٩٩٩	١٩٩٨	١٩٩٧	١٩٩٦	١٩٩٥	١٩٩٤	١٩٩٣	١٩٩٢-١٩٩٣	
إفريقيا	١٢,٦	١١,٥	١٠,٨	١١,٢	٢٠,٢	٢٥,٢	٢٤,٧	٢٩,٠	٢٢,٤
الجزائر	٠,٢	٢,٦	٥,٠	٥,٧	١٨,٧	٢٩,٨	٢٩,٠	٢٠,٥	١٢,٢
أنغولا	٢٢٥,٠	٢٤٨,٢	١٠٧,٤	٢٢٦,٥	٤١٤٦,٠	٢٦٧٢,٢	٩٤٩,٨	١٢٧٩,٥	٢٢,٩
بنين	٤,٢	٠,٢	٥,٨	٢,٨	٤,٩	١٤,٥	٢٨,٥	٠,٤	١,٦
بوتسوانا	٨,٥	٧,٢	٦,٥	٨,٨	١٠,١	١٠,٥	١٠,٥	١٤,٢	١٢,٤
بوركتينا فاسو	٠,٢	١,١	٥,٠	٢,٢	٦,١	٧,٨	٢٤,٧	٠,٦	٠,٤
بوروندي	٢١,٩	٢,٦	١٢,٥	٢١,١	٢٦,٤	١٩,٤	١٤,٧	٩,٧	٧,١
الكاميرون	٠,٨	٢,٩	—	٥,١	٦,٦	٢٥,٨	١٢,٧	٢,٧	٤,٨
الرأس الأخضر	٢,٥	٤,٤	٤,٤	٨,٦	٦,٠	٨,٤	٢,٢	٥,٨	١٠,٠
جمهورية إفريقيا الوسطى	٢,١	١,٥	١,٩	١,٦	٢,٧	١٩,٢	٢٤,٥	٢,٩	١,٤
تشاد	٢,٦	٨,٠	٤,٤	٥,٩	١١,٨	٩,١	٤١,٢	٢١,٤	٢,٤
جزر القمر	٤,٥	٢,٥	٢,٥	٢,٠	٢,٠	٧,١	٢٥,٢	٢,٠	١,١
جمهورية الكونغو الديمقراطية	٥٢٢,٧	٢٦٩,٦	١٠٦,٩	١٩٨,٥	١١٦,٨	٥٤١,٨	٢٢٧٠,٥	١٨٩٢,١	٢٠,٥
جمهورية الكونغو	٢,٠	٢,١	١,٨	١٢,٢	١٠,٢	٨,٦	٤٢,٩	٥,٠	١,٢
كوت ديفوار	٢,٥	٠,٧	٤,٥	٤,٢	٢,٧	١٤,٢	٢٦,٠	٢,١	٢,٨
جيبوتي	٢,٤	٢,٠	٢,٢	٢,٥	٢,٥	٤,٩	٦,٥	٤,٤	٥,٢
غينيا الاستوائية	٦,٠	٦,٥	٢,٠	٢,٠	٦,٠	١١,٤	٢٨,٩	١,٦	١٢,٠
إريتريا	٩,٤	٨,٢	١٦,٦	١,٢	٩,٢	١٠,٧	١١,٦	٤,٦	٠,٠
إثيوبيا	٤,٢	٢,٩	٢,٦	٦,٤	٠,٩	١٢,٤	١,٢	١٠,٠	٧,٢
غابون	١,٠	٠,٧	٢,٢	٤,١	٤,٥	١٠,٠	٢٦,١	٠,٦	٢,٢
غامبيا	٢,٥	٢,٥	١,١	٢,١	٤,٨	٤,٠	٤,٠	٥,٩	١٧,٧
غانا	٢٥,٠	١٢,٤	١٩,٢	٢٧,٩	٤٦,٦	٥٩,٥	٢٤,٩	٢٤,٩	٢٢,٢
غينيا	٦,٨	٤,٦	٥,١	١,٩	٢,٠	٥,٦	٤,٢	٧,٢	٢٨,٢
غينيا-بيساو	٩,١	٢,١	٨,٠	٤٩,١	٥٠,٧	٤٥,٤	١٥,٢	٤٨,٢	٦١,٩
كينيا	٧,١	٦,١	٩,٢	٩,٢	٩,٠	٤,٠	٢٧,٩	٤٥,٩	١٢,٠
ليسوتو	٦,١	٨,٧	٧,٨	٨,٥	٩,١	٩,٩	٧,٢	١٢,٨	١٤,٢
ليبيريا	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠
مدغشقر	١١,٩	٩,٩	٦,٢	٤,٥	١٩,٨	٤٩,٠	٢٩,٠	٩,٢	١٤,٠
ملاوي	٢٩,٦	٤٤,٨	٢٩,٨	٩,١	٢٧,٧	٨٢,١	٢٤,٧	٢٢,٨	١٧,١
مالي	٠,٧	١,٢	٤,١	٠,٧	٦,٥	١٢,٤	٢٤,٨	٠,٦	٠,٨
موريتانيا	٢,٢	٤,١	٨,٠	٤,٥	٤,٧	٦,٥	٤,١	٩,٢	٨,٢
موريشوس	٥,٢	٧,٩	٥,٤	٧,٩	٥,٩	٦,٠	٩,٤	٨,٩	٦,٩
المغرب	١,٩	٠,٧	٢,٧	١,٠	٢,٠	٦,١	٥,١	٥,٢	٦,٤
جمهورية موزامبيق	١٢,٧	٢,٩	٠,٦	٦,٤	٤٤,٦	٥٤,٤	٦٢,١	٤٢,٢	٤٨,١
ناميبيا	٤,٥	٨,٦	٦,٢	٨,٨	٨,٠	١٠,٠	١٠,٨	٨,٥	١٢,٨
النيجر	٢,٩	٢,٩	٤,٥	٢,٩	٥,٢	١١,٢	٢٤,٨	٠,٦	٠,٨
نيجيريا	٦,٩	٦,٦	١٠,٠	٨,٥	٢٩,٢	٢٢,٨	٥٧,٠	٥٧,٢	٢٢,٢
رواندا	٢,٩	٢,٤	٦,٨	١١,٧	٨,٩	٢٢,٠	٦٤,٠	١٢,٥	٥,٢
سان تومي وبرنسيبي	١١,٠	١٦,٢	٤٢,١	٦٩,٠	٤٢,٠	٢٦,٨	٥١,٢	٢٥,٥	٢٤,٦
السنغال	٠,٧	٠,٨	١,١	١,٧	٢,٨	٨,١	٢٢,٠	٠,٦	٢,٤
سيشيل	٦,٧	٦,٢	٢,٧	٠,٦	١,١	٠,٢	١,٨	١,٢	٢,٦
سيراليون	٠,٩	٢٤,١	٢٥,٥	١٤,٩	٢٢,١	٢٦,٠	٢٤,٢	٢٢,٢	٨١,٢
الصومال	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠
جنوب إفريقيا	٥,٤	٥,٢	٦,٩	٨,٦	٧,٢	٨,٧	٨,٨	٩,٩	١٤,٦
السودان	٨,٠	١٦,٠	١٧,١	٤٦,٧	١٢٢,٨	٦٨,٤	١١٥,٥	١٠١,٢	٦٠,٢
سوازيلند	٩,٩	٥,٩	٧,٥	٧,٩	٦,٤	١٢,٢	١٢,٨	١٢,٠	١٢,٠
تنزانيا	٦,٢	٦,٢	١٢,٦	١٦,١	٢١,٠	٢٦,٥	٢٧,١	٢٢,٦	٢٩,٩
توغو	٢,٥	٢,٠	١,٤	٥,٥	٢,٥	٦,٤	٤٨,٥	٢,٤	١,٧
تونس	٢,٠	٢,٧	٢,١	٢,٧	٢,٨	٦,٢	٤,٥	٤,٠	٧,٤
لونغوا	٦,٢	٠,٢	٥,٨	٧,٨	٧,٥	٦,١	٦,٥	٢٠,٠	٩٢,٢
زامبيا	٢٦,١	٢٦,٨	٢٤,٥	٢٤,٤	٤٢,١	٢٤,٩	٥٤,٦	١٨٢,٢	٦٧,٥
زيمبابوي	٥٤,٧	٥٨,٢	٢٨,٢	١٨,٨	٢١,٤	٢٢,٦	٢٢,٢	٢٧,٦	١٧,٨

©International Monetary Fund. Not for Redistribution

الجدول ١٢ (تمة)

	متوسط								
٢٠٠٠	١٩٩٩	١٩٩٨	١٩٩٧	١٩٩٦	١٩٩٥	١٩٩٤	١٩٩٣	١٩٩٢-١٩٨٣	
٨,١	٨,٨	٩,٩	١٢,٩	٢١,٢	٣٦,٠	٢٠٠,٣	١٩٤,٦	١٧٠,٢	نصف الكرة الغربي
٢,٠	١,٦	٢,٢	٠,٢	٢,٠	٢,٧	٦,٥	٢,١	٢,٦	أنغوا وبربودا
٠,٩	١,٢	٠,٩	٠,٥	٠,٢	٢,٤	٤,٢	١٠,٧	٢٤٦,٣	الأرجنتين
١,٦	١,٣	١,٢	٠,٥	١,٤	٢,١	١,٢	٢,٧	٥,١	جزر البهاما
٢,٦	١,٦	١,٢	٧,٧	٢,٤	١,٩	٠,١	١,٢	٤,٥	بربادوس
٠,٧	١,١	٠,٩	١,١	٦,٣	٢,٩	٢,٥	١,٤	٢,٩	بنما
٤,٦	٢,٢	٧,٧	٤,٧	١٢,٤	١٠,٢	٧,٩	٨,٥	١٩٨,٧	بوليفيا
٧,٠	٤,٩	٣,٢	٦,٩	١٥,٨	٦٦,٠	٢٠٧٥,٨	١٩٣٧,٤	٤٧٥,٨	البرازيل
٢,٨	٢,٢	٥,١	٦,١	٧,٤	٨,٢	١١,٤	١٢,٧	٢١,١	شيلي
٩,٢	١٠,٩	١٨,٧	١٨,٥	٢٠,٨	٢٠,٩	٢٢,٨	٢٢,٤	٤٤,٢	كولومبيا
١١,٥	١٠,١	١١,٧	١٢,٢	١٧,٦	٢٣,٢	١٣,٥	٩,٨	١٩,٣	كوستاريكا
١,٩	١,٦	٠,٩	٢,٤	١,٧	١,٣	—	١,٦	٤,٠	دومينيكا
٧,٧	٦,٥	٤,٨	٨,٢	٥,٤	١٢,٥	٨,٢	٥,٢	٢٧,١	الجمهورية الدومينيكية
٩٦,٢	٥٢,٢	٣٦,١	٢٠,٦	٢٤,٤	٢٢,٩	٢٧,٢	٤٥,٠	٤٣,٧	إكوادور
٢,٥	٠,٦	٢,٥	٤,٥	٩,٨	١٠,١	١٠,٦	١٨,٥	١٩,٠	السلفادور
٢,٢	٠,٥	١,٤	١,٢	٢,٨	٢,٢	٢,٦	٢,٨	٢,٢	غرينادا
٦,٠	٥,٢	٦,٦	٩,٢	١١,٠	٨,٤	١٢,٥	١٣,٤	١٥,٥	غواتيمالا
٦,٦	٧,٥	٤,٦	٣,٦	٧,١	١٢,٢	١٢,٤	١٢,٠	٢٨,٤	هايتي
١١,٥	٨,١	١٢,٧	١٦,٢	٢١,٩	٣٠,٢	٢٧,٤	١٨,٨	١٠,١	هايتي
١٠,٥	١١,٦	١٣,٧	٢٠,٢	٢٣,٨	٢٩,٥	١٨,٢	١٠,٧	١٠,٢	هندوراس
٧,٧	٦,٣	٨,١	٩,١	٢١,٥	٢١,٧	٢٣,٢	٢٤,٣	٢٧,٦	جامايكا
٩,٥	١١,٦	١٥,٩	٢٠,٦	٢٤,٤	٣٥,٠	٧,٠	٩,٨	٥٩,٣	المكسيك
٤,٧	٠,٨	١,٢	٣,١	٢,٤	٢,٨	١,٩	١,٩	٢,٥	جزر الأنتيل الهولندية
٩,٧	١١,٢	١٣,٠	٩,٢	١١,٦	١١,٢	٧,٧	٢٠,٤	٩١٠,٢	نيكاراغوا
١,٤	١,٣	٠,٦	١,٣	١,٣	٠,٩	١,٣	٠,٥	١,٠	بنما
٩,٠	٦,٨	١١,٦	٧,٠	٩,٨	١٣,٤	٢٠,٦	١٨,٣	٢٣,٧	باراغواي
٢,٨	٢,٥	٧,٢	٨,٥	١١,٥	١١,١	٢٢,٧	٤٨,٦	٣٨٣,٧	بيرو
—	٢,٥	٢,٧	٨,٧	٢,٠	٣,٠	١,٤	١,٨	٢,٥	سانت كيتس ونيفيس
٤,٠	٢,٥	٢,٨	٠,٦	٠,٩	٥,٩	٢,٧	٠,٨	٣,١	سانت لوسيا
٠,٨	١,٠	٢,١	٠,٤	٤,٤	١,٧	١,٠	٤,٢	٢,٤	سانت فنسنت وجزر غرينادين
٥٩,١	٩٨,٨	١٩,٠	٧,٢	٠,٨	٢٣٥,٥	٣٦٨,٥	١٤٣,٤	١٧,٩	سورينام
٢,٥	٢,٤	٥,٦	٣,٦	٢,٢	٥,٢	٣,٧	١٢,١	٩,٦	ترينيداد وتوباغو
٤,٨	٥,٧	١٠,٩	٢٠,٠	٢٨,٦	٤٢,٦	٤٥,٠	٥٤,٣	٧٣,٢	أوروغواي
١٦,٢	٢٣,٦	٣٥,٨	٥٠,٠	٩٩,٩	٥٩,٩	٦٠,٨	٣٨,١	٢٧,٤	فنزويلا

^١ بالنسبة لعدد كبير من البلدان تمثل الأرقام الخاصة بالسنوات الأخيرة تقديرات خبراء الصندوق. وتستند بيانات بعض البلدان إلى السنوات المالية.

الجدول ١٣ - بلدان التحول الاقتصادي: أسعار المستهلك^١
(التغير السنوي %)

	متوسط ١٩٩٢-١٩٩٣	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠
أوروبا الوسطى والشرقية	...	٧٩,٩	٤٥,٦	٢٤,٧	٢٢,٣	٤١,٨	١٧,١	١٠,٩	١٢,٦
ألمانيا	١٦,٠	٨٥,٠	٢٢,٦	٧,٨	١٢,٧	٣٢,١	٢٠,٩	٠,٤	٠,٠
البوسنة والهرسك	٠,٢	١٣,٧-	٩,٥	٠,٦	٢,٤	٥,٠
بلغاريا	٢٨,٤	٧٢,٨	٩٦,٠	٦٢,١	١٢٣,٠	١٠٦١,٢	١٨,٨	٢,٦	١٠,٤
كرواتيا	...	١٥١٦,٦	٩٧,٥	٢,٠	٣,٥	٢,٦	٥,٧	٤,٦	٦,٢
الجمهورية التشيكية	...	٢٠,٨	١٠,٠	٩,١	٨,٨	٨,٥	١٠,٧	٢,١	٤,٠
إستونيا	...	٨٩,٨	٤٩,٢	٢٩,٠	٢٢,١	١١,٢	٨,١	٢,٢	٤,٠
هنغاريا	١٥,١	٢٢,٤	١٨,٨	٢٨,٣	٢٢,٥	١٨,٢	١٤,٢	١٠,٠	٩,٨
لاتفيا	...	١٠٩,٢	٣٥,٩	٢٥,٠	١٧,٦	٨,٤	٤,٧	٢,٤	٢,٦
ليتوانيا	...	٤١٠,٤	٧٢,١	٣٩,٥	٢٤,٧	٨,٨	٥,١	٠,٨	١,٠
جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة	...	٢٢٨,٧	١٢٧,٥	١٥,٧	٢,٣	٢,٦	٠,١-	٠,٧-	٥,٨
بولندا	٧١,٨	٣٥,٣	٣٢,٢	٢٧,٩	١٩,٩	١٤,٩	١١,٨	٧,٢	١٠,١
رومانيا	...	٢٥٦,١	١٣٦,٧	٢٢,٣	٢٨,٨	١٥٤,٨	٥٩,١	٤٥,٨	٤٥,٧
الجمهورية السلوفاكية	...	٢٢,٠	١٣,٤	٩,٩	٥,٨	٦,١	٦,٧	١٠,٧	١٢,٠
سلوفينيا	...	٣١,٩	٢١,٥	١٣,٥	٩,٩	٨,٤	٧,٩	٦,٢	٨,٩
كومنولث الدول المستقلة ومنغوليا	...	١٢٤٦,١	٥٠٨,١	٢٢٥,٦	٥٥,٩	١٩,١	٢٥,٠	٧٠,٤	٢٥,٠
روسيا	...	٨٧٨,٨	٣٠٧,٥	١٩٨,٠	٤٧,٩	١٤,٧	٢١,٨	٨٥,٧	٢٠,٨
ما عدا روسيا	...	٢٤٤٠,٩	١٣٢٤,٥	٢٢٨,٨	٧٥,٥	٢٩,٦	١٩,٣	٤١,٨	٢٤,٦
أرمينيا	...	٣٧٣١,٨	٥٢٧٣,٤	١٧٦,٧	١٨,٧	١٤,٠	٨,٧	٠,٧	٠,٨-
أذربيجان	...	١١٢٩,٧	١٦٦٤,٠	٤١١,٨	١٩,٨	٣,٧	٠,٨-	٨,٥-	١,٨
بيلاروس	...	١١٩٠,٢	٢٤٢٤,١	٧٠٩,٣	٥٢,٧	٦٣,٨	٧٢,٠	٢٩٣,٧	١٦٩,٠
جورجيا	...	٣١٢٥,٤	١٥٦٠,٦,٥	١٦٢,٧	٣٩,٣	٧,٠	٣,٦	١٩,١	٤,٠
كازاخستان	...	١٦٦٢,٣	١٨٧٩,٩	١٧٦,٣	٢٩,١	١٧,٤	٧,٢	٨,٤	١٣,٢
جمهورية قيرغيزستان	...	٧٧٢,٤	١٩٠,١	٤٠,٧	٣١,٢	٢٢,٦	١٢,٠	٢٥,٩	١٨,٧
مولدوفا	...	٧٨٨,٥	٣٢٩,٦	٢٠,٢	٢٢,٥	١١,٨	٧,٧	٢٩,٢	٣١,٢
منغوليا	١٣,٧	٢٦٨,٤	٨٧,٦	٥٦,٨	٤٦,٦	٢٦,٦	٩,٤	٧,٦	١١,٦
طاجيكستان	...	٢١٩٤,٩	٣٥٠,٤	٦١٠,٠	٤١٨,٢	٨٨,٠	٤٣,٢	٢٧,٥	٢٢,٩
تركمانستان	...	٣١٠٢,٤	١٧٤٨,٢	١٠٠٥,٢	٩٩٤,٤	٨٢,٧	١٦,٨	٢٢,٥	٨,٠
أوكرانيا	...	٤٧٢٤,٩	٨٩١,٢	٣٧٦,٤	٨٠,٢	١٥,٩	١٠,٦	٢٢,٧	٢٨,٢
أوزبكستان	...	٥٢٤,٢	١٥٦٨,٢	٣٠٤,٦	٥٤,٠	٧٠,٩	٢٩,٠	٢٩,١	٢٥,٠
للتذكير	...	٦٤,٩	٥٩,١	٤٢,٨	٢٩,٤	٥٥,٤	٣٥,٦	٢٥,٢	٢٤,٢
البلدان المرشحة لعضوية الاتحاد الأوروبي									

^١ بالنسبة لعدد من البلدان، يقاس التضخم في السنوات السابقة استناداً إلى مؤشر أسعار التجزئة. وتستخدم عادة للسنوات الأحدث مؤشرات لأسعار المستهلك تغطي نطاقاً أوسع وبيانات أكثر حداثة.

الجدول ١٤ - المؤشرات المالية الوجيزة

(٢)

٢٠٠٢	٢٠٠١	٢٠٠٠	١٩٩٩	١٩٩٨	١٩٩٧	١٩٩٦	١٩٩٥	١٩٩٤	١٩٩٣
الاقتصادات المتقدمة									
ميزان المالية العامة للحكومة المركزية^١									
-٠,٢-	-٠,٣-	-٠,٤	-٠,٩-	١,٦-	١,٥-	٢,٧-	٢,٣-	٢,٧-	٤,٢-
الاقتصادات المتقدمة									
١,٧	١,٨	٢,٥	١,٣	-٠,٦	-٠,٦-	١,٨-	٢,٦-	٢,٠-	٤,٢-
-٠,٩-	-٠,٩-	-٠,٤	١,٠-	١,٨-	٢,٤-	٤,١-	٤,٦-	٥,٣-	٥,٩-
١,٣-	١,٣-	-٠,٤-	١,٧-	٢,٤-	٢,٧-	٤,١-	٤,٣-	٤,٨-	٥,٣-
٥,١-	٦,٤-	٧,٥-	٧,٩-	٨,٩-	٢,٩-	٤,٢-	٢,٩-	٢,٤-	٢,٦-
اليابان									
١,٠	-٠,٨	١,٦	-٠,١	-٠,١-	-٠,٦	-٠,٢-	١,٠-	١,٤-	٢,١-
اقتصادات أخرى متقدمة									
ميزان المالية العامة للحكومة العامة^١									
-٠,٤-	-٠,٥-	-٠,٣	-٠,٩-	١,٢-	١,٧-	٣,١-	٣,٨-	٤,٠-	٤,٧-
الاقتصادات المتقدمة									
١,٢	١,٢	١,٩	-٠,٧	—	١,٣-	٢,٤-	٢,٣-	٢,٨-	٥,١-
-٠,٧-	-٠,٥-	-٠,٩	-٠,٧-	١,٦-	٢,٥-	٤,٣-	٥,٣-	٥,٦-	٦,٣-
١,٠-	١,٠-	-٠,٣	١,٣-	٢,٢-	٢,٧-	٤,٤-	٥,٣-	٥,٣-	٥,٩-
٦,٥-	٧,٤-	٨,٢-	٧,٠-	٤,٥-	٣,٢-	٤,٢-	٣,٥-	٢,٢-	١,٦-
اليابان									
١,٧	١,٤	٢,٢	-٠,٢	-٠,٤-	-٠,٦	-٠,٢-	١,١-	١,٩-	٢,٧-
اقتصادات أخرى متقدمة									
الميزان الهيكلي للحكومة العامة^١									
-٠,١	-٠,٣-	-٠,٢-	-٠,٦-	-٠,٨-	١,٣-	٢,٥-	٢,٢-	٢,٤-	٣,٩-
الاقتصادات المتقدمة									
٠,٠	٠,٠	٠,٠	-٠,١	٦,٥	٥,٠	٤,٩	٤,٤	٢,٦	٣,٨
الاقتصادات المتقدمة									
٠,٠	٠,٠	١,٢	١,٣	٨,٥	٥,٦	٤,٥	٣,٩	٠,٦	١,٣
٠,٠	٠,٠	٤,٩	٦,٩	٤,٧	٤,٦	٤,٠	٥,٧	٢,٣	١,٣
٠,٠	٠,٠	٢,٢	٢,٦	٤,٤	٣,٨	٢,٩	٢,٢	٢,٩	١,٤
اليابان									
٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	١٠,٤	٦,٣	٨,٧	٨,٨	٩,٥	٨,٠
اقتصادات أخرى متقدمة									
أسعار الفائدة قصيرة الأجل^٢									
٣,٢	٣,٧	٦,٠	٤,٨	٤,٩	٥,١	٥,٧	٤,٤	٣,١	٢,٥
الولايات المتحدة									
—	—	-٠,٢	—	-٠,٢	-٠,٣	-٠,٣	-٠,٨	١,٩	٢,٤
٤,٠	٤,٤	٤,٦	٣,١	٤,٠	٤,٢	٤,٧	٦,٢	٦,٥	٨,٧
منطقة اليورو									
٣,٧	٤,١	٦,٦	٥,٥	٥,٦	٥,٩	٥,٦	٦,١	٥,١	٣,٤
سعر ليور									
البلدان النامية									
ميزان المالية العامة للحكومة المركزية^١									
٢,٠-	٢,٤-	٢,٠-	٤,١-	٢,٩-	٢,٥-	٢,٢-	٢,٦-	٢,٨-	٢,٤-
٢,٤-	٢,٦-	٢,٩-	٣,٢-	٢,٨-	٢,٤-	٢,٥-	٢,٣-	٢,٨-	٤,٢-
متوسط مرجح									
معدل وسيط									
ميزان المالية العامة للحكومة العامة^١									
٢,٨-	٤,٢-	٢,٨-	٥,٢-	٤,٩-	٣,٤-	٣,٢-	٣,٢-	٣,٨-	٣,٦-
٢,١-	٢,٥-	٢,٩-	٣,٢-	٢,٣-	٢,٤-	٢,٩-	٣,٢-	٣,٧-	٤,١-
متوسط مرجح									
معدل وسيط									
نمو الثروة بمعناها الواسع									
١٣,٠	١٣,٣	١١,٢	١٥,١	١٧,٤	٢٢,١	٢٣,١	٢٤,٣	٦٧,٧	٩٠,٤
متوسط مرجح									
٩,٦	١٠,٣	١٠,٩	١٢,٥	١٠,٥	١٥,٦	١٤,٤	١٦,٣	١٩,١	١٦,٥
معدل وسيط									
بلدان التحول الاقتصادي									
-٠,٩-	-٠,٦-	-٠,٦-	٢,٥-	٢,٦-	٤,٧-	٤,٦-	٤,٧-	٧,٤-	٦,١-
١,٣-	١,٠-	—	٢,٢-	٤,٩-	٥,٤-	٥,٨-	٤,٧-	٧,٥-	٦,٨-
ميزان المالية العامة للحكومة المركزية ^١									
١٥,٨	١٧,٤	٣٧,٧	٢٩,٥	٢٠,٥	٣٣,١	٣٢,٣	٧٥,٣	١٩٤,٣	٤٢٤,٥
ميزان المالية العامة للحكومة العامة ^١									
نمو الثروة بمعناها الواسع									

^١ كنسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلي.^٢ كنسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلي الممكن.^٣ أذن الفترة لمدة ثلاثة أشهر في الولايات المتحدة، وشهادات الإيداع لمدة ثلاثة أشهر في اليابان، وليبور هو سعر الفائدة السائد بين بنوك لندن على الودائع بالدولار الأمريكي لمدة ستة أشهر.

الجدول ١٥ - الاقتصادات المتقدمة: موازين المالية العامة للحكومة العامة والمركزية والموازن بدون معاملات الضمان الاجتماعي^١
(/ من إجمالي الناتج المحلي)

٢٠٠٢	٢٠٠١	٢٠٠٠	١٩٩٩	١٩٩٨	١٩٩٧	١٩٩٦	١٩٩٥	١٩٩٤	١٩٩٣	ميزان المالية العامة للحكومة العامة
										الاقتصادات المتقدمة
٠,٤٠	٠,٤٠	٠,٢	٠,٩٠	١,٢٠	١,٧٠	٢,١٠	٢,٨٠	٤,٠٠	٤,٧٠	الاقتصادات المتقدمة الرئيسية
٠,٧٠	٠,٨٠	—	١,٠٠	١,٢٠	٢,٠٠	٢,٤٠	٤,١٠	٤,٢٠	٥,٠٠	الولايات المتحدة
١,٢	١,٢	١,٩	٠,٧	—	١,٢٠	٢,٤٠	٢,٢٠	٢,٨٠	٥,١٠	اليابان
١,٤٠	١,٤٠	٨,٢٠	٧,٠٠	٤,٥٠	٣,٢٠	٤,٩٠	٢,٥٠	٢,٩٠	١,٦٠	ألمانيا ^٢
١,٨٠	٢,٦٠	١,٢	١,٦٠	٢,٢٠	٢,٧٠	٢,٤٠	٢,٢٠	٢,٤٠	٢,١٠	فرنسا ^٣
١,٦٠	٠,٨٠	١,٤٠	١,٦٠	٢,٦٠	٢,٥٠	٤,١٠	٥,٥٠	٥,٥٠	٦,٠٠	إيطاليا ^٤
٠,٩٠	١,٢٠	٠,٣٠	١,٨٠	٢,٨٠	٢,٧٠	٧,١٠	٧,٦٠	٩,١٠	٩,٤٠	المملكة المتحدة ^٥
٠,٢	٠,٧	٤,٠	١,٤	٠,٣	١,٥٠	٤,١٠	٥,٤٠	٦,٩٠	٧,٨٠	كندا
٢,٩	٢,٨	٢,٢	١,٦	٠,٥	٠,٢	٢,٨٠	٥,٢٠	٦,٧٠	٨,٧٠	الاقتصادات متقدمة أخرى
٠,٩	٠,٨	١,٤	٠,٢٠	٠,٩٠	٠,٧٠	١,٥٠	٢,٧٠	٢,٠٠	٢,٧٠	إسبانيا
٠,٢٠	٠,٢٠	٠,٣٠	١,٢٠	٢,٦٠	٢,٢٠	٤,٩٠	٧,٠٠	٦,١٠	٦,٧٠	هولندا ^٦
٠,٤	٠,٨	٢,٢	٠,٤	٠,٨٠	١,١٠	١,٨٠	٤,٢٠	٢,٦٠	٢,١٠	بلجيكا ^٧
—	٠,١	٠,١	٠,٧٠	٠,٩٠	١,٩٠	٢,٨٠	٤,٢٠	٥,٠٠	٧,٢٠	السويد
٢,٤	٢,٢	٢,١	١,٩	١,٨	٢,٠٠	٢,٤٠	١,٩٠	١,٠٨٠	١١,٩٠	النمسا
—	٠,٧٠	١,١٠	٢,١٠	٢,٢٠	١,٧٠	٢,٨٠	٥,١٠	٤,٨٠	٤,٢٠	الدانمرك
٢,٠	١,٩	٢,٥	٢,١	١,١	٠,٥	١,٠٠	٢,٢٠	٢,٤٠	٢,٨٠	فيلندا
٢,٤	٢,٨	٦,٩	١,٩	١,٣	١,٥٠	٢,٢٠	٢,٧٠	٥,٧٠	٧,٣٠	اليونان
١,٠	٠,٢	١,٠٠	١,٨٠	٢,٥٠	٤,٠٠	٧,٤٠	١٠,٢٠	١٠,٠٠	١٣,٨٠	البرتغال
٢,٠٠	٢,٠٠	١,٥٠	٢,٠٠	١,٩٠	٢,٦٠	٤,٠٠	٤,٦٠	٦,٠٠	٦,١٠	أيرلندا
١,٦	٢,٩	٤,٥	٢,٩	٢,١	٠,٧	٠,٢٠	٢,٢٠	١,٧٠	٢,٣٠	لوكسمبرغ
٤,٦	٤,٢	٤,١	٢,٣	٢,٢	٢,٦	٢,٧	٢,٢	٤,٢	٥,٢	سويسرا
٠,٢	—	١,٨	٠,٤٠	٠,٤٠	٢,٤٠	٢,٠٠	١,٩٠	٢,٨٠	٢,٨٠	الترويج
١٤,٦	١٦,١	١٤,٧	٥,٨	٢,٤	٧,٩	٦,٦	٢,٥	٠,٤	١,٤٠	إسرائيل
٢,٧٠	٢,٩٠	٢,٩٠	٤,٨٠	٢,٦٠	٤,١٠	٤,٥٠	٤,٨٠	٢,٥٠	٤,٦٠	أيسلندا
١,٤	١,٩	٢,٨	٢,٢	٠,٤	—	١,٦٠	٢,٠٠	٤,٧٠	٤,٥٠	قيرص
٢,٤٠	٢,٧٠	٢,٧٠	٤,٠٠	٥,٥٠	٥,٢٠	٢,٤٠	١,٠٠	١,٤٠	٢,٤٠	كوريا ^٨
١,٦	١,١	٢,٥	٢,٧٠	٢,٨٠	٠,٩٠	١,٠	١,٣	١,٠	١,٣	أستراليا ^٩
٠,٥	٠,٥	٠,٩	٠,٨	٠,٣	٠,١٠	٠,٩٠	٢,١٠	٢,٥٠	٤,٤٠	مقاطعة تايوان الصينية
٠,٧٠	٢,٠٠	٠,٥٠	٠,١	١,٤	٠,١	٠,٢	٠,٤	٠,٢	٠,٦	منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة
٠,٢٠	٠,٢٠	٠,٩٠	٠,٨	١,٩٠	٦,٦	٢,٢	٠,٣٠	١,١	٢,١	سنغافورة
٧,٢	٦,١	٧,٩	٤,٥	٢,٦	٩,٢	٩,٣	١٢,٢	١٣,٩	١٤,٤	نيوزيلندا ^{١٠}
٠,٩	٠,٧	٠,٦	٠,٤	١,٠	١,٦	٢,٧	٢,٦	٢,٢	٠,٧٠	للتذكير
٠,٧٠	٠,٥٠	٠,٩	٠,٧٠	١,٦٠	٢,٥٠	٤,٣٠	٥,٢٠	٥,٦٠	٦,٢٠	الاتحاد الأوروبي
١,٠٠	١,٠٠	٠,٢	١,٣٠	٢,٢٠	٢,٧٠	٤,٤٠	٥,٢٠	٥,٢٠	٥,٩٠	منطقة اليورو
١,١	٠,٢	١,٦	٠,٩٠	١,٤٠	١,١	١,٥	١,٦	١,٧	٢,١	الاقتصادات الآسيوية الصناعية الجديدة
										موازن المالية العامة بدون معاملات الضمان الاجتماعي
٠,٩٠	٠,٥٠	٠,٢	٠,٣٠	٠,٧٠	١,١٠	٢,٧٠	٢,٧٠	٤,٢٠	٥,٢٠	الولايات المتحدة
٧,٠٠	٨,٢٠	٩,٥٠	٨,٨٠	٦,٥٠	٥,٨٠	٦,٧٠	٦,٣٠	٥,٠٠	٤,٧٠	اليابان
١,٨٠	٢,١٠	١,٢	١,٨٠	٢,٣٠	٢,٨٠	٣,١٠	٢,٩٠	٢,٥٠	٢,٣٠	ألمانيا
٢,٢٠	١,٢٠	١,٥٠	١,٨٠	٢,٥٠	٢,١٠	٢,٦٠	٤,٨٠	٥,٠٠	٥,١٠	فرنسا
٢,٩	٢,٦	٢,٦	٢,٦	١,٣	٠,٧٠	٥,٢٠	٥,٦٠	٤,٥٠	٥,٤٠	إيطاليا
٤,٠	٤,٤	٥,١	٢,٩	٢,٠	٢,٠	—	٢,٧٠	٢,٩٠	٥,٩٠	كندا

الجدول ١٥ (تتمة)

٢٠٠٢	٢٠٠١	٢٠٠٠	١٩٩٩	١٩٩٨	١٩٩٧	١٩٩٦	١٩٩٥	١٩٩٤	١٩٩٣	
ميزان المالية العامة للحكومة المركزية										
-٠,٢-	-٠,٢-	-٠,٤	-٠,٩-	١,٦-	١,٥-	٢,٧-	٢,٢-	٢,٧-	٤,٣-	الاقتصادات المتقدمة
-٠,٣-	-٠,٤-	-٠,٣	١,٠-	١,٨-	١,٧-	٢,٠-	٢,٤-	٢,٨-	٤,٥-	الاقتصادات المتقدمة الرئيسية
١,٧	١,٨	٢,٥	١,٣	-٠,٦	-٠,٦-	١,٨-	٢,٦-	٣,٠-	٤,٢-	الولايات المتحدة ^١
٥,١-	٦,٢-	٧,٥-	٧,٩-	٨,٩-	٣,٩-	٤,٢-	٣,٩-	٣,٤-	٢,٦-	اليابان ^٢
١,١-	١,٣-	١,٣	١,٣-	١,٥-	١,٧-	٢,٢-	١,٤-	١,٥-	٢,١-	ألمانيا ^٣
٢,٢-	١,٨-	٢,٤-	٣,٠-	٢,٧-	٣,٦-	٤,٦-	٤,٢-	٤,٦-	٤,٦-	فرنسا ^٤
٢,٣-	٢,٢-	١,٠-	١,٤-	٢,٨-	٢,٩-	٦,٨-	٧,١-	٩,١-	٩,٩-	إيطاليا
-٠,٢	-٠,٧	٤,٠	١,٤	-٠,٣	١,٥-	٤,٢-	٥,٥-	٦,٩-	٨,٢-	المملكة المتحدة
١,١	١,٢	١,٨	-٠,٩	١,٠	-٠,٧	٢,٠-	٣,٩-	٤,٥-	٥,٤-	كندا
-٠,٥	-٠,٢	-٠,٨	-٠,٥-	١,٠-	١,٠-	١,٧-	٢,٨-	٣,٢-	٢,٩-	اقتصادات متقدمة أخرى
-٠,٩-	-٠,٩-	-٠,٤	١,٠-	١,٨-	٢,٤-	٤,١-	٤,٦-	٥,٣-	٥,٩-	للتذكير
١,٣-	١,٣-	-٠,٤-	١,٧-	٢,٤-	٢,٧-	٤,١-	٤,٢-	٤,٨-	٥,٣-	الاتحاد الأوروبي
-٠,٤	-٠,٣-	-٠,٨	١,٢-	١,٣-	-٠,٨	١,٠	١,٠	١,٠	-٠,٨	منطقة اليورو
										الاقتصادات الاسيوية الصناعية الجديدة

^١ تستند البيانات إلى حسابات الدخل القومي ما لم يذكر خلاف ذلك في الحواشي. راجع الأرقام ١-١٠ للاطلاع على موجز لافتراضات السياسة التي تستند إليها التوقعات.

^٢ يتضمن إيرادات تراخيص التليفونات المحمولة التي تعادل ٢.٥٪ من إجمالي الناتج المحلي عام ٢٠٠٠ في ألمانيا، و ٠.٥٪ من إجمالي الناتج المحلي عام ٢٠٠١ في فرنسا، و ١.٢٪ من إجمالي الناتج المحلي عام ٢٠٠٠ في إيطاليا، و ٢.٤٪ من إجمالي الناتج المحلي عام ٢٠٠٠ في المملكة المتحدة، و ٠.٢٪ من إجمالي الناتج المحلي عام ٢٠٠١ في بلجيكا، و ٠.٧٪ من إجمالي الناتج المحلي عام ٢٠٠٠ في هولندا.

^٣ معدلًا لاحتساب تغيرات التقييم لصندوق تثبيت الصرف الأجنبي.

^٤ بدون مبيعات الأصول.

^٥ البيانات تشمل معاملات الضمان الاجتماعي (أي صليات خطة معاشات التقاعد العامة).

^٦ البيانات لا تشمل صافي المبالغ المدفوعة مقدما (وخاصة إيرادات الخصخصة وصافي الإفراض المرتبط بالسياسات).

^٧ البيانات من ١٩٩٢ وما بعده معدة على أساس الاحتفاظ. ولذا فإنها غير قابلة للمقارنة بصورة تامة مع البيانات السابقة المعدة على الأساس النقدي.

^٨ البيانات على أساس البيرانية.

^٩ البيانات على أساس الدخل القومي. وتستبعد منها معاملات الضمان الاجتماعي.

^{١٠} البيانات على أساس إداري. وتستبعد منها معاملات الضمان الاجتماعي.

الجدول ١٦ - الاقتصادات المتقدمة: الموازن الهيكلية للحكومة العامة^١

(٪ من إجمالي الناتج المحلي)

٢٠٠٢	٢٠٠١	٢٠٠٠	١٩٩٩	١٩٩٨	١٩٩٧	١٩٩٦	١٩٩٥	١٩٩٤	١٩٩٣
الميزان الهيكلي^٢									
٠.٩	٠.٣	٠.٣	٠.٦	٠.٨	١.٣	٢.٥	٢.٢	٢.٤	٢.٩
الاقتصادات المتقدمة									
٠.٩	٠.٤	٠.٥	٠.٧	٠.٨	١.٣	٢.٦	٢.٢	٢.٣	٢.٨
الاقتصادات المتقدمة الرئيسية									
١.٦	١.٣	١.٥	٠.٦	٠.٢	٠.٧	١.٥	٢.٣	٢.٨	٢.٨
الولايات المتحدة									
٤.٧	٥.٩	٧.٣	٦.٠	٢.٦	٣.٤	٤.٣	٣.٢	١.٩	١.٥
اليابان									
٠.٨	١.٤	١.١	٠.٧	١.٢	١.٦	٢.٧	٢.٣	٢.٤	٣.٠
ألمانيا^٣									
١.٠	١.٠	١.١	٠.٩	١.٤	١.٥	١.٩	٢.٧	٣.٥	٣.٥
فرنسا^٤									
٠.١	٠.٥	٠.٧	٠.٦	١.٨	١.٧	١.٢	٧.٠	٧.٨	٨.٢
إيطاليا^٥									
٠.٥	٠.٧	١.٦	١.٥	٠.٥	١.٠	٣.٤	٤.٤	٥.٥	٦.٦
المملكة المتحدة^٦									
٣.٦	٣.٢	٣.١	٢.٥	٢.١	٢.١	٠.١	٢.٨	٣.٨	٤.٤
كندا									
٠.٤	٠.٣	٠.٣	٠.٢	٠.٧	١.١	٢.٠	٣.٤	٤.٠	٤.٣
اقتصادات متقدمة أخرى									
—	٠.٤	٠.٨	١.١	١.٩	١.٨	٣.١	٥.١	٥.٢	٥.٠
إسبانيا									
٠.١	—	٠.٢	٠.٧	١.٤	٠.٨	٠.٩	٣.١	٢.٧	١.٩
هولندا									
٠.٢	٠.١	٠.١	٠.٤	٠.٤	٠.٥	١.٦	٢.٧	٣.١	٥.٢
بلجيكا									
٢.٢	٣.١	٤.٣	١.٥	٠.٦	٣.٧	٤.٩	٨.٨	١١.٨	١٣.٦
السويد									
٠.٤	٠.٣	١.٥	١.٧	١.٧	١.٢	٣.٦	٤.٨	٤.٦	٣.٧
النمسا									
١.٤	١.٠	١.٢	٢.٣	٠.٦	٠.٥	٠.٧	١.٧	١.٢	١.١
الدانمرك									
٣.٦	٤.٧	٦.٩	٢.٥	٢.٠	٠.١	٠.٣	٠.٣	٠.٧	٠.٩
فنلندا									
٠.١	٠.١	٠.٤	٠.٥	٠.٧	١.٢	٣.٤	٣.٥	٣.٩	٥.٩
اليونان									
١.٦	٢.١	٢.٦	٢.٦	٢.٣	٢.٣	٣.٢	٣.٥	٥.٠	٥.٤
البرتغال									
١.٠	١.٦	٢.٩	٢.٩	١.٥	٠.١	٠.١	١.٩	٠.١	٠.٥
أيرلندا									
٢.٩	٢.٨	٢.٣	٢.٥	٢.٦	٢.٦	٣.٤	٤.٥	٦.٧	٧.٩
النرويج^٧									
٠.٧	٠.٦	٠.٧	٠.٥	٠.٢	٠.١	٠.٧	١.٦	٢.٣	٢.٨
أستراليا^٨									
١.٤	١.١	٠.٩	٠.٨	١.٧	١.٦	١.٤	١.٧	٠.٩	٠.٤
نيوزيلندا^٩									
للمنكرة									
٠.٩	٠.٣	٠.٢	٠.٢	١.٠	١.٤	٢.٦	٤.٤	٤.٥	٥.٠
الاتحاد الأوروبي^{١٠}									
٠.٤	٠.٧	٠.٧	٠.٧	١.٣	١.٥	٢.١	٤.٣	٤.٢	٤.٥
منطقة اليورو^{١١}									

^١ على أساس حسابات الدخل القومي.

^٢ يعرف وضع الميزانية الهيكلية بعجز (أو فائض) الميزانية الفعلي ناقص آثار الانحرافات الدورية للناتج الفعلي عن الناتج الممكن. ونقرا لوجود قدر من عدم اليقين بشأن تقديرات الفجوات الدورية ومرونة الضرائب والإنفاق بالنسبة لدخل القومي. يجب تفسير مؤشرات أوضاع الميزانية الهيكلية باعتبارها مجرد أرقام تقريبية دالة عامة. وبغض النظر عن ذلك، يجدر التنويه بأن التغيرات في الموازن الهيكلية بالميزانية لا تعزى بالضرورة لتغيرات السياسة. وإنما قد ترجع إلى القوة الذاتية لبرامج الإنفاق القائمة. وفي فترة ما بعد تطبيق برامج معينة لضبط الأوضاع المالية، من المفترض أن يظل العجز الهيكلية دون تغيير.

^٣ يتأثر تقدير الدفعة التشغيلية المستمدة من المالية العامة في عام ١٩٩٥ بتحمل الحكومة الاتحادية لدين مؤسسة ترابيهاندانشلت والعدد من الهيئات الأخرى التي كانت تقع في السابق خارج قطاع الحكومة العامة. وعلى مستوى القطاع العام، سوف نتكش هذه الدفعة التشغيلية طبقا للتقديرات بأكثر قليلا من ١٪ من إجمالي الناتج المحلي.

^٤ باستثناء إيرادات تراخيص التليفونات المحمولة.^٥ باستثناء النفط.^٦ باستثناء إيرادات حكومة الكومنولث من المخصصة.^٧ بدون حصيلة المخصصة.^٨ ما عدا الكسمبرغ.

الجدول ١٧ - الاقتصادات المتقدمة: المجلات النقدية

(التغير السنوي %)^١

١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠
التقود بمعناها الضيق^٢							
٨,١	٤,٤	٥,٣	٤,٤	٤,٢	٥,٣
الاقتصادات المتقدمة							
٧,٦	٤,٠	٤,٧	٣,٦	٣,٨	٥,١
١٠,٦	٣,٥	١,٦-	٤,٥-	١,٣-	٣,١	١,٨	١,٧-
٣,٤	٤,٩	١٢,٨	١٠,٠	٨,٩	٦,١	١١,٨	٤,١
٦,٠	٤,٤	٦,١	٧,٥	٧,١	٩,٥	١٠,٣	٥,٧
٨,٥	٥,٢	٦,٨	١٢,٤	٢,٣	١١,١
١,٤	٢,٨	٧,٧	-٠,٨	٦,٥	٣,١
٧,٦	٣,٤	١,٤	٣,٩	٧,٧	٩,٠
٦,٠	٦,٨	٥,٦	٦,٧	٦,٤	٥,٣	١١,٧	٤,٦
١٤,٤	٨,٧	٧,٦	١٧,٨	١٠,٦	٨,٧	٨,٥	١٤,٢
١٠,٨	٦,٦	٨,٣	٨,٣	٦,٢	٦,٤
الاقتصادات متقدمة أخرى							
للتذكيرة							
١٨,٠	٩,٢	١٠,٥	٥,٨	٣,٨-	٠,٩	١٩,٧	٤,٥
الاقتصادات الأساسية الصناعية الجديدة							
التقود بمعناها الواسع^٣							
٣,٨	٢,٦	٤,٤	٤,٩	٥,٠	٦,٥
الاقتصادات المتقدمة							
٢,٦	١,٧	٣,٧	٤,٢	٤,٦	٦,٥
١,٣	٠,٦	٣,٩	٤,٥	٥,٦	٨,٥	٦,٣	٦,٢
١,٤	٢,٩	٣,٢	٢,٩	٣,٨	٤,٤	٢,٦	٢,٢
٦,٣	٢,٣	٥,٧	٤,٠	٤,٦	٤,٧	٦,٩	٤,٩
١٠,٩	١,٦	٣,٦	٨,٧	٣,٦	٧,٣
٢,٩-	١,٨	٤,٦	٣,٣-	٢,٠	٢,٧
٣,٨	١,٠	١,٩-	٣,٨	٩,٠	٥,٦
٤,٩	٤,٢	٩,٩	٩,٦	٥,٦	٨,٤	٣,٩	٨,٤
٢,٧	٢,٨	٤,١	٢,١	١,٣-	١,٤	٥,١	٥,٥
٩,٣	٦,٦	٧,٦	٨,٨	٧,٠	٦,٧
الاقتصادات متقدمة أخرى							
للتذكيرة							
١٥,٦	١٦,٥	١٣,٠	١١,٤	١١,٣	١٩,٨	١١,٩	١٤,٢
الاقتصادات الأساسية الصناعية الجديدة							

^١ تستند إلى بيانات نهاية الفترة، باستثناء اليابان التي تستند بياناتها إلى المتوسطات الشهرية.

^٢ هي "M1" ما عدا في المملكة المتحدة حيث تستخدم "M0" هنا كمقياس للتقود بمعناها الضيق. وهي تشمل العملة المتداولة زائد الودائع المصرفية التشغيلية، وتشير "M1" عموماً إلى العملة المتداولة زائد الودائع الخاصة تحت الطلب. وتدرج به الولايات المتحدة الشيكات السياحية الصادرة عن جهات غير مصرفية وغيرها من الودائع الجارية، وتستبعد شيكات القطاع الخاص قيد التحصيل والودائع تحت الطلب لدى البنوك. وتدرج اليابان بهذا المقياس وودائع الحكومة تحت الطلب. وتستبعد الشيكات قيد التحصيل. بينما تقسم إلى ألمانيا الودائع تحت الطلب ذات أسعار الفائدة الثابتة. وتستبعد كندا من هذا المقياس شيكات القطاع الخاص قيد التحصيل.

^٣ هي "M2" التي تشمل "M1" زائد أشياء النقود، ما عدا في اليابان وألمانيا والمملكة المتحدة التي تستند بياناتها إلى "M2" زائد شهادات الإيداع (CDs) و "M3" و "M4" على التوالي. وأشياء النقود هي أساساً الودائع الخاصة لأجل وغيرها من الودائع بإشعار. وتنضم إليها الولايات المتحدة أرصدة حسابات الاستثمار المشترك في سوق المال، وحسابات وودائع سوق المال، وتناقصات إعادة الشراء قليلة واحدة. واليورو دولارات قليلة واحدة الصادرة من الفروع الأجنبية للبنوك الأمريكية إلى المقيمين الأمريكيين. وبالنسبة لليابان "M2" زائد شهادات الإيداع (CDs) هما العملة المتداولة زائد إجمالي وودائع القطاعين العام والخاص وأقساط بنوك "سوجو" زائد شهادات الإيداع. وبالنسبة لألمانيا "M3" تساوي "M1" زائد الودائع الخاصة لأجل التي يقل أجل استحقاقها عن أربع سنوات زائد الودائع الائتمانية بإشعار قانوني. وبالنسبة لإيطاليا، "M2" تساوي "M1" زائد الودائع لأجل، ودفائير التوفير الصادرة من مكاتب البريد، وشهادات الإيداع ذات أجل الاستحقاق التي تقل عن ١٨ شهراً. وتتناقص "M4" في المملكة المتحدة من مكونات "M1" التي بدون فوائد زائد وودائع القطاع الخاص المصرفية تحت الطلب بالجنبة الأسترليني ذات الفائدة، زائد وودائع القطاع الخاص المصرفية لأجل بالجنبة الأسترليني. زائد حيازات القطاع الخاص من شهادات الإيداع المصرفي بالجنبة الأسترليني زائد حيازات القطاع الخاص من أسهم وودائع جمعيات البناء وشهادات الإيداع بالجنبة الأسترليني ناقص حيازات جمعيات البناء من الودائع المصرفية وشهادات الإيداع المصرفي والعملة الورقية والمعدنية.

الجدول ١٨ - الاقتصادات المتقدمة: أسعار الفائدة

(% سنوياً)

المتوسط	٢٠٠٠	١٩٩٩	١٩٩٨	١٩٩٧	١٩٩٦	١٩٩٥	١٩٩٤	١٩٩٣
أسعار الفائدة الرسمية^١								
الاقتصادات المتقدمة الرئيسية	١.٧	١.٥	١.٤	١.٤	١.٤	١.٤	١.٥	١.٧
الولايات المتحدة	٢.٠	١.٢	١.٢	١.٥	١.٣	١.٩	١.٢	٢.٠
اليابان	٢.٣	١.٨	١.٥	١.٥	١.٥	١.٠	١.٨	٢.٣
منطقة اليورو	١.٠	١.٠	١.٠	١.٠	١.٠	١.٠	١.٠	١.٠
ألمانيا	٧.٤	٢.٣	٢.٢	٢.٦	٢.٢	١.٤	٢.٣	٧.٤
فرنسا	٨.٦	٥.٦	٦.٣	٢.٧	٢.٧	٦.٣	٥.٦	٨.٦
إيطاليا	١٠.٥	٨.٨	١٠.٧	٨.٦	٨.٦	١٠.٧	٨.٨	١٠.٥
المملكة المتحدة	٥.٩	٥.٥	٦.٧	٦.٦	٦.٠	٦.٧	٥.٥	٥.٩
كندا	١.٦	٥.٦	١.٣	٢.٤	١.٣	٧.٠	٥.٦	١.٦
أسعار الفائدة قصيرة الأجل^٢								
الاقتصادات المتقدمة	٥.٥	١.٥	١.٧	١.٣	١.٣	١.٥	٢.٥	١.٥
الاقتصادات المتقدمة الرئيسية	١.٨	٢.٩	١.١	٢.٩	٢.٩	١.١	٢.٩	١.٨
الولايات المتحدة	٢.٥	٢.١	١.٤	٥.٧	٥.٧	١.٤	٢.١	٢.٥
اليابان	٢.٤	١.٩	١.٨	١.٣	١.٣	١.٨	١.٩	٢.٤
منطقة اليورو	٨.٧	١.٥	١.٧	١.٢	١.٢	١.٢	١.٥	٨.٧
ألمانيا	٧.٢	٥.٣	١.٥	٢.٣	٢.٣	١.٥	٥.٣	٧.٢
فرنسا	٧.٢	٥.٣	١.٥	٢.٣	٢.٣	١.٥	٥.٣	٧.٢
إيطاليا	١٠.٥	٨.٨	١٠.٧	٨.٦	٨.٦	١٠.٧	٨.٨	١٠.٥
المملكة المتحدة	٦.٠	٥.٦	٦.٨	٦.١	٦.١	٦.٨	٥.٦	٦.٠
كندا	١.٩	٥.٤	١.٧	٢.٢	١.٧	١.٧	٥.٤	١.٩
اقتصادات متقدمة أخرى	٨.٧	٧.٤	٧.٣	٦.١	٥.٧	١.٢	١.٢	٥.٦
للتذكيرة								
الاقتصادات الآسيوية الصناعية الجديدة	٨.٤	٩.٠	٩.٢	٨.٧	٩.٤	٩.٤	٩.٠	١.٥
أسعار الفائدة طويلة الأجل^٣								
الاقتصادات المتقدمة	٦.٦	٧.٢	٦.٨	٦.١	٦.١	٦.١	٦.٦	٦.٦
الاقتصادات المتقدمة الرئيسية	٦.٢	٦.٨	٦.٤	٦.٤	٦.٤	٦.٤	٦.٨	٦.٢
الولايات المتحدة	٥.٩	٧.١	٦.٦	٦.٤	٦.٤	٦.٤	٦.١	٥.٩
اليابان	٤.٠	٤.٢	٣.٠	٢.١	٢.١	٣.٠	٢.٢	٤.٠
منطقة اليورو	٨.٣	٨.٤	٨.٦	٧.٢	٧.٢	٨.٦	٨.٤	٨.٣
ألمانيا	٦.٤	٧.١	٦.٩	٦.٢	٦.٢	٦.٩	٧.١	٦.٤
فرنسا	٦.٩	٧.٤	٦.٦	٦.٤	٦.٤	٦.٦	٧.٤	٦.٩
إيطاليا	١١.٣	١٠.٦	١٢.٢	٩.٤	٩.٤	١٢.٢	١٠.٦	١١.٣
المملكة المتحدة	٧.٦	٨.٤	٨.٤	٨.١	٨.١	٨.٤	٨.٤	٧.٦
كندا	٧.٢	٨.٤	٨.١	٧.٢	٦.١	٥.٣	٥.٦	٥.٩
اقتصادات متقدمة أخرى	٨.٥	٩.١	٨.٩	٧.٧	٦.٨	٥.٥	٥.٥	٥.٥
للتذكيرة								
الاقتصادات الآسيوية الصناعية الجديدة	٩.٢	٩.٤	٩.٤	٨.٥	٩.٢	٩.٤	٩.٤	٧.١

^١ سعر الأوراق القيدانية في الولايات المتحدة، وسعر الفائدة على القروض المصرفية تحت الطلب قليلة واحدة في اليابان، وسعر إعادة الشراء في ألمانيا، وسعر الفائدة اليومي في فرنسا، وسعر الفائدة على أدون الخزنة لمدة ثلاثة أشهر في إيطاليا، وسعر الإقراض الأساسي في المملكة المتحدة، وسعر التمويل بسوق المال قليلة واحدة في كندا، وسعر إعادة الشراء في منطقة اليورو.

^٢ شهادات الإيداع لمدة ثلاثة أشهر في الأسواق الثانوية في الولايات المتحدة، وشهادات الإيداع لمدة ثلاثة أشهر في اليابان، والودائع المصرفية لمدة ثلاثة أشهر في كل من ألمانيا وفرنسا والمملكة المتحدة، وأدوات الخزنة لمدة ثلاثة أشهر في إيطاليا، والأوراق المالية الممتازة لثلاثة أشهر الصادرة عن شركات في كندا.

^٣ العائد على سندات الخزنة لعشر سنوات في الولايات المتحدة، وعائد السوق الثانوية على مبيعات السندات الحكومية لعشر سنوات ذات أطول أجل متيق في اليابان، والعائد على السندات الحكومية المستحقة الدفع في حدود ٩-١٠ سنوات في ألمانيا، والعائد على السندات الحكومية طويلة الأجل (٧-١٠ سنوات) في فرنسا، وعائد السوق الثانوية على السندات الحكومية ذات القسائم الثابتة وأجل الاستحقاق المتيق في حدود ٢-٤ سنوات في إيطاليا، والعائد على الأوراق الحكومية متوسطة الأجل (عشر سنوات) في المملكة المتحدة، ومتوسط العائد على السندات الحكومية المستحقة الدفع بعد أكثر من عشر سنوات في كندا.

الجدول ١٩ - الاقتصادات المتقدمة: أسعار الصرف

الافتراضات سعر الصرف ٢٠٠١	٢٠٠٠	١٩٩٩	١٩٩٨	١٩٩٧	١٩٩٦	١٩٩٥	١٩٩٤	١٩٩٣
وحدات العملة الوطنية مقابل الدولار الأمريكي								
أسعار الصرف الإسمية للدولار الأمريكي								
١٢٢,٧	١٠٧,٨	١١٣,٩	١٣٠,٩	١٢١,٠	١٠٨,٨	٩٤,١	١٠٢,٢	١١١,٢
٠,٨٩	٠,٩٢	١,٠٧	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠
٢,١٩	٢,١٢	١,٨٤	١,٧٦	١,٧٣	١,٥٠	١,٤٣	١,٦٢	١,٦٥
٧,٣٥	٧,١٢	٦,١٦	٥,٩٠	٥,٨٤	٥,١٢	٤,٩٩	٥,٥٥	٥,٦٦
٢١٧١	٢١٠,٢	١٨١٧	١٧٣٦	١٧٠,٣	١٥٤٣	١٦٢٩	١٦١٢	١٥٧٤
١,٤٣	١,٥١	١,٦٢	١,٦٦	١,٦٤	١,٥٦	١,٥٨	١,٥٣	١,٥٠
١,٤٤	١,٤٩	١,٤٩	١,٤٨	١,٣٨	١,٣٦	١,٣٧	١,٣٧	١,٣٩
١٨٦,٥	١٨٠,٦	١٥٦,٢	١٤٩,٤	١٤٦,٤	١٢٦,٧	١٢٤,٧	١٣٤,٠	١٢٧,٢
٢,٤٧	٢,٣٩	٢,٠٧	١,٩٨	١,٩٥	١,٦٩	١,٦١	١,٨٢	١,٨٦
٤٥,٢	٤٢,٨	٣٧,٩	٣٦,٣	٣٥,٨	٣١,٠	٢٩,٥	٣٣,٥	٣٤,٦
١٠,٣٥	٩,١٦	٨,٢٦	٧,٩٥	٧,٦٣	٦,٧١	٧,١٣	٧,٧٢	٧,٧٨
١٥,٤	١٤,٩	١٢,٩	١٢,٤	١٢,٢	١٠,٦	١٠,١	١١,٤	١١,٦
٨,٣٦	٨,١٠	٦,٩٨	٦,٧٠	٦,٦٠	٥,٨٠	٥,٦٠	٦,٣٦	٦,٤٨
٦,٦٧	٦,٤٥	٥,٥٨	٥,٣٤	٥,١٩	٤,٥٩	٤,٣٧	٥,٢٢	٥,٧١
٢٨٢,٠	٢٦١,٠	٢٠٥,٦	٢٩٥,٥	٢٧٢,١	٢٤٠,٧	٢٣١,٧	٢٤٢,٦	٢٢٩,٢
٢٢٤,٨	٢١٧,٦	١٨٨,٢	١٨٠,١	١٧٥,٢	١٥٤,٢	١٥١,١	١٦٦,٠	١٦٠,٠
٠,٨٨	٠,٨٥	٠,٧٤	٠,٧٠	٠,٦٦	٠,٦٣	٠,٦٢	٠,٦٧	٠,٦٨
١,٧٠	١,٦٩	١,٥٠	١,٤٥	١,٤٥	١,٢٤	١,١٨	١,٣٧	١,٤٨
٩,٠٢	٨,٨٠	٧,٨٠	٧,٥٥	٧,٠٧	٦,٤٥	٦,٣٤	٧,٠٦	٧,٠٩
٤,٤٤	٤,٠٨	٤,٤٤	٣,٨٠	٣,٤٥	٣,١٩	٣,٠١	٣,٠١	٢,٨٣
٩٨,٧٧	٩٨,٦٢	٧٢,٤٤	٧٠,٩٦	٧٠,٩٠	٦٦,٥٠	٦٤,٦٩	٦٩,٩٤	٦٧,٦٠
٠,٦٤	٠,٦٢	٠,٥٤	٠,٥٢	٠,٥١	٠,٤٧	٠,٤٥	٠,٤٩	٠,٥٠
١٢٨٦,٠	١١٣١,٠	١١٨٨,٨	١٤٠١,٨	٩٥١,٢	٨٠٤,٥	٧٧٠,٨	٨٠٣,٤	٨٠٢,٧
١,٩٣	١,٧٢	١,٥٥	١,٥٩	١,٣٥	١,٢٨	١,٣٥	١,٣٧	١,٤٧
٢٤,٥٨	٢١,٠٧	٢٢,٢٧	٢٣,٤٦	٢٨,٧٠	٢٧,٤٦	٢٦,٤٩	٢٦,٤٦	٢٦,٢٩
٧,٨٠	٧,٧٩	٧,٧٦	٧,٧٥	٧,٧٤	٧,٧٣	٧,٧٤	٧,٧٣	٧,٧٤
١,٧٤	١,٧٢	١,٦٩	١,٦٧	١,٤٨	١,٤٦	١,٤٢	١,٥٣	١,٦٢
التغير من								
الافتراض السابق								
نسبة مئوية								
٠,٤	١٠,٦,٤	٩٩,٣	١٠٠,٨	٩٤,٦	٨٩,٥	٨٦,٤	٩٣,٧	٩٥,٩
١,٢	١٣١,٣	١٢٢,٣	١٠٩,٤	١١٨,٠	١٢٤,٢	١٤٥,٩	١٣٨,٨	١٣١,٠
٠,٩	٧٦,٠	٨٤,٩	٨٩,١	٩٢,١	١٠٢,٢	١٠١,٦	٩٧,٢	٩٩,٢
٠,٤	١٠,٢,٤	١٠,٨,٣	١١١,٣	١١٤,٠	١٢٠,٩	١٢٢,٣	١١٣,٨	١١٠,٥
٠,٣	٨٥,٨	٨٩,٣	٩٠,٠	٩٠,٤	٩٤,٣	٩٧,٣	٩٦,٤	٩٧,٤
٠,٦	١٣٢,٠	١٢٤,٧	١٢٢,٢	١١٤,٨	٩٦,٢	٩٢,٧	٩٦,١	٩٤,٠
٠,٢	٨١,٧	٨٤,٤	٨٤,٦	٨٦,٢	٨٤,٣	٧٣,٦	٨٠,٠	٨٤,٨
—	٨٦,٤	٨٥,٦	٨٦,١	٩١,٦	٨٩,٠	٨٨,١	٨٨,٧	٩٤,٥
٠,٣	٩٤,٧	٩٥,٩	٩٥,٧	٩٣,٩	٩٦,٣	٩٣,٩	٩٤,٨	١٠١,١
٠,٤	٩٥,٥	٩٧,٧	٩٨,٢	٩٧,١	١٠١,٧	١٠٤,٨	١٠٢,٤	١٠١,٤
٠,٣	٨٨,٥	٩١,٥	٩٥,٢	٩٥,٨	٩٩,٣	١٠٣,٧	١٠٠,٨	١٠١,٧
٠,٣	٨٣,٩	٨٤,٤	٨٧,١	٨٨,٥	٩٠,٨	٨٠,٥	٨٠,٠	٨٠,٧
٠,٢	٧٧,٣	٧٩,٣	٨١,٣	٨٢,٨	٨٧,٣	٩١,٩	٩٥,٤	٩٧,٧
٠,٥	٩٥,٥	٩٨,٩	٩٩,٢	٩٧,٩	١٠٠,٥	١٠٢,٤	٩٩,٤	١٠٠,٣
٠,٥	٥٨,٥	٦١,٤	٦٣,٨	٦٤,٧	٦٨,٧	٧٤,٣	٦٧,٤	٦٤,٢
٠,٣	١٠,٦,٨	١١٠,٣	١٠٩,٦	١١٣,٣	١٠٩,٣	١٠٦,٥	١٠٠,٤	٩٨,٥
٠,٣	١١٩,٨	١٢١,٠	١٢٠,٦	١١٩,٤	١٢٠,١	١١٩,٧	١١٥,٠	١١٨,٢
٠,٦	٤٨,٠	٥٣,٠	٥٦,٧	٦٢,٦	٦٦,٨	٧٠,٣	٧٥,١	٨٠,١
٠,٩	١١٢,٥	١١٣,٣	١١٤,٠	١٠٨,١	١١١,٦	١١١,٥	١٠٤,٩	٩٦,٨
٠,١	١١٩,٩	١١٧,٣	١١١,٦	١١٠,٢	١٠٥,٤	١٠٣,٠	٩٧,٤	٩٧,٦
٠,٤	٩٩,٠	١٠٤,٤	١٠٢,٢	١١٣,٦	١٠٨,٨	٩٢,٧	٩٣,٥	٨٩,٠
—	٩٠,٠	١٠١,٣	١٠٣,٥	١١٩,٢	١١٤,٧	١٠٢,٥	٩٦,٥	٩٠,٦

١ متوسط أسعار الصرف في الفترة ٢٣ يوليو - ١٧ أغسطس ٢٠٠١. راجع الافتراضات في مقدمة الملحق الإحصائي.

٢ محير عنه بالدولارات الأمريكية لكل وحدة عملة.

٣ بالتقييم الإسمية الفعلية. متوسط الفترة ٢٣ يوليو - ١٧ أغسطس ٢٠٠١ مقارنة بأسعار ١٥ مايو - ١١ يونيو ٢٠٠١.

٤ تعرف بأنها نسبة تكلفة وحدة العمل المطبوعة في قطاع الصناعة التحويلية إلى المتوسط المرجح لهذه التكلفة لدى الشركات التجارية من بين البلدان الصناعية. محجزة بعملة مشتركة. باستخدام أوزان التجارة لفترة ١٩٨٩-١٩٩١.

٥ استخدم البورو الفعلي قبل ١ يناير ١٩٩٩. راجع الإطار ٥-٥ في عدد أكتوبر ١٩٩٨ من تقرير اتفاق الاقتصاد العالمي.

الجدول ٢٠ - البلدان النامية: موازين المالية العامة للحكومة المركزية
(% من إجمالي الناتج المحلي)

٢٠٠٢	٢٠٠١	٢٠٠٠	١٩٩٩	١٩٩٨	١٩٩٧	١٩٩٦	١٩٩٥	١٩٩٤	١٩٩٣	
٢,٠٠	٢,١٠	٢,٠٠	٤,١٠	٢,٩٠	٢,٥٠	٢,٢٠	٢,٦٠	٢,٨٠	٢,٤٠	البلدان النامية
المجموعات الإقليمية										
٢,٠٠	٢,٠٠	١,٧٠	٣,٢٠	٢,٩٠	٢,٠٠	٢,٦٠	٢,٩٠	٥,٥٠	٧,٧٠	إفريقيا
٢,٢٠	٢,٧٠	٢,٨٠	٣,٩٠	٢,٩٠	٢,٦٠	٣,٢٠	٤,١٠	٥,٩٠	٨,٢٠	بلدان إفريقيا جنوب الصحراء
٢,٨٠	٢,٦٠	٤,٠٠	٤,٠٠	٢,٧٠	٤,٠٠	٢,٨٠	٥,٠٠	٦,٦٠	٨,١٠	ما عدا نيجيريا وجنوب إفريقيا
٣,٧٠	٤,٠٠	٢,٩٠	٤,٢٠	٢,٥٠	٢,٤٠	٢,٠٠	٢,٥٠	٢,٦٠	٣,١٠	بلدان آسيا النامية
٢,٩٠	٢,٢٠	٢,٦٠	٤,١٠	٢,١٠	١,٨٠	١,٦٠	٢,١٠	١,٦٠	١,٩٠	الصين
٥,٨٠	٥,٩٠	٥,٤٠	٥,٥٠	٥,٣٠	٤,٧٠	٤,٢٠	٤,٦٠	٥,٥٠	٦,١٠	الهند
٣,٤٠	٤,٢٠	٢,٢٠	٣,١٠	٢,٩٠	١,٨٠	١,٠٠	١,٤٠	٢,١٠	٢,٧٠	بلدان آسيا النامية الأخرى
٢,٦٠	٢,٠٠	٠,٢٠	٢,٨٠	٦,٢٠	٢,٥٠	٣,٤٠	٢,٨٠	٥,٥٠	٧,٥٠	الشرق الأوسط ومالطة وتركيا
٢,٠٠	٢,٦٠	٢,٨٠	٤,٤٠	٢,٥٠	١,٩٠	٢,٠٠	١,٩٠	٠,٩٠	٠,٢٠	نصف الكرة الغربي
المجموعات التحليلية										
حسب مصدر إيرادات التصدير										
١,٩٠	٤,٧٠	٦,١٠	١,٢٠	٦,٣٠	٠,٨٠	٠,٢٠	٣,٤٠	٦,٥٠	٧,٦٠	وقود
٢,٥٠	٤,٢٠	٢,٩٠	٤,٤٠	٢,٦٠	٢,٦٠	٢,٤٠	٢,٥٠	٢,٤٠	٢,٨٠	غير الوقود
٢,٦٠	٢,٦٠	٢,٨٠	٢,٥٠	١,٤٠	١,٥٠	١,٠٠	١,٧٠	٣,٦٠	٥,٢٠	منها: منتجات أولية
حسب مصدر التمويل الخارجي										
٢,٢٠	٢,٨٠	٢,٢٠	٤,٢٠	٢,٨٠	٢,٥٠	٢,٢٠	٢,٦٠	٢,٧٠	٣,١٠	بلدان المركز المدين الصافي
٢,٨٠	٢,٦٠	١,٧٠	٣,٠٠	٢,٤٠	٢,٤٠	٢,٠٠	٣,٤٠	٥,٢٠	٧,٠٠	منه: تمويل رسمي
بلدان المركز المدين الصافي حسب تجربة خدمة الدين										
بلدان عليها متأخرات و/أو أعبت										
٢,٦٠	١,٩٠	٠,٥٠	٣,٥٠	٤,٠٠	١,٨٠	١,١٠	١,٨٠	٢,٣٠	٣,٢٠	جدولة ديونها خلال ١٩٩٤-١٩٩٨
مجموعات أخرى										
٢,٦٠	٢,٢٠	٢,٦٠	٢,٦٠	٢,٢٠	٢,٩٠	٢,٤٠	٢,٤٠	٦,١٠	٨,٠٠	بلدان فقيرة شديدة المديونية
٠,٢٠	٢,٧٠	٢,٥٠	١,١٠	٥,٦٠	١,٧٠	١,٤٠	٣,٦٠	٥,٦٠	٧,٤٠	الشرق الأوسط وشمال إفريقيا
البنك الدولي										
التقديرات الوسيطة										
٢,٤٠	٢,٦٠	٢,٩٠	٢,٢٠	٢,٨٠	٢,٤٠	٢,٥٠	٣,٢٠	٢,٨٠	٤,٢٠	البلدان النامية
المجموعات الإقليمية										
٢,٧٠	٢,٨٠	٢,١٠	٢,٢٠	٢,٢٠	٢,٠٠	٤,١٠	٢,٩٠	٥,٢٠	٦,٢٠	إفريقيا
٢,٤٠	٢,٧٠	٢,٦٠	٢,٤٠	٢,٥٠	٢,٢٠	٢,٤٠	٢,٤٠	٢,٤٠	٤,٢٠	بلدان آسيا النامية
٠,٢٠	٢,٤٠	٤,١٠	٢,٢٠	٦,٤٠	٢,٦٠	٢,٢٠	٤,٧٠	٤,٧٠	٧,٥٠	الشرق الأوسط ومالطة وتركيا
٢,٦٠	٢,٤٠	٢,٨٠	٢,٨٠	٢,٢٠	١,٦٠	٢,٠٠	١,٧٠	١,٠٠	١,٢٠	نصف الكرة الغربي

الجدول ٢٦ - البلدان النامية: المجلات النقدية بمعناها الواسع
(التغير السنوي %)

٢٠٠٢	٢٠٠١	٢٠٠٠	١٩٩٩	١٩٩٨	١٩٩٧	١٩٩٦	١٩٩٥	١٩٩٤	١٩٩٣	
١٣,٠	١٣,٣	١١,٢	١٥,١	١٧,٤	٢٢,١	٢٢,١	٢٤,٣	٦٧,٧	٩٠,٤	البلدان النامية
المجموعات الإقليمية										
١١,٧	١٢,٣	١١,٢	٢٠,١	١٧,٠	١٨,٣	٢١,٩	٢٢,٨	٤١,٣	٢٠,٨	إفريقيا
١١,٥	١٢,٩	٢١,٧	٢٢,١	١٨,٦	١٩,٦	٢٥,٤	٢٧,٥	٥٠,٣	٣٥,٧	بلدان إفريقيا جنوب الصحراء
١٢,٢	١٣,٥	١٢,١	١٤,٠	١٨,٣	١٨,١	٢٠,٦	٢٢,٧	٢٥,٠	٢٧,٣	بلدان آسيا النامية
١٢,٥	١٤,٠	١٢,٣	١٤,٧	١٤,٨	١٩,٦	٢٥,٣	٢٩,٥	٣٤,٩	٤٣,٠	الصين
١٥,٦	١٦,١	١٥,٩	١٧,٠	٢٠,٤	١٧,١	١٦,٢	١٤,٦	٢٠,١	١٦,٥	الهند
١١,٠	١٠,٩	٩,٤	١١,٣	٢١,١	١٧,٠	١٨,٣	٢٠,٦	١٨,٥	٢٠,٧	بلدان آسيا النامية الأخرى
١٤,٣	٢٢,١	١٨,٩	٢٩,٦	٢٨,٠	٢٥,٣	٣٤,٤	٣٢,٦	٤١,٣	٢٦,٠	الشرق الأوسط ومالطة وتركيا
١٢,٤	١٠,١	٦,٠	١٠,٣	١٢,٩	٢٦,٢	٢١,٨	٢٣,١	١٥٥,٤	٢٨٨,٩	نصف الكرة الغربي
المجموعات التحليلية										
حسب مصدر إيرادات التصدير										
١١,٣	١٣,٧	١٧,٣	١٦,٦	١٣,٠	١٦,١	٢١,٢	١٧,١	٢٥,٨	٢١,٢	وقود
١٢,٢	١٣,٣	١٠,٥	١٤,٩	١٨,٠	٢٢,٩	٢٣,٣	٢٥,٤	٧٥,٥	١٠٥,٦	غير الوقود
١٢,٩	١٣,٤	١٨,٦	٢٣,٢	١٣,٨	٢١,٣	٢٠,٤	٢٠,٤	٥٧,١	٥١,٠	منها: منتجات أولية
حسب مصدر التمويل الخارجي										
١٣,٤	١٣,٦	١١,٥	١٥,٥	١٨,٣	٢٣,١	٢٤,٣	٢٥,٧	٧٣,٠	٩٨,٨	بلدان المركز المدين الصافي
١٤,٣	١٥,٤	٢٤,٠	٢٣,٢	١٦,٦	١٦,٦	١٩,٣	٢٠,٨	٤١,٠	٢١,١	منه: تمويل رسمي
بلدان المركز المدين الصافي حسب										
تجربة خدمة الدين										
بلدان عليها مناورات و/أو أعبدت										
١٦,٨	١١,٩	١١,٣	١٤,٧	١٨,٧	٢٢,٩	١٨,٤	٢٧,٤	٢٢٦,٦	٢٩٤,١	جدولة ديونها خلال ١٩٩٤-١٩٩٨
مجموعات أخرى										
١٢,٨	١٧,٣	٢٠,٧	٣٤,٣	٢٠,٥	٢٣,٠	٢٩,٦	٢٧,٢	٨٤,٩	٥٨,٤	بلدان فقيرة شديدة المديونية
٩,٨	١١,٢	١٢,٣	١١,٧	١٠,١	١٠,٠	١٢,٣	١٢,٧	١٤,٤	١٦,٧	الشرق الأوسط وشمال إفريقيا
للتكرار										
التقديرات الوسيطة										
٩,٦	١٠,٣	١٠,٩	١٢,٥	١٠,٥	١٥,٦	١٤,٤	١٦,٣	١٩,١	١٦,٥	البلدان النامية
المجموعات الإقليمية										
٩,٦	١٠,٥	١٢,٠	١٢,٥	٨,٨	١٥,٤	١٤,٤	١٦,٢	٢٢,٤	١٢,٦	إفريقيا
١١,٠	١٢,٦	١١,١	١٤,٩	١٢,٤	١٧,٠	١٥,٧	١٦,٧	١٩,٤	٢٠,٤	بلدان آسيا النامية
٧,٥	٩,٢	١٠,٠	١١,٥	٨,٥	٩,٧	٨,٣	٩,٩	١١,٤	٩,٢	الشرق الأوسط ومالطة وتركيا
٨,٩	٩,٦	٨,٤	١٢,١	١١,٥	١٦,٤	١٦,٧	٢٠,٠	١٨,٣	٢١,١	نصف الكرة الغربي

الجدول ٢٢ - موجز لأحجام وأسعار التجارة العالمية
(التغير السنوي %)

		متوسطات عشر سنوات									
٢٠٠٢	٢٠٠١	٢٠٠٠	١٩٩٩	١٩٩٨	١٩٩٧	١٩٩٦	١٩٩٥	١٩٩٤	١٩٩٣	٢٠٠٢-١٩٩٣	٩٢-١٩٨٣
تجارة السلع والخدمات											
التجارة العالمية^١											
٥.٢	٢.٧	١٢.٤	٥.٣	٤.١	١٠.٣	٦.٧	١٠.١	٨.٩	٢.٥	٦.٩	٥.٣
الحجم											
٠.٦	٢.٣	٠.٨	١.٥	٥.٢	٥.٩	١.١	٨.٩	٢.٧	٣.٩	٠.٩	٢.٢
مؤشر السعر											
٠.٤	١.٤	٢.٨	٢.٣	٢.٨	٠.٧	٣.٣	٢.٧	٠.٢	٣.١	٠.١	٠.٢
بالدولار الأمريكي											
بوحدة حقوق السحب الخاصة											
حجم التجارة											
الصادرات											
٤.٥	١.٧	١١.٥	٥.١	٣.٨	١٠.٥	٥.٩	٨.٨	٨.٦	٢.٩	٦.٣	٥.٨
الاقتصادات المتقدمة											
٦.٦	٥.٠	١٥.١	٤.٦	٥.١	١٣.١	٩.٠	١١.٠	١١.٣	٩.٣	٩.٠	٥.٧
البلدان النامية											
الواردات											
٤.٧	١.٧	١١.٥	٧.٦	٥.٨	٩.٣	٦.٣	٩.١	٩.٥	١.٣	٦.٦	٦.٥
٨.٠	٦.٤	١٦.٦	٢.١	١.٦	١٠.١	٩.١	١٥.٦	٦.٩	١٠.٥	٨.٦	٣.٢
الاقتصادات المتقدمة											
البلدان النامية											
معدلات التبادل التجاري											
٠.٩	٠.٣	٢.٤	٠.٢	١.٤	٠.٦	٠.٣	٠.٢	٠.١	٠.٨	—	١.١
١.٧	١.٠	٦.٨	٤.٤	٧.٧	١.٦	١.٧	٢.٩	١.٢	١.٥	٠.٣	٢.٦
الاقتصادات المتقدمة											
البلدان النامية											
تجارة السلع											
التجارة العالمية^١											
٥.٣	٢.٢	١٢.٨	٥.٦	٤.٦	١٠.٥	٦.٤	١١.٠	١٠.٠	٤.٢	٧.٢	٥.٦
الحجم											
٠.٦	٢.٢	٠.٢	١.٥	٦.١	٦.٢	١.٢	٩.٢	٢.٧	٤.٦	١.٠	٢.٠
مؤشر السعر											
٠.٤	١.٥	٢.٩	٢.٣	٤.٧	١.٠	٢.٣	٢.٠	٠.٢	٣.٨	—	٠.٤
بالدولار الأمريكي											
بوحدة حقوق السحب الخاصة											
أسعار التجارة العالمية											
بالدولار الأمريكي^٢											
٠.٦	٢.١	٥.١	١.٨	١.٩	٨.٠	٣.١	١٠.٣	٣.١	٥.٧	١.٧	٤.٧
مصنوعات											
٨.٦	٥.٠	٢٦.٩	٣٧.٥	٣٢.١	٥.٤	١٨.٤	٧.٩	٥.٠	١١.٨	٢.٦	٥.٢
نقط											
٤.٥	٢.٦	٢.٦	٧.٠	١٤.٧	٣.٢	١.٢	٨.٤	١٣.٤	١.٨	٠.٦	٠.٨
سلع أولية غير الوقود											
أسعار التجارة العالمية بوحدة حقوق السحب الخاصة^٢											
٠.٨	٠.٥	١.٦	٢.٦	٠.٤	٢.٩	١.٢	٤.١	٠.٦	٤.٩	٠.٧	٢.١
مصنوعات											
٨.٨	١.٤	٢٢.٦	٣٦.٥	٣١.٢	٠.٢	٢٢.٧	١.٨	٧.٣	١١.١	٣.٦	٧.٥
نقط											
٤.٢	١.٠	٦.٤	٧.٧	١٣.٥	٢.٢	٣.٢	٢.٢	١٠.٦	٢.٧	٠.٩	١.٦
سلع أولية غير الوقود											
أسعار التجارة العالمية باليورو^٣											
١.٧	٢.٠	٨.٠	٢.٥	٠.٢	٤.٩	٠.٦	٠.٢	٢.١	٤.٨	١.٧	١.٧
مصنوعات											
٩.٦	٣.٩	٧٨.٤	٤٣.٦	٣١.٠	٧.٩	٢١.٦	٢.٠	٦.٠	٢.٠	٦.٢	٧.٩
نقط											
٢.٣	١.٥	١٦.٦	٢.٩	١٣.٣	١٠.٥	١.٥	١.٦	١٣.٢	١٣.١	٣.٤	٢.١
سلع أولية غير الوقود											

الجدول ٢٢ (تتمة)

		متوسطات عشر سنوات										
٢٠٠٢	٢٠٠١	٢٠٠٠	١٩٩٩	١٩٩٨	١٩٩٧	١٩٩٦	١٩٩٥	١٩٩٤	١٩٩٣	١٩٩٢-١٩٩٣	١٩٨٢-١٩٨٣	
تجارة السلع												
حجم التجارة												
الصادرات												
٤.٧	١.٣	١١.٨	٥.١	٤.٣	١٠.٨	٥.٧	٩.٦	٩.٦	٣.٢	٦.٦	٦.١	الاقتصادات المتقدمة
٦.٣	٤.٠	١٦.١	٤.٨	٤.٨	١٢.٣	٩.١	١٢.٣	١١.٦	٩.١	٩.٠	٦.٠	البلدان النامية
٢.٢	٢.٤	٧.٤	-٠.٧	١.٨	٤.١	٧.٤	١٧.٠	٢.٧	٤.٧	٤.٩	٤.٧	مصنّرة للوقود
٧.١	٤.٥	١٨.٣	٥.٧	٥.٧	١٤.٨	٩.٦	١٠.٩	١٤.٨	١٠.٩	١٠.٢	٦.٩	غير مصنّرة للوقود
الواردات												
٤.٧	١.١	١١.٧	٨.٥	٥.٩	٩.٩	٥.٨	٩.٩	١١.١	٢.٢	٧.٠	٦.٨	الاقتصادات المتقدمة
٨.٤	٦.٥	١٦.٦	١.٣	-٠.٢	٩.٩	٩.٤	٢٠.١	٧.٩	١١.٨	٩.١	٣.٣	البلدان النامية
٤.٨	٩.٩	١٢.٧	١.٦	٢.٧	١٢.٦	٧.٢	٧.٠	١٣.٣	٢.٥	٩.٠	٢.١	مصنّرة للوقود
٩.٠	٥.٩	١٧.٣	١.٢	-٠.٢	٩.٥	٩.٨	١٠.٩	١٢.٨	١٥.٨	٩.١	٥.٧	غير مصنّرة للوقود
مخلفات السعر بوحدة حقوق السحب الخاصة												
الصادرات												
١.٠	١.١	١.٠	٣.٣-	٣.٤-	٢.٢-	١.٨	٣.٣	-٠.٣	٣.٨-	-٠.٤-	-٠.٥	الاقتصادات المتقدمة
١.٤-	١.٠	١٢.١	٤.٩	١٠.٧-	١.٦	٧.٦	٢.٨	١.٣	٣.٥-	١.٥	٣.٥-	البلدان النامية
٦.٩-	١.٢-	٤٦.٣	٢٧.٣	٢٦.٦-	١.٨	١٨.٥	٢.٠-	١.٧-	٩.٠-	٢.٩	٨.١-	مصنّرة للوقود
-٠.٢	١.٧	٤.٤	-٠.٢	٦.٣-	١.٥	٤.٦	٤.٣	٢.٣	١.٣-	١.١	-٠.٧-	غير مصنّرة للوقود
الواردات												
-٠.٢	١.٤	٣.٨	٣.٢-	٤.٩-	١.٦-	٢.٦	٢.٩	-٠.٢-	٥.٥-	-٠.٥-	-٠.٦-	الاقتصادات المتقدمة
-٠.٣	١.٧	٦.٦	-٠.١-	٤.١-	٢.٥	٥.٠	-٠.٦	-٠.٤-	-٠.٥-	١.١	-٠.١-	البلدان النامية
١.٢	٤.٧	٢.١	٤.١-	-٠.٥	٢.٤	١.٦	٧.٦-	-٠.٧	١.٨-	—	-٠.٧-	مصنّرة للوقود
-٠.١	١.٢	٧.٢	-٠.٦	٤.٨-	٢.٥	٥.٦	٢.١	-٠.٧-	-٠.١-	١.٣	—	غير مصنّرة للوقود
معدلات التبادل التجاري												
-٠.٨	-٠.٢-	٢.٧-	—	١.٦	-٠.٦-	-٠.٨-	-٠.٤	-٠.٥	١.٧	-٠.١	١.١	الاقتصادات المتقدمة
١.٧-	-٠.٧-	٦.١	٥.٠	٦.٩-	-٠.٨-	٢.٥	٢.٢	١.٧	٣.٠-	-٠.٤	٢.٤-	البلدان النامية
٨.٠-	٥.٧-	٤٦.٩	٣٢.٧	٢٦.٩-	-٠.٦-	١٦.٦	٦.١	٢.٤-	٧.٣-	٢.٩	٧.٥-	مصنّرة للوقود
-٠.١	-٠.٥	٢.٥-	-٠.٤-	١.٦-	-٠.٩-	-٠.٩-	٢.١	٣.٠	١.١-	-٠.٢-	-٠.٧-	غير مصنّرة للوقود
للتفكرة												
الصادرات العالمية ببلاتين												
الولايات المتحدة الأمريكية												
٨١٦٩	٧٧٢٢	٧٧٢٠	٦٩٥٣	٦٧٢٧	٦٨٤١	٦٥٨٠	٦٢٥٧	٥٢٦٣	٤٧٠٢	٦٦٩٤	٣٢٠٨	سلع وخدمات
٦٥٧٨	٦٢٢٢	٦٢٤٧	٥٥٤٧	٥٣٥٦	٥١٧٥	٥٢٧٥	٥٠٣٧	٤١٨٨	٣٧٠٦	٥٣٦٣	٢٦٤٥	سلع

^١ متوسط التعبير السنوي للصادرات والواردات العالميتين كنسبة مئوية، وإلى جانب تجارة الاقتصادات المتقدمة والبلدان النامية (الواردة في الجدول بشكل موجز) تضم تقديرات التجارة العالمية تجارة بلدان التحول الاقتصادي.

^٢ كما هي ممثلة على التوالي بمؤشر قيمة وحدة الصادرات من مصنوعات الاقتصادات المتقدمة، ومتوسط أسعار النفط الفورية لغام برنت المملكة المتحدة، ودي، ولرب تكساس الوسيط، ومتوسط أسعار السوق العالمية لسلع الأولية غير الوقود مرجحاً بالتصنيفات من الصادرات السلعية العالمية في الفترة ١٩٨٧-١٩٨٩.

الجدول ٢٣ - أسعار السلع غير الوقود^١
(التغير السنوي %، بالدولار الأمريكي)

	٢٠٠٢	٢٠٠١	٢٠٠٠	متوسطات عشر سنوات									
				١٩٩٩	١٩٩٨	١٩٩٧	١٩٩٦	١٩٩٥	١٩٩٤	١٩٩٣	٢٠٠٢-١٩٩٣	٩٢-١٩٨٣	
السلع الأولية غير الوقود	٤.٥	٢.٦-	٢.٦	٧.٠-	١٤.٧-	٣.٢-	١.٢-	٨.٤	١٣.٤	١.٨	٠.١-	٠.٨	
مواد غذائية	٥.٣	٢.٦	٠.٢-	١٥.٦-	١٢.٦-	١٠.٦-	١٢.٢	٨.١	٥.٢	١.٢-	١.١-	٠.١-	
مشروبات	٤.٥	١٦.٨-	١٦.٦-	٢١.٣-	١٥.٢-	٣٢.٦	١٧.٤-	٠.٩	٧٤.٩	٦.٣	٠.١-	٦.٠-	
مواد خام زراعية	٢.٠	١.٠-	٤.١	٢.٤	١٦.٤-	٦.٨-	٢.٧-	٤.٣	٩.٥	١٦.٢	٠.٨	٣.٢	
معادن	٧.٥	٧.٣-	١٢.١	١.٥-	١٦.٢-	٣.٧	١١.٩-	١٩.٥	١٦.٦	١٤.٢-	٠.١	١.٨	
أسمدة	٢.٦	٠.٩-	٥.٣-	٤.٠-	٢.٨	١.١	١٣.٧	١٠.٦	٨.٠	١٥.٤-	٠.٤	٠.٧-	
الاقتصادات المتقدمة	٥.٥	٢.٧-	٤.٥	٦.٨-	١٥.٧-	٢.٩-	٢.٣-	١١.١	١٣.٣	٢.٥-	٠.٤-	٠.٨	
البلدان النامية	٥.٤	٤.٩-	٢.٢	٩.٢-	١٦.٢-	١.٤-	٢.٦-	٩.٥	١٥.٨	٠.٤-	٠.٥-	٠.٤	
المجموعات الإقليمية													
إفريقيا	٥.٠	٤.٨-	١.٢	٨.٣-	١٤.٦-	١.١-	٥.٢-	٨.٠	١٦.٦	٣.٥	٠.٣-	٠.٣	
بلدان إفريقيا جنوب الصحراء	٥.١	٥.١-	١.٢	٨.٢-	١٤.٧-	٠.٨-	٥.٨-	٨.٠	١٦.٩	٣.٨	٠.٣-	٠.٣	
بلدان آسيا النامية	٥.٠	٤.٥-	٠.٩	٨.٠-	١٤.٣-	٣.٥-	١.٣-	٨.٢	١٣.٥	٢.٠	٠.٥-	٠.٦	
ما عدا الصين والهند	٥.٢	٥.٠-	٠.٩-	٩.٢-	١٣.٧-	٤.٠-	١.٤-	٧.٤	١٣.٩	٢.١	٠.٨-	٠.٤	
الشرق الأوسط ومالطة وتركيا	٥.٧	٣.٩-	٤.٦	٧.٨-	١٥.٤-	٢.٦-	٣.٤-	١٢.٤	١٥.٢	٤.٠-	٠.٣-	٠.٦	
نصف الكرة الغربي	٥.٨	٥.٥-	٢.٥	١٠.٦-	١٨.٣-	٠.٤	٢.٨-	١٠.٩	١٧.٨	٣.٤-	٠.٧-	٠.١	
المجموعات التحليلية													
حسب مصدر إيرادات التصدير													
وقود	٦.٧	٦.٢-	٧.٥	٣.٥-	١٦.٩-	—	٧.٢-	١١.٦	١٠.٦	١.١-	٠.٢	١.٥	
غير الوقود	٥.٤	٤.٩-	٢.٠	٩.٣-	١٦.١-	١.٥-	٢.٤-	٩.٥	١٦.٠	٠.٥-	٠.٦-	٠.٣	
منها: منتجات أولية	٧.٠	٦.٤-	٢.٣	١١.٤-	١٦.٢-	١.٠-	٨.٧-	١٤.٠	١٨.٨	٥.٣-	١.١-	٠.٨	
حسب مصدر التمويل الخارجي													
بلدان المركز المدين الصافي	٥.٤	٥.٠-	٢.٢	٩.٢-	١٦.١-	١.٥-	٢.٥-	٩.٥	١٥.٨	٠.٤-	٠.٦-	٠.٣	
منه: تمويل رسمي	٥.٦	٧.٩-	٢.١-	١٢.٠-	١٣.٩-	٠.٣-	٨.١-	٩.٢	٢١.١	٤.٩	٠.٩-	٠.٢-	
بلدان المركز المدين الصافي حسب تجارة													
خدمة الدين													
بلدان عليها متأخرات و/أو أعبت	٥.٢	٥.٩-	١.٥	١٠.٦-	١٥.٩-	٠.٥	٤.٢-	٩.٢	١٨.٦	٠.٧-	٠.٧-	٠.٢-	
جدولة ديونها خلال ١٩٩٨-١٩٩٤													
مجموعات أخرى													
بلدان فقيرة شديدة المديونية	٥.٢	٧.١-	٤.٣-	١٤.٦-	١٢.٠-	٢.٠	٦.٩-	٧.٨	٢٤.٩	١.٩	٠.٩-	١.٢-	
الشرق الأوسط وشمال إفريقيا	٥.٢	٣.٨-	٢.٦	٨.٥-	١٥.٠-	٢.٨-	٢.٧-	١١.٤	١٥.٣	٢.٤-	٠.٣-	٠.٤	
للتكررة													
متوسط سعر النفط الفوري ^٢	٨.٦-	٥.٠-	٥٦.٩	٣٧.٥	٣٢.١-	٥.٤-	١٨.٤	٧.٩	٥.٠-	١١.٨-	١٧.٥	١٤.٣-	
بالدولار الأمريكي للبرميل	٢٤.٥٠	٢٦.٨٠	٢٨.٢١	١٧.٩٨	١٣.٠٧	١٩.٢٧	٢٠.٣٧	١٧.٢٠	١٥.٩٥	١٦.٧٩	٢٠.٠٠	٢١.٢٠	
قيمة وحدة الصادرات من المصنوعات ^٣	٠.٦-	٣.١-	٥.١-	١.٨-	١.٩-	٨.٠-	٣.١-	١٠.٣	٣.١	٥.٧-	١.٧-	٤.٧	

^١ متوسطات لأسعار السوق العالمية لكل سلعة مرجحة على أساس حصة صادرات الفترة ١٩٨٧-١٩٨٩ من صادرات السلع العالمية وإجمالي الصادرات السلعية لمجموعات البلدان المبينة على التوالي.

^٢ متوسط أسعار النفط الفورية لغرام برنت المملكة المتحدة وبنمي وغرب تكساس الوسيط.

^٣ للمصنوعات المصدرة من الاقتصادات المتقدمة.

الجدول ٢٤ - الاقتصادات المتقدمة: أحجام الصادرات والواردات، ومعدلات التبادل التجاري للسلع والخدمات
(التغير السنوي %)

متوسطات عشر سنوات											
٢٠٠٢	٢٠٠١	٢٠٠٠	١٩٩٩	١٩٩٨	١٩٩٧	١٩٩٦	١٩٩٥	١٩٩٤	١٩٩٣	١٩٩٢-١٩٩٣	٩٢-١٩٩٢
حجم الصادرات											
الاقتصادات المتقدمة											
٤.٥	١.٧	١١.٥	٥.١	٣.٨	١٠.٥	٥.٩	٨.٨	٨.٦	٢.٩	٦.٣	٥.٨
٣.٨	١.٢	١٠.٨	٣.٨	٢.٧	١٠.٦	٥.٨	٨.١	٨.٠	١.٧	٥.٧	٥.٦
٣.٢	١.٢	٩.٥	٣.٢	٢.١	١٢.٣	٨.٢	١٠.٢	٨.٩	٣.٣	٥.٩	٧.٥
٤.١	٥.٥	١٢.١	١.٢	٢.٣	١١.٢	٦.٤	٤.١	٣.٤	٠.١	٣.٤	٤.٨
٣.٩	٤.٩	١٢.٢	٥.٦	٦.٨	١١.٢	٥.١	٥.٧	٧.٦	٥.٥	٥.٨	٥.٢
٤.٧	٢.٧	١٢.٤	٢.٩	٨.٢	١١.٨	٣.٥	٧.٧	٧.٧	—	٦.١	٥.١
٤.٩	٦.٩	١٠.٢	—	٣.٦	٦.٤	٠.٦	١٢.٦	٩.٨	٩.٠	٦.٣	٤.٧
٥.٢	٤.٢	٨.٤	٤.٠	٢.٦	٨.٦	٧.٥	٩.٥	٩.٢	٣.٩	٦.٣	٣.٩
٣.٢	٣.٦	٧.٦	١٠.٠	٨.٨	٨.٣	٥.٧	٨.٥	١٢.٨	١٠.٩	٧.٨	٦.٠
٥.٨	٢.٦	١٢.٨	٧.٢	٤.١	١٠.٣	٦.٢	١٠.٠	٩.٨	٥.٢	٧.٤	٦.٢
للتفكير											
٤.٦	٤.٦	١١.٦	٥.٠	٦.٦	١٠.٢	٤.٨	٨.٩	٨.٩	١.٢	٦.٥	٤.٩
٤.٤	٤.٧	١٢.٢	٥.١	٦.٨	١٠.٥	٤.٤	٨.٨	٨.٧	٠.٧	٦.٦	٥.٢
٦.٨	٠.٦	١٦.٢	٨.٣	٠.٦	١٠.٧	٧.٦	١٢.٨	١١.٣	١٠.٠	٨.٣	٩.٢
حجم الواردات											
الاقتصادات المتقدمة											
٤.٧	١.٧	١١.٥	٧.٦	٥.٨	٩.٢	٦.٣	٩.١	٩.٥	١.٢	٦.٦	٦.٥
٤.٢	١.٥	١١.٤	٧.٧	٧.٧	٩.٤	٦.٥	٧.٩	٨.٨	٠.٤	٦.٥	٦.٢
٤.٤	١.٠	١٣.٤	١.٠	١١.٨	١٢.٧	٨.٦	٨.٢	١٢.٠	٩.١	٩.٠	٧.٤
١.٥	٠.٢	٩.٩	٢.٩	٦.٨	١.٢	١٣.٢	١٢.٨	٧.٧	١.٤	٣.٧	٥.٧
٤.٥	٢.٧	١٠.٠	٨.٥	٨.٩	٨.٣	٣.١	٥.٦	٧.٣	٥.٤	٥.٣	٥.٥
٢.٦	١.٨	١٥.٢	٤.٢	١١.٩	٦.٩	١.٦	٨.٠	٨.٢	٣.٧	٥.٥	٤.٥
٤.٩	٤.٥	٨.٢	٥.١	٩.٠	١٠.١	٠.٣	٩.٧	٨.١	١٠.٩	٤.٧	٦.٧
٦.١	٥.٨	٩.٦	٨.١	٨.٨	٩.٢	٩.١	٥.٥	٥.٤	٣.٢	٧.١	٥.٥
٤.٧	٤.٩	٨.١	٧.٣	٤.٩	١١.٣	٥.١	٥.٨	٨.١	٧.٤	٧.٠	٧.٦
٥.٧	١.٩	١١.٦	٧.٥	٢.٥	٩.٠	٥.٩	١١.٠	١٠.٧	٢.٨	٦.٨	٧.١
للتفكير											
٤.٧	٢.٨	١٠.٨	٧.١	٩.٦	٩.٢	٤.٠	٧.٩	٧.٩	٣.٣	٦.١	٥.٦
٤.٤	٢.٤	١١.٠	٧.١	٩.٧	٩.١	٣.٢	٨.٤	٨.١	٤.٤	٥.٩	٥.٨
٧.١	٢.٠	١٥.٢	٨.٣	٨.٩	٨.١	٧.٧	١٤.٥	١٣.١	١٠.٧	٧.١	١٢.٨
معدلات التبادل التجاري											
الاقتصادات المتقدمة											
٠.٩	٠.٣	٢.٤	٠.٢	١.٤	٠.٦	٠.٣	٠.٢	٠.١	٠.٨	—	١.١
١.٥	—	٢.٩	٠.٢	٢.١	٠.٥	٠.٣	٠.١	—	٠.٦	—	٠.٩
٢.٥	١.٥	٢.٥	٠.٩	٣.٥	١.٦	٠.٦	٠.٥	—	١.٠	٠.٧	٠.٩
١.٩	٠.٨	٤.٠	٠.٧	٣.٢	٣.٧	٥.٤	٠.١	١.٥	٢.٠	٠.٦	٢.٩
١.٢	٠.٩	٤.٦	٠.٦	٢.٠	١.٩	٠.٧	٠.٨	٠.١	٢.٥	٠.١	٠.٦
٠.٢	١.٢	٢.٨	٠.٣	١.١	—	١.٢	٠.١	٠.٢	١.٧	٠.٣	٠.٦
٠.٢	٠.٩	٦.٠	٠.٥	٢.٠	١.٥	٤.٢	٢.٣	٠.٩	٤.٤	١.٠	٢.٥
١.٠	٠.٣	٠.٥	١.١	٢.٢	٢.٧	١.٠	٢.٥	٢.٠	٠.٤	٠.٤	٠.٢
١.٢	٠.٦	٤.٢	١.١	٤.١	٠.٧	١.٧	٢.٩	٠.٦	١.٨	—	٠.٢
٠.٢	٠.٨	١.٥	٠.٢	٠.٣	٠.٧	٠.١	٠.١	١.١	٠.١	٠.١	١.٤
للتفكير											
٠.٤	٠.٣	٢.٧	—	١.٥	٠.٥	٠.٢	٠.٣	٠.١	٠.٢	٠.٢	٠.٧
٠.٤	٠.٢	٢.٣	٠.٢	١.٦	٠.٩	٠.١	٠.١	٠.٢	٠.٢	٠.٣	٠.٧
—	١.٨	٤.٦	١.١	٠.٣	١.٢	٠.٧	٠.١	—	٢.٢	٠.٧	٢.٧
للتفكير											
تجارة السلع											
الاقتصادات المتقدمة											
٤.٧	١.٢	١١.٨	٥.١	٤.٣	١٠.٨	٥.٧	٩.٦	٩.٦	٢.٢	٦.٦	٦.١
٤.٧	١.١	١١.٧	٨.٥	٥.٩	٩.٩	٥.٨	٩.٩	١١.١	٢.٢	٧.٠	٦.٨
٠.٨	٠.٢	٢.٧	—	١.٦	٠.٦	٠.٨	٠.٤	٠.٥	١.٧	٠.١	١.١
معدلات التبادل التجاري											

الجدول ٢٥ - البلدان النامية - حسب المنطقة: إجمالي تجارة السلع
(التغير السنوي %)

		متوسطات عشر سنوات										
٢٠٠٢	٢٠٠١	٢٠٠٠	١٩٩٩	١٩٩٨	١٩٩٧	١٩٩٦	١٩٩٥	١٩٩٤	١٩٩٣	٢٠٠٢-١٩٩٣	١٩٨٢-١٩٨٣	
البلدان النامية												
القيمة بالدولار الأمريكي												
الصادرات	٥.٠	١.٢	٢٥.٤	٩.٧	٧.٨٠	٧.٩	١١.٨	٢٠.٥	١٥.٥	٤.٣	٩.٠	٢.٦
الواردات	٨.٩	٤.٢	١٩.٤	-٠.٧	٥.١٠	٦.٦	٩.٥	١٩.٠	٩.٨	٩.٩	٨.١	٤.٦
المجم												
الصادرات	٦.٢	٤.٠	١٦.١	٤.٨	٤.٨	١٢.٢	٩.١	١٢.٢	١٦.٦	٩.١	٩.٠	٦.٠
الواردات	٨.٤	٦.٥	١٦.٦	١.٢	-٠.٢	٩.٩	٩.٤	٢٠.١	٧.٩	١١.٨	٩.١	٢.٢
قيمة الوحدة بالدولار الأمريكي												
الصادرات	١.٢٠	٢.٧٠	٩.٠	٥.٨	١٢.٠٠	٢.٧٠	٢.٠	٩.٠	٢.٨	٤.٢٠	-٠.٥	١.١٠
الواردات	-٠.٥	٢.٠٠	٢.٨	-٠.٧	٥.٥٠	٢.٩٠	-٠.٥	٦.٦	٢.١	١.٢٠	-٠.١	٢.٢
معدلات التبادل التجاري	١.٧٠	-٠.٧٠	٦.١	٥.٠	٦.٩٠	-٠.٨٠	٢.٥	٢.٩	١.٧	٢.٠٠	-٠.٤	٢.٤٠
للتفكير												
نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي												
لدى الشركاء التجاريين للبلدان النامية	٢.٩	١.٨	٤.٧	٢.٤	١.٧	٤.١	٢.٩	٢.٦	٤.٢	٢.٢	٢.٢	٤.١
أسعار السوق لصادرات البلدان النامية												
من السلع غير الوقود	٥.٤	٤.٩٠	٢.٢	٩.٢٠	١٦.٢٠	١.٤٠	٢.٦٠	٩.٥	١٥.٨	-٠.٤٠	-٠.٥٠	-٠.٤
المجموعات الإقليمية												
إفريقيا												
القيمة بالدولار الأمريكي												
الصادرات	١.٧	-٠.٢٠	٢٥.٨	٧.١	١٢.٦٠	١.٧	١١.٥	١٨.٥	٢.٧	٥.٤٠	٤.٥	١.٨
الواردات	٤.٩	٦.٧	٥.٨	—	-٠.٨٠	٤.٢	١.٧	٢٠.٤	٥.٤	٤.٠٠	٤.٢	١.٢
المجم												
الصادرات	٢.٥	١.٥	٦.١	٢.٤	-٠.٧	٤.٥	٨.٢	٨.٧	—	١.٧	٢.٨	٢.٨
الواردات	٢.٢	١.٨	٥.٦	٢.٢	٥.٤	٨.٢	٥.٢	١٢.٠	٤.٧	-٠.٩	٥.٤	١.٢
قيمة الوحدة بالدولار الأمريكي												
الصادرات	١.٢٠	١.٦٠	١٩.٠	٤.١	١٤.٤٠	٢.٥٠	٢.٢	٩.٩	٦.٢	٦.٨٠	١.١	-٠.٢٠
الواردات	١.٧	-٠.٥	-٠.٨	١.٨٠	٥.٥٠	٢.٢٠	٢.٨٠	٧.٦	٢.٢	٤.٥٠	-٠.٦٠	١.٧
معدلات التبادل التجاري	١.٩٠	٢.١٠	١٨.١	٦.٠	٩.٤٠	-٠.٧	٦.١	١.٥	٢.٩	٢.٤٠	١.٧	١.٩٠
بلدان إفريقيا جنوب الصحراء												
القيمة بالدولار الأمريكي												
الصادرات	٢.٦	-٠.٤٠	٢٢.٥	٥.٧	١٢.٩٠	١.٢	١١.٠	١٨.٥	٤.٩	٤.٨٠	٤.٢	٢.٠
الواردات	٤.٦	٦.٠	٦.٢	١.٢٠	٢.٨٠	٦.٨	٤.٤	٢١.٨	٢.٢	٢.٤٠	٤.٢	-٠.٧
المجم												
الصادرات	٢.٥	١.٤	٥.٧	١.٩	-٠.١٠	٢.٨	٩.٩	٩.٧	-٠.٧٠	١.٦	٢.٦	٢.١
الواردات	٢.٥	٥.٥	٥.٢	١.٥	٢.٥٠	٩.٥	١٠.٢	١٢.٩	٢.٨	١.٨	٥.٦	١.٦
قيمة الوحدة بالدولار الأمريكي												
الصادرات	-٠.٢	١.٧٠	١٦.٨	٤.٥	١٤.٠٠	٢.٢٠	١.١	٨.١	٩.١	٦.١٠	١.٢	-٠.٢٠
الواردات	٢.٢	١.٢	١.٧	٢.١٠	٥.٧٠	١.٨٠	٥.٠٠	٧.١	٢.٢	٤.٩٠	-٠.٦٠	-٠.١
معدلات التبادل التجاري	٢.٠٠	٢.٩٠	١٤.٩	١.٧	٨.٨٠	-٠.٥٠	٦.٢	١.٠	٦.٧	١.٢٠	١.٨	١.٢٠

الجدول ٢٥ (تتمة)

متوسطات عشر سنوات											
٢٠٠٢	٢٠٠١	٢٠٠٠	١٩٩٩	١٩٩٨	١٩٩٧	١٩٩٦	١٩٩٥	١٩٩٤	١٩٩٣	٢٠٠٢-١٩٩٣	٩٢-١٩٨٣
بلدان اسيا النامية											
القيمة بالدولار الأمريكي											
٨,٢	١,٧	٢٢,٢	٨,٤	٢,٢-	١٢,٢	١٠,٠	٢٢,٢	٢٢,٩	١١,٦	١١,٦	١٠,٦
١٠,٤	٥,٤	٢٧,٢	٨,٩	١٢,٥-	١,٢	١٠,٤	٢٢,٧	١٧,٨	١٩,١	١٠,٥	٩,٥
المجموع											
٧,٩	٢,٦	٢٢,٦	٥,٦	٦,٠	١٨,٠	٩,٠	١١,٦	٢٠,٧	١٢,٩	١١,٦	٩,٠
١٠,٧	٨,٧	٢٢,٦	٦,٧	٦,٦-	٥,٨	٩,٧	١٢,٠	١٦,١	٢٠,٠	١٠,٤	٧,٢
قيمة الوحدة بالدولار الأمريكي											
٠,٢	١,٩-	٠,٩-	٤,٦	٧,٦-	٤,٨-	١,٢	١٠,٤	٢,٧	٠,٤-	٠,٢	١,٩
٠,٢-	٢,٠-	٤,٤	٥,٢	٧,٨-	٤,٣-	١,١	٩,٥	١,٦	٠,٤-	٠,٥	٢,٤
٠,٦	١,٢	٥,٦-	٠,٦-	٠,٢	٠,٤-	٠,٢	٠,٨	١,٢	—	٠,٢-	٠,٥-
معدلات التبادل التجاري											
ما عدا الصين والهند											
القيمة بالدولار الأمريكي											
٦,١	٢,٨-	١٨,٧	١٠,١	٢,٩-	٧,٤	٥,٧	٢٢,٤	١٨,٨	١٢,٥	٩,١	١٠,٢
٨,٠	٠,٧	٢٢,٨	٦,٠	٢٢,٩-	٠,٧-	٥,٧	٢٦,٩	٢٠,٢	١٣,٧	٧,١	٩,١
المجموع											
٦,٠	١,٧-	١٦,٩	٢,٦	٨,٥	١١,٠	٢,٠	١٠,٢	١٦,٥	١٠,٢	٨,٢	١٠,٢
٨,١	٤,٢	١٥,٧	٠,١	١٤,١-	١,٧	٢,٧	١٦,٤	١٩,٧	١١,٤	٦,٢	٨,٢
قيمة الوحدة بالدولار الأمريكي											
٠,٦	٢,٢-	١,٥	٩,٨	١١,٣-	٢,٢-	٢,٩	١٠,٩	٢,١	٢,١	١,٢	٠,٢
٠,٦-	٢,٢-	٦,٤	١١,٥	١٠,٦-	٢,٤-	٢,٢	٩,١	٠,٦	١,٩	١,٤	١,١
٠,٢	١,١	٤,٦-	١,٥-	٠,٨-	٠,٨-	١,٥	١,٦	١,٥	٠,١	٠,٢-	٠,٨-
معدلات التبادل التجاري											
الشرق الأوسط ومالطة وتركيا											
القيمة بالدولار الأمريكي											
٢,٨-	٠,٦	٢٩,١	٢٢,٤	٢١,٦-	٠,٨	١٧,١	١٤,٢	٧,٩	٢,٨-	٦,١	١,٤-
٨,١	٠,٢-	١٥,٦	٥,٢-	١,٢-	٦,٦	١٠,٨	١٧,٥	١٠,٦-	٢,٠	٤,١	٠,٧
المجموع											
٢,٤	٤,٤	٨,٧	١,١	٢,١	٥,٤	٨,٢	١٧,٧	٥,٩	٦,٢	٦,١	٥,١
٦,٦	١,٦	١٤,٨	١,٢-	٢,١	١١,٢	١٢,٤	٦٤,٢	١٢,٤-	٧,٧	٩,٤	٠,٢-
قيمة الوحدة بالدولار الأمريكي											
٦,١-	٢,٥-	٢٩,٠	٢١,١	٢٢,٩-	٤,٢-	٩,٨	٤,٠	١,٩	٩,١-	١,٠	٥,٦-
١,٤	١,٢-	٠,٨	٢,٥-	٢,٦-	٢,٧-	١,٦-	٠,١-	٢,٩	٢,٦-	١,٢-	٢,٠
٧,٤-	٢,٢-	٢٧,٩	٢٥,٤	٢٠,٠-	٠,٦-	١١,٥	٤,١	١,٠-	٥,٧-	٢,٢	٧,٤-
معدلات التبادل التجاري											
نصف الكرة الغربي											
القيمة بالدولار الأمريكي											
٧,٩	١,٢	٢٠,٤	٤,٢	٢,٩-	٩,٨	١٠,٦	٢٢,٢	١٥,٤	٧,٨	٩,٢	٤,٠
٨,٢	٤,٠	١٥,٠	٦,٦-	٤,٧	١٨,٢	١٠,٥	١٦,٠	١٧,٢	٩,٨	٩,٠	٥,٢
المجموع											
٧,٩	٥,٦	١١,٥	٦,٤	٦,٨	١٢,٦	١٠,٢	١٠,٦	٨,٦	١٢,٢	٩,٢	٦,٥
٧,٤	٥,٨	١٢,٥	٤,٩-	٧,٦	١٧,٦	٨,٠	٥,٠	١٤,٧	٨,٨	٨,١	٤,١
قيمة الوحدة بالدولار الأمريكي											
٠,١	٤,١-	٨,٥	١,٧-	١٠,٠-	١,٨-	٠,٢	١٠,٧	٦,٢	٢,٩-	٠,٢	٠,٢
٠,٩	١,٦-	٢,٢	١,٩-	٢,٧-	٠,٧	٢,٥	٥,٨	٢,٢	١,٢	٠,٩	٢,٨
٠,٧-	٢,٥-	٦,٢	٠,٢	٧,٥-	٢,٥-	٢,٢-	٤,٦	٤,٠	٥,٠-	٠,٦-	٢,٥-
معدلات التبادل التجاري											

الجدول ٢٦ - البلدان النامية - حسب مصدر إيرادات التصدير: إجمالي تجارة السلع
(التغير السنوي /)

متوسطات عشر سنوات											
٢٠٠٢	٢٠٠١	٢٠٠٠	١٩٩٩	١٩٩٨	١٩٩٧	١٩٩٦	١٩٩٥	١٩٩٤	١٩٩٣	٢٠٠٢-١٩٩٣	٩٢-١٩٨٣
الوقود											
القيمة بالدولار الأمريكي											
٤,٨٠	٢,٩٠	٢٠,٦	٢٩,١	٢٦,٧٠	٠,٢	٢٠,٧	١٣,٨	٢,٥	٥,٧٠	٥,٨	٢,٠٠
٦,١	١٠,٩	١١,٩	٢,٥٠	٠,٨	٨,٨	٣,٢	١٣,١	١٠,٨٠	٥,٦٠	٣,٢	١,١٠
الواردات											
الحجم											
٢,٢	٢,٤	٧,٤	٠,٧	١,٨	٤,١	٧,٤	١٧,٠	٢,٧	٤,٧	٤,٩	٤,٧
٤,٨	٩,٩	١٢,٧	١,٦	٢,٧	١٢,٦	٧,٢	٧٠,٩	١٣,٣٠	٢,٥٠	٩,٠	٢,١٠
الواردات											
قيمة الوحدة بالدولار الأمريكي											
٦,٧٠	٤,٨٠	٤٧,٢	٢٨,٢	٢٧,٦٠	٣,٥٠	١٣,٤	٣,٨	٠,٧	٩,٨٠	١,٩	٥,٩٠
١,٤	٠,٩	٠,٥٠	٣,٢٠	٠,٩٠	٢,٩٠	٢,٨٠	٢,١٠	٣,٢	٢,٦٠	١,٠٠	١,٨
الواردات											
٨,١٠٠	٥,٧٠	٤١,٩	٢٢,٧	٢٦,٩٠	٠,٦٠	١٦,٦	٦,١	٢,٤٠	٧,٣٠	٢,٩	٧,٥٠
معدلات التبادل التجاري											
غير الوقود											
القيمة بالدولار الأمريكي											
٨,٠	٢,٢	١٨,٩	٥,٤	٢,٥٠	١٠,٢	٩,٢	٢٢,٥	٢٠,١	٨,٤	١٠,٠	٧,٣
٩,٤	٣,١	٢٠,٨	١,٢	٦,٠٠	٦,٢	١٠,٦	٢٠,٠	١٤,٦	١٤,٣	٩,١	٧,١
الواردات											
الحجم											
٧,٦	٤,٢	١٨,٢	٥,٧	٥,٧	١٤,٨	٩,٦	١٠,٩	١٤,٨	١٠,٩	١٠,٢	٦,٩
٩,٠	٥,٩	١٧,٢	١,٢	٠,٢٠	٩,٥	٩,٨	١٠,٩	١٢,٨	١٥,٨	٩,١	٥,٧
الواردات											
قيمة الوحدة بالدولار الأمريكي											
٠,٥	٢,٠٠	٠,٧	١,٠	٧,٦٠	٣,٨٠	٠,١	١٠,٥	٤,٩	٢,١٠	٠,١	١,٨
٠,٢	٢,٥٠	٢,٢	١,٤	٦,٢٠	٢,٩٠	١,١	٨,٢	١,٨	١,٠٠	٠,٢	٢,٥
الواردات											
٠,١	٠,٥	٢,٥٠	٠,٤٠	١,٦٠	٠,٩٠	٠,٩٠	٢,١	٣,٠	١,١٠	٠,٢٠	٠,٧٠
معدلات التبادل التجاري											
منتجات أولية											
القيمة بالدولار الأمريكي											
٩,٥	٣,٤	١٢,١	٣,٨	٥,٩٠	٥,٩	٤,٤	٢٥,٢	١٨,٠	٢,١	٧,٧	٤,٩
٨,٥	٥,٢	١٠,٠	٧,٨٠	٢,٠٠	٧,٥	١٠,٠	٢٥,٥	١٦,٦	٥,٧	٧,١	٣,٩
الواردات											
الحجم											
٥,٦	٤,٩	٦,٧	٧,٦	٧,٦	٧,٣	١٠,٤	٨,٥	٧,٩	٩,٠	٧,٥	٣,٠
٧,١	٥,٤	٤,١	٥,٧٠	٦,٢	١٠,٥	٩,٧	١٨,٠	٩,٨	٩,٢	٧,٣	١,٨
الواردات											
قيمة الوحدة بالدولار الأمريكي											
٤,٦	١,٢٠	٥,٦	٣,٤٠	١٢,٧٠	٠,٨٠	٥,٢٠	١٥,٩	١١,٩	٦,١٠	٠,٥	٢,٦
١,٧	٠,٣	٦,١	١,٩٠	٨,٠٠	٢,٦٠	٠,٩	٦,٥	٣,٣	٤,٠٠	٠,٢	٤,٠
الواردات											
٢,٩	١,٥٠	٠,٥٠	١,٦٠	٥,١٠	١,٨	٦,٠٠	٨,٨	٨,٣	٢,٣٠	٠,٤	١,٣٠
معدلات التبادل التجاري											

الجدول ٢٧ - موجز الحساب الجاري بموازين المدفوعات

(بملايين الدولارات الأمريكية)

٢٠٠٢	٢٠٠١	٢٠٠٠	١٩٩٩	١٩٩٨	١٩٩٧	١٩٩٦	١٩٩٥	١٩٩٤	١٩٩٣	
٢٠٠,٥-	٢٢٢,١-	٢١٨,٤-	١٢١,١-	٢٥,٨	٩١,٧	٤٤,٥	٥٨,١	٢٢,٩	٦٨,٣	اقتصادات متقدمة
٤٠٤,٩-	٤٠٧,١-	٤٤٤,٧-	٢٢٤,٤-	٢١٧,٥-	١٢٩,٨-	١٢٠,٩-	١٠٩,٩-	١١٨,٢-	٨٢,٥-	الولايات المتحدة
٥٠,٢	٠٠,٣	٢٢,٥-	٢٢,٩	٧٠,٩	١٢٢,٠	٩٠,٨	٥٦,٦	١٩,٧	١٠٠,٨	الاتحاد الأوروبي
٢٦,٢	١٥,٥	٦,٥-	٢٨,٧	٦٣,٨	١٠٢,٠	٨١,٥	٥٣,٤	١٦,٩	٢٤,٧	منطقة اليورو ^١
١٠٨,٩	٨٨,٨	١١٦,٩	١٠٦,٨	١٢١,٠	٩٤,١	٦٥,٨	١١١,٤	١٢٠,٦	١٢٢,٠	اليابان
٩٠,٤	٩٤,٩	١٠١,٩	٧٢,٧	٦١,٣	١٤,٤	٨,٩	—	١,٩	٨,٠	اقتصادات متقدمة أخرى
—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	للتفكير
٤٨,٩	٤٧,٥	٥٠,٦	٦٦,٦	٦٨,٠	١٠٠,٧	٠٠,٩-	٥,٩	١٦,١	٢٠,٨	اقتصادات الأسواق الصناعية الجديدة
٢٢,١-	٢٢,٤	٦٠,٢	١٠,٥-	٨٦,٨-	٥٩,١-	٧٤,٢-	٩١,٢-	٨٥,٧-	١١٩,١-	البلدان النامية
٦,٤-	٢,٩-	٢,١	١٥,٥-	٢٠,٦-	٧,٨-	٦,٠-	١٦,٦-	١١,٨-	١١,٣-	المجموعات الإقليمية
٨,٧	٢٢,٠	٤٥,٨	٤٦,٣	٤٧,١	٨,٨	٢٨,٨-	٤٢,٥-	١٨,٩-	٢٢,٠-	إفريقيا
١٠,٩	١٤,٥	٢٩,٤	٢٣,٨	٢٢,٥	٢٥,١-	٤٠,٠-	٢٨,٥-	٢٤,٩-	١٩,٤-	بلدان آسيا النامية
٢٧,٠	٢٢,٢	٦٠,٩	١٥,٠	٢٢,٠-	٦,٧	١٠,٥	—	٢,٨-	٢٨,٨-	ما عدا الصين والهند
٦٢,٤-	٥٧,٩-	٤٨,٦-	٥٦,٣-	٩٠,٤-	٦٦,٨-	٢٩,٨-	٣٧,١-	٥٢,٠-	٤٥,٩-	الشرق الأوسط ومالطة وتركيا
—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	نصف الكرة الغربي
—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	المجموعات التحليلية
٤٩,٦	٧٣,٢	٩٧,٩	١٩,٠	٢٩,٦-	٢٠,٣	٣١,٠	٢,٨	٢,٢-	٢٢,٦-	حسب مصدر إيرادات التصدير
٧٢,٦-	٥٠,٩-	٢٧,٧-	٢٩,٥-	٥٧,٢-	٧٩,٤-	١٠٥,٢-	٩٨,٩-	٨٢,٥-	٩٥,٥-	وقود
١٢,٥-	١١,٤-	٩,٨-	٩,٤-	١٩,١-	١٨,٩-	١٧,١-	١٤,٧-	١١,٦-	١٢,٩-	غير الوقود
—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	منها: منتجات أولية
٥٦,٤-	٢٧,٨-	٢,٥	٢٤,٤-	٧١,٥-	٧٠,٢-	٨٧,٢-	٩٨,٣-	٧٨,٢-	١٠٣,٩-	حسب مصدر التمويل الخارجي
٦,٨-	٢,٠-	٢,٦	٦,٣-	١٠,٧-	٥,٠-	٨,٧-	١١,٨-	٩,٩-	٨,١-	بلدان المركز المدين الصافي
—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	منه: تمويل رسمي
—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	بلدان المركز المدين الصافي حسب
—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	تجربة خدمة الدين
٢٣,٨-	١٥,٧-	٧,٦	٢٢,٤-	٥٨,٩-	٤٩,٧-	٤٢,٠-	٤٥,٦-	١٨,٦-	٢٨,٢-	بلدان عليها متأخرات و/ أو أعبت جدولتها
—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	ديونها خلال ١٩٩٤-١٩٩٨
٤,٨	١٢,٩	٢٧,٥	١,٩-	٢٨,٥-	٢٤,٠-	١٦,٧-	١,٧-	٢,٢	٧,٩-	بلدان التحويل الاقتصادي
٢٢,٢-	٢٢,٤-	١٩,٨-	٢٢,١-	٢٠,٢-	١٧,٠-	١٤,٩-	٢,٠-	٢,٢-	٨,١-	أوروبا الوسطى والشرقية
٢٧,٠	٢٦,٢	٤٧,٢	٢١,٢	٨,٢-	٧,١-	١,٨-	١,٢	٥,٥	٠,٢	كومنولث الدول المستقلة ومنغوليا
٢٦,٨	٢٥,٢	٤٥,٢	٢٢,٦	١,٦-	٠,٤-	٢,٨	٤,٩	٨,٢	٢,٦	روسيا
٠,٢	٠,٩	٢,٠	١,٤-	٦,٧-	٦,٦-	٥,٦-	٢,٦-	٢,٧-	٢,٤-	ما عدا روسيا
٢٦٨,٧-	١٨٦,٩-	١٦٠,٧-	١٢٢,٥-	٧٩,٦-	٨,٦	٤٦,٤-	٢٩,٨-	٤٩,٥-	٥٨,٦-	الإجمالي ^١
١,٢-	١,٢-	١,٠-	١,٠-	٠,٦-	٠,١	٠,٤-	٠,٣-	٠,٥-	٠,٦-	كتبة سنوية من مجموع معاملات
٠,٧-	٠,٦-	٠,٥-	٠,٤-	٠,٣-	—	٠,٢-	٠,١-	٠,٢-	٠,٢-	الحساب الجاري العالمي
—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	كتبة سنوية من إجمالي الناتج المحلي العالمي
—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	للتفكير
٢٦,١-	٩,٢	٤٠,٢	٦٠,٨-	١٧٢,٢-	١٠٦,٦-	٧٥,٤-	٧٥,٧-	٧٤,٦-	١٠٢,٨-	بلدان السوق الصاعدة ما عدا
—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	البلدان الآسيوية ذات الفائض ^٢

^١ تشمل السور والخطأ وعدم التماثل في إحصاءات الحساب الجاري بموازين المدفوعات. وكذلك البيانات المستمدة من المنظمات الدولية وعدد محدود من البلدان. راجع «تصنيف البلدان» في مقدمة هذا الملحق الإحصائي.

^٢ كافة البلدان النامية وبلدان التحويل الاقتصادي ما عدا الصين، ومنطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة التابعة لجمهورية الصين الشعبية، وكوريا، وماليزيا، والفلبين، و سنغافورة، ومقاطعة تايوان الصينية، وتايلند.

الجدول ٢٨ - الاقتصادات المتقدمة: الحساب الجاري بموازين المدفوعات

٢٠٠٢	٢٠٠١	٢٠٠٠	١٩٩٩	١٩٩٨	١٩٩٧	١٩٩٦	١٩٩٥	١٩٩٤	١٩٩٣	
ببلايين الدولارات الأمريكية										
٢٠٠,٥٠	٢٢٢,١٠	٢١٨,٤٠	١٢٦,١٠	٢٥,٨	٩١,٧	٤٤,٥	٥٨,١	٢٢,٩	٦٨,٢	الاقتصادات المتقدمة
٢٩٢,٠٠	٣١١,٢٠	٣٢٥,٥٠	٢٠٦,٩٠	٥٤,٠٠	٢٦,٠	-٠,١٠	٦,٤	٦,٢٠	١٨,٩	الاقتصادات المتقدمة الرئيسية
٤٠٤,٩٠	٤٠٧,١٠	٤٤٤,٧٠	٣٢٤,٤٠	٢١٧,٥٠	١٢٩,٨٠	١٢٠,٩٠	١٠٩,٩٠	١١٨,٢٠	٨٢,٥٠	الولايات المتحدة
١٠٨,٩	٨٨,٨	١١٦,٩	١٠٦,٨	١٢١,٠	٩٤,١	٦٥,٨	١١١,٤	١٣٠,٦	١٣٢,٠	اليابان
٩,٢٠	١٤,٤٠	١٩,٤٠	١٧,٩٠	٦,٧٠	٢,٧٠	٧,٩٠	٢٠,٧٠	٢٢,٩٠	٩,٨٠	ألمانيا
٢٥,٠٠	٢٢,٠٠	٢٢,٨	٢٧,٢	٢٧,٦	٢٩,٤	٢٠,٥	١٠,٩	٧,٤	٩,٢	فرنسا
١,١	-٠,٩٠	٥,٧٠	٦,٢	٢٠,٠	٢٢,٤	٤٠,٠	٢٥,١	١٣,٢	٧,٨	إيطاليا
٢٩,٥٠	٢٢,٢٠	٢٤,٥٠	١٦,٠٠	-٠,١٠	١٠,٨	-٠,٩٠	٥,٩٠	٢,٢٠	١٥,٩٠	المملكة المتحدة
٦,٨	١٣,٧	١٨,١	١٠,١	٨,٢٠	٨,٢٠	٢,٤	٤,٤٠	١٣,٠٠	٢١,٨٠	كندا
٩١,٥	٨٨,٢	٨٧,١	٨٥,٩	٨٩,٨	٦٥,٧	٤٤,٧	٥١,٧	٤٠,١	٤٩,٤	اقتصادات متقدمة أخرى
١٢,٩٠	١٣,٥٠	١٧,٨٠	١٢,٨٠	٢,٩٠	٢,٥	-٠,٤	-٠,٢	٦,٦٠	٥,٨٠	إسبانيا
١٨,٦	١٨,٢	١٦,٢	١٦,٥	١٢,٧	٢٥,٢	٢٢,٠	٢٥,٨	١٧,٢	١٣,٢	هولندا
١٢,٢	١١,٤	١١,٨	١٣,٤	١٢,١	١٣,٩	١٢,٨	١٤,٢	١٢,٦	١١,٢	بلجيكا - لكسمبرغ
٤,٦	٤,٧	٥,٩	٨,٥	٧,١	٨,٠	٧,٢	٧,١	٢,٤	٢,٦٠	السويد
٥,٩٠	٥,٥٠	٥,٤٠	٦,٦٠	٥,٢٠	٦,٥٠	٥,٤٠	٦,١٠	٣,٢٠	١,٤٠	النمسا
٤,٠	٢,٥	٢,٧	٢,٦	-٠,٢	١,١	٢,١	١,٩	٢,٧	٤,٧	الدانمرك
٦,٩	٧,٢	٩,٠	٧,٨	٧,٢	٦,٨	٥,١	٥,٢	١,١	١,١٠	فنلندا
٨,٠٠	٧,٥٠	٧,٧٠	٥,١٠	٢,٦٠	٤,٨٠	٤,٦٠	٢,٩٠	-٠,١٠	-٠,٧٠	اليونان
١٠,١٠	١٠,٢٠	١٠,٧٠	١٠,٢٠	٨,٢٠	٦,٢٠	٤,٤٠	-٠,١٠	٢,٢٠	-٠,٢	البرتغال
٢,٥٠	١,٢٠	-٠,٦٠	-٠,٤	-٠,٨	١,٩	٢,٠	١,٧	١,٥	١,٨	أيرلندا
٢٧,٦	٢٦,٤	٢١,٠	٢٠,٠	٢٥,٩	٢٥,٥	٢٢,٠	٢٦,٥	١٧,٥	١٩,٥	سويسرا
٢٢,٢	٢٤,٢	٢٢,١	١,١	١,٢٠	٨,٧	١٠,٢	٤,٩	٢,٧	٢,٥	النرويج
٢,١٠	٢,٤٠	١,٤٠	٢,٠٠	١,٤٠	٢,٧٠	٥,٤٠	٥,٢٠	٢,٤٠	٢,٦٠	إسرائيل
-٠,٥٠	-٠,٧٠	-٠,٩٠	-٠,٦٠	-٠,٦٠	-٠,٦٠	-٠,١٠	-٠,١	-٠,١	—	أيسلندا
-٠,٢٠	-٠,٢٠	-٠,٤٠	-٠,٢٠	-٠,٦٠	-٠,٢٠	-٠,٥٠	-٠,٢٠	-٠,١	-٠,١	قبرص
٩,٦	١٠,٩	١١,٠	٢٤,٥	٤٠,٤	٨,٢٠	٢٢,٠٠	٨,٥٠	٢,٩٠	١,٠	كوريا
١٠,٤٠	١٠,٦٠	١٥,٤٠	٢٢,٠٠	١٨,٢٠	١٢,٧٠	١٥,٨٠	١٩,٥٠	١٧,٢٠	٩,٨٠	أستراليا
٧,٨	٧,١	٨,٩	٨,٤	٢,٤	٧,١	١٠,٩	٥,٥	٦,٥	٧,٠	مقاطعة تايوان الصينية
١٢,٠	١٠,٧	٨,٨	١١,٥	٢,٩	٦,١٠	١,٦٠	٥,٥٠	٢,١	٨,٦	منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة
١٨,٤	١٨,٨	٢١,٨	٢١,٨	٢٠,٢	١٧,٩	١٢,٨	١٤,٤	١١,٤	٤,٢	سنغافورة
١,٩٠	١,٩٠	٢,٨٠	٢,٧٠	٢,٢٠	٤,٤٠	٢,٩٠	٢,١٠	٢,١٠	١,٧٠	نيوزيلندا
للتكررة										
٥,٢	-٠,٢	٢٢,٥٠	٢٢,٩	٧٠,٩	١٢٢,٠	٩٠,٨	٥٦,٦	١٩,٧	١٠,٨	الاتحاد الأوروبي
٢٦,٢	١٥,٥	٦,٥٠	٢٨,٧	٦٢,٨	١٠٢,٠	٨١,٥	٥٢,٤	١٦,٩	٢٤,٧	منطقة اليورو ^١
٤٨,٩	٤٧,٥	٥٠,٦	٦٦,١	٦٨,٠	١٠٠,٧	-٠,٩٠	٥,٩	١٦,١	٢٠,٨	الاقتصادات الآسيوية الصناعية الجديدة

الجدول ٢٨ (تتمة)

٢٠٠٢	٢٠٠١	٢٠٠٠	١٩٩٩	١٩٩٨	١٩٩٧	١٩٩٦	١٩٩٥	١٩٩٤	١٩٩٣	
٪ من إجمالي الناتج المحلي										
٢,٠٨٠	٤,٠٠٠	٤,٠٥٠	٢,٠٥٠	٢,٠٥٠	١,٠٧٠	١,٠٥٠	١,٠٥٠	١,٠٧٠	١,٠٢٠	الولايات المتحدة
٢,٠٦٠	٢,٠٢	٢,٠٤	٢,٠٤	٢,٠٦	٢,٠٢	١,٠٤	٢,٠٦	٢,٠٧	٢,٠٠	اليابان
٠,٠٥٠	٠,٠٨٠	١,٠٠٠	٠,٠٩٠	٠,٠٣٠	٠,٠١٠	٠,٠٣٠	٠,٠٨٠	١,٠١٠	٠,٠٥٠	ألمانيا
٢,٠٦٠	٢,٠٥	١,٠٨٠	٢,٠٦٠	٢,٠٦٠	٢,٠٨٠	١,٠٣٠	٠,٠٧٠	٠,٠٥٠	٠,٠٧٠	فرنسا
٠,٠١٠	٠,٠٣٠	٠,٠٥٠	٠,٠٥٠	١,٠٧٠	٢,٠٨٠	٢,٠٢٠	٢,٠٣٠	١,٠٣٠	٠,٠٨٠	إيطاليا
٢,٠٠٠	١,٠٧٠	١,٠٧٠	١,٠١٠	—	٠,٠٨٠	٠,٠١٠	٠,٠٥٠	٠,٠٢٠	١,٠٧٠	المملكة المتحدة
٠,٠٩٠	١,٠٩٠	٢,٠٥٠	٠,٠٢٠	١,٠٣٠	١,٠٣٠	٠,٠٥٠	٠,٠٨٠	٢,٠٣٠	٢,٠٩٠	كندا
٢,٠١٠	٢,٠٢٠	٢,٠٢٠	٢,٠١٠	٠,٠٥٠	٠,٠٥٠	٠,٠١٠	—	١,٠٢٠	١,٠٢٠	إسبانيا
٤,٠٦٠	٤,٠٨٠	٤,٠٤	٤,٠١٠	٢,٠٢٠	١,٠٧٠	٥,٠٣٠	١,٠٢٠	٤,٠٩٠	٤,٠١٠	هولندا
٤,٠٨٠	٤,٠٦٠	٤,٠٨٠	٥,٠٠٠	٤,٠٥٠	٥,٠٣٠	٤,٠٨٠	٤,٠٨٠	٥,٠١٠	٤,٠٩٠	بلجيكا - لكسمبرغ
٢,٠١٠	٢,٠٢٠	٢,٠٦٠	٢,٠٥٠	٢,٠٩٠	٢,٠٤	٢,٠٧٠	٢,٠٠	١,٠٢٠	١,٠٣٠	السويد
٢,٠٦٠	٢,٠٩٠	٢,٠٩٠	٢,٠٢٠	٢,٠٥٠	٢,٠٢٠	٢,٠٣٠	٢,٠٦٠	١,٠٦٠	٠,٠٨٠	النمسا
٢,٠٥٠	٢,٠٢٠	١,٠٧٠	١,٠٥٠	٠,٠١٠	٠,٠٧٠	١,٠٧٠	١,٠١٠	١,٠٨٠	٢,٠٤	الدانمرك
٥,٠٢٠	٥,٠٩٠	٧,٠٤	٦,٠٠	٥,٠٦٠	٥,٠٦٠	٤,٠٠	٤,٠٦٠	١,٠١٠	١,٠٣٠	فنلندا
٦,٠٤٠	٦,٠٥٠	٦,٠٨٠	٤,٠١٠	٢,٠٠٠	٤,٠٠٠	٢,٠٧٠	٢,٠٤٠	٠,٠١٠	٠,٠٨٠	اليونان
٨,٠٧٠	٩,٠٤٠	١,٠٠٠	٨,٠٨٠	٧,٠٣٠	٥,٠٨٠	٢,٠٩٠	٠,٠١٠	٢,٠٥٠	٠,٠٢٠	البرتغال
٢,٠٢٠	١,٠٢٠	٠,٠٧٠	٠,٠٤	٠,٠٩٠	٢,٠٤	٢,٠٨٠	٢,٠٥٠	٢,٠٧٠	٢,٠٦٠	أيرلندا
١٠,٠٩٠	١٠,٠٧٠	١٢,٠٩٠	١١,٠٦٠	٩,٠٨٠	١٠,٠٠	٧,٠٤	٧,٠٠	٦,٠٧٠	٨,٠٢٠	سويسرا
١١,٠٤	١٥,٠٠	١١,٠٢٠	٤,٠٠	٠,٠٩٠	٥,٠٦٠	٦,٠٥٠	٢,٠٢٠	٢,٠٠	٢,٠٠	النرويج
٢,٠٧٠	٢,٠١٠	١,٠٢٠	٢,٠٠٠	١,٠٤٠	٢,٠٧٠	٥,٠٦٠	٥,٠٩٠	٤,٠٥٠	٢,٠٩٠	إسرائيل
٦,٠٥٠	٩,٠٦٠	١٠,٠٣٠	٧,٠٠٠	٦,٠٩٠	١,٠٥٠	١,٠٨٠	٠,٠٨٠	١,٠٩٠	٠,٠٨٠	أيسلندا
٢,٠٠٠	٢,٠٦٠	٥,٠٠٠	٢,٠٤٠	٦,٠٧٠	٤,٠٠٠	٥,٠٢٠	١,٠٨٠	١,٠٢٠	١,٠٥٠	فريق
٢,٠١٠	٢,٠٦٠	٢,٠٤	٦,٠٠	١٢,٠٦٠	١,٠٧٠	٤,٠٤٠	١,٠٧٠	١,٠٠٠	٠,٠٢٠	كوريا
٢,٠٨٠	٢,٠٠٠	٤,٠٠٠	٥,٠٨٠	٥,٠٠٠	٢,٠١٠	٢,٠٩٠	٥,٠٤٠	٥,٠١٠	٢,٠٢٠	أستراليا
٢,٠٦٠	٢,٠٥٠	٢,٠٩٠	٢,٠٩٠	١,٠٢٠	٢,٠٤	٢,٠٩٠	٢,٠١٠	٢,٠٧٠	٢,٠١٠	مقاطعة تايوان الصينية
٧,٠٥٠	٦,٠٦٠	٥,٠٤	٧,٠٢٠	٢,٠٤	٢,٠٦٠	١,٠٠٠	٢,٠٩٠	١,٠٦٠	٧,٠٤	منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة
١٩,٠٨٠	٢١,٠٠	٢٢,٠٧٠	٢٥,٠٩٠	٢٤,٠٨٠	١٩,٠٠	١٤,٠١٠	١٧,٠٢٠	١٦,٠٢٠	٧,٠٢٠	سنغافورة
٢,٠٨٠	٤,٠٠٠	٥,٠٦٠	٦,٠٧٠	٤,٠١٠	٦,٠٦٠	٦,٠٠٠	٥,٠١٠	٤,٠١٠	٤,٠٠٠	نيوزيلندا

^١ مصنوعة كمجموع كلي لموازين بلدان منطقة اليورو.

الجدول ٢٩ - الاقتصادات المتقدمة: معاملات الحساب الجاري

(ببلايين الدولارات الأمريكية)

٢٠٠٢	٢٠٠١	٢٠٠٠	١٩٩٩	١٩٩٨	١٩٩٧	١٩٩٦	١٩٩٥	١٩٩٤	١٩٩٣	
١٨٦٣,٠	١٨٨٦,٩	١٦١٣,٣	١٢٦٦,٧	١١٦٣,٤	١١٩١,٠	٤٠٧٨,٦	٣٩٥٩,٣	٣٣٠٣,٧	٢٩٣٣,٧	المصارف
٥٠٤٩,٥	٤٨٠٦,٤	٤٨٥٧,٩	٤٣٣٩,٧	٤١٠٠,٤	٤١٢٠,١	٤٠١٨,٩	٣٨٦٨,٣	٣٢٢٩,٨	٢٨١٣,٤	الواردات
١٨٦,٥-	٢٦٤,٥-	٢٦٤,٦-	٧٣,٠-	٦٢,٩	٧٠,٩	٢٩,٧	٩١,٠	٧٣,٩	٩٠,٣	الميزان التجاري
١٢٧٣,٥	١٢٠٤,٠	١١٩٥,٧	١١٥٤,٩	١١١١,٦	١٠٩٦,٣	١٠٦٢,٦	١٠٠٦,٣	٨٩٢,١	٨٣٥,٤	الخدمات، دائر
١٢٠٦,٣	١١٤٤,٧	١١٢٥,٧	١٠٨٢,٨	١٠٣٩,٠	١٠٠٢,٤	٩٨٥,٣	٩٣٨,١	٨٣٦,٣	٧٧٥,١	الخدمات، مدين
٦٧,٣	٥٩,٣	٧٠,٠	٧٢,١	٧٢,٥	٩٣,٩	٧٧,٣	٦٨,٢	٦٥,٨	٦٠,٣	ميزان الخدمات
١١٩,٢-	١٥٥,٢-	١٤٤,٦-	٠,٩-	١٣٥,٥	١٦٤,٩	١٣٧,٠	١٥٩,٢	١٣٩,٧	١٥٠,٦	ميزان السلع والخدمات
١٥,٩	٢٦,٩	٦,٣	١٢,٤-	٣,٩-	١٥,٢	٢,٣	١٨,٢-	١٥,٨-	٤,٩-	الدخل، صاف
٩٧,٢-	٩٤,٦-	١١٠,٦-	١٠٧,٧-	٩٥,٨-	٨٨,٣-	٩٤,٨-	٨٢,٩-	٩٠,٠-	٧٦,٤-	التحويلات الجارية، صاف
٢٠٠,٥-	٢٢٣,١-	٢٤٨,٤-	١٢٦,١-	٢٥,٨	٩١,٧	٤٤,٥	٥٨,١	٢٣,٩	٦٨,٣	ميزان الحساب الجاري
										ميزان السلع والخدمات
١١٩,٢-	١٥٥,٢-	١٤٤,٦-	٠,٩-	١٣٥,٥	١٦٤,٩	١٣٧,٠	١٥٩,٢	١٣٩,٧	١٥٠,٦	الاقتصادات المتقدمة
٢٣٥,٢-	٢٦٤,٥-	٢٥٧,٢-	١١٤,٥-	١٦,٨	٧٤,٩	٥٥,٩	٨٤,٥	٧١,٠	٨١,٣	الاقتصادات المتقدمة الرئيسية
٢٤٨,٢-	٢٥٣,٥-	٢٧٥,٧-	٢٦٦,٨-	١٦٦,٨-	١٠٧,٨-	١٠١,٨-	٩٦,٤-	٩٦,٧-	٦٨,٨-	الولايات المتحدة
٥٣,٩	٢٩,١	٦٩,٠	٦٩,١	٧٣,٢	٤٧,٣	٢٦,٢	٧٤,٧	٩٦,٤	٩٦,٥	اليابان
٢١,٩	١٥,٠	٦,٨	١٨,٣	٢٠,٨	٢٩,١	٢٥,٢	١٨,٠	١٠,٠	٧,٤	ألمانيا
٢٣,٦	٣١,٠	٢٣,١	٢٩,٣	٤٢,٠	٤٥,٧	٢١,٢	٢٨,٩	٢٤,٠	٢٤,٥	فرنسا
١٧,٩	١٥,٦	١١,٣	٢٢,٢	٢٩,٨	٤٧,٦	٦٢,٢	٤٥,٣	٢٧,٠	٢٢,٢	إيطاليا
٢٥,٨-	٢٤,٨-	٢٧,١-	٢٤,١-	١٣,٢-	٠,٨	٦,٥-	٤,٤-	٧,٠-	١٠,١-	المملكة المتحدة
٢٢,٤	٢٠,٠	٢٥,٤	٢١,٥	١٠,٩	١٢,١	٢٤,٤	١٨,٤	٦,٣	٠,٤-	كندا
١١٦,٠	١٠٩,٣	١١٢,٥	١١٣,٦	١١٨,٧	٨٩,٩	٨١,١	٧٤,٧	٦٨,٧	٦٩,٣	اقتصادات متقدمة أخرى
										للمذكرة
٧٩,٦	٦٦,٢	٥٢,٣	١٠,٤,٠	١٥٢,٢	١٨٧,٤	١٧٦,٣	١٤٨,٠	١١٠,٦	٩٢,٠	الاتحاد الأوروبي
٩٧,٥	٨٣,٦	٥٨,٧	١٠٥,٧	١٤٧,٥	١٦٢,٣	١٥٦,٠	١٢٨,٠	٩٩,٥	٨٤,٧	منطقة اليورو
٢٨,٧	٢٧,٩	٤٤,٤	٦٠,٤	٦٣,٧	٦,٥	٠,٩-	٤,٣	١١,٩	١٦,٩	الاقتصادات الآسيوية الصناعية الجديدة
										الصقل، صاف
١٥,٩	٢٦,٦	٦,٣	١٢,٤-	٣,٩-	١٥,٢	٢,٣	١٨,٢-	١٥,٨-	٥,٩-	الاقتصادات المتقدمة
٢١,٤	٢٩,٥	٢١,٢	٧,١	٢٢,٢	٢٥,٤	٢٤,٨	٥,٣	١٥,١	٢١,٢	الاقتصادات المتقدمة الرئيسية
١٤,٧-	١٠,٧-	١٤,٨-	١٣,٦-	٦,٢-	٨,٨	٢١,٠	٢٠,٥	١٦,٧	٢٣,٩	الولايات المتحدة
٦٥,٩	٦٤,٧	٥٧,٧	٤٩,٧	٥٦,٦	٥٥,٦	٥٣,٦	٤٤,٤	٤٠,٣	٤٠,٦	اليابان
٧,٥-	٦,٦-	١٠,١-	٨,٨-	٧,٢-	١,٤-	٠,٩	٠,١	٣,٠	١٦,٦	ألمانيا
١٤,٨	١٣,٨	١٣,٤	١١,٠	٨,٦	٢,٦	٢,٧-	٩,٠-	٦,٨-	٩,١-	فرنسا
١١,٩-	١١,٩-	١٢,٤-	١١,٥-	١٢,٢-	١١,٢-	١٥,٠-	١٥,٦-	١٦,٧-	١٧,٢-	إيطاليا
٢,٣	٧,٩	٣,٢-	١,٤	٢,٥	١,٧	١,٥-	١٢,٤-	٢,٤-	١٢,٨-	المملكة المتحدة
١٦,٧-	١٧,٦-	١٨,٣-	٢١,١-	١٩,٧-	٢٠,٩-	٢١,٦-	٢٢,٧-	١٩,٠-	٢٠,٨-	كندا
١٥,٥-	١٢,٩-	١٤,٩-	١٩,٥-	٢٦,١-	٢٠,٢-	٢٢,٥-	٢٣,٦-	٢٠,٩-	٢٧,١-	اقتصادات متقدمة أخرى
										للمذكرة
٢١,٧-	٢٤,١-	٢٠,٥-	٢٤,٩-	٢٨,٢-	٢٩,٢-	٤١,٧-	٥٤,٥-	٤٦,١-	٤٦,٨-	الاتحاد الأوروبي
٢٩,٩-	٢٧,٦-	٢١,٨-	٢١,٥-	٢٥,١-	٢٠,٣-	٢٨,١-	٣٠,٨-	٢٣,٠-	٢٠,٦-	منطقة اليورو
١٥,٤	١٥,٠	١١,٢	٨,٨	٥,٢	٨,٥	٣,٦	٥,٢	٥,١	٤,١	الاقتصادات الآسيوية الصناعية الجديدة

الجدول ٣٠ - البلدان النامية: الحساب الجاري بموازين المدفوعات

٢٠٠٢	٢٠٠١	٢٠٠٠	١٩٩٩	١٩٩٨	١٩٩٧	١٩٩٦	١٩٩٥	١٩٩٤	١٩٩٣	
ببلايين الدولارات الأمريكية										
٢٢,١-	٢٢,٤	٦٠,٢	١٠,٥-	٨٦,٨-	٥٩,١-	٧٤,٢-	٩٦,٢-	٨٥,٧-	١١٩,١-	البلدان النامية
المجموعات الإقليمية										
٦,٤-	٣,٩-	٢,١	١٥,٥-	٢٠,٦-	٧,٨-	٦,٠-	١٦,٦-	١١,٨-	١١,٣-	إفريقيا
٩,٨-	٩,٤-	٥,٥-	١٤,٩-	١٨,٩-	١٠,٦-	٦,٨-	١٢,٤-	٨,٦-	١٠,٣-	بلدان إفريقيا جنوب الصحراء
٩,٥-	٩,٢-	٧,١-	١١,٠-	١٣,٧-	١٠,٦-	٧,٨-	٨,٩-	٧,١-	٩,٧-	ما عدا نيجيريا وجنوب إفريقيا
٨,٧	٢٢,٠	٤٥,٨	٤٦,٣	٤٧,١	٨,٨	٢٨,٨-	٤٢,٥-	١٨,٩-	٢٢,٠-	بلدان آسيا النامية
٢,٧	١١,٢	٢٠,٥	١٥,٧	٢١,٥	٢٧,٠	٧,٢	١,٦	٧,٧	١١,٩-	الصين
٤,٩-	٣,٨-	٤,٢-	٣,٢-	٦,٩-	٣,٠-	٦,٠-	٥,٦-	١,٧-	١,٦-	الهند
١٠,٩	١٤,٥	٢٩,٤	٣٢,٨	٢٢,٥	٢٥,١-	٤٠,٠-	٢٨,٥-	٢٤,٩-	١٩,٤-	بلدان آسيا النامية الأخرى
٢٧,٠	٦٢,٢	٦٠,٩	١٥,٠	٢٢,٠-	٦,٧	١٠,٥	—	٢,٨-	٢٨,٨-	الشرق الأوسط ومالطة وتركيا
٦٢,٤-	٥٧,٩-	٤٨,٦-	٥٦,٣-	٩٠,٤-	٦٦,٨-	٢٩,٨-	٢٧,١-	٥٩,٠-	٤٥,٩-	نصف الكرة الغربي
المجموعات التحليلية										
حسب مصدر إيرادات التصدير										
٤٩,٦	٧٢,٢	٩٧,٩	١٩,٠	٢٩,٦-	٢٠,٢	٣١,٠	٢,٨	٣,٢-	٢٢,٦-	وقود
٧٢,٦-	٥٠,٩-	٣٧,٧-	٢٩,٥-	٥٧,٢-	٧٩,٤-	١٠٥,٢-	٩٨,٩-	٨٢,٥-	٩٥,٥-	غير الوقود
١٢,٥-	١١,٤-	٩,٨-	٩,٤-	١٩,١-	١٨,٩-	١٧,١-	١٤,٧-	١١,٦-	١٢,٩-	منها: منتجات أولية
حسب مصدر التمويل الخارجي										
٥٦,٤-	٢٧,٨-	٢,٥	٢٤,٤-	٧١,٥-	٧٠,٣-	٨٧,٢-	٩٨,٣-	٧٨,٣-	١٠٣,٩-	بلدان المركز المدين الصافي
٦,٨-	٢,٠-	٢,٦	٦,٣-	١٠,٧-	٥,٠-	٨,٧-	١١,٨-	٩,٩-	٨,١-	منه: تمويل رسمي
بلدان المركز المدين الصافي حسب										
تجربة خدمة الدين										
بلدان نظمت متأخرات و/ أو أعيدت جدولة ديونها خلال ١٩٩٤-١٩٩٨										
٢٢,٨-	١٥,٧-	٧,٦	٢٢,٤-	٥٨,٩-	٤٩,٧-	٤٢,٠-	٤٥,٦-	١٨,٦-	٢٨,٢-	
مجموعات أخرى										
١٤,٣-	١٢,١-	٩,١-	١٢,٩-	١٦,٣-	١٤,٨-	١٢,٨-	١٢,٤-	١٠,٢-	١٣,٨-	بلدان فقيرة شديدة المديونية
٣٩,٦	٦١,٢	٧٧,٢	١٤,٢	٢٨,٦-	١٠,٥	١٢,٤	٤,٧-	١١,٤-	٢٥,٠-	الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

متوسطات عشر سنوات										
٢٠٠٢	٢٠٠١	٢٠٠٠	١٩٩٩	١٩٩٨	١٩٩٧	١٩٩٦	١٩٩٥	١٩٩٤	١٩٩٣	٢٠٠٢-١٩٩٣
// من صادرات السلع والخدمات										
١,٤-	١,٤	٢,٩	٠,٨-	٧,٤-	٤,٧-	٦,٤-	٩,٢-	٩,٩-	١٥,٨-	١,٤-
البلدان النامية										
المجموعات الإقليمية										
إفريقيا										
٤,٠-	٢,٥-	١,٤	١٢,١-	١٧,١-	٥,٧-	٤,٥-	١٣,٨-	١١,٦-	١١,٥-	٤,٠-
٨,٣-	٨,٣-	٤,٨-	١٥,٥-	٢٠,٧-	١٠,٢-	٦,٧-	١٣,٤-	١١,١-	١٢,٩-	٨,٣-
١٥,٨-	١٦,٣-	١٢,٧-	٢٢,٤-	٢٩,٩-	٢٦,١-	١٥,٨-	١٩,٧-	١٨,٨-	٢٦,٦-	١٥,٨-
١,١	٢,١	٦,٤	٨,٠-	٨,٧	١,٦	٧,٧-	٩,٢-	٥,١-	١١,١-	١,١
٢,٦	٧,٣	١٦,٤	٢١,٢	٢٢,٧	٤,٣	٢٢,٦-	٢٨,٩-	١٥,٩-	٣٨,١-	٠,٨
١٢,١	٢٢,٠	٧٤,٤	٩,٠١	١٠,٣٠	١٩,٧	٩٤,٢-	١١١,٥-	٥٩,٩-	١٢٢,٩-	٦,٨-
٣,٠	٤,٢	٨,٢	١٠,٩	٧,٩	٨,٠-	١٣,٧-	١٤,٢-	١١,٢-	١٠,٦-	٣,٠
١١,٢	١٨,٤	١٨,٢	٦,٠	١٠,٦-	٢,٦	٤,٢	—	١,٥-	١٦,٥-	١١,٢
١٥,٧-	١٥,٨-	١٣,٦-	١٨,٧-	٢١,٠-	٢٢,٢-	١٤,٦-	١٥,٠-	٢٥,١-	٢٥,٢-	١٥,٧-
الشرق الأوسط ومالطة وتركيا										
نصف الكرة الغربي										
المجموعات التحليلية										
حسب مصدر إيرادات التصدير										
١٥,٣	٢١,٨	٢٨,٤	٨,١	١٦,٠-	٨,٣	١٢,٨	١,٤	١,٨-	١٣,٧-	١٥,٣
٢,٧-	١,٤-	٠,٩-	٠,٩	—	٢,٢-	٦,٠-	٦,٢-	٥,٩-	١٠,١-	٥,٤-
١٢,١-	١٧,٠-	١٠,٨-	١١,٥-	١٣,٩-	٢٢,٦-	٢١,٧-	١٩,٧-	١٩,٥-	٢٥,٢-	١٢,١-
وقود										
غير الوقود										
منه: منتجات أولية										
حسب مصدر التمويل الخارجي										
٢,٨-	٢,٠-	٠,٢	٢,٢-	٦,٧-	٦,٢-	٨,٦-	١٠,٨-	١٠,٢-	١٦,٠-	٢,٨-
٧,٧-	٢,٢-	٢,١	٩,٥-	١٧,٧-	٧,٦-	١٤,٢-	٢٢,٠-	٢٢,٥-	١٩,٣-	٧,٧-
بلدان المركز المدين الصافي										
تجربة خدمة الدين										
بلدان عليها متأخرات و/ أو أعيدت										
٦,٠-	٤,٢-	٢,٠	٧,٧-	٢,٠,٩-	١٦,٠-	١٤,٨-	١٨,١-	٨,٥-	١٤,٢-	٦,٠-
جدولة ديونها خلال ١٩٩٤-١٩٩٨										
مجموعات أخرى										
١٩,١-	١٧,٢-	١٣,٤-	٢٢,٢-	٣٠,٦-	٢٦,٨-	٢٤,٢-	٢٦,٦-	٢٦,٧-	٤٠,٧-	١٩,١-
١٢,٧	١٩,٠	٢٣,٨	٦,١	١٤,٩-	٤,٤	٥,٣	٢,٢-	٦,٤-	١٤,٥-	١٢,٧
بلدان فقيرة شديدة المديونية										
الشرق الأوسط وشمال إفريقيا										
للتكررة										
التقديرات الوسيطة										
١٠,١-	١١,٨-	١٢,٠-	١١,٥-	١٧,١-	١١,٧-	١٤,٦-	١٣,١-	١٤,٠-	١٩,٢-	١٠,١-
البلدان النامية										

الجدول ٣١ - البلدان النامية - حسب المنطقة: معاملات الحساب الجاري
(بملايين الدولارات الأمريكية)

٢٠٠٢	٢٠٠١	٢٠٠٠	١٩٩٩	١٩٩٨	١٩٩٧	١٩٩٦	١٩٩٥	١٩٩٤	١٩٩٣	
البلدان النامية										
١١٠٣,٢	١٢٢٦,٥	١٢٢١,١	١٠٥٣,٥	٩٦٠,٧	١٠٤٢,٢	٩٦٥,٨	٨٦٣,٧	٧١٦,٧	٦٢٠,٧	الصادرات
١٢٠٩,٩	١٢٠٢,٥	١١٥٤,٢	٩٦٥,٩	٩٥٩,٦	١٠١١,١	٩٤٨,٩	٨٦٦,٥	٧٢٨,٢	٦٦٣,٢	الواردات
٩٢,٢	١٢٤,١	١٦٦,٩	٨٧,٧	١,٢	٢٦,٢	١٧,٠	٢,٧-	١١,٥-	٤٢,٤-	الميزان التجاري
٦٥,٠-	٦٠,٤-	٦١,٤-	٥٦,٤-	٤٩,٧-	٦١,٠-	٥٥,٤-	٤٨,٠-	٢٩,٢-	٤٧,٢-	الخدمات، صافية
٢٨,٤	٧٢,٧	١٠٥,٦	٢١,٢	٤٨,٥-	٢٩,٧-	٢٨,٤-	٥٠,٧-	٥٠,٨-	٨٩,٧-	ميزان السلع والخدمات
١٠١,٢-	١٠٤,٠-	٩٢,٢-	٨٦,٥-	٧٩,٦-	٧٥,٤-	٧٤,٠-	٧٩,٠-	٦٢,١-	٥٧,٦-	الدخل، صاف
٤٩,٤	٥٢,٢	٤٦,٦	٤٤,٢	٤٠,٨	٤٥,٦	٢٧,٧	٢٣,٢	٢٨,٢	٢٨,٢	التحويلات الجارية، صافية
٢٢,١-	٢٢,٤	٦٠,٢	١٠,٥-	٨٦,٨-	٥٩,١-	٧٤,٢-	٩٦,٢-	٨٥,٧-	١١٩,١-	ميزان الحساب الجاري
للتذكيرة										
١٦٦٢,٥	١٥٧٨,٤	١٥٤٧,٧	١٢٥٧,٧	١١٦٧,٥	١٢٥٧,٩	١١٥٨,٨	١٠٢٢,٦	٨٦٤,٩	٧٥٢,٠	صادرات السلع والخدمات
١١٤,٥	١١٦,٠	١١٧,٢	١١٨,٣	١١٥,٨	١٠٨,٤	١٠٦,٧	١٠٢,٨	٨٧,٧	٨٢,٢	مدفوعات الفائدة
١٩٤,٢	٢١٥,٦	٢٢١,٨	١٤٢,٥	٩٨,٩	١٥٠,٦	١٥٩,٧	١٢٧,٢	١١٢,٧	١١٤,٩	ميزان تجارة النفط
المجموعات الإقليمية										
إفريقيا										
١٢٥,١	١٢٢,٨	١٢٢,١	١٠٥,٨	٩٨,٨	١١٤,٤	١١٢,٤	١٠٠,٨	٨٥,١	٨٢,٠	الصادرات
١٢٢,٦	١١٧,٨	١١٠,٤	١٠٤,٤	١٠٤,٤	١٠٥,٢	١٠١,٠	٩٩,٢	٨٢,٥	٧٨,٢	الواردات
١١,٦	١٥,٠	٢٢,٧	١,٤	٥,٦-	٩,٢	١١,٤	١,٥	٢,٦	٣,٨	الميزان التجاري
١٢,١-	١١,٤-	١١,٦-	٩,٩-	١٠,٢-	١٠,٢-	١٠,٤-	١١,٥-	٩,٥-	٩,٢-	الخدمات، صافية
١,٦-	٣,٦	١١,١	٨,٥-	١٥,٩-	١,٠-	١,٠	١٠,٠-	٦,٩-	٥,٥-	ميزان السلع والخدمات
١٨,٤-	٢٠,٦-	٢١,٩-	١٩,٠-	١٦,٨-	١٨,٥-	١٨,٢-	١٧,٢-	١٥,٤-	١٦,٢-	الدخل، صاف
١٢,١	١٢,٦	١٢,٦	١١,٦	١١,٨	١١,٢	١٠,٧	١٠,٢	١٠,٥	١٠,٢	التحويلات الجارية، صافية
٦,٤-	٢,٩-	٢,١	١٥,٥-	٢٠,٦-	٧,٨-	٦,٠-	١٦,٦-	١١,٨-	١١,٢-	ميزان الحساب الجاري
للتذكيرة										
١٥٩,٤	١٥٥,٨	١٥٥,٤	١٢٨,١	١٢٠,٤	١٢٦,١	١٢٢,٤	١٢٠,٠	١٠٢,١	٩٨,٢	صادرات السلع والخدمات
١٤,٨	١٥,٧	١٦,٢	١٥,٢	١٥,٨	١٦,٠	١٦,٢	١٦,٥	١٣,٩	١٢,٦	مدفوعات الفائدة
٤١,٧	٤٥,٠	٤٧,٢	٢٥,٥	١٩,٢	٢٩,٤	٢٠,٧	٢١,٦	١٨,٥	٢٠,٢	ميزان تجارة النفط
بلدان آسيا النامية										
٦٦٦,٠	٦١٤,٩	٦٠٤,٦	٤٩٤,٨	٤٥٦,٦	٤٦٧,٠	٤١٦,٢	٢٧٨,٤	٢٠٧,١	٢٤٧,٩	الصادرات
٦٢٠,٩	٥٧١,٢	٥٤٢,٠	٤٦٦,٠	٢٩١,٢	٤٥٢,٤	٤٤٧,٢	٤٠٤,٩	٢٢٧,٤	٢٧٧,٩	الواردات
٢٥,٢	٤٣,٧	٦٢,٧	٦٨,٩	٦٥,٤	١٤,٨	٢٠,٧-	٢٦,٤-	٢٠,٢-	٢٠,٠-	الميزان التجاري
٢٢,٩-	٢١,٠-	١٧,٦-	١٩,٢-	١٢,٦-	١٢,١-	٧,٤-	١١,٦-	٤,٥-	٤,٧-	الخدمات، صافية
١١,٤	٢٢,٧	٤٥,١	٤٩,٧	٥٢,٨	٢,٧	٢٨,٢-	٢٧,٩-	٢٤,٧-	٢٤,٦-	ميزان السلع والخدمات
٢٢,٢-	٢٠,٩-	٢٨,٦-	٢٩,٢-	٢٨,٧-	٢٢,٦-	٢٤,٨-	٢٤,٥-	١٢,٥-	١٤,٠-	الدخل، صاف
٢٠,٦	٢٠,٢	٢٩,٢	٢٥,٩	٢٢,٠	٢٩,٧	٢٤,١	٢٠,٠	١٩,٢	١٥,٧	التحويلات الجارية، صافية
٨,٧	٢٢,٠	٤٥,٨	٤٦,٢	٤٧,١	٨,٨	٢٨,٨-	٤٢,٥-	١٨,٩-	٢٢,٠-	ميزان الحساب الجاري
للتذكيرة										
٧٧٧,٤	٧١٨,١	٧٠١,٢	٥٧٩,٨	٥٢٩,٦	٥٦٥,٤	٥٠٥,٢	٤٤٤,٧	٢٧٠,٥	٢٩٦,٨	صادرات السلع والخدمات
٢٢,٤	٢٥,٢	٢٧,٦	٢٥,٠	٢٠,٤	٢٦,٩	٢٩,٥	٢٦,٨	٢٤,٥	٢١,٨	مدفوعات الفائدة
٤٥,١-	٤٢,١-	٤٠,٥-	٢٢,٠-	١٤,٢-	٢٢,٢-	١٩,٥-	١٢,٦-	١١,٥-	١١,٢-	ميزان تجارة النفط

٢٠٠٢	٢٠٠١	٢٠٠٠	١٩٩٩	١٩٩٨	١٩٩٧	١٩٩٦	١٩٩٥	١٩٩٤	١٩٩٣	
										الشرق الأوسط ومالطة وتركيا
٢٧٤.٠	٢٨٤.٨	٢٨٢.٢	٢٠٣.٦	١٦٦.٣	٢١٢.٢	٢١٠.٥	١٧٩.٨	١٥٧.٢	١٤٥.٨	الصادرات
٢١٥.٧	١٩٩.٦	٢٠٠.٢	١٧٣.١	١٨٢.٨	١٨٥.٠	١٧٣.٥	١٥٦.٧	١٣٣.٣	١٤٩.٢	الواردات
٥٨.٣	٨٥.٢	٨٢.٠	٣٠.٥	١٦.٤	٢٧.١	٣٧.٠	٢٣.١	٢٣.٩	٢.٤	الميزان التجاري
١٩.١	١٨.١	٢٠.١	١٧.٣	١٢.٤	٢٣.٥	٢٦.٩	١٦.٦	١٦.٧	٢٥.٢	الخدمات- صافية
٣٩.٢	٦٧.١	٦٢.٩	١٣.٢	٢٨.٨	٣.٦	١٠.١	٦.٥	٧.٣	٢٨.٧	ميزان السلع والخدمات
١٣.٤	٧.٢	١٣.٦	١٤.٧	١٧.٥	١٤.٤	١٢.٧	٦.٧	٥.١	٩.٤	النقل- صافي
١٥.٥	١٢.٠	١٥.٦	١٣.٠	١١.٦	١١.٣	١٢.٣	١٣.٢	١٥.٢	٩.٥	التحويلات الجارية- صافية
٢٧.٠	٦٢.٢	٦٠.٩	١٥.٠	٢٣.٠	٦.٧	١٠.٥	—	٢.٨	٢٨.٨	ميزان الحساب الجاري
										للتذكير
٢٢٩.٧	٢٢٧.٢	٢٢٢.٦	٢٤٧.٩	٢١٥.٧	٢٥٧.١	٢٤٦.٦	٢١١.٤	١٨٤.٨	١٧٤.٤	صادرات السلع والخدمات
١٧.٧	١٦.٥	١٤.٦	١٢.٦	١٧.٠	١٦.٥	١٥.٤	١٥.٣	١٢.٦	١١.٩	مدفوعات الفائدة
١٦٥.٨	١٨٠.٥	١٨٥.٢	١١٧.٤	٧٨.٦	١١٩.٣	١٢٣.٣	١٠٠.٢	٩٠.٠	٩١.٥	ميزان تجارة النفط
										نصف الكرة الغربي
٢٢٨.٠	٢٠٤.١	٢٠٠.٢	٢٤٩.٣	٢٢٩.٠	٢٤٨.٧	٢٢٦.٥	٢٠٤.٧	١٦٧.٤	١٤٥.٠	الصادرات
٢٢٩.٨	٢١٢.٩	٢٠١.٨	٢٦٢.٥	٢٨١.٢	٢٦٨.٥	٢٢٧.٢	٢٠٥.٦	١٨٥.٢	١٥٧.٩	الواردات
١١.٧	٩.٨	١.٥	١٣.٢	٤٢.٢	١٩.٧	٠.٧	٠.٩	١٧.٨	١٢.٩	الميزان التجاري
٨.٩	٩.٩	١٢.٠	١٠.٠	١٤.٤	١٥.٢	١٠.٧	٨.٣	٨.٦	٨.١	الخدمات- صافية
٢٠.٦	١٩.٧	١٢.٥	٢٣.٢	٥٦.٦	٣٥.٠	١١.٤	٩.٢	٢٦.٤	٢١.٠	ميزان السلع والخدمات
٦٣.١	٥٩.٦	٥٥.٤	٥٢.٩	٥١.٥	٤٧.٧	٤٣.٧	٤٤.٠	٣٩.٣	٣٦.٨	النقل- صافي
٢١.٣	٢١.٤	٢٠.٢	١٩.٨	١٧.٧	١٥.٩	١٥.٢	١٦.١	١٣.٦	١١.٨	التحويلات الجارية- صافية
٦٢.٤	٥٧.٩	٤٨.٦	٥٦.٢	٩٠.٤	٦٦.٨	٣٩.٨	٣٧.١	٥٢.٠	٤٥.٩	ميزان الحساب الجاري
										للتذكير
٢٩٧.٠	٢٦٧.٢	٢٥٨.٤	٢٠١.٨	٢٩١.٨	٢٩٩.٤	٢٧٣.٦	٢٤٦.٥	٢٠٧.٦	١٨٢.٥	صادرات السلع والخدمات
٥٨.٥	٥٨.٥	٥٨.٩	٥٥.٥	٥٢.٦	٤٨.٩	٤٥.٦	٤٤.٢	٣٦.٧	٣٥.٠	مدفوعات الفائدة
٢٩.٧	٢٢.٢	٢٩.٧	٢٣.٦	١٥.٣	٢٤.٠	٢٥.٣	١٩.٠	١٥.٧	١٤.٤	ميزان تجارة النفط

الجدول ٢٢ - البلدان النامية - حسب المعايير التحليلية: معاملات الحساب الجاري

(بملايين الدولارات الأمريكية)

٢٠٠٢	٢٠٠١	٢٠٠٠	١٩٩٩	١٩٩٨	١٩٩٧	١٩٩٦	١٩٩٥	١٩٩٤	١٩٩٣	
حسب مصدر إيرادات التصدير										
وقود										
٢٠٢,٠	٢١٧,٢	٢٢٦,٧	٢١٦,٩	١٦٨,١	٢٢٩,٢	٢٢٨,٠	١٨٨,٩	١٦٦,١	١٦٢,٠	صادرات
١٨٢,٧	١٧٢,٢	١٥٥,٢	١٢٨,٨	١١٢,٢	١١١,٢	١١٩,٧	١٢٥,٧	١١١,١	١٢٤,٦	الواردات
١١٩,٢	١٤٥,٠	١٧١,٥	٧٨,٢	٥٥,٧	٨٨,٠	٩٨,٢	٦٢,٢	٥٥,٠	٣٧,٤	الميزان التجاري
٥١,١-	٤٩,٧-	٥٠,٢-	٤١,٤-	٤٠,٧-	٥٠,٩-	٥٠,٢-	٣٧,٠-	٢٥,١-	٤٢,٥-	الخدمات، صافية
٦٨,٢	٩٥,٢	١٢٦,٢	٢٦,٨	١٤,٩-	٢٧,١	٤٨,٠	٢٦,٢	١٩,٩	٦,١-	ميزان السلع والخدمات
٧,٧	٤,٤	٢,٤	٦,٠	٧,٧	٤,٠	٤,١	٠,٦-	٠,٢	٢,٨	الدخل، صافي
٢٦,٢-	٢٦,٤-	٢٦,٧-	٢٢,٨-	٢٢,٤-	٢٠,٨-	٢١,١-	٢٢,٨-	٢٢,٢-	٢٦,٢-	التحويلات الجارية، صافية
٤٩,٦	٧٢,٢	٩٧,٩	١٩,٠	٢٩,٦-	٢٠,٢	٢١,٠	٢,٨	٢,٢-	٢٢,٦-	ميزان الحساب الجاري
للتذكير										
٢٢٢,٢	٢٢٦,٤	٢٤٤,١	٢٢٢,٤	١٨٤,٧	٢٤٥,٢	٢٤١,٢	٢٠٠,٤	١٧٦,٧	١٧٢,٢	صادرات السلع والخدمات
١٢,٩	١٤,٥	١٤,٩	١٢,٨	١٩,٦	١٩,٤	١٧,٤	١٨,١	١٥,٢	١٤,٧	مدفوعات الفائدة
٢٢٨,٧	٢٥٧,٠	٢٢٩,٢	١٦٦,٧	١١٨,٠	١٧٥,٢	١٧٩,٢	١٤١,٠	١٢٢,٦	١٢٧,٠	ميزان تجارة النفط
صادرات غير الوقود										
١١٠,١,٢	١٠,١٩,٤	٩٩٤,٥	٨٢٦,٥	٧٩٢,٦	٨١٢,١	٧٢٧,٨	٦٧٤,٨	٥٥٠,٧	٤٥٨,٦	الصادرات
١١٢٧,٢	١٠,٢٠,٤	٩٩٩,١	٨٢٧,٢	٨١٧,٢	٨٦٩,٩	٨١٩,١	٧٤٠,٨	٦١٧,٢	٥٢٨,٦	الواردات
٢٥,٩-	١٠,٨-	٤,٥-	٩,٥	٢٤,٦-	٥٦,٧-	٨١,٢-	٦٦,٠-	٦٦,٥-	٧٩,٩-	الميزان التجاري
١٢,٨-	١٠,٧-	١١,١-	١٥,٠-	٩,١-	١٠,١-	٥,١-	١١,٠-	٤,٢-	٢,٨-	الخدمات، صافية
٢٩,٨-	٢١,٦-	١٥,٦-	٥,٥-	٢٢,٦-	٦٦,٨-	٨٦,٤-	٧٦,٩-	٧٠,٦-	٨٢,٦-	ميزان السلع والخدمات
١٠,٩,٠-	١٠,٨,٤-	٩٥,٧-	٩٢,٥-	٨٧,٢-	٧٩,٥-	٧٨,١-	٧٨,٤-	٦٢,٢-	٦١,٤-	الدخل، صافي
٧٥,٧	٧٨,٦	٧٢,٢	٦٨,٠	٦٢,٢	٦٦,٤	٥٨,٨	٥٦,٠	٥١,٤	٤٩,٥	التحويلات الجارية، صافية
٧٢,٦-	٥٠,٩-	٢٧,٧-	٢٩,٥-	٥٧,٢-	٧٩,٤-	١٠,٥,٢-	٩٨,٩-	٨٢,٥-	٩٥,٥-	ميزان الحساب الجاري
للتذكير										
١٢٤٠,٢	١٢٤٢,٠	١٢٠٢,٦	١٠,٢٤,٢	٩٨٢,٨	١٠,١٢,٦	٩١٧,٦	٨٢٢,٢	٦٨٨,٢	٥٧٩,٧	صادرات السلع والخدمات
١٠٠,٦	١٠,٦,٥	١٠,٢,٢	١٠,٤,٦	٩٦,٢	٨٩,٠	٨٩,٢	٨٤,٨	٧٢,٤	٦٧,٦	مدفوعات الفائدة
٤٤,٥-	٤١,٤-	٢٧,٢-	٢٢,٢-	١٩,٢-	٢٤,٧-	١٩,٦-	١٢,٨-	١٠,٩-	١٢,١-	ميزان تجارة النفط
منتجات أولية غير الوقود										
٨٤,٢	٧٧,٠	٧٤,٤	٦٥,٨	٦٢,٤	٦٧,٢	٦٢,٦	٦٠,٩	٤٨,٦	٤١,٢	الصادرات
٨٨,٧	٨١,٧	٧٧,٧	٧٠,٦	٧٦,٦	٧٨,١	٧٢,٧	٦٦,٠	٥٢,٦	٤٧,١	الواردات
٤,٤-	٤,٨-	٢,٢-	٤,٨-	١٢,٢-	١٠,٨-	٩,١-	٥,٢-	٤,٠-	٦,٠-	الميزان التجاري
٧,٢-	٦,١-	٦,٢-	٥,٢-	٥,٦-	٦,٦-	٦,٥-	٦,٢-	٥,٢-	٥,٢-	الخدمات، صافية
١١,٧-	١٠,٨-	٩,٥-	١٠,٠-	١٨,٨-	١٧,٤-	١٥,٦-	١١,٤-	٩,٢-	١١,٢-	ميزان السلع والخدمات
١١,٥-	١٠,٧-	١٠,٥-	٩,٤-	٩,٤-	٩,٩-	٩,٩-	١٠,٢-	٩,٠-	٨,٢-	الدخل، صافي
١٠,٢	٩,٨	٩,٨	٩,٦	٨,٧	٨,٦	٨,٠	٦,٧	٦,٧	٦,٧	تحويلات جارية، صافية
١٢,٥-	١١,٤-	٩,٨-	٩,٤-	١٩,١-	١٨,٩-	١٧,١-	١٤,٧-	١١,٦-	١٢,٩-	ميزان الحساب الجاري
للتذكير										
١٠,٢,١	٩٤,٤	٩٠,٧	٨٢,٠	٨٠,٠	٨٢,٤	٧٨,٧	٧٤,٦	٥٩,٦	٥١,٢	صادرات السلع والخدمات
١٠,٢	١٠,١	٩,٧	٨,٨	٩,٤	٨,٩	٩,١	٩,٦	٨,٠	٧,٨	مدفوعات الفائدة
٧,٢-	٤,٤-	٤,٢-	٢,٥-	٢,٨-	٤,٤-	٢,٩-	٢,٠-	٢,٥-	٢,٥-	ميزان تجارة النفط

٢٠٠٢	٢٠٠١	٢٠٠٠	١٩٩٩	١٩٩٨	١٩٩٧	١٩٩٦	١٩٩٥	١٩٩٤	١٩٩٣	
حسب مصدر التمويل الخارجي										
بلدان المركز المدين الصافي										
١٢٢٨,٢	١١٦٠,٢	١١٤٢,٩	٩٢٢,٢	٨٦٢,٤	٩٠٥,٤	٨٢٦,٩	٧٤٩,٠	٦١٨,٢	٥٢٤,٩	الصادرات
١٢٢٢,٨	١١٢٠,٩	١,٧٧,٧	٨٩٢,٤	٨٧٩,٧	٩٢٠,٦	٨٧٢,٨	٧٩٤,٥	٦٦٢,٦	٥٩٢,٩	الواردات
١٢,٧	٢٩,٤	٦٥,٢	٢٩,٠	١٧,٢-	٢٥,١-	٤٦,٨-	٤٥,٤-	٤٤,٢-	٦٨,٩-	الميزان التجاري
٢٧,٦-	٢٤,٠-	٢٥,٢-	٢٧,٤-	٢٢,٢-	٢٤,٠-	١٨,٨-	٢٢,٦-	١٦,٧-	١٧,٧-	الخدمات- صافية
١١,٩-	١٥,٥	٤٠,١	١١,٥	٢٩,٥-	٤٩,١-	٦٠,٦-	٦٩,٠-	٦١,٠-	٨٦,٦-	ميزان السلع والخدمات
١٢٠,٧-	١٢١,٢-	١,٩,٢-	١,٢,٧-	٩٦,٨-	٩٠,٥-	٨٧,٩-	٨٧,٢-	٧٦,٦-	٦٩,٦-	الدخل- صاف
٧٥,٧	٧٧,٦	٧١,٢	٦٧,٢	٦٤,٤	٦٨,٨	٦٠,٨	٥٧,٦	٥٤,٢	٥٢,٢	التحويلات الجارية- صافية
٥٦,٤-	٢٧,٨-	٢,٥	٢٤,٤-	٧١,٥-	٧٠,٢-	٨٧,٢-	٩٨,٢-	٧٨,٢-	١٠٢,٩-	ميزان الحساب الجاري
للتذكيرة										
١٤٨٦,٢	١٢٩٠,٦	١٢٥٨,٧	١١٢٦,٤	١,٥٩,٩	١١١٢,٢	١,٠١٨,٤	٩١٢,٢	٧٦١,٠	٦٥٠,٨	صادرات السلع والخدمات
١١١,٠	١١٢,٥	١١٤,٠	١١٥,٥	١١١,٩	١,٤٦,٦	١,٢٣,٧	١,٠٠,٦	٨٥,٢	٨٠,٢	مدفوعات الفائدة
٦٩,٢	٧٧,٠	٩٠,٠	٥٥,٦	٢٤,٦	٥٠,٨	٥٨,١	٤٢,٩	٢٨,٩	٢٩,٢	ميزان تجارة النفط
تمويل رسمي										
٧٠,٤	٦٨,٩	٦٦,٩	٥١,١	٤٥,٩	٥١,١	٤٧,١	٤٠,٥	٢٢,٨	٢٢,٠	الصادرات
٧٨,٠	٧١,٦	٦٤,٩	٥٨,٠	٥٦,٥	٥٥,٢	٥٥,٢	٥١,٥	٤٢,٩	٢٨,٦	الواردات
٧,٥-	٢,٧-	٢,٠	٦,٩-	١٠,٥-	٤,١-	٨,١-	١١,٠-	١٠,٠-	٩,٦-	الميزان التجاري
٥,٢-	٢,٨-	٢,٨-	٤,٠-	٤,٢-	٢,٠-	٢,٥-	٢,٧-	٢,١-	٢,٠-	الخدمات- صافية
١٢,٨-	٦,٥-	١,٧-	١٠,٩-	١٤,٧-	٧,١-	١١,٦-	١٤,٧-	١٢,١-	٩,٦-	ميزان السلع والخدمات
٦,٤-	٧,٦-	٧,٨-	٦,٤-	٦,٠-	٧,٢-	٦,٦-	٦,٦-	٦,٠-	٦,٨-	الدخل- صاف
١٢,٤	١٢,٠	١٢,٢	١١,٠	١٠,٠	٩,٢	٩,٦	٩,٥	٩,١	٨,٢	التحويلات الجارية- صافية
٦,٨-	٢,٠-	٢,٦	٦,٢-	١٠,٧-	٥,٠-	٨,٧-	١١,٨-	٩,٩-	٨,١-	ميزان الحساب الجاري
للتذكيرة										
٨٨,٢	٨٥,٩	٨٢,٢	٦٦,٤	٦٠,٦	٦٥,٩	٦١,٠	٥٢,٦	٤٤,١	٤٢,٤	صادرات السلع والخدمات
٦,٢	٦,٦	٦,٨	٦,٢	٧,٠	٧,٢	٧,٠	٧,٢	٦,٧	٧,١	مدفوعات الفائدة
١٤,٤	٢٠,١	٢١,٥	١١,٧	٨,٢	١٢,٠	١٢,٥	٨,٩	٧,٩	٩,٦	ميزان تجارة النفط
بلدان المركز المدين الصافي حسب تجربة خدمة الدين										
بلدان عليها متلفرات و/ أو اعيت جدولة ديونها خلال ١٩٩٤-١٩٩٨										
٢٢٩,٦	٢٢٤,١	٢٢٨,٩	٢٥٩,٤	٢٢٢,٤	٢٥٢,٦	٢٢٢,٥	٢٠٨,١	١٨٢,٢	١٦٦,٠	الصادرات
٢٠٧,١	٢٤٨,٦	٢٦٧,١	٢٢٢,٤	٢٤٢,٠	٢٦٠,١	٢٤٦,٤	٢٢١,٢	١٧٦,٤	١٦٢,٤	الواردات
٢٢,٦	٢٩,٥	٦١,٧	٢٦,٠	٩,٦-	٧,٥-	٧,٨-	١٢,٢-	٦,٩	٢,٦	الميزان التجاري
٢٦,١-	٢٢,٦-	٢٢,٢-	٢١,٩-	٢٤,٢-	٢٠,٧-	٢٤,٢-	١٩,٠-	١٤,٨-	١٧,٠-	الخدمات- صافية
٢,٦-	٥,٩	٢٨,٥	٥,٩-	٤٢,٨-	٢٨,٢-	٢٢,١-	٢٢,٢-	٧,٩-	١٢,٤-	ميزان السلع والخدمات
٢٩,٨-	٤٠,٠-	٢٨,٥-	٢٤,٧-	٢٢,٨-	٢٩,٧-	٢٧,١-	٢٦,٠-	٢٧,٤-	٢٠,١-	الدخل- صاف
١٩,١	١٧,٩	١٧,٢	١٦,٨	١٧,٤	١٧,٨	١٦,٧	١٧,٢	١٦,٧	١٥,٢	التحويلات الجارية- صافية
٢٢,٨-	١٥,٧-	٧,٦	٢٢,٤-	٥٨,٩-	٤٩,٧-	٤٢,٠-	٤٥,٦-	١٨,٦-	٢٨,٢-	ميزان الحساب الجاري
للتذكيرة										
٢٩٦,٧	٢٧٧,٠	٢٧٩,٨	٢٠٥,٦	٢٨٢,١	٢١١,١	٢٨٤,٧	٢٥١,٥	٢٢٠,١	١٩٨,٥	صادرات السلع والخدمات
٤٦,٥	٤٧,٢	٤٧,١	٤٥,٠	٢٤,٤	٢٩,٤	٢٧,٨	٢٦,٢	٢٩,٧	٢٠,٨	مدفوعات الفائدة
٧٨,٢	٨٢,٧	٨٨,٢	٥٥,٦	٢٦,٥	٤٨,١	٥٠,٠	٢٨,٧	٢٥,٠	٢٥,٠	ميزان تجارة النفط

الجدول ٢٢ (تتمة)

٢٠٠٢	٢٠٠١	٢٠٠٠	١٩٩٩	١٩٩٨	١٩٩٧	١٩٩٦	١٩٩٥	١٩٩٤	١٩٩٣	
										مجموعات أخرى
										بلدان فقيرة شديدة المديونية
٦٦,٢	٥٧,٥	٥٦,٣	٤٦,٣	٤٢,١	٤٤,٦	٤٢,٦	٣٧,٠	٢٩,٩	٢٦,٢	الصادرات
٦٧,٧	٦٢,٣	٥٨,٣	٥٣,٥	٥٢,٠	٥١,١	٤٧,٩	٤٢,٣	٣٥,٢	٣٣,٢	الواردات
٦,٥-	٤,٧-	١,٩-	٧,٢-	٩,٨-	٦,٥-	٥,٣-	٥,٣-	٥,٣-	٧,٠-	الميزان التجاري
١٠,٠-	٨,٣-	٨,٢-	٧,٠-	٧,٨-	٨,٠-	٧,٣-	٦,٧-	٥,٢-	٥,٨-	الخدمات، صافية
١٦,٥-	١٣,١-	١٠,١-	١٤,٢-	١٧,٧-	١٤,٥-	١٢,٦-	١٢,١-	١٠,٥-	١٢,٩-	ميزان السلع والخدمات
٩,٦-	١٠,٧-	١٠,٦-	٩,٣-	٨,٧-	٩,٤-	٩,٥-	٨,٨-	٧,٧-	٨,٧-	الدخل، صاف
١١,٤	١١,٣	١١,٢	١٠,٣	٩,٧	٨,٧	٨,٨	٨,٠	٨,٠	٧,٧	التحويلات الجارية، صافية
١٤,٣-	١٢,١-	٩,١-	١٢,٩-	١٦,٣-	١٤,٨-	١٢,٨-	١٢,٤-	١٠,٢-	١٣,٨-	ميزان الحساب الجاري
										للتذكير
٧٤,٧	٧٠,١	٦٨,٢	٥٧,٨	٥٣,٣	٥٥,٣	٥٣,٢	٤٦,٧	٣٨,١	٣٣,٩	صادرات السلع والخدمات
٦,١	٦,٧	٦,٦	٦,٥	٧,٤	٧,٠	٧,٣	٧,٣	٦,٦	٦,٦	مدفوعات الفائدة
٧,٩	١١,١	١٢,٣	٦,٩	٣,٥	٦,٣	٦,١	٤,٤	٣,٥	٢,٩	ميزان تجارة النفط
										الشرق الأوسط وشمال إفريقيا
٢٧٢,٠	٢٨٢,٨	٢٨٧,١	١٩٩,٤	١٥٧,٥	٢٠٥,٥	٢٠٢,٢	١٧٥,١	١٥٤,٠	١٤٨,٩	الصادرات
١٩٨,٤	١٨٥,٣	١٧٤,٣	١٦٠,١	١٦٣,٩	١٦١,٨	١٥٦,٠	١٤٧,٩	١٣٣,٦	١٤٠,٢	الواردات
٧٣,٦	٩٨,٥	١١٢,٨	٣٩,٣	٦,٤-	٤٣,٧	٤٧,٢	٢٧,١	٢٠,٤	٨,٧	الميزان التجاري
٣٠,١-	٣٠,٠-	٢٩,٧-	٢٣,٠-	٢٢,٦-	٣١,٣-	٣٠,٩-	٢١,٤-	٢٠,٣-	٣٠,٦-	الخدمات، صافية
٤٣,٥	٦٨,٥	٨٣,٠	١٦,٣	٢٩,٠-	١٢,٤	١٦,٣	٥,٨	٠,١	٢١,٩-	ميزان السلع والخدمات
١٢,٣	٥,٤	١٠,١	١١,٣	١٢,٥	٩,٣	٧,٧	٢,٥	٢,١	٥,٨	الدخل، صاف
١٦,١-	١٢,٧-	١٥,٩-	١٢,٣-	١٢,٠-	١١,١-	١١,٦-	١٣,٠-	١٣,٦-	٨,٩-	التحويلات الجارية، صافية
٣٩,٦	٦١,٢	٧٧,٢	١٤,٢	٢٨,٦-	١٠,٥	١٢,٤	٤,٧-	١١,٤-	٢٥,٠-	ميزان الحساب الجاري
										للتذكير
٣١٢,٣	٣٢٢,١	٣٢٢,٨	٢٣٤,٢	١٩١,٤	٢٣٨,٨	٢٣٣,٥	٢٠١,٧	١٧٨,٥	١٧٢,٢	صادرات السلع والخدمات
١٣,٤-	١٢,٨-	١٣,٠-	١١,٧-	١٦,٩-	١٦,٩-	١٦,٣-	١٦,٢-	١٣,٢-	١٢,٩-	مدفوعات الفائدة
١٨٩,٨	٢٠٥,٥	٢١١,٣	١٣٢,١	٩١,٨	١٣٥,٨	١٣٩,٢	١١٢,٦	١٠١,١	١٠٤,٠	ميزان تجارة النفط

الجدول ٢٢ - موجز ميزان المدفوعات وتدفقات رؤوس الأموال والتمويل الخارجي

(ببلايين الدولارات الأمريكية)

٢٠٠٢	٢٠٠١	٢٠٠٠	١٩٩٩	١٩٩٨	١٩٩٧	١٩٩٦	١٩٩٥	١٩٩٤	١٩٩٣	البلدان النامية
ميزان المدفوعات^١										ميزان الحساب الجاري
٢٢,١-	٢٢,٤	٦,٠٢	١,٠٠-	٨٦,٨-	٥٩,١-	٧٤,٢-	٩٦,٢-	٨٥,٧-	١١٩,١-	
٢٨,٤	٧٢,٧	١,٥,٦	٢١,٢	٤٨,٥-	٢٩,٧-	٢٨,٤-	٥٠,٧-	٥٠,٨-	٨٩,٧-	
١,١,٢-	١,٤,٠-	٩٢,٢-	٨٦,٥-	٧٩,٦-	٧٥,٤-	٧٤,٠-	٧٩,٠-	٦٢,١-	٥٧,٦-	
٤٩,٤	٥٢,٢	٤٦,٦	٤٤,٢	٤٠,٨	٤٥,٦	٢٧,٧	٢٢,٢	٢٨,٢	٢٨,٢	
٢٦,٩	٦,٠-	٤٤,٩-	٢٢,٢	١١٤,٦	١١٧,٧	١١٢,٢	١١٨,٢	١١٢,٢	١٢٨,٢	
١٤,٦	٧,٩	٧,٠	٨,٤	٧,٤	١٢,٥	١٢,٥	٨,٨	٦,٢	٦,٥	
٢٢,٢	١٢,٩-	٥١,٩-	٢٤,٩	١,٧,٢	١,٤,٢	٩٩,٨	١,٩,٥	١,٧,١	١٢٦,٨	
١٢٢,٢	١٢١,٩	١١٩,٢	١٢٥,٤	١٢٦,١	١٢٠,٤	١,٨,٠	٨٦,١	٧٥,٤	٥١,٥	
٢٥,٤	٤,٧-	٦,٩-	٢,٠,٨	٦,٧	٤٢,٨	٧٤,٧	٢٢,٧	١,٠,٢	١,٢,٨	
٧,٠,٥-	٨٩,٢-	١,٥,٢-	٩,٠,١-	٢٧,٢-	١٢,٦-	١١,٢	٦٧,٩	١٨,٦-	١٦,٢	
٥٥,٩-	٥٢,٠-	٥٩,٠-	٢٦,٢-	٦,٦	٥٦,٢-	٩٤,٢-	٦٧,١-	٥٠,٤-	٢٩,٩-	أصول احتياطية
١٢,٨-	١٦,٢-	١٥,٢-	٢٢,٦-	٢٧,٨-	٥٨,٦-	٢٨,٠-	٢٢,٥-	٢٧,٧-	١٩,٢-	السهم والقطا، صاف
تدفقات رؤوس الأموال										تدفقات رؤوس الأموال
٧٨,٢	٢٨,٠	٧,١	٥٦,٢	١,٠,٥	١٦,٠,٥	١٩٤,٠	١٧٦,٦	١٥٧,٤	١٧١,٧	
٢,٩	٢٦,٥	١٢,١	٢٦,٦	٢٢,٧	٢٢,٨	٤,١	٢٢,٤	٢٢,٨	٤٩,٠	
٧٤,٢	٦,٥	٥,٩-	٢٩,٦	٦٦,٨	١٢٧,٧	١٨٩,٩	١٤٤,٢	١٢٢,٦	١٢٢,٧	
١٢٢,٢	١٢١,٩	١١٩,٢	١٢٥,٤	١٢٦,١	١٢٠,٤	١,٨,٠	٨٦,١	٧٥,٤	٥١,٥	
٢٢,٢	٠,٩-	١٢,٩-	١١,٨	٢,٠-	٢٥,٧	٦١,٧	١٧,٨	٩٢,٢	٧٢,٦	
٧٢,٢-	١٢٤,٤-	١١١,٢-	١,٧,٦-	٦٢,٢-	٢٨,٢-	٢,٠,١	٤٠,٥	٢٤,٠-	٢,٤-	
التمويل الخارجي^٢										التمويل الخارجي
٢,٢,١	١٨٢,٤	١٥,٠,٢	١٦٢,٧	١٨٧,٥	٢٤٥,٧	٢٤٢,٢	٢١٢,١	١٦٧,٩	١٩٥,١	
١٦,٧	١٥٢,٨	١٤٨,٦	١٤١,٠	١٤٥,٥	١٦٩,١	١٥٢,٦	١١٥,٢	١,١,٢	٩٧,٢	
١٤,٦	٧,٩	٧,٠	٨,٤	٧,٤	١٢,٥	١٢,٥	٨,٨	٦,٢	٦,٥	
١٤٦,٠	١٤٥,٩	١٤١,٦	١٢٢,٦	١٢٨,١	١٥٥,٧	١٤١,١	١,٦,٥	٩٤,٩	٩٠,٧	
٤٩,٥	٢٩,٦	١,٦	٢٦,٧	٤٢,٠	٧٦,٥	٨٨,٧	٩٧,٨	٦٦,٧	٩٧,٩	
٦,٢	٢٨,٤	١,٠,٧	٢٨,٢	٢٩,٧	١٢,٩	٧,٨	٢٢,٥	٢٢,٦	٤٨,٦	
منه										منه
٠,٠	٠,٠	٦,٥-	١,٢	٨,٥	٠,٠,٨	٢,٩-	١٢,٦	٠,٠,٨-	٠,٠,١-	
١٢,٤	٢,٠	٧,٥	٢,١-	٢٧,١	٢٨,٦	٢٢,٥	٢٦,٢	٢٧,٧-	١٧,١	
٢٦,٨	٠,٧-	١٦,٥-	٢,٥-	١٤,٩-	٢٤,٠	٥٨,٤	٤٤,٠	٧٦,٧	٢٢,٢	
اللتكزة										اللتكزة
٠,٥	١,٢	٢,٠	٠,٦	١,٠-	٠,٦-	٠,٨-	١,١-	١,٢-	٢,٤-	
٢١٢,٠	٢٢٦,٥	٢٥٢,١	٢٥٦,٢	٢٢٥,٧	٢٢٠,٨	١٩٧,٦	١٥٤,١	١٢٦,٢	١٢٢,٥	
٤٥,١	٤٠,٩	٤٠,٢	٤١,٠	٤١,٢	٤٦,٤	٤٢,٩	٢٦٧,٢	٢٩٤,٢	٢١٧,٦	
٢٥٤,٥	٢٥٦,١	٢٥٢,٧	٢٧٨,٠	٢٦٧,٧	٢٩٧,٢	٢٨٦,٢	٢٥١,٩	١٩٢,٠	٢٢٠,٤	
١٦,٠	٢٤,٤	٢٦,٩	٢٥,٤	١٧,٨	١٥,٦	٢,٠,٢	١٩,٦	٢,٠,١	٢٢,٦	
منه										منه
٠,٠	٠,٠	٢٢,٨-	١٢,٤	٠,٢	٧,٦-	٤,١-	٢,٤-	٨,٠-	٤,٨	
٠,٠	٠,٠	١,٨	١,٦	١,٥	١٤,٢	٨,٨	١,٩	١,٢	١,٨	
٠,٠	٠,٠	٤٦,٦	١١,١	٦,١	١,٠,٤	١٥,٧	٢,٠,٢	٢٥,١	٢٢,٥	

٢٠٠٢	٢٠٠١	٢٠٠٠	١٩٩٩	١٩٩٨	١٩٩٧	١٩٩٦	١٩٩٥	١٩٩٤	١٩٩٣
بلدان التحول الاقتصادي									
ميزان المدفوعات ^١									
٤.٨	١٣.٩	٢٧.٥	١.٩-	٢٨.٥-	٢٤.٠-	١٦.٧-	١.٧-	٢.٣	٧.٩-
٩.١	١٨.٩	٣١.٩	٢.٦	٢١.٣-	١٩.١-	١٧.٩-	٤.٥-	٣.٢	٨.٦-
١٣.٣-	١٤.١-	١٢.٥-	١٣.٥-	١٤.٣-	١٠.٨-	٤.٧-	٢.٠-	٥.١-	٥.٥-
٩.١	٩.١	٨.١	٨.٠	٧.١	٥.٩	٥.٨	٤.٨	٤.٣	٦.٢
٥.١-	١٥.٥-	٢٠.٠-	٧.٠	٢٦.٣	٢٧.١	٢٤.٠	٥.٦	١.٦-	١٠.٣
٠.١-	—	—	٠.٢	٠.٤	٠.٣	١.٢	١.٦-	١٠.٣	٢.٥
٥.٠-	١٥.٥-	٢٠.٠-	٦.٨	٢٦.٠	٢٦.٨	٢٢.٨	٧.٢	١١.٩-	٧.٨
٢١.٣	٢٦.٩	٢٢.٧	٢٢.٦	٢١.٦	١٥.٦	١٢.٤	١٣.١	٥.٣	٦.٠
٧.٤	٧.٧	٦.٢	١.٨	١٢.٢	٢٤.٤	١٣.٤	١٤.٦	١٧.١	٨.٧
٢٩.١-	٢٨.٢-	٢٧.٢-	١١.٤-	٤.١	٣.٩-	٠.٩-	١٧.٣	٢٩.٠-	٤.٠
١٤.٦-	٢١.٩-	٢١.٦-	٧.٢-	١.٩-	٩.٤-	٢.١-	٢٧.٨-	٥.٣-	١٠.٩-
٠.٣	١.٦	٧.٥-	٥.١-	٧.٨-	٣.١-	٧.٢-	٣.٩-	٠.٧-	٢.٤-
السفر والخطأ، صاف									
تدفقات رؤوس الأموال									
٩.٦	٦.٤	١.٦	١٤.١	٢٧.٩	٢٦.٢	٢٤.٩	٤٥.٠	٦.٦-	١٨.٧
٢.١	١.٣	٠.٤-	٠.٥	١٧.٢	٢٢.٩	٢.٦	٧.١-	١٢.٢-	١.١-
٦.٤	٥.١	٢.٠	١٣.٦	٢٠.٧	٢٣.٢	٢٢.٣	٥٢.١	٥.٧	١٩.٧
٢١.٣	٢٦.٩	٢٢.٧	٢٢.٦	٢١.٦	١٥.٦	١٢.٤	١٣.١	٥.٣	٦.٠
٤.٣	٥.٠	٤.٣	٢.٨	٤.٠	٨.٠	١٣.٤	١٤.٦	١٧.١	٨.٧
٢٩.١-	٢٦.٧-	٢٥.٠-	١٢.٨-	٤.٩-	٢٠.٣-	٣.٦-	٢٤.٥	١٦.٨-	٥.٠
تدفقات خاصة أخرى، صافية									
التمويل الخارجي ^٢									
٢٩.٦	٢٤.٢	٢٤.٤	٤٢.٤	٥٦.٦	٧٤.٩	٢٥.٣	٢١.٨	١٣.٤	١٩.٠
٢٤.١	٢٩.٤	٢٥.٩	٢٤.٤	٢٤.٥	٢٦.٤	١٤.٧	١٢.٧	١٦.٣	٩.٨
٠.١-	—	—	٠.٢	٠.٤	٠.٣	١.٢	١.٦-	١٠.٣	٢.٥
التمويل الخارجي ^٣									
٢٤.٢	٢٩.٤	٢٥.٩	٢٤.٢	٢٤.٢	٢٦.١	١٣.٥	١٤.٣	٦.١	٧.٢
٥.٥	٤.٨	١.٥-	١٨.٠	٣٢.١	٥٣.٥	٢٠.٦	١٩.١	٢.٩-	٩.٢
٢.١	١.٢	٠.٤-	٠.٤	١٧.٢	٣٢.٩	٢.٩	٣.٨-	٦.٨-	٢.٠
منه									
استثمار أجنبي مباشر وخصوص									
المشاركة في رأس المال ^٤									
اقتراض خارجي صاف ^٥									
اقتراض من دائتين رسميين ^٦									
منه									
استثمار وفروض من صندوق									
٠.٠	٠.٠	٤.٢-	٣.٦-	٥.٥	٢.٥	٣.٧	٤.٧	٢.٤	٣.٧
٢.٢	١.٠	—	١.٦-	٥.٤	٤.٥	٤.٦	٢.٢-	٣.٨	٥.٦
٠.٢	٢.٥	١.٠-	١٩.١	٩.٥	١٦.١	١٣.١	٢٥.٠	٠.١	١.٦
اقتراض من دائتين خاصتين آخرين									

الجدول ٣٣ (تمة)

٢٠٠٢	٢٠٠١	٢٠٠٠	١٩٩٩	١٩٩٨	١٩٩٧	١٩٩٦	١٩٩٥	١٩٩٤	١٩٩٣
مفكرة									
-٠.٤	١.٠	١.٨	-٠.٢	١.٠	-٠.٩	-٠.٩	-٠.٣	-٠.٢	-٠.٨
٣١.٠	٢٩.٧	٣٠.٦	٢٧.٤	٢٣.١	١٩.٣	٢٥.٦	٢٦.٦	٢٣.٩	٢٥.٣
٧٠.٦	٦٣.٩	٥٥.١	٦٩.٨	٧٩.٧	٩٤.٢	٦٠.٩	٥٨.٤	٢٧.٣	٤٤.٣
٣٦.٥	٢٤.٥	٢٩.٢	٤٥.٤	٥٥.٢	٧٢.٨	٤٦.٢	٤٥.٧	٢٩.٠	٣٤.٥
-٠.٣	-٠.٤	٥.٢	٧.٦	٧.٨	٢٠.٩	١٣.٦	١٧.٢	١٨.٨	٢٠.٤
منه									
٠.٠	٠.٠	١.٦	١.٨	٥.٠	٢٤.٨	١.١	-٠.٥	٣.٨	٠.٥
٠.٠	٠.٠	—	—	—	—	-٠.٩	-٠.٩	—	٢.١
٠.٠	٠.٠	٣.٧	٤.٧	٢.٤	٣.٣	٩.٩	١٣.٩	١٣.٣	١.٤

^١ عرض معياري وفق التعريف الوارد في الطبعة الخامسة من دليل ميزان المدفوعات الصادر عن صندوق النقد الدولي (١٩٩٣).

^٢ تشمل التحويلات الرأسمالية - بما فيها إعطاء من الدين - واكتساب/ تصريف الأصول غير المالية غير المنتجة.

^٣ تشمل الاستثمار المباشر، والاستثمار المحافظ الصافي، وتدفقات الاستثمار الصافي الأخرى قصيرة الأجل وطويلة الأجل بما في ذلك الاقتراض الرسمي والخاص. وإجمالي تدفقات رؤوس الأموال الصافية في العرض المعياري لميزان المدفوعات الوارد أعلاه مساو للرصيد بالكتاب المالي ناقص التغير في الأصول الاحتياطية.

^٤ بسبب الخصور في تغطية بيانات التدفقات الرسمية الصافية، قد تشمل بيانات التدفقات الخاصة الصافية المشتقة كمتيق على بعض التدفقات الرسمية.

^٥ حسب التعريف المستخدم في تقرير اتفاق الاقتصاد العالمي (راجع الحاشية رقم ٦)، وجدير بالذكر أنه لا يوجد تعريف معياري مقبول يوجه عام لتمويل الخارجي.

^٦ معرف بأنه المجموع الكلي - بإشارة عكسية - لميزان السلع والخدمات، وصافي الدخل والتحويلات الجارية، والاستثمار المباشر بالخارج، والتغير في الأصول الاحتياطية، وصافي الأصول الأخرى المكتسبة (مثل أصول المحافظة الخاصة المسجلة، واستثمارات التصدير، وضمانات عمليات تخفيض الدين، وصافي السهو والخطأ، وذلك فإن التمويل الخارجي الصافي، وفقاً للتعريف المعتمد في تقرير اتفاق الاقتصاد العالمي، يقاس إجمالي المبلغ المطلوب لتمويل الحساب الجاري، وتدفقات الاستثمار المباشر بالخارج، وصافي معاملات الاحتياطيات (غالباً حسيماً ترى السلطات النقدية)، وصافي الأصول الخارجية المكتسبة غير المرتبطة بالاحتياطيات، والمعاملات الصافية المرتبطة بالخطأ والسهو (وهي تعكس هروب رؤوس الأموال في أحيان غير قليلة).

^٧ تشمل معاملات أخرى بحساب رأس المال.

^٨ لا يدخل فيها خصوم الاستثمار الأجنبي المباشر المنشئة لدين.

^٩ صافي المدفوعات على سبيل الائتمان طويل الأجل وقصير الأجل، ومنها التمويل الاستثنائي، المقدمة من الدائنين الرسميين والقطاع الخاص.

^{١٠} المدفوعات الصافية من الدائنين الرسميين استناداً إلى التدفقات المبلغية مباشرة والتدفقات المستمدة من المعلومات الخاصة بالدين الخارجي.

^{١١} يشمل استخدام موارد صندوق النقد الدولي من حساب الموارد العامة والصندوق الاستئماني، وتسهيل النمو والحد من الفقر (بي. آر. جي. إف)، وللاطلاع على مزيد من التفاصيل راجع الجدول ٣٧.

^{١٢} المدفوعات الصافية من البنوك التجارية استناداً إلى التدفقات المبلغية مباشرة وإلى الاستحقاقات والالتزامات خارج الحدود المنصوص عليها في قسم الأنشطة المصرفية الدولية بنشرة الإحصاءات المالية الدولية الصادرة عن صندوق النقد الدولي.

^{١٣} يشار إليه غالباً باسم رصيد الموارد، وكذلك باسم 'صافي تحويلات الموارد' بإشارة عكسية.

^{١٤} التمويل الخارجي الصافي زائد الاستهلاك المستحق على الدين الخارجي.

^{١٥} الاقتراض الخارجي الصافي زائد الاستهلاك المستحق على الدين الخارجي.

الجدول ٢٤ - البلدان النامية - حسب المنطقة: ميزان المدفوعات والتمويل الخارجي^١

(بملايين الدولارات الأمريكية)

٢٠٠٢	٢٠٠١	٢٠٠٠	١٩٩٩	١٩٩٨	١٩٩٧	١٩٩٦	١٩٩٥	١٩٩٤	١٩٩٣	
إفريقيا										
ميزان المدفوعات										
٦,٤-	٣,٩-	٢,١	١٤,٥-	٢٠,٦-	٧,٨-	٦,٠-	١٦,٦-	١١,٨-	١١,٣-	ميزان الحساب الجاري
٩,٩	٤,٣	٣,٠	٤,٢	٣,٤	٨,٣	٧,٠	٢,٩	٢,٥	٣,٢	ميزان الحساب الرأسمالي
٤,٤-	٠,١	١٠,١-	٩,٠	١٤,٣	٠,٣	١,٢	١٤,٤	١٠,٩	١٠,١	ميزان الحساب المالي
٩,٣-	١٠,٥-	١٢,٣-	٣,٦-	١,٩	١٠,٦-	٩,١-	١,٩-	٥,٧-	٢,٨	التغير في الاحتياطيات (- = زيادة)
٧,١-	٠,١-	٠,٣-	١,٨	٣,٦	٢,١	٢,٥-	٤,١	٣,٢	٤,٤	تدفقات رسمية أخرى، صافية
١٢,٠	١٠,٨	٢,٥	١٠,٨	٩,٨	٨,٨	١٢,٧	١٢,٢	١٣,٤	٢,٩	تدفقات خاصة، صافية
التمويل الخارجي										
٢٢,٨	٢٤,١	١٢,٨	٢٦,٢	٢٥,٦	٢٧,٧	٢٠,٧	٢٤,٤	١٩,٥	١٠,٩	صافي التمويل الخارجي
٢٨,٠	٢٢,١	١٢,٥	٢٢,٢	٢٠,٧	٢٤,٨	١٤,٣	١١,١	٦,٩	٦,٩	التدفقات الداخلة غير المنشئة للدين
٤,٢-	١,٠	٠,٣	٢,٠	٤,٩	٢,٩	٥,٤	١٣,٣	١٢,٦	٤,٠	صافي الاقتراض الخارجي
٦,٧-	٠,٤	٠,١	٢,٠	٣,٩	٢,٢	٢,٢-	٤,٥	٣,٢	٤,٥	من دائنين رسميين
										منه
٠,٠	٠,٠	٠,١-	٠,٢-	٠,٤-	٠,٥-	٠,٦	٠,٨	٠,٩	٠,٢	ائتمان صاف وقروض من
٠,٧	٠,٧-	—	٠,٧	٣,٥	٠,٤	٠,٤	١,١	٢,٤	٠,٢-	صندوق النقد الدولي
١,٧	١,٢	٠,٢	٠,٢	٢,٥-	٠,٣	٧,٢	٧,٧	٦,٩	٠,٣-	من بنوك
										من جهات خاصة أخرى
للتذكير										
٢,١	٧,٥	٦,٣	٨,٤	٢,٢	١١,٣	١٣,٦	١١,٧	١٤,٧	٩,٨	التمويل الاستثنائي
بلدان إفريقيا جنوب الصحراء										
ميزان المدفوعات										
٩,٨-	٩,٤-	٥,٥-	١٤,٩-	١٨,٩-	١٠,٦-	٦,٨-	١٢,٤-	٨,٦-	١٠,٣-	ميزان الحساب الجاري
٩,٩	٤,٣	٣,٠	٣,٩	٣,٣	٨,٣	٦,٩	٣,٠	٢,٥	٣,٢	ميزان الحساب الرأسمالي
١,٦-	٥,٦	٢,٠-	٧,٨	١٣,٧	٢,٩	٢,١	١٠,٤	٧,٧	٨,٩	ميزان الحساب المالي
٦,٤-	٣,٣-	٦,٢-	٤,٠-	٠,٩	٥,٥-	٦,٣-	٣,٢-	٣,٧-	٣,١	التغير في الاحتياطيات (- = زيادة)
٦,٢-	٠,٥	٠,٦	٢,٣	٤,٠	٣,١	٢,٢-	٤,٥	٣,٥	٤,١	تدفقات رسمية أخرى، صافية
١١,٥	٨,٤	٣,٦	٩,٤	٨,٩	٥,٤	١٠,٦	٩,٢	٧,٩	١,٧	تدفقات خاصة، صافية
التمويل الخارجي										
٢٤,٠	٢٢,٣	١٤,٨	٢٥,٧	٢٤,٩	٢٦,٠	١٩,٣	٢٢,٣	١٥,٢	٩,٥	صافي التمويل الخارجي
٢٥,١	١٨,٩	١٢,٣	٢٦,٥	١٩,٢	٢٢,١	١٤,٢	١٠,٤	٥,٧	٥,٨	التدفقات الداخلة غير المنشئة للدين
١,٢-	٣,٤	٢,٥	٤,٢	٥,٧	٢,٩	٥,١	١١,٨	٩,٥	٣,٧	صافي الاقتراض الخارجي
٥,٧-	١,١	١,٠	٢,٥	٤,٣	٣,١	١,٩-	٤,٩	٣,٥	٤,٢	من دائنين رسميين
										منه
٠,٠	٠,٠	—	٠,١-	٠,٣-	٠,٥-	٠,٦	٠,٦	٠,٥	٠,٧	ائتمان صاف وقروض من
٠,٧	٠,٧-	٠,١-	٠,١-	٣,٥	٠,٣	٠,٥	١,٢	٢,٤	٠,٣-	صندوق النقد الدولي
٣,٨	٣,٠	١,٦	١,٨	٢,١-	٠,٥-	٦,٥	٥,٨	٣,٦	٠,١-	من بنوك
										من جهات خاصة أخرى
للتذكير										
٢,١	٧,٤	٦,٣	٧,٨	١,١	٧,٧	٩,٠	٥,٧	٩,٠	٩,٨	التمويل الاستثنائي
بلدان آسيا النامية										
ميزان المدفوعات										
٨,٧	٢٢,٠	٤٥,٨	٤٦,٣	٤٧,١	٨,٨	٣٨,٨-	٤٢,٥-	١٨,٩-	٢٢,٠-	ميزان الحساب الجاري
٣,٣	٢,٠	٠,٧	١,٤	٢,٤	٢,٦	٢,٧	٣,٣	٢,٤	١,٣	ميزان الحساب الرأسمالي
٥,١-	١٩,٩-	٢٢,١-	٢٦,٠-	٢٠,٦-	٢٧,٥	٦٤,٠	٦٠,٢	٢٨,٢	٤١,٨	ميزان الحساب المالي
٢١,٧-	٢٠,٩	١٨,٢-	٢٠,١-	١٦,٥-	٢٠,٥-	٣٧,٥-	٣١,٧-	٤٤,٠-	٢٤,٧-	التغير في الاحتياطيات (- = زيادة)
١٠,١	١٢,٤	٤,٦	١٦,٨	١٢,٧	٤,١	٠,٩-	٨,٠	١٢,٢	١١,٤	تدفقات رسمية أخرى، صافية
٦,٥	٨,٤-	١٨,٤-	٢٢,٦-	٢٦,٩-	٤٢,٩	١٠٢,٥	٨٤,٠	٦٠,٠	٥٥,٠	تدفقات خاصة، صافية

الجدول ٢٤ (تابع)

٢٠٠٢	٢٠٠١	٢٠٠٠	١٩٩٩	١٩٩٨	١٩٩٧	١٩٩٦	١٩٩٥	١٩٩٤	١٩٩٣	
٩٢.٨	٧٥.٣	٦١.٠	٥١.٨	٤٢.٠	٣٦.٥	١٠.٦.٤	٩٤.٤	٧٦.٣	٧٥.٢	التمويل الخارجي
٦٢.٩	٥٢.١	٥٨.٨	٤٦.١	٥٧.٧	٦٧.٦	٧٧.٤	٦٥.٣	٤٨.٥	٤٨.٥	صافي التمويل الخارجي
٢٩.٩	٢٣.١	٢.٢	١٠.٧	١٥.٧-	٢٨.٩	٢٩.٠	٢٩.٢	٢٧.٩	٢٦.٧	التدفقات الداخلة غير المنشئة للدين
٩.٨	١١.٨	٤.٠	١٦.٢	١٢.٤	٣.٥	١.٨-	٦.٨	١١.٦	١٠.٩	صافي الاقتراض الخارجي
										من دائنين رسميين
										منه
...	...	٠.٩	٦.٧	٦.٦	٥.٠	١.٧-	١.٥-	٠.٨-	٠.٦	استثمار صاف وقروض من
٨.٩	٦.٣	١.٧-	١١.٠-	١.٩	٢٢.٢	١٩.٨	١٤.٦	١٠.٨	١١.٢	صندوق النقد الدولي
١١.٢	٥.٠	—	٥.٥	٢٩.٩-	٣.٦	١١.١	٧.٧	٥.٥	٤.٦	من بنوك
										من جهات خاصة أخرى
										للمذكورة
١٢.٦	١٦.٠	١٥.٩	١٤.٨	١٤.٠	٠.٥	٠.٧	٠.٤	١.٢	١.٧	التمويل الاستثنائي
										ما عدا الصين والهند
										ميزان المدفوعات
١٠.٩	١٤.٥	٢٩.٤	٢٣.٨	٢٢.٥	٢٥.١-	٤٠.٠-	٢٨.٥-	٢٤.٩-	١٩.٤-	ميزان الحساب الجاري
٣.٣	٩.٠	٠.٧	١.٤	٢.٤	٣.٦	٣.٧	٣.٣	٢.٤	١.٣	ميزان الحساب الراسمالي
١٢.٣-	١٤.٦-	٢٧.٠-	٢٨.٣-	٢٢.٥-	٣٧.٩	٤٧.٧	٣٩.٤	٢٦.٠	١٧.٤	ميزان الحساب المالي
٤.٩-	١.٧	١.٦-	١٥.٦-	٧.٤-	١٩.٩	٣.٢-	١١.٣-	٤.١-	١٨.٤-	التغير في الاحتياطيات (- = زيادة)
٢.٦	٧.٧	٢.٨	٩.٧	٧.١	٢.٦	٣.٢-	٤.١	٣.٤	٥.٥	تدفقات رسمية أخرى- صافية
٩.٩-	٢٤.٠-	٢٨.٢-	٢٢.٥-	٢٢.٢-	١٥.٥	٥٤.١	٤٦.٦	٢٦.٧	٣٠.٣	تدفقات خاصة- صافية
										التمويل الخارجي
١٦.٨	٧.٠	٠.٥-	٤.١-	٣.٣-	٢٢.١	٤٩.٣	٤٨.٩	٢٨.٠	٢٥.٤	صافي التمويل الخارجي
١١.٠	١.١-	١.٦	١.٥-	١٢.٩	١٤.٨	٣٠.٧	٢٥.٥	٩.٣	١٩.١	التدفقات الداخلة غير المنشئة للدين
٥.٨	٨.١	٢.١-	٢.٦-	١٦.١-	٧.٣	١٨.٦	٢٣.٤	١٨.٧	١٦.٢	صافي الاقتراض الخارجي
٢.٢	٧.١	٢.٢	٩.٢	٦.٨	٢.٠	٤.١-	٢.٩	٢.٨	٥.٠	من دائنين رسميين
										منه
...	...	٠.٩	٢.١	٧.٠	٥.٧	٠.٤-	٠.٣-	٠.٤	٠.١	استثمار صاف وقروض من
٠.٦	٠.٨	٤.٨-	٩.٢-	١.٠-	١٤.٩	١٥.٨	٨.٩	٧.١	٤.١	صندوق النقد الدولي
٣.٠	٠.٢	٠.٦	٢.٦-	٢١.٩-	٩.٥-	٦.٨	١١.٥	٨.٨	٧.٢	من بنوك
										من جهات خاصة أخرى
										للمذكورة
١٢.٦	١٦.٠	١٥.٩	١٤.٨	١٤.٠	٠.٥	٠.٧	٠.٤	١.٢	١.٧	التمويل الاستثنائي
										الشرق الأوسط ومالطة وتركيا
										ميزان المدفوعات
٢٧.٠	٦٢.٢	٦٠.٩	١٥.٠	٢٢.٠-	٦.٧	١٠.٥	—	٢.٨-	٢٨.٨-	ميزان الحساب الجاري
٠.٢	٠.٢	١.٩	١.١	٠.٤	٠.٤	٠.٧	٢.١	١.٣	١.٤	ميزان الحساب الراسمالي
٢٩.٤-	٥٢.٣-	٥١.٢-	٧.٤-	٢٦.٠	٥.٩	٦.٠-	١.٣-	١٢.٧	٣٢.٨	ميزان الحساب المالي
٢٢.١-	٢٦.٦-	٢٤.٥-	٥.٢-	١٢.٥	١١.٤-	١٨.٦-	١٠.٣-	٤.٦-	٢.٦	التغير في الاحتياطيات (- = زيادة)
٥.٣-	٨.١	٠.٧	٠.٩	٢.٤	٠.٦	١.٨	٢.٥	٠.٦	٢.٧	تدفقات رسمية أخرى- صافية
٢.٠-	٢٤.٩-	٢٧.٦-	٣.٢-	١١.٢	١٦.٨	١٠.٩	٦.٥	١٧.٧	٢٧.٤	تدفقات خاصة- صافية
										التمويل الخارجي
٤.٩	١٠.٧-	٨.٤	٧.٢	١٥.٣	٢٢.٠	٢١.٦	٩.٨	٣.٩	٢٧.٦	صافي التمويل الخارجي
١٠.٤	٣.٨	٨.٢	٤.٨	٤.٥	٤.٧	٧.٥	٦.٩	٦.٢	٥.٨	التدفقات الداخلة غير المنشئة للدين
٥.٥-	١٤.٥-	٠.١	٢.٢	١٠.٩	١٨.٣	١٤.١	٢.٩	٢.٣-	٢١.٧	صافي الاقتراض الخارجي
٣.٩-	١١.٠	٢.٢	١.٨-	١.١-	٠.٨-	٠.١	٠.١-	١.٢-	١.١	من دائنين رسميين
										منه
...	...	٣.٤	٠.٦	٠.١-	٠.٢	٠.١	٠.٤	٠.٤	—	استثمار صاف وقروض من
١.٦-	٨.٥-	٢.٨	٥.٠	٦.٥	١.٠	٣.٠-	٠.٣-	٨.٨-	١.٠	صندوق النقد الدولي
—	١٧.٠-	٦.٠-	٠.٩-	٥.٥	١٨.١	١٦.٩	٣.٣	٧.٧	١٩.٦	من بنوك
										من جهات خاصة أخرى
										للمذكورة
٠.٦	٠.٥	٠.١	٠.٢	٠.٤	٠.٣	١.٠	٣.٣	٤.٢	١٣.٢	التمويل الاستثنائي

الجدول ٢٤ (تتمة)

٢٠٠٢	٢٠٠١	٢٠٠٠	١٩٩٩	١٩٩٨	١٩٩٧	١٩٩٦	١٩٩٥	١٩٩٤	١٩٩٣	
نصف الكرة الغربي										
ميزان المدفوعات										
٦٢,٤-	٥٧,٩-	٤٨,٦-	٥٦,٢-	٩٠,٤-	٦٦,٨-	٣٩,٨-	٣٧,١-	٥٢,٠-	٤٥,٩-	ميزان الحساب الجاري
١,٢	١,٤	١,٤	١,٨	١,٢	١,٣	١,٢	٠,٥	—	٠,٦	ميزان الحساب الراسمالي
٦١,١	٥٦,٢	٤١,٦	٥٩,٢	٩١,٥	٧٠,٥	٤٠,٦	٣٦,١	٥٤,٣	٤٧,١	ميزان الحساب المالي
٢,٩-	٦,٠	٢,١-	٧,٦	٨,٧	١٣,٨-	٢٩,٠-	٢٣,٣-	٤,٠	٢٠,٧-	التغير في الاحتياطي (- = زيادة)
٦,٢	١١,٢	٨,١	٧,٠	١٥,١	١٦,٠	٥,٨	١٧,٨	٧,٨	٢٠,٤	تدفقات رسمية أخرى، صافية
٥٧,٨	٣٩,٠	٣٦,٧	٤٤,٦	٧٢,٧	٦٨,٣	٦٣,٨	٤١,٦	٤٢,٤	٢٧,٤	تدفقات خاصة، صافية
التمويل الخارجي										
٨٠,٧	٩٤,٦	٦٦,٩	٧٧,٤	١٠٤,٥	٩٨,٥	٩٢,٥	٨٤,٥	٦٨,١	٨١,٤	صافي التمويل الخارجي
٥٩,٤	٧٤,٧	٦٨,٠	٧٦,٨	٦٢,٦	٧٢,٠	٥٣,٤	٣٢,١	٢٩,٦	٣٦,٠	التدفقات الداخلة غير المنتجة للدين
٢١,٢	٢٠,٠	١,٠-	٥,٦	٤١,٩	٢٦,٥	٤٠,١	٥٢,٤	٣٨,٥	٤٥,٥	صافي الاقتراض الخارجي
٧,٠	٥,٢	٢,٣	١١,٨	١٤,٥	٩,٠	١١,٦	٢٦,٣	٩,٠	٣٤,٠	من دائرين رسميين
										منه
										التمويل صافي وقروض من
٠,٠	٠,٠	١٠,٧-	٠,٩-	٢,٥	٤,٠-	٢,٠-	١٢,٩	١,٣-	٠,٩-	صندوق النقد الدولي
٥,٤	٤,٨	٦,٣	٢,١	١٥,٢	٥,٠	٥,٣	٥,٨	٢٢,١-	٥,٢	من بنوك
٨,٨	١٠,٠	١٠,٦-	٨,٤-	١٢,١	١٢,٥	٢٢,٢	٢٥,٣	٥١,٦	٨,٢	من جهات خاصة أخرى
للتذكير										
٠,٢	٠,٢	٠,٥-	٢,٠	١,٢	٣,٥	٤,٩	٤,١	٠,١	٨,٩	التمويل الاستثنائي

^١ للاطلاع على التعريف، راجع حواشي الجدول ٢٢.

الجدول ٣٥ - البلدان النامية - حسب المعايير التحليلية: ميزان المدفوعات والتمويل الخارجي^١

(بملايين الدولارات الأمريكية)

٢٠٠٢	٢٠٠١	٢٠٠٠	١٩٩٩	١٩٩٨	١٩٩٧	١٩٩٦	١٩٩٥	١٩٩٤	١٩٩٣	حسب مصدر إيرادات الصادرات
وقود										
ميزان المدفوعات										
٤٩,٦	٧٣,٣	٩٧,٩	١٩,٠	٢٩,٦-	٢٠,٢	٢١,٠	٢,٨	٢,٢-	٢٣,٦-	ميزان الحساب الجاري
٠,٧	٠,٦-	١,٩	٠,٨	٠,٦	٠,٢-	٤,٠	١,٠	٠,٥	٠,٢	ميزان الحساب الرأسمالي
٤٣,١-	٧٢,٤-	٨٨,٨-	٦,٩-	٢١,٠	٧,٠-	٢٧,٧-	٤,٢	٢٢,٣	٢١,٩	ميزان الحساب المالي
٢٤,٢-	٢١,٦-	٢٨,٤-	٥,٤	١٩,٢	١٣,٧-	٢٢,٤-	٠,٧	١,٠	١٠,٤	التغير في الاحتياطيات (- = زيادة)
٢,٩-	٤,٢-	١,٦-	١,٧	٦,٢	٥,٤	٠,٥	٦,٢	٦,٤	٤,٢	تدفقات رسمية أخرى، صافية
١٤,٧-	٢٧,٦-	٤٨,٧-	١٤,٠-	٥,٦	١,٤	٥,٧-	٢,٧-	١٤,٩	١٧,٣	تدفقات خاصة، صافية
التمويل الخارجي										
١,٦-	٦,٩-	٦,٣-	—	١٤,٤	١٣,٨	٩,٩	٢,٦	١٣,١	١٦,٠	صافي التمويل الخارجي
١٢,٧	١١,٧	١٢,١	٩,١	٨,٦	٦,٣	١٠,٩	٢,٧	٢,٧	٢,٠	التدفقات الداخلة غير المنشئة للدين
١٤,٣-	١٨,٦-	١٨,٤-	٩,١-	٧,٣	٧,٥	١,٠-	٠,١-	٩,٤	١٤,٠	صافي الاقتراض الخارجي
٢,٤-	١,٩-	٠,٤-	١,٢	١,٦	٢,٨	٠,٤	٢,٩	٤,٩	٢,٥	من دائنين رسميين
منه										
٠٠٠	٠٠٠	٠,٦-	٠,٥-	٠,٦-	٠,٣-	٠,٧	٠,٢-	٠,٤	٠,٨-	ائتمان صاف وقروض من
١,٤-	٢,٢-	٠,٨-	٢,٢	٧,٥	١,٥-	٦,٩-	٢,٦-	١,٢-	١,٥	مستوفى النقد الدولي
١٠,٦-	١٤,٥-	١٧,٢-	١٢,٨-	١,٨-	٦,٢	٥,٥	٠,٤-	٥,٧	٩,٠	من بنوك
١٠,٦-	١٤,٥-	١٧,٢-	١٢,٨-	١,٨-	٦,٢	٥,٥	٠,٤-	٥,٧	٩,٠	من جهات خاصة أخرى
للمذكرة										
—	٢,٢	٢,٦	٤,٠	٥,٢	٧,٤	٩,٨	١١,٩	١٢,٨	١٦,٤	التمويل الاستثنائي
غير الوقود										
ميزان المدفوعات										
٧٢,٦-	٥٠,٩-	٢٧,٧-	٢٩,٥-	٥٧,٢-	٧٩,٤-	١٠٥,٢-	٩٨,٩-	٨٩,٥-	٩٥,٥-	ميزان الحساب الجاري
١٤,٠	٨,٠	٥,١	٧,٦	٧,٣	١٣,٧	٨,٥	٧,٨	٥,٨	٦,١	ميزان الحساب الرأسمالي
٦٥,٤	٤٩,٥	٣٢,٩	٣١,٧	٧٦,٢	١١١,٢	١٢٧,٥	١٠٥,٣	٨٤,٨	٩٩,٩	ميزان الحساب المالي
٢١,٥-	٢٠,٣-	٢٠,٦-	٢٦,٧-	١٢,٥-	٤٢,٥-	٧١,٨-	٦٧,٩-	٥١,٣-	٥٠,٢-	التغير في الاحتياطيات (- = زيادة)
٧,٨	٢٥,٧	١٤,٧	٢٤,٨	٢٧,٦	١٧,٤	٢,٧	٢٦,٢	١٧,٤	٤٤,٨	تدفقات رسمية أخرى، صافية
٨٩,٠	٢٤,١	٤٢,٨	٤٣,٦	٦١,٢	١٢٦,٣	١٩٥,٦	١٤٧,٠	١١٨,٧	١٠٥,٥	تدفقات خاصة، صافية
التمويل الخارجي										
٢٠٢,٧	١٩٠,٣	١٥٦,٤	١٦٢,٧	١٧٢,٠	٢٢١,٨	٢٢٢,٣	٢٠٩,٥	١٥٤,٨	١٧٩,١	صافي التمويل الخارجي
١١٧,٩	١٤٢,٠	١٢٦,٤	١٢١,٩	١٢٧,٤	١٦٢,٨	١٤٢,٧	١١١,٧	٩٧,٥	٩٥,٢	التدفقات الداخلة غير المنشئة للدين
٥٥,٨	٤٨,٣	٢٠,٠	٢٠,٨	٢٤,٧	٦٩,٠	٨٩,٦	٩٧,٨	٥٧,٣	٨٣,٩	صافي الاقتراض الخارجي
٨,٦	٢٠,٣	١١,٠	٢٦,٧	٢٨,١	١١,٢	٧,٤	٢٩,٦	١٧,٦	٤٥,١	من دائنين رسميين
منه										
٠٠٠	٠٠٠	٦,٠-	١,٨	٩,١	١,٢	٢,٦-	١٢,٨	١,٢-	٠,٦	ائتمان صاف وقروض من
١٤,٨	٤,٢	٨,٢	٥,٢-	١٩,٦	٢٠,١	٢٩,٤	٢٢,٨	٢٦,٤-	١٥,٦	مستوفى النقد الدولي
٢٢,٤	١٢,٨	٠,٨	٩,٤	١٢,١-	٢٧,٧	٥٢,٩	٤٤,٤	٦٦,١	٢٢,٢	من بنوك
٢٢,٤	١٢,٨	٠,٨	٩,٤	١٢,١-	٢٧,٧	٥٢,٩	٤٤,٤	٦٦,١	٢٢,٢	من جهات خاصة أخرى
للمذكرة										
١٦,٠	٢٢,٢	١٩,٤	٢١,٤	١٢,٦	٨,٢	١٠,٤	٧,٧	٧,٣	١٧,٢	التمويل الاستثنائي
حسب مصدر التمويل الخارجي										
بلدان المركز المدين الصافي										
ميزان المدفوعات										
٥٦,٤-	٢٧,٨-	٢,٥	٢٤,٤-	٧١,٥-	٧٠,٣-	٨٧,٢-	٩٨,٣-	٧٨,٣-	١٠٣,٩-	ميزان الحساب الجاري
١٤,٥	٧,٨	٥,٠	٧,٧	٧,٣	١٣,٦	١٢,٧	٩,٠	٦,٥	٦,٧	ميزان الحساب الرأسمالي
٤٨,٩	٢٩,٣	٠,١-	٢٧,٨	٨٨,٩	١٠٩,٧	١٠٤,٤	١٠٩,٦	٨١,٣	١٠٩,١	ميزان الحساب المالي
٤٣,٨-	٢٢,٠-	٤,٠-	٢٥,٣-	٥,٤-	٤٧,٨-	٨٥,٩-	٦٧,٥-	٥٢,٣-	٤٨,١-	التغير في الاحتياطيات (- = زيادة)
٥,٦	٢٤,٨	١٦,٦	٢٤,٨	٢٠,٥	٢١,٦	٢,٠	٢٩,٦	٢١,٩	٤٧,٢	تدفقات رسمية أخرى، صافية
٨٧,١	٢٧,٤	٢٢,٨	٢٨,٤	٦٣,٨	١٢٥,٩	١٨٧,٣	١٤٠,٥	١١٧,٧	١١٠,٠	تدفقات خاصة، صافية

٢٠٠٢	٢٠٠١	٢٠٠٠	١٩٩٩	١٩٩٨	١٩٩٧	١٩٩٦	١٩٩٥	١٩٩٤	١٩٩٣	
التمويل الخارجي										
٢٠٧,٤	١٩٤,١	١٥٣,١	١٦٤,٤	١٨٩,٨	٢٤١,٠	٢٢٢,٦	٢١٢,٤	١٦٠,٧	١٨٦,٩	صافي التمويل الخارجي
١٥٨,٤	١٥٢,٥	١١٥,٥	١٤٠,٢	١٤٥,٥	١٦٩,٢	١٥٣,٦	١١٤,٧	١٠١,١	٩٧,٤	التدفقات الداخلة غير المنشئة للدين
٤٩,١	٤١,٦	٣٧,٦	٢٤,٢	٢٧,٣	٧١,٧	٦٩,٠	٩٧,٨	٥٩,٦	٨٩,٥	صافي الاقتراض الخارجي
٦,٥	٢٨,٧	١١,٥	٢٩,١	٢٩,٩	١٤,٠	٧,٢	٢٢,٢	٢٢,٤	٤٨,٤	من دائنين رسميين
										منه
...	...	٦,٥-	١,٢	٨,٥	٠,٨	٢,٩-	١٢,٦	٠,٨-	٠,١-	انتمان صافي وقروض من صندوق النقد الدولي
١٤,٦	٢,٨	٧,٢	٤,٤-	٢٤,٦	٢٦,٩	٢٢,٢	٢٠,٢	٢٧,٨-	١٤,٢	من بنوك
٢٨,٠	١٠,٢	١١,٠-	٠,٥	١٧,٦-	٢٠,٨	٤٨,٤	٤٤,٢	٦٥,٠	٢٦,٩	من جهات خاصة أخرى
للتذكير										
١٦,٠	٢٤,٤	٢١,٩	٢٤,٤	١٧,٨	١٤,٦	٢٠,٢	١٩,٦	٢٠,١	٢٢,٦	التمويل الاستثنائي
تمويل رسمي										
ميزان المدفوعات										
٦,٨-	٢,٠-	٢,٦	٦,٢-	١٠,٧-	٥,٠-	٨,٧-	١١,٨-	٩,٩-	٨,١-	ميزان الحساب الجاري
١٢,٩	٧,٠	٤,٤	٦,٢	٥,٩	١٢,٢	٦,٩	٦,٢	٥,٢	٤,٨	ميزان الحساب الرأسمالي
٥,٩-	٤,٧-	٧,٦-	٠,٥	٥,٤	٧,٢-	١,٦	٥,٩	٢,٩	٢,٠	ميزان الحساب المالي
٦,١-	٨,٧-	٩,٨-	٠,٧-	١,٧	٥,٧-	٢,١-	٠,١-	٢,٤-	٠,١-	التغير في الاحتياطي (- = زيادة)
١,٥-	٤,٠	١,٧	٢,٥	٤,٤	٦,٢	٢,٠	٥,٢	٤,٢	٢,٦	تدفقات رسمية أخرى، صافية
١,٧	٠,١-	٠,٥	١,٢-	٠,٧-	٧,٩-	٢,٦	٠,٩	٢,١	١,٥-	تدفقات خاصة، صافية
التمويل الخارجي										
١٢,٥	١٠,٧	٦,١	٧,٥	٩,٢	١٠,٠	١٠,٦	١٢,٩	١٢,٠	٧,١	صافي التمويل الخارجي
١٩,٥	١٢,٤	٨,٧	١٠,٢	٩,٧	١٢,٩	١٠,١	٨,٧	٧,٤	٥,٠	التدفقات الداخلة غير المنشئة للدين
٧,٠-	١,٧-	٢,٧-	٢,٨-	٠,٥-	٥,٩-	٠,٥	٤,٢	٤,٦	٢,٩	صافي الاقتراض الخارجي
١,٧-	٢,٩	١,٦	٢,٤	٤,٢	٦,٢	١,٨	٥,٠	٤,٠	٢,٦	من دائنين رسميين
										منه
...	...	٠,١-	—	—	٠,٢	٠,٩	١,١	١,١	٠,٥-	انتمان صافي وقروض من صندوق النقد الدولي
١,٠	٠,٤	٠,١	—	٠,١	١,٢	١,١	٠,٥	—	٠,٨-	من بنوك
٦,٢-	٦,٠-	٤,٤-	٥,٢-	٤,٩-	١٢,٢-	٢,٥-	١,٢-	٠,٦	٠,٦-	من جهات خاصة أخرى
للتذكير										
١,٥	٢,٦	٢,٢	٢,٨	٤,١	٦,٤	١١,٢	١٠,٤	١٢,٤	٦,٤	التمويل الاستثنائي
بلدان المركز المدين الصافي حسب تجربة خدمة الدين										
بلدان عليها متأخرات و/أو أحدث جدولة ديونها خلال ١٩٩٤-١٩٩٨										
ميزان المدفوعات										
٢٢,٨-	١٤,٧-	٧,٦	٢٢,٤-	٥٨,٩-	٤٩,٧-	٤٢,٠-	٤٥,٦-	١٨,٦-	٢٨,٢-	ميزان الحساب الجاري
١٢,٠	٥,٤	٢,٨	٤,٩	٥,١	١١,٢	١٠,٢	٧,٠	٤,٦	٤,٢	ميزان الحساب الرأسمالي
١٤,٢	١٦,٢	٧,٨-	٢٢,١	٥٩,٦	٥٥,٥	٢٩,٠	٢٨,٨	٢٥,٢	٢٥,٨	ميزان الحساب المالي
١٢,١-	١٤,٠-	٢٤,٦-	٠,٨	٨,٥	٢,٩-	٢٢,٠-	٢٢,٧-	١٦,٢-	٩,٧-	التغير في الاحتياطي (- = زيادة)
٢,٨-	٤,٦	١,٩-	١٢,١	١١,٤	٤,١	٨,٩-	٢,٨	٢,٢	٢,٢	تدفقات رسمية أخرى، صافية
٢١,٠	٢٤,٥	١٨,٧	٨,٢	٢٩,٧	٥٤,٤	٦٩,٩	٥٨,٨	٢٩,٥	٢٢,٤	تدفقات خاصة، صافية
التمويل الخارجي										
٦٢,٩	٦١,٤	٤٤,٨	٤٢,٥	٥٩,٨	٦٨,٨	٧٢,٢	٧٢,١	٤٦,٢	٤٠,٥	صافي التمويل الخارجي
٥٢,٥	٤٦,١	٤٦,٢	٤١,٢	٤٧,٤	٤٩,١	٥٠,٢	٢٩,٦	٢٧,٤	٢٠,٢	التدفقات الداخلة غير المنشئة للدين
١١,٤	١٥,٢	١,٥-	٢,٢	١٢,٢	١٩,٧	٢٢,٠	٤٢,٥	١٨,٨	٢٠,٢	صافي الاقتراض الخارجي
٢,٥-	٤,٨	١,٨-	١٢,١	١١,٢	٤,٠	٩,١-	٢,٥	٢,٠	٢,١	من دائنين رسميين
										منه
...	...	٥,٢-	٥,٦	١٠,٩	٢,٩	٠,٧	٠,٥	١,٠	٠,٨-	انتمان صافي وقروض من صندوق النقد الدولي
٢,٥	٢,٤	١,٠-	٦,٧-	١١,٦	١٤,٢	٨,٢	٤,٧	٢٧,٠-	٢,٤-	من بنوك
١١,٤	٨,٠	١,٢	٤,١-	١٠,٦-	١,٥	٢٢,٨	٢٤,٢	٥٢,٩	٢٠,٥	من جهات خاصة أخرى
للتذكير										
١٢,٦	١٩,٦	١٨,١	٢١,٨	١٦,٠	١٥,٠	١٩,٨	١٩,١	١٩,١	٢١,٥	التمويل الاستثنائي

الجدول ٢٥ (تتمة)

٢٠٠٢	٢٠٠١	٢٠٠٠	١٩٩٩	١٩٩٨	١٩٩٧	١٩٩٦	١٩٩٥	١٩٩٤	١٩٩٣
مجموعات أخرى									
بلدان فقيرة شديدة المديونية									
ميزان المدفوعات									
١٤,٣-	١٤,١-	٩,١-	١٢,٩-	١٦,٣-	١٤,٨-	١٢,٨-	١٢,٤-	١٠,٢-	١٣,٨-
ميزان الحساب الجاري									
١٢,٥	٦,٠	٢,٠	٤,٩	٤,٨	١١,٢	١٠,٢	٥,٦	٤,٢	٣,٤
ميزان الحساب الرأسمالي									
١,٩	٦,٣	٥,٤	٦,٨	١١,٦	٢,٧	١,٨	٦,٠	٥,٩	٨,٩
ميزان الحساب المالي									
٣,١-	٢,١-	٢,٦-	٢,٧-	١,٦	-٠,١-	٣,٢-	-٠,٩-	٢,٧-	١,٥
التغير في الاحتياطيات (- = زيادة)									
٤,١-	٢,٠	٢,٧	٣,٣	٤,٩	٤,٢	٢,٢-	٤,١	٢,٤	٣,٠
تدفقات رسمية أخرى، صافية									
٩,١	٦,٤	٥,٣	٦,٢	٥,٢	١,٥-	٧,٢	٢,٩	٦,٢	٤,٤
تدفقات خاصة، صافية									
التمويل الخارجي									
١٩,١	١٧,٣	١٢,٠	١٦,٣	١٦,١	١٤,٠	١٤,٧	١٤,٨	١٢,٣	١١,٠
صافي التمويل الخارجي									
٢٠,٤	١٢,٥	٨,٨	١٢,١	١١,٠	١٧,٢	١٤,٨	٩,٥	٧,٢	٥,٧
التدفقات الداخلة غير المنشئة لدين									
١,٣-	٤,٨	٣,٢	٤,١	٥,١	٢,٢-	-٠,٩	٥,٣	٥,١	٥,٢
صافي الاقتراض الخارجي									
٣,٨-	٢,٤	٢,١	٣,٦	٥,٣	٤,٦	١,٦-	٤,٨	٢,٧	٣,٢
من دائنين رسميين									
منه									
٠,٠	٠,٠	٠,١	٠,٢	٠,٢	—	٠,٣	٠,٦	٠,٥	٠,٢-
ائتمان صاف وقروض من صندوق النقد الدولي									
١,٠	٠,٤	٠,١	٠,٢	—	٠,٧	١,٦	١,٠	١,٢	٠,١-
من بنوك									
١,٨	٠,٩	—	٠,٢	٠,٢-	٧,٥-	٠,٩	٠,٥-	١,٢	٢,٣
من جهات خاصة أخرى									
للمذكرة									
٢,٢	٥,٧	٤,٢	٥,٩	١,١-	٥,١	١٠,٧	٥,٩	٨,٧	٩,٣
التمويل الاستثنائي									
الشرق الأوسط وشمال إفريقيا									
ميزان المدفوعات									
٢٩,٦	٦١,٢	٧٧,٢	١٤,٢	٢٨,٦-	١٠,٥	١٢,٤	٤,٧-	١١,٤-	٢٥,٠-
ميزان الحساب الجاري									
٠,٢	٠,٢	١,٩	١,٢	٠,٥	٠,٤	٠,٨	٢,٠	١,٣	١,٤
ميزان الحساب الرأسمالي									
٢٢,٢-	٥٢,٥-	٦٨,٢-	٤,٢-	٢٩,٧	٠,٥-	١٠,٠-	٤,٤	٢٣,٢	٢٦,٦
ميزان الحساب المالي									
٢٤,١-	٢٢,٩-	٢١,٢-	١,٢	١٢,٩	١٢,٠-	١٧,٥-	٤,٣-	٥,٧-	٢,٨
التغير في الاحتياطيات (- = زيادة)									
٢,٧-	٢,٩-	٤,٣-	١,٦	٢,٠	—	٢,٢	٢,٤	١,٥	٠,٥
تدفقات رسمية أخرى، صافية									
٥,٤-	١٥,٧-	٢٢,٥-	٧,١-	١٢,٨	١٢,٥	٤,٩	٦,٢	٢٧,٥	٢٣,٢
تدفقات خاصة، صافية									
التمويل الخارجي									
٢,٢	٥,٧-	٤,٦-	١,٢-	١٢,٩	١٤,٤	١٤,٨	٧,٥	١٦,٧	١٦,٩
صافي التمويل الخارجي									
١٠,٢	٨,٨	٨,٧	٥,٦	٥,٣	٥,٣	٧,١	٦,٢	٥,٨	٥,٤
التدفقات الداخلة غير المنشئة لدين									
٨,٠-	١٤,٥-	١٣,٢-	٦,٨-	٧,٦	٩,١	٧,٧	١,٢	١٠,٩	١١,٤
صافي الاقتراض الخارجي									
١,٣-	١,٠-	١,٧-	١,١-	٠,٤-	١,٤-	٠,٥	٠,٢-	٠,٣-	١,١-
من دائنين رسميين									
منه									
٠,٠	٠,٠	٠,١-	—	٠,١-	٠,٣	٠,٦	٠,٢	٠,٥	٠,٥-
ائتمان صاف وقروض من صندوق النقد الدولي									
١,٧-	١,٧-	٠,٨-	٣,٢	٢,٢	١,٢-	٦,١-	٢,٣-	١,٧-	١,٤-
من بنوك									
٥,٠-	١١,٨-	١٠,٨-	٨,٩-	٤,٨	١١,٧	١٣,٢	٣,٧	١٢,٩	١٤,٠
من جهات خاصة أخرى									
للمذكرة									
١,٥	٢,١	١,٧	٢,٤	٢,٩	٥,٤	٦,٩	٩,٥	١٠,٠	١٣,٤
التمويل الاستثنائي									

^١ للاطلاع على التعاريف، راجع حواشي الجدول ٢٢.

الجدول ٣٦ - البلدان النامية: الاحتياطيات^١

٢٠٠٢	٢٠٠١	٢٠٠٠	١٩٩٩	١٩٩٨	١٩٩٧	١٩٩٦	١٩٩٥	١٩٩٤	١٩٩٣	
ببلايين الدولارات الأمريكية										
٧٩٢,٥	٧٣٦,٨	٦٨٤,٨	٦٤١,٣	٦٠٤,٢	٥٩١,٣	٥٤١,١	٤٤٨,٢	٣٨٠,٢	٣٢٤,٨	البلدان النامية
المجموعات الإقليمية										
٧٠,١	٦٦,٠	٥٠,٤	٣٩,٧	٣٩,٦	٤١,٩	٣١,٢	٢٦,٦	٢٤,٧	١٩,٧	إفريقيا
٤٠,٧	٣٤,٤	٢٩,١	٢٦,٩	٢٦,٢	٢٧,٦	٢١,٠	١٩,٠	١٥,٩	١٣,٤	بلدان إفريقيا جنوب الصحراء
٣٧٣,٣	٣٥١,٦	٣٣٠,٨	٣٢٢,٩	٣٨٩,٨	٣٦٤,٩	٣٤٦,٥	٢٠٠,٨	١٧٤,٣	١٢٥,٥	بلدان آسيا النامية
١٢٦,٦	١٢١,٨	١٢٣,٥	١٣١,٣	١١٢,١	٩٦,٣	١١٨,٠	١٠٦,٢	١٠٠,٤	٩١,٨	ما عدا الصين والهند
١٩٥,٧	١٧٣,٧	١٤٧,١	١٢٤,٧	١١٣,٥	١١٤,٢	١٠٦,٧	٩٠,٦	٧٥,٩	٧٠,٠	الشرق الأوسط ومالطة وتركيا
١٥٣,٤	١٥٠,٥	١٥٦,٥	١٥٤,١	١٦١,٣	١٧٠,٢	١٥٦,٨	١٣٠,٣	١٠٥,٤	١٠٩,٦	نصف الكرة الغربي
المجموعات التحليلية										
حسب مصدر إيرادات التصدير										
١٧٦,٨	١٥٢,٥	١٢٠,٨	٨٤,٠	٨٠,٠	٨٦,٤	٧٤,٤	٥٥,٨	٥٣,٤	٥١,٥	وقود
٦١٥,٧	٥٨٤,٣	٥٦٤,٠	٥٥٧,٤	٥٢٤,٢	٥٠٤,٩	٤٦٦,٨	٣٩٢,٤	٣٢٦,٩	٢٧٣,٣	غير الوقود
٦٨,١	٦٣,٥	٥٩,٤	٥٩,٧	٥٩,٠	٦٢,١	٥٨,٣	٥٣,٨	٤٨,٩	٣٩,٨	منها: منتجات أولية
حسب مصدر التمويل الخارجي										
٧٠,٤,٦	٦٦١,٠	٦٢٨,٠	٥٩٦,٩	٥٦٧,٠	٥٥٢,٢	٥٠٤,٥	٤١٩,٤	٣٥٥,٥	٣٠٠,٣	بلدان المركز المدين الصافي
٥٨,١	٥٢,٠	٤٣,٤	٣٤,٧	٣٥,١	٣٧,٢	٣٣,٢	٣٠,٨	٢٠,٧	٢٧,٦	منه: تمويل رسمي
بلدان المركز المدين الصافي حسب										
تجربة خدمة الدين										
بلدان عليها متأخرات و/ أو أجدت جدولة ديونها خلال ١٩٩٤-١٩٩٨										
١٩٢,١	١٧٩,٢	١٦٥,٢	١٤٦,٢	١٤٨,٣	١٥٢,٦	١٥٥,٢	١٢٨,٧	١١٠,٦	٩٣,٢	
مجموعات أخرى										
٣٧,٥	٣٤,٥	٣١,٣	٢٩,٩	٢٧,٩	٢٨,٩	٢٨,٣	٢٦,٧	٢٤,٢	٢٢,٢	بلدان فقيرة شديدة المديونية
١٩٩,٩	١٧٥,٨	١٤٢,٩	١١٢,٧	١٠٦,٠	١٠٨,٦	٩٩,٠	٨٤,٢	٧٥,٧	٦٨,٦	الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

الجدول ٢٦ (تمة)

٢٠٠٢	٢٠٠١	٢٠٠٠	١٩٩٩	١٩٩٨	١٩٩٧	١٩٩٦	١٩٩٥	١٩٩٤	١٩٩٣
نسبة الاحتياطيات إلى واردات السلع والخدمات ^٢									
٤٨.٥	٤٩.٠	٤٧.٥	٥٢.٢	٤٩.٧	٤٥.٩	٤٥.٢	٤١.٤	٤١.٥	٢٨.٦
البلدان النامية									
المجموعات الإقليمية									
٤٣.٦	٤٠.٦	٢٤.٩	٢٩.١	٢٩.١	٢٠.٦	٢٣.٦	٢٠.٤	٢٢.٧	١٩.٠
٢٣.٢	٢٩.٧	٢٨.٠	٢٤.٩	٢٤.٩	٢٥.٧	٢٠.٦	١٩.٤	١٩.٥	١٧.٠
٤٨.٧	٥٠.٦	٥٠.٤	٦٠.٩	٥٩.٥	٤٧.٦	٤٥.٤	٤٠.٨	٤٤.١	٣٧.٩
٢٥.٢	٢٦.٥	٢٧.٤	١٧.٢	١٢.٥	٢٨.٢	٢٥.٤	٢٤.٤	٤٠.٩	٤٥.٢
٦٧.٤	٦٤.٢	٥٤.٥	٥٢.١	٤٦.٤	٤٥.٦	٤٥.١	٤٤.٢	٤٢.٧	٣٤.٥
٢٦.٧	٢٨.٩	٤٢.١	٤٧.٤	٤٦.٢	٥٠.٩	٥٥.٠	٥٦.٠	٤٥.٠	٥٣.٨
المجموعات التحليلية									
حسب مصدر إيرادات التصدير									
٦٩.٢	٦٣.٢	٥٤.٢	٤٢.٧	٤٠.١	٤١.٥	٣٨.٥	٢٢.٠	٢٤.٠	٢٨.٩
٤٤.٦	٤٦.٢	٤٦.٢	٥٤.١	٥٦.٦	٤٦.٨	٤٦.٥	٤٣.٢	٤٣.١	٤١.٢
٥٩.٢	٦٠.٤	٥٩.٢	٤٦.٨	٥٩.٨	٦١.٦	٦١.٩	٦٢.٦	٧١.٠	٦٣.٨
حسب مصدر التمويل الخارجي									
٤٧.٠	٤٨.٦	٤٧.٦	٥٣.٥	٥٦.٦	٤٧.٥	٤٦.٨	٤٢.٧	٤٢.٢	٤٠.٧
٥٧.٤	٥٦.٤	٥٦.١	٤٤.٩	٤٦.٦	٥١.٠	٤٥.٧	٤٥.١	٥٢.٦	٥٣.٠
بلدان المركز المدين الصافي									
حسب تجربة خدمة الدين									
بلدان عليها متأخرات و/ أو أعبت جدولتها ديونها خلال ١٩٩٤-١٩٩٨									
٤٨.٠	٤٨.٣	٤٧.٠	٤٦.٩	٤٥.٥	٤٣.٧	٤٩.٠	٤٥.٤	٤٨.٥	٤٤.٠
مجموعات أخرى									
٤١.٦	٤١.٥	٤٠.٠	٤١.٦	٢٩.٢	٤١.٢	٤٣.٠	٤٥.٤	٥٠.٠	٤٧.٤
٧٤.٦	٦٩.٢	٥٩.٤	٥١.٧	٤٨.١	٤٨.٠	٤٥.٦	٤٣.٠	٤٢.٤	٣٥.٤

^١ يتم تقييم الحيازات الرسمية من الذهب في هذا الجدول بسعر ٣٥ وحدة حقوق سحب خاصة للأوقية. ويؤدي هذا العرف المتبع إلى قصور شديد في تقييم حجم احتياطيات البلدان التي تمتلك حيازات كبيرة من الذهب.

^٢ الاحتياطيات في نهاية السنة كنسبة مئوية من واردات السلع والخدمات في السنة المذكورة.

الملحق الإحصائي

الجدول ٢٧ - صافي الائتمان والقروض من صندوق النقد الدولي^١

(بملايين الدولارات الأمريكية)

	١٩٩٩	١٩٩٨	١٩٩٧	١٩٩٦	١٩٩٥	١٩٩٤	١٩٩٣	١٩٩٢
الاقتضادات المتقدمة	—	١٠,٢-	٥,٢	١١,٢	٠,١-	٠,١-	—	٠,٢
الاقتضادات الأسبوعية الصناعية الجديدة	—	١٠,٢-	٥,٢	١١,٢	—	—	—	—
البلدان النامية	٦,٧-	١,٢	٨,٥	٠,٨	٢,٩-	١٢,٦	٠,٨-	٠,٤-
المجموعات الإقليمية								
إفريقيا	٠,١-	٠,٢-	٠,٤-	٠,٥-	٠,٦	٠,٨	٠,٩	٠,٢-
بلدان إفريقيا جنوب الصحراء	—	٠,١-	٠,٣-	٠,٥-	٠,١	٠,٦	٠,٥	—
بلدان آسيا النامية	٠,٩	١,٧	٦,٦	٥,٠	١,٧-	١,٥-	٠,٨-	١,٢
ما عدا الصين والهند	٠,٩	٢,١	٧,٠	٥,٧	٠,٤-	٠,٣-	٠,١	٠,١
الشرق الأوسط ومالطة وتركيا	٢,٣	٠,٦	٠,١-	٠,٢	٠,١	٠,٤	—	٠,١
نصف الكرة الغربي	١٠,٧-	٠,٩-	٢,٥	٤,٠-	٢,٠-	١٢,٩	١,٣-	١,٦-
المجموعات التحليلية								
حسب مصدر إيرادات التصدير								
وقود	٠,٦-	٠,٥-	٠,٦-	٠,٣-	٠,٧	٠,٢-	٠,٨-	٠,٥-
غير الوقود	٦,١-	١,٨	٩,١	١,٢	٢,٦-	١٢,٨	١,٢-	—
منها: منتجات أولية	٠,٢-	—	—	٠,١	٠,٤	٠,٢	٠,١-	—
حسب مصدر التمويل الخارجي								
بلدان المركز المدين الصافي	٦,٧-	١,٢	٨,٥	٠,٨	٢,٩-	١٢,٦	٠,٨-	٠,٤-
منه: تمويل رسمي	—	—	—	٠,٢	٠,٩	١,١	٠,٥-	٠,١-
بلدان المركز المدين الصافي حسب تجربة خدمة الدين								
بلدان عليها متأخرات و/ أو أيدت جدولتها ديونها خلال ١٩٩٨-١٩٩٤	٥,٥-	٥,٦	١٠,٩	٢,٩	٠,٧	٠,٥	١,٠	١,٠-
مجموعات أخرى								
بلدان فقيرة شديدة المديونية	—	٠,٢	٠,٢	—	٠,٢	٠,٥	٠,٢-	٠,١-
الشرق الأوسط وشمال إفريقيا	٠,٣-	—	٠,١-	٠,٣	٠,٦	٠,٢	٠,٥	٠,١-
بلدان التحول الاقتصادي								
أوروبا الوسطى والشرقية	٤,٢-	٢,٦-	٥,٥	٢,٥	٢,٧	٤,٧	٢,٤	١,٦
كومنولث الدول المستقلة ومنغوليا	٠,١-	—	٠,٤-	٠,٤	٠,٨-	٢,٧-	٢,٠	٠,٥
روسيا	٤,١-	٢,٦-	٥,٨	٢,١	٤,٥	٧,٥	٢,٣	١,٠
ما عدا روسيا	٢,٩-	٢,٦-	٥,٣	١,٥	٢,٢	٥,٥	١,٥	١,٠
١,٢-	—	٠,٥	٠,٥	١,٣	٢,٠	٠,٧	٠,٣	—
للتكررة								
الإجمالي								
صافي الائتمان المقدم من								
حساب الموارد العامة	١٠,٧٤١-	١٢,٨٥٦-	١٨,٨١١	١٤,٢٥٥	٠,٢٩١	١٥,٦٣٢	٢,٣٧٤	٠,٦٤٤
الصندوق الاستئماني	—	٠,٠٠٠-	٠,٠٠٠-	٠,٠٠٠-	—	٠,٠١٥-	٠,٠٦٠-	—
تسهيل النمو والحد من الفقر (بي، آر، جي، إف-)	٠,١١٩-	٠,١١٤	٠,٢٧٤	٠,١٧٩	٠,٣٢٥	١,٦٦٩	٠,٩٩٨	٠,٧٣٢
المدفوعات في نهاية السنة من ^٢								
حساب الموارد العامة	٥٥,٧٥٦	٦٩,٩١٢	٨٤,٩٦١	٦٢,٧٠٢	٥١,٨٢٤	٥٢,٢٧٥	٢٧,٢٧٦	٢١,٢١٧
الصندوق الاستئماني	٠,١١٦	٠,١٢٢	٠,١٢٦	٠,١٢١	٠,١٣٧	٠,١٤١	٠,١٥٢	٠,٢١٧
تسهيل النمو والحد من الفقر (بي، آر، جي، إف-)	٨,١٩٩	٨,٧٦١	٨,٧٨٨	٨,٠٤٩	٨,٢٩٢	٨,٢٤٢	٦,٦٢٤	٥,٠٤١

^١ يشمل المدفوعات الصافية من البرامج الممولة من حساب الموارد العامة، والصندوق الاستئماني، وتسهيل النمو والحد من الفقر (المعروف سابقاً بتسهيل إيساف) - التسهيل التمويلي المعزز للتصحيح الهيكلي، وهذه البيانات تستند إلى المعاملات مع تحويل القيم إلى الدولار الأمريكي على أساس المتوسط السنوي لأسعار الصرف.
^٢ محولة إلى الدولار الأمريكي بأسعار الصرف السائدة في نهاية الفترة.

الجدول ٢٨ - موجز الدين الخارجي وخدمة الدين

٢٠٠٢	٢٠٠١	٢٠٠٠	١٩٩٩	١٩٩٨	١٩٩٧	١٩٩٦	١٩٩٥	١٩٩٤	١٩٩٣
ببلايين الدولارات الأمريكية									
الدين الخارجي									
٢١٨٦,٤	٢١٥٥,٤	٢١٤٠,٦	٢١٦٦,٣	٢١٠١,٥	١٩٦٦,٥	١٨٨٠,٦	١٨٠٨,٩	١٦٥٨,٠	١٥٣٨,٦
البلدان النامية									
المجموعات الإقليمية									
٢٦٨,٠	٢٧٥,١	٢٨٥,١	٢٩٠,٨	٢٩١,٤	٢٩٢,٨	٣٠٢,٣	٣٠٤,١	٢٨٧,٨	٢٦٧,٨
٧١١,١	٦٩٧,٠	٦٩٢,٥	٧١٥,٨	٦٨١,٩	٦٦٠,٥	٦١٥,١	٥٧٩,١	٥١٩,٢	٤٦٦,٧
٤٢٦,٠	٤١٦,٩	٤٠٩,٧	٣٩٢,٩	٣٧٦,٥	٣٤٢,٦	٣١٧,٢	٣٠٦,١	٢٨٥,٧	٢٧٨,٥
٧٨١,٣	٧٦٦,٣	٧٥٢,٢	٧٦٦,٩	٧٥١,٧	٦٧٠,٧	٦٤٦,٠	٦١٩,٦	٥٦٥,٤	٥٢٥,٦
المجموعات التحليلية									
حسب مصدر التمويل الخارجي									
٢١٠,٧,٦	٢٠٧٧,٠	٢٠,٦١,٩	٢٠,٨٧,٢	٢٠,٢٦,٤	١٩,٥٠,٥	١٨,٢٣,٤	١٧,٦٥,٠	١٦,١٨,٦	١٤,٩٩,١
١٥٥,٨	١٦١,٣	١٦٣,٢	١٧١,٦	١٧٣,٢	١٧٦,٩	١٨١,٢	١٨٢,٤	١٧٥,٦	١٦١,٦
بلدان المركز الصافي المدين									
حسب تجارة خدمة الدين									
بلدان عليها متأخرات و/ أو أعيدت									
٩٠,٧,١	٩٠,٠,٨	٨٩٨,٥	٩١٤,٤	٨٨٢,٠	٨٢٦,٥	٧٩٧,٨	٧٦٧,٠	٧٢٧,٤	٦٨٣,٦
جدولة ديونها خلال ١٩٩٤-١٩٩٨									
٢٧٤,٧	٢٦٧,٠	٢٥٨,٩	٢٥٨,٤	٢٦٠,٤	٢٠٨,٦	٢٩٩,١	٢٧٦,١	٢٦٠,١	٢٢٦,٣
١٩٥,٦	١٨٦,١	١٧٧,٠	١٧٢,٦	١٦٧,٦	١٤٤,٦	١٣٨,١	١٢٥,٥	١١٤,٧	١١٢,١
١٧٩,١	١٨٠,٩	١٨١,٨	١٨٥,٧	١٩٢,٨	١٦٤,٠	١٦١,٠	١٥٠,٧	١٤٥,٤	١٢٣,٢
١٣٢,٩	١٣٦,٨	١٤٠,٧	١٤٤,٣	١٥٨,٢	١٣٤,٦	١٣٦,١	١٢٨,٠	١٢٧,٥	١١٢,٧
٤٦,٢	٤٤,١	٤١,١	٤١,٤	٣٤,٦	٢٩,٤	٢٤,٩	٢٢,٧	١٧,٩	١٠,٥
بلدان التحول الاقتصادي									
أوروبا الوسطى والشرقية									
كومنولث الدول المستقلة ومنغوليا									
روسيا									
ما عدا روسيا									
منفوعات خدمة الدين^١									
٢١٥,٢	٢٢٠,٤	٢٢٧,٨	٢٥٢,٤	٢١٣,٨	٢٠٥,٤	٢٧٧,٦	٢٢٧,٥	١٩٤,٨	١٧٤,٦
البلدان النامية									
المجموعات الإقليمية									
٢٦,٩	٢٩,٤	٢٨,٠	٢٧,٥	٢٨,١	٢٩,٢	٣٠,٨	٢٣,١	٢٩,٣	٢٨,٧
٨٩,٩	٨٧,١	٩٠,٦	١٠٩,٢	٩٨,١	٨٥,٩	٧٩,٥	٧٥,١	٦٣,٩	٥٣,١
٤٤,٣	٤٧,٤	٤١,٤	٣٩,٨	٣٩,١	٣٧,٦	٤٢,٧	٣٢,١	٢٦,٠	٢١,٤
١٥٤,٢	١٦٦,٥	١٧٧,٧	١٧٦,٨	١٤٨,٤	١٥٢,٧	١٢٤,٦	٩٧,١	٧٥,٥	٧١,٤
المجموعات التحليلية									
حسب مصدر التمويل الخارجي									
٢٠,٦,٣	٢٢١,٣	٢٢٠,٧	٢٤٦,٤	٢٠٥,٦	٢٩٦,٨	٢٦٤,٨	٢٢٩,٤	١٨٦,٩	١٧١,٠
١٢,١	١٢,٦	١١,٨	١١,٣	١١,٩	١٣,٤	١٥,١	١٧,٢	١٥,٨	١٤,٦
بلدان المركز الصافي المدين									
حسب تجارة خدمة الدين									
بلدان عليها متأخرات و/ أو أعيدت									
١١٦,٤	١١٧,٨	١٢٧,٢	١٥٥,١	١٢٦,٩	١١٤,٩	٩١,٥	٨٤,٢	٦٦,٨	٦٥,٣
جدولة ديونها خلال ١٩٩٤-١٩٩٨									
٥١,٦	٥٠,٨	٤٩,٨	٤٥,٨	٤٩,٤	٣٢,٨	٣١,٤	٢٩,٥	٢١,٦	١٨,٢
٣١,٨	٣١,٤	٣٢,٢	٣٧,٧	٣٨,٦	٣٣,٢	٣١,٤	١٩,٧	١٤,٨	١١,٥
١٩,٩	١٩,٤	١٧,٦	١٨,٢	٢٠,٨	٩,٦	١٠,٠	٩,٨	٦,٨	٦,٧
١٤,٧	١٤,٣	١١,٣	١٢,٩	١٦,٢	٥,٩	٦,٩	٦,٤	٤,٣	٦,٢
٥,٢	٥,٢	٦,٤	٥,٣	٤,٥	٣,٧	٣,١	٣,٥	٢,٥	-٠,٥
بلدان التحول الاقتصادي									
أوروبا الوسطى والشرقية									
كومنولث الدول المستقلة ومنغوليا									
روسيا									
ما عدا روسيا									

الجدول ٢٨ (تمة)

٢٠٠٢	٢٠٠١	٢٠٠٠	١٩٩٩	١٩٩٨	١٩٩٧	١٩٩٦	١٩٩٥	١٩٩٤	١٩٩٣
الدين الخارجي ^١									
// من صادرات السلع والخدمات									
١٣١,٤	١٣٦,٦	١٣٨,٣	١٧٢,٢	١٨٠,٠	١٥٦,٣	١٦٢,٣	١٧٥,٢	١٩١,٧	٢٠٤,٦
البلدان النامية									
المجموعات الإقليمية									
١٦٨,٢	١٧٦,٦	١٨٣,٤	٢٢٦,٩	٢٤٢,٠	٢١٥,١	٢٢٦,٦	٢٥٣,٣	٢٨١,٩	٢٧٢,٤
٩١,٥	٩٧,١	٩٨,٩	١٢٣,٥	١٢٦,٤	١١٦,٨	١٢١,٧	١٢٧,٤	١٤٠,١	١٥٧,٣
١٢٩,٢	١٢٣,٦	١٢٣,٢	١٥٨,٥	١٧٤,٦	١٢٣,٣	١٢٨,٦	١٤٤,٨	١٥٤,٦	١٥٩,٧
١٩٦,٨	٢٠٨,٧	٢٠٩,٩	٢٥٤,١	٢٥٧,٦	٢٢٤,٠	٢٣٦,١	٢٥١,٤	٢٧٢,٤	٢٨٨,٠
نصف الكرة الغربي									
المجموعات التحليلية									
حسب مصدر التمويل الخارجي									
١٤١,٨	١٤٩,٤	١٥١,٨	١٨٥,٣	١٩١,٢	١٧١,٣	١٨٠,٠	١٩٣,٥	٢١٢,٧	٢٣٠,٣
١٧٦,٤	١٨٧,٩	١٩٦,٢	٢٥٨,٥	٢٨٥,٦	٢٦٠,٧	٢٩٦,٩	٣٤٠,٢	٣٩٨,٠	٣٨١,٢
بلدان المركز المدين الصافي									
حسب تجربة خدمة الدين									
بلدان عليها متأخرات و/ أو أعيدت جدولة ديونها خلال ١٩٩٤-١٩٩٨									
٢٢٨,٧	٢٣٨,٩	٢٣٦,٦	٢٩٩,٢	٣١٢,٧	٢٦٥,٦	٢٨٠,٣	٣٠٥,٠	٣٣٠,٤	٣٤٤,٣
بلدان التحول الاقتصادي									
١٠١,٤	١٠٤,٩	١٠٧,٧	١٣٠,٧	١٢٦,٧	١٠٤,٢	١٠٦,٦	١٠٦,٩	١٢٨,٧	١٣٠,٦
٩٨,٠	١٠٢,٢	١٠٥,٩	١١٥,٠	١٠٧,٢	٩٨,٦	١٠٣,٨	١٠٠,٦	١٢٠,٦	١٢٦,٤
١٠٤,٤	١٠٦,١	١٠٩,٤	١٤٩,٨	١٥٠,٣	١٠٩,٨	١٠٩,٢	١١٢,٧	١٣٥,٩	١٣٥,٧
١١٦,٨	١١٨,٠	١٢٢,١	١٧٠,٣	١٨١,٣	١٣٠,٦	١٣٢,٤	١٣٤,٢	١٦٦,١	١٧١,١
٨٠,٠	٨٠,٨	٨٠,٧	١٠٥,٥	٨٤,٤	٦٣,٥	٥٥,٨	٥٩,٢	٥٩,٢	٢٢,٧
ما عدا روسيا									
مدفوعات خدمة الدين									
١٩,٠	٢٠,٩	٢٦,٨	٢٨,١	٢٦,٩	٢٤,٣	٢٤,٠	٢٣,٠	٢٢,٥	٢٣,٢
البلدان النامية									
المجموعات الإقليمية									
١٦,٩	١٨,٩	١٨,٠	٢١,٤	٢٣,٣	٢١,٥	٢٣,١	٢٧,٦	٢٨,٧	٢٩,٢
١١,٦	١٢,١	١٢,٩	١٨,٨	١٨,٢	١٥,٢	١٥,٧	١٦,٥	١٧,٣	١٧,٩
١٣,٤	١٤,١	١٢,٥	١٦,١	١٨,٢	١٤,٦	١٧,٣	١٥,٢	١٤,١	١٢,٣
٢٨,٨	٤٥,٣	٤٩,٦	٥٨,٦	٥٠,٩	٥١,٠	٤٥,٥	٣٩,٤	٣٦,٤	٢٩,١
نصف الكرة الغربي									
المجموعات التحليلية									
حسب مصدر التمويل الخارجي									
٢٠,٦	٢٣,١	٢٤,٣	٣٠,٨	٢٨,٨	٢٦,٧	٢٦,٠	٢٥,١	٢٤,٦	٢٦,٣
١٣,٧	١٤,٦	١٤,٢	١٧,٠	١٩,٦	٢٠,٣	٢٤,٧	٢٢,٠	٢٥,٨	٢٤,٣
بلدان المركز المدين الصافي									
حسب تجربة خدمة الدين									
بلدان عليها متأخرات و/ أو أعيدت جدولة ديونها خلال ١٩٩٤-١٩٩٨									
٢٩,٤	٣١,٢	٣٣,٥	٥٠,٧	٤٥,٠	٣٦,٩	٣٢,١	٣٣,٥	٣٠,٣	٣٢,٩
بلدان التحول الاقتصادي									
١٤,٠	١٤,٤	١٤,٩	١٦,٧	١٧,٣	١١,١	١١,٢	١١,٤	١٠,٧	١٠,١
١٦,١	١٧,٢	١٩,٢	١٨,٤	١٨,٣	١٥,٨	١٦,١	١٥,٨	١٥,٦	١٣,٩
١١,٦	١١,٤	١٠,٦	١٤,٧	١٦,٢	٦,٥	٦,٨	٧,٤	٦,٤	٦,٩
١٢,٩	١٢,٣	٩,٨	١٥,٢	١٨,٧	٥,٧	٦,٧	٦,٧	٥,٦	٩,٤
٩,٠	٩,٥	١٢,٥	١٣,٤	١٠,٩	٨,١	٧,٠	٩,٠	٨,٣	١,٧
ما عدا روسيا									

^١ تشير مدفوعات خدمة الدين إلى مدفوعات الفوائد الفعلية على إجمالي الدين زائد مدفوعات الاستهلاك الفعلية للدين طويل الأجل. وتشمل التوقعات أثر بنود التمويل الاستثنائي.

^٢ إجمالي الدين في نهاية السنة كنسبة مئوية من صادرات السلع والخدمات في السنة المذكورة.

الجدول ٣٩ - البلدان النامية - حسب المنطقة: الدين الخارجي، حسب أجل الاستحقاق ونوع الدائن
(ببلايين الدولارات الأمريكية)

٢٠٠٢	٢٠٠١	٢٠٠٠	١٩٩٩	١٩٩٨	١٩٩٧	١٩٩٦	١٩٩٥	١٩٩٤	١٩٩٣	
البلدان النامية										
٢١٨٦,٤	٢١٥٥,٤	٢١٤٠,٦	٢١٦٦,٣	٢١٠١,٥	١٩٦٦,٥	١٨٨٠,٦	١٨٠٨,٩	١٦٥٨,٠	١٥٣٨,٦	إجمالي الدين
٢٦٧,٢	٢٦٨,٣	٢٦٩,٠	٢٦٨,٩	٢٧٢,٠	٢٧١,٦	٢٠٩,٤	٢٨٦,٩	٢٢٩,٤	٢٤٩,٢	حسب أجل الاستحقاق
١٩١٩,٢	١٨٨٧,١	١٨٦١,٥	١٨٦٧,٤	١٧٢٩,٦	١٥٩٤,٩	١٥٧١,٣	١٥٢٢,٠	١٤١٨,٧	١٢٨٩,٤	قصير الأجل
										طويل الأجل
٩١٨,٠	٩١٢,٣	٩١٢,٨	٩١٤,٣	٨٩٢,٥	٨٤٧,٢	٨٩١,١	٨٣٢,١	٧٨٩,١	٧٢٥,٩	حسب نوع الدائن
٥٧٧,٨	٥٦٠,٩	٥٥٧,٢	٥٦٠,٥	٥٦٦,٢	٥٣٢,٦	٤٦٠,٢	٤١٢,٢	٣٧٤,٦	٣٨٠,٧	جهات رسمية
٦٦٠,٦	٦٥٢,١	٦٧٠,٥	٦٩٠,٥	٦٤٢,٩	٥٨٦,٨	٥٢٩,٤	٥٦٤,٥	٤٩٤,٤	٤٣٢,٠	بنوك
										جهات خاصة أخرى
المجموعات الإقليمية										
إفريقيا										
٢٦٨,٠	٢٧٥,١	٢٨٥,١	٢٩٠,٨	٢٩١,٤	٢٩٢,٨	٣٠٢,٣	٣٠٤,١	٢٨٧,٨	٢٦٧,٨	إجمالي الدين
٢٧,٧	٢٦,١	٢٦,٩	٥٧,٠	٥٣,٤	٥٣,٩	٤٦,١	٤٣,٤	٢٨,٣	٣٤,١	حسب أجل الاستحقاق
٢٤٠,٣	٢٢٩,٠	٢٥٨,٢	٢٣٣,٧	٢٣٨,٠	٢٣٨,٨	٢٥٦,٢	٢٦٠,٧	٢٤٩,٥	٢٣٣,٧	قصير الأجل
										طويل الأجل
١٨٥,٨	١٩٤,٧	١٩٩,٥	٢٠٦,٥	٢٠٨,١	٢٠٢,٧	٢١٤,٤	٢١٢,٩	٢٠٠,٤	١٨٣,١	حسب نوع الدائن
٣٠,٦	٣١,٢	٣٢,٢	٣٥,٨	٣٦,٢	٤٠,٩	٤٢,٦	٤٤,٢	٤٤,٥	٤٣,٨	جهات رسمية
٥١,٦	٤٩,٢	٥٢,٤	٤٨,٤	٤٧,١	٤٩,٢	٤٥,٣	٤٧,٠	٤٢,٩	٤٠,٩	بنوك
										جهات خاصة أخرى
بلدان إفريقيا جنوب الصحراء										
٢٢١,٣	٢٢٤,٨	٢٣٠,٨	٢٣٠,٩	٢٢٨,٨	٢٣٠,٧	٢٣٥,٧	٢٣٧,٢	٢٢٥,٩	٢١١,٨	إجمالي الدين
٢٤,٦	٢٣,٢	٢٤,٢	٥٤,٢	٥٠,٩	٥١,٧	٤٣,٧	٤١,٥	٣٦,٣	٣٢,٠	حسب أجل الاستحقاق
١٩٦,٧	١٩١,٦	١٩٦,٦	١٧٦,٧	١٧٧,٩	١٧٩,٠	١٩٢,٠	١٩٥,٧	١٨٩,٦	١٧٩,٩	قصير الأجل
										طويل الأجل
١٥٢,٥	١٥٩,١	١٦١,٦	١٦٥,٥	١٦٤,٥	١٥٩,٦	١٦٨,٧	١٦٨,٥	١٦٢,١	١٥٠,٩	حسب نوع الدائن
١٧,٢	١٦,٥	١٦,٨	١٧,٠	١٧,٢	٢١,٩	٢١,٧	٢١,٧	٢٠,٨	٢٠,٠	جهات رسمية
٥١,٦	٤٩,٢	٥٢,٤	٤٨,٤	٤٧,١	٤٩,٢	٤٥,٣	٤٧,٠	٤٢,٩	٤٠,٩	بنوك
										جهات خاصة أخرى
بلدان آسيا النامية										
٧١١,١	٦٩٧,٠	٦٩٢,٥	٧١٥,٨	٦٨١,٩	٦٦٠,٥	٦١٥,١	٥٧٩,١	٥١٩,٢	٤٦٦,٧	إجمالي الدين
٦٥,٠	٦١,١	٦٢,٨	٧٤,٨	١٥٢,٢	١٥٤,٢	١١٤,٩	١١٠,١	٧٦,٤	٦٨,٥	حسب أجل الاستحقاق
٦٤٦,١	٦٣٥,٩	٦٢٩,٧	٦٤١,٠	٥٢٩,٧	٥٠٦,٣	٥٠٠,٢	٤٦٩,٠	٤٤٢,٨	٣٩٨,٢	قصير الأجل
										طويل الأجل
٢٢٢,٧	٢٢٥,١	٢١٧,٣	٢٠٩,١	٢٨٩,٤	٢٦٨,٨	٢٦٥,٨	٢٥٥,١	٢٥٢,٦	٢٢٤,٢	حسب نوع الدائن
١٩٤,٨	١٨٣,٨	١٨٠,٨	١٩٠,٨	٢٠٩,٦	٢١٥,١	١٩٠,٩	١٥٩,٥	١٢٢,٧	١٠٩,٤	جهات رسمية
١٨٢,٦	١٨٨,١	١٩٥,٤	٢١٥,٩	١٨٢,٩	١٧٦,٥	١٥٨,٤	١٦٤,٤	١٤٣,٩	١٣٣,١	بنوك
										جهات خاصة أخرى

الجدول ٣٩ (تتمة)

٢٠٠٢	٢٠٠١	٢٠٠٠	١٩٩٩	١٩٩٨	١٩٩٧	١٩٩٦	١٩٩٥	١٩٩٤	١٩٩٣	
										الشرق الأوسط ومالطة وتركيا
٤٢٦,٠	٤١٦,٩	٤٠٩,٧	٣٩٢,٩	٣٧٦,٥	٣٤٢,٦	٣١٧,٢	٣٠٦,١	٢٨٥,٧	٢٧٨,٥	إجمالي الدين
٧٣,٧	٧١,٣	٧٦,٢	٧٣,٧	٧٠,٨	٦٠,٩	٥٢,٨	٤٧,٣	٤٥,١	٧١,٥	حسب أجل الاستحقاق
٢٥٢,٣	٢٤٥,٦	٢٣٣,٦	٢١٩,٢	٢٠٥,٦	٢٨١,٦	٢٦٤,٤	٢٥٨,٨	٢٤٠,٦	٢٠٧,٠	قصير الأجل
										طويل الأجل
١٩١,٦	١٨٩,٣	١٧٣,٦	١٦٧,٧	١٦٨,٣	١٦٦,٧	١٧٣,٣	١٧٢,٦	١٦١,٧	١٥١,٨	حسب نوع الدائن
٢١٠,٤	٢٠٥,٢	٢١٤,٠	٢٠٢,٦	١٨٥,٧	١٥٦,٨	١١٢,١	٩٣,٢	٩١,٢	٨٦,١	جهات رسمية
٢٤,١	٢٢,٥	٢٢,١	٢٣,١	٢٢,٥	١٩,٠	٣١,٨	٤٠,٤	٣٢,٧	٤٠,٧	بنوك
										جهات خاصة أخرى
										نصف الكرة الغربي
٧٨١,٣	٧٦٦,٣	٧٥٢,٢	٧٦٦,٩	٧٥١,٧	٦٧٠,٧	٦٤٦,٠	٦١٩,٦	٥٦٥,٤	٥٢٥,٦	إجمالي الدين
١٠٠,٨	٩٩,٨	١٠٣,١	٩٢,٥	٩٥,٦	١٠٢,٥	٩٥,٦	٨٦,١	٧٩,٦	٧٥,١	حسب أجل الاستحقاق
٦٨٠,٥	٦٦٦,٦	٦٤٩,١	٦٧٣,٥	٦٥٦,٢	٥٦٨,٢	٥٥٠,٤	٥٣٣,٥	٤٨٥,٨	٤٥٠,٥	قصير الأجل
										طويل الأجل
٢٣٧,٠	٢٣٣,٣	٢٢٢,٤	٢٢٢,٠	٢٢٦,٨	٢٠٨,٩	٢٣٧,٦	١٩١,٥	١٧٤,٣	١٦٦,٩	حسب نوع الدائن
١١٢,٠	١٤٠,٨	١٢٩,٢	١٣١,٨	١٣٤,٦	١١٩,٨	١١٤,٦	١١٥,٤	١١٦,٩	١٤١,٥	جهات رسمية
٤٠٢,٣	٣٩٢,٣	٤٠٠,٦	٤٠٢,٢	٣٩٠,٣	٣٤٢,٠	٢٩٣,٩	٣١٢,٧	٢٧٤,٩	٢١٧,٢	بنوك
										جهات خاصة أخرى

الجدول ٤٠ - البلدان النامية - حسب المعايير التحليلية: الدين الخارجي، حسب أجل الاستحقاق ونوع الدائن
(بملايين الدولارات الأمريكية)

٢٠٠٢	٢٠٠١	٢٠٠٠	١٩٩٩	١٩٩٨	١٩٩٧	١٩٩٦	١٩٩٥	١٩٩٤	١٩٩٣	
حسب مصدر إيرادات التصدير وقود										
٢١٢,٢	٢١١,٠	٢١١,٧	٢١٥,٨	٢٢٧,٦	٢١٤,٤	٢٠١,٤	٢٠٣,١	٢٩١,٧	٢٧٧,١	إجمالي الدين
٤١,٣	٤٠,٩	٤٠,٦	٦٣,٤	٦٠,٩	٥٢,٣	٤٣,٤	٤٠,٤	٤١,٢	٥٣,٤	حسب أجل الاستحقاق
٢٠١,٠	٢٠٠,١	٢٠١,١	٢٨٢,٤	٢٧٦,٧	٢٦٢,٢	٢٥٨,١	٢٦٢,٧	٢٥٠,٤	٢٢٣,٧	قصير الأجل
										طويل الأجل
١٦٢,٩	١٦٣,٤	١٦٣,٦	١٦٦,٠	١٦٦,٠	١٦٢,١	١٦٢,٢	١٦٤,٠	١٤٩,٠	١٣٦,٦	حسب نوع الدائن
١٢٩,٩	١٢٩,١	١٢٩,٢	١٢٩,٠	١٢٣,٧	١١٠,٩	١٠٠,٠	٨٤,٥	٨٨,٤	٨٧,٤	جهات رسمية
٤٩,٥	٤٨,٥	٤٨,٨	٥٠,٧	٤٧,٩	٤١,٥	٣٩,٢	٥٤,٥	٥٤,٢	٥٢,٠	بنوك
										جهات خاصة أخرى
صانعات غير الوقود										
١٨٤٤,١	١٨١٤,٤	١٧٩٨,٩	١٨٢٠,٦	١٧٦٣,٩	١٦٥٢,١	١٥٧٩,٢	١٥٠٥,٨	١٣٦٦,٢	١٣٦١,٥	إجمالي الدين
										حسب أجل الاستحقاق
٢٢٥,٩	٢٢٧,٥	٢٣٨,٤	٢٢٥,٥	٢١١,١	٢١٩,٣	٢٦٦,٠	٢٤٦,٥	١٩٨,١	١٩٥,٨	قصير الأجل
١٦١٨,٢	١٥٨٧,٠	١٥٦٠,٤	١٥٩٥,٠	١٥٥٢,٨	١٣٣٢,٨	١٣١٣,٢	١٢٥٩,٣	١١٦٨,٣	١١٦٥,٨	طويل الأجل
										حسب نوع الدائن
٧٨٥,١	٧٧٨,٩	٧٤٩,٣	٧٢٩,٢	٧٢٦,٥	٦٨٥,١	٧٢٨,٩	٦٦٨,١	٦٤٠,١	٥٨٩,٢	جهات رسمية
٤٤٧,٩	٤٣١,٩٩	٤٢٧,٩	٤٢٦,٤	٤٤٢,٥	٤٢١,٧	٣٦٠,٢	٣٢٧,٧	٢٨٦,٢	٢٩٣,٢	بنوك
٦١١,١	٦٠٣,٦	٦٢١,٧	٦٣٩,٩	٥٩٥,٠	٥٤٥,٣	٤٩٠,١	٥١٠,٠	٤٤٠,١	٣٧٨,٩	جهات خاصة أخرى
منتجات أولية غير الوقود										
٢١٦,٧	٢١٦,٦	٢١٢,٢	٢١٠,٢	٢٠٦,٤	٢٠٠,٢	٢٠٢,٧	٢٠٣,١	١٩٥,٦	١٨٣,١	إجمالي الدين
										حسب أجل الاستحقاق
١٧,٠	٢٦,٨	٢٥,٦	٢٤,١	٢٦,٠	٢٧,٥	٢٧,٧	٢٨,٠	٢٥,٠	٢٣,٢	قصير الأجل
١٩٩,٦	١٨٩,٨	١٨٦,٨	١٨٦,١	١٨٠,٤	١٧٢,٨	١٧٥,١	١٧٥,١	١٧٠,٦	١٥٩,٩	طويل الأجل
										حسب نوع الدائن
١٤١,٣	١٤٢,٩	١٤١,٩	١٤٣,٢	١٣٩,٧	١٣٥,٢	١٣٦,٧	١٤٠,٨	١٣٥,١	١٢٤,٩	جهات رسمية
٢٢,٩	٢٢,٢	٢٠,٧	٢٠,٥	٢٠,٢	٢٠,٩	٢٣,٦	٢٢,٥	٢٠,٨	٢٨,٩	بنوك
٤١,٥	٤١,٥	٣٩,٧	٣٦,٥	٣٦,٥	٢٤,١	٣٢,٤	٢٩,٨	٢٩,٧	٢٩,٤	جهات خاصة أخرى
حسب مصدر التمويل الخارجي										
بلدان المركز المعدين الصافي										
٢١٠٧,٦	٢٠٧٧,٠	٢٠٦١,٩	٢٠٨٧,٢	٢٠٢٦,٤	١٩٠٥,٥	١٨٢٣,٤	١٧٦٥,٠	١٦١٨,٦	١٤٩٩,١	إجمالي الدين
										حسب أجل الاستحقاق
٢٢٥,٢	٢٢٧,٠	٢٤٨,٢	٢٦٦,٧	٢٣٩,٩	٢٤٥,٦	٢٨٨,٢	٢٦٧,٥	٢١٧,٥	٢٢٩,٢	قصير الأجل
١٨٧٢,٤	١٨٤٠,٠	١٨١٣,٧	١٨٢٠,٦	١٧٨٦,٥	١٥٦٠,٠	١٥٤٥,١	١٤٩٧,٥	١٤٠١,١	١٢٦٩,٨	طويل الأجل
										حسب نوع الدائن
٩٤٣,٩	٩٣٨,١	٩٠٨,١	٩٠٩,٩	٨٨٦,٤	٨٤١,٦	٨٥٥,٤	٨٢٧,٢	٧٨٤,٣	٧٢١,٤	جهات رسمية
٥١٧,٢	٤٩٩,٦	٤٩٥,٤	٤٩٩,٥	٥٠٩,٣	٤٨٦,٩	٤٢٥,٦	٣٩٢,٨	٣٥٥,٧	٣٦٤,٤	بنوك
٦٤٦,٥	٦٣٩,٤	٦٥٨,٤	٦٧٧,٨	٦٣٠,٧	٥٧٧,١	٥٢٢,٤	٥٤٣,٩	٤٧٨,٦	٤١٣,٢	جهات خاصة أخرى
تمويل رسمي										
١٥٥,٨	١٦١,٢	١٦٣,٢	١٧١,٦	١٧٢,٢	١٧١,٩	١٨١,٢	١٨٢,٤	١٧٥,٦	١٦١,٦	إجمالي الدين
										حسب أجل الاستحقاق
٥,٨	١٥,٨	١٥,٠	١٤,٦	١٤,٠	١٢,٩	١٣,٥	١٥,٦	١٤,٢	١٤,١	قصير الأجل
١٥٠,٠	١٤٥,٤	١٤٨,٢	١٥٧,١	١٥٩,٢	١٥٩,٠	١٦٧,٧	١٦٦,٩	١٦١,٤	١٤٧,٥	طويل الأجل
										حسب نوع الدائن
١٢٥,٧	١٢٩,٥	١٤٠,٠	١٤٥,٨	١٤٥,٣	١٤٣,٤	١٥٠,٤	١٤٩,٨	١٤١,٠	١٢٦,٣	جهات رسمية
١١,٤	١٢,٨	١٤,١	١٦,٣	١٧,٨	١٨,٦	٢١,٩	٢٣,٨	٢٧,٠	٢٧,٢	بنوك
٨,٧	٩,٠	٩,١	٩,٥	٩,١	٩,٩	٨,٩	٨,٨	٧,٦	٨,٠	جهات خاصة أخرى

الجدول ٤٠ (تتمة)

٢٠٠٢	٢٠٠١	٢٠٠٠	١٩٩٩	١٩٩٨	١٩٩٧	١٩٩٦	١٩٩٥	١٩٩٤	١٩٩٣
بلدان المركز الصافي المدين حسب تجربة خدمة الدين									
بلدان عليها مبالغرت و/ أو أصيحت جنولة ديونها خلال ١٩٩٨-١٩٩٤									
٩٠٧,١	٩٠٠,٨	٨٩٨,٥	٩١٤,٤	٨٨٢,٠	٨٢٦,٥	٧٩٧,٨	٧٦٧,٠	٧٢٧,٤	٦٨٢,٦
إجمالي الدين									
حسب أجل الاستحقاق									
٥٦,٠	٦٨,٤	٧٤,٨	٩٦,١	١٥٨,٩	١٥٧,١	١٠٩,٣	٩٧,١	٨٤,٠	٩٧,٦
٨٥٦,١	٨٣٢,٤	٨٢٣,٧	٨١٨,٣	٧٢٣,٢	٦٦٩,٤	٦٨٨,٥	٦٦٩,٩	٦٤٣,٤	٥٨٥,١
حسب نوع الدائن									
٥١٠,٣	٥٠٨,٣	٥٠٢,١	٥٠٦,٦	٤٩٣,٨	٤٦٨,٤	٤٩٤,٧	٤٢٧,٦	٤٠٩,٢	٣٨١,٦
١٧٩,٥	١٧٦,٣	١٧٣,٩	١٨٠,٥	١٩٠,٣	١٨٨,٣	١٧٧,٤	١٥٤,٧	١٥٥,٦	١٩١,٦
٢١٧,٣	٢١٦,٤	٢٢٢,٤	٢٢٧,٤	١٩٧,٩	١٦٩,٨	١٢٥,٦	١٨٤,٧	١٦٣,٥	١١٠,٤
جهات رسمية									
بنوك									
جهات خاصة أخرى									
مجموعات أخرى									
بلدان فقيرة شديدة المديونية									
١٨٨,٥	١٩١,٤	١٩٠,٢	١٩٥,٦	١٩٤,٦	١٩٤,١	٢٠٢,٦	٢٠٦,٢	٢٠٣,٤	١٩٢,٠
إجمالي الدين									
حسب أجل الاستحقاق									
٦,٦	١٦,٥	١٥,٥	١٥,٨	١٥,٧	١٧,٥	١٧,٧	١٧,٩	١٥,٥	١٥,٤
١٨١,٩	١٧٤,٩	١٧٤,٧	١٧٩,٨	١٧٨,٩	١٧٦,٦	١٨٤,٩	١٨٨,٤	١٨٨,٠	١٧٦,٦
حسب نوع الدائن									
١٥٧,٠	١٦٠,٢	١٥٩,٥	١٦٤,٢	١٦٢,٣	١٥٨,٦	١٧٢,٠	١٧٦,٧	١٧٢,٠	١٥٩,٧
١٥,٣	١٥,٠	١٤,٤	١٤,٤	١٤,٤	١٨,٤	١٩,١	١٨,٥	١٨,٧	١٧,٤
١٦,١	١٦,٢	١٦,٣	١٧,١	١٧,٨	١٧,١	١١,٦	١١,٠	١٢,٨	١٥,٠
جهات رسمية									
بنوك									
جهات خاصة أخرى									
الشرق الأوسط وشمال إفريقيا									
٣٧٨,٦	٣٧١,٤	٣٦٨,٠	٣٧٠,٠	٣٦٣,٨	٣٤١,٤	٣٢٩,٥	٣٢٤,٤	٣٠٣,٩	٢٨٧,٨
إجمالي الدين									
حسب أجل الاستحقاق									
٤٦,٠	٤٤,٨	٤٣,٧	٤٦,٢	٤٦,٢	٤٠,٢	٣٤,٧	٣٣,٧	٣٦,٠	٥٥,٣
٣٣٢,٧	٣٢٦,٦	٣٢٤,٣	٣٢٣,٨	٣١٧,٦	٣٠١,٢	٢٩٤,٧	٢٩٠,٨	٢٦٧,٩	٢٣٢,٥
حسب نوع الدائن									
٢٠٨,٠	٢٠٣,٦	٢٠١,٩	٢٠٢,٢	٢٠٣,٦	١٩٩,٣	٢٠٧,٨	٢٠٥,٩	١٨٧,٩	١٧٤,٠
١٤٤,٥	١٤٣,٤	١٤٢,٢	١٤٢,٩	١٣٦,١	١٢٦,٥	١٠٨,٩	٩٢,٥	٩٣,٤	٩٠,٧
٢٦,٢	٢٤,٤	٢٣,٩	٢٤,٨	٢٤,١	٢٠,٦	١٢,٧	٢٦,٠	٢٢,٦	٢٢,٢
جهات رسمية									
بنوك									
جهات خاصة أخرى									

الجدول ٤١ - البلدان النامية: نسبة الدين الخارجي إلى إجمالي الناتج المحلي^١

٢٠٠٢	٢٠٠١	٢٠٠٠	١٩٩٩	١٩٩٨	١٩٩٧	١٩٩٦	١٩٩٥	١٩٩٤	١٩٩٣	
٢٧,٢	٢٩,٢	٢٩,٥	٤٣,٥	٤١,٨	٢٧,٩	٢٨,٢	٤٠,٥	٤١,٨	٤٠,٧	البلدان النامية
										المجموعات الإقليمية
٥٨,٨	٦٢,٠	٦٤,٨	٦٧,٦	٦٨,٣	٦٦,٢	٦٩,٦	٧٤,٢	٧٨,٣	٦٩,٨	إفريقيا
٦٥,٢	٦٩,٢	٦٩,٢	٧٠,٠	٧٠,٦	٦٧,٥	٧١,٦	٧٤,٧	٨٠,٨	٧٢,٤	بلدان إفريقيا جنوب الصحراء
٢٨,١	٣٠,٠	٣١,٤	٣٤,٨	٣٥,٨	٣٢,٣	٣١,٦	٣٢,٩	٣٥,٣	٣٢,٨	بلدان آسيا النامية
٦٠,٩	٦٧,٦	٦٧,٤	٧٤,٤	٨١,٠	٥٨,٥	٥٦,٧	٥٢,٨	٥٣,٢	٥٣,٤	ما عدا الصين والهند
٥٢,١	٥٦,١	٥٠,٣	٥٤,٠	٥٤,٤	٤٨,٦	٤٦,٤	٤٩,٦	٥٢,٨	٤٧,٢	الشرق الأوسط ومالطة وتركيا
٢٨,١	٢٩,٨	٢٨,٦	٤٣,٥	٢٧,٦	٢٢,٧	٢٥,٥	٢٧,٠	٢٥,٦	٢٨,٠	نصف الكرة الغربي
										المجموعات التحليلية
٤٦,٧	٤٥,٨	٤٨,٧	٥٧,٠	٦١,٠	٥٣,٦	٥٣,٤	٦٠,٢	٦٦,٣	٦٠,٦	حسب مصدر إيرادات التصدير
										وقود
٢٦,٠	٢٨,١	٢٨,٢	٤١,٦	٢٩,٥	٢٥,٩	٢٦,٣	٢٨,٠	٢٨,٧	٢٨,٠	غير الوقود
٧٠,٢	٧٤,٦	٧٢,٢	٧٣,٤	٧١,٣	٦٨,٥	٧٢,٩	٧٨,٤	٨٩,٦	٨٨,٩	منها: منتجات أولية
										حسب مصدر التمويل الخارجي
٢٨,١	٤٠,٢	٤٠,٧	٤٤,٥	٤٢,٥	٢٨,٩	٢٩,٥	٤٦,٨	٤٢,٣	٤٢,١	بلدان المركز المدين الصافي
٥٧,٩	٦٢,٧	٦٣,٩	٦٩,٩	٧٤,٥	٧٥,٨	٨١,٧	٩٠,٦	٩٦,٤	٨٠,٥	منه: تمويل رسمي
										بلدان المركز المدين الصافي
										حسب تجربة خدمة الدين
٦٥,٨	٦٨,٩	٦٧,٠	٧٣,٥	٦٦,٥	٥١,٨	٥٦,٦	٥٤,٦	٦٢,٢	٦٥,٥	بلدان طلبها متأخرات و/ أو أعيدت جدولة ديونها خلال ١٩٩٤-١٩٩٨
										مجموعات أخرى
٨٨,١	٩٤,٧	٩٣,٨	٩٨,٤	١٠٤,١	١٠٧,٣	١١٦,٨	١٢٥,٩	١٣٣,٦	١١٧,٩	بلدان فقيرة شديدة المديونية
٥٠,٠	٤٨,١	٥٠,٢	٥٦,٤	٦٠,٦	٥٣,٩	٥٣,٤	٥٩,٦	٦٠,٦	٥٧,٠	الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

^١ الدين في نهاية السنة كنسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلي في السنة المذكورة.

الجدول ٤٢ - البلدان النامية: نسب خدمة الدين^١

(// من صادرات السلع والخدمات)

٢٠٠٢	٢٠٠١	٢٠٠٠	١٩٩٩	١٩٩٨	١٩٩٧	١٩٩٦	١٩٩٥	١٩٩٤	١٩٩٣	
										مدفوعات الفوائد ^٢
٦,٦	٦,٥	٦,٨	٨,٨	٨,٦	٧,٥	٨,٣	٨,٧	٨,٧	٩,٤	البلدان النامية
										المجموعات الإقليمية
٨,٠	٧,٢	٦,٤	٧,٧	٨,١	٧,٩	٩,٥	٩,٠	٩,٠	٩,٠	إفريقيا
٨,٢	٧,٠	٥,٧	٦,٨	٦,٨	٦,٨	٨,٦	٧,٨	٧,٧	٧,٢	بلدان إفريقيا جنوب الصحراء
٢,٩	٢,٨	٣,٧	٦,٢	٥,٧	٤,٩	٦,٠	٦,١	٦,٣	٦,٩	بلدان آسيا النامية
٤,٧	٤,٢	٥,٢	٦,٩	٧,٤	٦,٥	٦,٢	٦,٢	٦,٠	٦,٢	ما عدا الصين والهند
٤,٦	٤,٢	٢,٦	٤,٢	٤,٥	٢,٩	٢,٩	٤,٧	٤,٦	٥,٠	الشرق الأوسط ومالطة وتركيا
١٤,٨	١٥,٧	١٦,٠	١٧,٨	١٧,٢	١٥,٤	١٦,٠	١٦,٨	١٦,٢	١٧,٧	نصف الكرة الغربي
										المجموعات التحليلية
٢,٤	٢,٠	٢,٦	٣,٤	٤,٦	٣,٧	٤,٦	٤,٧	٤,٥	٥,٠	حسب مصدر إيرادات التصدير
٧,٢	٧,٥	٨,٠	١٠,٠	٩,٤	٨,٤	٩,٣	٩,٧	٩,٧	١٠,٧	وقود
٨,٦	٩,٦	٧,٤	٧,٢	٧,٨	٧,٢	٧,٥	٨,٥	٨,٣	٩,٥	غير الوقود
										منها: منتجات أولية
٧,٩	٧,٢	٧,٥	٩,٦	٩,٢	٨,٣	٩,٢	٩,٦	٩,٥	١٠,٥	حسب مصدر التمويل الخارجي
٥,٠	٥,٢	٥,٢	٦,٠	٧,٤	٧,٣	٨,٤	٨,٣	١٠,٢	٩,٨	بلدان المركز المدين الصافي
										منه: تمويل رسمي
										بلدان المركز المدين الصافي
										حسب تجرية خدمة الدين
١٠,٧	٩,٥	١٠,٠	١٢,٨	١٢,٧	١٠,٦	١١,٧	١١,٤	١٠,٢	١١,٨	بلدان عليها متأخرات و/ أو أعبأت جديدة
										ديونها خلال ١٩٩٨-١٩٩١
٥,٧	٣,٩	٢,٩	٤,٤	٥,٩	٦,١	٩,٩	٨,٤	١٠,٢	٩,٤	مجموعات أخرى
٢,٠	٢,٨	٢,٩	٣,٦	٤,٤	٣,٨	٢,٩	٤,٦	٤,٤	٥,١	بلدان فقيرة شديدة المديونية
										الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

الجدول ٤٢ (تتمة)

٢٠٠٢	٢٠٠١	٢٠٠٠	١٩٩٩	١٩٩٨	١٩٩٧	١٩٩٦	١٩٩٥	١٩٩٤	١٩٩٣	
١٢.٤	١٤.٤	١٥.٠	١٩.٣	١٨.٣	١٦.٨	١٥.٦	١٤.٣	١٣.٩	١٣.٨	مدفوعات استهلاك الدين ^٢
										البلدان النامية
										المجموعات الإقليمية
٨.٩	١١.٧	١١.٧	١٣.٧	١٥.٣	١٣.٦	١٣.٦	١٨.٥	١٩.٧	٢٠.٢	إفريقيا
٧.٤	١١.١	١٠.٨	١٢.٠	١٣.٤	١١.٠	٩.٨	١٣.١	١٣.٣	١٣.٦	بلدان إفريقيا جنوب الصحراء
٨.٧	٩.٣	٩.٢	١٢.٦	١٢.٤	١٠.٢	٩.٧	١٠.٤	١٠.٩	١١.٠	بلدان آسيا النامية
١٣.١	١٣.٩	١٢.٨	١٧.٥	١٧.٤	١٣.٢	١٠.٦	١١.٤	١٢.٤	١٢.٢	ما عدا الصين والهند
٨.٨	٩.٨	٨.٨	١١.٨	١٣.٦	١٠.٨	١٣.٥	١٠.٥	٩.٥	٧.٢	الشرق الأوسط ومالطة وتركيا
٢٤.٠	٢٩.٦	٢٢.٦	٤٠.٧	٢٢.٦	٢٥.٦	٢٩.٥	٢٢.٥	٢٠.٢	٢١.٤	نصف الكرة الغربي
										المجموعات التحليلية
٦.١	٧.٢	٧.٢	١١.٢	١٤.١	١٣.٤	١٤.٦	١٤.١	١٢.٥	١٠.٩	حسب مصدر إيرادات التصدير
١٣.٩	١٦.٣	١٧.٢	٢١.٢	١٩.٠	١٧.٦	١٥.٩	١٤.٣	١٤.٢	١٤.٧	وقود
١١.٥	١٢.٢	١٢.٧	١٢.٦	١٢.١	١١.٧	١٤.٦	١٤.٦	١٢.١	١٣.٧	غير الوقود
										منها: منتجات أولية
										حسب مصدر التمويل الخارجي
١٣.٥	١٥.٩	١٦.٨	٢١.١	١٩.٦	١٨.٤	١٦.٧	١٥.٦	١٥.٠	١٥.٨	بلدان المركز المدين الصافي
٨.٧	٩.٤	٩.٠	١١.٠	١٢.٣	١٣.٠	١٦.٣	٢٢.٧	٢٥.٦	٢٤.٥	منه: تمويل رسمي
										بلدان المركز المدين الصافي
										حسب تجربة خدمة الدين
١٨.٦	٢١.٨	٢٢.٥	٢٧.٩	٢٢.٢	٢٦.٣	٢٠.٥	٢٢.١	٢٠.١	٢١.١	بلدان عليها متأخرات و/ أو أديت جدولة ديونها خلال ١٩٩٤-١٩٩٨
										مجموعات أخرى
٦.٢	١٢.١	١٢.٨	١٣.٩	١٦.٢	١٢.٨	١١.٠	٢٠.٥	٢٣.١	٢٢.٣	بلدان فقيرة شديدة المديونية
٦.٠	٦.٠	٦.١	٩.٨	١٢.٦	١٢.١	١٥.٣	١٢.٣	١٢.٠	١٠.٤	الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

^١ يستبعد منها مدفوعات خدمة الدين لصندوق النقد الدولي.^٢ مدفوعات الفوائد على إجمالي الدين ومدفوعات استهلاك الدين طويل الأجل. وتنعكس التقديرات لفترة حتى ٢٠٠٠ مدفوعات خدمة الدين المسددة فعلاً. وتأخذ تقديرات عامي ٢٠٠١ و٢٠٠٢ في الاعتبار بنود التمويل الاستثنائي المتوقعة، ومن بينها تراكم المتأخرات وتفاقيات إعادة الجدولة. ويتم في بعض الحالات تضمين مدفوعات الاستهلاك المرتبطة بعمليات تخفيض الدين.

الجدول ٤٣ - الرسوم التي يتقاضاها صندوق النقد الدولي وعمليات إعادة الشراء إليه
(/ من صادرات السلع والخدمات)

٢٠٠٠	١٩٩٩	١٩٩٨	١٩٩٧	١٩٩٦	١٩٩٥	١٩٩٤	١٩٩٣
١,٦	٠,٩	٠,٥	٠,٦	٠,٦	٠,٩	٠,٧	٠,٩
البلدان النامية							
المجموعات الإقليمية							
٠,٢	٠,٥	١,٠	٠,٩	٠,٤	٢,٤	٠,٨	١,١
٠,١	٠,٢	٠,٧	٠,٦	٠,٢	٢,٨	٠,٥	٠,٧
٠,٢	٠,٢	٠,٢	٠,٢	٠,٤	٠,٤	٠,٥	٠,٣
٠,٤	٠,٢	٠,٢	٠,٢	٠,٢	٠,٢	٠,٢	٠,٣
٠,١	٠,٢	٠,١	—	٠,١	٠,١	—	—
٤,٢	٢,٢	١,١	١,٩	١,٦	١,٦	١,٥	٢,٦
المجموعات التحليلية							
حسب مصدر إيرادات التصدير							
٠,٢	٠,٤	٠,٦	٠,٤	٠,٣	٠,٥	٠,٤	٠,٦
١,٣	١,١	٠,٥	٠,٧	٠,٧	١,٠	٠,٨	١,٠
حسب مصدر التمويل الخارجي							
١,٢	١,١	٠,٦	٠,٧	٠,٧	١,٠	٠,٨	١,١
٠,٤	٠,٩	١,٣	٠,٩	٠,٦	٤,٩	١,٠	٢,٠
بلدان المركز المدين الصافي							
حسب تجربة خدمة الدين							
بلدان عليها متلفرات و/ أو أعيدت جدولة ديونها خلال ١٩٩٤-١٩٩٨							
٢,٢	١,٣	٠,٥	٠,٤	٠,٤	١,٤	٠,٦	١,٤
مجموعات أخرى							
٠,٣	٠,٣	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٥,٤	١,٠	١,٦
٠,١	٠,٣	٠,٤	٠,٣	٠,٢	٠,٣	٠,٣	٠,٤
بلدان التمويل الاقتصادي							
١,٨	٢,٤	١,٠	٠,٦	٠,٨	١,٤	١,٢	٠,٤
٠,٤	٠,٤	٠,٥	٠,٤	٠,٩	٢,٧	٢,٢	٠,٨
٢,٢	٤,٩	١,٧	٠,٩	٠,٨	٠,٢	٠,٢	٠,١
٢,١	٥,٩	١,٩	١,٠	١,٠	٠,٢	٠,٢	٠,١
٢,٤	٢,٩	١,٢	٠,٥	٠,٤	٠,٢	٠,١	—
التنكزة							
إجمالي، بيليين الدولارات الأمريكية							
٢٢,٨٢٢	١٨,٤٩٧	٨,٧٦٨	٩,٩٥٣	٩,٤٨٨	١٢,٧٣٢	٨,٢٣٤	٧,٦٢٧
٢,٨٠٥	٢,٧٩٥	٢,٤٦٨	٢,١٦٨	٢,٢٥٦	٢,٧٧٢	١,٧٨٨	٢,٢٠٩
٢٠,٠١٧	١٥,٧٠٢	٦,٣٠٠	٧,٧٨٦	٧,٢٣١	٩,٩٦٠	٦,٤٤٦	٥,٤١٩
—	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠٠٧	—	٠,٠١٥	٠,٠١٥	٠,٠٦٣
—	—	—	—	—	—	—	٠,٠٠٣
—	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠٠٧	—	٠,٠١٥	٠,٠١٤	٠,٠٦٠
٠,٨٠٦	٠,٨٥٤	٠,٨٧٩	٠,٨٦٣	٠,٧٤٦	٠,٥٨٣	٠,٣٢٨	٠,١٤٩
٠,٠٢٧	٠,٠٤٠	٠,٠٣٧	٠,٠٣٦	٠,٠٤٣	٠,٠٣٠	٠,٠٢٢	٠,٠٢٣
٠,٧٧١	٠,٨١٣	٠,٨٤٢	٠,٨٢٧	٠,٧٠٣	٠,٥٥٢	٠,٣٠٦	٠,١٦٦

^١ باستثناء الاقتصادات المتقدمة. الرسوم التي يتقاضاها صندوق النقد الدولي عن استخدام موارده وعمليات إعادة الشراء (أو سداد الأصل).

^٢ تسهيل النمو والحد من الفقر (بي-آر-جي-إف) هو التسهيل التمويلي المعزز للتصحيح الهيكلي "إيساف" سابقاً.

الجدول ٤٤ - موجز مصادر المنحدرات العالمية واستخداماتها

(/ من إجمالي الناتج المحلي)

متوسط ٢٠٠٦-٢٠٠٧	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	١٩٩٩	١٩٩٨	١٩٩٧	١٩٩٦	١٩٩٥	متوسطات ٩٤-١٩٨٧ ٨٦-١٩٧٩	
٢٢.٧	٢٢.٩	٢٢.٨	٢٢.٧	٢٢.٩	٢٢.٠	٢٢.٩	٢٢.٤	٢٢.٦	٢٢.٠	٢٢.٠
٢٢.٩	٢٢.٩	٢٢.٩	٢٢.٥	٢٢.٩	٢٢.٣	٢٤.٢	٢٤.١	٢٤.٢	٢٤.١	٢٢.٧
العالم										
الانحطار										
الاستثمار										
الاقتصادات المتقدمة										
الانحطار										
٢٩.٩	٢٠.٩	٢٠.٥	٢٩.٦	٢٩.٦	٢٢.٠	٢٢.٠	٢٩.٤	٢٩.٤	٢٩.٧	٢٩.٩
١٨.٠	١٧.٤	١٧.٢	١٨.٢	١٨.٦	١٩.٩	١٩.٨	٢٠.٤	٢٠.٩	٢٠.٧	٢٩.٥
٣.٩	٣.٤	٣.٣	٣.٤	٣.٠	٣.٩	٣.٢	٣.٠	٠.٥	٣.٠	٠.٤
عام										
٢٩.٧	٢٩.٠	٢٩.٢	٢٢.٢	٢٩.٩	٢٩.٨	٢٩.٩	٢٩.٦	٢٩.٥	٢٢.٢	٢٢.٠
١٨.٤	١٧.٤	١٧.٦	١٨.٦	١٨.٦	١٨.٩	١٨.٢	١٧.٧	١٧.٦	١٨.٢	١٨.٣
٣.٢	٣.٥	٣.٦	٣.٦	٣.٧	٣.٦	٣.٧	٣.٩	٣.٩	٤.١	٤.٤
عام										
الاستثمار										
خاص										
٠.٢	٠.٩-	٠.٧-	٠.٦-	٠.٣-	٠.٢	٠.٩	٠.٢-	٠.٢-	٠.٢-	١.٩-
٠.٤-	—	٠.٤-	٠.٤-	٠.٤	١.٧	١.٦	٢.٧	٣.٣	٢.٥	٣.٢
٠.٦	٠.٩-	٠.٢-	٠.٢-	٠.٧-	١.٥-	١.٥-	٢.٩-	٢.٤-	٢.٩-	٤.٢-
٠.٢-	٠.٤-	٠.٤-	٠.٤-	٠.٤-	٠.٤-	٠.٢-	٠.٢-	٠.٢-	٠.٢-	٠.٢-
تمويلات جارية										
٠.٧	٠.٦	٠.٢	٠.٤	٠.٢	٠.٩-	٠.٢-	٠.٢-	٠.٢-	٠.٤-	٠.٢-
٠.٢-	٠.٤-	٠.٥-	٠.٦-	—	٠.٦	٠.٦	٠.٤	٠.٤	٠.٩	٠.٣-
رصيد الموارد										
الولايات المتحدة										
الانحطار										
١٩.٦	١٧.٤	١٦.٤	١٨.٩	١٨.٤	١٨.٨	١٨.٩	١٧.٣	١٧.٠	١٦.٩	١٩.١
١٥.٠	١٢.٨	١١.٨	١٣.٤	١٤.٥	١٥.٧	١٦.٢	١٦.٥	١٧.١	١٧.٨	١٩.٧
٤.٦	٤.٦	٤.٦	٤.٧	٣.٩	٣.١	١.٩	٠.٨	٠.٩-	٠.٩-	٠.٦-
عام										
٢٠.٩	١٩.٣	١٩.٦	٢٩.١	٢٠.٩	٢٠.٧	١٩.٩	١٩.١	١٨.٧	١٨.٦	٢١.٠
١٧.٦	١٥.٩	١٦.٢	١٧.٩	١٧.٧	١٧.٥	١٦.٧	١٥.٩	١٥.٥	١٥.٠	١٧.٤
٣.٢	٣.٤	٣.٤	٣.٢	٣.٢	٣.٢	٣.٢	٣.٢	٣.٢	٣.٦	٣.٦
عام										
الإفراط الصافي										
١.٢-	١.٩-	٣.٢-	٢.٠-	٢.٥-	١.٩-	١.٨-	١.٨-	١.٧-	١.٨-	١.٩-
٢.٦-	٢.٠-	٤.٤-	٤.٥-	٢.٩-	١.٩-	٠.٦-	٠.٦	١.٧	٢.٧	٢.٣
١.٢	١.٢	١.٢	١.٥	٠.٦	٠.٩-	١.٢-	٢.٤-	٢.٣-	٤.٥-	٤.٢-
٠.٢-	٠.٤-	٠.٤-	٠.٢-	٠.٢-	٠.٢-	٠.٢-	٠.٢-	٠.٢-	٠.٤-	٠.٤-
تمويلات جارية										
٢.٩	١.٨	٠.٦	١.٢	٠.٨	٠.٥	٠.٩-	—	٠.٩	٠.٢	٠.٢
٢.٩-	٢.٢-	٢.٥-	٢.٨-	٢.٨-	١.٩-	١.٢-	١.٢-	١.٢-	١.٥-	١.٧-
رصيد الموارد										
الاتحاد الأوروبي										
الانحطار										
٢٩.٥	٢٠.٧	٢٠.٦	٢٠.٩	٢٠.٧	٢٠.٩	٢٩.٠	٢٠.٤	٢٠.٨	٢٠.٦	٢٠.٥
١٨.٩	١٨.٦	١٨.٧	١٨.٨	١٩.٠	٢٠.٠	٢٩.٠	٢٢.٠	٢٢.٩	٢٩.٦	٢٩.٠
٢.٦	٢.٩	١.٩	٢.٦	١.٧	٠.٩	٠.٩-	١.٦-	٢.١-	٠.٩-	٠.٥-
عام										
٢٩.٢	٢٠.٨	٢٠.٨	٢٩.٣	٢٠.٦	٢٠.٥	١٩.٨	١٩.٦	٢٠.٢	٢٩.٤	٢٩.٨
١٨.٦	١٨.٣	١٨.٣	١٨.٩	١٨.٢	١٨.٩	١٧.٤	١٧.٦	١٧.٥	١٨.٢	١٧.٧
٢.٦	٢.٥	٢.٥	٢.٤	٢.٤	٢.٢	٢.٢	٢.٥	٢.٧	٢.٩	٢.٨
عام										
الإفراط الصافي										
٠.٢	٠.٩-	٠.٢-	٠.٤-	٠.٩	٠.٥	١.٢	٠.٨	٠.٦	٠.٧-	١.٣-
٠.٢	٠.٤	٠.٤	٠.٩-	٠.٨	١.٩	٢.٦	٤.٩	٥.٤	٢.٣	٢.٠
٠.١	٠.٥-	٠.٦-	٠.٢-	٠.٧-	١.٤-	٢.٤-	٤.١-	٤.٧-	٤.١-	٤.٤-
٠.٥-	٠.٥-	٠.٥-	٠.٥-	٠.٥-	٠.٤-	٠.٢-	٠.٤-	٠.٢-	٠.٤-	٠.٣-
٠.٥-	٠.٥-	٠.٤-	٠.٤-	٠.٥-	٠.٨-	٠.٦-	٠.٧-	٠.٨-	٠.٩-	١.٢-
١.٢	٠.٩	٠.٧	٠.٥	١.١	١.٧	٢.٢	١.٩	١.٦	٠.٦	٠.٢
رصيد الموارد										

الجدول ٤٤ (تابع)

متوسط			متوسطات									
٢٠٠٦-٢٠٠٧	٢٠٠٤	٢٠٠١	٢٠٠٠	١٩٩٩	١٩٩٨	١٩٩٧	١٩٩٦	١٩٩٥	٩٤-١٩٩٧	٨٦-١٩٩٧		
اليابان												
٢٦,٨	٢٦,٩	٢٧,٥	٢٨,٥	٢٨,٦	٢٩,٩	٣٠,٩	٣٠,٦	٣٠,٢	٢٢,٠	٢٦,٢	الادخار	
٢٢,٦	٢٦,٠	٢٦,٦	٢٨,٦	٢٦,٤	٢٠,٤	٢٥,٢	٢٤,٩	٢٤,٢	٢٤,٤	٢٧,٢	خاص	
٢,١	-٠,٩	-٠,٩	-٠,٣	٢,١	-٠,٥	٥,٨	٥,٧	٥,٩	٨,٦	٤,٠	عام	
٢٤,٢	٢٤,٥	٢٥,٥	٢٦,٠	٢٦,١	٢٦,٩	٢٨,٧	٢٩,٢	٢٨,٢	٢٠,٥	٢٩,٩	الاستثمار	
١٩,٤	١٨,٦	١٨,٧	١٨,٩	١٨,٣	١٩,٥	٢١,١	٢٠,٦	١٩,٩	٢٢,٥	٢١,٦	خاص	
٤,٨	٥,٩	٦,٨	٧,١	٧,٨	٧,٤	٧,٦	٨,٧	٨,٣	٧,١	٨,٣	عام	
٢,٦	٢,٤	٢,٠	٢,٥	٢,٥	٢,٠	٢,٢	١,٤	٢,٠	٢,٥	١,٤	الإقراض الصافي	
٤,٢	٧,٥	٧,٩	٩,٣	٨,٦	١٠,٩	٤,١	٤,٤	٤,٤	-٠,٩	٥,٧	خاص	
١,٦-	٥,٠-	٥,٩-	٦,٨-	٥,٦-	٨,٠-	١,٩-	٣,٠-	٢,٣-	١,٦	٤,٣-	عام	
-٠,٣-	-٠,٣-	-٠,٣-	-٠,٣-	-٠,٣-	-٠,٣-	-٠,٣-	-٠,٣-	-٠,١-	-٠,١-	-٠,١-	تحويلات جارية	
١,٤	١,٤	١,٤	١,٢	١,٣	١,٣	١,٣	١,١	-٠,٨	-٠,٨	-٠,٢	دخل عوامل الإنتاج	
١,٤	١,٣	-٠,٨	١,٥	١,٥	١,٩	١,١	-٠,٥	١,٤	١,٩	١,٣	رصيد الموارد	
الاقتصادات الآسيوية الصناعية الجديدة												
٢٨,٤	٢٩,٠	٢٩,٢	٢١,٠	٢٢,٢	٢٢,٦	٢٢,٢	٢٢,٢	٢٢,٤	٢٥,٦	...	الادخار	
٢٦,٦	٢٢,٢	٢٢,٧	٢٤,٣	٢٥,٦	٢٥,٤	٢٥,٢	٢٥,٤	٢٦,٣	٢٧,١	...	خاص	
٦,٨	٦,٦	٦,٦	٦,٧	٦,٦	٧,٣	٧,١	٦,٩	٧,١	٨,٠	...	عام	
٢٥,٢	٢٥,٢	٢٥,٢	٢٦,٩	٢٥,٨	٢٤,٢	٢٦,٦	٢٢,٨	٢٢,٢	٢٠,٨	...	الاستثمار	
٢٠,٠	١٩,٧	١٩,٥	٢١,٢	١٩,٥	١٧,٥	٢٥,٦	٢٦,٢	٢٦,٥	٢٤,٦	...	خاص	
٥,٢	٥,٥	٥,٨	٥,٦	٦,٤	٦,٧	٦,٥	٦,٦	٦,٦	٦,٣	...	عام	
٢,٦	٢,٨	٤,٠	٤,١	٦,٤	٨,٤	-٠,٧	-٠,٤-	-٠,٢	٤,٣	...	الإقراض الصافي	
١,٦	٢,٧	٣,٢	٣,٠	٦,١	٧,٩	-٠,١	-٠,٨-	-٠,٣-	٢,٦	...	خاص	
١,٦	١,١	-٠,٧	١,١	-٠,٢	-٠,٥	-٠,٦	-٠,٣	-٠,٥	١,٧	...	عام	
-٠,٤-	-٠,٤-	-٠,٥-	-٠,٤-	-٠,٢-	-٠,٦	-٠,٤-	-٠,٣-	-٠,٤-	—	...	تحويلات جارية	
-٠,٥	-٠,٨	-٠,٨	-٠,٥	-٠,٣	—	-٠,٦	-٠,٢	-٠,٣	-٠,٢	...	دخل عوامل الإنتاج	
٢,٠	٢,٥	٢,٧	٤,٠	٦,٣	٨,٤	-٠,٥	-٠,٢-	-٠,٣	٣,٩	...	رصيد الموارد	
البلدان النامية												
٢٦,١	٢٥,٧	٢٥,٩	٢٦,٥	٢٥,٧	٢٥,٧	٢٧,٣	٢٦,٨	٢٧,٢	٢٤,١	٢١,٨	الادخار	
٢٦,٧	٢٦,٣	٢٦,٠	٢٥,٨	٢٥,٤	٢٦,٢	٢٧,٩	٢٨,٠	٢٨,٧	٢٥,٩	٢٤,٠	الاستثمار	
-٠,٧-	-٠,٦-	-٠,٢-	-٠,٨	-٠,٢	-٠,٦-	-٠,٥-	١,٢-	١,٥-	١,٨-	٢,٢-	الإقراض الصافي	
١,١	١,٢	١,٣	١,١	-٠,٩	-٠,٩	١,١	١,١	١,١	١,٠	-٠,٨	تحويلات جارية	
١,٥-	٢,٠-	٢,٣-	٢,٣-	١,٩-	١,٧-	١,٦-	١,٤-	-٠,٦-	١,٨-	١,٩-	دخل عوامل الإنتاج	
-٠,٣-	-٠,١	-٠,٨	١,٩	١,٣	-٠,٢	-٠,١-	-٠,٩-	٢,٠-	-٠,٩-	١,١-	رصيد الموارد	
للتذكير												
٢,٥	٢,١	٢,٥	٢,٨	٢,٣	٢,٦	٤,٣	٢,٦	١,٣	١,٥	-٠,٨	حيازة الأصول الخارجية	
-٠,٩	١,٠	١,١	١,١	-٠,٨	-٠,٦	١,٤	٢,١	١,٦	١,٠	-٠,١	التغير في الاحتياطيات	
مجموعات إقليمية												
إفريقيا												
١٩,٨	١٨,٨	١٨,٤	١٨,٧	١٥,٥	١٤,٩	١٦,١	١٧,٠	١٥,٦	١٦,٦	١٩,٥	الادخار	
٢١,٨	٢١,٦	٢٠,٦	١٩,٨	٢٠,٣	٢٠,٤	١٩,٢	١٩,٥	١٩,٧	١٩,٤	٢٢,٥	الاستثمار	
٢,٠-	٢,٨-	٢,١-	١,١-	٤,٨-	٥,٥-	٣,١-	٢,٥-	٤,٢-	٢,٨-	٢,٩-	الإقراض الصافي	
٢,٠	٢,٤	٢,٤	٢,٥	٢,٢	٢,٢	٢,١	٢,٠	٢,١	٢,٠	١,٤	تحويلات جارية	
٢,٤-	٢,٩-	٤,٥-	٥,٣-	٥,٠-	٤,٩-	٤,٩-	٤,٧-	٣,٩-	٤,٥-	٢,٢-	دخل عوامل الإنتاج	
١,٦-	٢,٢-	١,١-	-٠,٧	٢,٠-	٤,٥-	١,٣-	-٠,٨-	٣,٣-	١,٤-	٢,٢-	رصيد الموارد	
للتذكير												
٢,٤	٢,٠	٢,٧	٢,٧	١,٣	-٠,٣	٢,١	٢,٠	١,٤	-٠,٨	-٠,١	حيازة الأصول الخارجية	
١,٤	١,٩	٢,٣	٢,٧	-٠,٦	-٠,٤-	٢,٣	٢,٢	-٠,٤	-٠,٤	-٠,١	التغير في الاحتياطيات	

الجدول ٤٤ (تابع)

متوسط ٢٠٠٦-٢٠٠٧	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	١٩٩٩	١٩٩٨	١٩٩٧	١٩٩٦	١٩٩٥	متوسطات ٩٤-١٩٨٧ ٨٦-١٩٧٩	
بلدان آسيا النامية										
٢٩,٨	٣٠,٣	٣١,١	٣١,٩	٣١,٠	٣١,٧	٣٣,١	٣٢,١	٣٢,٨	٢٩,٧	٢٤,٧
٢٩,٥	٢٩,٧	٢٩,٨	٢٩,٦	٢٨,٨	٢٩,٢	٣٢,١	٣٣,٢	٣٤,٦	٣٠,٧	٢٧,١
-٠,٣	-٠,٧	١,٣	٢,٣	٢,٩	٢,٥	١,٠	١,٠	١,٨	١,٠	٢,٣
١,٢	١,٣	١,٤	١,٤	١,٢	١,٣	١,٦	١,٣	١,٢	-٠,٩	١,٢
-٠,٩	-٠,٩	-٠,٩	-٠,٩	١,١	١,١	١,٠	-٠,٨	١,٣	-٠,٢	-٠,٨
—	-٠,٢	-٠,٧	١,٧	٢,٠	٢,٤	-٠,٤	١,٦	١,٦	١,٥	٢,٧
للتفكير										
٣,١	٣,٧	٣,٩	٤,٤	٤,٧	٤,٤	٥,٧	٣,٤	٣,١	٣,١	١,٨
١,٠	-٠,٩	١,٠	-٠,٩	١,٢	-٠,٨	١,٦	٢,١	١,٩	١,٢	-٠,٢
الشرق الأوسط ومالطة وتركيا										
٢٦,٥	٢٣,٤	٢٢,٨	٢٢,٧	٢٣,٨	٢١,١	٢٤,٩	٢٤,٧	٢٧,٥	١٩,٥	٢٣,١
٢٦,٨	٢٢,٩	٢٣,٠	٢٢,٠	٢٢,٩	٢٤,٨	٢٥,٢	٢٤,٢	٢٣,٣	٢٣,٤	٢٣,٧
-٠,٣	-٠,٥	-٠,٢	-٠,٧	-٠,٩	٣,٦	-٠,٣	-٠,٤	٤,٢	٣,٩	-٠,٦
-٠,٥	-٠,٦	-٠,٥	٢,٦	٤,٢	٣,٥	٢,٥	١,٣	-٠,٨	-٠,٧	-٠,١
-٠,٢	٣,٩	٦,٦	٦,٣	١,١	-٠,٤	-٠,٤	١,٠	١,٠	١,٨	-٠,٦
-٠,١	٤,٠	٦,٩	٩,٦	٦,٣	-٠,٣	١,٩	-٠,٨	٥,٩	١,٣	-٠,١
للتفكير										
١,٨	٤,٨	٥,٢	٧,٩	٣,٢	-٠,٢	٣,٢	٢,٢	١٠,٥	—	١,٨
-٠,٩	٣,٢	٣,٢	٢,٠	-٠,٩	١,٦	-٠,٩	٢,٦	٢,٠	-٠,٨	-٠,٢
نصف الكرة الغربي										
١٧,٨	١٦,٩	١٦,٤	١٧,٤	١٧,٢	١٧,٦	١٩,١	١٩,١	١٩,٠	١٩,٣	١٨,٣
٢٠,٧	٢٠,٠	١٩,٦	١٩,٩	٢٠,١	٢٢,١	٢٢,٤	٢١,١	٢١,٣	٢١,٢	٢٠,٨
٣,٠	٣,٢	٣,٢	٢,٤	٣,٠	٤,٦	٣,٣	٢,٠	٢,٣	١,٨	٢,٤
١,٠	١,٢	١,٢	١,٢	١,٣	١,١	١,٠	١,٠	١,١	١,١	-٠,٤
٢,٢	٣,٢	٣,٢	٢,٠	٢,٠	٢,٦	٢,٦	٢,٧	٣,٠	٣,٣	٣,٩
-٠,٨	١,٠	١,٢	-٠,٧	١,٢	٣,١	١,٧	-٠,٣	-٠,٥	-٠,٤	١,٠
للتفكير										
١,١	-٠,٦	١,٥	-٠,٧	-٠,٨	-٠,٥	١,٧	٣,٠	٢,٦	١,٢	-٠,٨
-٠,٦	-٠,٢	-٠,٢	-٠,١	-٠,٥	-٠,٦	١,٠	١,٨	١,٤	-٠,٨	-٠,٦
مجموعات تحليلية										
حسب مصدر إيرادات الصادرات										
ولقد										
٢٠,٢	٢٦,٨	٢٦,٦	٢٧,٧	٢٤,٤	١٩,٧	٢٦,٨	٢٧,٩	٢٧,٨	١٩,٨	٢٦,٠
٢٨,٨	٢٥,٧	٢٤,٥	٢٠,٩	٢٢,٨	٢٤,٩	٢٤,٤	٢٢,٠	٢٢,٠	٢٢,٦	٢٤,٢
١,٤	١,٢	٢,١	١,٨	١,٦	٥,٢	٢,٤	٤,٨	٥,٨	٢,٩	١,٧
١,٨	٢,٢	٢,٦	٤,٥	٦,٤	٥,٦	٤,٤	٣,٠	٢,٤	٢,٨	٢,٥
-٠,٦	٥,١	٧,٢	٨,٦	٢,٦	١,٨	١,٢	-٠,٣	١١,٥	٢,٣	-٠,١
٣,٨	٨,٤	١١,٩	١٩,٩	١٠,٦	٢,٢	٨,٠	٨,٦	٣,٢	٢,٢	٤,٣
للتفكير										
٢,٦	٦,٢	٨,١	١٢,٤	٢,٨	١,٢	٤,٨	٤,٧	١٢,٧	-٠,١	٢,٧
١,٢	٤,٢	٤,٨	٦,٢	-٠,٧	٣,١	١,٨	٤,٢	-٠,٢	—	—

الجدول ٤٤ (تابع)

متوسط			متوسطات									
٢٠٠٦-٢٠٠٧	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	١٩٩٩	١٩٩٨	١٩٩٧	١٩٩٦	١٩٩٥	٩٤-١٩٨٧	٨٦-١٩٧٩		
غير الوفود												
٢٥,٧	٢٥,٦	٢٥,٨	٢٦,٤	٢٥,٨	٢٦,٢	٢٧,٤	٢٦,٧	٢٧,١	٢٤,٧	٢٦,٠	الادخار	
٢٦,٥	٢٦,٢	٢٦,٢	٢٦,٢	٢٥,٧	٢٦,٤	٢٨,٢	٢٨,٥	٢٩,٤	٢٦,٢	٢٢,٩	الاستثمار	
-٠,٨-	-٠,٨-	-٠,٤-	-٠,٢	-٠,١	-٠,٢-	-٠,٩-	-١,٩-	٢,٢-	-١,٧-	٢,٠-	الإقراض الصافي	
١,٤	١,٦	١,٧	١,٧	١,٦	١,٦	١,٧	١,٥	١,٥	١,٥	١,٢	تمويلات جارية	
١,٦-	١,٧-	١,٨-	١,٧-	١,٨-	١,٧-	١,٦-	١,٥-	١,٩-	١,٨-	٢,٢-	دخل عوامل الإنتاج	
-٠,٦-	-٠,٧-	-٠,٢-	-٠,١	-٠,٢	—	١,٠-	١,٩-	١,٨-	١,٢-	٢,١-	رصيد الموارد	
للتذكير												
٢,٥	٢,٨	٢,٠	٢,٩	٢,٤	٢,٠	٤,٢	٢,٠	٢,٨	١,٧	-٠,٤	حيازة الأصول الخارجية	
-٠,٩	-٠,٧	-٠,٧	-٠,٦	-٠,٩	-٠,٥	١,٤	١,٩	١,٨	١,١	—	التغير في الاحتياطيات	
حسب مصدر التمويل الخارجي												
بلدان المركز المدين الصافي												
٢٦,٠	٢٥,٥	٢٥,٧	٢٦,٤	٢٥,٧	٢٦,٠	٢٧,٤	٢٦,٩	٢٧,٤	٢٤,٥	٢٦,٢	الادخار	
٢٦,٧	٢٦,٤	٢٦,٢	٢٦,٠	٢٥,٦	٢٦,٢	٢٨,١	٢٨,٢	٢٨,٩	٢٦,٢	٢٤,٠	الاستثمار	
-٠,٧-	-٠,٩-	-٠,٥-	-٠,٤	-٠,١	-٠,٢-	-٠,٧-	-١,٤-	١,٥-	-١,٧-	٢,٧-	الإقراض الصافي	
١,٢	١,٥	١,٦	١,٢	١,١	١,٢	١,٤	١,٤	١,٤	١,٤	١,٢	تمويلات جارية	
١,٦-	٢,١-	٢,٥-	٢,٤-	٢,١-	١,٩-	١,٧-	١,٦-	-٠,٧-	٢,١-	٢,١-	دخل عوامل الإنتاج	
-٠,٤-	-٠,٢-	-٠,٤	١,٥	١,١	-٠,٤-	-٠,٢-	١,٥-	٢,٥-	-٠,٩-	١,٨-	رصيد الموارد	
للتذكير												
٢,٥	٢,٩	٢,٢	٢,٥	٢,٤	٢,٨	٤,٢	٢,٠	١,٢	١,٧	-٠,٥	حيازة الأصول الخارجية	
١,٠	-٠,٩	-٠,٩	١,٠	-٠,٩	-٠,٢	١,٤	٢,١	١,٧	١,٠	—	التغير في الاحتياطيات	
تمويل رسمي												
٢١,٧	٢٠,٤	٢٠,٧	٢٠,٦	١٧,٩	١٦,٢	١٧,٨	١٧,١	١٥,١	١٣,٨	١٤,٠	الادخار	
٢٤,٢	٢٤,٧	٢٢,١	٢١,٦	٢١,٩	٢٢,٢	٢١,٦	٢٢,٥	٢٢,٧	١٨,٩	٢٠,٢	الاستثمار	
٢,٦-	٤,٢-	٢,٤-	١,٠-	٢,٩-	٦,١-	٢,٨-	٥,٤-	٧,٦-	٥,٠-	٦,٢-	الإقراض الصافي	
٤,٥	٥,٠	٥,٢	٥,٢	٤,٨	٤,٦	٤,٢	٤,٦	٤,٨	٤,٤	٤,٢	تمويلات جارية	
٢,٢-	٢,٨-	٢,٢-	٢,٧-	٢,٧-	٤,١-	٢,٦-	٢,٥-	٤,٥-	٢,٧-	٥,١-	دخل عوامل الإنتاج	
٤,٨-	٦,٥-	٤,٢-	٢,٥-	٥,٠-	٦,٦-	٤,٥-	٦,٥-	٧,٩-	٥,٧-	٥,٤-	رصيد الموارد	
للتذكير												
١,٢	١,٨	٢,٩	٢,٩	-٠,٨	-٠,٥-	١,٨	-٠,٨	-٠,٩	-٠,٦	-٠,٢	حيازة الأصول الخارجية	
١,٢	٢,١	٢,٠	٢,١	-٠,٥	-٠,٥-	٢,١	١,٤	-٠,٢	-٠,٧	-٠,٢	التغير في الاحتياطيات	
بلدان المركز المدين الصافي												
حسب تجربة خدمة الدين												
بلدان عليها متلفرات و/ أو أعيدت												
جدولة ديونها خلال ١٩٩٨-١٩٩٤												
٢١,١	١٨,٤	١٨,٦	١٩,٧	١٨,٥	١٧,٤	٢٠,٩	٢١,٥	٢٢,٢	٢٠,٠	١٧,٦	الادخار	
٢٢,٦	٢١,٤	٢٠,٩	٢٠,١	١٩,٧	٢١,٤	٢٤,٦	٢٤,٤	٢٤,١	٢٢,٦	٢١,٠	الاستثمار	
١,٥-	٢,٠-	٢,٩-	-٠,٤-	١,١-	٤,٠-	٢,٨-	٢,٩-	١,٨-	٢,٦-	٢,٤-	الإقراض الصافي	
١,٤	١,٤	١,٤	-٠,٧	—	-٠,٤	-٠,٦	١,١	١,٥	١,٤	-٠,٦	تمويلات جارية	
٢,٢-	٤,٠-	٤,٨-	٥,٢-	٢,٨-	٢,٠-	٢,٤-	١,٦-	٢,١	٢,٧-	٢,٧-	دخل عوامل الإنتاج	
-٠,٦-	-٠,٤-	-٠,٦	٤,١	١,٧	١,٢-	٢,٠-	٢,٥-	٥,٤-	-٠,٢-	١,٢-	رصيد الموارد	
للتذكير												
٢,٦	٢,١	٢,٥	٤,٧	٢,٩	-٠,٨	١,٦	١,٦	٢,٢-	-٠,٨	-٠,٢	حيازة الأصول الخارجية	
-٠,٩	١,١	١,١	٢,١	-٠,٢	-٠,١-	-٠,٤	١,٢	١,٥	-٠,٦	-٠,٢-	التغير في الاحتياطيات	

الجدول ٤٤ (تمة)

متوسط ٢٠٠٦-٢٠٠٩	٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٧	١٩٩٩	١٩٩٨	١٩٩٧	١٩٩٦	١٩٩٥	متوسطات ٩٤-١٩٨٧ ٨٦-١٩٧٩		
									٩٤-١٩٨٧	٨٦-١٩٧٩	
											بلدان التحول الاقتصادي
٢٤.٦	٢٤.٦	٢٥.٤	٢٧.١	٢٢.٣	١٧.١	٢١.٢	٢٢.٠	٢٣.٨	الادخار
٢٥.٢	٢٣.٥	٢٢.٧	٢١.٣	٢٠.٠	٢١.٠	٢٤.١	٢٤.٥	٢٤.٦	الاستثمار
-٠.٦-	١.٢	٢.٧	٥.٨	٢.٣	٣.٩-	٣.٠-	٢.٤-	-٠.٧-	الإقراض الصافي
١.٣	١.٩	١.١	١.١	١.١	-٠.٩	-٠.٨	-٠.٧	-٠.٧	تحويلات جارية
١.٩-	٢.٠-	٢.٢-	٢.٤-	٢.٦-	٢.٧-	١.٢-	-٠.٨-	-٠.٧-	دخل عوامل الإنتاج
—	٢.١	٣.٨	٧.١	٣.٨	٢.١-	٢.٥-	٢.٣-	-٠.٧-	رصيد الموارد
											التنكزة
٣.٦	٤.٨	٥.٩	٧.٨	٦.٩	٣.٤	٥.١	١.٩	٣.٨	حيازة الأصول الخارجية
١.٢	١.٧	٢.٩	٣.٤	١.٠	-٠.٣-	١.١	-٠.٢	٣.٧	التغير في الاحتياطيات

ملحوظة: تستند التقديرات في هذا الجدول إلى الحسابات القومية وإحصاءات ميزان المدفوعات لكل بلد. وقد تم وضع تقديرات الانخراط القومي في بلدان عديدة من بيانات الحسابات القومية عن إجمالي الاستثمار المحلي. ومن بيانات تستند إلى ميزان المدفوعات عن صافي الاستثمار الأجنبي. وهذا الصافي يعادل رصيد الحساب الجاري. ويتألف من ثلاثة مكونات هي: التحويلات الجارية، وصافي دخل عوامل الإنتاج، ورصيد الموارد. ويشير استخدام مصادر متنوعة للبيانات حسب مدى توفرها. إلى أن التقديرات المشتقة للمدفوعات القومية تشتمل على فوارق إحصائية. وكذلك فإن السهو والخطأ وعدم التماثل في إحصاءات ميزان المدفوعات يؤثران على تقديرات الإقراض الصافي. وعلى المستوى العالمي يعتبر الإقراض الصافي مساوياً لفوارق الحساب الجاري العالمي. وهو من الناحية النظرية صفر. ورغم هذا القصور الإحصائي فإن تقديرات تدفق الأموال، كذلك الواردة في هذا الجدول، تعتبر إطاراً مفيداً لتحليل تطورات الادخار والاستثمار. سواء على مدى فترات زمنية أو قيماً بين المناطق والبلدان. وقد رجحت الأرقام المجمعة لمجموعات البلدان بإجمالي الناتج المحلي المقوم يتعادل القوة الشرائية كنسبة من إجمالي الناتج المحلي العالمي.

الجدول ٤٥ - موجز السيناريو الأساسي متوسط المدى للعالم

متوسط أربع سنوات ٢٠٠٦-٢٠٠٩	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	١٩٩٩	متوسط أربع سنوات ٢٠٠٢-١٩٩٩	متوسطات شاهدي سنوات	
						١٩٩٥-١٩٩٦	١٩٩٦-١٩٩٧
التغير السنوي % ما لم يذكر خلاف ذلك							
٤.٥	٢.٥	٢.٦	٤.٧	٢.٦	٢.٦	٢.٠	٢.٩
٢.٣	٢.١	١.٣	٢.٨	٢.٤	٢.٦	٢.٥	٢.٧
٦.١	٥.٣	٤.٣	٤.٨	٢.٩	٤.٨	٥.٧	٤.٥
٤.٩	٤.١	٤.٠	٦.٣	٢.٦	٤.٥	٥.٢-	٢.٠
إجمالي الناتج المحلي الحقيقي للعالم							
الاقتصادات المتقدمة							
البلدان النامية							
بلدان التحول الاقتصادي							
ملاحظة							
ناتج الممكن							
٢.٦	٢.٦	٢.٦	٢.٦	٢.٦	٢.٦	٢.٦	٢.٨
البلدان الصناعية الرئيسية							
٧.١	٥.٢	٢.٧	١٢.٤	٥.٣	٦.٤	٦.٥	٥.٦
حجم التجارة العالمية ^١							
واردات							
٦.٧	٤.٧	١.٧	١١.٥	٧.٦	٦.٣	٦.٢	٧.١
٨.٦	٨.٠	٦.٤	١٦.٦	٢.١	٨.٢	٩.٣	١.٥
٧.٦	٧.٩	١٠.١	١٢.٩	٧.٨-	٥.٥	-٠.٦	٢.١
بلدان التحول الاقتصادي							
صادرات							
٦.٦	٤.٥	١.٧	١١.٥	٥.١	٥.٧	٦.٤	٥.٩
٨.٣	٦.٦	٥.٠	١٥.١	٤.٦	٧.٨	٩.٢	٥.٢
٧.٦	٦.٥	٧.١	١٦.٥	-٠.٢	٧.٤	١.٥	-٠.٣
بلدان التحول الاقتصادي							
معدلات التبادل التجاري							
-٠.٤	-٠.٩	-٠.٣-	٢.٤-	-٠.٢-	-٠.٥-	-٠.٣	١.٢
-٠.٤-	١.٧-	١.٠-	٦.٨	٤.٤	٢.١	١.٢-	٢.٨-
١.١-	١.٢-	١.٤-	٦.٠	-٠.٧	١.٠	١.٥-	-٠.٥-
بلدان التحول الاقتصادي							
الأسعار العالمية بالدولار الأمريكي							
مصنوعات							
١.٠	-٠.٦-	٢.١-	٥.١-	١.٨-	٢.٧-	-٠.٢-	٥.٢
٢.٨-	٨.٦-	٥.٠-	٥٦.٩	٢٧.٥	١٧.٠	٦.٨-	٤.٥-
٢.٩	٤.٥	٢.٦	٢.٦	٧.٠-	-٠.٨-	-٠.٥-	١.٧
منتجات أولية غير الوقود							
أسعار المستهلك							
٢.٠	١.٧	٢.٤	٢.٣	١.٤	٢.٠	٢.٨	٤.٧
٢.٩	٥.١	٥.٩	٦.٠	٦.٨	٥.٩	٢٠.٠	٤٧.٣
٧.٠	١٠.٧	١٦.٤	٢٠.٠	١٣.٩	٢٢.١	١٦٥.٢	٩.٠
بلدان التحول الاقتصادي							
سعر الفائدة (%)							
٢.٥	١.٦	١.٨	٤.٤	٤.١	٢.٠	٢.٠	٥.٣
٢.٣	٢.٤	٢.٠	٢.٨	٢.٢	٢.٦	٢.٩	٥.٣
سعر الفائدة الحقيقية الطويلة الأجل في العالم ^٢							
%							
موازن الحساب الجاري							
الاقتصادات المتقدمة							
-٠.٧-	-٠.٨-	-٠.٩-	١.٠-	-٠.٥-	-٠.٨-	-٠.٢	-٠.٢-
١.١-	-٠.٤-	-٠.٤	١.١	-٠.٢-	-٠.٢	٢.١-	١.٧-
-٠.٥-	-٠.٢	-٠.٧	١.٦	-٠.١-	-٠.٦	-٠.٦-	-٠.٢
بلدان التحول الاقتصادي							
إجمالي الدين الخارجي							
٢٢.٤	٢٧.٣	٢٩.٢	٢٩.٥	٤٢.٥	٢٩.٩	٤٠.٢	٢٧.٦
١٥.٥	١٨.٢	١٩.٧	٢٠.٧	٢٠.٣	١٩.٧	١٨.٩	٨.٤
بلدان التحول الاقتصادي							
خدمة الدين							
البلدان النامية							
٤.٧	٥.٤	٦.٠	٦.٢	٧.١	٦.٢	٥.٤	٤.٢
٢.١	٢.٥	٢.٧	٢.٩	٢.٦	٢.٧	٢.١	٢.٦
بلدان التحول الاقتصادي							

^١ تشير البيانات إلى تجارة السلع والخدمات.

^٢ سعر الفائدة بين بنوك لندن على الودائع بالدولار الأمريكي ناخص التغير في مخفض إجمالي الناتج المحلي الأمريكي %.

^٣ متوسط أسعار السندات الحكومية لعشر سنوات (أو لأقرب أجل استحقاق)، مرجعاً بإجمالي الناتج المحلي للولايات المتحدة واليابان وألمانيا وفرنسا وإيطاليا والمملكة المتحدة وكندا.

الجدول ٤٦ - البلدان النامية - السيناريو الأساسي متوسط المدى: مؤشرات اقتصادية مختارة

متوسط أربع سنوات ٢٠٠٦-٢٠٠٩			٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	١٩٩٩	متوسط أربع سنوات ٢٠٠٢-١٩٩٩	متوسطات ثنائي سنوات ١٩٩٨-١٩٩٩ ١٩٩٠-١٩٩٣	
التغير السنوي //									
البلدان النامية									
إجمالي الناتج المحلي الحقيقي									
٦.٦	٥.٣	٤.٣	٥.٨	٣.٩	٤.٨	٥.٧	٤.٥		
٨.٣	٦.٦	٥.٠	١٥.١	٤.٦	٧.٨	٩.٢	٥.٢		
-٠.٤-	١.٧-	١.٠-	٦.٨	٤.٤	٢.١	١.٢-	٢.٨-		
٨.٦	٨.٠	٦.٤	١٦.٦	٢.٦	٨.٢	٩.٣	١.٥		
معدلات التبادل التجاري ^١									
حجم الواردات ^١									
المجموعات الإقليمية									
إفريقيا									
إجمالي الناتج المحلي الحقيقي									
٥.٦	٤.٤	٣.٨	٢.٨	٢.٥	٣.٤	٢.٢	٢.٥		
٥.٩	٤.٦	٥.٣	٨.٣	٢.٧	٥.٦	٣.٨	٥.٣		
-٠.٨-	٣.٤-	٢.٨-	١٤.٣	٥.٩	٣.٠	١.٢-	١.٠-		
٥.٠	٣.٧	٦.٠	٧.٨	٢.٢	٤.٩	٤.٩	٢.٧		
معدلات التبادل التجاري ^١									
حجم الواردات ^١									
بلدان آسيا النامية									
إجمالي الناتج المحلي الحقيقي									
٧.٠	٦.٢	٥.٨	٦.٨	٦.١	٦.٢	٧.٨	٧.٢		
٩.٩	٧.٧	٤.٣	٢٦.٨	٨.٦	١٠.٣	١٢.٥	٨.٦		
-٠.٤	-٠.٣	-٠.٧	٢.٥-	١.٧-	-٠.٨-	-٠.٢-	١.٠-		
١٠.٦	٩.٩	٨.٨	٢٦.٦	٧.٨	١١.٩	٩.٨	٥.٧		
معدلات التبادل التجاري ^١									
حجم الواردات ^١									
الشرق الأوسط ومالطة وتركيا									
إجمالي الناتج المحلي الحقيقي									
٥.٦	٤.٨	٢.٣	٦.٠	١.٠	٣.٥	٣.٨	٣.٥		
٤.٠	٣.٦	٤.٦	٧.٥	١.٩-	٣.٤	٨.٦	٣.٦		
٢.٤-	٧.٢-	٢.٢-	٢٨.٣	٢٠.٨	٨.٩	٣.٣-	٦.٠-		
٥.٥	٥.٨	٦.٦	١٦.٨	-٠.٢-	٥.٧	٩.٠	٢.٤-		
معدلات التبادل التجاري ^١									
حجم الواردات ^١									
نصف الكرة الغربي									
إجمالي الناتج المحلي الحقيقي									
٤.٥	٣.٦	١.٧	٤.٢	-٠.٢	٢.٤	٣.٧	١.٩		
٩.٦	٨.٠	٦.٦	١١.٣	٣.٨	٧.٤	٧.٨	٥.٠		
-٠.٥-	-٠.٦	١.٩-	٤.٧	٢.٨	١.٤	-٠.٦-	١.٨-		
٨.٢	٨.٠	٦.٣	١١.٨	٤.٤-	٥.٢	١١.٥	٦.٣		
معدلات التبادل التجاري ^١									
حجم الواردات ^١									
المجموعات التحليلية									
بلدان المركز المدين الصافي									
حسب تجربة خدمة الدين									
بلدان عليها متلفرات و/ أو أعيدت جدولة ديونها خلال ١٩٩٨-١٩٩٩									
إجمالي الناتج المحلي الحقيقي									
٥.٢	٤.٤	٣.٤	٤.٥	٢.٦	٣.٦	٣.٤	٢.٨		
٨.٦	٦.٩	٢.٧	١٠.٤	٦.٣	٦.٥	٨.٢	٥.٣		
-٠.٦-	١.٦-	-٠.٨-	١٠.٦	٣.٣	٢.٧	٢.٨-	٣.٥-		
٧.٥	٧.٦	٨.٢	١٠.٦	٣.٢-	٥.٦	٩.٣	١.١-		
معدلات التبادل التجاري ^١									
حجم الواردات ^١									

الجدول ٤٦ (تتمة)

٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	١٩٩٩	١٩٩٨	١٩٩٧	١٩٩٦
٢. من صادرات السلع والخدمات							
البلدان النامية							
٤.٦-	٦.٤-	٦.٤	٢.٩	-٠.٨-	٧.٤-	٩.٩-	٣.٦-
١٠٤.٨	١٢٦.٤	١٢٦.٦	١٢٨.٣	١٧٢.٢	١٨٠.٠	١٩١.٧	١٩١.٨
١٤.١	١٩.٠	٢٠.٩	٢١.٨	٢٨.١	٢٦.٩	٢٢.٥	٢١.٤
٥.٠	٩.٦	٦.٥	٦.٨	٨.٨	٨.٦	٨.٧	١٠.٠
٩.٢	١٢.٤	١٤.٤	١٥.٠	١٩.٢	١٨.٢	١٢.٩	١١.٤
المجموعات الإقليمية							
إفريقيا							
٢.٤-	٤.٠-	٢.٥-	١.٤	١٢.١-	١٧.١-	١١.٦-	٥.٥-
١٢٨.١	١٦٨.٢	١٧٦.٦	١٨٣.٤	٢٢٦.٩	٢٤٢.٠	٢٨١.٩	٢٢٨.٩
١٤.٦	١٦.٩	١٨.٩	١٨.٠	٢١.٤	٢٣.٢	٢٨.٧	١٥.٨
٥.٧	٨.٠	٧.٢	٦.٤	٧.٧	٨.١	٩.٠	٧.٢
٨.٩	٨.٩	١١.٧	١١.٧	١٣.٧	١٥.٣	١٩.٧	٨.٧
بلدان آسيا النامية							
٠.٧-	١.١	٢.١	٦.٥	٨.٠-	٨.٧	٥.١-	٧.٦-
٧١.٢	٩١.٥	٩٧.١	٩٨.٩	١٢٣.٥	١٢٦.٤	١٤٠.١	١٦٤.٤
٧.٦	١١.٦	١٢.١	١٢.٩	١٨.٨	١٨.٢	١٧.٣	١٧.٦
٢.٢	٢.٩	٢.٨	٣.٧	٦.٢	٥.٧	٦.٣	٨.١
٥.٤	٨.٧	٩.٣	٩.٢	١٢.٦	١٢.٤	١٠.٩	٩.٥
الشرق الأوسط ومالطة وتركيا							
٢.٥-	١١.٢	١٨.٥	١٨.٣	٦.٠	١٠.٦-	١.٥-	-٠.٥-
١٢٣.٠	١٢٩.٢	١٢٣.٦	١٢٣.٢	١٥٨.٥	١٧٤.٦	١٥٤.٦	١٣١.١
١٢.٩	١٣.٤	١٤.١	١٢.٥	١٦.١	١٨.٢	١٤.١	١٣.٥
٤.٦	٤.٦	٤.٢	٣.٦	٤.٣	٤.٥	٤.٦	٥.٠
٩.٢	٨.٨	٩.٨	٨.٨	١١.٨	١٣.٦	٩.٥	٨.٥
نصف الكرة الغربي							
١٢.٥-	١٥.٧-	١٥.٨-	١٢.٦-	١٨.٧-	٢١.٠-	٢٥.١-	-٠.٧-
١٥٣.٤	١٩٦.٨	٢٠٨.٧	٢٠٩.٩	٢٥٤.١	٢٥٧.٦	٢٧٢.٤	٢٦٦.٦
٢٧.٣	٣٨.٨	٤٥.٣	٤٩.٦	٥٨.٦	٥٠.٩	٣٦.٤	٣٨.٠
١٠.٦	١٤.٨	١٥.٧	١٦.٠	١٧.٨	١٧.٢	١٦.٢	١٩.٥
١٦.٦	٢٤.٠	٢٩.٦	٢٣.٦	٤٠.٧	٢٣.٦	٢٠.٢	١٨.٦
المجموعات التحليلية							
بلدان المركز المدين الصافي حسب تجربة خدمة الدين							
بلدان عليها متلفرات و/ أو أعبت جدولة ديونها خلال ١٩٩٤-١٩٩٨							
٥.٤-	٦.٠-	٤.٢-	٢.٠	٧.٧-	٢٠.٩-	٨.٥-	١٢.٩-
١٧٢.٩	٢٢٨.٧	٢٢٨.٩	٢٢٦.٦	٢٩٩.٢	٢١٢.٧	٢٢٠.٤	٢٠٣.٤
٢١.٢	٢٩.٤	٣١.٢	٢٣.٥	٥٠.٧	٤٥.٠	٣٠.٣	٢٧.٠
٧.٤	١٠.٧	٩.٥	١٠.٠	١٢.٨	١٢.٧	١٠.٢	١١.٩
١٢.٩	١٨.٦	٢١.٨	٢٣.٥	٢٧.٩	٢٢.٢	٢٠.١	١٥.٢

^١ تشير البيانات إلى تجارة السلع والخدمات.^٢ مدفوعات الفوائد على إجمالي الدين زائد مدفوعات سداد الدين طويل الأجل فقط. وتشمل التوقعات أثر بنود التمويل الاستثنائي وتستبعد منها مدفوعات خدمة الدين للصندوق النقد الدولي.

أفاق الاقتصاد العالمي، موضوعات مختارة، ١٩٩٢-٢٠٠١

أولاً: منهجية التجميع، والنماذج، والتنبؤ

دقة التوقعات المتضمنة في تقرير أفاق الاقتصاد العالمي عن البلدان الصناعية الرئيسية

تعديل التوقعات المستخدمة في تقرير أفاق الاقتصاد العالمي

مؤشرات الوضع الهيكلي للميزانية في البلدان الصناعية الرئيسية

دليل ميزان المدفوعات الجديد

فن التنبؤ الصعب

تباين الحساب الجاري العالمي

افتراضات بدائل سعر الصرف في اليابان

الأوزان المنقحة المستندة إلى تعادل القوة الشرائية في تقرير

أفاق الاقتصاد العالمي

فروق في الحساب الجاري العالمي

ما مدى ثقة دقة التنبؤ بنقاط الانقلاب؟

ثورة تكنولوجيا المعلومات: مسائل القياس

قياس تحرير الحساب الرأسمالي

مايو ١٩٩٢، المرفق الثامن

مايو ١٩٩٣، المرفق الرابع

أكتوبر ١٩٩٣، المرفق الأول

مايو ١٩٩٤، الاطار الثالث عشر

أكتوبر ١٩٩٦، المرفق الأول

أكتوبر ١٩٩٦، المرفق الثالث

أكتوبر ١٩٩٧، الاطار الثاني

مايو ٢٠٠٠، الاطار ١١

أكتوبر ٢٠٠٠، الفصل الأول،

الملحق الثاني

مايو ٢٠٠١، الاطار ١-١

أكتوبر ٢٠٠١، الاطار ١-٣

أكتوبر ٢٠٠١، الاطار ١-٤

ثانياً: استقصاءات تاريخية

الانجازات الاقتصادية بعد الحرب العالمية الثانية

أسعار السلع الأساسية غير النفطية

ارتفاع وانخفاض التضخم - الدروس المستفادة من تجربة ما بعد الحرب

الاقتصاد العالمي في القرن العشرين: تطورات مذهلة

النظام النقدي والنمو أثناء الثورة التجارية

أكتوبر ١٩٩٤، الفصل السادس

أكتوبر ١٩٩٤، الاطار العاشر

أكتوبر ١٩٩٦، الفصل السادس

مايو ٢٠٠٠، الفصل الخامس

مايو ٢٠٠٠، الاطار ٢-٥

ثالثاً: النمو الاقتصادي - المصادر والأنماط

تقارب وتباين الأوضاع الاقتصادية بين البلدان النامية

دور التجارة كمحرك للنمو الاقتصادي

النمو والتجارة: نظريات جديدة

لماذا تفشل بعض البلدان النامية في ملاحقة النمو؟

الانجازات الاقتصادية بعد الحرب العالمية الثانية

الدورات الاقتصادية والانتاج الممكن

التقارب الاقتصادي

الادخار في اقتصاد عالمي متنام

مايو ١٩٩٣، الفصل الرابع

مايو ١٩٩٣، الفصل السادس

مايو ١٩٩٣، الاطار التاسع

مايو ١٩٩٤، الفصل الرابع

أكتوبر ١٩٩٤، الفصل السادس

أكتوبر ١٩٩٤، الاطار الخامس

أكتوبر ١٩٩٤، الاطار الحادي عشر

مايو ١٩٩٥، الفصل الخامس

الآثار غير المباشرة لجهود البحث والتطوير في البلدان الصناعية والبلدان النامية	مايو ١٩٩٥، الإطار السادس
إمكانيات النمو الطويل الأجل في بلدان التحول الاقتصادي	أكتوبر ١٩٩٦، الفصل الخامس
العولمة والفرص المتاحة أمام البلدان النامية	مايو ١٩٩٧، الفصل الرابع
قياس مكاسب الانتاجية في اقتصادات شرق آسيا	مايو ١٩٩٧، الإطار التاسع
الدورة الاقتصادية والروابط الدولية وأسعار الصرف	مايو ١٩٩٨، الفصل الثالث
الأزمة الآسيوية وأداء النمو في المنطقة على المدى الطويل	أكتوبر ١٩٩٨، الفصل الثالث
الآثار الاقتصادية الكلية المحتملة لأعطال الحاسب الآلي المتوقعة في عام ٢٠٠٠	مايو ١٩٩٩، الإطار ١-٢
تباعد أداء النمو بين الولايات المتحدة وأوروبا واليابان: اتجاهات طويلة الأجل أم فروق دورية؟	أكتوبر ١٩٩٩، الفصل الثالث
كيف يمكن للبلدان الأشد فقرا اللحاق بالركب؟	مايو ٢٠٠٠، الفصل الرابع
اتجاهات عامة في مؤشر التنمية البشرية	مايو ٢٠٠٠، الإطار ١-٥
نمو الإنتاجية، وتكنولوجيا المعلومات في الاقتصادات المتقدمة	أكتوبر ٢٠٠٠، الفصل الثاني
التحول الاقتصادي: التجربة وقضايا السياسة	أكتوبر ٢٠٠٠، الفصل الثالث
روابط الدورة الاقتصادية فيما بين الاقتصادات المتقدمة الرئيسية	أكتوبر ٢٠٠١، الفصل الثاني
كيف تؤثر التقلبات في بلدان مجموعة السبعة على البلدان النامية؟	أكتوبر ٢٠٠١، الفصل الثاني
محاكاة أوضاع الثقة فيما بين الأسواق	أكتوبر ٢٠٠١، الإطار ١-٢
قنوات انتقال الأوضاع الدورية إلى البلدان النامية	أكتوبر ٢٠٠١، الإطار ٢-٢
ثورة تكنولوجيا المعلومات	أكتوبر ٢٠٠١، الفصل الثالث
هل حدث ثورة تكنولوجيا المعلومات من قلب الناتج؟	أكتوبر ٢٠٠١، الإطار ٣-٤
تأثير تحرير الحساب الرأسمالي على الأداء الاقتصادي	أكتوبر ٢٠٠١، الإطار ٤-٢

رابعاً: التضخم والانكماش - أسواق السلع

هبوط أسعار الأصول، وتصحيح الميزانيات في قطاعي الأسر والأعمال، والضعف المالي	أكتوبر ١٩٩٢، المرفق الأول
السياسة النقدية والتحرير المالي وتضخم أسعار الأصول	مايو ١٩٩٣، المرفق الأول
استقرار الأسعار	مايو ١٩٩٣، الإطار الثاني
قطاع النفط: الطلب والعرض على المدى المتوسط	مايو ١٩٩٣، الإطار الخامس
التضخم العارم والتضخم المزمن	أكتوبر ١٩٩٣، الإطار الثامن
ارتفاع وانخفاض التضخم - الدروس المستفادة من تجربة ما بعد الحرب	أكتوبر ١٩٩٦، الفصل السادس
سوق البترول العالمية: التوقعات والتطورات الأخيرة	أكتوبر ١٩٩٦، المرفق الثاني
معدلات التضخم المستهدفة	أكتوبر ١٩٩٦، الإطار الثامن
السندات المؤشرة والتضخم المتوقع	أكتوبر ١٩٩٦، الإطار التاسع
آثار ارتفاع التضخم على توزيع الدخل	أكتوبر ١٩٩٦، الإطار العاشر
استقلال البنوك المركزية والتضخم	أكتوبر ١٩٩٦، الإطار الحادي عشر
التطورات الأخيرة في أسواق السلع الأولية	مايو ١٩٩٨، الملحق الثاني
فتح السيولة في اليابان	أكتوبر ١٩٩٨، الإطار ١-٤
حماية الاستقرار الاقتصادي الكلي في ظل معدل تضخم منخفض	أكتوبر ١٩٩٩، الفصل الرابع
السيولة العالمية	أكتوبر ١٩٩٩، الإطار ٤-٤
دورات السلع من غير الوقود	مايو ٢٠٠٠، الإطار ٢-٢

مايو ٢٠٠٠، الإطار ٢-٣	مراحل الازدهار في سوق النفط العالمية
أكتوبر ٢٠٠٠، الفصل الثاني	أسعار السلع والبلدان المصدرة للسلع
أكتوبر ٢٠٠٠، الإطار ٢-٣	تطورات سوق النفط
مايو ٢٠٠١، الفصل الرابع	مربوط معدل التضخم في الأسواق الناشئة: هل يمكن الحفاظ عليه؟
مايو ٢٠٠١، الفصل ١، الملحق الأول	التباطؤ العالمي وأسعار السلع
مايو ٢٠٠١، الإطار ٤-١	لماذا ينبغي للأسواق المساعدة أن تسعى للحفاظ على انخفاض معدل التضخم؟
مايو ٢٠٠١، الإطار ٤-٢	هل توجد علاقة بين عجز المالية العامة والتضخم؟
مايو ٢٠٠١، الإطار ٤-٣	تحديد أهداف التضخم في اقتصادات الأسواق الصاعدة: التنفيذ والتحديات
أكتوبر ٢٠٠١، الإطار ١-٢	إلى أي حد يعتبر ارتفاع التضخم الكلي مصدرا للقلق؟
أكتوبر ٢٠٠١، الفصل الأول، الملحق الأول	أسواق السلع الأولية وأشياء الموصلات

خامسا: سياسة المالية العامة

أكتوبر ١٩٩٣، المرفق الأول	مؤشرات الوضع الهيكلي للميزانية في البلدان الصناعية الرئيسية
أكتوبر ١٩٩٣، المرفق الثاني	المناخ الاقتصادي لتخفيف النفقات العسكرية
مايو ١٩٩٥، المرفق الثالث	الأرصدة الهيكلية للميزانيات في البلدان الصناعية الصغيرة
مايو ١٩٩٥، الإطار الثاني	هل يمكن أن يكون لتقليص نفقات الميزانية أثر توسعي على المدى القصير؟
مايو ١٩٩٥، الإطار الحادي عشر	إصلاح أنظمة التقاعد في البلدان النامية
مايو ١٩٩٥، الإطار الثالث عشر	أثار ارتفاع الدين الحكومي - حسابات توضيحية
أكتوبر ١٩٩٥، الإطار الثامن	الإعانات المالية والمدفوعات الضريبية المتأخرة
مايو ١٩٩٦	تركيز خاص على السياسة المالية
مايو ١٩٩٦، المرفق الأول	انتشار الآثار الجانبية للدين الحكومي
مايو ١٩٩٦، الإطار الخامس	استخدام حسابات الأجيال وجوانب قصورها
أكتوبر ١٩٩٧، الإطار الثالث	معاهدة الاستقرار والنمو للاتحاد الأوروبي
مايو ١٩٩٨، الفصل الخامس	التقدم في إصلاح المالية العامة في بلدان التحول الاقتصادي
مايو ١٩٩٨، الإطار العاشر	إصلاح نظم معاشات التقاعد في بلدان التحول الاقتصادي
مايو ١٩٩٨، الملحق الأول	الشفافية في العمليات الحكومية
أكتوبر ١٩٩٨، الإطار ٢-٤	الأزمة الآسيوية: التكاليف الاجتماعية وسياسات تخفيف أثارها
أكتوبر ١٩٩٨، الإطار ٢-٥	أرصدة المالية العامة في بلدان الأزمة الآسيوية: التأثيرات الناجمة عن
أكتوبر ١٩٩٨، الإطار ٣-١	تغيرات البيئة الاقتصادية مقابل تدابير السياسات الاقتصادية
أكتوبر ١٩٩٨، الإطار ٣-٢	ارتفاع نسبة السكان المسنين في اقتصادات شرق آسيا: آثاره على الميزانيات الحكومية ومعدلات الادخار
أكتوبر ١٩٩٨، الإطار ٥-٢	توجيه سياسة المالية العامة على المدى المتوسط في ضوء معاهدة
أكتوبر ١٩٩٨، الإطار ٥-٣	الاستقرار والنمو واحتياجات المالية العامة على المدى الأطول
أكتوبر ١٩٩٩، الإطار ١-٣	مقارنة بين الأوضاع المالية العامة لمجموعة السبعة: من الذي يعاني من مشكلة الدين؟
مايو ٢٠٠٠، الإطار ٤-٣	الإنفاق الاجتماعي، والحد من الفقر، وتخفيف الدين في البلدان
مايو ٢٠٠١، الفصل الثالث	الفقر المقلد بالدين
	تحسن أوضاع المالية العامة في الاقتصادات المتقدمة: إلى متى سيستمر؟

تأثير ضبط أوضاع المالية العامة على أداء الاقتصاد الكلي
أطر المالية العامة في اقتصادات الأسواق المتقدمة

مايو ٢٠٠١، الإطار ٣-٣
مايو ٢٠٠١، الإطار ٤-٣

سادسا: السياسة النقدية، والأسواق المالية، وتدفق التمويل

السياسة النقدية والتحرير المالي وتضخم أسعار الأصول
تسلسل الأحداث خلال الأزمة الأخيرة في النظام النقدي الأوروبي
المعلومات المتضمنة في منحني العائد
الادخار في اقتصاد عالمي متنام
الادخار وأسعار الفائدة الحقيقية في البلدان النامية
اضطراب الأسواق المالية والسياسات الاقتصادية في البلدان الصناعية
التحرير المالي في إفريقيا وآسيا
تحديات السياسات التي تواجهها البلدان الصناعية في نهاية التسعينات
استخدام منحني منحني العائد لتقدير فترات التأخر في آلية الانتقال النقدي
الكبح المالي

مايو ١٩٩٣، المرفق الأول
أكتوبر ١٩٩٣، الإطار الثالث
مايو ١٩٩٤، المرفق الثاني
مايو ١٩٩٥، الفصل الخامس
مايو ١٩٩٥، الإطار العاشر
أكتوبر ١٩٩٥، الفصل الثالث
أكتوبر ١٩٩٥، الإطار الرابع
أكتوبر ١٩٩٦، الفصل الثالث
أكتوبر ١٩٩٦، الإطار الثاني
أكتوبر ١٩٩٦، الإطار الخامس

استراتيجيات إعادة هيكلة البنوك في بلدان البلطيق وروسيا والبلدان
الأخرى في الاتحاد السوفييتي السابق: القضايا والتحديات الرئيسية
سياسات القطاع النقدي والمالي في بلدان التحول الاقتصادي
الدخول في نظام "الدولة"

أكتوبر ١٩٩٦، الإطار السابع
أكتوبر ١٩٩٧، الفصل الخامس
أكتوبر ١٩٩٧، الإطار السادس

الأزمات المالية: خصائصها والمؤشرات الدالة على خطر التعرض لها
دور صناديق الاستثمارات المغطاة في الأسواق المالية
النظام النقدي الدولي: التدابير الرامية إلى الحد من خطر وقوع الأزمات
حل مشكلات القطاع المصرفي
المتطلبات والنظم المصرفية التحوطية الفعالة
دعم بتيان النظام النقدي الدولي من خلال المعايير والمبادئ
الدولية للممارسات السليمة

مايو ١٩٩٨، الفصل الرابع
مايو ١٩٩٨، الإطار الأول
مايو ١٩٩٨، الإطار الثالث
مايو ١٩٩٨، الإطار السادس
مايو ١٩٩٨، الإطار السابع

دور السياسة النقدية في الاستجابة لإزاء أزمات العملة
عرض موجز للإصلاحات الهيكلية في بلدان الأزمة
فتح السيولة في اليابان
ما مدى فائدة قواعد تيلور كدليل للسياسات النقدية للبنك المركزي الأوروبي
العدوى المالية الدولية

أكتوبر ١٩٩٨، الإطار ١-٢
أكتوبر ١٩٩٨، الإطار ٣-٢
أكتوبر ١٩٩٨، الإطار ٢-٣
أكتوبر ١٩٩٨، الإطار ١-٤
أكتوبر ١٩٩٨، الإطار ١-٥

التعافي من الأزمة في اقتصادات الأسواق الناشئة
حماية الاستقرار الاقتصادي الكلي في ظل معدل تضخم مرتفع
أثار الحد الصفري لأسعار الفائدة الاسمية على الناتج الحقيقي:
نتائج محاكاة مختارة

مايو ١٩٩٩، الفصل الثالث
أكتوبر ١٩٩٩، الفصل الثاني
أكتوبر ١٩٩٩، الفصل الرابع

أسعار الأصول والدورة الاقتصادية
السيولة العالمية وأسعار الأصول
تدفقات رؤوس الأموال العالمية إلى الأسواق الناشئة
تطورات البورصة العالمية
السياسة النقدية في الولايات المتحدة وفروق الفائدة على الدين
السيادي في الأسواق الناشئة

أكتوبر ١٩٩٩، الإطار ٢-٤
مايو ٢٠٠٠، الفصل الثالث
مايو ٢٠٠٠، الإطار ٢-٣
أكتوبر ٢٠٠٠، الفصل الثاني
أكتوبر ٢٠٠٠، الفصل الثاني

تأثير التصحيح العالمي في أسعار أسهم التكنولوجيا الحديثة على الاقتصاد الحقيقي

أكتوبر ٢٠٠٠، الإطار ١-٢
مايو ٢٠٠١، الفصل الثاني

سابعا: قضايا سوق العمل

النمو واستقرار الأسعار وإنشاء فرص عمل في البلدان الصناعية	مايو ١٩٩٤، الفصل الثالث
التكوين الرأسمالي والتوظيف	مايو ١٩٩٥، الإطار الرابع
الآثار المترتبة على الإصلاحات الهيكلية في ظل الاتحاد النقدي الأوروبي	أكتوبر ١٩٩٧، الملحق الثاني
جوانب الجمود الهيكلي في منطقة اليورو	أكتوبر ١٩٩٨، الإطار ٣-٥
البطالة المزمنة في منطقة اليورو: الداء والدواء	مايو ١٩٩٩، الفصل الرابع
تباطؤ نشاط سوق العمل: المفاهيم والقياس	مايو ١٩٩٩، الإطار ١-٤
الاتحاد الاقتصادي الأوروبي وأسواق العمل الأوروبية	مايو ١٩٩٩، الإطار ٢-٤
أسواق العمل - إطار تحليلي	مايو ١٩٩٩، الإطار ٣-٤
دراسة الوظائف الصادرة عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	مايو ١٩٩٩، الإطار ٤-٤
تأثير جمود الأجور الاسمية باتجاه الانخفاض على البطالة والعمالة	
نتائج محاكاة مختارة	أكتوبر ١٩٩٩، الإطار ١-٤

ثامنا: قضايا أسعار الصرف

التغيرات الأخيرة في آلية أسعار الصرف الأوروبية	أكتوبر ١٩٩٣، الفصل الثالث
تسلسل الأحداث خلال الأزمة الأخيرة في النظام النقدي الأوروبي	أكتوبر ١٩٩٣، الإطار الثالث
المجاهدة في سبيل الاستقرار: إعادة تقييم الفرك	مايو ١٩٩٤، الإطار الثامن
الترتيبات الخاصة بالعملات في بلدان الاتحاد السوفييتي السابق وبلدان البلطيق	مايو ١٩٩٤، الإطار العاشر
تحقيق الاستقرار على أساس سعر الصرف	مايو ١٩٩٤، الإطار الحادي عشر
إصلاحات أسواق النقد الأجنبي في إفريقيا	أكتوبر ١٩٩٤، الإطار الثالث
قابلية تحويل العملات	أكتوبر ١٩٩٤، الإطار السابع
إبدال العملة في الاقتصادات المتحولة	أكتوبر ١٩٩٤، الإطار الثامن
ضبط أوضاع الميزانية وأثره على أسعار الصرف	أكتوبر ١٩٩٥، المرفق
ترتيبات أسعار الصرف والآراء الاقتصادية في البلدان النامية	أكتوبر ١٩٩٧، الفصل الرابع
الصدمات المتناوبة: الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة	أكتوبر ١٩٩٧، الإطار الرابع
مجالس العملة	أكتوبر ١٩٩٧، الإطار الخامس
الدورة الاقتصادية، والروابط الدولية، وأسعار الصرف	مايو ١٩٩٨، الفصل الثالث
تقييم أسعار الصرف	مايو ١٩٩٨، الإطار الخامس
تحديد أسعار تحويل اليورو داخليا وخارجيا	أكتوبر ١٩٩٨، الإطار ٤-٥
منطقة اليورو وأسعار الصرف الفعلية	أكتوبر ١٩٩٨، الإطار ٥-٥
العدوى المالية الدولية	مايو ١٩٩٩، الفصل الثالث
انهيار أسعار الصرف والتضخم: دروس مستفادة للبرازيل	مايو ١٩٩٩، الإطار ١-٢
التجارب الأخيرة الرامية إلى تحقيق الاستقرار باستخدام سعر الصرف	مايو ١٩٩٩، الإطار ١-٣
مزايا "الدولة" و"عيوبها"	مايو ٢٠٠٠، الإطار ٤-١
ما السبب وراء الانخفاض الحاد في سعر اليورو؟	أكتوبر ٢٠٠٠، الإطار ١-١
التقارب وارتفاع أسعار الصرف الحقيقية في البلدان المرشحة	
لعضوية الاتحاد الأوروبي	أكتوبر ٢٠٠٠، الإطار ٤-٤
ما الذي يدفع ضعف اليورو وقوة الدولار؟	مايو ٢٠٠١، الفصل الثاني
ضعف العملتين الأسترالية والنيوزيلندية	مايو ٢٠٠١، الإطار ١-٢

تاسعا: المدفوعات الخارجية، والتجارة، وتحركات رأس المال والديون الأجنبية

دور التجارة كمحرك للنمو الاقتصادي	مايو ١٩٩٣، الفصل السادس
النمو والتجارة: نظريات جديدة	مايو ١٩٩٣، الإطار التاسع
هل انتهت أزمة الديون؟	أكتوبر ١٩٩٣، الإطار الخامس
جولة مفاوضات أوروغواي: النتائج والانعكاسات	مايو ١٩٩٤، المرفق الأول
الزيادة البالغة الأخيرة في التدفقات الرأسمالية في البلدان النامية	أكتوبر ١٩٩٤، الفصل الرابع
قابلية تحويل العملات	أكتوبر ١٩٩٤، الإطار السابع
التبادل التجاري بين البلدان القائمة بالتحويل الاقتصادي	أكتوبر ١٩٩٥، الإطار السابع
تباين الحساب الجاري العالمي	أكتوبر ١٩٩٦، المرفق الثالث
التدفقات النقدية للبلدان النامية وبلدان التحول الاقتصادي - تحديد الأسباب وصياغة الاستجابات السياسية الملائمة	أكتوبر ١٩٩٦، المرفق الرابع
العولمة، والفرص، والتحديات	مايو ١٩٩٧
الخطر المعنوي وعمليات الإقراض التي يقوم بها صندوق النقد الدولي	مايو ١٩٩٨، الإطار الثاني
الحساب الجاري وقابلية الوضع الخارجي للاستمرار	مايو ١٩٩٨، الإطار الثامن
استعراض الجهود الرامية إلى تخفيض ديون البلدان المنخفضة الدخل وأوضاع المبادرة الخاصة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون	أكتوبر ١٩٩٨، الإطار ١-١
تصحيح التجارة في بلدان أزمة شرق آسيا	أكتوبر ١٩٩٨، الإطار ٢-٢
هل تلوح مخاطر الإفراط في الحماية؟	مايو ١٩٩٩، الإطار ١-٢
قضايا واتجاهات في نظام التجارة العالمي	أكتوبر ١٩٩٩، الفصل الخامس
التدفقات الرأسمالية إلى اقتصادات الأسواق الناشئة: تكوينها ودرجة تقلبها	أكتوبر ١٩٩٩، الإطار ٢-٢
فروق في الحساب الجاري العالمي	أكتوبر ٢٠٠٠، الفصل الأول، الملحق الثاني
التكامل التجاري في إفريقيا جنوب الصحراء	مايو ٢٠٠١، الفصل الثاني
مدى إمكانية استمرار أوضاع الحساب الجاري في الولايات المتحدة	مايو ٢٠٠١، الإطار ١-٢
الحد من الاختلالات الخارجية	مايو ٢٠٠١، الفصل الأول، الملحق الثاني
نظام التبادل التجاري العالمي: من سيائل إلى الدوحة	أكتوبر ٢٠٠١، الفصل الثاني
التكامل المالي الدولي والبلدان النامية	أكتوبر ٢٠٠١، الفصل الرابع
التحسن المعيشي الذي يمكن تحقيقه من عقد جولة مفاوضات تجارية جديدة	أكتوبر ٢٠٠١، الإطار ٢-٣
الانتقادات الموجهة لعقد جولة مفاوضات تجارية جديدة	أكتوبر ٢٠٠١، الإطار ٢-٤
الاستثمار الأجنبي المباشر والبلدان الأفقر	أكتوبر ٢٠٠١، الإطار ٣-٤
تجارب البلدان في تحديد تتابع خطوات تحرير الحساب الرأسمالي	أكتوبر ٢٠٠١، الإطار ٤-٤

عاشرا: قضايا إقليمية

اتفاق ماستريخت بشأن الوحدة الاقتصادية والنقدية	مايو ١٩٩٢، المرفق الثاني
الاداء الاقتصادي واحتياجات التمويل في إفريقيا	أكتوبر ١٩٩٣، الإطار السادس
عملية التثبيت والإصلاح الاقتصادي في بلدان البلطيق	أكتوبر ١٩٩٣، الإطار السابع
التصحيح والانتعاش في بلدان أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	مايو ١٩٩٤، المرفق الثالث
التكامل الاقتصادي الأوروبي	أكتوبر ١٩٩٤، المرفق الأول
عملية التصحيح في بلدان إفريقيا جنوب الصحراء	مايو ١٩٩٥، المرفق الثاني

مايو ١٩٩٦، المرفق الثاني	التصحيح الهيكلي والاقتصاد الكلي في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا
مايو ١٩٩٧، الإطار العاشر	تحقيق الاستقرار الاقتصادي وإصلاح الاقتصادات النامية في شرق آسيا بعد تحولها من نظام التخطيط المركزي
أكتوبر ١٩٩٧، الفصل الثالث	الاتحاد النقدي الأوروبي والاقتصاد العالمي
أكتوبر ١٩٩٧، الملحق الثاني	الأثار المترتبة على الإصلاحات الهيكلية في ظل الاتحاد النقدي الأوروبي
أكتوبر ١٩٩٧، الإطار الثالث	معاهدة الاستقرار والنمو للاتحاد الأوروبي
أكتوبر ١٩٩٧، الإطار الرابع	الصدمات المتتالية: الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة
أكتوبر ١٩٩٨، الفصل الثالث	الأزمة الآسيوية وأداء النمو في المنطقة على المدى الطويل
أكتوبر ١٩٩٨، الفصل الخامس	تحديات السياسة الاقتصادية التي تواجه منطقة اليورو والانعكاسات الخارجية للاتحاد الاقتصادي والنقدي الأوروبي
أكتوبر ١٩٩٨، ملحق الفصل الخامس	صنع السياسات الاقتصادية في الاتحاد الأوروبي والرقابة من قبل مؤسساته
مايو ١٩٩٩، الفصل الرابع	البطالة المزمنة في منطقة اليورو: الداء والدواء
أكتوبر ١٩٩٩، الفصل السادس	النمو في إفريقيا جنوب الصحراء: الأداء والمعوقات ومتطلبات السياسة
أكتوبر ١٩٩٩، الإطار ١-٥	التأثير الاقتصادي لأزمة كوسوفو على الصعيد الإقليمي
أكتوبر ١٩٩٩، الإطار ٢-٦	حساب تكاليف الأزمات الأخيرة
أكتوبر ١٩٩٩، الإطار ٦-١	إفريقيا والاتجاهات العالمية في مجال الإنفاق العسكري
أكتوبر ٢٠٠٠، الإطار ١-٤	الأثر الاقتصادي لفيروس نقص المناعة البشرية/ متلازمة نقص المناعة المكتسب في إفريقيا
أكتوبر ٢٠٠٠، الفصل الرابع	انضمام اقتصادات التحول إلى الاتحاد الأوروبي: التوقعات والضغوط
أكتوبر ٢٠٠٠، الإطار ١-٣	صندوق النقد الدولي وبلدان التحول الاقتصادي
أكتوبر ٢٠٠٠، الإطار ٤-٢	حالات التوسع القابلة في عضوية الاتحاد الأوروبي
مايو ٢٠٠١، الإطار ١-٤	مبادرة هيبك المعززة في إفريقيا
مايو ٢٠٠١، الإطار ١-٥	حالات العجز الشديد في الحسابات الجارية لبلدان التحول الاقتصادي
مايو ٢٠٠١، الإطار ٢-٣	الساعة إلى الانضمام لعضوية الاتحاد الأوروبي
أكتوبر ٢٠٠١، الإطار ١-٤	تجارة إفريقيا ونموذج الجاذبية
أكتوبر ٢٠٠١، الإطار ١-٤	تباطؤ النشاط الياباني وشرق آسيا
أكتوبر ٢٠٠١، الإطار ١-٥	أداء النمو النسبي في منطقة اليورو: لماذا تأخرت ألمانيا وإيطاليا عن الركب؟
أكتوبر ٢٠٠١، الإطار ١-٧	النمو الاقتصادي والصراع المدني وتخفيض حدة الفقر في إفريقيا جنوب الصحراء
أكتوبر ٢٠٠١، الإطار ٣-٣	تكنولوجيا المعلومات والنمو في آسيا الصاعدة
أكتوبر ٢٠٠١، الإطار ٣-٥	الركود في قطاع تكنولوجيا المعلومات وعلاقته باحتمالات النمو قصيرة الأجل في شرق آسيا

حادي عشر: التحليلات الخاصة ببلدان معينة

أكتوبر ١٩٩٢، الإطار الثاني	برنامج شهادات التملك في جمهورية التشيك والسلوفاك الفيدرالية
أكتوبر ١٩٩٢، الإطار الثالث	إصلاح العملة في إستونيا
مايو ١٩٩٣، الإطار الرابع	الإصلاحات الاقتصادية والنمو والتجارة في الصين
مايو ١٩٩٣، الإطار السادس	الترتيبات الاقتصادية للانفصال بين التشيك والسلوفاك
أكتوبر ١٩٩٣، الإطار الأول	الانتعاش القوي في اقتصاد الهند
أكتوبر ١٩٩٣، الإطار الثاني	الفائض التجاري في اليابان
أكتوبر ١٩٩٣، الإطار التاسع	هيئة الصندوق الاستئماني

التصحيح والانتعاش في بلدان أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	مايو ١٩٩٤، المرفق الثالث
النهوض الاقتصادي في بولندا	مايو ١٩٩٤، الإطار التاسع
الاستثمار الأجنبي المباشر في الصين	أكتوبر ١٩٩٤، الإطار السادس
العوامل الكامنة وراء أزمة المكسيك المالية	مايو ١٩٩٥، المرفق الأول
الإصلاحات الهيكلية وإحياء النشاط الاقتصادي في نيوزيلندا	مايو ١٩٩٥، الإطار الثالث
البرازيل وكوريا	مايو ١٩٩٥، الإطار الخامس
انهيار الإنتاج في روسيا	مايو ١٩٩٥، الإطار الثامن
الاستثمار الأجنبي المباشر في استونيا	مايو ١٩٩٥، الإطار التاسع
تدابير التنشيط الاقتصادي في اليابان في سبتمبر ١٩٩٥	أكتوبر ١٩٩٥، الإطار الأول
أوغندا: تصحيح ناجح في ظل ظروف صعبة	أكتوبر ١٩٩٥، الإطار الثالث
التغيرات في هيكل الأجور في الجمهورية التشيكية	أكتوبر ١٩٩٥، الإطار السادس
حل مشكلات النظام المالي في اليابان	مايو ١٩٩٦، الإطار الثالث
قانون المسؤولية المالية في نيوزيلندا	مايو ١٩٩٦، الإطار الرابع
تناقص عمالة التصنيع وسوق العمل في السويد	مايو ١٩٩٧، الإطار السابع
أيرلندا تلحق بالركب	مايو ١٩٩٧، الإطار الثامن
استراتيجيات الاستثمار الأجنبي المباشر في هنغاريا (المجر) وكازاخستان	مايو ١٩٩٧، الإطار الثاني عشر
النمو والإصلاح الاقتصادي في الصين	أكتوبر ١٩٩٧، الملحق الأول
افتراضات بدائل سعر الصرف في اليابان	أكتوبر ١٩٩٧، الإطار الثاني
هونج كونج التابعة للصين: الروابط الاقتصادية والترتيبات المؤسسية	أكتوبر ١٩٩٧، الإطار التاسع
تحديات المالية العامة في روسيا	مايو ١٩٩٨، الإطار التاسع
الأزمة الاقتصادية في اليابان واختيارات السياسة الاقتصادية	أكتوبر ١٩٩٨، الفصل الرابع
قياس مدخرات القطاع العائلي في الولايات المتحدة	مايو ١٩٩٩، الإطار ٢-٢
أستراليا ونيوزيلندا: الاختلافات ومواطن الضعف الكامنة	أكتوبر ١٩٩٩، الإطار ١-١
جنوب إفريقيا وأزمات الأسواق الناشئة	أكتوبر ١٩٩٩، الإطار ٢-١
الإصلاحات الهيكلية في أمريكا اللاتينية: حالة الأرجنتين	أكتوبر ١٩٩٩، الإطار ٢-٣
رد فعل ماليزيا تجاه الأزمة المالية: ما مدى ابتعاده عن الاتجاه التقليدي	أكتوبر ١٩٩٩، الإطار ٢-٤
إعادة هيكلة القطاع المالي في إندونيسيا وكوريا وماليزيا وتايلند	أكتوبر ١٩٩٩، الإطار ٢-٥
برنامج مكافحة التضخم في تركيا الذي تدعمه موارد الصندوق	مايو ٢٠٠٠، الإطار ٢-١
الإنتاجية وأسعار الأسهم في الولايات المتحدة	مايو ٢٠٠٠، الإطار ٣-١
الهند: إعادة تنشيط عملية الإصلاح	مايو ٢٠٠٠، الإطار ٤-٢
أوضاع محفوفة بالمخاطر: تقلب الناتج وأخطار التنبؤ في اليابان	أكتوبر ٢٠٠٠، الإطار ١-٢
انضمام الصين المرتقب إلى منظمة التجارة العالمية	أكتوبر ٢٠٠٠، الإطار ١-٣
معالجة مشكلة تجارة المقايضة والمتأخرات في روسيا	أكتوبر ٢٠٠٠، الإطار ٣-٣
لا مركزية المالية العامة في بلدان التحول الاقتصادي: الصين وروسيا	أكتوبر ٢٠٠٠، الإطار ٣-٥
انضمام تركيا إلى عضوية الاتحاد الأوروبي	أكتوبر ٢٠٠٠، الإطار ٤-٣
مبادرات اليابان الأخيرة في مجال السياسة النقدية والهيكلية	مايو ٢٠٠١، الإطار ١-٣
اليابان: هل تمثل ماليتها العامة حالة شاذة؟	مايو ٢٠٠١، الإطار ٣-١
الأثار المالية لانكماش المعروض من الأوراق المالية التي تصدرها الخزنة الأمريكية	مايو ٢٠٠١، الإطار ٣-٢
ارتباط النمو بالفقر في الهند	أكتوبر ٢٠٠١، الإطار ١-٦
هل ازدادت سرعة نمو الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج في الولايات المتحدة خارج	
قطاع تكنولوجيا المعلومات؟	أكتوبر ٢٠٠١، الإطار ٣-٢

